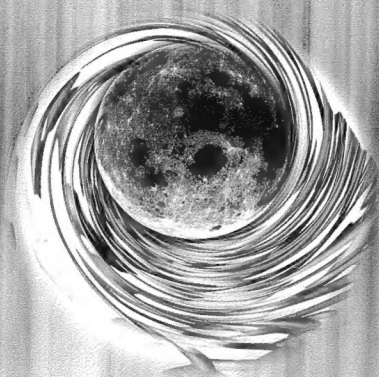


# العَوَّلَةُ وَالْعَالَمُ

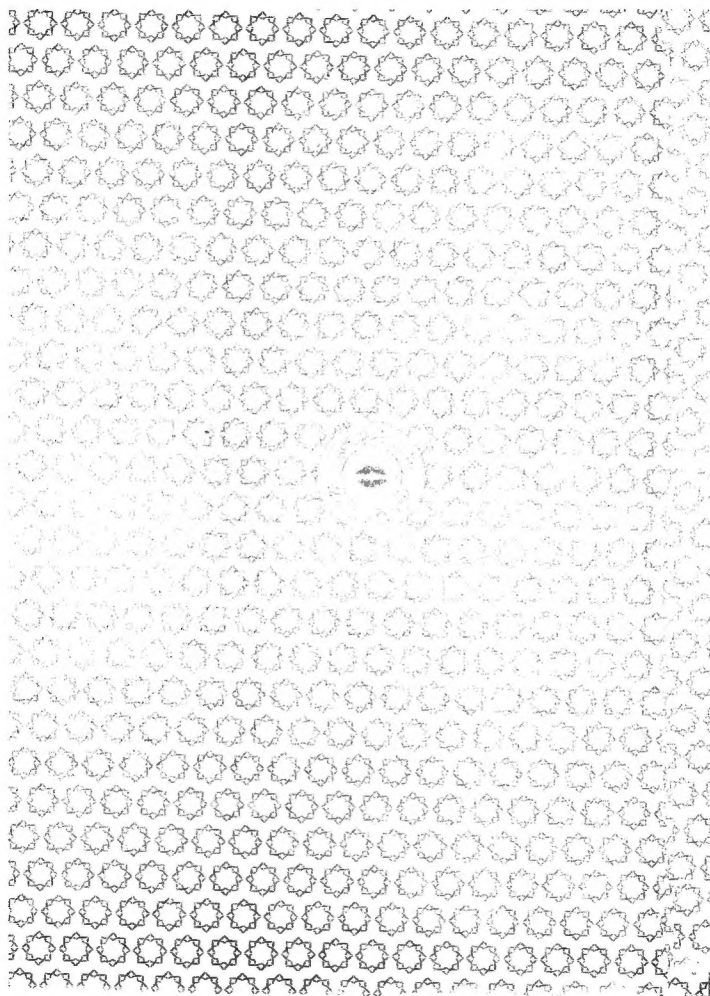
إِدَارَةٌ وَأَدَوَاتٌ

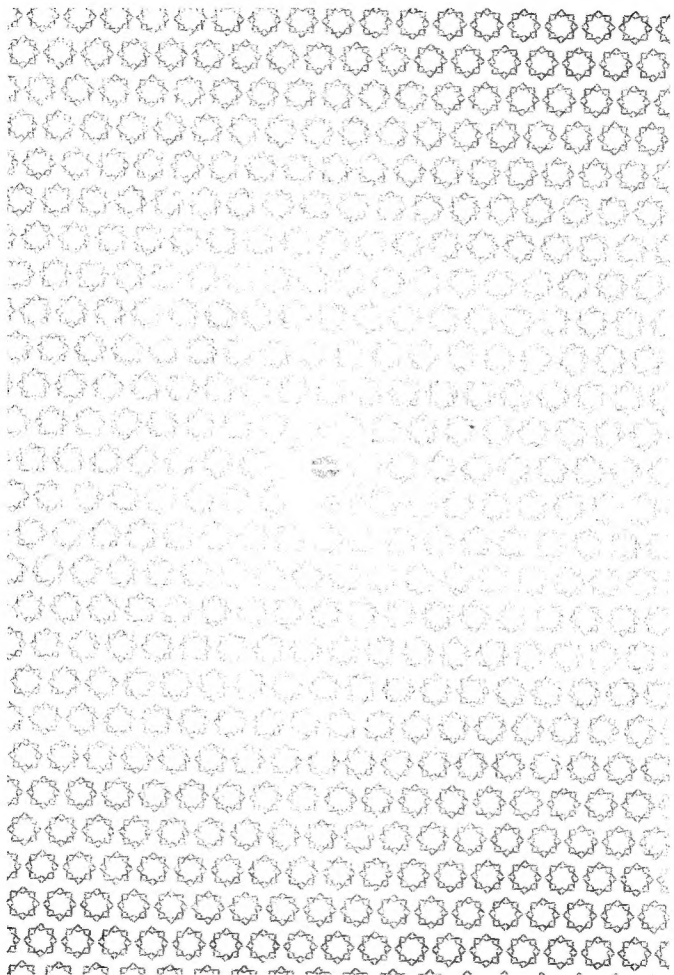


الشيخ جعفر حسن عتمريسي

دار الرسول الكريم

دار المعجزة البيضاء









# المقالة والعالم

## إدارة وأدوات



# العَوَّلَةُ وَالْعَالَمُ

إِدَارَةٌ وَأَدَوَاتُ

الشيخ جعفر حسن عتمريسي

دار الشؤون الأكاديمية

دار المحجّة البيضاء

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م



للطباعة والنشر والتوزيع

---

بيروت - لبنان - حارة حريك - ص.ب: ١٤/٥٤٧٩  
ت: ٠٢/٢٨٧١٧٩ - تليفاكس: ١/٥٥٢٨٤٧

## إهداء :

إلى كلّ الذين يرون في الإنسان قيمةً يجبُ أن تُحترم .  
إلى كلّ وثيقةٍ ما زالت تُورّخُ للإنسانِ وجهةً هويّتهِ الكونيّةِ لتأتي متكاملةً مع النظمِ  
الإجتماعيّةِ وفق منطقِ الإعجازِ ومعاني الأشياءِ .

إلى من يرون الإنسان أبعد من مادّةٍ و غريزةٍ وشهوةٍ وإستعدادٍ .  
إلى من يرون رحم الطبيعةِ خاشعاً مسبحاً مقرأً أمام أشعةِ بركةِ السماءِ .  
إلى من يسجّلون على دفترِ يومهم الدنيويّ صلاةَ المعبودِ الكونيّ في سرِّ عظمةِ الله .  
إلى من يرون " رحلتهم هذه " واحدةً من معاني الوجودِ الذي رصّتهِ بركةُ السماءِ في  
ظلِّ رحلةِ الإستمرارِ .

إلى كلّ هؤلاء أهدي جهدي هذا الذي سلب من جفني راحة الليل وأنس

النهار

جعفر حسن عترسي



## مقدمة

العولة مخلوق لم يهبط علينا من السماء ، ولم يصعد إلينا من تخوم الأرض ، ولم نرثه من قوم مختلفي الجوهر عتاً ، ولم تنشأ أسبابه صدفةً .. بل سعت البشرية منذ نشأتها الأولى وعبر حركة تطورية وفقاً لسلسلة من جهود وعناء مستمرين من أجل إنتاج وسائل من شأنها إشباع الرغبة والحاجة البشرية ، وعلى طول التجربة الإنسانية تميّزت الحقبات بوسائل وأدوات مختلفة ، كلّها تصبُّ في إطارٍ وظيفيٍّ يمكن أن نلخصه بكلمةٍ واحدة : ( ما من شأنه أن يساهم في إشباع الحاجات البشرية ) .

وكما ترى فإنّ للأداة وصفين :

الأول : وصف ماديّ ، يعبر عن جوهر وظيفتها الطبيعية .

والثاني : فكريّ ، يعبر عن وجهة إدارتها الاجتماعية وعناوينها .

وفحاةً شيءٌ حصل ، فغير وجهة الإدارة الفكرية للأدوات ، وبدلاً من أن تكون وسيلة إشباعية تعبر عن وحدة التضامن البشريّ ، ويقود ذلك مفهوم ممتاز عن دولة رعائية ، فإذا بنا نجد أنّ فلسفة كيانيةً وذاتيةً ثرائيةً ، تقود العالم في ظلّ تعدّد كيانيّ متناقض أشدّ تناقض ، بعضُهُ يملك أدوات نافذة جعلت من الكون مجرد قرية مختزلة في نافذة كومبيوتر ، ولم تكن الإدانة ولو لمرةً واحدةً للأداة بما هي ، إنّما وُجّهت الإدانة للإدارة الفكرية ، للقيم ، للمفاهيم التي تسيطر على ذهنية من يديرون هذه الأدوات ويوجهون القوى المادية ...

بالأمس البعيد كان كلّ فردٍ مثقلاً بحملةٍ من قيم ومعاني تتعلّق بجوهر الفرد والجماعة ، وما يتّصل بالعلاقة المادية الاجتماعية بينهم ، ولم تكن التعددية بحالٍ من الأحوال ميزةً مفرقةً أو محفزةً على ولادة وحش قاتل أو قيم تناحرية إلى أن تأسست مدرسة مختلفة عن فكر الوحدة النوعية ، تدعو إلى التعددية والتناقض الكياني ، ومعها بدأ الفرد يشعر بالانتماء إلى كيانٍ سياسيٍّ ، وليس إلى أمةٍ إنسانيةٍ . إلى مدرسةٍ مذهبيةٍ وليس إلى ناموسٍ طبيعيٍّ ، ومنذ تلك اللحظة أصبح الانتماء واحداً من معاني القيم في

عالم الصراع ، وميزاناً من موازين الشرعة الحقوقية التناقضية ، ولقد تبنت الشرائع الحقوقية ضمن كيانها مذاهب اجتماعية اقتصادية سياسية . اختلفت في نظرها إلى الإنسان فأقامت مكانه صيغة المواطن . وذلك بعد أن ماتت في قاموس الشرعة الحقوقية كلمة إنسان . ومن منظار هذا التطور بدت المسؤولية وهي لا تتعدى الكيان السياسي وضمن الكيان السياسي لا تتعدى قيم المذهب الاجتماعي الحاكم .

في هذا العالم المتناقض من الطبيعي أن يستعمل أهل الكيان فيه نتائج تطويع التاموس من أجل إقامة نفوذ كيانٍ هدفه السيطرة قدر الممكن على رتبة رأس الهرم الذي يتكوّن منه النظام الدولي ، وستكون الإنترنت والمهندسة الوراثية والمواد الغذائية والصناعات الروبوتية والوسائل الكونية والأساطيل الهائلة من وحدات المال والمصارف والبورصات ورجال الأعمال ، أداة من أدوات تنفيذ مشروع الثراء وفق الليي النفسية الاجتماعية القانونية التي تركز على فلسفة وجودية سياسية تتبنى مذهباً تعبيرياً محدداً . لقد تغيرت الأدوات ، في ظل عقيدة فكرية سياسية تقول بالتعددية والتناقض المصلحي ، وهي تسعى بقوة من أجل قيام نظام عالمي تكون فيه الأولوية للدولة سلطانية في رأس الهرم ، وليس لمشيئة عالمية تستجمع الإرادات المتعددة ضمن كيان قانوني يحتزن الطاقات النوعية البشرية كشكل من أشكال الحكومة العالمية .

وبنظرة ميدانية فإننا نجد في هذا العالم كمّاً هائلاً من صراع الوحدات ، ليس بالشق العسكري الاقتصادي فحسب ، بل يتجاوز ذلك إلى حدّ نحو الحضارات وتكريس قيم ومفاهيم يراها المنتصر أداة تنفيذية لمشروع أكبر معلوم ، يعبر عن طريقة تفكير من يملكون أهم أدوات تختزن أثراً يتجاوز المكان والزمان ويحيل العالم إلى قرية كونية بل إلى نافذة على شبكة الإنترنت .

ومع أنّ الحضارات مختلفة والتعددية السياسية متأصلة إلا أنّ من لا يملك " أدوات نفوذ " قادرة على الممانعة والصدّ وإثبات الوجود لا يمكن أن يصمد طويلاً في ظلّ شمولية عنيفة تشنها أساطيل من يملكون قوى صناعة القيم والتحكّم حتى بالغذاء



والدواء .. وما هم اليوم يسطرون لنا نموذج الكساء والحذاء وطريقة التعامل .. بل استسوا للمدرسة من طراز أول اجتاحت العالم ، وهي تقيم أسسَ بنيانها على شكل قوانين تشمل كلَّ شيءٍ من شأنه أن يطوِّع الرغبةَ طبعياً أو إعتبارياً ، بحيث تبقى " حكومة السوق " أساس الشعور بالوجود ، هذه السوق التي تقتصر اليوم مفصلاً أساسياً وعنواناً مركزياً ، يراود منها أن تنسج العلاقات ، وتحدّد المواصفات ليس وفق مشيئة سلبية من جانب الأطر السياسية والبني الكيانية التي تعطي أوصاف الوحدات جنسيتها السياسية ، بل عن طريق دفع دعمي من هذه البني لتشكّل نفسُ هذه الأساطيل أداةً إجرائيةً تتجاوز العالم غيرها في مشروعها التطبيقي .

وأريد في هذه المحالة أن أشير إلى بعض الخصائص التي تؤرّخ لعالمنا المعاصر الذي يحتاج فيه أدوات العولمة العديد من المفاهيم مثل مفاهيم الزمان والمكان وتحويل التعامل معها إلى أقل من كلفة نفوذية على شاشة كومبيوتر ... :

١. تعددية الكيان السياسية تمثل أصل النظم السياسية القائمة في فرز مجتمعات العالم .

٢. لا توجد شرعة سياسية أو حكومة عالمية تضمن وحدة البشرية النوعية من جهة الكيان السياسي .

٣. المسؤولية في ظل التعددية الكيانية ، ليست مأخوذة على نحو مواصفات بشرية أو إنسانية إنما هي مسؤولية تلازم الكيان السياسي وحسب ( الجنسية والمواطنة ) .

٤. الغنى والفقر ظاهرتان . مرةً نوصّفهما الفرد ، ومرةً نوصّفهما الجماعة ومرةً نوصّفهما الكيان السياسي . فعلى صعيد الأفراد ، توجد نكسة خطيرة من فقراء حتى في عمق النادي الصناعي الغني . وعلى صعيد الجماعة فإنّ هناك تفاوتاً فاحشاً يستوعب أرقاماً مخيفة في كل أنحاء الدنيا . وعلى صعيد الدول ، فإنّ هناك فرزاً قائماً بين جنوبٍ فقيرٍ وشمالٍ غنيّ .

٥. إتفقت منظومة الدول السياسية — مع تحفظ بعضها — على وثيقة نوعية لتعريف هوية الحقوق الإنسانية إلا أنها إعتبرتها مجرد إرشاد أخلاقي لا إلزامية له ، وعليه فالمسؤولية من منظور إنساني هي مجرد مسؤولية أخلاقية ليس أكثر .
  ٦. وسط هذا العالم التملّدي تمارس القوى نفوذها ، من دون قانون يحكم الوسط والميدان العالمي ( فوضى وفراغ قانوني ) . وعلى مقدار ما يملك كلّ كيان أو جماعة يستطيع أن يطبق غاياته وبرامجه .
  ٧. تختلف الشرائع في العولمة . منهم من يرى العولمة مجرد تكنولوجيا . ومنهم من يراها تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا . والصحيح كما ترى في كتابنا هذا أنها تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا .
  ٨. لكل أداة بيئة وإطار قانوني ، على الأقلّ ضمن الكيان والدولة . وتعتبر العلمنة ظاهرة أكثر شمولية ، وهي تتضمن في جوهر فكرتها حكومة إجتماعية لا يحكم فيها الدين ، ولا تكون المنظومة الحقوقية قائمة على أسس تربط بين منطق الأرض والسماء ، في ظلّ هذه البيئة الملعنة تطوف أساطيل العولمة في كلّ أنحاء الدنيا .
  ٩. فرز التكنولوجيا والأدوات من جهة الكيانات قسّم العالم إلى إثنيين : نادي غنيّ تعبّر عنه قمة نوعية تتحلّى بالغرب واليابان . مقابل نادي فقير أو نامي تعبّر عنه غالبية شعوب وكيانات الدول الأخرى .
- من نتائج هذه الفلسفة التعددية ، القائمة على أسس من التناقض المصلحي ، والذي تتربّى فيه المواطنة على نوع من الافتراض بين الكيانات ، بل بين المواطنين أنفسهم ، يبدو من الطبيعي أن ينهار مذهب الضمانات بين الأمم بل بين الأفراد ، وإليك نتائج سريعة ، كأثر مسحي ميداني ، من ممارسة الأفراد والجماعات ومشية تعددية الكيان السياسي :

١. واحد من ملاكّي الثروة مثل بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت الأمريكية يملك ثروة تفوق ثروة ٢ مليار شخص ، حتى أن مجلة فوربس السنوية الخامسة عشرة لعام ٢٠٠١ رصدت ٥٣٨ شخصاً بلغ إجمالي ثرواتهم ( ١,٧٣ تريليون دولار ) وهو مبلغ يفوق إجمالي الناتج الوطني الفرنسي ! وهو كما ترى رقم مذهل وخطير ...
٢. يوجد في هذا العالم حوالي ٣ مليار شخص يعيشون يومياً على أقل من دولارين وبين هذه الفئة أكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من دولار يومياً .
٣. مليار عاطل عن العمل أي ثلث القوة العاملة المقدرة .
٤. مليار وثلاثمائة مليون شخص من دون مياه صالحة للشرب .
٥. ٨٠٠ مليون يعانون سوء التغذية الى درجة الخطّ الأحمر وما دونه .
٦. ٤٠ الف يموتون يومياً نتيجة أمراض يمكن علاجها .
٧. ٣٠ في المئة من الروس باتوا تحت خط الفقر ، بينما كانت النسبة ٤ في المئة إبان " الحكم السوفييتي " أي قبل عهد الحرية والرأسمالية التي تعيشها اليوم روسيا .
٨. شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدرات تسيطر على ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي . وديون الفقراء تقلّ بـ ٢,٥ تريليون دولار . تشكل نفقات خدمتها أي الفائدة عليها ٢٥ في المئة من صادرات الدول الفقيرة بعيد عن سداد الدين نفسه .
٩. ٢٠ في المئة من البشر الأكثر فقراً لا يملكون إلا ١,٥ في المئة من الدخل العالمي .

١٠. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر غنىً يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي و ٨٢ في المئة من صادرات العالم و ٧٤ في المئة من مجموع خطوط الهاتف و ٩٣ في المئة من مستخدمي الانترنت .
١١. ٣٥٨ ملياردير بينهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون نصف مداخيل سكان الأرض قاطبة .
١٢. عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الاغنياء بالنسبة للفقراء ٣٠ الى ١ وعام ١٩٩٠ أصبحت : ٦٠ الى ١ وعام ١٩٩٧ أصبحت : ٧٤ الى ١ .
١٣. إحصاء فرنسي أجري عام ١٩٩٠ أشار إلى أن نسبة ١٠ بالمئة من الأشخاص الأكثر ثراءً وغنىً سيتقاسمون نحو ٤٥ في المئة من ثروات فرنسا . وأن نسبة ٥٠ في المئة من الأفراد الأقل ثراءً يتقاسمون ٦ في المئة فقط .
١٤. حسب إحصاءات المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، فإنه يموت يومياً ( ٣٥٠ ألف طفل ) في أنحاء العالم . وكل ٣ ساعات تحصل جريمة " إغتصاب " في الولايات المتحدة الأمريكية .
١٥. يشير موريس أليس ( الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد ) ومعتمداً على بيانات بنك التسويات العالية إلى أن " التدفقات المالية " عبر البورصة والمضاربة التي تعتبر عملية مالية تقوم على أساس إستغلال تقلبات السوق ( أسعار الأسهم والبضائع ) لتحقيق الربح . هذه التدفقات المالية ترتفع وسطياً إلى " ألف ومئة مليار دولار " في اليوم الواحد . أي ما يفوق " أربعين مرة " التدفقات المالية المتعلقة بـ " التسويات التجارية " .
١٦. منذ العام ١٩٠٠ تمتلك ثُمن العائلات الأمريكية سبعة أثمان الثروة الوطنية .
١٧. وفقاً لتقرير البنك الدولي فإن الثروات المدارة من قبل البلدان الفقيرة والفقيرة جداً ، قد إنخفضت بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ من ٢٣ في المئة إلى ١٨ في المئة . وبين تقرير البنك في العام ١٩٩٠ أن الموارد المتقلبة في العام ١٩٨٩ من

البلدان النامية إلى البلدان الصناعية وصلت إلى رقم قياسي . وتجاوز تسديد الديون بمبلغ ( ٤٢,٩ مليار دولار ) . وقد هبط تقدم رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى أدنى مستوى له خلال ذلك العقد .

١٨. في دراسة جرت للكونغرس الأمريكي ونشرت في آذار من العام ١٩٨٩ تبين أن دخل خمس السكان الأمريكيين الفقراء قد نقص بنسبة ٦ في المئة بين عام ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، وفي المئة نفسها إزداد دخل خمس السكان الأمريكيين الأغنياء بمقدار ١١ في المئة ، فنقص دخل الفقراء بمعدل ٩,٨ في المئة أما زيادة الخمس الغني كانت نسبته ١٥,٦ في المئة .

١٩. خلال جيل ونصف تزايد التفاوت بين الأكثر غنى والأكثر فقراً . فقد كان في الستينات نسبة ١ إلى ٣٠ بين ( ٢٠ في المئة الأكثر غنى على الأرض ) و ٢٠ في المئة الأكثر فقراً على الأرض ، ثم تفاوت حتى ١ إلى ٦٠ .

وستقرأ الكثير الكثير في من هذه الدراسة ، التي أردت لها أن تسر علة من خصائص ممارسة الأفراد والكيانات في عالم بدأ متعباً جداً بأكثرية ساكنيه وسط أساطيل مالية وعابرات إقتصادية تطوف في العالم وتضرب بقوة ، متسلحة بمجمل من قواعد أشرنا إليها فيما سبق من : تعددية وتناقضية مصلحة ، عدم مسؤولية ، بيئة تحفز التراكم المالي من أجل التراكم كميزة نفوذية ، ميدان فوضوي فيه فراغ تشريعي " لا حكومة عالية ولا تنفيذ ولا قضاء ... " في ظل أزمة فهم حقيقية للإنسان نفسه ، ما انعكس على شكل جريمة وعنف ومافيا ووحشية خطيرة تحتير السمة البارزة اليوم في النادي الغني . ومع كل هذا وضمن بيئة إفتراضية لا مسؤولية فيها فوق المواد القانونية المنهية ، التي لا تقرّ عمداً إشباع الحاجات الأوسع من مادية ضمن إطار مدرسة حقوقية ذات كفاءة تطبيقية ، يريد النادي الغني أن تنهوى كل الحواجز الجمركية في ظل إنشاء معادلة جديدة تقول بحرية السلعة . دون أن يلازم ذلك حرية للأفراد .. !

في هذه الدراسة أحاول أن أعرض بين يديك صورة مسحية تحليلية ونحن في ظلّ شمولية معولة أوسع تطوّر بأساطيلها إلى العالم .. وهي ما زالت تتبنّى نظريات أمثال نظرية الطبيعة العادلة ، والسوق الفاعلة ، والتضامن السلي . وفائدة الأداة . وضرورة تدخّل الطبيعة ... إلى الكثير من هذه الأفكار التي ترجع إلى ذهنية تريد للعالم والكيان أن يتخذ موقفاً سليماً من أساطيل السوق .

وعبر دراستي هذه سأعرض لجملة من مطالب معارضي العولة ، وكيفية طرحهم لإطار إدارة فكرية تشريعية تضمن عدالة حركة المال . وبالتالي وظيفة توجيهية يكون فيها الإنسان أولاً . وهذا ما سنراه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وما توفيقي إلا بالله تعالى .

جعفر حسن عتريسي

## تمهيد : نظرة عامة في العولة :

\_\_\_\_\_ . العولة إسم مصطلح للدلالة على حقبة نفوذ تميز بأدوات لديها قدرة التأثير على العالم ، ضمن إطار غلبة واضحة لمعسكر الرأسمالية ، الذي يحتاج العالم معتمداً على القاطرات العابرة من مالية وإعلامية وعسكرية ... وصولاً إلى الأدوات الأخرى الأكثر شهولاً واستغراقاً ، ضمن إطار من مركز إدارة ، ومحور فكري ، يقوم على أسس من قيم وأهداف ، تعوم على محيط من المفاهيم المتعلقة بإدارة هذه الأدوات والمواد ، التي تحتاج العالم ، وتسيطر على أسواقه وبقائه ...

والعولة إسم شهولي أوسع من الأدوات الاقتصادية ، لكن العولة الاقتصادية تعتبر واحدة من شهولية العولة الأكثر تأثيراً وعمقاً في هذه المنظومة ، التي شملت الثقافة والحضارة والعسكر والسياسة حتى البيئة والسلوك ... بل أصبح لعالم الأزياء والجمال نموذج معلوم ... ويبقى الاقتصاد الصفة الأساس ، وسمّة مركزية في كلّ هذا العالم ، بل عاموداً فقرياً في مدرسة العولة ، التي تقوم على إدارة الأدوات والمواد والوسائل من أجل تحقيق قيم منفعية ومصلحية تعتبر " سمة الصراع " في تحديد مراكز أساسية على المسرح الدولي ، وهي أشدّ إتصالاً بحياة الدولة ونفوذها . إنّ هذا العالم تغيرت فيه الوسائل الفاعلة والمؤثرة ، إلى درجة أصبح فيها الاقتصاد " عاموداً مركزياً " ، وأداة دعمية ، للبنى والفوقيات ... حتى أنّ الاتحاد السوفياتي إغارت دعائم قطبيته أمام جحور الضربات الاقتصادية التي كالتها له الرأسمالية في صراع الحرب الباردة .

إنّ هذه العولة ليست صناعة مشتركة من قبل كلّ دول العالم ، حتى تكون عالمية النتيجة ، بل هي وليدة نادي أصحاب القدرة والنفوذ العالمي ، مما شطر العالم إلى قسمين :

١. قسم ضعيف تابع . لا رأي له في صناعة العالم وقيمه ، بل هو مجرد قطع من مستهلكي الإنتاج بمعناه الواسع ...

٢. قسم قوياً متنوع ، يفرض قيمه وقواعده على أسواق وقواعد العالم .

عبر هذه الأدوات الفاعلة ، وإدارة الفكر المركز ، في تطوير وتوجيه الأدوات يلدو العالم مرسوماً بـ " ريشة معولة " يغلب فيها المعسكر الرأسماليّ ويجدد شكلها عبر حكومة العوامل التي تتحلّى عبر " العناصر والوسائل والأدوات والأفكار " ... لتحدّد الرسم العام من جوانبه المتعددة ، التي تكون تحت مرمى نار هذه العناصر وعلى نسقٍ من جيروت الممكن ، الذي يتناسب وأزمة الصراع وإدارته ، ضمن الحركة العامة للأهداف المتناقضة بين الوحدات السياسية ...

بحيث تُدارُ أزمة الصراع عبر " غرفة عمليات " نشطة ، وعلى كلّ المحاور من أجل تثبيت الهوية النافذة ضمن الميكلية العامة للهرم الدولي الذي تتنوّع فيه الأوزان والمراتب الدولية عبر النوعية والكمية في عملية إدارة المخاطر من أجل فرز نتائج التأثير العالية ... ومن الطبيعي أن يكون العنصر البشري والتكنولوجي والعسكري والإقتصادي والثقافي والإعلامي واحداً من العناصر المكوّنة لماهية الصراع ...

إنّ " وسائل التعددية " المؤثرة تلعب دوراً حاداً في مجال الاستقطاب وريح المباراة العالمية ، التي يخوضها " الجبّارون " في الميدان العالمي المعولم ... والمهدف بالطبع هو السيطرة على الأسباب المنتجة للثروة والمصلحة والقوة بكلّ ما تعنيه هذه العبارة من معنى في عالم السياسة والمال . من هنا نجد العولة واحدة من عناوين الأدوات ذات الطابع المتأثر بالزمن لكن هذا لا يعني كما يشير بعض الاقتصاديين من أنّ العولة عبارة عن أدوات ذات تقنية مبتكرة فقط ( نتيجة تكنولوجية محضة وليست أيديولوجية ) ، بل الصحيح أنّ هذه الأدوات التكنولوجية تخضع لمجموعة من " الأفكار " المؤثرة في تحديد وجهة وآلية وأهداف إدارة " الأدوات " ، ممّا يعني أنّ فصل الفكرة عن الأداة من أكبر الأخطاء التي وقع بها البعض . وكان المهدف من جرّاء ذلك تعرية العولة من جانب الفكرة لتكون واحدة من أدوات " غير عاقلة " لا يمكن أن تؤثر على منحي الصراع وكيونته ، أو العدالة الاجتماعية أو " النسق العولمي " في العلاقات الجامعة



ضمن إطار النوع العام البشري ، وبالتالي لا يمكن محاكمتها على الإطلاق لأن المسؤولية لا تكون إلا على العناصر العاقلة .

أكثر من ذلك ، وكما سترى في هذا الكتاب فإنّ الخلفية الفكرية التي تقود الأدوات تتأثر بفلسفة قيادة تحكم الأدوات وتوجهها ضمن إطار نوعية محددة ، مما يعني أنّ هذه الأفكار هي موضع السؤال والمحاكمة ، لبيان عدالة أو ظلم العولة من ناحية الأفكار التي توظف العنصر التكنولوجي والقوى ، من أجل رسم أوزان سياسية واجتماعية وإقتصادية وثقافية ونفسية وبيئية وما إليه ، مما يمكن أن يتأثر بالسلاح المستعمل .

وبعبارة أوضح : إنّ العالم اليوم يخوض حرباً بين الثقافات والسياسات والأفكار الخلفية ( العقائدية ) والسلوك ، والوجود الفاعل ، والوزن السياسي والاجتماعي والأخلاقي ... ويطال أصل الإستمرارية الفردية والجماعية في إطار المجتمع الطبيعي السياسي ، وتُستعمل في هذا الصراع " كلّ الوسائل الممكنة " التي من شأنها أن تؤثر على الآخر قريباً كان أو بعيداً ، لذا سيكون السلاح التكنولوجي والسياسي والعسكري والإقتصادي بما فيه الطبي والمعيشي ... واحداً من " الأسلحة المستعملة " في هذا الصراع ...

وستكون الإنترنت والصناعة القمرية والتلفزيون والشركات العابرة للقارات ، والمصارف الكبرى ، والأساطيل الجوية المدنية ، ومعامل الهندسة الوراثية ، والإقتصاد المعلوماتي ، وإنتاجية الروبوت ، والتقنية المدنية ، ومستويات الإنتاج ، والقدرات العسكرية ، والوزن السياسي والماليّ والنقديّ والإقتصادي ، والأسواق ، وإنتاجية كبرى تقابلها سوق تصريفية كبرى ، وحاجات وأدوات متجددة ، تحت السيطرة ، قادرة على " إشباع " حاجات تقليدية ومتطورة ، ترسخ فيها الإستهلاك والطلب ... كلّها ستكون من أدوات الصراع العنيف في عملية ترتيب القيم والأوزان في هذا العالم المليئ بالإنجرافات المتراكمة المستمرة ..

## معالم الظاهرة

عالم القدرات هذه ، التي أثرت في الزمان والمكان ، كانت تقوده إدارة تحمل في جعبتها مجموعة من قيم ومفاهيم ترصد أهدافاً كبرى ، يمكن تصوير سماتها على الشكل التالي :

١. الصراع . وهو محكوم بتناقض مصلحي عنيف بين الوحدات السياسية يتجلى بكل وسائل الضغط والنفوذ والتأثير ...

٢. الأدوات المادية : الإقتصادية والعسكرية والتقنية التكنولوجية والإكتشافات العامة ، التي تتجلى عبر وسيلة مادية ... وكل ما من شأنه أن يكون مؤثراً على الطرف الآخر .

٣. الأدوات الفكرية : القيم والمفاهيم الفكرية ، التي تتحكم في صناعة الفكر السياسي الاجتماعي العام ، المؤثر في صياغة وتحديد سياسة توجيه الأدوات وتحديد أهدافها في المجال المعولم ، الذي تتشابك فيه الجهات المتعددة للعنصر البشري ، من الجهة النوعية العامة : الصحة النفسية الاجتماعية الإقتصادية الثقافية والسياسية ... أي جهات الحاجة البشرية الطبيعية والإعتبارية ...

٤. قانون الصراع . وهو يتجلى بقدرات نفوذية لعمالقة مُلاك أدوات العولمة يحتل نفوذهم موقع القانون الافتراضي ، بدلاً من وجود ( حكومة عالمية ) وعلى أساسه تُدار دقات النزاع ، وفق مشيئة لا نص فيها ولا إعلان .

بهذا المناخ تكون الوحدة أساس التعبير عن المشيئة ، لا العالمية ، ولا المنظّمات — التي هي في أصل ماهيتها مأخوذة على أساس تعددي دولي — ولا ما يُسمى بالقواعد ، أو المنظومة العالمية ، أو المنظّمات الإقليمية ، أو موافق العلاقات التعددية في عالم الجنوب أو مهد العالم النامي أو وحدة دستورية للنص وقضاء عالمي ، وهذا يعني من الجهة الواقعية " فراغاً تشريعياً " لصالح الأقوى ، في منظومة التعدد

الكيان ، وما اللون الرمادي في منظومة الأبيض والأسود ، إلا دلالة بينة على ما آل إليه العالم من هذه الجهة ..

## العولمة والوطنية

تعتبر العولمة اليوم ( الظاهرة الميدانية ) التي بدأت شوطها بقوة ، ومن أهم مَيزاتها ، أنها تخرج عن " إطار الإرادة الوطنية " عبر ظاهرة الإنسياب الاقتصادي ، التي تتحكم بوسائل تأثير تعددية ، أوسع من قدرات الضبط الذي تمسكُ بأوراقِ الدولة صاحبة الكيان السياسي ، وهذه السمة بالذات تعبر عن تدخّل الإرادات المتصارعة عبر مجموعة من قواعد وأدوات ، تحتاجُ ما وراء الحدود ، وصفها المعلقون بأنها الأدوات النافذة في العالم ، مقابل الوطنية ، وبسبب غلبة معسكرٍ رأسماليّ في تحديد هذه الهوية وإدارة ملفاتها في احتياح العالم ، أطلقوا عليها اسم العولمة لا العالمية .

ومنذ زمنٍ كان الغربيون ينادون بـ " بالحدّات " ، من وجهة اقتصادية تقنية متطورة ... تعبّر عن نموذج الوسيلة المشبعة للرغبات ، في لحظةٍ معيّنة من الزمن ، كوّنت في وقتها هوية " أدوات وأفكار قيادة " ، عبّرت عن عمرٍ معيّن للإنتاجية التقنية والتكنولوجية البشرية ... ومع أنهم إعتبروها " قيامةً جديدةً " من عمر البشرية ، من جهة الكيف العامل في العلاقة مع الطبيعة والإنسان ، حيث مثّلت الكمّ النوعي الممكن لسيطرة الأفراد على الطبيعة ، ووصفها الكثير من الإقتصاديين بالحدّ الأكثر حيوية في المطاف النفعي للإنسان ، إلا أنّ بعضاً منهم كان يتحدّث عن " ماذا بعد الحدّات " ، وكيف سيكون العالم ؟

وعبر الشوط المتواصل في العمل التفاعلي مع الطبيعة تجلّت " وسائل تأثير " بإمكانها أن تحتاج العالم ، وفق الطبيعة الخاصة بها ، وكانت إدارة هذه الأدوات بيد المعسكر الغربي ، الذي استطاع أن يجيد لعبة الورقة الإقتصادية في العالم ، ما أعطاه

وصف المؤثر الأكبر في حياة المجتمع العالمي ، من دون أن تكون هناك مجموعة من ضوابط دستورية تحكم علاقة القاطرات العابرة نحو العالم .. وقد ثبت فعلاً أن ظاهرة العولمة قلبت " الموازين " التي تتأثر بالوسائل ، لجهة أنها تملك أدوات ، مؤثرة بصناعة العالم ، وفق نتائج أثر الأداة في عالم ممكن طبع الإنصياح ، وهذا العالم نحن نعيش فيه ، وضمن حدوده تتحرك ، مما يعني أن أثر الفعل وردة الفعل ستطال البشر كـ " بعد " ثقافي حضاري إقتصادي إجتماعي سلوكي أخلاقي ... بل كعنصر وجود .

كما أن هذا الفرد سيتأثر جداً ، سواء كان فرداً طبيعياً أو فرداً إجتماعياً يعيش وسط جماعة ، ضمن إطار مجتمع سياسي ... أما حدود التأثير فلأنها تتوقف على وجود القابل ، وحجم الوسائل والأدوات ، ومدى تأثيرها ، وقدرة الآخر على المناعة والحصانة وأدوات الحرب المضادة ، وهي كما ترى تتجسد ضمن " صندوق العالم " الذي يخوض " صراع الجبابرة " ، الذين يمتلكون أهم وسائل التأثير الممكنة ، في زمن معين ، بقيادة فكر معين ، يحدد أهدافاً معينة ، للعلاقة بالطبيعة والإنسان .

ومن خلال الوسائل المتاحة ، أنتجت العولمة نوعاً من أنماط سلوكية ، لا تنفصل عن قيم ما ، تكمن في الفردية ، والسوقية ، والسلعية ، والتفعية ... ضمن قاطرة يقودها " زعماء الوحدات السياسية والمالية الكبرى " ، فكان من نتائج إفرزات الصراع ، تنامي قوة الأسلحة المالية الإقتصادية مثل الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات وغيرها من مراكز ووحدات القوى المالية ، استطاعت أن تحسم صراع القوى النووية عبر إستراتيجية " العقاب الإقتصادي " ( الحرب الباردة من الجهة الإقتصادية ) من خلال جسر العبور بقوة إلى العالم والتأثير فيه .

وعلى هذا الأساس أخذت تبلور فكرة دراسة " علاقات القوى " ، التي تترابط فيما بينها ، وترتب عليها نتائج معينة ، تتوافق مع نتيجة " وزن أثر " الفعل للأداة ، ما يكمل هوية " الحجارة " المكونة لوحدات النظام الدولي في الميدان المعولم ، غير وجود الرأسمال الخاص ، الذي يخوض جنباً إلى جنب ، صراع الوجود النفعي

بنفس الوقت الذي ينتمي فيه إلى جنسية سياسية محدّدة ... وهو على كلّ حال أوسع من المعنى الوطني ، ويضرب بقوة في المهاد العالمية ذات التعددية الكيانية ، ليعبّر عن جيلٍ جديدٍ من فلسفة صراع الرأسمال الخاص في النطاق الدولي ...

## العولمة قوى تقودها أفكار

إنّ العولمة إسم " منتزع من عالم القوى " تنبئُ عنه الأدوات ، التي تحتاج الجغرافيا السياسية ، وهي تُدارُ من وراء مركزٍ فكريّ ( تكنولوجيا تقودها أيديولوجيا ) له مركز إدارة ، وقيم ، ومفاهيم ، تمثّل خطة توصيفية ، ليس للأدوات وحسب بل نظرة أكثر شمولية للعالم ...

بهذا يكون الصراع عبارة عن الرحم الذي يلوّن التوصيف للمعولم ، من الجهة التفاعلية ، على نسقٍ موجّه للمجتمعات السياسية ، وإن صحّ وصف الوسيلة بما هي بأنها عالمية الأثر ، لكنّ الدراسات التي تمارس عملية توصيف الهوية العالمية ، تأخذ بعين الاعتبار " مكونات " مجتمع الوسيلة والأداة هذه ، وبهذا يكون عنصر الصراعات والعلاقات التناقضية ، من أهم " العناصر " التي تتداخل في تكوين هوية هذا التوصيف وماهيته المنتزعة من الواقع ...

إنّ الصراع يعبرُ عن " تعددية " تناقضية ، تمارسُ وحدات المجتمع السياسي ومكونات النظام الدولي ، بفلوّ حادّ ، وسط عداءٍ يحكم غاياتها وأهدافها ، وفي هذا المناخ تكون الأدوات معبراً في عملية خوض فرصة إعادة ترتيب الأوزان في الهرم الدولي عبر صراع عنيف متعدّد الأشكال عبّرت عنه الجماعة السياسية بإسم العلاقات الدولية المتناقضة .

وكما هو معلوم ، فإنّ الصراع يتحدّد بمعنيين من الطرقية :

١. عالم السلم .

## ٢. عالم الحرب .

ومع أن بعض الأدوات في كل منهما قد تختلف عن الأخرى ، إلا أنها تتفق في الهدف العام ، وهو خلق كيان من وزن ثقيل ، مؤثر ، فاعل ، لدولة تستطيع التحكم بملفات العالم ضمن قوتها .

مع الإشارة إلى أن أسباب القوة نسبية ، وتختلف من زمانٍ إلى زمان ... حيث أنها تتلازم مع التطورات العامة ، التي تكشف عنها جهود الإنسان ، من خلال إستغلال قوانين الذرة ، ونواميس الطبيعة ، وأسرار الكون المتعددة ، بحيث تصبح هذه الاكتشافات سلاحاً هاماً في استراتيجية الصراع والنزاع بين الدول ، ومنذ الاكتشاف الأول لقوانين الذرة ، نجد الدولة للكشفة استغلت هذا الاكتشاف وجسدهته على شكل " سلاح نووي " ، يستغل قانون انشطار الذرة واندماجها ، بهدف امتلاك قوة مدمرة غير تقليدية ، تستفيد منها القوى كأدوات متنوعة في " عالم الحرب والسلم " لفرض هيمنتها ، وفق حسابات الربح والخسارة ، والهدف هو المنفعة بشكلها الإقتصادي المالي النقدي التجاري السياسي الثقافي والحضاري ، بواسطة شيء يعبر عن نتيجة ، إسمها " النفوذ " .

لقد لعبت الاكتشافات دوراً هاماً في تأجيج الصراع في العالم ، وأدت إلى قلب موازين القوة ، من خلال إعتداد القوانين ذات التأثير على شكل " وسيلة فعل " مؤثرة على الوحدات الأخرى ، بعيداً عن نموذج " العلاقة العادلة " بين الوحدات السياسية والجوهر الإنساني .

وبإلقاء نظرة نوعية على ما يجري في العالم ، من صراع حاد وفق أصول تناقضية ، بوسائل أكثر نفوذاً ، فإننا نجد العالم قد بدأ يدخل عصر القطبية الواحدة ، مع وجود آخرين نافذين ، بتذكيرة أقل نسبية في تأثيرها ، ضمن عقيدة تقوم على أساس سحق الوحدات المتعددة الأخرى ، والتعامل معها من باب أنها قيمة سوقية مستعمرة ... من الأمثلة الجلية في هذا المجال ، ما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية

منذ عام الثمانينات ، إلى إبتكار ( نظام إلكتروني ) خطير على العالم ، بما فيه أوروبا والدول الصناعيّة الأخرى ، المهدف منه " مراقبة العالم " والتحسس عليه ، كعملية إختزالية هائلة الخطورة ، وهي تستهدف فكّ مفاصل القوى عبر " إكتشاف " الأسرار الخاصة بالكيان الخاص والعالم .

هذا النظام الإلكتروني قادر فعلاً على التقاط كلّ المكالمات الهاتفية " المدنية والعسكرية " ، كما يراقب كل عمليات الإنترنت ، والبريد الإلكتروني ويصيب مقتل المعلومات وأسرار الدول والأشخاص والشركات ... وقد تأكد للمرة الأولى وجود هذا النظام تاريخ ١ شباط ٢٠٠٠ إستناداً إلى معلومات ووثائق سرية مهمة تمّ الكشف عنها ، إعترف الأمريكيان فيها بعد هذا التاريخ ، إلا أنّهم طمئنوا الدول الأوروبية الصديقة من أن نظام المراقبة يجري على الدول " المارقة " <sup>(١)</sup> على النظام الدولي الذي وضعته الولايات المتحدة في الثمانينات تحت الاسم الحركي " بي ٤١٥ أيشلون " وهو تابع لوكالة الأمن القومي ، ويعمل بواسطة الأقمار الصناعية ، وكابلات بحرية ، ما أثار حفيظة " الأوروبيين " الذين إتهموا الولايات المتحدة للمرة الأولى ، بأنّها تحصل على كل شيء ، عبر هذه الوسيلة التقنية العالية .

وأكدوا أنّهم يملكون " إثباتات " على أنّها إستعملت هذا النظام الإلكتروني لجهات أمنية واقتصادية وسياسية وتجسسية وغيرها ... وضربوا على سبيل المثال عملية التحسس الأمريكية لـ " صالح " مؤسسات أمريكية خاصة مثل " مجموعة البوينغ " في مواجهة " انبراص " الأوروبية ، في صفقة الطائرات السعودية المدنية الشهيرة . وأشار الأوروبيون إلى أن الولايات المتحدة تتحسس على غير الأمريكيين ومن بينهم حكومات وشركات وأشخاص أوروبيين ...

بعد الإعتراف الأمريكي تعالت الأصوات بكثرة في المجتمعات الأوروبية التي تُعنونُ دراساتها وكتاباتِها بـ " الإستعمار " الإلكتروني الأمريكي الذي من شأنه أن

---

(١) تستعمل هذه الكلمة من قبل الأمريكيين لتوصيف دول أمثال : كوريا الشمالية وإيران ، والعراق وكوبا ...

يسقط نظرية الاستقلال الحالي للوحدات السياسية الاقتصادية الأوروبية ... خاصة أن صناعة المعلوماتية " الإنترنت " الأمريكية ، ذات الأهمية القصوى في عصرنا الحاضر ، قد اختزلت ماهية الخريطة الزمانية المكانية ، مع ما يتبعها من نتائج وأثر على عالمنا ، من وجهاته المتعددة ، إلى درجة أصبحت فيها الإنترنت الوسيط العالمي بين الأشخاص والحكومات والشركات ...

ما يعني أن عالمنا اليوم ، بكلّ بقواه ، يخوض صراع الجبايرة ، كلٌّ على حسب وزنه ، ويحكم هذا الصراع عقيدة نفسية اجتماعية سياسية ، تقوم على مفهوم إفراسي للآخر واختزاله ، ويسعّر من هذه القيم الحالة التصادمية بين تناقضية المصالح بين الوحدات الكيانية المتناثرة في المعمورة السياسية العالمية ، وبهذا يمكن لنا أن نكتشف الأثر الحادّ من ممارسة أدوار فكرية في عملية توجيه الوحدات المالية والاقتصادية حتى الغذائية والطبية منها في عملية إعادة صياغة أوزان الدول ضمن هيكل النظام الدولي الجديد ..

## غزو المعلوماتية

المعلوماتية واحدة من الأسلحة الحديثة التي تبلورت صورتها في ميدان كياني تابع لجنسية سياسية ما ، في ظلّ صراع محموم ، لا يفرّق بين صديق وعدوٍّ ، وكما أشرنا إلى نظام أيشلون ، فإثّة اجتاحت العالم من وجهة تجسسية ، تقودها خلفية تناقضية في فهم العالم التعددي من الوجهة السياسية ، فإثّة كان من الطبيعي أن تنخرط الاكتشافات المدنية في واقع تثبّت نظرية الغلبة ذات المفهوم الذي لا يعدو الكيان السياسي ...

وعليه :

وفقاً لموازين الصراع ، وثقافة التناقض المصلحي ، كان من الطبيعي أن تخوض صناعة " الإنترنت " حرب العولمة بكلّ معانيها ، لتكون من إحدى المعالم المؤثرة في



عالمنا ، ووجودنا ، وثقافتنا ، ومفاهيمنا ، ولتصوّر عالمنا الواسع جغرافياً ضمن " شاشة صغيرة " ، خاصة أنّ الإنترنت تعتبر " القناة الأهم " في عملية ربح المال وجني المصلحة ذات التقييم الوزني ، لتساعد " الجبار الأمريكي " على خوض صراع " تثبيت التفوق " حتى أنّ هذه الصناعة حصّدت كأرباح عام ١٩٩٩ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار .<sup>(١)</sup>

(١) تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل الليبانية مقالة عن " لوموند " الفرنسية تتحدث عن الشبكة الدولية " الإنترنت " والنمو الاقتصادي . وقد افتتحت جريد المستقبل للغة بالجملة التالية : ( للعلماء وحده أسر ، هو الشبكة الدولية " الإنترنت " التي بذلك الكبر وعزا إليها علقون حديثون أنها وقطاع صناعة المعلومات وتجهيزها غثرت وتيرة تعاقب الانكماش ، والنمو في الاقتصاد ، وأثقت إلى مواصلة الاقتصاد الأمريكي نموه عشر سنوات متعاقبة ، من دون أن يلهث ، ومن دون أن تظهر عليه علامات التضخم الجلبش ، أو البطالة للمصاعدة ) .

تقول " لوموند " الفرنسية : نشرت صحيفة بوسطن غلوب الأمريكية أخباراً رسمياً ساعراً عنوانه " لماذا لم ترد للمعلوماتية معدّل الإنتاج " ويبيّن الرسم أربعة موظفين ، جالسين إلى مكائهم يعملون على أجهزة الكمبيوتر أوّلهم يلعب النسخة الجديدة الإلكترونية ، من لعبة " معركة الفضاء " والثاني يرسل رسالة إلكترونية إلى عشيقته قلقة من أيام الجامعة والثالث يحسب رصيده المالي على الشبكة الدولية والرابع يتفرّج على موقع " صور جنسية " .

لقد شكّك الأمريكي " حامل جائزة نوبل في الاقتصاد " روبرت سولو منذ عام ١٩٨٧ بشكل نظري وحيد ، في العلاقة بين تطوّر صناعة المعلوماتية وزيادة الإنتاج الاقتصادي ، وأكد قائلًا : إنّ أجهزة الكمبيوتر ، موجودة في كلّ مكان ، إلا في إحصاء معدّل الإنتاج . لقد تحرّك السحال أخيراً ، بسبب النمو السريع ، الذي شهدته في السنوات الأخيرة " تكنولوجيا المعلوماتية والإصلاّات " وبماح الشبكة الدولية " الإنترنت " الذي لا يصدّق وأحد الخبراء يجادلون في إسهام الاقتصاد الجديد الحقيقي في النمو فهل الإسهام مهمّ مثلما يعتقد البعض ؟ وهل الإسهام ضئيل ، مثلما يزعم البعض الآخر ؟ ... هل يؤثّر هذا الإسهام في الدول الصناعية الكبرى ، بالطريقة ذلّقا ؟ . أو ليست أوروبا الآن تشهد تأخراً متزايداً ، ومقلّقا في هذا المجال ملطف الولايات المتحدة ؟ .

يقول عواء متفقين : إنّ معجزة الاقتصاد الأمريكي في أواخر التسعينات ، سمحت بمحلّ " تناقص سولو " فأجهزة الكمبيوتر اليوم منتشرة في كلّ أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، حتّى في إحصائيات معدّل الإنتاج . وقد زادت نسبة نمو هذه الأجهزة إلى الضعفين . من ٠,٦ في المئة بين أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٥ إلى ١,٢٥ في المئة بين أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ . وليس قدّم من يجادل اليوم في أنّ المعلوماتية صارت من الآن فصاعداً عنصراً أساسياً ، في نموّ الاقتصاد الأمريكي ، فإسهامها حسب التقديرات يصل إلى ١,٥ في المئة من نموّ الناتج المحليّ الجمل كلّ سنة . وتؤثّر للمعلوماتية تأثيراً مفيداً من خلال أمرين :

الأوّل : هو تنفّات الاستثمار التي تنفقها شركات المعلوماتية ، وقد حفّزها هبوط أسعار التجهيز إذ هبط سعر الحواسيب الشخصية ، في الولايات المتحدة ٤٣ في المئة في الستين للمائتين .

الثاني : يمثّل قطاع المعلوماتية موقفاً مركزياً في الاقتصاد الأمريكي . فمن بين أكثر خمسة رسائل في سوق " وول ستريت " ثلاثة ملّكها شركات معلومات ( مايكروسوفت ، وسيسكو ، وإنتل ) حتّى بات الأمريكيون يجادلون جدلاً كبيراً الآن يشارف فيه الخبراء لمعرفة ما إذا كان تعاطف معطلات الإنتاج الأمريكي تنجّ مضطمة بفضل شركات قطاع -

- المعلومات وحدها ، كانت هذه هي النظرية للمنحلة ، التي ظهرت سنة ١٩٩٩ مستندة إلى الإحصائيات ، وهي نظرية الحبر الاقتصادي " روبرت غوردن " . وهو يقول : إن الحواسيب ، عالج إطار للمعلوماتية لم تحسن معنك الإنتاج في قطاعات الاقتصاد الأخرى . حتى تلك المجهزة بكتافة بالتكنولوجيا الحديثة . فالشركات العادية ، ترى أن امتلاك حاسوب شخصي حديث للغاية ، هو أمر كمالي غير مفيد . وبعد ظهور تناقص سولو " بمشرين علماء " يظهر تناقص جديد " للمعلوماتية لا تحسن إلا معنك إنتاج الشركات التي تنتج تجهيزات للمعلوماتية . وحاولت أبحاث أسوء ، مثل ذلك البحث الذي نشر خلاصته مجلس مستشاري البيت الأبيض ، أن تنقص أساس عمل روبرت غوردن لكنهما لم تكن مقنعة .

وتبدو هذه الجدالات الأمريكية بعيدة جداً عن موقع اهتمام أوروبا ، التي تستظر بشغف وصول أول فؤاد الاقتصاد الجديد فإسهام هذا الاقتصاد الجديد في إقتصاد أوروبا وعمود السنوي ، لا يتعدى ٠,٣ في المئة ، أي حيس إسهامه في الولايات المتحدة . والشبكة الدولية " الإنترنت " تنم عن تأخر أوروبا عن الولايات المتحدة في الواقع . فعدد أجهزة الكمبيوتر الأمريكية المرتبطة بالشبكة سبعة أضعاف عددها في الاتحاد الأوروبي . وقمة أسطر من هذا : فين ١٩٩٩ وأذر ٢٠٠٠ زاد عدد أجهزة الكمبيوتر الأمريكية للترتطة بالشبكة ٢٥,١ مرة . وفي اليابان ٤,١ مرات . وفي لئانيا ٣ مرات . وفي فرنسا ٢,٧ مرتين . وتقول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية " بدلاً من أن تزداد القوة بين الولايات المتحدة ، والبلدان الأخرى تزداد عمقاً " .

مثال آخر : في أذر ٢٠٠٠ كان عدد أجهزة الكمبيوتر للمؤنة للأعمال المصرية بالمقارنة مع عدد الأمريكيين يزيد تسع مرات على عددها عند الفرنسيين ، و ١٦ مرة عند الإياليين ، فكيف يفسر هذا التخلّف ؟ .

لدى الخبراء الإقتصاديين تفسيرات عديدة أولها حصّة الإنفاق في مجال البحث والتطوير من الناتج المحلي الجمل ، فالنسبة في أوروبا نصف النسبة في الولايات المتحدة ويضعفون إلى ذلك أن النظم المالية الأوروبية أقل تطوراً خصوصاً في مجال المخاطر الرأسمالية . وهي عنصر أساسي في مساعدة أصحاب المؤسسات الناشئة في إيجاد رأس المال الذي يحتاجون إليه . ففي سنة ١٩٩٨ كان معنك حجم رأس المال في المؤسسة الناشئة ٤,٧ ملايين دولار في الولايات المتحدة . و ١,١ مليون دولار في أوروبا . ويشير هؤلاء ، إلى تفوق الأمريكيين في القدرة على إستنباب رأس المال البشري والإحتفاظ به لديهم . فحسبون في لئمة من شهادات الدكتوراه في الرياضيات والمعلوماتية . و ٥٨ في لئمة من شهادات الهندسة التي تمنحها الجامعات الأمريكية لمنح لئمة أجنبية ، يختار الكثير منهم البقاء في الولايات المتحدة . ويأمل هؤلاء عادة في الإغتناء بسرعة في أمريكا . خاصة بفضل نظام الأسهم وحقوق الخيارات وهي التفاعلة في الولايات المتحدة ، لكنّها غير شائعة في أوروبا .

بين عام ١٩٩٥ و ١٩٩٨ أنشأ للمهندسون الصينيون والمفرد ٢٩ في لئمة من مؤسسات وادي السليكون الجديدة ( وهي منطقة في كاليفورنيا تتركز فيها أهم شركات الترجمة والمعلومات في الولايات المتحدة ) والشركات الأمريكية تنفذ بلا تردّد من هذا المعين الرضيع للسورى . فربع موظفي مايكروسوفت ولّدوا خارج الولايات المتحدة .

تقول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية : " قمة ما يدور إلى الإعتقاد أن الولايات المتحدة تبحث في مواصلة النمو السريع في تكنولوجيا المعلوماتية ، حيث رأس المال البشري هو العنصر الأساسي . بإستنباب العناصر للمعارة من المصادر الخارجية ولعلّ المسفرة واحد من العوامل التي سمحت بمواصلة الإزدهار الأمريكي .... " . ونظراً إلى المواقف الخطوة من كلّ نوع ، التي تعانها أوروبا ، هل يمكن للفترة أن تستجيب للتحدّي الإقتصادي الأمريكي ، وتغير تنظيم نفسها ، لتصبح قادرة على الإستفادة من الإقتصاد الجديد ؟ . إن بعض الأرقام يثير التناق . فمن ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بلغ الإستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات ٥٧٠ مليار دولار في بلدان منطقة اليورو ( ١١ دولة ) في مقابل ١٢٠٠ مليار دولار تقريباً في الولايات المتحدة . والأمريكيون الذين يتقدمون الصفوف يتجهزون لزيادة تفديهم . ويرى خبراء " كريدي سويس فيرمست بوسط -

وكلّ العالم يدرك القدرة الإحتكارية التي تمارسها الولايات المتحدة على العالم في هذا المجال ، إلى درجة بلغت نسبة إحتكار مايكروسوفت قياسيّة في عمق الولايات المتحدة الأمريكيّة ... إنّ هذا التنوّع بين المدني والعسكري ، بين الضروري والحيوي في عالم الإقتصاد ، يدلّ بعمقٍ على حماوة " صراع العمالقة " ، الذي تدور رحاه بين كبار النادي الصديق أيضاً ، وفق مقاييس مختلفة عن تلك التي كانت تدور المعارك اعتماداً عليها ، في زمنٍ مضى ... لجهة أن الوسيلة التي تحكم حرب النفوذ إختلفت بتنوّعها وقواها عن الماضي ، بفضل الاكتشافات البشريّة التي طوّعتها لحوض " صراع الكيانات " الاجتماعيّة السياسيّة ، والماليّة السياسيّة ...

من هنا تبدو القوّة محكومة " بمفهوم نسبي " يُعبّر عن الأدوات الفاعلة المؤثّرة ، التي يمكن أن تحصد أكثر من غيرها ، وتعبّرُ من قارةٍ إلى قارة ، وتحتاج القوى بالقوى الأكثر فعاليّة ، وتؤثّر في صناعة " القرارات النفوذية " عند الطرف الآخر في شتّى مجالاتها وأوجهها المختلفة : إقتصاديّة اجتماعيّة سياسيّة وثقافيّة ...

إنّ العالم يتفقُ على أن القوّة إسم يدلّ على معنى وسائل الجبر والإكراه والضغط والتأثير والنفوذ الجبري ، وهو عنوان يخضع في نتائجه وتأثيراته لمفاعيل الزمان والمكان ( الأدوات المكتشفة ) ، وبناءً عليه : فقد أثبتت المسيرة الجبارة للبشريّة أن القوّة التي يتأثّر بها رأس هرم النظام الدولي متعدّدة ... أهمّها الأعمدة الثلاثيّة :  
١. القوّة التكنولوجية والمعلوماتيّة .

---

- " أنّ على أوروبا حتى تستعكّن من اللحاق بالأمريكيين أن تزيد الإنفاق في التكنولوجيا للتطوّرة ٤٠ في المئة في السنوات المقبلة . وبالم الجبر دانيا كوهن من معهد " إكول نورمال " العالي الفرنسي مع ذلك أنّ تستعكّن أوروبا بفضل إصلاحيات هيكلية على الرغم من تخطّئها في الإطلاق عقدياً من الزمن من اللحاق بالولايات المتحدة . كذلك ترى ميشال ديونوي من إدارة الخطّة الفرنسيّة لكهنا يضيفان : " إنّها ( أي أوروبا ) خسرت ميزة للتحرّك الأوّل ، في عدد من القطاعات الأساسيّة ، وهذا أمر قد يفي أوروبا على مسافة دائمة من الرّواد " . إنّ هذه صورة في غاية الوضوح عمّا يجري ، وبأية أدوات يقيم العالم مجموعة من الصراعات وإعتماداً على أسسٍ وبنى مختلفة تماماً عن عصر مضى . ومن الطبيعيّ أن يرسم العمالقة شكل العالم نظاماً وعلاقات ونتائج على أسسٍ ما يملكون من أدوات نفوذ وبظنّهم إلى ما عليه جبايرة السوق ، ندرك أنّنا دخلنا حقبةً جديدةً من صراعات جديدة ...

٢. القوة الاقتصادية .

٣. والقوة العسكرية .

إنّ من يستقرأ " عالم اليوم " يجد أنّ البنية المعلوماتية التقنية التكنولوجية كوّنت أدوات إستراتيجية في عالم الاقتصاد ، وحولت جهودها بصورة رئيسية إلى ميدان متساعد من " تكتواقتصادي " بسبب ثقلية هذه الأدوات ، وقدرتها على النفوذ والتأثير والإسقاط ... حتى أنّ حملة من الأزمات البعيدة القرية أضحت لا يؤثر فيه الخيار العسكري ، ليس لجهة القدرة المادية للسلاح العسكري ، بل بسبب حملة من القواعد الحاكمة دولياً تمنع الخيار العسكري من هذه الجهة ( مجموعة الاعتبارات ) إلا أنّ خيار " التكتواقتصادي " أثبت فعالية قياسية في هذا المجال <sup>(١)</sup> .

إنّ العقوبات الاقتصادية استطاعت أن تحقّق ما عجزت عنه الترسانة النووية ، فأحالت " الحرب الباردة " نفوذ القوى العسكرية إلى مجرد أدوات ردع ، فيما كانت الساحة الدولية ساعنة ، وتخضع لأهمّ صراعات إقتصادية إستراتيجية ، المهدف منها هدم شروط قيام الدولة النووية أو منع إستمرارها على هذه الصفة .

إنّ مراجعة تاريخية ، لوسائل الصراع ، بين المعسكر الشرقي الغربي نجد فيها سيف الاقتصاد وقد خاض أهم غمار إستراتيجي ، نتج عنه هزيمة فعلية لأكبر قوة عسكرية " المعسكر الشرقي " من دون أن تكون للترسانة النووية قدرة رسم الأحداث في ذلك الزمن ، وعلى العادة ، تكون العناوين ذات الارتباط الإقتصادي سمة تحليل ما سيصل إليه مستقبل ذلك الكيان ، فعندما أصيب الميزان التجاري السوفييتي بإغتيارات أساسية ، وظهرت أزمة قاسية في ميزان المدفوعات ، وأصبح العجز قياسياً بالنسبة للنتائج المحلي ، وكبرت المديونية وعذمة الدين ، وأصبحت التكنولوجيا المدبّنة عاجزة ، وحتاج إلى مجموعة أدوات موجودة في المعسكر الآخر ، أصبحت الإنتاجية العامة أقل

(١) كان وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر من الداعين إلى تحليل إستراتيجية تكتو إقتصادية . وحاضر منذ عام ١٩٩٧ بمضمون مفاده : إنّ كثيراً من الأزمات قد لا تديرها الأدوات العسكرية ، إلا أنّ الأدوات الإقتصادية والتكنولوجية تؤثر بها ، وقد تحقّق المطلوب .

تطورية ، أمام " المقاييس العالمية " ، وبدأت أزمة السوق تجسّد نتائج الصراع ... كل ذلك أدّى إلى أزمة خطيرة في الدورة المالية ، والحياة الإقتصادية ، وتجلّى باغيارات إنتاجية سوقية ، وشيخوخة في ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري ، وحاجة ماسة سوقية من الخارج ، وضعف مربع للقيمة النقدية ، إلى درجة دبّ في المعسكر الشرقي جوع " إقتصادي — معلوماتي " عنيف ، في حين كوّنت الولايات المتحدة سياسة تقوم على أدوات " معلوماتية غذائية " ، من ورائها سياسة العقاب الإقتصادي ذات الشمولية الحادة .

ومن بديهيّ الأمور أن نشير إلى أنّ الأزمة الإقتصادية تتحلّى في شتى المجالات التي تنفّذ من الشرايين الإقتصادية والدورة المالية والكتلة النقدية ... وهي كما ترى إستيعابية لكلّ شؤون الحياة الضرورية والكمالية التقليدية والتطورية .  
وبناءً على ما مضى :

كان من الطبيعي أن تسقط القدرة العسكرية ، التي كانت في زمن مضى تشكّل " الثنائي العالمي " في حفظ التوازنات العالمية لتصبح فريسةً للجوع الإقتصادي ، بل أن تُجبر القيادة السياسية الخاسرة على تلبية شروط المنتصر العقابية ، التي تعلقّ بالسلاح العسكري ، من أجل الضرورة في البقاء ، والحصول على حفنة مساعدات مالية ، أو رفع الحصار الإقتصادي ، أو التعاطي معها على أساس من حُسن النية ، أو حجز مقعد وجودي لها ، ولو في خانةٍ مختلفة جدّاً عما كانت عليه فيما قبل من صفّ النظام الدولي ، فعلى سبيل المثال ، بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٠ أعلن نائب رئيس وزراء " روسيا " أن مرحلة تفكيك القواصات النووية الروسية بدأت منذ هذا التاريخ ، وهي تهدف إلى تفكيك ٢٠٠ غواصة نووية ، وذلك بسبب الحاجة إلى الأموال والمساعدات المشروطة بهذا التفكيك ، وأنّه بنهاية تاريخ ٢٠٠٢ تكون روسيا قد دمرت ٢٠ في المئة من مجموع سلاحها الكيميائي ، وبرّر ذلك نائب رئيس الوزراء بالحاجة إلى المال ، بسبب الإغيار الإقتصادي الكبير الذي تشهده روسيا ، وهو بذلك يدرك أنّ روسيا

تفاوت من عمق مداهما الإستراتيجي إلى كينونة فقيرة ، تتسول العالم ، وترى بأمّ عينيها شيخوخة قواها ، وانحيار أساطيلها وتُناها الجبّارة ...<sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ١٥ آب ٢٠٠٠ أعلنت روسيا عن غرق الغواصة الروسية النووية " كورسك " ، التي تعتبر الجبل الأهمّ في سلاح البحرية الروسية وهي الجبل الأخير والتي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٤ . ولم تعرف أسباب غرق الغواصة المباشرة التي كانت تجري مناورات في بحر " بارنس الشمالي " وقد مات طاقمها للوفاة من ١١٦ شخصاً . يتّرجّح زمين بعد أن دخلت الماء إلى الغواصة ، وقد رفض بوتين ( الرئيس الروسي ) المساعدات الأمريكية والبريطانية لإنقاذ الطاقم بهدف حماية الأسرار العسكرية . ولم يُسمح للطاقم النرويجي بالمساعدة إلا بعد أن دتر الروس " للناطق العسكرية " التي لا يريدون أن يطلّغ عليها أحد . وقد أشار القوّاصون النرويجيون أنّهم كانوا يستطيعون إنقاذ أحياء لو سُمع لهم بالمبادرة قبل ثلاثة أيام . وتعتبر كورسك من أهمّ سلاح الغواصة في العالم لما تتّصف به من خصائص ومزايا منها : الإبحار ٢٠٠ كيلو بالساعة وعدم إمكانية كشفها تحت الماء إضافة إلى قدراتها النووية وإمكانية الإبحار لمدة ٦ أشهر من دون الحاجة إلى التزوّد بالوقود . يُشار إلى أنّ سلاح البحر الروسي عنده منها ١٠ غواصات ، عسر منها واحدة . إلا أنّه وبعد مضيّ أسبوع واحد اعترف الروس وعلى لسان الرئيس الروسي بوتين من أنّ الأسباب غير المباشرة والحقيقية لغرق الغواصة كورسك هو عدم الصيانة بسبب الإغلاقات الاقتصادية التي تصفّ روسيا . ممّا يدلّ على أهمّ نتائج واضحة للإغلاقات الاقتصادية على القطاع العسكري ، فضلاً عن القطاع الاجتماعي وغيره من القطاعات ، ذات اللمامنة الهسرة ... وتشير الدراسات للمتلّية إلى أنّ أزمة ذات سببية اقتصادية تؤثر بصورة قياسية في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . وفي إشارة هامّة جداً أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تاريخ ٢ أيلول عام ٢٠٠٠ إلى أنّ " رجال الأعمال " هم السبب الرئيسي في الإغيار الاقتصادي الروسي وأشار إلى أنّهم يستملكون أدواتهم الاقتصادية على نحو غير مشروع ممّا أثر على الوضع المالي والتقدي في روسيا ، وأكد على أنّ روسيا تشهد مرحلة من القوصنة الاقتصادية ... لاحظ معي كيف أنّ دولة مثل روسيا أصبحت تمشي أخطار أزمة بسبب الأدوات الاقتصادية الداخلية . إلى درجة أنّ نسيج قوى رجال الأعمال يستطيع أن يعمّد الإطار العام لقوة روسيا وضعها .

تُما يعني بقوة أنّ الأدوات الاقتصادية أصبحت من أكثر المتلّوين تأثيراً في حياة الأفراد والمجمعات والدول ، وليس الأمر حكراً على الدول من الدرجة الثانية أو الثالثة ، بل الأمر كذلك حتى في الدول الديمقراطية الرأسمالية ... ففي تاريخ ١٨ حزيران ١٩٩٩ نشب اشتياك عنيف بين الشرطة البريطانية والمئات من الشباب والشابات البريطانيين وذلك في سوق المال صاحب الصدارة الأولى في العالم حيث يتكوّن من المؤسسات المالية والتقنية والبورصة المالية . وفي المشاهد : فقد خرج في أولى دفعة ٢٥٠ شخصاً على الدرجات النارية وهم يحملون بانفطاط شديدة الإداة للوحشية المالية التي احتاحت العالم ولا تعرف الرحمة أبداً وذلك في أولى بدايات جلسة الدول الصناعية السبعة أو دول الثمانية باضافة روسيا وهم : الولايات للتحدة الأمريكية ، كندا ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، ألمانيا ، وروسيا . وسرعان ما تكثفت الجموع التي تدنّ المطارسات الخطوة عر سياسة القتل التقدي والصراعات الاقتصادية التي تنعكس على الشعوب بأقصى درجات الضرر القاتل وقد كسبه هؤلاء على الانفطاط :

لا للبحريات الاقتصادية التي تتحقّق حق العيش الكريم . لا للدول التي تترك جموعاً من المواطنين لا يعرفون من الحياة سوى المهانة والموت البطيء . وحشية الملال عدو الإنسان . ضمانات الإغنياء في الرأسمالية تصادر عشرات الملايين من أصحاب الدخل المحدود والفقراء . لا يستفيد من الحقوق السياسية والاقتصادية والشخصية والفكرية الا الإغنياء . تزيد ضمانات حقيقية لعيش الإنسان في بيئة لا يعرف الإغنياء فيها رحمة الآخرين . الإنسان بلا ضمانات يأكله وحش المال . -

لذلك تعتبر العولة " مقياساً فعلياً " لما عليه الوسيلة في حجم تأثيرها واختزافها لقدرة تقريب الجغرافيا ، وتحويل العالم إلى " قرية كوثية " ، ضمن مناخ تتنافس فيه الأدوات والخطط والأهداف ، من دون ضبط قانوني عالمي ( حكومة عالمية ) ، أو قانون دولي يحكم السلوك ( مجموعة من القواعد الضابطة بصورة ملزمة وذات عقاب ) كما هي عليه الحال ضمن الإطار الذي يحكم الاجتماع السياسي للدولة ( قواعد إلزامية القانون على الأفراد والجماعات داخل الدولة ) .

إن من مظاهر صراع الأدوات الاقتصادية ، الذي يمسّ مظهرها من مظاهر عولة الصراع : صراع " الشمال الغني والجنوب الفقير " . الذي تطوّر إلى صراع أكثر شمولية ومادية ، فلم يفرّق بين الأشخاص ، والتبعية ، والجنسيات والأعراق ،

---

- الاغنياء لا يشعرون . النظام الرأسمالي يدفع المواطنين إلى الانتحار ... إلى غير ذلك من الشعارات التي تعددت إلا أنها اجمعت على وحدة الادانة للرأسمالية التي تقوم دستوريا وقانونيا على اعطاء ضمانات تشريعية للحرى في الميدان الاجتماعي والاقتصادي . مما يساعد الاغنياء على احتزال المواطنين سياسيا واقتصاديا . ومن المعلوم ان الناعب الاساسي في الدول الرأسمالية هو المال والمؤسسات والنوادي التقنية ورجال الاعمال ، هذا ما تشهد به للماعد والروابط والجمعيات ومراكز البحوث في الغرب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى انه في الولايات المتحدة شكل العرف الانتخابي ناديا للاغنياء مؤلف من ١٠٠ شخصية غنية تخوض معركة الانتخابات الرئاسية وبعد ذلك تكون المكافئة للمناصب السياسية بعد الانتخابات وقد درج هذا العرف الانتخابي منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ... وفي بريطانيا تتحلّق الاحزاب حول محور المال بمؤسساته بهدف الدعم الانتخابي مسلومة بالخطبات والتشريعات الاقتصادية التي تساعد الاغنياء في عالم الاقتصاد المحلي والدولي .

حتى انه في فرنسا استطاع راس المال ان يسخق الانتصار الذي حققه جاك شرارك وهو ايضا عن طريق المال وذلك بعيد انتخابه وقد تحققت النتائج الخطيرة لراس المال في فرنسا في منتصف ايار ١٩٩٩ حين قررت الرأسمالية المؤسسة بحوض حرب الاقتراع ضد معسكر شرارك وقد فازت بذلك ، والشئ لئثر لانتياه ان كل السفارات المكونة لزعماء الدول في العالم قاطبة اصبحت تقوم على اساس اعتماد الوفد الاقتصادي كمحور وهو عبارة عن ممثلي الشركات ورجال الاعمال والمؤسسات المالية والتقنية بحيث استطاع المال ان يسيطر على النظام الدولي السياسي والمراكز المالية في غضون قرن واحد من الزمن . مع العلم ان البيانات الضريبية في العالم مجمعة تؤكد ان المؤسسات المالية والتقنية هي الاولى في التهرب من الضرائب ففي روسيا بلغت الجبراهم الاقتصادية ضمن تدقيق الحلد الاولى ٤٠٠ مليار دولار وفي العالم الغربي تؤكد بيانات لثالية ان ارقاما مفعلة بمئات المليارات تعبر جرائم اقتصادية . كما ان الانفاقات على مشاريع هم الاغنياء فقط زادت في الغرب بنسبة ٣٣ مرة ومنذ عام ١٩٧٥ اثبتت الدراسات الدورية ان الاغنياء يسيطرون على أكثر من ٨٠ % من المدخول القومي للدول الرأسمالية حتى أصبحت الكتل المالية داخل الدولة اعظم نفوذا من الدولة نفسها . وتشير الدراسات الحديثة ان التغيرات القانونية والتشريعات الحديثة تتمحور بنسبة ٦٠ % لصالح طبقة المال .

والتاريخ ... وتجلّى بأعنى عناوينه ، عبر صورة حرب إقتصادية بين نفس الحلف الغني .  
وعبر مظهر آخر ، وبوسائل أخرى ، وأشخاص آخرين ، مع أنهم يتمون إلى نفس  
الجنسية الثقافية والحضارية . خاصة أن " أدوات الصراع " تطوّرت ، فكان من  
الطبيعي أن تتطوّر معها أنماط إدارة الحروب في شتى عناوينها بين الوحدات السياسية  
والمالية .

أما " ميدان " هذه الحرب ، فهو بصورة أساسية في السوق ، أينما حلّ إنسانه  
وفي شتى المجالات : الإقتصادية الثقافية الإنسانية الحضارية الاجتماعية الأدبية البيئية  
والسياسية ، بل شتى الصور التي يتمحور عندها سلوك البشر " الفكري والجسدي " ،  
تأنيذا يعني أنّ موضوع الصراع يكمن في كلّ ما من شأنه أن يحلّ سبيلاً للمنفعة والفائدة  
والمصلحة .

ويكون من نتائج هذه الحرب الشرسة ، كمّ هائل من رعب الأقدار الاختيارية  
البشرية ، التي تتشكل على صورة من " الهزيمة النفسية المادية " وتحدّد صوراً فعلية للفقر  
والجوع والأمية وسوء التغذية والمرض والجريمة وإنتفاء شروط التنمية الاجتماعية  
والبشرية ، وإسقاط إمكانات التطورية من ذاكرة الشعوب والمجتمعات ، يضاف إليها  
الإغمارات السياسية والاضطرابات الاجتماعية و محو الحضارات ومسح التاريخ وترسيخ  
" التبعية " بكلّ معناها الحادّ ...

وحين لا تكون المنظومة السلوكية محكومةً لبداً " الفراغ التشريعي " أخذت  
الدول الكبرى بـ " مبدأ تشريع مجموعة من القواعد والحقوق والحريات التي تتعلّق  
بالنوع الإنساني والقيم والمفاهيم ، كمدخل لعولمة ثقافية ، تسمح بكسر مبدأ عدم  
التدخل بالشؤون الداخلية ، كما أنهم إستعانوا بمجموعة من عناوين تفسيرية وتنظيرية  
توصّف الفقر والجوع والأمية برّة طبيعية ، وتردّ الأزمة إلى غير عاقل ، سدّاً لبداً  
المحاكمة ، ولو من جهة بيانات ومسيرات أو تنديد ... بهدف إسباغ موضوعية متزعة  
من عين قوانين الطبيعة .



من هنا استعانوا بنظرية " مالتوس " لتبرير قتل الجماعة البشرية وإبادتها فقالوا : إنَّ هذه النتائج عبارة عن أثر طبيعي ، لعالم يعيش التنافس الطبيعي ، وتناموس التناقص بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية ، ومحدودية العنصر الطبيعي أمام التكاثر البشري ، والأنكى من كلِّ هذا ، هو أنَّهم وصَّفوا : الموت ، والجوع ، والمرض وسياسات الإفقار ... بـ " الضرورة " الواجبة إتيانها ، من أجل ضمان إستمرارية وجود النوع ...

ومعنى ذلك :

أنَّ الحياة لا تضمن البقاء إلا للبعض ، ضمن مقاييس " الممكن " الطبيعي وليس الاجتماعي ، ووفقاً لمعادلة طبيعية ، تقوم على أساس ، أنَّ التوازن بين ثروة الطبيعة ، وكمية البشر مفقودة ، فلا بدَّ من تشريع مبدأ أصالة الأقوى للمحافظة على البقاء ، ومن هنا يكون التنافس المصلحي طبيعياً أيضاً ، لأنه يقوم على خلفيّة أنَّ كلَّ واحدٍ يريدُ أن يبقى أمام " قوى السبيّة العامّة " التي تشكّل منظومة الموت الطبيعي ، وبالتالي تتمّ النتيجة التالية ، وتصبُّح مبدأً دولياً : ( الطبيعة هي المسؤولة ، وليس الإنسان ) .

ومع أن مشكلة " الموارد الطبيعية " إنتهت منذ زمن بعيد ، وعَلِمَ " مجتمع الإنسان " أن الأمن الغذائي نائمٌ ومحصَّن ، لجهة أنَّ الأسباب الحاكمة والمنتجة تضمن أكبر نسبة قياسية من الأمن الغذائي ، إلّا أن المدرسة " الدعائية " الاقتصادية الثقافية تريد تصوير الظاهرة على أنَّها طبيعية بحتة ، من خلال مجموعة من التفسيرات والنظريات ، ذات المحورية المصبوغة بـ العلمية ، كي تدير " أزمة الموت " على نسقي من " الإحالة " إلى عالم الغيب الطبيعي في ردِّ الأسباب .

ومعلوم اليوم ، وبصورة دقيقة ، أنَّ أزمة الجوع ، والفقر ، والأمية ، وسوء التغذية ، والتخلُّف ، وشقّ مظاهر الرعب الاجتماعي والفكري والاقتصادي ، إنما مردها إلى أزمةٍ بشرية وليست طبيعية ، لجهة أنَّ الأزمة تكمن في التوزيع للموارد وليس

في كمية ونوعية الموارد ، وهذا يعتبر اليوم من مسلمات الاقتصاد اليقيني ، وللدلالة على سوء التوزيع وليس على عجز الطبيعة أشارت إحصائيات كثيرة إلى أن مجموعة كلاب في الغرب تمتلك أكثر من حجم موازنة سنوية لدولة أو دول في أفريقيا <sup>(١)</sup> إن هذا الأمر من المحاكمة النقدية ، التي ترد الأزمة إلى الإنسان لا الطبيعة يعتبر من الأمور اليقينية المسلّم بها ، لكن الذي لا تسلّم به الوحدات السياسية مبدأ مسؤولية الدول الغربية عن إستنزاف الدول التي إستعمرها ، أو وجوب توزيع عادل للثروات العالمية ، أو منع إستغلال قواها الصناعية من أجل تأسيس مبدأ إحتكار دولي ، أو الحد من سياسة التسعير الجبرية في السوق العالمية ، حتى لتلك المواد الخام التي تستوردها من الدول النامية .

وكانت الدراسات الاقتصادية النقدية الحديثة ، قد بلورت صورة ذات أهمية جديدة ، من خلال بيان السببية العامة للمسؤولية البشرية ، ليست في دول العالم الثالث وحسب ، بل في نفس الدول الغربية ذاتها ، إلى درجة أن المجتمعين في منتدى دافوس الاقتصادي " سويسرا " عام ٢٠٠٠ الذي اجتمع لمناقشة آثار العولمة ، أقرّوا بالإجماع بأن أزمة " الموارد الاقتصادية " إنتهت إلى غير رجعة ، وأن المشكلة تكمن في المذهب الذي تتبناه الدولة ، في مجال إعادة توزيع الدخل القومي .

---

(١) تاريخ ١٥ تموز عام ٢٠٠٠ بيعت " فيلا " فاخرة جداً ملكها المغنية الشهيرة مادونا في ميامي بـ ٧,٥ ملايين دولار إلى الكلب " غوتتر الرابع " أغنى كلب في العالم . وذكرت الصحف المحلية أن شركة " غوتتر كوربورشن " في جزر البهاما التي تتولى إدارة ثروة الكلب المذكور أنجزت " الصفقة " وبات في إمكانه الإستعراء في الفيلا البالغة مساحتها ٧٨٠ متراً مربعاً . وكانت مادونا اشترت قبل ثمانية أعوام هذه الفيلا الملوّنة من ٨ غرف نوم و ٨ قاعات استحمام بـ ٤,٩ ملايين دولار . وقد ورت الكلب " غوتتر الرابع " ثروته من والده غوتتر الثالث الذي كان عزيزاً جداً على قلب صاحبه الكونتيسة الألمانية الراحلة " كارلوتا لينشتاين " التي تخلّت له عن كلّ ثروتها البالغة ٦٥ مليون دولار قبل وفاتها في عام ١٩٩٢ . وتبلغ ثروة الكلب غوتتر الرابع اليوم ٢٠٠ مليون دولار . ما يتيح له إدراج اسمه في كتاب غينيس للأرقام القياسية باعتباره أغنى كلب في العالم . وبالإضافة إلى فيلا مادونا في ميامي ، يملك الكلب " غوتتر الرابع " مساكن أخرى في إيطاليا وجزر البهاما . وبنورتا لا يسعنا إلا أن نقول : مهووك لكلب الدول الغنية وسط موت ٤٠ ألف إنسان كلّ يوم من الجوع مهووك للقيم الحيوانية حيث قيم الإنسانية في مرتع الموت ويرسم الجوع ... ولو أردت أن أسرد أرقام أملك الكلاب في الغرب لاحتجت إلى تأليف كتاب . وعلى يقين أن مجموعة من الكلاب في الغرب يملكون أكثر مما يملك بعض الدول الأفريقية .

مع الإشارة إلى أن ثورة الاكتشافات الهائلة ، أدت إلى تأمين كبير من الجهة الغذائية والخدماتية للإحسان ، فلم يعد من معنى ، لفكرة التزايد الهندسي والطبيعي التي نادى بها مalthus ، واليوم الهندسة الوراثية الغذائية تُعتبر أكبر فتح في هذا المجال خاصة أن العلماء أخذوا يحددون إطاراً آمناً لوضعها الصحي <sup>(١)</sup> ...

وبصورة موضوعية للدلالة على معنى المشكلة ، التي تتأثر بالسلوك الذي ينتجُه الإنسان " لا الطبيعة " ، أشار المتظاهرون الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٥٠ ألف متظاهر غربي ، وعلى رأسهم أهم النقيبين الغربيين في مدينة " سياتل " الأمريكية إبان اجتماع " وزراء " الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية ، أشاروا إلى أن " مشكلة الاقتصاد " تكمن في " القانون " ، وهو العنصر الأساسي الذي شرع مجموعة من القواعد المبيحة لحرّيات خطيرة ، في مجالات متعدّدة ، منها المجالات الاقتصادية التي تجسّدت على مستوى من الحرّية الليبرالية ، التي تؤثر سلباً وبوضوح في الشق الاجتماعي ، وتقوم على أسسٍ مذهبية ، في إعادة توزيع الدخل ، بعيدة عن روح الضمانات المجتمعية ، وبالتالي تنسف الغاية من تشريع القانون على أهدافٍ تؤسّس لعدالة اجتماعية مدنيّة ...

إنّ هذا القانون أتاح الفرصة لبعضٍ دون بعض . وأقرّ إعادة التوزيع ، ضمن إطار قانونية ، لا تنسجم أبداً مع منظومة حقّ الإنسان " الطبيعي الاجتماعي " <sup>(٢)</sup>

---

(١) تاريخ ١٨ آب ٢٠٠٠ أعلنت مجموعة من الشركات الأمريكية أنها لا تلقى ضغطاً مهمّة من أجل الإقلاع عن الأعباء المملّة وراثياً . في وقت تتوقّع فيه الولايات المتحدة عموماً قياساً من الذرة وفول الصويا ، بعدما زرعت نحو خمسين مليون فدان ( ٢٠ مليون هكتار ) بـذور مملّكة جينياً بالهندسة الوراثية . وتنتشر المحاصيل المملّكة للهندسة الوراثية أكثر مقاومة للأفات والأمراض ، كما يمكن منه الإقلال من إستخدام المبيدات الحفّالية وزيادة إنتاج الأرض . ولرباح كبيرة جداً . وتنتشر نسبة لا تقلّ عن ٧٠ في المئة من السلع التي تباع في متاجر البقالة في الولايات المتحدة قد علّكت جينياً ، مثل الذرة وفول الصويا وبذرة القطن والبطاطا ومحاصيل أخرى .

(٢) الفرق بين الحماية الطبيعية والحاجة الاجتماعية يكمن في تحديد مجموعة النظم الطبيعية ذات الحيادية السلبية . بخلاف للنظومة الاجتماعية التي تتحرر معيّتها تدخلية وبالتالي تقوم للمسؤولية فيها حقّ في اللوقف السلبي . لأنها تقوم على التحرك والإيجابية وعدم الحيادية . هنا " للبدأ " يحتر من أهمّ اللبادئ التي تحكم للمسؤولية القانونية ، وبالتالي عوّج لملاعة الأفراد

وأكدوا أن الإنسانية التي استطاعت أن تصل إلى مرحلة التطوير والتحويل الطبيعي ، الذي يحدد أهم مراحل التطور البشري ، في مجال الأمن الغذائي ، إلا أن أزمة توزيع الموارد هي الأساس ، وللمثال أشير إلى أن دراسة حديثة صدرت عام ٢٠٠٠ أشارت إلى أن " الكلاب " في الغرب ، يحصلون على " قِيم غذائية " تتجاوز ما يحصل عليه " فقراء " ٤٨ دولة في أفريقيا ، مما يعني أن ظلماً فعلياً في عملية التوزيع التي أقرها البشر ، تنتج هذه الآثار السلبية المخيفة .



## الإدارة الفكرية للأدوات

بناءً على ما مضى من بيان أن الأزمة في الفقر والحاجة وشبه ذلك تكمن في المذهب الاقتصادي ، وليس في العلم الاقتصادي ، لجهة أن إعادة التوزيع للثروة والموارد هي من " إختصاص " المذهب الاقتصادي وليس خفياً أن المذاهب الاقتصادية تختلف في مبادئها وخلفياتها ، من هنا تعتبر هذه المنطقة الفكرية التشريعية باب المسؤولية والمحاكمة لا غيرها <sup>(١)</sup>...

بالنظام والكيان القانوني . وكانت الشريعة الإسلامية أول من أشلر وأسس التدخل بمصلحتها الذي يتصل بالطاعين الاجتماعي والاقتصادي . أما الدول الرضمية فلم تتر هذا المبدأ إلا في بداية القرن العشرين ، وقد عبروا عن الدولة منذ ذلك الوقت بهـ الدولة التدخلية . ومن المعلوم أن العالم الاقتصادي آدم سميث البريطاني كان من رواد فلسفة " حياد الدولة " وعدم تدخلها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

(١) " جون ماكنون " كان سفيراً للولايات المتحدة في حركات الأمم المتحدة للتضحية في روما وخلال الفترة ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ عمل نائباً في البرلمان الأمريكي وعينه الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي مديراً لبرنامج الغذاء والسلام الأمريكي وخلال فترة ١٩٦٣ و ١٩٨١ عمل سائور في مجلس الشيوخ الأمريكي ، وقد ألف كتاباً جليداً تحت عنوان " نهاية الجوع العالمي في زماننا " ناقش في كنهه مشكلة الجاعة وأشار إلى لغا سبيل إلى ذبورها خلال العام ٢٠٣٠ ، وبين في كتابه أن أزمة الجوع الذي تقوده القاطرة السياسية ، ويعززه الفارق الدولي بالنسبة للتكنولوجيا ، وقد اعترف ضمناً أن الغذاء من أهم الأسلحة التي تمسك بها الدول القائمة على هرم النظام الدولي ... وسعر مثال القمح فما يصنعه القمح في الاحتكار العالمي قد لا تصنعه عدة حروب ... ومع انه جهد للنفاذ عن الولايات المتحدة الأمريكية اعترف ضمناً أن الولايات المتحدة حين -

إنَّ من الأهمية بمكان أن نشير إلى أنَّ إدارة " الأدوات " في ظلِّ " عدم ضبط " القوانين الاقتصادية العالمية ، لجهة أنَّها تستفيد هذه الوضعية من ظاهرة " حكومة الاجتماع السياسي " المتعدد السيادة في العالم . وقد استطاع رأس المال أن يحدّد أطر العلاقة نسبياً بـ " المرجعية السياسية " مستفيداً من تطوّر الوسيلة والأدوات التي تتحكّم بالمال ، بعيداً عن رقابة السلطة السياسية .

ومن الطبيعي أن يتميّز عصرنا الحاضر بدور هام لرؤوس الأموال . إلى درجة أنَّ بعضاً من المفكرين أشار إلى أن " الحكومة الاقتصادية " عبر المؤسسات بدأت تطلّ برأسها ، في عملية تكوين الاجتماع السياسي . وبصورة مجلّة يمكن القول :

إنَّ " النخبة الاقتصادية " ترى في المصلحة أساساً لها ، وما دام أنها ترى نفسها الأقدر على لعب دور " المرجع " في عالم الاقتصاد ، فلها تدعو إلى مجتمع العولمة الاقتصادية . وقلع الحواجز الجمركية . وفتح الباب على مصراعيه ، أمام تنافس رؤوس الأموال ، والثروات ، والمعلوماتية ، ورجال الأعمال ، والمصارف الكبرى والوحدات المالية والخدماتية بصورة عامّة ...

مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ النخبة العالمية تتمركز في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان ، حيث أنها تمثل قلب " القوى الأولى " في العالم الاقتصادي ، والتي

---

- تلحن عن مساعدات أمريكية من أطنان القمح إلى إفريقيا لها ترمي إلى المساعدة الإنسانية مع بعض الشيء من الدعاية المطلوبة ، بهدف تثبيت دور فاعل لها في المنطقة ، وما فكرة " حقوق الإنسان " ما هي الا غطاء لسياسة مأكرة يبيد لديها السياسيون . ومن غير لفتلطي بوضوح : أننا لا نريد ان نجوع الشعب العراقي ، إنما نريد ان نفهم حكومته أنها لا يمكن ان تدخل إلى المجتمع الدولي ما لم تتفقد معايير الأمم المتحدة . مع العلم ان عشرات الآلاف من الأطفال يموتون كل شهر بسبب سوء التغذية مما حدا مسؤول برنامج الأمم المتحدة على الاستقالة عام ٢٠٠٠ وعالّل قوله انه لا يريد ان يشارك في جريمة قتل شعب بكامله تحت شعار حقوق الإنسان . وعن إثيوبيا اعتبر أنها بحاجة إلى ملايين الاطنان سنوياً وأن المشكلة فيها داخلية . وماذا عن اريتريا والصومال والسودان وكوريا الشمالية وغيرها اشتر إلى انها دول تشكو من نزاعات نظام وبالتالي لا دخل للنظام الدولي بمشاكلها وعن رمي ملايين الاطنان من القمح الأمريكي بالبحر ؟ الامر طبيعي ضمن موازين الخسارة والربح ؟ وماذا عن الجماعة ؟ قدرٌ محترم ... هذه هي المحبة رموز ديمقراطية حقوق الانسان الامريكية والغربية .

تعمّد على شكل توابع من المركز إلى الأطراف ... من خلال فروع للشركات التي تعبر القارات ، وتقيم مجموعة من الوحدات المالية المنتجة ، والتي من شأنها أن تتحكّم بنسبة هامة ، من صناعة القرار ، في مجالاته المتعددة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما تشير إلى ذلك التجربة التاريخية - المعاصرة ، ومن ضمن أمثلة نتائج إقتصاديات " الشركات المعولة " الوحدات المالية في المكسيك ، والبرازيل ، وسنغافورة ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان ، وهونغ كونغ ، وغيرها من الدول ... حيث تتوافر مراكز الوحدات المالية ، التي تمثّل فرعاً لقطيعةً غربيةً مركزية .

إنّ هذا كله يرد القول ، إلى أن " المعولة " تقوم بركنها الأهم ، على ركيزة " الوحدات المالية " ، التي تُدار بأسلوب توجيهي تخطيطي ، معتمدةً سلاح المعلوماتية والتكنولوجيا ، وتتجاوز الحدود الوطنية ، بسبب القدرات المالية التي تمتاز بها ، فتنتج مجموعة هامة من مراكز " جذب المال " لقاء خدمة ، وتمثّل مصالح مختلفة الأحجام وموارد وطاقت وقوى تنافسية متعددة مختلفة ، لا تخرجُ عن إطار الفلسفة النفعية التي تحكم غاياتها النهائية ، من دون أن يكون هناك من محور تعدي يمثل دور جهاز العدالة العالمية ..

وكلّ هذا الفراغ في منطقة الحكم العالمي يتبلور ضمن وجود ضخمة لظاهرة الوحدات التي تتجاوز رابطة العلاقة " بين الدولة والدولة " لتأسس لعصر جديد ، من مظهر علاقة الدولة بأفراد القانون الدولي الخاص في الميدان الدولي ، بعدما كان هذا الأمر حكراً على أشخاص القانون الدولي العام فيما مضى ...

فما يعني أنّ صورة من صور إنحسار " دور الدولة " أو سلطتها الشمولية ولو نسبياً ، لصالح أفراد القانون الخاص ، أخذ يتبلور بقوة وضخامة ، ومن مظاهره عملية تعاقد الدولة في المسرح الدولي مع شركات خاصة ، أو تعاقد هذه الشركات الخاصة فيما بينها على مسرح العالم ، من دون أن يمرّ ذلك عبر قناة الدولة كطرف من أطراف العقد ... ممّا يعني أنّ الدولة لم تعد الجهة الحصرية المؤثرة بـ " القرار الاقتصادي "

في المساحة الدولية ، بسبب فقدانها الأدوات المطلوبة من مادية وتقنية وقواعد قانونية فضلاً عن الإمكانيات العملية ... بحيث حالت التطورات التكنولوجية والتقنية والتحولات الفكرية ، التي تجسدت على شكل " مذاهب قانونية " وواقع الإعترابات التي جرت على الساحة الدولية من سنن وشروط وقواعد ، من تفعيل إمكانيات سلطنة الدولة الشمولية في الحكم والقبض على زمام الأمور ، إلى درجة أضحت فيها الدول تنافس على اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج ، وتقوم بتوفير حوافز تشجيعية للشركات والمؤسسات والمصارف والكتل المالية ذات الثروة الهائلة من أجل إنقاذ إقتصادها أو تطويره .

وقد استفادت رؤوس الأموال ووجدتها القاطرة ، من وسائل الكشف التقنية والتكنولوجية ، التي تقلص من " مركزية " تحكم الدولة بـ " الثروة " ورؤوس الأموال وتحد من رقابتها على المبادلات التجارية ، مما أعطاهها فرصة كبيرة للعب دور النفوذ والعصيان في آن معاً ، بهدف فرض قواعد ونصوص تماشى تطورها ... وأكثر ما تشكو من هذه الأزمة هي دول العالم الثالث ، بسبب القدرات الهائلة التي تتمتع بها الشركات العابرة للقارات .

من هنا :

وللأهمية المالية الإقتصادية في عالم الأثر البشري الفاعل ، نجد الدول تسعى حثيثاً إلى خلق " تكتلات اقتصادية " على غاية واسعة من الأهمية ، بهدف إرساء مجموعة من قواعد " شروط الصراع الراجعة " أمام التكتلات الأخرى ، وبالتالي من الطبيعي أن تظهر إلى الوجود " بجماعات المال " ضمن قنوات وخلفيات الصراع ، فتجد على سبيل المثال : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وحزام اليورو ونافتا وآسيان وغيرها من القطع والتجمعات الكبرى ... حتى الصين التي تعتبر أكبر سوق عالمي ( فقد بلغ عدد سكانها أكثر من مليار ومائتي مليون نسمة ) والتي كانت تعتبر النموذج الأساسي في إغلاق الأسواق والإكتفاء النوعي داخل سور الصين ، وجدت

نفسها في أزمة حقيقة ، ولا بد لها من ضرورة الدخول في منظمة التجارة الدولية ،  
وفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال والأعمال ، لقاء دخولها إلى أسواق العالم ، لأن  
العالم أصبح أكثر ترابطاً وتأثراً بالمبادلات المالية ...

إن المشكلة اليوم تكمن في التفاوت الكبير بين دول " النخبة الاقتصادية "  
وبين دول الجوار والأطراف النهار ، التي يتأكلها الجوع والفقر والانهيار في كل  
المستويات ... إن التحولات الثورية الهائلة في مجال الاكتشافات الطبيعية وتحسينها  
على شكل سلاح فعال في حرب النفوذ الاقتصادية ، أدّى إلى خلق مجموعة من  
الانحيازات في حنب الدول ، خاصة النامية منها لصالح الشركات ، حتى أن شركة  
مايكروسوفت الأمريكية تسيطر على مجموع مساحة استهلاك تكنولوجيا دول العالم  
الثالث ، وتمتلك من الأموال ما يفوق موازنة دول عديدة من دول أفريقيا وآسيا  
 وأمريكا اللاتينية .

لقد تحدث إقتصاديو عقد التسعين عن ظاهرة " حكومة الشركات " في ميادين  
الدول المتخلفة والنامية ، مشورين إلى القوة الغور عادية التي تتمتع بها شركات المعلوماتية  
والمصارف الدولية والصناعات المتطورة ، حتى أن الحاجة إلى الاستثمارات الخارجية ،  
تكون سبباً في تشريعات قانونية ، لا تتناسب أبداً مع مصلح الدولة النامية إلا أن  
الحاجة ترغم الدول على دخول باب الخضوع لمنطق الشركات ، حوولاً دون  
الانحيازات الاجتماعية والسياسية ، ومعنى هذا أنه سيكون للقوة معنى بالنظر إلى مجموع  
الأشخاص الذين يشاركون في صناعة الأحداث والتأثير فيها ، وذلك بمقدار ما يمتلكون  
من وسائل تأثير يعبّر عنها العالم بوسائل القوة ، وهذه القوة ستلعب دوراً بارزاً في  
إدارة المجتمع الإنساني ، على نسق من معاني المصلحة التي تختلف الموازين فيها من  
مدرسة " سياسية " إلى أخرى ، إلا أنها تتفق على مبدأ الصراع ، وتدق طبول حرها  
بكل الوسائل الممكنة بعيداً عن ضرورات الجماعة بمعناها الإنساني ، والمهدف هو :  
إبراز ما يمكن معه إعادة ترتيب الأوزان و مراكز القوى في هرمية النظام الدولي .



# هيمنة الرأسمالية

الرأسمالية اليوم هي سيدة " إقتصاد السوق " لما تمتلك من قدرات تكنولوجية ومعلوماتية ، ووسائل إعلامية ، وبنوك ، ووحدات مالية ، وأدوات وتقنية ، وموارد وإمكانات سيطرة على السوق ، وشروط تنفيذية ، تمتدّ على طول الياصلة السياسية العالمية بمستويات قياسية ، وهي تضرب بأطنامها في الأرجاء الواسعة من العالم ، عبر الأوراق المالية النقدية ، والمعلوماتية ، والإقتصادية وشبهها . وهي تمثل القطب الأهم في النظام الدول الإقتصادي ...

وبناءً على هذه الميزات كان من الطبيعي ، أن تخوض صراعاً شرساً ورائحاً في السوق ، من أجل صياغة قواعد المذهب العالمية في المجال التجاري والتبادل والخدمات وغيرها من العناوين التي تتعلق بمذهبية التصريف ، والتسويق المضمون ، والسيطرة على الحاجات عبر سياسة شديدة من التبعية . وهي ما زالت تعمل على نسخ مجموعة تقنية تتكوّن موادها من " حجارة " ميدانية تتسم بـ " بحجم " قدراتها الواقعية وفعاليتها ، من أجل أن تنسجها على شكل علاقات وقواعد قانونية " ملزمة " للأطراف في المجال الدولي ، وهي تهدف أولاً وأخيراً إلى إحكام السيطرة على القدر الممكن من هرمية النظام الدولي الفاعل في مجال النفوذ الأشمل من الجهة الإقتصادية ...

تشير دراسات متعدّدة تتمحور حول دراسة أثر العلاقة بين الآلة والمال والإنسان ، منها دراسات صادرة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، إلى أن منظومة الشركات العابرة للقارات ، والمؤسسات الكبرى ، تقوم على أساس مجموعة من الأفكار التي تعتمد فلسفة " الثروة والمال والمصلحة " أساساً لها بعيداً عن مجموعة ألـ " قيم " ذات التوجيه الفكري على المجالات ذات الإحصال بنوعية العلاقة مع الأشخاص والثروة على نحو من " إستيعابية " العدالة الإنسانية .

وأشارت إلى أن " مشكلة الإنسان " تكمن في أنه فَقَدَ قِيَمَهُ ذات الأصاله الطبيعيّة الإجتماعيّة المتعلّقة بكلّي النوع ، لصالح قيم الآلة والأدوات والتقنيّة ذات الرشد المالي والمادّي على نسقٍ من منطق مدرسة صناعية تعتمد على خلفيّة فكرية تنبعُ من " قيم ذاتيّة " للمال والثروة ، بمعنى أنّ المال فقد دور الوساطة ضمن الدراسات الإستراتيجيّة التي تعتبر المال واحداً من الخدمة بالمعنى الإجتماعي من أجل تطبيق نموذجيّة القيم ذات النوعيّة الكلّيّة المتعلّقة بـ " قيم الإنسان " .

وبالتالي سقط دوره من وسيط إلى غاية تتمحور حول المنفعة الذاتية وسط الاجتماع السياسي ، وقد أثّرت هذه الظاهرة على نوعيّة القوانين المتّبعة نسبياً . مما أثّر على المشروع العام الذي يميّز بين الحاجات ذات الإتصال الطبيعي ، والحاجات ذات الإتصال الاجتماعي لكن بمعنى أكثر نوعيّة وكلّيّة . ومعنى هذا " فكّ الترابط " الذي وصفته المنظمات التابعة للأمم المتحدة بـ واجب التضامن الإنساني ، وهذه العبارة تعتبر تكراراً للخطاب الدولي في مجال التعاون الإنساني .

لذلك ، فإنّ الرغبة في جمع الثروة ، تقوم على أساس قيادة محوريّة لمجموعة من الأفكار والقواعد التي تنادي بـ " ذاتيّة تراكميّة " وهذا ما تشكو منه الدراسات الحديثة ، التي تشير إلى أنّ ظاهرة التراكم الذاتية للثروة ، تطفئ بنسبة قياسية على طبيعة السلوك البشري ونوعيّة العلاقة بين الأشخاص والثروات . مما يعني أنّ عولمة عاصفة ستكون على نسقٍ من هذا المحور الذي لن تتحقّق فيه الشعارات التي تكرّرت منذ اجتماع الجنوب الفقير والشمال الغني تحت إسم : أكثر عدالة ، وإستيعابيّة تضامنيّة ، ووحدة إنسانيّة ، وتوزيع المسؤوليّات ... ومن الطبيعي أمام هذا الجحر الثقافي الفكري أن يكون للكلب مقعد أهمّ من الإنسان نفسه في باحة الحياة ، ما دام أنّ الكلب هو ملكٌ لصاحب الثروة <sup>(١)</sup> ...

(١) تشهد مسابقات الكلاب نموا متزايدا في البلدان العربي وأقيمت مئات ملايين الدولارات عام ١٩٩٨ والثغر في الامر ان هذه الظاهرة أخذت تنمو بوضوح في الشرق الأوسط وقد اجريت مسابقات عدة في بعض بلدان الخليج العربي حصد فيها ابطال مسابقات الكلاب الفريين جوائز قيمة جدا والظن ان بعض الكلاب وصلت اسعارهم الى ما يقارب المليون دولار -

وفي " نتائج " الدراسات الاجتماعية أكدت الارتفاع الكبير في نسب الجرائم مشيرةً على أنه إنعكاس طبيعي لمجموعة العلاقات التي استطاعت أن تقرضها قيم الثروة والمال على حساب قيم الإنسان والحقوق الطبيعية بالمعنى الاجتماعي النوعي ، ومن المعلوم أنّ صناعة الأشخاص والسلوك إنما تتحكم فيه الإمبراطوريات الإعلامية والثروة التي تحكمها مجموعة من الاعتبارات الرئيسية المتأثرة بـ الثروة والمال حتى أضحي تعليم القتل والعنوان واحداً من ثقافة عصرنا <sup>(١)</sup> .

---

= وكانت قد اشارت إحصائيات الى ان النفقات السنوية على الكلاب من شافا ان تساهم في اطعام العالم الأفريقي ما يقارب ٨٥٠ مليون رغيف عيز سنوياً ، وتساعد في التطوير الصحي بنسبة ٢,٣ من الوقاية الصحية ، كما انه من شأنها ان تساهم في التطوير التنموي الاجتماعي بنسبة ١,٢ الا ان المشكلة تكمن في سلم القيم وعتلون الفكر الاجتماعي السلبي حدد للقياس والمعايير بلجهة الرغبة الفردية ، بعيداً عن الأطار الموضوعي للرغبات الجماعية . كما ان عدة استطلاعات اجريت مؤخرًا في اواخر آذار ١٩٩٩ بينت ان ٤ من اصل ٥ من السيدات يفضلن اصطحاب الكلاب ، كما ان نسبة ٢ من ٥ يفضلن مصاحبة الكلاب على مصاحبة الاطفال ، كما ان نسبة ٣ من ٥ يفضلن تربية الكلاب على تربية الاطفال .

وللأسف في الأمر ان جنس السيدات مع الكلاب فرداد بقوة ونمي بسرعة حتى ان التلفزيون البريطاني استضاف العديد من الفتيات اللواتي يمارسن الجنس مع الكلاب وشرحن الطريقة السهلة واكدن على ان ممارسة الجنس مع الكلاب تعتبر مهمة وحيوية ولها افضل من للممارسة مع الذكور ، حيث لا عيانات زوجية ، ولا مفارقات ، فضلاً عن ان الارواء الجنسي يحتر الانضج من جهة الكلاب .

(١) اشارت إحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية تاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠٠٠ الى ان الطفل في الولايات المتحدة الذي يبلغ ١٣ عاماً يكون قد شاهد حوالي ١٥ ألف ساعة على التلفزيون واعتزن معلومات متعددة عن القتل والاعتداء والسطو والاختصاب والمخدرات والتهريب وما اليه من دون ترشيد اجتماعي مما يساعد على خلق شخصية لاشعورية تعتمد هذه الصور للمعترنة في الذاكرة كمرشد وتمر للقتل والاعتداء والانحراف في عالم اللغايا . واشارت الى ان العقل البشري يصبح كالرادار من شدة الصور الا انه لا يستطيع ان يختار الا الصور التي يحملها عقله ويختارها اللاشعور . وقد عرت الدراسة عن هذه للمعلومات بالمعلومات العشوائية والجزئية والمتناقضة والضطربة التي تخلق شخصية غر متوازنة لا يمكن لها ان تعيش في المجتمع المدني الا على اسس حبّ الجريمة وفي تاريخ ٢٥ آب ١٩٩٩ ( معهد ميوت الجرائم ) في إقليم هامبورغ - ألمانيا اجسرى دراسة واسعة على الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة كانت نتيجتها ان ١٠ ٪ من هؤلاء في كافة المدن الألمانية ينتمون الى عصابات صغيرة من اجل ممارسة العنف . الاستاذ كريستيان فايفر للتخصص في الجريمة ومساعدته يتر فيستريل سنالاً ١٦ الف شاب من طلاب الصف التاسع في ٨ مدن ألمانية فأجاب نصف الشباب بأنهم ينتمون الى إحدى العصابات من اجل ممارسة العنف وتلبية الرغبات عره وفيما تكفي أغلبية العصابات الصغيرة بالقيام بأعمال عيشة وعائلة للقانون او تحظى بالمنع فإن خمس العصابات يقوم بأعمال عنف حيا له وامتهاناً لاساليه .

فقد تأثرت البشرية بصورة مباشرة وقياسية بـ " فلسفة " جديدة تقوم على أساس اعتبار المنفعة والربحية أساساً وميزاناً ومعيّاراً للقيم والعلاقة بالأشياء والأشخاص فأنتجت جيلاً يساهم في إجهاض الرواج التصحيحية والتضامنية بين أبناء النوع الإنساني .



## طغيان الفكرة على الآلة

قد يظن البعض أن الآلة والصناعة والتكنولوجيا والتقنية هي الأساس في زوبعة الانقلابات .  
الجواب :

إن المشكلة تكمن في الإدارة الفكرية ، في مجموعة القيم التي تدير الآلة والتقنية والصناعة المتقدمة ، في الذات الفكرية التي عملت وتعمل على تشريع نسق من القيم والمفاهيم المختلفة تماماً عن النوعية العامة ، التي من شأنها التأسيس لمجتمع يقوم على عدالة أكثر موضوعية وإنسانية .

والثمة أن ظاهرة البيانات الدولية والمؤتمرات تظل معتمدة سياسة البيانات المشجعة ، على نسق من مجموعة أفكار معدة للإدارة العامة في مجال الصناعة والأدوات لبناء " مجتمع الغد " أفضل وأكثر عدالة وإنسانية ، إلا أن هذه البيانات لا يكتب لها النجاح ، لأسباب تقوم على التناقض الحاد بين الدول في صناعة الاجتماع السياسي الدولي<sup>(١)</sup>

(١) تاريخ ٦ أيلول ٢٠٠٠ انتخب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قمة الزعماء الأكبر عبر التاريخ في الأمم المتحدة للألفية الثالثة في نيويورك . وقد كان المشهد الكبير من الزعماء والرؤساء والملوك حدثاً إستثنائياً يحّد ذاته حيث بلغ عدد الزعماء أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة وملك . وقد انتخب كوفي أنان القمة هذه الكلمات : لم يعد ممكناً أن يكتب الموت على طفل من سوء النظافة أو من مرض يمكن الوقاية منه أو يطرد إنسان من بيته ، أو يودع في غياهب السجن -

والأكثر إثارة هو أنّ مجموعة من الدراسات الاقتصادية المتابعة تعبر الإنتاجية العامة التكنولوجية التقنية والمعلوماتية ومجموعة الأصول العامة " نهايةً للتاريخ " بمعنى نوعية من العدالة المطلوبة في المجال التطوري ، حتى أن " فرانسيس فوكوياما " نشر مقالته المثير بعد هذه التطورات التي طرأت على الاقتصاد ، مما أدى إلى انضمام روسيا إلى المعسكر الشرقي والخضوع لقانون الرأسمالية ، فعنون مقاله بـ " نهاية التاريخ وعالمنا البشرية " .

كما إنبرى العديد من الغربيين الذين نشلوا " فكرة العولمة " على النسق الذي قادته " نخبة " المعسكر المالي المعلوماتي التكنولوجي عبر أساطيل أصحاب الثروات الهائلة معتبرين أن فكرة العولمة على قاعدة قيم الرأسمالية تضمن " اللجنة الحقيقة " التي وعدّها بها الإنسان ، وأنّ نموذج السعادة والرخاء وإدراك الذات وفق قاموس الرغبات وإشباعها ، يكمن في ضبط الإيقاع السلوكي الدولي على نسق الساعة الرأسمالية الليبرالية التي تعتبر إله الاقتصاد يكمن في قانون السوق .

---

— يهرّد أنه أعرب عن معتقداته ، ولا يوسع أحد أن يفهم لماذا تحوّلت التربة التي ظلمها الأباء إلى صحراء . ولماذا لم تكت أسيرة فريسة المروع ...

وقد شكّك الرضاء على أزمة المروع وللوث والأكمة وللرض ، وسياسات الاقتار ، والواجبات الأخلاقية إتجاه أهم الكوارث الاجتماعية ، ومرض الإيدز ، وجرائم الإغتصاب ، وحقوق الإنسان ، والمسؤولية البشرية عن البيئة والمناخ والتصحر والتلوث وسياسات التبيحة المحففة ... والنسبة العالية جداً من الجرائم والمخدرات وغسل الأموال والتجارة الجنسية ، وتجارة الرقيق الجديدة ، وعملارة الدعارة . وتشرد الأطفال ، وحقّ العيش الآمن ... وتطوّرتا للسياسة العنيفة وأكثفوا على المسؤولية وواجبها في تمديد عيانات أكثر عمالة وإنسانية ... " . وقد تحدّث هذه الصائرين علة زعماء منهم الرئيس الأمريكي كلتون والبريطاني طوني بلير والألماني شرودر ، والفرنسي شراك ... والمفارقة : أنّ أهمّ أزمة في توزيع الدخل العالمي ، تكمن في سياسة الاقتار التي يتبعها الشمال النقي ، إتجاه الجنوب الفقير عبر مجموعة من الأدوات تختار قياساً في الإستنزاف للتمدد والبعيد عن كلّ معالم الحد الأدنى من العدالة للوضعية حتى قياساً على قاموس النوادي للوفرة والحيات الدولية ، فضلاً عن قاموس الحقوقية العلة ذات الاتصال بحقوق الإنسان ... يُشار إلى أنّ الشمال النقي يصرّ للمسؤولية " أخلاقية " . بمعنى أنها غير ملزمة . أمّا الجنوب الفقير فيتمّ للمسؤولية قانونية لازمة . ولا يريد أكثر من لمن الإستعمار ، والتعمير الكيدي الذي ملّسه الشمال إبان فترة الإستعمار الطويلة ، التي تمحّضت عن تدبير البنية التحتية للمادية والإقتصادية ، فضلاً عن غلب ثرواته الطائلة . كما يطالب بفسر قانون الاحتكار المالي ، الذي يقيّم الشمال في فرصة الأسواق ، وإعطاء ضمانات من أجل إستعمال الحقوق التجارية ، ولو عبر منظمة التجارة الدولية ...

لكن هذه الدراسات تركت جانباً مسألة التعليق على الآثار الاجتماعية لمنظومة قانون " الثروة والمال " ، وأهملت الدراسات الدولية والمقالات الرسمية لأرباب صناعة القرار في دول الرأسمالية ، والتي منها مقالة للمستشار الألماني السابق هلمت كول الذي أشار عام ١٩٩٢ إلى أن الرأسمالية تتبطن العديد من الآثار السيئة والتي ليس في قدرتها ضبط " السعادة الاجتماعية " كما يظن الروس في تحويلهم إلى الرأسمالية ...

ومن الواضح أن فكرة السعادة تتنوع ضمن أمرين :

الأول : رفاهية المال والخدمات والمؤسسات الاجتماعية .

الثاني : يكمن في مجموعة الأفكار ، التي يجب أن تسيطر على " عقول " كبار الممولين وأصحاب الشركات الكبرى ، ورجال الأعمال الدوليين ، وملوك الوحدات المالية العابرة للقارات ...

ومعلوم أن الشق الأول يمكن أن تصل إليه الدولة الرأسمالية ، إلا أن الشق الثاني فهو عملياً مستحيل الوصول ، وذلك لأن منطق التقنين في الدولة الرأسمالية يخضع لنفوذ المال الذي يشكل الرقم الأول في الانتخابات السياسية بالدول الرأسمالية ، بل لأن النظام الاجتماعي هو نتيجة إنتزاعية يقوم على أسس نفوذ من يملكون . لأن المال هو الذي يصنع الشق السياسي والقانوني في الرأسمالية ... وفي إشارة حيّة من شوارع ومتاجر الرأسمالية ما حصل في عام ١٩٩٩ حين اجتمع زعماء الدول السبع الصناعية ، بالإضافة إلى روسيا في " سوق المال " بـ لندن حيث نشبت مظاهرات عنيفة استعملت فيها " وسائل عنف " غير معهودة ، تدعو إلى قتل الوحشية ، التي ترتعب عليها الرأسمالية والليبرالية ...

وقد أثار المتظاهرون العديد من الشعارات منها : لا للرأسمالية . لا لسياسات المال . نعم لقيم الإنسان . الموت لـ الآلة الصناعية . لا لعدة أشخاص يقررون " ثروة العالم " وعلاقاتها بينما يموت الملايين من الجوع ... وقد أدت تلك المظاهرات إلى عنف حاد بين الشرطة والمتظاهرين .

وفي اليوم التالي أظهرت الصحافة البريطانية ، مجموعة من الدراسات النقدية والإستفسارية ، وتعليقات على مجموعة هامة من الشعارات التي تدّين الرأسمالية وفق منطق " الذاتية المنفعيّة " التي تعادي الروح التضامنيّة ، والعدالة الموضوعيّة والإشتراك النوعي بين أبناء الإنسان نفسه ، وتوزيع المسؤولية ... وتؤدي بشكل قانوني إلى إحكام سيطرة فعليّة لمن يملك المال على الميدان السياسي الإجتماعي ، من دون خلفيّة فكرية ضابطة على مستوى من هذه الشعارات ذات الدلالة الإنسانية ...

إلا أن الصحافة فسّرت هذه الصورة من الإحتجاجات بالطرفيّة والإستثنائية في مجتمع الرأسمالية ، لما للرأسمالية من قدرات عجائبيّة في إنتاج السلع المنفعيّة ، ولم يتعرّضوا لـ " التوزيع " إنّما تحدّثوا عن ظاهرة " إنتاج " ... وكما تعلم فإنّ المشكلة تكمن في التوزيع ، وليس في الإنتاج ، يضاف إليها مجموعة من القيم والمفاهيم التي تحكم السلوك العام المذهبي في الدائرة الدوليّة بالنسبة إلى الثروة والأشخاص والدول .

وفي إجتماع " سياتل " ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة ، لـ " وزراء أعضاء منظمة التجارة الدولية " وما أدّى فيه ، من تجمّع الآلاف من المتظاهرين وفيهم جماعات من ذوي الفكر الإقتصادي والنقابي والإجتماعي والحقوقي ... وقد حرقوا " حواجز الأمن " الذين حاولوا منعهم في الأصل من الإحتجاج فأدّى إلى أعنف مواجهات في الولايات المتحدة على هذا الصعيد . إلى درجة أنّه أدّى إلى احتجاز الرئيس الأمريكي في الفندق لمدة أربع ساعات ونصف ، من قبل المتظاهرين وشلّ أعمال المؤتمر لليوم الأوّل . وبعد أن تمكّن الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " من الوصول إلى المؤتمر وبدأ الاجتماع ، أشار إلى أنّه على الدول أن تأخذ بعين الإعتبار " الشعارات " التي نادى بها المتظاهرون . وقال : سمعتها مباشرة خلال احتجازي في الفندق .

من تلك الشعارات : الرأسمالية دولة الأثرياء . الرأسمالية وحشٌ قاتل . نريد حقوق الإنسان مضمونة . نريد ثقافة ومعلوماتية تخدم الإنسان . الموت للآلة الصناعية ولأرباب المال . نطالب بقيمة الإنسان وليس بقيمة " ملاك الشركات " والمؤسسات

الكبرى . لا نريد عولمةً لجمع الثروة فقط . الناس تموت من الجوع وكلاب الأغنياء يموتون من التخمّة ... وبعد ذلك بشهر من عام ٢٠٠٠ إجتمع زعماء الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية في منتدى دافوس ( سويسرا ) ممّا أدّى إلى قيام مظاهرات نقائيّة وإجتماعيّة عنيفة .

إنّ هذا أدّى إلى قيام العديد من الإقتصاديين الذين دقّوا " ناقوس الخطر " مشعّرين إلى أنّ تلك المظاهرات ليست شقّاً ذاتيّاً ، وإنّما هي ظاهرة تُستفاد من مجموعة الدراسات التي تجري منذ زمن وإلى اليوم ، وهي تؤكد هذه الفكرة من أزمة " منهجيّة إقتصاديّة " وهي تدلّ على أنّ " شيئاً ما " مفقود في تلك المجتمعات ، وإذا أردنا أن نبيّن ما هو مفقود — وما زال الكلام لمجموعة من الإقتصاديين — نجد أنّ " المفقود " هو الإنسان ، حيث طغت الآلة والثروة بمعناها الذاتي الفردي ، على القيم الإنسانية .

هذا ما يمكن أن نفسر فيه ظاهرة " الإلتحار المتزايدة " ، التي تأثّرت بمفهوم غلبة الآلة على الإنسان وعلى طبيعته التكوينيّة ، خاصّة في أغنى الدول الغربية ، مثل الولايات المتّحدة وغيرها ... مع أنّ التقنيات الاجتماعية الخدميّة موجودة ، لكنّها توزّع على مستوى من حقيقة العقليّة الليبراليّة ، في ظلّ فلسفة عمليّة تقوم على أسسٍ من " قيم الآلة ، وأرباب الشركات ، والثروة والمال .. وهي بطبيعتها الحال تسيطر على نموذج التشريع القانوني ... ألا يستدعي كلّ هذا السؤال مجدداً عن معاني " نهاية التاريخ " ودراسات الغريين التي تبشّر بـ " نبوة إقتصاد الرأسمالية " ! ماذا عن إنتفاضة لوس أنجلوس التي شاهدها العالم على شاشات التلفزيون ، بين " السود " والشرطة البيضاء . وماذا عن الأسباب البيئيّة المعيشيّة الوظيفيّة التي هي وراء ذلك وما زالت .. ؟ منذ عام ١٩٨٥ أشار الكاتب الأمريكي " انتوني لويس " إلى أنّ هناك ما لا يقلّ عن تسعة ملايين مواطن أمريكي في الولايات المتّحدة يعيشون في حالة فقر مدقع ، وبؤسٍ وشقاء ، وظروفٍ عيشهم مثلاً ، ووضعهم العائلي مشتّت . وتشير التقارير الحديثة ، إلى أنّه لا يقلّ عن ٢٥ مليون أمريكي ، يعيشون " تحت " خط الفقر .



ومع أن المجتمع الدولي يكرّر منذ العام ١٩٩٠ منظومة زوال الفقر نسبياً وفق طموحات دولية تقريرية على الشاشات التلفزيونية ، وعلى أعالي المنصات الأهميّة إلا أنّ الواقع يحترق أقمسى من الأفكار النظرية ، ما دام أن الأدوات المطلوبة لتنفيذ المشروع ما زالت تتصارع في الميدان الدولي لتحديد الأوزان ، لا لتظهر عملي لمشروع تطويق الفقر .

الأهمّ من ذلك أن لا نقرأ " البيانات الموسميّة " على أنّها ذات دلالة شموليّة إستقطابية ، تندرج ضمن إطار ترسيم للعدالة التوزيعيّة النسبيّة وفق مذهبيّة يتنازل فيها أصحاب الوحدات الماليّة الكبرى ، من أجل تنفيذ مشروع الرأسماليّة الرعائيّة أو تنفيذ مشروع الضمانات الأكثر إجتماعيّة ، أو من أجل بلورة نظريّة تقوم على أساس تفعيل الشكليّة الحقوقيّة على موضوعيّة أكثر إنسجاماً مع ضعفاء البشر ، أو رصد العوامل التي تؤثر في زيادة الفروقات بين الأغنياء " القلّة جداً " والفقراء " وهم السواد الأعظم من سكّان البشريّة .

ففي الواقع تدلّ الإحصاءات على أنّ الوعود هي أقرب للخيال المكتوب منه إلى الواقع التنفيذي والعملي ... ومع أنّ المجتمع الدولي ومن خلال الآليّة السياسيّة قرّر منذ العام ١٩٩٠ أن ينظر بجدية إلى موضوعيّة إثمائيّة ، يكون من نتيجتها " إنهاء نصف نتائج العوامل المسببة للفقر " ، وقد حدّد المجتمع الدولي تاريخاً لا يتجاوز ٢٠١٥ ميلاديّة ، إلا أنّ الوحدات " الماليّة الماليّة " ، والماليّة السياسيّة ، لم تلتزم الخطّة المرسومة لجهة أنّها ترى أنّ المساعدات ، أو إعادة التوزيع التبرعي ، أو فتح الأسواق ، أو معاملة الأفضليّة ، أو إعادة ترسيم مجموعة القيم ذات القيادة السوقية ، أو التراجع عن معادلة " مرجعيّة السوق الطبيعيّة " ، أو تفعيل نظام " القيم العاقلة " في ضبط عقلاني للسلم العالميّة ، عبر منظمة التجارة العالميّة يؤثر على منحى الفكر الإستراتيجي الذي يتغلّى أصلاً من الديمقراطية " الماليّة الإجتماعيّة " و " الإقتصاديّة السياسيّة " . وعليه فإنّ الأدوات التنفيذية لم تكن بمقدار المطلوب الذي وعد فيه كبار العالم صغارهم — " قهر

الفقر " إلى نصف تعدادة ... ففي تاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية " تقرير البنك الدولي " عن الفقر تحت عنوان : ( ١,٢ مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار في اليوم . و ٨ في المئة من أطفال البلدان الفقيرة يموتون قبل الخامسة ) وإليك ما فيه : مع مطلع قرن جديد ، لا يزال الفقر " مشكلة عالمية " ، ذات أبعاد هائلة فمن سكان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات نسمة ، يعيش ( ٢,٨ مليار نسمة ) بأقل من دولارين يومياً . ويعيش ( ١,٢ مليار نسمة ) بأقل من دولار واحد يومياً . ولا يعيش ثمانية من كل مئة رضيع ليشهوا عيد ميلادهم الخامس . ولا يتنظم في المدارس تسعة من كل ١٠٠ صبي . و ١٤ من كل ١٠٠ بنت ممن يصلون إلى سنّ الانتظام في المدارس ... كذلك يتضح الفقر جلياً من إفتقاد القوة السياسية والنفوذ لدى الفقراء ، ومن تعرضهم الشديد لإعتلال الصحة والإضطرابات الاقتصادية والعنف الشخصي والكوارث الطبيعية ، كما أدت لعة وباء قصور المناعة المكتسب " الإيدز " وزيادة الفوارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة إلى زيادة إحساس الكثيرين بالحرمان وعدم العدالة ... ولا بدّ من إتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات متكاملة :

١. تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للفقراء ، خلال تحقيق النمو . وزيادة إمكان الوصول إلى الأسواق .

٢. زيادة الأصول ، وتسهيل تمكين الفقراء من أسباب القوة ، وإزالة الحواجز الاجتماعية ، التي تستبعد النساء والجماعات العرقية والعنصرية والمحرّمين اجتماعياً .

٣. تحسین الأمن عن طريق منع الصدامات ، وإدارتها على مستوى الإقتصاد بأسره وتوفير وسائل تخفيض مصادر التعرّض للمعاناة التي يواجهها الفقراء .

ولكن الإجراءات التي قد تتخذها البلدان والمجتمعات المحلية ليست كافية ، بل يجب أن تتخذ إجراءات " عالمية " تكمل المبادرات المحلية لتحقيق أقصى قدر من المنافع للفقراء في أنحاء العالم كافة .

أين صارت جهود المجتمع الدولي إذن ، الذي قرّر عام ١٩٩٠ أن يقلّص " الفقر والمرض في العالم " في غضون ٢٥ سنة أي بحلول عام ٢٠١٥ .

للجواب عن هذا السؤال أصدر البنك الدولي هذا الشهر في واشنطن تقريراً يلخّص دراسة ميدانية واسعة ، يتبيّن منها أن ما يسمّيه التقرير " الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ( أي الوطن العربي ) يحلّ في إطار تصنيف " مراتب الفقر " في مناطق العالم الكبرى في ( المرتبة الثانية ) بعد أوروبا ، تليه المناطق الأخرى الأشدّ فقراً .

وإذا كان هذا التقرير يشير إلى تناقص الفقر في الوطن العربي ، فإنّه يشير في الوقت نفسه إلى أنّ الوتيرة التي وضعها المجتمع الدولي لنفسه من أجل مكافحة وقيّات الأطفال وانتشار الفقر وغير ذلك من الأرزاء لا تصل إلى الوتيرة المنشودة لبلوغ الهدف المطلوب سنة ٢٠١٥ . ومع ذلك يقترح التقرير حلولاً على الدول النامية والمجتمع الدولي . فقد نشر البنك الدولي في واشنطن وثيقة هي تقرير عن التنمية في العالم ، ضمن إطار طموح يرمي مثلاً جاء في آخر التقرير إلى جعل القرن الواحد والعشرين يشهد تقدماً سريعاً في الكفاح الرامي إلى وضع حدّ للفقر . ويستحيب هذا التقرير لقوتين دافعتين على الأقل :

أولاهما : تأثير الدول النامية ، والمنظمات الأهلية في العالم . التي تتخذ على الأخصّ من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها ، ميداناً أو مسرحاً لعرض قضية الفقر والمرض والتخلّف والامية ، وضرورة تضافر جهود دول العالم ، وبخاصّة " الأغنياء " من أجل مكافحتها .

ثانيهما : تطلّع الدول الصناعية القويّة على الأخصّ إلى عالم مفتوح تتحرّك فيه التجارة بلا قيود . وهو صادف معارضة شديدة في عددٍ من المحافل بينها المؤتمر الوزاري الذي عقده منظمة التجارة العالمية في " سياتل " في كانون الأوّل ١٩٩٩ . ومنتدى دافوس الذي تلاه في أوائل سنة ٢٠٠٠ على النحو الذي أفتح جميع أطراف المجتمع الدولي ، وأقوياءه قبل ضعفاته ، بـ أنّ " مساء العولمة " لا يمكن أن يكون مهلاً إذ ظلّ

إتجاه سيره واحداً . وأنه لا بد من أن يجني " ضعفاء البشر " ثماراً من هذه " الشراكة العالمية " المقترحة ...

ولخص التقرير الذي عنوانه " شنّ هجوم على الفقر " إتاحة الفرص والتمكين من أسباب القوة وتوفير الأمن . في أسطره الأولى أهم ملامح الفقر ، وهي عدم التمتع بحرية العمل ، والإفتقار إلى الغذاء ، والمأوى ، والرعاية الصحية ، والتعرض للمرض ، وسوء " معاملة " مؤسسات الدولة والمجتمع .

وعزا الفقر إلى عوامل أهمها :

١ . قلة الأصول ( أي الممتلكات المالية وغيرها ) .

٢ . عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق ( مثل حال المزارع في المناطق النائية ) .

٣ . ندرة فرص العمل .

أما الحلول النهائية فترمي إلى زيادة الفرص المتاحة للفقراء بتنشيط النمو الاقتصادي وزيادة قدرة الأسواق على العمل لمصلحة الفقراء ، وتحسين تعليمهم ، وحمايتهم من الفساد والتعسف ، ووقف التمييز ضد المرأة ، أو المجموعات العرقية أو المحرومين في المجتمع . وضرب التقرير مثلاً في قصة عن مجتمع فقير في الهند . حيث فرضت الحكومة حظراً على صيد الأسماك من أجل إتاحة إعادة تكوين غزون أسماك البحر ، فتمكنّ المسورون من متابعة الصيد بالرشوة . ومنع الفقراء من مواصلة هذا الصيد . وقد إعتد التقرير دراسة ميدانية تناولت ٦٠ ألف فقير من ٦٠ بلداً . ويؤكد على أن حوالي نصف سكّان العالم يعيشون على أقلّ من دولارين يومياً . ومن هؤلاء ١,٨ يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً .

ثما يعني أنهم يعانون أقصى نتائج الفقر على المستوى الصحي والنفسي والإجتماعي والمعلوماتي والخدماتي والمهني والاقتصادي ، ومن كافة الجوانب ويدفعون أثمناً هائلة لا وزن لها سوى الجوع والأمية والتخلف والمرض والموت .

ومن بين كل ( ١٠٠ طفل ) من أطفال العالم الغني يموت أقل من طفل قبل بلوغ الخامسة . أما في البلدان الفقيرة فيموت ٢٠ من كل ١٠٠ طفل قبل بلوغ سن الخامسة . وإذا قورنت معدلات الدخل في أغنى ٢٠ بلداً بالدخل في أفقر ٢٠ بلداً فإن الدخل الغني يفوق دخل الفقير بـ ٣٧ مرة . وهذه فجوة تضاعفت في ٤٠ سنة . ولحظ التقرير أن أهداف التنمية العالمية التي وضع المجتمع الدولي نصب عينيه أن يحققها قبل عام ٢٠١٥ هي :

خفض عدد الفقراء إلى النصف ، وضمان التعليم الابتدائي الشامل ، وإزالة التفاوت بين الجنسين ، وخفض وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين ، وخفض وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع ، وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية . هذه الأهداف لم تتحقق بالوتيرة التي تضمن الإنجاز في الموعد المعين . وعرج التقرير في وصف للعلاج المنشود على : الاستثمار الخاص ، والاستثمار العام ، وضرورة توسيع مرافق البنى التحتية والاتصالات ، وتحسين مهارات القوى العاملة ، بصفتها من عوامل التنمية الضرورية وكذلك التوسع في الأسواق الدولية ، من أجل إتاحة فرص التنمية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات ... وإستدرك التقرير مشيراً إلى أن الإنفتاح على الأسواق العالمية يجب أن يصمّم تصميمًا جيدًا مع توجيه وإهتمام خاص بأوضاع البلد المعني . وينبغي أن يؤدي " ترتيب " أولويات السياسة إلى تشجيع إستحداث فرص العمل .

وختتم بقوله : إذا تعاونت البلدان النامية والمجتمع الدولي معاً على الجمع بين هذا المفهوم الثاقب وبين الموارد الحقيقية المادية وتلك المجهّدة في الأشخاص والمؤسسات أي الخبرات والمعارف والخيال ، فسيشهد القرن الواحد والعشرون تقدماً سريعاً في الكفاح الرامي إلى وضع حدّ للفقر <sup>(١)</sup> .

---

(١) ملاحظة : يشير التقرير إلى أن عدة مكافحة الفقر تقوم على أسس تعاون المجتمع الصناعي مع الدول النامية ، يضاف عليها المؤسسات والشركات العابرة للحدود وإنفتاح التجارة العالمية ، وفكّ القيود عنها ... ولا شك أن تشاوماً سيحل مكان التفاؤل بلهجة أن المجتمع الصناعي حتى اليوم لا يعترف بمسؤولية إرثانية من جهة . ولا يريد فعلاً أن يساهم في -

ومن طبعي الأمور أن نعيد النظر في مجموعة الاعتبارات والأفكار التي تتعلق بالمال ، لجهة أن الوحدات المالية هي السلاح الذي تتمحور حوله الخطط والبرامج الطموحة . ولأن " الجماعة " البشرية المنتصرة ، نظرت إلى الرأسمالية على أنها الشرعة الحصرية في مجال " الاجتماع السياسي " من أجل إنتاج " صحة بشرية : نفسية اقتصادية إجتماعية سياسية بيئية ... تؤرخ لسعادة قصوى في إطار " أكثر الممكن " إلا أن التجربة الفعلية ، والنتائج الميدانية ، أثبتت أن أزمة معيارية ، تصيب أصل النظرية في مجال التعددية البشرية ، والحكومة الحقوقية المتداخلة في الكم والكيف بين حرية الفرد وحقوق الجماعة وضرورات المجتمع ...

فكان لا بد من تلميح النظرية بـ " معايير " تأخذ بعين الاعتبار " التعددية " في وجودها وإستمرارها وعدالة نتائجها .

فتكون ما عرفه العالم من نظرية المعايير الاجتماعية الاقتصادية التي حددت " ماهية جديدة " لدور الرأسمالية ، يقوم على أساس نظرية الدولة التدخلية . التي تأخذ بعين الاعتبار حاجة الأفراد التدخلية من قبل " الهرم السلطوي " في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

---

« مساعلت مالية كبيرة أو فتح أسواقه بضمانات وصول سلع الدول النامية . إنما يريد فتح اقتصاد العالم أمام تداول وتبادل السلعة مع قيود على الأشخاص . على نسق من للعادلة التي ترفضها للولايات المالية غير الحكومية المناهضة للعولة التي ترى أن الاقتصاد الذي تهيمنه الشركات وللولايات المالية الكبرى يقوم على أساس : " مبادلة عالمية للسلعة من دون قيود ( حرية السلعة ) من دون أن يلزم هذا الافتتاح فلت القيود عن حرية تنقل الأشخاص وفق ( حرية الأشخاص ) . وعدم اعتبار الكائن البشري علياً . وإتباعه بقوة القانون والتعددية بوحده السياسية . وذلك من خلال التصميم على إيرتز قيود مثل حق منع الأشخاص من الدخول ، وتجهيد ملة الإقامة ، وإستثنائية لمنع منها ... إلا أن يكون سائماً أو رجل أعمال أو صاحب مؤسسة سلمية ... بحيث تسقط للوزنة بين الحقوق المطلقة للسلعة والحقوق المطلقة للأفراد . وذلك لصالح السلعة ، يضاف إليها مجموعة من الإعتبارات والقيم التي تدبر العلاقات العامة على أسس من ربحية السلعة لا الأشخاص . ( القيادة الفكرية القائمة على تراكم الثروة فردياً وذاتياً ، وإستعمال النفوذ على نسق القدرات المالية ، في وجه الوحدات السياسية ، مما يحطي للمال قوة شرعية عنيفة في ترسيم حقوق المواطنين غير الأغنياء على أسس شكلية حصول ) .

وذلك بمهدف تنفيذ حدّ أدنى من ضمانات النظرية الحقوقية في مجال الإجماع السياسي . لكن " التجربة " الرأسمالية وفق المعايير الديمقراطية وبعد قرنٍ من تليقها وتطعيمها وتنفيذها أثبتت أنّ حيويّتها المهمة ما زالت بحاجة ماسةً إلى تنفيذ إصلاحات ربّما وصفها البعض بـ " الجنزيرة " من أجل ترسيم حدود المال ضمن إطار التعددية التي لا تتساوى في منافذها وقنواتها وقدراتها المالية . ربّما في توجية الانتاجية العامة في المجال السياسي أو الاجتماعي أو ربّما فقط في مجال الحقوقية العامة المدنية التجارية .

إنّ هذا ما دعا أهمّ التقابيين الغربيين ، والمنظمات غير الحكومية ، لأن تقف بقوة أمام المؤتمرات الدولية التي تتمحور حول وضع أطر تسريع كمية وكيفية فعالة للعملة عبر قنوات منظمة التجارة العالمية <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ١١ أيلول ٢٠٠٠ أتت تطاعة " معادية للعملة شارك فيها آلاف الأشخاص في " ملبورن " بأستراليا إلى نشوب حالة عارمة من الفوضى لدى إفتتاح قسمة ( آسيا المحيط — الهادئ للمتندى الاقتصادي العالمي ) فقد حاصر المظاهرات مقرّ اللومر على الرغم من الإنتشار الكثيف لرجال الشرطة الأسترالية التي تحسّبت لتكرار أحداث سياتل الأمريكية . وقد وقعت إشتباكات جرح فيها ثمانية أشخاص ، وإستطاع المظاهرات الذين سيطروا على كلّ النافذ المؤدية إلى مقرّ اللومر في المركز التجاري القريب من فندق وكازينو " كرون تاورز " على ضفة نهر يارا من شلّ أعمال اللومر ومنع نحو مئتي مندوب ( أي ربع المشاركين تقريباً ) من الوصول إلى مقرّ اللومر . وقد ردّدوا شعارات عنيفة ضدّ " العملة " والشركات الكبرى ، والمتعلّدة الجنسيات وأصحاب الإمبراطوريات المالية منها :

" لا للعملة . لا للرأسمالية . لا للحريّات الاقتصادية بلا ضمانات . لا للمنفعة الفردية مقابل المجتمع . الديمقراطية حكرّ للأغنياء . العملة قانون الأثرياء . العملة قانون الأقرى . العملة عدوّ المجتمع . ناهضوا العملة قبل أن يملكنا رجال الأعمال والمال . ناهضوا قواعد تسويق السلع قبل أن يصبح العالم كلّه سلمة بيد الشركات الكبرى ... نعم للمال في خدمة المجتمع . نريد سياسة لا تتأثّر بالمال . للمال يصنع الإنتخابات . المال يسيّر الديمقراطية . المال يحكم الشعوب . المال يمتصنا من إستعمال حقوقنا وحريّاتنا . لا حيلة إلا أن يكون ثريّاً العملة وحشّ قاتل ... " . وقد نشرت السلطات الأسترالية أكثر من ٨٠٠ شرطى للحؤول دون الإضطرابات التي حصلت في سياتل الأمريكية في تشرين الثاني عام ١٩٩٩ . إلا أنّ الحركات النقابية والقوى الاجتماعية والحقوقية وبعض الاقتصاديين المناهضين للعملة إستطاعوا أن يقيموا حواجز بشرية تعزل بداية إنطلاق اللومر .

وكان في مقدّمة المظاهرات " لافتة كبيرة " مكتوب عليها : " متندى الإستغلال العالمي " . وتوزّعت مجموعة من الأوراق المكتوب عليها : " حياتنا وحقوقنا ليست يرسم البيع " . " لا نريد إسترجاع عهد العبودية عبر سلاح المال القتاك " . " أعيدوا النظر في الديمقراطية المالية " . " الحقّ الطبيعي لا يفرّق بين الناس " . " قلّة من الأغنياء تحكم العالم وعوثر به ... " وقد تفرّق المظاهرات عصرّاً من يوم الإثنين متجهين العودة في اليوم التالي صباحاً مع آلاف التقابيين والإجتماعيين والمفوقين وغيرهم ... -

- في اليوم التالي اعتوت الصحافة الأسترالية أنّ أزمة حقيقة يمرّ الشعبُ عنها وهو من أفراد الدول ذات الأصول الديمقراطية التي تتم بأكثر من تقدمات إحصائية وسياسية ومدنية وترفيفية ... مشوّعة إلى أنّ مشكلة ما تؤثر في حياتهم ، وتنفهم إلى عبادة العولمة . خاصة أنّ لثال السياسي والإحصائي يحترق الفتاة الأولى المؤثرة في الحياة العامة في هذه البلدان . ودعت إلى إعادة النظر بصورة حقيقة في مجموعة من الأصول ، على نسق تحوّل الدولة من دور الشرطي إلى دور الدولة التدخلية التي انجذبت بالتطاعين الاجتماعي والاقتصادي في بداية القرن العشرين . وتسلطت عن حجم الحقوق الفعلية بين الأفراد الذين لا يحصلون سوى على مدحول محدود ، وبين الأثرياء الكبار ... وفي بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الإسكندنافية وغيرها من الدول الغربية ، أصرت الصحافة على أنّ سياسة إصلاحية يجب أن تبدأ لتكون العولمة " مضبوطة " ضمن حدود قانونية تأخذ بعين الاعتبار الشكوى الفعلية التي تؤثر بحياة كلّ سكان العالم من طريق المال والثروة . ورسمت الصحافة منحى واضحاً من التشكيك بمجموعة الأصول العامة التي تدير " الحياة العامة " في عصر الآلة والتكنولوجيا و " قرية الكون " ذات التشابك الكبير التي يفتك بها سلاح القاطرات للثالة والإمبراطوريات النفاذية ...

وفي تاريخ ١٣ أيلول عام ٢٠٠٠ إستأنف " المنتدى الاقتصادي العالمي " أعماله للبحث في " فوائد العولمة " و " مساوئها " في ملبورن اليوم التالي ، لكن في نفس من " المؤثرين " بسبب الحصار الشديد الذي تفرضه المنظمات غير الحكومية للمنظمة للعولمة ، وقد أثارت فوضى كبيرة حتّى لم تستطع الشرطة الأسترالية ردعها ، وقد تزايد عدد الجرحى بسبب أعمال العنف . وقد اعتقلت الشرطة مجموعة من الأشخاص أمام مجتمع " كرفون كازينو " الذي يجتمع في المورقون . وقد تمكنت الشرطة من إدخال سبع حفلات إلى الكازينو الذي يجتمع فيه الأعضاء آملين أن يمتدحوا من إدخال جميع الوفود لحضور الاجتماعات فيه وقد عرضت وجهة نظر المعارضين أمام المؤتمر بواسطة " شارون بورو " رئيسة مجلس النقابات الأسترالية والبحيرة في شؤون البيئة المدنية فاندانا شيفا وأوضح الناطق باسم المنتدى الاقتصادي تشارلز ماكليّن أنّ المنتدى وجّه دعوة إلى ٤٠ منظمة غير حكومية لكنّ ١٢ منها فقط وافقت على الحضور لمناقشة أفكارها مع المشاركين المؤيدين للعولمة .

وقال : " إنّ جزءاً من القلق الذي تنوّه العولمة يأتي من واقع أنّ الكثيرين من الناس يدركون أننا نعيش في اقتصاد قمار ، وهو أمر رمزي أن يُعقد " الاجتماع " في كازينو ... " . وقالت بورو : إنّ هدف النقابات ليس إغلاق المنتدى العالمي وإنما التمكّن من إستنتاج هذا المنتدى . في وقت إتّسم فيه زهاء خمسة آلاف نقابي موقفاً في صفوف المتظاهرين خارج القنصل الكازينو . وأضافت : علينا قبول واقع أنّكم رؤساء الشركات الأعضاء في المنتدى تكون سلطة قوية لزام الحكومات في وقت يشعر الناس في الخارج بأنهم عرّمون من النفوذ . وأوضحنا : إننا لا نرفض العولمة لكننا نعارض عولمة يوجهها السوق والشركات ، التي لا تميز إعتماً للناس . وتعدت بعق النقابات الاجتماعي في أستراليا ونشره طبقة " من العمال الفقراء " . وقالت المسؤولة النقابية : إنّ الديمقراطية وتنظيم الشركات يجب أن يكونا شاملين ، ولأنّ الشركات تترك القواعد مثل قواعد الملكية الثقافية ، فلماذا إنّنا نعارض الأنظمة التي تحمي الناس .

وقالت فاندانا شيفا في ردّ غير مباشر على بيل غيتس مؤسس شركة مايكروسوفت : " إنّ الفارق الفعلي ليس رقمياً . إنني لا أشعر بأنني محرومة لأنّ ليس لديّ وصول إلى الإنترنت لكنّ المرأة التي ليس لديها مياه عذبة تشعر بالحرمان ... ودعت المشاركين في المنتدى إلى الإهتمام بشكل أكبر بثلاثة أرباع البشرية الذين لا يزالون يعملون في الزراعة ، من أولئك الذين دخلوا " الاقتصاد الجديد " ولا يشكلون سوى ٢ في المئة . إلا أنّ بيل غيتس دحى هذه النظرية وأشار إلى أنّه إذا توقفت " التجارة العالمية " فإنّ الفقراء سيكونون الخاسر الأكبر ... ورتبوا عليه : من أنّ للشكلا ليس في إعاقه التجارة العالمية بل المشكلة تكمن في المبادئ والأفكار التي تقود التجارة العالمية . واعتبر " نقابيون " أنّ العولمة تؤسّس لإقصاء بقوم على إحتبار السلع وليس الأشخاص ، وأنّ الإنتاج لا يعني عدالة ، وأنّ القواعد الديمقراطية لا تكفي لتوزيع عادل ، وأصروا -



ومنذ أكثر من ١٥ سنة تشكلت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مجموعات ذات توجه إجتماعي ، تدعو إلى خلق " معايير وقوانين " أكثر واقعية وعملية في الحد من جموح رأس المال كـ " سلعة ربحية " ، تؤثر سلباً في ظاهرة العنصر البشري الإجتماعي .

بحيث تصبح الرأسمالية إجتماعية رعائية بصورة إستيعابية ، بعد أن وصفتها بـ " إمبراطورية القمار والكازينوهات " والفردية والذاتية والثرائية ... وقد رمزت الجماعة المناهضة للرأسمالية بأنها واحدة من القوى غير العاقلة . مما يثير رعباً أو قماراً إقتصادياً تكون نتيجته إبادة بشرية ، ومثلت على ذلك عشرات الملايين الذين يموتون كل عام بسبب عوامل الجوع وسوء التغذية ، والتي ترجع في عوامل العليا إلى أزمة مفاهيم سياسية دولية تتبنى من العلاقات البشرية كيانات ذات تعددية سيادية تتناقض فيما بينها ، وتسعى للحصول على هرمية فردية في أعلى السلطنة الدولية . مما يعني أن فصل الشق المالي والإقتصادي عن النظرة السياسية العامة أكثر خطأ .

ومن الطبيعي أن يكون الفصل بين الرأسمالية والأطر الفكرية العمومية " خطأ فادحاً " لأن القيادة الفكرية التشريعية ، عبر الوثيقة الوضعية القانونية ، تقوم على أساس النظرة العامة في تحديد مجموعة " الحقوق والحريات " في منظومة الإجتماع العام السياسي — الإجتماعي ... إن هذا ما دعا " القوى المعارضة " إلى توجيه الإدانة إلى الديمقراطية كـ قيمة معيارية ، ذات أسس عليا ، في مجال الدستورية الفكرية الخلفية لقيام المجتمع السياسي العام ، وهذا الأمر يمتد ليشمل النطاق الأدبي والإجتماعي والنفسي والتربوي وما إليه ...

---

— على الرغم من ضمانات فعلية تضمن حق الفرد بالعيش الآمن وتطوير هذا العيش ، في وقت لا تضمن فيه القواعد سوى إتاحة الفرصة فقط . وشبهوا إقتصاد العيلة بـ إقتصاد القمل . ما دام أن القيادة فيه تكون على نسق منطق السوق والمرض والطلب وآليات غير عاقلة . ونشروا أرقلاماً عديدة تدل على حجم المأساة التي أصابت النوع البشري . ومنذ الفقر والمرض والأمية والجوع للبشر والفقراء الرعسى واللعشى والإجتماعي والصحي والطوماني ...

حتى أن الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " إبان زيارته للصين ، حين كان يحاضر في جامعة بكين عن " الديمقراطية والرأسمالية " وما عليها من آثار إيجابية قامت طالبة مسيحية أرثوذكسية وقالت ما مضمونه : سيدي الرئيس هل يمكنكم أن تسوقوا " دعاية سياسية " لنظام الولايات المتحدة الذي يمتاز بظاهرة " أكبر جريمة " في العالم في المجال الجنائي ، من قتل وسطو واعتداء ... كما إن الولايات المتحدة الغني العالمي الأول فيها " ملايين الأسر " يعيشون دون مستوى خط الفقر ، مع أن إنتاجيتها وربحها العالمي يعتر ضمناً عالمياً ، وقد شاهدنا بأعيننا ، أزمة لوس انجلس ( ثورة السود ) مع الشرطة ... ونعلم جيداً العوامل التي تتحكم بؤسهم ... بعد ذلك فهل تظنون سيدي الرئيس أن أحداً في العالم يرغب بنظامٍ مثل نظامكم ؟ ١

وقد لاحظ المراقبون الإرباك الذي سيطر على وجه الرئيس الأمريكي الذي آثر " عدم الإجابة " على هذا السؤال . وحول كلامه إلى طموح المجتمع الدولي في إنتاج روح الحضارات والصدقات الإنسانية ، وحبّ التعايش العالمي وما إليه ...

من هنا يمكن القول :

إنّ " القيم الفكرية " هي التي تتحكم بمنحى وعناوين وأدوات الصراع وتحمل مجموعات بشرية هائلة إلى مدافن علي نعوش الموت ، بمقابل " قلة " غنية من البشرية تعيش وسط إمراطوريات ماثية ، وتورث بعضاً منها للكلاب ، كما هي الحال مع الكلب " غوتتر الرابع " ( أغنى كلب في العالم ) .

حين نتحدث عن الرأسمالية ، فإننا نتحدث عنها من جهة توصيفها بالقيم الفكرية من أجل التجربة الإنسانية ، وما يمكن أن ينتج عنها من آثار سلبية وإيجابية في محور علاقة الأفراد بالأفراد ، وعلاقة الأفراد بالثروة .

وبالتالي تكون المحاكمة للأفكار التي تحدد العلاقة بالثروة والأشخاص . ومن هذه الزاوية يمكن لنا أن ننظر إلى إقتصاد الأفراد والجماعات ، وصولاً إلى الإقتصاد الدولي ولا يمكننا بحال أن نوصف إقتصاد قلة من أغنياء العالم بالجيّد أو المستقر فيما إذا

كانت نسبة الاحتكار قياسية لقلة قليلة من عناصر النوع البشري أمام جموع هائلة من فقراء أو أصحاب الدخل المحدود لسكان العالم .

ومع أن الدورة الاقتصادية تربط بين الطرفين الفقير والغني ، إلا أنها تحافظ على نظرية " زيادة الغنى في قلة هم الأغنياء ، وإبقاء الفقراء على ما هم عليه ، أو زيادة فقرهم أو غير ذلك ، إلا أن نسب غناهم بالمعنى العملي هي أقل من الاحتمالات الرياضية في نسبها ... ففي تاريخ ١٢ أيلول ٢٠٠٠ نقلت جريدة المستقبل اللبنانية عن " لوموند " الفرنسية مقالة تحت عنوان : ( أقوى نمو إقتصادي في العالم ، منذ عشر سنوات : هل ينتظره قتال موقوت بعد ٢٠٠١ ؟ ) .

أشارت إلى أنه يتظر أن تبلغ نسبة " نمو إقتصاد العالم " سنة ٢٠٠٠ ( ٤,٧ في المئة ) حسبما قدر خبراء صندوق النقد الدولي . في تقرير نشر في براغ في ١٨ أيلول ، وهذه أكبر نسبة نمو منذ عشر سنوات . ولا تزال " الولايات المتحدة " هي المساهم الأول في هذا النمو . لكن أوروبا الموحدة أخذت تسهم هي الأخرى بحصتها ويخشى أن يؤدي سعر النفط المراوح حول ٣٠ دولاراً إلى جفاف إقتصادي في الدول الصناعية ، وعودة التضخم ، وفي أفريقيا ينتظر أن يتحسن الإقتصاد ، وتشهد البلدان التي تمر في مرحلة إنتقالية نمواً جيداً سنة ثانية على التوالي ، ولا تزال " وفاة " قصور المناعة المكتسب مهدداً بشرياً ، وإقتصادياً جدياً ، خصوصاً في أفريقيا السمراء ، وشرق آسيا ، وفي سنة ٢٠٠١ ينتظر أن يتباطأ " النمو العالمي " إلى نسبة ٤,٢ في المئة .

أما الطقس العالمي سنة ٢٠٠٠ فهو جو جميل ومستقر ، هذا ما يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي ، الذي إجتمع مجلس إدارتهم في واشنطن في ٣٠ آب ٢٠٠٠ فوضعوا " اللامسات الأخيرة " على تقرير " آفاق الإقتصاد العالمي " وهو تقرير نشر رسمياً في إجتمع مؤسسات بريتون وودز ... النمو سيستمر في كل مناطق العالم وهذا النمو يستند بخاصة إلى " حيوية الإقتصاد الأمريكي " ، وتسارع النهوض الإقتصادي الأوروبي . وتعاني إقتصاد بلدان آسيا . وقفزة الإقتصاد في بلدان أمريكا اللاتينية الناشئة

وكذلك الشرق الأوسط ، وشرق أوروبا بفضل برامج إصلاح في البرازيل ، وإرتفاع سعر " خام النفط " ويتنظر أن يتحسن النشاط الاقتصادي في أفريقيا وأن تشهد البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية نمواً جيداً سنة ثانية على التوالي .

مناخ العالم جيد ... فقد هتف الإقتصاديون منذ سنة تماماً مهللين للإنتصار حين لاحظوا أن الأزمة " النقدية الروسية " التي تلت إغيار إقتصاد دول آسيا ، لم تؤدّ إلى الكارثة التي خشبها الجميع ، وقد أيدت الأرقام رأي خبراء الإقتصاد . ذلك إنّ التباطؤ الإقتصادي الذي حدث عام ١٩٩٨ تبين أنه أقلّ عنفاً بـ كثير من الصدمات الإقتصادية السابقة في العام : ١٩٧٥ و ١٩٨٢ و ١٩٩١ . وفي العام ١٩٩٩ بلغ نمو إقتصاد العالم ٣,٤ في المئة في مقابل ٢,٦ في المئة السنة السابقة عليها .

فإقتصاد العالم أخذ يتكئ على محركات عديدة ، ولم يعد يعتمد على حيوية الإقتصاد الأمريكي وحده ، وإذا كان إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال على حيويته ( ونسبة نموه ٤,٩ في المئة عام ٢٠٠٠ حسب توقع صندوق النقد الدولي ) فإنّ " إقتصاد أوروبا " بدأ يسطلع بدوره . إذ يقدر نمو إقتصاد دول منطقة " اليورو " بنسبة ٣,٤ في المئة عام ٢٠٠٠ ، وحدها اليابان لا تزال متخلفة ونسبة نموها ١,٤ في المئة ، ولا أحد يجرأ على التنبؤ بمسار إقتصادها . لكن صندوق النقد الدولي يرى مع ذلك أن النهوض الحاضر ليس هشاً .

وتحليل الخبراء هو الآتي :

تستفيد الكرة الأرضية من أثر الدورة الإقتصادية التقليدية " توالي الانتعاش والإنكماش " وبعد عشرين سنة من التردد ، ها هو إقتصاد العالم على أعلى موجة الانتعاش . لكنها تستفيد في الوقت نفسه ، من حدوث " موجة تكنولوجية " لا سابق لها . وهذا ما يسميه " لوران فايوس " وزير المال الفرنسي بـ " ثمرة الغرام الميكانيكي " بين كوندراتيف ( البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها ) ومايكروسوفت التي يسميها الأمريكيون بـ " الإقتصاد الجديد " .

فالظاهرتان تتضافران لتسريع النمو وتحسين جودته . لكن عيهما ألهما أدخلتا إلى المعادلة " عدم يقين " غير معروف حتى الآن . وهكذا يمضي الإحتياط الإتحادي الأمريكي ، والمصارف المركزية الأخرى بمقدار أقل " وقهم " في رصد العوامل العلمية الخاصة بهذا " الإقتصاد الجديد " . لتقيس إسهامها الحقيقي في الإقتصاد عموماً . وهل يكون الإقتصاد القديم ضدّ الجديد أم يتعايشان بإنسجام ...

ويلاحظ صندوق النقد الدولي أنّ معظم المصارف المركزية يواصل زيادة نسب الفائدة لأنّ إقتصاد العديد من الدول المتطورة يعمل بأقصى قدرته الآن . بل ربّما فوق هذه الطاقة . وتحت وطأة سعر الطاقة زادت نسب التضخّم الرسمية . وسارت ضغوط التضخّم همّاً في البلدان التي تسبق غيرها في الدورة الإقتصادية . ولكنّ إرتفاع مؤشرات " الأسعار العامة " لا يزال تحت السيطرة . ويتخوّف " الخبراء " من أنّ سنة ٢٠٠١ ستكون حتماً سنة سميّة أخرى . لكنهم يخافون ما بعدها ويشدّدون على أنّه " لا يأمن العالم " شرّ القنابل الإقتصادية الموقوتة " .

ومنع الخوف يأتي من الأسواق المالية والدورة الإقتصادية وعدم اليقين في ثبات العوامل وإستقرارها . إلا أنّهم يرون في الإقتصاد الجديد عاملاً هاماً في إرساء نوع من الأمن الإقتصادي .

## صناعة الوهم

إنّ قراءة جيّدة لما ورد تدلّ بوضوح على أنّ الخريطة الإقتصادية تدور فقط في الدول الصناعية ، وتعطي مفاعيلها المطلوبة . وأنّ مقياس العافية أو عديمها في الدورة الإقتصادية . متربّطة أساساً ، وأولاً وآخراً ، بما عليه إقتصاد الولايات المتحدة ثم منطقة اليورو ثم اليابان ... كما إنّ قراءة نسب النمو العالمي بالنسبة إلى كلّ دولة تظهر مدى الإهمار المرعب الذي يصيب الدول النامية بالنسبة إلى الدول الصناعية . حتى أنّه في

نفس الوقت الذي تشير فيه الدراسة إلى نمو دول النفط بسبب إرتفاع أسعار الطاقة فإنها تحذر من " أزمة " بسبب هذا الإرتفاع في الدول الصناعية .

ومن معاودة أرقام ٢,٨ مليار إنسان يعيشون بـ " دولارين " يومياً أو أقل في اليوم . بينهم ١,٢ مليار إنسان يعيشون بـ أقل من دولار يومياً . وأن طفلاً من بين كل خمسة أطفال في البلدان الفقيرة يموت قبل بلوغه سن الخامسة .... ندرك أن النمو المتفاوت بنسبة قياسية ، بين الدول الصناعية والدول النامية ، يكرس مبدأ التبعية الإستغلالية القاتلة ، وعدم العدالة والتضامن الإنسانيين . ويؤكد بصورة لا تقبل الشك نظرية " إقتصاد الأغنياء " .

وكما أشرت إليه أعلاه فإن نظرية التراكمية في الرأسمالية إنما تتكون على أساس الإستفادة من قاعدة إباحية الملكية وجوازها ، ضمن نوع من القواعد التي لا تحول دون إستعمال نفوذ المال في الهيكل العامة الإنتاجية سياسياً وإجتماعياً ومعيشياً وإقتصادياً ... مما يعني أن ما يسميه المجتمع الدولي مبدأ للتضامن والتعاون والإشتراك النوعي وإن كان وفق منظومة الإلتزام الأخلاقي ، ما هو إلا وسيلة تكتيكية في محور ثقافة الأقوياء .

وعليه : فإنه من الطبيعي جداً أن تمارس " دول الغنى " دور الترفيه التجاري وقطع صلة الوصل بمد " بلدان الجوع " بـ ثمن كوب حليب يومي لشعبها البائس ، الذي فلك به الفقر ، وفي اللحظة التي تكون فيها البلدان " الأشد فقراً " تنعى مئات الآلاف يومياً من الموتى لأسباب تعود إلى الجوع وسوء التغذية ، نجد الولايات المتحدة الأمريكية ( قائدة طائفة الإقتصاد العالمي ) ترصد إراداتها الخارجية حول مكاسب " صيد الحيتان " وتتوسع برفاهية فرض العقوبات الإقتصادية من جانب واحد <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ١٣ أيلول ٢٠٠٠ بدأت أزمة تجارية بين الولايات المتحدة واليابان بخصوص خطوط طوكيو للتوسع في صيد الحيتان . وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية : إن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت ووزير الخارجية الياباني يوشي كونو لم يمزجا أي تقدم . مما قد يوقى على فرض " عقوبات أمريكية " على منتجات مصادك الأسماك و سلع -

- بابائية أخرى . وكان النزاع قد بدأ الشهر الماضي عندما أبحر أسطول بابائي لصيد الحيتان الكبيرة من فضيلتي " بيود " و " العنبر " وقد ظلّت سنوات طويلة في مأمن من رماح الصيادين وتحطيات بحماية القانون الأمريكي . يُذكر : أن الولايات المتحدة الأمريكية ، تصنّر العالم منذ أمدٍ طويل في " فرض عقوبات اقتصادية " من جانب واحد على الدول الأخرى . كما تحتك من أدوات مالية وتقنية وإقتصادية ، وسوقية ، وإستراتيجية واسعة حثّاً من السلع التكنولوجية " الإقتصاد الجديد " ، من شأنها التأثير جديّاً على الدول الأخرى ، حتّى أنّها فرضت عقوبات إقتصادية قاسية في عدد من السلع على الإتحاد الأوروبي بشأن حرب الموز وغيرها ... وتعاين إيران وكوبا والعراق وكوبا الشمالية وليبيا من عقوبات إقتصادية قاسية وعقيفة . كما تعاين الهند وباكستان والصين وروسيا وأكثرية دول العالم من عقوبات إقتصادية فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد ، وما زالت سارية المفعول وهي تنحصر ذات أثر حادّ . حتّى أنّ قسماً من العقوبات الإقتصادية خلل الإتحاد الأوروبي . وقد أثّرت بعض هذه العقوبات على المواطنين " للمدنيين " والإقتصاد بصفة عامّة بتسوّرة بالغة وعرجة . تجسّدت : فقراً ، وجوعاً ، وسوء تغذية ، وأمّية ، وغلقاً وإغياراً إقتصادياً ، وتضخّماً ، وبطالة ، وكساداً ، وإنكماشاً ، وأزمات إجتماعية ومهنية وصحية وسياسية وإغياراً للقيمة التقنيّة ، ولقوى للقرّة الشرائيّة ... في بعض الدول مثل العراق وليبيا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا وروسيا ... ومع أنّ أزمة الموت تنحصر ظاهرة ملازمة للحصار والعقوبة الإقتصادية ، ومع ذلك فإنّ العالم الصناعي يحترق الأمور ذات دلالات تنطوي بقمع أساليب التوتّر الدولي أو حسب تعبير الولايات المتحدة بجهاض سياسات الدول للالتقاء على القانون الدولي ومع أنّ أزمة الجوع والموت يسقط ضحيّتها الشعب لا أزالام النظام فإنّ الأمريكيين يصرون على أنّ هذه وسيلة رادعة وإستراتيجية من شأنها حماية النظام الدولي ...

من هنا يمكن القول : ان منطق العالم الثري الذي يقوم على مجموعة من المفاهيم والقواعد التي ترغب في الاحتكار الذاتي والترويح ، لا تعرف أزمة الطرف الآخر إلا حال التفاعل مع أزماتهم . من هنا يعمل هؤلاء على مسخ الأفكار المضادة لهذه القيم ويعملون على قتلها وإهمالها قبل الولادة ، لما سلاحهم في ذلك فهو كل شيء وصلت اليه تكنولوجيا تغير الأفكار من الاعلام الى الاعلان الى الافلام والمسلسلات التي تُهدف الى خلق مجموعة من الأفكار عن عالم الآخرين يقوم على نوع من المثالية غير الواقعية في الرفاهية والسعادة والجمال ... ويلصقونه بعالم الثراء والمال الذي يقوم على فلسفة الرأسمالية ، حتّى اشارة الكاتب الفرنسي ديسكار في نظريته الاجتماعية الى ان ما تقوم الشاشة بنقله الى الجمهور هو عبارة عن مجموعة افكار خيالية تُهدف الى ارساء هدف يقوم على انتزاع كل الأفكار من العالم الواقعي وتحشيم الرجعية للفكر الوطني لصالح العولمة الاعلامية ، التي تُهدف الى خلق مجتمع لا يميز بين ما هو واقعي ممكن ، وبين ما هو خيالي مستحيل . أمّا عن همّ ملوك الثروة وحصاد المال يبقى في المال والثروة ليس أكثر اما الانسان فهو ينظر هؤلاء سلعة تدير الآلة وتكسب المصنع وتفتش السلع وتشترى وتبيع من اجل الثروة والمال كما أشارت الى ذلك دراسة أجريت في بلجيكا عام 1998 شهر آذار . من هنا فإننا نجد منطق المعاملة في المال ورجال الاعمال الدوليين يتحدّثون عن نظام للتفمية وبعني الارباح من خلال الحديث عن شق الموجد القومي ، بينما عن حديث توزيع هذه الثروة القومية . خاصة ان هؤلاء الملوك للثراء نلّالين نفوذاً هائلاً في الدعاية التجارية ووسائل الاعلام ، بل همّ ملائكتها ، فإننا نحدّث بنسبهم عن العولمة أمثال احد عمالقة المال جورج سوروس الأمريكي فإنه لا يكرر سوى شعار " العولمة للمرفية " و " التكنولوجيا الاستهلاكية " ، لان للمعلوماتية تخضع لاحتكار امريكي والتكنولوجيا لا يأخذ منها العالم النامي سوى الاستهلاك ، من خلال انتاج سوق شراء من اجل ثراء للتجنين اصحاب المال وزعماء النخبة الاقتصادية في الشمال الغربي .

ومع أنّ الإقتصاد الجديد الذي يقوم على المعلوماتية يوتّر بقوة في صناعة النمو العلم والبرمجة الطائلة ، فإننا نجد مجتمع هذه للمعلوماتية " الولايات المتحدة " يعيش فيها أكثر من تسعة ملايين أسرة تحت مستوى خط الفقر . حتّى أننا -

هذا نتيجة ما يمكن أن يقال في ثقافة الشعوب ونظرتها إلى العناوين التالية :

١. الثروة العالمية .
٢. الإنسان .
٣. الكيان السياسي .
٤. توزيع المنافع .
٥. التكتل الاقتصادي وأهدافه .
٦. الحرية ودورها الوظيفي على الصعيد الاجتماعي .
٧. الليبرالية وفمها للكيان .
٨. الليبرالية وفمها للمواطن .
٩. الديمقراطية وصناعة القيم .
١٠. الغايات الاجتماعية في بيئة الحد الأدنى للعيش وسط تراكم هائل من ثروات أهل الأرض ...

---

= وجدنا أنّ الحملة الإنتعاشية الرئاسية التي بدأت في الولايات المتحدة أعلنت تعتمد من عنوان الفقر واحداً من أهم إسلحتها الإستراتيجية الإنتعاشية ، بسبب الكثرة المائلة من الفقراء ، في دولة تفقد فاطرة الاقتصاد العالمي . وتحت الإنتاجية العامة فيها من أكثر الدول على الإطلاق . ومن شأن الرفاهية التي تمتع بها كلاب الولايات المتحدة الأمريكية أن تقضي نسبياً على أزمة غذاء صحي كامل في العديد من دول أفريقيا الشديدة الفقر . وفي وقت يموت فيه حوالي ٣٥٠ ألف طفل كل يوم بسبب الجوع نجد الرأسمالية تشرع مبدأ للمقاومة على باب مفتوح ، فينفق واحد من البشرية ما يطعم دولة بأسرها من الدول الأفريقية الأشد فقراً . ففي تاريخ ٣١ آب ٢٠٠٠ ذكرت الصحف الأسترالية أنّ " عملاق الصحافة " كوري باكر . الذي يعتبر أغنى رجل في أستراليا ، عسر الشهر الماضي مبلغ أكثر من " ٢٠ مليون دولار " خلال ثلاثة أيام . في أحد نوادي القمار في مدينة لاس فيغاس الأمريكية . وكان الملياردير نفسه ، وهو من أكبر عشاق القمار ، قد عسر قبل ذلك بوقت قصير " ١٦ مليون دولار " في لندن ، مستحلاً بذلك رقماً قياسياً في نوادي القمار ، البريطانية . ويملك باكر سلسلة من المجلات ، ومطابخ التلفزة ، والصحف . وقالت الصحف : إنّ للقمار الإسترالي هو أحد ١٥٠ لاعباً دولياً يتمتعون بتسهيلات مالية تصل إلى ٥ ملايين دولار . وأشارت الصحف إلى أنّ باكر ( ٦٢ عاماً ) وهو في طليعة أصحاب المليارات في أستراليا وتقدر ثروته بـ أكثر من ٨ مليارات دولار . وآله يصرف بسعادة على الفتيات والقمار والملاهي ، وتعد فرقاؤه الجنسية من العيار الأول عالمياً . يُشار : إلى أنّ للمقاومة تحرم من أهم القنوات المالية للنسبة ، وذات الربح السريع . ويعتبر عنها الاقتصاديون بأنها ورم عسيت في صحة الاقتصاد .



# العولمة والأدوات — — —

ثما مضى أشرنا إلى أن خلافاً تفسيريّاً وقع فيه مجموعة من الاقتصاديين في مقام توصيف ظاهرة العولمة ، فبعضهم أصرّ على أن العولمة عبارة عن أدوات كشف عنها الزمن تتجاوز الجغرافيا ، وتؤثر في المنطقة كلّها التي يعتمرها الإنسان ويسكنها وذلك من جهة الخصائص التي تتمتع بها هذه الأدوات . وأشار البعض الآخر إلى أن العولمة ظاهرة ذات نسيج متعدّد من أدوات وأفكار وقواعد ومبادئ تستفيد من الفوضوية العامة التي تحكم المجتمع العالمي وهي تتحرّك بأدوات إبتكرها تكنولوجيا الإبتراع البشري ، وكشف عنها الزمن في الحياكة التحريّة .

وفي الواقع نجد أن مجموعة من الأفكار في مقام تفسير وإنتزاع توصيفي معيّن اختلفت كلماتهم في بيان المطلبيّة العامة ، إلا أن النظرة النسبيّة لعبت دوراً في هذا الإطار ، من هنا تكون التفاسير مختلفة جهتيّاً ، خاصّة أن حركة الإبتكار والتأثير أصبحت متعددة ومتنوّعة ، وذات أصول مختلفة <sup>(١)</sup>.

---

(١) أشرت فيما مضى إلى أن معنى العولمة مأخوذ من نتائج أدوات وممارسة مقترنة بمجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تدبر الأدوات ، من هنا أخذنا كلمة تأثير بمعناها التوجيهي الذي يقوم على مجموعة من الاعتبارات الفكرية والمفاهيميّة ذات التوجيه الاقتصادي وصنّف العولمة على أنّها من الأفعال الاقتصاديّة ذات الهدف المالي والمتعلّقة بالوسائل وذات الشموليّة في إطارها التائوي . منها العولمة الثقافية والإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة والقانونيّة والبيئية . وبصورة عامّة فإن كلّ ما يطبق بأدوات من شأنها التأثير العالمي فإنها تعتبر من مصاديق المقصود من العولمة . ولا يمكن بحال أن نتفق مع المجموعة التي ترى في العولمة من الجهد الطبيعي مرشداً تكوينياً يحوّل عن " الإدارة العقلية " ذات الإشتغال بالضبط البشري ، وفق مشروع الوضعيّة العامة القانونيّة التي تهدف إلى رسم نوع من التوازن النسبي بين المصالح والمفاسد ذات الإرتباط الإجتماعي الذي يقوم على بيان مجموعة النظم التي تحكم علاقة الفرد بالثروة والأشخاص والمجتمع . واليوم أجمت الدراسات حول العولمة على أن العولمة لا يمكن أن توصف باللدائيّة أو بالآليّة أو الميكانيكيّة أو الديناميكيّة أو تصنيفها ضمن إطار العولمة المنصومة أو الطبيعيّة ذات الإرشاد الإستعلاذي فقط . واعتمدوا على حقيقة تكمن في أن الإنسان نفسه يقود هذه الإمبراطورية التقنيّة التكنولوجيّة ذات التأثير الكبير على البشريّة مثل الإمبراطوريات للدائيّة والإعلاميّة والأسلحة العسكريّة العابرة للقارات والأساطيل للدائيّة من الطوران وغيرها من أنواع الأسلحة التي تتطوّر بالاسسة الوطنيّة إلى غيرها من بقاع الأرض وقد أتمت " ثورة المعلوماتيّة والاتصالات " -

- نظرية الخيال العلمي من جهة بلورة تواصل بشري أسرع من المبادلة للمادية القائمة على الأوزان وضرورتها . وأحالت مجموعة من المفاهيم التقليدية إلى ما مضى من سلوكيات تاريخية فقط . وحددت إطاراً أوسع من عناوين العلاقة بلجهة الزمان والمكان ... إلا أن الإنسان نفسه لم يتطور بذاته الطبيعية الحلقية بقي كما هو يحمل وفق برجة طبيعية تنقسم إلى اثنين : الأولى حورية وهي تتعلق بالجهة الغير خاضعة للإرادة وأفكارها . مثل العملية الكيميائية والفيزيائية ذات العمل الذاتي في الجسم البشري . والثانية : إختيارية وهي تتعلق بالتفكير وبعين السلوك وتحديد الجهات وقيادة الجسد . وقد دلّ العلم على أن الجانب الإختيارى يعتبر واحداً من أهم الميزات البشرية خاصة أنه يحتاز مركز قيادة عقلية ولولا الإختيارية هذه لما أمكن الفصل بين أنواع الموجودات النامية الحساسة المتحركة غير العاقلة ، من هنا كان للفكرة معنى في إطار المعقولات وإمكانات العقل المتأله تساعد مسيرة الأفراد على توجيه الجسد والأدوات للتبكرة ، التي من شأنها أن تؤثر على العالم في حلوله عاصمتها .

وعليه : فإن الأدوات تنحصر من الآلة غير العاقلة التي لا يمكن بحال أن تفصلها عن " المدير " بلجهة أن الإدارة سبب حركتها بعد إن سقطت عنها الذاتية المفضة لصالح الجبروت البشري من هذه الجهة . من هنا أشرت إلى أن معالجة العولمة إنما تكون من جهة الإدارة للمفاهيمية والقيمية والفكرية وليس العكس . لأن التوجيه إنما هو من فعل العقل . نعم إذا إختار المجتمع التفاضل على وحدات الأدوات عدم تفعيل العقلية في إدارة ملف العلاقة بالثروة والأشعاص عبر الأدوات فإن هذا يقرها من مفهوم الفرضية ، لكنها تظل محكومة بفكرة تقوم على " نظام الظلمة " . ومن يراقب التجربة في مجالها ذات التأثير العملي يدرك أن فكر الظلمة يسيطر بنسبة قياسية على فكر الإستراتيجية العامة في العلاقات بين الدول والوحدات اللاتية . ويعتبر واحداً من أهم القنوات التي تضمها السياسة الخارجية . ومن الطبيعي أن الإدارة الفكرية هي التي تنظم وتضع سلم أولويات في إدارة الأدوات العامة التي تكفل مكانية صراع ذات تأثير في الميدان الدولي من هنا أشرت على أن التوضيف هو مركب من " أدوات وتوجيه فكري " .

إن من يراقب العلاقات التي تجري بين الكتل اللاتية الكبرى ذات الثقل السياسي كما هي الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو يجد أن أهم أسلحة إدارة الصراع هناك يتوقف على الإدارة الفكرية والمعايير والموازن من أجل ربح المعركة إلى درجة شتى البعض فيها الحرب الاقتصادية بين عمالقة الجغرافيا السياسية بـ " حرب الأدمغة " عاصمة في مجال المعلوماتية والاتصالات وحرب النقد التي تقوم برمتها على إدارة الأدوات وفق قدرات عارضة فكرية يكون من شأنها كسب معركة النقد وكما تعلم فإن صحة النقد تنحصر عن الصحة الاقتصادية بصورة عامة ، وإن كان من ترابط بين الإثنين إلا أن الإدارة النقدية تنحصر من أهم الإدارات التي تقوم عليها سكة الدولة وحيويتها . من هنا أعلنت تنحو الدول نحو صراع الأدمغة خاصة بين البنوك المركزية وفي أروقة المعلوماتية وفق أدوات هامة تحرك فكرتها على متن أحسنه " الاقتصاد الجديد " . ولا تنحصر وتعمل ولو مرة واحدة العولمة " عللاً عادلاً و خائلاً من النزاع . بل هي النزاع كله ، لما تشدد عليه من عناوين وفلسفة في الإحتماص السياسي تقوم على روح المنافسة بكل أدواتها ووسائلها من دون تفرق بين أداة وأداة من جهة المنظومة الحقوقية . هذا ما دعا الدول الكبرى إلى الإمتناع عن التوقيع على موافق من شأنها أن تشترع منظومة ذات إرغام عملي حتى أن تعريف العدوان في الأمم المتحدة ظل عقوداً مرفوضاً أن يأخذ تعريفاً لأن من شأنه أن يعصف بعض الأعمال عند للمصريين الشرقي " سابقاً " والفري على أنها عارضة على المنظومة الدولية . من هنا أكرر ما قلته في كتابي " ميثاق الأمم المتحدة " من أن أكرر أزمة في مقام التوجيه الفكري للأدوات يمكن في عدم وجود منظومة حقوقية ملزمة للأطراف ، ومقررة للسلوك ، تقوم على وثيقة جزائية في المجال الدولي ، مما يعني : الكثير من العدوان بكل معانيه ، والإستنزاف ، وعدم الإحتكام إلى معايير ، وتفعيل عناوين الصراع بكل أساليبها ، من خلال سلم ومجموعة من القيم والمفاهيم التي لن -

أما في مقام بيان " الخلفية العامة " للعولة ، فإنّ التوصيف يصبح أكثر مطلبياً لجهة التركيز على مجموعة " الأدوات والعناصر " المادية والأدبية والفكرية ، التي تؤثر بهذه الظاهرة . وعليه : ستكون هذه الجهة أكثر إختلافاً بين الكتاب والمؤلفين ، وبين أنصار العولة والمعتريين . فقد اعتبر جون توملنسون رئيس مركز أبحاث الاتصالات أنّ العولة تشير الى الفعاليات المطردة المتنامية ، التي تخصّ الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد ، على النطاق العالمي . " العولة " هي الحركة الاجتماعية ، التي تتضمن انكماش البعدين " الزمني والمكاني " . مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يحتم على البشر التقارب بعضهم مع بعض .

يستفاد من هذا التعريف أنّ العولة هي الظاهرة التي تتواصل فيها البشرية فوق الحواجز والحدود ، بحيث يصبح العالم مثل القرية الواحدة بسبب غلبة الإمكانيات والأدوات ... ويشير " روبرتسون " إلى أنّ العولة تشير إلى العملية التي من خلالها تزداد إمكانية رؤية العالم كـ " مكان أوحّد " ، بالإضافة إلى الطرق التي نجعلها حالة وعي بهذه العملية . ويرى الأستاذ " أنثوني جيدينسز " أنّ العولة هي عبارة عن تكثيف العلاقات الاجتماعية ، الممتدة على نطاق العالم أجمع ، والتي تربط محليّات متباعدة بحيث أنّ الأحداث المحلية ، تكيفها أحداثٌ تصدر على أميال عديدة وكذلك العكس .

وهناك العديد من التعاريف التي تركز على أنّ العولة هي عبارة عن النطاق الذي تتجاوز فيه " الأدوات في إطار العلاقات " الحدود الوطنية ، بحيث يصبح التأثير

---

- نلتزم موضوعياً على الأكل بحيثاق حقوق الإنسان الصغار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . ومن يرقب ما جرى في المنتدى الاقتصادي العالمي إبان اجتماعاته في استراليا شهر أيلول ٢٠٠٠ يلمح أنّ النفايين والقوى الاجتماعية والفكرية التي أسّرت على المعارضة كانت تترك جيّداً أنّ المسؤولية تكمن في الإدارة ، وليس في الأدوات . حيث أنّ الأدوات عندما القابلية للزوجة في مجال الاستعمال " خيراً وشرّاً " وتظلّ مسألة قرار التوجيه على آية جهة من مسؤولية الإدارة الفكرية . والإدارة الفكرية تتأثر بمجموعة القيم والفاهيم التي تحملها . من هنا تكون عين المحاكمة على الأفكار العليا والفاهيم المتصلة للسلوكيات والتي تتركز في هرم صناعة القرار الفكري .

التأثر عنواناً من عناوين الأبعاد التقاربية المتفاعلة . الذي يتجاوز الحدود الوطنية إلى غيرها من مناطق العالم ، ليشكّل مجتمعاً متواصلًا عبر " الأدوات " ومتفاعلاً بها وتكون الأدوات صلة الوصل في هذه الظاهرة .

نعم يجبُ التنبيه إلى أنّ بعضهم يركز على أدوات الجانب الثقافي من جوانب العولمة ، ومنهم من يركز على أدوات الجانب الاقتصادي ، ومنهم من يرى أنّ وجه العولمة يتعلق بـ أدوات الجانب الاجتماعي ، كما أنّ فريقاً آخر يحلل هذه الظاهرة ، ويدرجها ضمن الحدود المتشابكة المتفاعلة من عناوين الأدوات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها ... إلا أنّ هذا التوصيف ليس مأخوذاً فيه الحصرية من جانب الأدوات ، بل هو ناظر إلى أنّ عناصر التأثير تكمن في الأدوات ذات الفعالية العالمية والتي منها أدوات الإمبراطورية الإعلامية والعسكرية والإقتصادية وغيرها ...

فالعولمة هي عبارة عن مجموع " النتاج البشري " من الأدوات التي تديرها الأدمغة في مجال " المنظومة التحريرية العالمية " ، وهي تتجاوز الحدود الوطنية وتُشع لتشمل العالم في عملية التأثير المتبادل ، وفق القوى الخاصة بكلّ أداة وأطراف الإدارة الفكرية ، والظروف المساعدة ، والشروط والموانع والقابلية والخيارات ، خاصة أنّ الإدارة في مجال الأدوات تعددية وتنافسية ...

من هنا تكون ظاهرة العولمة نتاجاً إنتزاعياً سُميت به الأدوات المبتكرة والأدمغة ذات الإدارة في عملية خوض الصراع وإستمراريته ، خاصة وفق منظومة المبتكرات والمخترعات الجديدة ، مما أنتج علماً يقوم على رسم مجموعي من " التأثير والتأثر " وقد ساعد على ذلك مجموعة الاكتشافات الجديدة المهمة التي جعلت من العالم " قرية صغيرة " تشابك فيها المواصلات والاتصالات السريعة ، بحيث أصبح أهل الشرق يرون أهل الغرب والعكس أيضاً وفق منظومة من وسائل تأثير تفاعلية .

وقد إمتدت " أذرع الأدوات " إلى درجة أصبحت فيها الشبكات الإلكترونية تختصر الزمان والمكان ، وتصورّ العالم ضمن زوايا شاشة صغيرة ، فعلت من مفاهيم

الجغرافيا والأوزان والمادة والحركة والخدمات والمنفعة والحاجة ... وفق أدوات كانت إلى العقود القليلة تصنّف في خاتمة الخيال . ومن جهة التحكم بالأوزان المادية في مجال الحركة في البعد الجغرافي يكفي أن نشر إلى الأساطيل الجوية " المدنية والعسكرية والبحرية والبرية ... قد علّكت بقوة قياسية وإتقالية من مفاهيمنا التقليدية ، حتى أنّ سيارة تسير على البرّ حُرّبت تاريخ ١٩٩٨ وصلت سرعتها إلى ١٢٠٠ كيلو متر بالساعة . وقد تمّت التجربة في صحراء " نيفادا " الأمريكية . وقد قادها قائد طائرة محترف . بسبب حاجتها إلى مهارة خاصّة <sup>(١)</sup> .

نمّا يعني أنّ " مفهوم " الزمن والجغرافيا والمادة الحركية ومعادلة الأوزان التقليدية ... خضعت لموازنين مكشوفة وأدوات ذات تحكم شديد أحالت ما مضى من معايير إلى متاحف الذكرى البشرية ، فالإنترنت الإلكترونية أصبحت عبارة عن شبكة تربط العالم بغضون ثوانٍ من الزمن ، واليوم تستعمل كرابط كوني تتجاوز الحدود ، وتسقط كل موازين المادة الحدودية ، وتُستعمل كشاشة معرفية ثقافية تجارية منفعية

---

(١) تاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٠ سحيري قريباً فحص ميلاني لطائرة هليكوبتر " شخصية صفوة " . وهي بمثابة عمود فرفة فراشان صفوان ، وحجمها صغير جداً مزودة بكومبيوتر ، وقد حصل هذا التصميم على دعم تكنولوجي وقني من وكالة الفضاء الأمريكية . وهي مزودة بمخلّة تفتح مباشرة عند أي طارئ كما أنّ قبالها سهلة ، ولها إمكانيات فنية وتقنية . وقد صُمّمت لتوفّر مواصفات أمنية متعقدة ، فهي لا تظهر ما لم يُسجل الطيار وزنه في كومبيوتر الطائرة . وهي تتمكّن من الإنغلاق والميوط عندما يقلّ مستوى الوقود عن الحدّ المقبول . وكذلك في حال حصول أعطال مهتة . كما أنّ أنظمة الوقود مصممة لترفض إدخال وقود ملوث أو مشغوب بالشوائب ولقاء إلى داخل المحرك . وهي مزودة بمخلّة نجاة ( باراشوت ) يفتح ذاتياً عند تجاوز أعطال الطائرة الحدّ الإعتيادي ، حتى مع فقد الطيار لوعيه . وسرعتها تصل إلى ١٥٠ كيلومتر في الساعة وتتمكّن أن تبقى في الجو لمدة ٣ ساعات . وتوقع الشركة أن تكون القوات المسلحة الأمريكية من أوائل مستعملي هذا الجبل من الطائرات لأغراض الطائرة والتنقل في المهمّات كما توقع أن يكون الإقبال عليها كبيراً من قبل المواطنين . يُشار : إلى أنّ طائرة المليكوبتر الشخصية كانت خيالاً علمياً عبّرت عنه الأفلام الأمريكية فيما مضى وقد أصبحت اليوم حقيقة فعلية تستلزم قريباً إلى الأسواق . وفي تاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٠ إستلمت شركة كاديللاك بندقية عسكرية فزّدت سيارتها من طراز " دوويل " بنظام رؤية ليلية هام جداً . تضمد على إستخدام الأشعة تحت الحمراء لتصوير الطريق من خلال كاميرا مثبتة في مقدمة السيارة وتحتوي على أجهزة تحسّس ذات حساسية عالية للحرارة لدرجة أنّها قادرة على رصد جسم تصل حرارته إلى نحو ١٠ درجة مئوية ، ولو أردت بيان الأدوات للبكرة في علنا لنصّب منه سكان اليوم قبل سكان الأمس .

سياسية تواصلية ... وقد إستعمل أبناء مجتمعاتنا هذه " الأدوات " وما ينتجها الرحم التكنولوجي ، في صراعنا العنيف الدموي، والإستنزائي ، الذي طال الأفراد والجماعات والدول ، ولم يترك الطبيعة وحجارها وشجرها وسماتها من دون حرب وحجم ونيران ، حتى أصبح الكواكب الذي نعيش فيه بحاجة إلى طبابة طبيعية لما أصابها من " شر " ابن الإنسان <sup>(١)</sup> ...

(١) تاريخ ٢٥ آب ٢٠٠٠ عصفت أزمة بيئية عظيمة أثر إكتشاف عالم المحيطات الأمريكي " جاكس ماكلرني " لمساحة مائية في القطب المتجمد الشمالي مسألة مسوولية تزايد الحرارة الكونية ، التي سببت إنابة جليد القطب ، والتي من شأنها تهديد الظاهرة للكرة الأرضية وللحياة عليها . ومن جهة أخرى تشير الدراسات إلى أنّ إرتفاع حرارة كوكب الأرض يؤدي إلى آثار سلبية جداً على النظم البيئية والموارد المائية والزراعية وعلى البيئة البرية والبحرية . والأخطر فيها هو تأثيرها على صحة الإنسان نفسه . حيث أنّ تغير المناخ يترك آثاراً صحية مباشرة ، تتمثل في زيادة معدلات الوفيات جراء أمراض القلب ، والجهاز التنفسي كما يؤدي إزداد الحرارة الموسمي والمستمر إلى إحتلال صحي عام ، ويؤدي من جهة أخرى إلى تكاثر مسببات الأمراض وإزداد إكتمالات الإنتقال المحتمل للأمراض المعدية . وتشير الدراسات إلى أنّ إرتفاع الحرارة بين ٣ درجات و ٥ درجات مئوية من شأنه أن يزيد من نسبة الإصابات بالمalaria ، ومن سرعة إنتشار المرض ، بحيث يمكن أن يسجل ما بين ٥٠ مليون حالة و ٨٠ مليون حالة إضافية " سنوياً " . وتؤكد الإستنتاجات حسب الدراسة أنّ إزداد الحرارة بمعدل درجة مئوية واحدة قد يؤدي إلى مليون حالة " ملاريا " جديدة في السنة ، وإلى إنتشار أعراض أخرى كالبهاوسيا ومرض النوم ، وأنواع الحمى . وترتكز الأبحاث على وجوب الإنتباه إلى أنّ الإرتفاع المستمر لدرجة حرارة الأرض سيؤدي على زيادة مستمرة في أعداد النواقل للأمراض المعدية كالمسملونيدات والجيارديات التي تتوافق عادة مع التغيرات وإرتفاع درجات الحرارة وإزداد معدلات التلوث . ويؤكد التقارير الدولية أنّ العام للمضي كان الأشد حرارة بين الأعوام المئة الماضية . وترد أسباب هذا التغير إلى النشاطات البشرية التي ما تزال تنتج كميات زائدة من " غازات الدفينة " . خصوصاً في قطاعات إنتاج الطاقة والصناعة والأنشطة الزراعية . ما يزيد في تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري . وترى أنّ الإرتفاع السريع لدرجة الحرارة في الكرة الأرضية مرده عدم قدرة الغابات ، وتذلل المساحات الخرجية . وترى التقارير أنّ الغابات هي المواقع الطبيعية لإمتصاص وتخزين وتحويل غازات الدفينة وعلى وجه الخصوص غاز ثاني أوكسيد الكربون .

يُشار إلى أنّ " الإحتراق الكوني " يظهر نتيجة خلل في التوازن الطبيعي للأشعة الواردة من الشمس ، والتي تسخن سطح الأرض والأشعة المنعكسة عنها إلى الفضاء في هيئة أشعة تحت الحمراء ، حيث يتم إمتصاص هذه الأشعة المنعكسة ، بواسطة الغازات المتوفرة في الجو ، ومنها بخار الماء ، وثاني أوكسيد الكربون ، والأوزون ، ولليثان وأوكسيد النيترون ، التي تسمى غازات الدفينة ، ومن خلال هذا الإمتصاص يحصل إحتراق الطقس . وهذا يفسر التغير المناخي . ومن الثابت علمياً أنّ غازات الدفينة تسمح بتدفق الأشعة الشمسية قصيرة الموجة ، وتحول في الوقت نفسه ، دون التدفق العكسي للأشعة تحت الحمراء طويلة الموجة الخارجة ، مما يجعل هذه لأشعة تنعكس من جديد إلى سطح الأرض ، وتساهم في زيادة إحتراق الكوكب . وفي تاريخ ٣١ آب ٢٠٠٠ قالت هيئة الأرصاد العالمية أنّ بيانات الأقمار الصناعية للأعيرة من فوق القارة القطبية الجنوبية تبين حدوث تراجع مبرر وشديد في مستوى الأوزون . -

بهذا يمكن لنا أن نشير إلى أن العولمة إنما هي إسمٌ منتزعٌ من عين الأدوات والفكرة ذات التوجيه والإدارة في ميدان تنافس فيه السلوكية البشرية ذات التنوع الحضاري والفكري والإجتماعي والسياسي . والظاهرة الأهم فيها والتي تتمحور حولها الدراسات ، تكمن في الأثر الذي تنتجه العولمة ذات الماهية المأخوذ فيها تنافس القوى وفق معادلة " حرب الأدوات " والوسائل الممكنة ، من دون ضبط ، أو مشروعية ، لمنظومة حقوقية عادلة ، تأخذ بعين الاعتبار " وجود " الإنسان كقيمة طبيعية عاقلة ، واجبة الحفظ والاستمرار بضمانات فعلية . من خلال قيم وقواعد ذات إتصال بالجهة النوعية البشرية الواحدة ...

ومع أن بعضهم يرى أن الصراع هو " صراع مجتمعات " ، وهو عين الخطأ الفادح ، حيث أن الصراع هو صراع إقطاعية عالمية إقتصادية ، بين تراكيمية الأغنياء حتى ضمن المجتمع الواحد ، صراع " القلة " الغنية ضد " الكثرة " الفقيرة ، أو ذات الدخل المحدود ... وذلك عن طريق " احتكار " الأدوات المنتجة للمال والثروة والمنفعة المتواصلة التراكمية ... التي لا تعرف " هوية " أو مواليق ، أو مشروع قيم إنسانية ، وضمانات فعلية ، في الشق التكفلي ، على المستوى المجتمعي ... بل لا تعرف سوى النفوذ والهيمنة ضمن مجتمع دولي أخذ ينحو نوعياً لتبني ديمقراطية تقوم على أصول مالية وتحريرية مخيفة ... ومن شأنها الإطاحة الواسعة بمنحزات الفكر الحقوقي <sup>(١)</sup> .

---

- وقالت الهيئة التابعة للأمم المتحدة إنه جرى تسجيل تراجع بلغ ٣٠ بلغة في المتوسط مقارنة بالمستوى في الفترة بين العامين ١٩٦٤ و ١٩٧٦ . قبل أن يكشف وجمود ثقب في طبقة الأوزون . إلا أنها أشارت إلى أن تغيرات المناخ قد تحدث هذا . ويحتمل الأوزون النقص والحيوانات والنباتات من أشعة الشمس فوق البنفسجية الضارة . وقد جرى حظر غاز الكلوروفلوروكربون والكيماويات الأخرى ، المدرة لطبقة الأوزون في العام ١٩٩٦ . لكن العلماء يقولون : إن إستعادة طبقة الأوزون أمر قد يتطلب عشرات السنين .

<sup>(١)</sup> أشير روجيه غارودي في كتابه ( حقلوا القبور ) إلى إحصاء فرنسي أجري عام ١٩٩٠ يشير إلى أن نسبة ١٠ بلغة من الأشخاص الأكثر ثراءً وغنى سيتقاعدون نحو ٤٥ في المئة من ثروات فرنسا . وأن نسبة ٥٠ في المئة من الأفراد الأقل ثراءً يتقاعدون في المئة فقط . وقال ميشال ساروس في صحيفة " لوموند " الفرنسية بتاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٩٢ : -

ومع أن هذا الصراع يتسم بالأدوات المالية من جهة المحرك العام ، فإن المنظومة التشريعية حتى داخل الدولة نفسها ، لم تتدخل من أجل كسر جماع المال في شتى مجالاته ، ومن المعلوم أن قواعد الضبط الجزئية يجب ان تتم وفق نظرة إنتراعية لما ابتكرته العلوم من وسائل وأدوات ... فالعالم الذي كنا نعيش فيه قد تغير . بل لا يمكننا أن نجتمع بين النصف الأول من القرن العشرين والنصف الثاني منه . مما يعني حاجة تدخلية كثيفة من مشرع القانون ، تقوم على أساس فلسفة إنترازية من أجل حفظ السلطنة الرشيدة في إدارة الأدوات ضمن مجتمعها على الأقل .

لقد اختلفت أشياء كثيرة ، وتنوعت الأسلحة والأدوات ، والقنوات المعرفية والتأثيرية ... وهنا تكمن عناصر الخوف من العولمة ... فالخريطة التواصلية ، اختلفت جذرياً عما كانت عليه . فادت الى خلق وسائل من شأنها وفد المجتمعات البشرية بكميات هائلة من نماذج الإتصال والتفاعل ... من ضمن تلك الوسائل : التلفزيون ، الإنترنت ، الستلايت الفيديو ألعاب الفيديو الحديثة جداً والمؤثرة جداً في صناعة السلوك . الراديو ، الأجهزة السلكية واللاسلكية ، التلفون الإلكتروني ، التلفون المحمول ... مما أدى إلى خلق ما يمكن أن يُسمى بـ " أعجوبة خيالية " .

وأدت وسائل الإتصال الإلكترونية إلى نشوء نوع من ثورة معرفية .

إن الستلايت والإنترنت ووسائل الإتصالات الأخرى المنشرة عالمياً رحمَ كبير جداً بكيّر العالم وثقافته ، تحمل كلّ الثقافات والمدارس الحضارية ، وتعرض بين يدي العالم صورةً مجتمعية ، إلا أنها تحتفظ بكمٍ هائلٍ من ثقافةٍ من هو الأنفذ في عالم الغلبة بمعناها الشامل ، وهي في النهاية تخضع لحكومة الصناعة والابتكار ووسائل مراقبتها السرية والعنيفة ، كما في نظام " أيشلون " الأمريكي ، إلا أنها مع ذلك تعتبر نافذة كونية مجتمعية يمكن أن تتحكم في عرضها وفوائدها الدول والأفراد ، ولو ضمن النسبية

---

- " إن تحققاتنا الثرية والمالية ، تملأ على ترك فسح هائل من شعوبنا عرضة للحرع ، والأمراض . أي أكثر

من نسبة أشجار الجنس البشري في علاننا الحاضر ... وهل شهد تاريخ الإنسانية نغمة لو محاولة إقتصادية وثقافية بمثل هذه

الخراسة ١٩ . وهل يتحشون لما هو أسوأ من هذه ١٩ ... " .



الممكنة ... وللحقيقة العلمية أثير إلى أن المنفعة التي تتمتع بها الإمبراطوريات الكبرى ، تختلف جذرياً عما تتمتع به الدول الفقيرة فضلاً عن الأفراد ، اليوم الدول تشكو من أزمة صناعة معرفية واجتماعية وقانونية وسلوكية ... تشكو من هضم وأكل المعلومات والسلوكيات كما تُعرض على الشاشة الفضائية ، تشكو من صناعة قيم يستوردها المواطن عبر أساليب تتسلل إليه وفق مزايا تجارية وتحفيزية وإقناعية يمكن أن نصفها بالجبرية الإعلامية .

حتى باتت القيم تعاند القواعد القانونية والبيئة المجتمعية ، وتصرّ على تشريع الجريمة ، وكسر قيدها ، وترويض المشرع القانوني ليقنع بأن الآداب العامة أو السلوكية الجنائية واحدة من مظاهر التطورية التي يجب أن تخضع للإباحة التشريعية مع أنها تشكل ضرراً أكيداً على المجتمع وضروراته ، وتؤثر سلباً على نموه وعافيته خاصة إذا علمنا أن فيما مضى كانت السلطة ترمج السلوك الذي تريده عبر قنوات التربية المدرسية والمدنية ... أما اليوم فقد أصبحت صناعة السلوك حتى " النزعة الإجرامية " أضحت من إختصاص الإمبراطوريات الإعلامية ومؤسسات النشر ، وألعاب الفيديو الحديثة ، والروايات الأدبية والبوليسية خاصة شاشة السينما والتلفزيون <sup>(١)</sup> ...

---

(١) تاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٠ اعترف الطبيب الأمريكي " مايكل سوانفر ( ٤٥ عاماً ) خلال محاكمته في نيويورك بأنه كان يقتل مرضاه بهدف الحصول على لذة القتل فقط . وأنه تعلم ذلك من مظاهر المجتمع وثقافته وعقليته التي تقوم على نوع من العنف الواسع . وأشار إلى أنه كان يقوم بقتل مرضاه عن طريق حقنهم بمزيج من " مادة سامة " . وقالت صحيفة " هيرالد تريبيون " إن التحقيقات التي تابعت في القضية ذهبت للبحث والتدقيق في أغراض سوانفر الشخصية ، وبشكل رئيسي في ملاحظات مفكرته اليومية . وظهر أن قراءة عدة فقرات من مفكرته تشير إلى أنه نفذ عمليات القتل استجابة لرغبة حالصه في " مشاهدة الموت ونشئ الرائحة " على حد ما جاء في كتاباته تلك . وكانت مفكرة سوانفر قد وقعت بين أيدي المحققين عندما أوقف عام ١٩٩٧ في مطار شيكاغو أثناء توجهه إلى المملكة العربية السعودية ، حيث عمل هناك كطبيب لفترة في إحدى للمستشفيات . ولا يعرف العدد الكامل لقتله خاصة أنه لم يكن تحت المراقبة ، وعمل في عدة دول . خاصة أنه يجذب مشاهد " زرع الروح " . كما تشير للمفكرة اليومية لـ سوانفر إلى أنه كان " قارئاً ملعناً " لكذب تمكسي قصص الموت ، وأُسرى عن أمثاله يظنون أنهم يملكون قوى خارقة ولا هائية . كما يتابع يشغب أفلام الرعب والقتل وبصورة عامة لأفلام العنف غير العادي . وأنه مولع بها ويتابعها يشف . ومن بين الملونات الشخصية لسوانفر لقت نظر المحققين فقرات منسوجة من رواية منشورة عام ١٩٧٥ تمكي قصة طبيب -

- قام بقتل زوجته عن طريق حقنها بمادة سامة . تقول الفقرة : بإمكانه الآن النظر إلى امرأة ليتأكد من أنه بات واحداً من أقوى الرجال في العالم وأعظمهم . بإمكانه أن يتأكد من أنه رجل عارٍ سري . والكتاب الذي شغف به سوانفو هو " للسافر " من تأليف " جون كاتزباخ " وقد نسخ أيضاً فقرة منه على مفكرته تقول : عندما أقوم بقتل أحدهم أفضل ذلك لأبني فقط أريد القتل . إنها الطريقة الوحيدة التي تذكرني بأنني ما زلت على قيد الحياة . وقد أبغى المحققون من أن القتل من أجل المنفعة واللذة والتشفي هي النتيجة الوحيدة التي كانت تدفع سوانفو للقتل . إحدى عرَضات المركز الطبي في نورث بورت كانت قد شاهدت الدكتور سوانفو خلال قتله لمريضه " جورج سيانو على سريرهِ في المستشفى عام ١٩٩٣ ، وشهدت أمام المحكمة بما رأت آنذاك . حيث قام سوانفو بمحقن مريضه بمحركات زائدة من " ملعة الليثال " ثم جلس على جهاز التنفئة ، يراقب بلذّة وهذوء موته البطيء . ومع أنه اعترف عن عدّة ضحايا إلا أن الرقم من الضحايا يحير في نظر المحققين كثيراً جداً . خاصة أن بعض الجرائم كان قد نفّذها عام ١٩٨٤ في فتاةٍ يسما " ستينا ماكسي " ( ١٩ عاماً ) وقد كانت مريضة في مستشفى ولاية أوهايو خلال عمله هناك ... وقد أثارت الصحافة الأمريكية نوعاً مزعجاً من السخط الكبير حول ملف الأطباء الذي يظهر أنه من أهم وسائل تنفيذ الفكرة الإجرامية ، وذكّرت بأوراق الأطباء الذي كشفوا عن أشنع عمليات قتل وعمرسة جنس ، وإغتصاب عنيف ، وبتر وإستئصال أعضاء ، ثم بيعها ، أو الصيد بها في البحر . وأن الإغتصاب ثم القتل من أهم الظواهر الطبية . كما أن ممارسة الدعارة عبر وسيلة الطبّ واحدة من مميزات السلوك الطبي ... ومن جهة أخرى ركزت الصحافة على أثر الكذب والقصص والأفلام على صناعة والتأثير الكبير في سلوك الأشخاص . وكرّرت سرد نتائج العنف والسلو والقتل وزيادة عمرسة العنف والإغتصاب ، بنسبة قياسية . ممّا يعني أنّ صناعة السلوك العنيف هي عبارة عن نتائج إجتماعية تسببت بها الحرية الزائدة . وشكّلت الصحافة أشرس هجوم على الحرية التي وصفتها بخرقة الإبادَة ، ودعت إلى وضع قيود على ما نرى وما نسمع . وعدم السماح للفكر أن يتج ما يشاء من دون مسؤولية . واعتبرت ما يجري هو أكبر دليل على أنّ التحرّية الإجتماعية تحتاج إلى قيود متناهية وساطة . وشكّلت على أنّ ثقة المواطنين بالأمن باتت مفقود . بدأ من الطبابة وصولاً إلى مراكز الشرطة التي كشفت تقارير عديدة ملهم إلى الإعتداء والسلو وعمرسة الدعارة وإستغلال للنصب ، والتجارة بالمخدرات والإنفراط بالفلما. وركّزت على أنّ أزمة الجميع هي حصرتها في الثقافة التي تلقوها وتصح شخصيتهم بدأ من الشارع وصولاً إلى مقاعد الطم والروايات القصصية والكتابات الإجتماعية وشاشات السينما والتلفزة . وأصرّت الصحافة على أنّ التربية المدنية مفقود ، وهي فقط من يصنع سلوكنا وأنّ الإحصاءات تدلّ على أنّ نحو حسن العنف والجريمة فينا يكثر ويتشتر بقوة غير عادلة إلى درجة يصبح فيها الشرطي والسياسي من أهمّ المجرمين . وشكّلت على أنّ البيئة الإجتماعية لم تعد قادرة على صناعة السلوك السليم وأنها عجزت أمام الكمّية المائلة من ثقافة الإحرام والعنف والسلو والإغتصاب والقتل وتجارة للمخدرات ... وأكدت على أنّ السينما والتلفزيون هما أهم مسؤولين عن صناعة المجرمين في المجتمع .... كما ركّزت الصحافة الأمريكية على ممارسة نوع جديد من التعاليم والأفكار يقوم على كبح وتنظيم السلوك عبر ممارسة التنظيم للقوى والإستعدادات التي تكمن في الأشخاص ... يذكر : أنّ قضية سوانفو أثارت الرأي العام في الولايات المتحدة وما زالت قضيتُه تتفاعل . وفيما حصّ نتائج صناعة سلوك الفئات المتخصصة كالأطباء مثلاً أشير إلى ما بالتقارير التي تصدر في الولايات المتحدة وأوروبا والتي منها : تلويح ١٠ آب عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير اللبنانية عمراً تحت عنوان : ( مطالبة بفضح الأطباء المشوهين ) . جاء فيها :

لشرت " جماعة أمريكية " لحماية المستهلك قائمة بأسماء أكثر من " عشرين ألف طبيب أمريكي " وصفهم بأنهم محلّ شهوات لثورتهم في مخالقات جسيمة تبدأ بممارسة الجنس مع المريضة ، مروراً بالغرب الضريبي ، وصولاً إلى من استعمل قديماً بشرية مهورة من مريض كطعم لصيد سرطان البحر ... وقالت جماعة " المواطن العادي " إنه من حقّ -

## تحولات هوية الأدوات

باختصار شديد يمكن القول :

إنَّ العالم الذي نعرفه اليوم ، يختلف جذرياً عن العالم الذي كان من قبل أن يتفك العلم عن جوهره . وذلك من جهات عدّة . إلا أنَّ الإنسان الذي نعرفه ما زالت حقيقته وجوهره وماهيته واحدة . ثابتة مع تغيّر الزمان ، وتحول المكان وتعدّد العصور والأدوات ... نعم الذي تغيّر هو " عالم الأدوات " من وسائل معرفية وتكنولوجية قلبت وحولت مفاهيم " الجغرافيا ، والزمن ، والمادّة الحركيّة ، والأوزان ، ونفوذ

---

- للرضى معرفة إن كان أطبائهم قد أدبوا في جرائم سابقة ، وطلبت من الكونغرس الموافقة على قانون يسمح بمعرفة مثل هذه المعلومات . ونشرت الجماعة " وهي من ذوي التخصص والخبرة والنفوذ ) في طبعة العام ٢٠٠٠ م كتابها السنوي أسماء ( ٢٠١٢٥ ) طبياً - أي أكثر من عشرين ألف طبيب - و ( ٢٨ ألف عصابة ليرتكبوها ) . وقال الطبيب " سيد وولف " رئيس قسم الأبحاث الطبيّة في الجماعة : إذا وجدنا أنَّ أكثر من ٩٠ في المئة منها جرائم خطيرة . وأضاف في مؤتمر صحافي : أطباء أدبوا بجرائم ، وأطباء تخدشوا جنسياً بالمرضى ... وأطباء يصفون أدوية خاطئة أو جرعات زائدة منها ... هذه أمور خطيرة جداً . ومع ذلك فإنَّ نلَّ من نصف الإجراءات العقابية كانت حافّة . ولم يحدث أبداً أن تم وقف معظم هؤلاء الأطباء ( الذين عرفوا بسبب هذه الجرائم الخطيرة ) ولو مؤقتاً عن ممارسة المهنة .

وقالت جماعة " المواطن المدني " إنه يتعيّن أن يكون متاحاً للجميع الإخطاع على " بنك بيانات الأطباء القومي " الذي يحتوي على معلومات عن القضايا الخاصّة بالتقصير الطبي وإجراءات العقاب . وقال وولف : هذه البيانات تخصّ الناس ، ويتعيّن إتاحتها للجميع . وكانت لجنة التجارة في مجلس النواب الأمريكي برئاسة النائب طوماس باليلي قد عقدت جلسات لبحث هذه المسألة في آذار الماضي . وقال متحدث باسم باليلي : إنَّ النائب سيقدّم مشروع قانون في أوائل أيلول يتيح الحصول على هذه المعلومات مشعراً إلى أنّه من غير المقبول أن نعرف كمستهلكين معلومات عن عيوب السيارات التي نستعملها ، أو الأطعمة التي نتناولها تفوق ما نعرف عن الأطباء الذين نضع صحتنا وسلاتنا في رعايتهم . أمّا الرابطة الطبيّة الأمريكيّة التي تمثل حوالي ثلاثة آلاف طبيب أمريكي من سبعة آلاف طبيب أمريكي فلها ترخيص مثل هذا الإجراء ، لأنّ من شأنه أن يزعزع ثقة الطبيب أمام الجمهور . ومن بين المعلومات التي حملتهم القائمة طبيب إستخدم قديماً متورّط لمرضى كلثّم في صيد سرطان البحر ، وطبيب آخر فضح الجانب الخاطئ من رفس مريض في عملية جراحية وثلاث اعترف بأنّه مارس الجنس مع ما لا يقل عن ١٦ من مرضاه ... يُشار إلى أنَّ ممارسة الجنس مع المريضات يضو الرقم القياسي العالي ، وهي ظاهرة منتشرة في كافّة أرجاء الغرب ، وهي على نسبة كبيرة جداً أيضاً من انتشارها في باقي بلدان العالم . وتشير المعلومات أن الأطباء يمتحنون أساليب صيد الجنس ، وكثيراً ما يأسخون إلى إستعمالات مرفوضة مثل إستعمال مواد مثيرة جنسياً وغيرها بهدف تحويل المريض إلى زبون جنسي . كما إنَّ الأخطاء الطبيّة الموصّفة بالمعديّة ذات نمو كبير ، وقد طالبت مجموعة طبية وإجتماعية عام ١٩٩٨ بحجب التشديد على الأطباء ، بسبب نسبة الجرائم الكبيرة التي يرتكبوها عمدياً ... وإنَّ جزءاً منها يُرتكب لغايات تجارية .

الأجسام والاتصال فوق المادّة ، وآليات المنفعة ، والحاجة المبكرة ، وقنوات المعرفة والمعلوماتيّة ، إلى معانٍ مختلف جداً عما كانت تقوم عليها أسس القواعد التي تحكم ما أشرّت إليه ، ويمكن أن نسميها بـ " إمبراطورية التكنولوجيا " ، أو عصر الإلكترونيات .

وبالتالي من الطبيعي القول : إنّ مَنْ يمتلك " تكنولوجيا " المعلوماتية والمواصلات والمال والأدوات الأخرى ، هو " الأقدر " على تحطيم أسوار قلاع الوطنيّة التي إستحالت إلى أسوار " كرتونيّة وهميّة " أمام سلطان ونفوذ أدوات العلم الجديد القائم على سكّة قواعد " علم الأدمغة والتكنولوجيا " ...<sup>١</sup>

ومَنْ له الغلبة التكنولوجيّة ، فإنّ له النفوذ في الميدان العالمي على حسب ما يمتلك من قدرة نسبيّة في هذا المجال ، وهذا يعني أنّ " العالمية " حتّى في هذا العصر تختلف من دولة إلى دولة ، ومن وحدة عالميّة إلى أخرى ، بحسب ما تمتلك من " كمّ وكيف " في أدوات سلاح التكنولوجيا والمال المتنوّعة ومدى إستعمالها في تنفيذها في ميدان الصراع العالمي ...<sup>(١)</sup> .

---

(١) إلى درجة تصبح فيها منافسة برمبل البيسي أكثر حادّة من برمبل النفط ، مع أنّ الفارق بين ضرورة الإثنين واضحة جداً . إلى درجة أصبحت فيها السلطة النفطية التي عبّر عنها المجتمع السياسي العالمي بـ " دم الإقتصاد والتطوّر التكنولوجي " أصبحت بمرّد سلطة تخضع لمجموعة من التآبوتات التي أخرجتها من عانة الإستراتيجية إلى الروتين العادي . ففي اللحظة التي يباع فيها برمبل البيسي بمقدار ما بين ٩٠ و ١٢٠ دولار . نجد أنّ برمبل النفط متنوع أن يستقرّ على سعر ٣٥ دولار . كحدّ ثابت ، بل في وقت الأزمة كما هي الحال في شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ فإنّ الدول الصناعيّة تنهز أنّ أزمة عالميّة حصلت لا بدّ من تعديّلها . من هنا وتوفّراً للرعيّة العامّة فإنّ الدول الصناعيّة لعبت بمعادلة " رفع السلع المصدّرة " بهدف حصد مالي أكبر تحت عنوان لارتفاع سعر النفط بما أثر على سعر للشبكات النفطية والصناعات التحويلية وزاد من أزمة الفائرة الخارجية للدول المصدّرة للنفط . وعكس أزمة أخرى من عناوين الصعر الإقتصادي تمثل في ارتفاع الصعر في الوزن التجاري الخارجي . والمثير أنّ الأرباح البيعيّة الأكثر جناية للربح هي من صالح الشركات الكبرى النفطية التي تباع النفط في أسواق الدول الصناعيّة كما هي الحال بالنسبة إلى الشركات الرابطة في غرب الولايات المتحدة الأمريكيّة ... ففي تاريخ ١٩ أيلول ٢٠٠٠ نقلاً عن جريدة المستقبل اللبنيّة جاء فيها إنّ " سبع شركات " أجنبيّة هي الكبرى في العالم في المجال النفطي حتّى حلال " النصف الأوّل " من العام الجبلي أرباحاً صافية تزيد على ٢٧ مليار دولار . أي ما يعادل قيمة بمثل إنتاج أوبك " بمتعمّة " لمئة أربعين يوماً . منها أكثر من ٤٥ بالمئة حصّة أرباح الشركات الأمريكيّة الأربع " اكسون — موبيل " ٨ مليار دولار . " شيفرون " ٢,١ مليار دولار . " تكساكو " ١,٢ مليار دولار . " هيسول " : مليار دولار . -

ومعه: أليس من الطبيعي أن نخاف وأن نختر من رعب العولمة ونتائجها التي تُدار على أسس وقواعد من " عقلية السوق " وقواعد النفعية والربحية غير العاقلة التي تحكم أداء الجماعة المالية التي إتخذت من اللانظامية التجارية أساساً للعولمة في الميدان العالمي . يملك على هذا الأمر اللون الرمادي في منظمة " الأبيض والأسود " التي خطتها يدُ الدول الصناعية وفقاً لموازين القوة ، والتي أطلقت عليها إسم منظمة التجارة العالمية ... وقد أصبح جلياً ما نادى به النقابيون الغربيون :

" مَن لا يملك مالاً ولا تكنولوجيا لا يملك أن يقرّر ... مَن ملك ثروة طائلة ملك نفوذاً بمقدار وزنها ... " .

ومع أن العولمة مطلبٌ بشري " ضروري " . إلا أنها تختلف عن هذا المعنى وتندرج ضمن إطار عولمة نوعية " إنسانية " ذات إمتداد نظامي حقوقي ، لما يتقاطع

---

= فيما بلغت أرباح شركة " حَلْ " البريطانية الهولندية ٦,٥ مليار دولار . و " برينش بتروليوم " ٦,٣ مليار دولار . وشركة " توتال " الفرنسية ٣ مليار دولار . يُذكرُ أن الولايات للتحدة الأمريكية تعتبر للمستهلك الأول فعلياً في العالم فهي تستهلك نسبة ٣١,٨ في المئة من الإستهلاك العالمي . وزاد إستهلاكها من ١٧ مليون برميل إلى ١٩ مليون برميل يومياً . يُشار إلى أن الولايات المتحدة تستورد من بلدان أوبك ٣٠ في المئة من إستهلاكها . والباقي تستورده من المكسيك وبحر الشمال ومن منتجها العالمي . أما بلدان الإتحاد الأوروبي فإنها تنتج بمجمعة ١٨ في المئة من المروض النفط الخام . فيما تبلغ حصتها الإستهلاكية ١٩,٦ في المئة .

ويُشار إلى أن ظاهرة الإحتجاج الأوروبية بنسبة أكبر ، والأمريكية بنسبة أقل بسبب أزمة الغلاء في البنزين ووقود المحركات ووقود التدفئة بعد دخول فصل الشتاء وزيادة أسعار المشتقات النفطية كشفت عن أن الولايات للتحدة الأمريكية لم تتأثر كثيراً بسبب إحتداد اقتصادها الجديد على التكنولوجيا الحديثة ذات التقنية العالية بحسب أقل عرضة لتقلبات سعر النفط ، على الأقل بالمقارنة مع ما كان قبل عقد أو عقدين مضياً . ومن الملاحظ أن مكونات الفاتورة التي يدفعها المستهلك بذهب ٦٥ في المئة إلى ٧٥ منها إلى خزائن حكومات البلدان الصناعية : ضرائب أساسية على إستهلاك المشتقات النفطية ، ضرائب قيمة مضافة لتطبيق المواصفات البيئية الجديدة على مصافي التكرير ... أما التبقّي من فاتورة للمستهلك في أوروبا وهو ( ٢٥ إلى ٣٥ في المئة ) يذهب نصفه على الشركات النفطية ومصافي التكرير .

وإذا سلطنا عن حقيقة الأرباح ؟ فإنّ الخاسر الأول هو الدول المصدّرة للنفط التي لم تستطع أن تتعذ من هذه الثروة المالية سلعة تجارية إستراتيجية من شأنها بناء إمبراطوريات مالية تسفوي على الأقل الشركات النفطية الأمريكية للتمركز في الغرب الأمريكي ( الولايات الصناعية ) . والعيب أن سعر برميل البيسي كولا يباع بسعر ١٢٠ دولار في حين ترفض الدول الصناعية أن يستقر سعر برميل النفط على أكثر من ٢٥ دولار . مع أن تكاليف سعر برميل النفط في بعض الحقول يقتر بـ ٢٣ دولار أمريكي .

النوع البشري من ناموس إستيعابي لأفراده وحلقات الكون . أي بمعنى تأسيس نظام عدالة أكثر شمولية ، تكون الأفضلية والأولوية فيه للإنسان ، لا للثروة في مجال المزاخمة والمفاضلة . وتكون فيه النظرة إلى الثروة والمال آلية لا ذاتية ، ووسيلة لا هدفاً ، ومحنة نفعية إستكمالية ذات مقصد ، لا غاية نهائية .

إنّ هذا ما تركّز عليه الاجتماعات الدولية المتكرّرة في النوادي الأممية منها إجتماع الألفية الذي أقيم تحت عنوان " حوار الحضارات " الذي قاده الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ، من أجل تشريع قواعد تكون فيه الأفضلية للإنسان ، كقيمة ذاتية وكأصل نوعية .

وقد ركّز زعماء الإمبراطورية المالية السياسية على نوع من تحديد نتائج الأزمة التي تمرّ بها البشرية ، إلا أنّ واحداً منهم لم يركّز على سبب أزمة الإغيارات البشرية . لأنّ عناصر الصراع ما زالت موجودة ، وإمبراطوريات المال والسلاح والأساطيل التقنية والتكنولوجية ، ما زالت مرابطة في الفضاء والبر والبحر ، وتشنّ الهجمات الشرسة ، والزعماء التقليديون كـ " العادة " يبلون واحدةً من هزائم الإنسانية في الفقر والجوع والمرض والتخلف والامية الاجتماعية وسوء التغذية والاستنزاف المثير للربح ، وسط مرثية دموع صنّاع القرار على الإنسانية في قرنها الجديد .

إنّ العولمة تخلق نوعاً من " عالم إفتراس حادّ " غير عاقل في شتى المجالات التي تعاند فيها الأدوات النواميس والقوانين القديمة ، وتخترق الحجب الزمانية والمكانية والموانع التقليدية في المجالات الثقافية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية الاقتصادية ... بحيث تكون المرجعية حكراً حقيقياً للأقوى .

من هنا نجد أنّ الدراسات الاجتماعية منذ عام ١٩٩٥ شنت حملة واسعة نادت فيها بوجوب " عقلنة العولمة " في شتى مجالاتها ، من خلال مبادئ وقيم تأخذ موضوع الإنسانية أساساً راسخاً له " حكومة تنفيذية " في المخططات النفعية والثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية ...

هذا بالضبط هو مطلب المفكرين الذين تظاهروا في " سياتل " الأمريكية ومنتدى دافوس الاقتصادي السويسري .. إنهم أصرّوا على تعديلات قانونية من شأنها أن تشكّل ما يُسمّى بـ " دولة الرعاية الإجتماعية " . دولة المعرفة والمعلوماتية ذات الشق الانساني . دولة العقل والروح . دولة الضبط الموضوعي للثروة والمال . دولة الاقتصاد " الكافل " للحاجات الإنسانية . دولة العولة الإنسانية في مجالها الحقوقي والإنساني وفقاً لـ " رزنامة " التكافل العام ، القائم على أساس إكساب النوعية الحقوقية " هويةً اعتباريةً " بعد ثبات هويتها الطبيعية ...

لقد اعتبر المتظاهرون أنّ المشكلة الأهم التي من شأنها قلب الموازين في العولة تكمن في الشق الاقتصادي الذي لا تحكّمه مجموعة من القواعد القيادية ذات الترشيذ الإنساني ، ممّا يحيل المال إلى أداة قمعية ويؤسّس لتحرّبة أكثر وحشية معادلة بما تمتلكه التحربة من وسائل وأفكار لا تأخذ بعين الاعتبار سوى " المال والثروة " غايةً نفعيةً في الممارسة الإجتماعية السياسية العامة . هذا ما دلّ عليه بالضبط اليفطات والأفكار التي طرحها أهم نقايبي الغرب أبان إجتماعات منتدى دافوس في سويسرا ...

لقد انقلب " العصر الصناعي " عن ولادة جديدة لعصر الرموز أو الاقتصاد الرقمي . هذا هو الاختصار عالم " العولة الاقتصادية " ... ومن أهم صفاته أنّ كل قيمه ومفاهيمه تقوم على معلوماتية إحتياحية للمال أين كان ، بعيداً عن الإنسان الذي لا يمثّل إلا هدفاً سوقياً وسط مجتمع أطلقت عليه الشركات العابرة للقارات إسم فلسفة " المجتمع الاستهلاكي " لتحديد الهدف الأخير من النظرة الواقعية عبر أفكارها ونظرتها إلى العنصر البشري وسط الإجماع العام ...

وبدلاً من الحديث عن الهوية الهائلة التي تتمركز حولها الأرقام المخيفة جداً من الفقر والجوع والتخلّف الحاد والموت بعشرات الملايين كلّ عام . نجد أنّ أزمة أخرى أخذت تحدّد هوية عصرنا الذي بدأ يترجّع على " مفهوم مختلف " من عناوين الاقتصاد الجديد ، يُعبّر عنه بـ " التخلّف الرقمي " المرعب والمذهل ، بين مجتمع الفقراء ومجتمع

الأغنياء ... مما أسس لـ " مفكرة " جديدة من شروط وخصائص تحدّد الفقر وتصفه على أساس شروط معلوماتية وتكنولوجية ، في بيئة تختلف عن بيتنا التقليدية لوصف الفقر طبيعياً وإجتماعياً ، وهذا التفاوت الهائل ظاهرة تنحت مع الولادة الجبارة للمعلوماتية والإنترنت ، مما أدى فعلاً إلى خلق أداة تزوير جديدة تقوم على أساس احتساب الفقر رقمياً واعتبار الأهمية ليست جوهرية لجهة أنّ رئيس حكومة اليابان لم تلمس يده جهاز كمبيوتر قبل تولّيه الحكومة ، وهو في أهم بلد صناعي في المعلوماتية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ... ومن جديد أشير إلى أننا نعيش أزمة توصيفية غير عادية ، والتفسير الذي يعطى للمعلومات الميدانية أخذ يخضع لمجموعة مؤشرات من شأنها أن تحذف عن أدمغتنا وعقولنا الحقيقة الطبيعية الإجتماعية ذات التوصيف على الأقلّ الطبيعي . إلى درجة أصبحت الديمقراطية تُقاس بمدى عدد أعضاء البرلمان عندنا من النساء . بعيداً عن أزمة الجوع والأمية المتطورة في مستواها الإجتماعي والإندماجي والإستيعابي والتطوّري وما إليه ...

إنّ هذا من شأنه أن يحرف ويؤوّر " موضوعية " نفس التفكير من خلال المؤشرات الناعمة المفسّرة للخريطة الطبيعية ، التي تمظهرت وفق نموذج الإنسان نفسه ووثيقته الحقوقية . إنّ الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ تقول : إنّ التفاوت العالمي يزداد اتساعاً وخطورة . ففي الربع الاول من القرن العشرين كان مستوى المعيشة في البلدان الأغنى يزيد " سبع عشرة " مرة عن نظيره في البلدان الفقيرة وفي السبعينات أضحت النسبة واحداً على سبعين . واليوم تجاوزت ذلك الى واحد على أربعة وسبعين ، وما زالت تستمرّ بنسبة نحو فارق مرتفعة ...

إنّنا نعيش في عالمٍ ممنوعٍ فيه على " الوحدات السياسية " أن تتمتع برزنامة شروط حتى " إستهلاكية " كما هي عند نخبة قادة المرم السياسية الدولي ... ممنوع أن



يكون لسلعنا قيمة تجارية حتى وإن كانت فعلاً تمثل " الدم الحصري " والحقيقي للإقتصاد العالمي كما هي الحال بالنسبة للنفط <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ١٨ أيلول ٢٠٠٠ جاء في دراسة لجيمل كوسا في جريدة المستقبل دراسة تحت عنوان : " ٢٠٠ مليار دولار في متناول الدول العربية وأرباح ألبانيا في السنة ١٠٦ مليارات دولار " . جاء فيها بتصرف : أورد معلومات عن بحلة ( إرد أول غاز كوله . أول أ . غاز جورنال . شل داتن فاكن . وبناءً عليه فقد أوردت المحلة أنّ مقادير النفط الاحتياطية في العالم للوكتة والمكتشفة حتى اليوم هي : ( ١٣٦ مليار طن ) موجود منها في الشرق الأوسط أي في الدول العربية + إيران ( ٩٥ مليار طن ) موزعة على الدول التالية :

— السعودية : ٣٦,٣١ مليار طن .

— العراق : ١٣,٤٢ مليار طن .

— الكويت : ١٣,٠٩ مليار طن .

— الإمارات : ١٢,٨٩ مليار طن .

— إيران : ١٢,٧٠ مليار طن .

— ليبيا ٣ مليار طن .

— الجزائر : ١,١٨ مليار طن .

— المنطقة الحابطة + سوريا + عمان = ٢,٤١٠ طن .

ويكون المجموع العام : ٩٥ مليار طن . من مقادير النفط المكتشفة والوكتة حتى الآن في الدول العربية + إيران . وهذا عبارة عن ( ٧٠ لكتة ) من الإحتياط العالمي . أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فبضدها ( ٣,٤ مليار طن من النفط ) . أمّا الإتحاد السوفياتي السابق فبضده ( ٧,٩ مليار طن من النفط ) ... وفي إحدى محاضرات الأستاذ رول عام ١٩٦٦ في برلين قال : إنّ مساحة دولة الكويت تساوي مساحة مدينة برلين الكبرى . أمّا الإحتياط النفطي لديها فهو أكبر من الإحتياط السوفياتي " آنذاك " . الإحتياط الأمريكي .. وهذا ما زال ثابتاً حتى الآن : ٧,٩ " روسيا " + ٣,٤ أمريكا = ١١,٣ مليار طن . أمّا إحتياط الكويت فهو : ١٣,٩ مليار طن من النفط . " نحن العرب إذن نعيش على أغنى أرض في العالم ، أظلم زمن الوقت للتخلص من الفقر والبؤس ، ألم بمن الوقت للإستفادة من هذه الثروة الهائلة التي أعطاها الله لنا تحت رمالنا ، والعالم كله بأشد الحاجة إلينا ؟ " ، إن الفاضل عن حاجة العالم يبلغ ١٧٨ مليون طن نفط . وهو السبب الأوّل الأساسي لحيوط الأسعار . وإذا تأملنا " الأرقام " يتّضح لنا أنّ الدول المصدرة للنفط عدا الدول العربية . أمريكا الجنوبية وأفريقيا وروسيا والدول الشرقية تنجح ما مجموعه : ١٣٣+٥٣+٨٣ = ٢٦٩ مليون طن وهذا لا يسدّ حاجة اليابان وحدها . إذن : فالدول العربية مع إيران وحدها القادرة على سدّ النقص لدى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان . لافاضها الضخم وهو ٩٨٦ مليون طن . وتحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للنفط على الرغم من إنتاجها الضخم .

كما إنّ إنتاج العالم للنفط أعلى من الإستهلاك . والفاضل هو ١٧٨ مليون طن في السنة . وعلماء الإقتصاد يقولون : إنّ كل سلعة يتوازن سعرها حسب العرض والطلب فإذا زاد العرض ينخفض السعر . وإذا نزل الإنتاج يرتفع السعر . وهذا أمر بدهي . وإليك المثال التالي : عندما حدثت " حرب الخليج " انخفض الإنتاج العالمي بسبب توقّف الكويت والعراق عن الإنتاج . وغوراً لارتفاع سعر البترول إلى ٤٨ دولاراً وبقي هكذا عدّة أيام . حتى صرّ تصريح عن السعودية أكبر دولة نفطية بأنها ستزيد إنتاجها من ٤ ملايين برميل في اليوم . وهي حسبتها في منظّمة الدول المصدرة للنفط " أوبك " إلى -

= ١٠ ملايين برميل في اليوم . وعلى الفور نزل السعر إلى ١٦ دولاراً . وتنتج السعودية الآن ٨,٧ ملايين برميل يومياً والحقيقة إننا نتج النفط ونصلبه إلى الدول الصناعية بسعر الكلفة تقريباً علماً أن كلفة الرميل في بحر الشمال هو ٢٣,٦ دولار . وسعر برميل المياه للمدينة أو برميل البسي كولا ( ماء + سكر + CO<sub>2</sub> ) يراوح بين : ( ٩٠ و ١٢٠ دولاراً ) .

تصوروا لو أن الإنتاج أصبح أقل من الاستهلاك أي إننا سنخفض إنتاجنا بنسبة ١٠ في المئة فقط عن الإنتاج الآن وهذا يبدو ، أو تصوراً أن السعر بقي ٤٨ دولاراً للرميل الواحد . لكن دخل الدول العربية حسب إنتاجها الفعلي مأخوذاً من الملة على الشكل التالي : ١ طن = ٧,٣ برميل . " ١ برميل = ١٥٩ لitra " . ويتبين من خلال هذه الأرقام أننا سنقتضي تماماً على الفقر والدين والبطالة ويزيد الرواتب ونرفع مستوى شعوبنا . لكن الحرب الاقتصادية المنيرة ضد هذه الدول والشعوب . والمطلوب أن نلتزم أوامر الدول الصناعية المستهلكة للنفط . وهي أمريكا وأوروبا واليابان . لأن مصلحة هذه الدول هي أن يكون الإنتاج دوماً أعلى من الاستهلاك حتى يبقى السعر بخساً . وهذه الدول وحدها المستفيدة . فهي حين تشتري برميل النفط بمئة عشر دولاراً مثلاً تبيع في أسواقها بسعر وسط " ٢٢ دولار " ... وإليك الحساب التالي في ألمانيا الاتحادية وبعض الدول الأوروبية الكبرى ، لمعرفة الأرباح السنوية التي تجنيها من شراء النفط العربي وبيعه . ( وليس من جراء تحويله ) : فالاستهلاك السنوي في ألمانيا هو ١٤٠ مليون طن × ٧,٣ برميل × ١٦ دولار شهرياً = ١٦,١٢٨ مليار دولار . والمبيع هو : ( ١٤٠ مليون طن ) × ٧,٣ برميل × ١٢٢ دولار صبيح = ١٢٢,٩٧٦ مليار دولار . الربح السنوي المحقق هو ١٠٦,٨٤٨ مليار دولار . وعليه فإنه يدخل الخزينة الألمانية مع ربح الشركات النفطية مبلغ ١٠٦,٨٤٨ مليار دولار . كل سنة . أما ربح إيطاليا فهو ١٥٠ مليار دولار في السنة . وربح فرنسا السنوي هو ١١٣ مليار دولار .

يعني أن أوروبا تجني أرباحاً خيالية ، تقدر بمئات المليارات الدولارات على حساب الدول العربية وهي تجنيها فقط من " إعادة بيع النفط " الذي تشتريه من الدول العربية . وليس من تحويله الصناعي .

وإليك للتلال الأمر : عندما حدثت أزمة الخليج في عام ١٩٩٠ وضعت ألمانيا تحت تصرف الولايات للنفحة الأمريكية مبلغ " ٢٣٠ مليون مارك " أي ١٢٠ مليون دولار . وذلك ثماً لمصاريف الحرب في الخليج . وعلى الفور أتى وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر إلى ألمانيا وأبلغ الحكومة الألمانية العيارة التالية : " تصوروا لو أن صدام حسين زحف إلى السعودية ( وقد سمحوا له فعلاً أن يدخل إلى السعودية في منطقة الخليج بضعة كيلومترات ) . وتحكم بإنتاج الكويت والسعودية والعراق ، وعضف الإنتاج . فستكون النتيجة أن سعر برميل النفط سيزيد على ( ١٠٠ دولار . وهو سعره الطبيعي ) . من أين ستعيشون ١٠٦ مليارات دولار برميحكم السنوي من النفط . ومن أين ستأتون بنسبة ٣٨ في المئة من موزنتكم ؟ " . على الفور ومباشرة زاد الألمان إسهامهم المالي في حرب الخليج من ١٢٠ مليون دولار إلى ١٣ مليار دولار ( ٢٠ مليار مارك ) .

أخيراً : منذ فترة قصيرة خففت أوبك إنتاجها من النفط مليون برميل في اليوم وعلى الفور زاد سعر برميل النفط من ١٠ إلى ٣٠ دولاراً . وبعد ضغوط أمريكية زيد الإنتاج بعض الشيء ونزل السعر إلى ٢٦ دولاراً . وطلبت أمريكا من العراق أن يزيد إنتاجه من ٦٠٠ مليون دولار إلى ١٢٠٠ مليون في السنة لشراء الغذاء والدواء . وكان هذا فعلاً وزاد الإنتاج العالمي . ونزل سعر الرميل إلى ٢٤ دولار . بسبب زيادة الإنتاج العراقي ... وعليه : فإن الولايات المتحدة وهي بحاجة فعلاً إلى ١٧,٥ مليون برميل في اليوم × ٢ دولار × ٣٦٥ يوماً . وقررت مبلغ : ( ١٢,٨ مليار دولار ) ربحاً أكيداً ضمنت أن تبقى بين يدي الأمريكيين وفي الولايات للنفحة الأمريكية . وهكذا في أوروبا " . وجاء في إحدى المقالات في مجلة " كريشيل " في هامبورغ الألمانية بإمام لأمريكا بأنها " سرت العالم في حرب الخليج " . إذ أن كلفة الحرب كانت ٧ مليار دولار . ولكنها جمعت للحرب للمبالغ التالية :

= ٣٦ مليار دولار من السعودية . -

إنّ الاقتصاد اليوم يقوم على مجموعة مؤشرات إذا تزعزعت فإنّ ذلك سيؤدّي إلى كارثة عالمية هائلة النتائج . اليوم أضحي من الثابت أنّ الاقتصاد العالمي يرتبط أشدّ ارتباطاً بالاقتصاد الأمريكي ونسبة هامة . وما نظريّة القاطرة والقيادة الأمريكية إلا مثلاً حيّاً عن ترابطيّة القوى المؤثّرة في عالمنا . وهي صحيحة بنسبة فعّالة بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي الذي أتمّفته تكنولوجيا المعلوماتيّة والإتصالات بنوعٍ من إعادة إعتبار إستراتيجيّة وتجاريّة كبيرة وخياليّة أيضاً مما جعله أوّل إقتصاد يؤسّس لإقتصاد جديد يقوم على " ماهيّة " تختلف عن نموذج الإقتصاد التقليدي وذلك بعد فترة من توقّع أزمة واسعة جدّاً ، يمكن أن تؤثر على موقع قيادته العالميّة للقرن الواحد والعشرين ...

لقد أفصح وتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه أمريكا والفرصة التاريخيّة أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تحطّط و " بقوة " من أجل تعزيز خطّ الردع والنفوذ الإقتصادي العالمي عندها . مشدّداً على أنّ نظريّة : " إذا عطس " الإقتصاد الأمريكي ، فإنّ العالم كلّهُ سيصاب بالزكام ، يجب أن تكون هدفاً حقيقيّاً للسياسات الأمريكيّة البعيدة المدى ...

إنّ هذا هو وجهُ الخطر في عولمتنا التي تقوم على أساس إحتزال الأدوار والإنتخاب على أسس الوحدات بعيداً عن فكر الفرديّة الطبيعيّة الإجتماعيّة قياساً على منظومة الحقوقية العامة للإنسان ...

---

— ٢٤,٥ مليار دولار من الكويت .

— ١٣ مليار دولار من لاتفيا .

— ١٢ مليار دولار من اليابان .

— ١,٥ مليار دولار من بقية الدول الأوروبية وغيرها .

والمجموع العام هو : ٨٧ مليار دولار .

هذا ما عدا الفواتير للتأثّرة الباعثة والتي تشكل ثلثاً لثلاثة والمند الأمريكي في بحر وبرّ الخليج العربي . وهي ما

زالت حقّ اليوم .

وجه الخطر هو أننا نعيش وراء مجموعة من السياسات التي تعتبر الوجود الكياني إنما يتقوم بمجموعة من الأسلحة العامة الاستنزافية ، التي يجب أن يخوضها العالم وفق الوحدات المالية والسياسية والمعلوماتية والطبية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ... ويطبعها وصف إستراتيجي يعبر عن ظاهرة حادة في الإحتكار الشديد بعيداً عن آثار الجوانب الاجتماعية والإنسانية . لنا من الطبيعي أن يموت كل شعب العراق ما دام أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترى في صدام حسين ظاهرة ذات فائدة إقليمية تتمظهر وفق نظرية الإبقاء عليه ضعيفاً ليمثل دوراً أمنياً " تخويفي " يكون من نتائجه زيادة الفواتير العسكرية التسليحية الخليجية بنسبة ٤٠٠ في المئة وحشد الآلة والجنند الأمريكي قرب آبار النفط ...

إلى درجة أصبحت المعلوماتية الطبية والإكتشافات الطبيعية واحدة من أهم الأسلحة المعلنّة من أجل خوض صراع الأقوياء في الميدان الدولي ... هذا ما دعا جاك شوارك الرئيس الفرنسي إلى شنّ هجوم وصف بـ " الأعنف " إزاء الإحتكار الطبي الأمريكي لموسوعة المورثات الجينية التي تمّ الإعلان عنها عام ٢٠٠٠ مما يسمح باستخدامها كـ " سلاح " طبي مالي من شأنه أن يمحى أموالاً خيالية<sup>(١)</sup> ...

(١) يوم الثلاثاء تاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث تفوق أهميته صعود الإنسان الى القمر أعلن عن عطرلة " المحزون الوراثي البشري " . ففي هذا التاريخ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الأبيض عن الانتهاء من فاعل رموز وحلوله كامل للمحزون الوراثي البشري تقريباً ووضع عطرلة شبه كاملة لهذا المحزون . قال كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير ، نقلته محطات التلفزة واعتبرته الاهم بشرية : " إنها أهم وأعظم عطرلة أعينها البشرية حتى الآن " . وأعلنت نتائج أبحاث مشروع ( هومان جينوم بروحكت ) في كل من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن ، وشارك في الأبحاث علماء من ١٨ دولة . ودعا كلنتون الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الاعلالية والقانونية لإستغلال الانجاز ودراسة انعكاساته الاجتماعية . واعتبر بلير الانجاز " ثورة علمية " مستحوز تطبيقها بكبر اكتشاف المضادات الحيوية . وأكد " يانغ هولفنج " من معهد الأبحاث الوراثية في الصين أن البشرية عخطت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم . وقال رئيس وزراء اليابان يوشيويموري إنّ الانجاز يشكل خطوة عملاقة للبشرية باتجاه كشف اسرار الحياة نفسها . وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي " روجيه جروا سولوتيرغ " في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصل الى وضع عطرلة شبه كاملة وأتمّ إضافة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل حزيقات . ما يعني أن فاعل رموز " كتاب الحياة " سيشكل منطلقاً في مسودة العلوم . -

- وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمعزور الوراثي البشري الذي يتضمن المكونات الدقيقة لجسم الانسان ،  
محدثين عصراً جديداً من الاكتشافات الطبية ، ومثوبين فلماً حيال انصكاسها الاخلاقية . وتحقق الإنجاز بفضل استخدام اجهزة  
كوميوتر فائقة القدرة ومعدات مخوية شديدة الدقة رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة تولف الشريط الوراثي للزوج للحمض النووي  
الرعي مغنوس الاكسجين " دي أن أي " للوجود في كل ٢٣ زوجاً من الصبغيات ( الكروموسومات ) التي تحتويها نواة  
الخلية . وتتموضع على كل شريط من شريطي الحمض النووي للورثات ( الجينات ) أو الاوتات التي تتحكم بإنتاج البروتينات  
التي يتألف منها الجسم البشري والتي تتولى اصلاح أي تلف أو تسبب في حال حدوث طفرة فيها ، في الإصابة بأمراض  
بالاضافة بالاضافة الى قطع من اللقطة الزائدة التي لم يعرف دورها بعد . وأعلن كريغ فيتر رئيس مجلس ادارة شركة سيلوا  
جينوميكس التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :

( أن تلك رموز المعزور الوراثي خمسة أشخاص من أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا اساس  
وراثي له . وأكد أنه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من المعزور الوراثي )

وبأمل العلماء من خلال التمكن من كشف " طريقة عمل للورثات " من تفادي أو علاج عدد كبير من الامراض  
مثل الزهايمر وضهور الضلالت والتخزم وبعض السرطانات ووجع العظام والتهاب المفاصل والربو الشفي التحسسي وأمراض  
القلب كما يأملون أن يوفر الإنجاز أدوات مهمة للتشخيص بحيث يتمكن الأطباء من ابلاغ مرضاهم بأنهم ورثوا أمراضاً قد  
تظهر لاحقاً ، أو تزول في حال ابتعوا نمطاً حياتياً معيناً ، كما يمكنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الادوية . لكن الخدمة  
الوراثية لا تزال في بدايتها ، ولا يتوقع أن يتم التوصل إلى أدوية " علاجية " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال  
الخارطة البشرية بنسبة ٩٩,٩ في المئة ، وهو ما يتوقع أن يتم التوصل اليه قبل الموعد المحدد من ٢٠٠٣ ميلادية . ومن الإنجازات  
للهمة التي يؤكد مشروع المعزور الوراثي البشري التوصل اليها هو موضوع للورثات في ترتيبات مختلفة يتوقع أن تكشف عن  
الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما . ويطمح العلماء أن يتسكنوا بحلول ٢٠٠٣ من  
التعرف على ١٠٠ ألف من هذه الترتيبات المختلفة ، وإن كان من المتوقع أن يتسع الهدف الى مليون بنهاية هذه السنة . لكن  
الضخمة الكبيرة المحيطة بالإعلان لا تخفي " اتفاق الناجم عن المشكلات الاخلاقية والقانونية " التي تعيقها . ووجه وزير البحث  
الفرنسي انتقاداً مبطناً لشركة " سيلوا جينوميكس " الامريكية بقوله : " إن الاموال الحكومية هي التي ساهمت في جعل نتائج  
الأبحاث متوفرة للجميع ، وجعلت من المعزور البشري ملكاً للبشرية جمعاء ، بحيث لا يمكن لقلة أن تصادر المعرفة الوراثية " .  
يشير الى أن حرباً ضمعة تدور بين القوى العلمية حول " الاحتكار العلمي " خاصة ذلك الذي يتعلق بالانسان  
نفسه ، حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم خصائص المجتمع الدول الذي نعيش فيه . وتؤكد شركة سيلوا جينوميكس أنها  
ستتيح التطبيقات ونتائج الأبحاث المتأثرة من الاكتشافات ، وليس " للمعلومات بمحد فقط " الى الباحثين وشركات الادوية . ما  
يذكر على الولايات المتحدة الامريكية " بمرأ " من الاموال العلمية . ويتخشى المجتمع الدولي من المشكلات الاخلاقية التي يتوقع أن  
تبرز خلال السنوات المقبلة بخلاف من إسائة استخدام للورثات أو السعي الى تكوين " بشر خارقين " يتجاوزون من ناحية  
الذكاء أو القوة الجسدية كما يخشى من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينية الخاصة بالاشخاص الى لرباب العمل مما يؤثر سلباً  
على تقيهمهم ، لجهة أنهم غير اذكياء وغيرها من المميزات الباطنية واقترح كريغ فيتر رئيس مجلس ادارة شركة سيلوا  
جينوميكس الامريكية الخاصة ودانيال كوهين من مجموعة جينست الفرنسية " تأسيس بولان عالمي لوضع معايير اخلاقية  
عالمية غير موجود حالياً لإعصامها في مجال الأبحاث الوراثية وتطبيقاتها خاصة المعزور الوراثي البشري " كما اقترح  
العلماء السابق ذكرهما في مقال نشرته صحيفة لوس أنجلوس تلتر بتاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ تأسيس " بولان عالمي "  
يكون هيئة استشارية مؤلفة من نحو ستين علماً وفيلسوفاً متمرساً وأضاف ان تفويض العلماء يمكن أن يكون لمدة ~

إنّ هذا يؤكد بشكلٍ يَبينُ بنية مقولة محور " فكر وقيادة القيم " للأدوات في عصر العولمة ... إنّ مقولة " مقامرة العولمة " التي أطلقها أهم نقابي أوروبا إبان إجتماع استراليا هي خير توصيف حقيقي للماهية العامة التي تحكم عقلية رجال الثروة والإمبراطوريات المالية ... من هنا تكون المهمة " إنسانياً وفكرياً " أصعب من أجل تجديد مجموعة من الأفكار من شأنها أن تحدّد " دور المال " في مجتمع الإنسان . وترشد الأدوات في أدوارها التفاعلية والتأثيرية التي تتقاطعها القيم والغايات ...

لقد جدّدت مجموعة معاصرة من الدراسات معاني ذات صمة تقليدية إلا أنّها جوهرية في طرحها وعناوينها وغاياتها وقد توزّعت حول :

١. حقّ الحياة بمعنى " التطوّر الإجتماعي " مأخوذ وفق مقياس الذات البشرية الطبيعية الإجتماعية .

٢. ممارسة الدور الطبيعي ، مأخوذ فيه حقّ معرفة معلوماتية تتعلّق بالجهة الطبيعية التي تكوّن الفرد في شوطه البشري .

٣. ممارسة " الحياة الفكرية " وفق قواعد مسؤولة لا تكون فيها الحرية أكثر احتراماً من قواعد الحقيقة .

٤. ممارسة حقّ " العالمية " وفق منظومة القواعد النوعية التي تتعلّق بالإشتراك الطبيعي الإجتماعي بين أبناء النوع البشري ، مأخوذ فيها عدم التمايز

---

" عامين يقومون خلالها بإضفاء النصح الى أصحاب القرارات في عالم الاعلام والسياسة . وقال الطعان السائد ذكرهما : " بمجرد امتلاكنا للخطاطة الكاملة للمحرور الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشري جديد لتبرير ضرورة تأطير الابحاث الوراثية ووضع رقابة عليها " . وأشار فيتر الذي اعلنت شركته فك رموز المحزور الوراثي البشري . وكوهين الذي يعمل على الاصول الوراثية لمرض الزهايمر وسرطان غدة البروستات الى أن التجربة التاريخية علّمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً ... أي تكوين كائن بشري غلط ... فإنّ أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً . وهنا يكمن الخطر . وعنم الباحثان الى أنه لا يوجد نظام عالمي للمعايير الاخلاقية يحدّد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو سيئ ، ولا يجوز بالتالي القيام به ... ومثل هذه الهيئة الدولية حاجة ملحة . يُذكر أن الافلام السينمائية كانت قد ركزت في الآونة الاخيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـ " بشر غارقين " . وبهذا كان يصنّف هذا الامر ضمن حثالة الرواية السينمائية العلمية ، فإنّ ما توصّل اليه العلماء أحاله الى حقيقة فعلية .

الإجتماعي الإعتراضي والإعتباري على مسيرة التكامل العام بين أبناء النوع .  
حتى وإن كان عبر التشريع القانوني الذي من شأنه أن يشوّه ماهية الطبيعة  
العامة النوعية ذات الإشتراك الطبيعي أصلاً ...

وقد نادت هذه الدراسات بقفزة نوعية تعيد دراسة محورية حول لفظة بنيوية  
تقوم على أساس خلق توازن تطوري بين التحولات الصناعية والتحويلات الفكرية .  
وتتفق من جهة الحقائق الموضوعية في إطار الكشف العام للكون والإنسان .

وكما ترى فإنّ هذه العناوين بعيدة عن منطق العولة وغير محكومة أصلاً بما  
ومع أنّها مطلب بشري إلا أنّ منطق المال والمنفعة والثروة بعيد كلّ البعد عن نظام  
العقلنة الطبيعية الإجتماعية قياساً على منظومة الطبيعة الإنسانية .

ومن الأمثلة البسيطة السريعة لهذا المنطق نتائج الهزيمة الإجتماعية وهو ما تشير  
إليه الإحصاءات من وجود أكثر من ( ٩ ملايين أسرة ) في الولايات المتحدة الأمريكية  
يعيشون تحت مستوى خطّ الفقر ، في وقت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة  
صناعة الإقتصاد الجديد ، القائم على المعلوماتية ، ثمة يؤكد أزمة " مذهبية قانونية " في  
نطاق صياغة إعادة توزيع الثروة في المجال الإقتصادي ، تسيطر عليها ذهنية تشريعية  
عملية تحول دون تحقيق التنمية الإجتماعية الإستيعابية الفردية ، ولو في حدها الأدنى من  
الكفالة المضمونة من جهة ، ومن جهة ثانية تؤكد مقولة " الفرق الفاضح " بين كم أو  
حجم الدخل القومي والدخل الفردي كـ " ميزان " لمعنى العدالة الأكثر شمولية في  
مجال الضمانات الفردية الإجتماعية المضمونة فعلاً ... والمثير أنّ إقتصاد تكنولوجيا  
المعلوماتية يعتبر أهم قناة عالمية ذات مردود مالي ضخم من شأنه أن ينافس أهم المرافق  
الإقتصادية<sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٠ تفيد الدراسات الحديثة أنّ الإقتصاد الأمريكي في عصر العولة إستطاع أن ينفذ نفسه بقوة عبر  
" التكنولوجيا المعلوماتية " التي غيرت تماماً عمل الشركات الأمريكية والشركات الأخرى العالمية . وتتلّ الدراسات على أنّ  
التجارة الإلكترونية كانت قيمتها ٤٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ . وقد أطلقت  
المجلة الأمريكية الشهيرة " وورد " عبارة ( إقتصاد الشبكات ) في وصفها الجديد للإقتصاد الجديد إذ أنّ أي شكل من -

من هنا تكون الصرخة التي نادى بها الآلاف في سياتل وداغوس ذات معنى ضروري وإجتماعي وإنساني ، بهدف التأسيس للمذهب القانوني يلعب دور القيادة والسلطة على السلوكية المالية ، من أجل ضمان " عدالة " أكثر شمولية وإستيعابية وموضوعية ، تأخذ الفردية أساساً في التوصيف والتصنيف والتفسير ، شرط أن تكون وفق مقياس الضرورة " الطبيعية الإجتماعية " ذات المغزى المعلوماتي الذي يتمحور حول مجموعة من الأسئلة التي حددتها الدراسات الإجتماعية النفسية ، والتي تأخذ بعين الاعتبار الجبهة النفسية والوجدانية والطبيعية لماهية الفرد في الحسابات الإجتماعية مما يعني تأسيس توجه يقوم على أنظمة ذات صبغة رعائية .

وهذه الصورة يجب أن تكون محكومة بفلسفة تجيب عن مجموعة أسئلة تتوقف " ملياً " أمام طبيعة المسيرة البشرية ، ونوعية وجودها ، وغاية أدوارها ، وضرورة إجتماعيتها ، وترابطيتها الكونية ، ومدى التحولات الطبيعية ، والأنظمة الناموسية ، بالنسبة إلى الفردية الطبيعية ... وقد أثبتت أهم الدراسات الحديثة أن ترابطاً حاداً وهاماً يكمن في التوازن الطبيعي والتوازن الإجتماعي ، وأن تلازماً أساسياً يكمن في معرفة الوجهة الغائية في إطار الكيان الجغرافي الزماني البشري ، وأنه من ضمن القنوات الأساسية في ترويض الذات الفردية أن تعلم حقيقة " مجموعة القوانين الطبيعية " التي تستوقفها في مجموع محطاتها الطبيعية ، وعليها يكون تأسيس الحياة الإجتماعية نتاجاً معرفياً ، أمام أزمة جهل الهوية الطبيعية التي تتحكم بمجموعة من السلوكيات الإجرامية وتعتبر الأكثر تجريداً للإنسان من العقلية الفاعلة في مجال الأفعال القصدية ذات الصبغة الرشيدة ...

---

- أشكال النشاط الإنساني يسمو عن نظام متسلسل لهذه الشبكات ، ويؤدي إلى تقدم هائل في الإنتاج والمنفعة . ويصل الان غريغسبان ما يوسعه لدمج " نظرية الاقتصاد الجديد " التي عكست كثراً من طرق عمل الشركات والرغبة والمنفعة والتحكم بالأسواق الخارجية وجذب الأموال ... ويتوقع الاختصاصيون الأمريكيون في عالم الاقتصاد دخول اقتصادهم حسب هذه النظريات في مرحلة نموٍ مستمرٍ ودائم حتى العام ٢٠٢٠ . يُشار إلى أن حجم أعمال الإنترنت الربحية تجاوز آل : ( ٣٠٠ مليار دولار سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية ) .



## الاقتصاد الفرضي

### والنتائج الإجتماعية — — — —

تشير الدراسات في المجال الاقتصادي إلى أنّ أهم أزمة يمكن أن نعيشها هي تكمن في عدم الضبط للسببية المتحكمّة بالظواهر والنتائج الاقتصادية وأنه بمقدار " عدم السيطرة " يجب أن تتوقع أزمات ... ومنذ منتصف القرن العشرين أخذت الدراسات الاقتصادية تركّز على الأسباب التي تؤثر بالنتائج الاقتصادية عبر الأسباب ذات التحول والتغير " غير ممكن السيطرة " فكانت تصنّف التقلّبات المزاجية والتكهّنات والخوف والإرباك والأحداث المفاجئة والإمّارات غير المعلومة مسبقاً ، ومجموعة سببية تدخل ضمن الأداء الاقتصادي والوهيمات والإشاعات وغيرها ، من ضمن عناوين الأسباب المخيفة إقتصادياً واستمرت المرحلة التحريية ضمن إطار " المخاطرة النسبية " والتحكّم النسبي ...

إنّ القبض والتحكّم المطلق ، أصبح عنواناً من العناوين غير الممكنة ، وبالتالي أصبح من شأن بعض الأدوات التأثير الحقيقي بعيداً عن قبضة المركزية التحكّمية ، ومع أنّ الأدوات تطوّرت ، إلا أنّها ساهمت أيضاً في إعطاء وسائل منع التحكّم قوة ودفعاً إضافياً ... وما زال لـ " عالم " الوهم والإشاعة والأحداث الفجائية الطبيعية والإجتماعية وعدم التوقعات والاعتبارات النفسية ، والسياسية والإقتصادية وغيرها الدور البارز في منع التحكّم والتنبؤ ، إلا أنّ نسبة هامّة من التحكّم هي موجودة فعلاً في المجرى العادي دون الاستثنائي .

وبدخول تقنية واعتبارية وعلمية وقواعد البورصة ، ومبادلات الأسهم في عالم التأثير على المجرى الاقتصادي ، أصبح للوهمة العامة أثر عجيب في مجال القيم والأداء والمنحنى العام ... يُضاف إليها أنّ الإقتصاد العالمي يرتبط بقوة بمركز قيادة عالمية يعبر عنه مركز القمر " الأمريكي " يتبعه منطقة اليورو واليابان ... وفق نسب متفاوتة ،

كلّ يقع ضمن إطار معيّن في القاطرة الإقتصادية ، ومن ورائهم إقتصاديات دول العالم المرهونة فعلاً ، بما عليه أسواق هذه البلدان ذات القيادة العالمية في أعلى الهرم العام العالمي ...

في هذه الدول تجري مجموعة من القواعد على مستوى من الاعتبارية النفسية والاجتماعية والتقنية غير الثابتة والكشوفات العلمية ، إلى درجة أنّ كشفاً علمياً أو طبيّاً أو جراثيمياً ، من شأنه أن يؤثر بنسبة قياسية على مستوى إقتصادي في بلد معيّن كما هي الحال بالنسبة إلى إكتشاف جراثومة البقرة المجنونة التي أدت إلى خسائر فادحة في بريطانيا والعالم ، قدّرت مبدئياً بمئات ملايين الدولارات عينياً وإستثمارياً ... أو كما حصل في مجموعة ألعاب الفيديو اليابانية حيث ظهر خلل تقني فيها أدى إلى كساد كميات هائلة منها ...

والشيء الأساسي ، هو أن ندرك أنّ أزمة تحولات سريعة تجري من حولنا مما اكسب الوهيمات درواً بالغ الأثر ، ووصف التنبؤات بالإحتمال الممكن الذي يحتاجه عواصف خطورة في جهته الأخرى بين الحين والحين ، ممّا أقام " مذهبية نفسية " جديدة تقوم على أساس " الاعتبارية العامة " المؤثرة بالقيم المالية على المستوى العالمي .

من هنا أشار الإقتصاديون إلى أنّ " العوامل النفسية " هي من العوامل الأساسية ، التي تواكب منحى القيم وهويتها التسويقية ، ولقد أثبتت الإشاعات الكاذبة أنّها كانت في القرن العشرين وراء إغيارات كبيرة " بنكية ومالية " ...

ولأنّ الإقتصاد العالمي يعيش ظاهرةً ترابطيةً حادةً ، بين الأقطاب والمراكز والأطراف ، فإنّ نظرية الإقتصاد الفرضي تعتبر أيضاً نسبيةً من بلدٍ على بلد ومن قوى إلى أخرى وتقاسُ النسبة على مجموعة من المؤشرات ، التي تستعمل في مجال قياس المخاطر وإمكانات الخطأ ، ووسائل التدارك ، وحواجز الممانعة وما إليها ، إلا أنّ السمة الظاهرة العامة حتى في " وول ستريت وناسداك " تقوم فيها النظرية الفرضية بأعنى أدوارها النسبية ...

وعلى الطريقة " التفاعلية الإنفعالية " ، فإنّ الدول " الأقلّ ممانعة " والوحدات الأكثر ضعفاً ، تعيش حالة فعلية منظورة من " وهمية نسبية " تأثيرية في مجال الأداء الاقتصادي والقيم المالية والسوقية والتبادلية ...  
وعليه :

فإنّ حالة من " عولة فرضية " نسبية ، أخذت تتمركز في القلب وعلى الأطراف ، وتضرب بأذرعها بعيداً في الأسواق العالمية ، وتؤثر بقوة عيفة في أرجاء العالم ، وهي تنقل معها الفرضية من أسواقها وقيمها وقواعدها المالية والسوقية إلى أسواق العالم ، بسبب الترابط الشديد بين الأسواق ... يملّك على ذلك ما حدث عام ١٩٩٧ في جنوب شرق آسيا ، والذي أدّى إلى إغيارات خطيرة وعيفة جداً ، على المستوى العالمي ، وأثبت أنّ الفرضية الاقتصادية " معادلة فاعلة جداً " وسمّة حقيقية في عولة الاقتصاد ...

لقد أشارت " مجموعة " من الدراسات صدرت تباعاً في الأعوام ( ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ ) إلى أنّ " مشكلة أساسية " تكمن في أنّ العالم اليوم يعيش على مقولة الاقتصاد الفرضي ، الذي يرتبط أشدّ ارتباطاً بمؤشرات الاقتصاد الأمريكي والدول الصناعية ... ومع أنّ المؤشرات الاقتصادية الأمريكية تشير إلى أنّ الاقتصاد الأمريكي قد حطّم أرقاماً قياسيةً جديدة ، وتقول إنه " النمو المستمر " الأطول في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحسب ما نشره المكتب الوطني للبحث الاقتصادي ، فإنّ هذا الازدهار يدوم منذ ١٠٧ أشهر متتالية ، أي أكثر بشهر من الرقم القياسي السابق والذي تحقّق في الستينات ، وبذلك خرجت الولايات المتحدة من قائمة " الاقتصاد المريض " الذي توقّعه الاقتصاديون ، إلى قائمة العملاق الأهم في الاقتصاد العالمي ، كما أنّ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٩٥ يسير في ارتفاع نسبته ٤,٢ % و ٥,٨ % عام ٢٠٠٠ ، وإنّ البطالة لُحِمت على حدود ٤ % ، وإنّ التضخم حُسّ على أقلّ من ٣ % ... كل ذلك اعتماداً على نظرية ييل كلتون في المجال الاقتصادي ، التي اعتمد

فيها على مقولة " شركة أمريكا " ، وليس رعايئة الدولة بمعناها الأوروبي ... ومع كل هذه الأرقام التي أشرت إليها وجد الاقتصاديون أن أزمة الوهيمات والتأثيرات الاحتكارية والفرضية والتنبؤ والسببية الخفية لعبت دوراً استراتيجياً في الحلبة الاقتصادية وانعكست سلباً يئساً في هذه الأسواق ، بنفس الوقت الذي انعكست فيه على شكل خطر عنيف على الدول النامية الأقل ممانعة ، والمجرّدة من أدوات الصّد أو الإستيعاب ، ثماً حكماً عليها أن تعيش قصراً " أزمة أثر الاقتصاد الفرضي " ...

إن من يراجع نتائج الوهم والتنبؤات في أسواق البورصة في كل من الولايات المتحدة ولندن واليابان وفرنسا ، يدرك حقيقة الأزمة التي يعيشها الاقتصاد للعولم الذي تقوده بالإضافة إلى هذه السببية أزمة " ربحية الشركة " ، لا رعايئة الدولة ... ومن الطبيعي أنه عندما تتحدث عن " أزمة ضوابط " من شأنها أن تُنتج حملة من آثار تُعتبر وفق البرنامج الاجتماعي هزيمة فعلية ، فحسب الأرقام الصادرة عام ١٩٩٩ فلأنها تشير إلى أن المجتمع الأمريكي فيه أكثر من " تسعة ملايين عائلة " دون خط الفقر ، مع أن الولايات المتحدة هي العملاق الاقتصادي الأهم عالمياً ... والمثير هو أن دراسة متخصصة إجتماعية عام ١٩٩٨ في كاليفورنيا أشارت إلى أن نفقات مسح الأحذية في الولايات المتحدة من شأنها أن تطمر حدود الفقر الذي يصيب الأسر الفقيرة في الولايات المتحدة ... ولا ننسى أن مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية يُصنّف عالمياً ضمن قائمة " المجتمع الاستهلاكي الأضحكم " .

ولأن موضوع الاقتصاد الفرضي مأخوذ ضمن عنوان الحلقات الاقتصادية ذات النمط الإندماجي الاجتماعي ، من هنا أخذ الاقتصاديون يربطون بين أزمة العوامل المؤثرة من جهة ، وأزمة طمر النتائج الاقتصادية الاجتماعية من جهة أخرى لجهة أن الاقتصاد الكلي ومعناه الشمولي ، مأخوذ فيه العلمية الكشفية والتطويرية للموارد ، والمذهبية القومية في مجال توزيع الدخل القومي .

بحيث أصبح الحديث عن حلقة أثر الاقتصاد في مجال الاستيعاب الاقتصادي من الوجهة الإنسانية الاجتماعية واحداً من أهم العناوين ومضامينها الأكثر جوهرية ، من خلال مراقبة الأداء الاقتصادي الفرضي في الأزمات الاجتماعية ومن خلال قواعد توزيع الدخل القومي ، ما طرح موضوع " الاقتصاد الاجتماعي " على المشرحة ، من أجل ترسيم الأثر المنعكس على المجال الاجتماعي القومي والعالمي .

هذا هو ما تخوَّف منه النقابي الفرنسي الشهير " جوزيه بوفيه " الذي قاد الاحتجاج العارم ضد " العملة " في دافوس بعد سياتل ... والذي ندد بمقولة الإنفتاح الاقتصادي المتزايد ضمن هذه السمة الفوضوية والفرضية المأخوذة على نطاق من نموذج الربحية " غير الاجتماعية " ، وقوانين السوق التي تقوم على فكرة " شركة أمريكا " التي تنتهج قواعد في التوزيع للدخل القومي " يزيد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً "

هذا ما دفعه إلى الإشارة من أن اعتماد " العالم " على الاقتصاد الأمريكي الذي يقوم على ركني " الإنترنت والبورصة " المساهمين الأبرز في النمو الاقتصادي الأمريكي ، من شأنه أن يؤدي إلى كارثة " غير محسوبة " النتائج والآثار ، وأكد أن هذا الاقتصاد يقوم أساس " اقتصاد افتراضي " ، معتمداً على الراسميل والمضاربات في البورصة ، وليس على أساس تزايد حقيقي في المداخيل ، يدلُّك على ذلك تزايد المديونية العامة للأسر الأمريكية ، وأنه ليس من بعيد أن تصاب جعبة مالية البورصة بما أصيبت به بورصة طوكيو عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ .

وبناءً على مجموعة من مؤشرات فعلية يمكن القول : إن " عملة " تقوم على عقلية اقتصاد الشركات الإلكترونية والبورصات ، وفق نموذج الثراء غير الاجتماعي من شأنها أن تهدد العالم وتحتاج المعازل الآمنة في كافة الأرجاء ، إن لم يستند هذا الاقتصاد إلى قيم فكرية رعاية أخرى في المجالين المادي والمعنوي ... وهذا بالذات دعا المضارب المالي الكبير " جورج سوروس " أن يُشير إلى ما يناقض كتابه الصادر عام ١٩٩٨ تحت عنوان " أزمة الرأسمالية " ، وذلك من على منبر متددى دافوس حيث دعا الشركات إلى

المزيد من التنافس ، ولكن من دون نسيان العمل لصالح الخير العام ، والإرث الإنساني المشترك ، وانتقد المؤسسات الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولي ، لعدم قدرتها على مساعدة الدول النامية على النهوض والتقدم ... مع أنه في كتابه الرأسمالية كان يعتبر أنّ الرأسمالية الإنفتاحية والتحرر وقانون السوق وآله الطبيعية ... من شأنه أن يتجاوز الأزمات التي تفرزها الحركة العامة للأموال والأشخاص والسلوكيات الاقتصادية .

الفرق بين كلمته على منير دافوس ، وبين سطور الكتاب ، أنه في الكتاب أشار إلى الإمبراطورية المالية ، التي تقوم على " فلسفة " المنفعة والمصلحة البعيدة عن شق التكافل أو التضامن المأخوذ فيه المجموع الإنساني ، أو المجموع القومي ، بنحو إستغراقي وشعولي وإن كان نسيباً ... أمّا في المؤتمر فقد أشار إلى أنّ شق التكافل عنوان آخر من عناوين الأزمات ، التي لا يمكن أن تتجاوزها الرأسمالية ، فلا بد من العودة ولو نسبياً إلى نظرية " الدولة الراعية " التي أشار إليها رئيس وزراء بريطانيا الاشتراكي طوني بلير ، الذي شكّل مفاجئة حقيقية في ذلك المنتدى ، بل ولفت نظر الرئيس الأمريكي الذي دعا إلى مزيد من الإنفتاح الاقتصادي ، وقوانين السوق والتحررية ، على مستوى منطق الشركة ، لا مكاتب الضمان والكفالات ...

إلا أنّ قادة الليبرالية التجارية ( أصحاب الشركات ) ما زالوا يصرون على أنّ الدولة يجب أن تلعب دوراً أقل في التدخلية الاجتماعية الاقتصادية ، من خلال ترك الناموس العام الطبيعي يلعب دوراً حوولاً من الإنفجار السكاني ، حتى وإن كان على شكل موت جماعي طبيعي أو اجتماعي أو إقتصادي ... بهدف حضّ " الطبيعة التجارية " على نفس آخر من عناوين الإستثمارية العامة ... لذلك قرّروا منذ زمن بعيد محاربة المشاريع التي ترمي إلى زيادة النفقات في الشقّ الاجتماعي سواء في مكاتب البطالة أو الشيخوخة أو الصحة أو التعليم أو غيرها بهدف حضّ المال على ممارسة نوع من استثمار آمن ، بعيداً عن إستثمارات تشبه إلى حدّ بعيد المخاطر ، وقيام السلطة

بنوع من الإعفاءات تكون على حساب التدخلية الإجتماعية لصالح الرأسمال بهدف خلق نموذج تحفيزي مهمّ وفق موازين سياسة إعادة الأمل من دون موانع وأزمات ذات بعد إجتماعي وإنفاقي جماعي ... هذا ما أشارت إليه مجموعة من دراسات الرأسمال في كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في صيف عام ١٩٩٩ ...

ومع أنّ الحجاج التي ينادي بها أصحاب رؤوس الأموال واهية أمام الحجاج التي يدلي بها العمال والشرائح الإجتماعية والنقابية والحقوقية وغيرهم ... فإنّ " الرأسمال العابر للقارات " ينادي بمزيد من الإباحية القانونية على مستوى الضريبة والحوافز من أجل لعب دور إستثماري أفضل ... المهمّ أنّ هذا الفكر الجشع يمارس منطق هذا بقوة هائلة في الميادين الدولية عبر الوحدات السياسية الضعيفة والنامية ، ويفرض شروطاً مسبقة الإعفاءات الجمركية والإدارية ويجدّد مجموعة حوافز وتطبيقات بنوية وأدائية وتسهيلية وتعزيزية وما إليه من شروط وفق دفاتر " رأس المال الأجنبي " .

إنّ قراءة دفتر تاريخ إمبراطورية النفط قبل التأميم وبعد التأميم ، بل قراءة الشروط المتعلقة بشروط الشركات الخلوية وتاجر القمح والمواد الغذائية " يدلّ بوضوح هائل على سلطنة رأس المال في دول النمو المتهالك ، التي عبّرت عنها يوماً ما الصحف الأمريكية بـ " الدول الدُمى " إبان أزمة النفط عام ١٩٧٣ .

ومع أنّ واحدة من عناوين الخطاب ذات الصفة الرأسمالية أخذت تنحو نحو سياسة التحميل البياني ، عبر خطابات تتضمن مصطلحات ذات مداليل تضامنية وتكافلية وإجتماعية لكنها تقوم على أساس توصيف " المسؤولية الأخلاقية " لا الإلزامية ... بمعنى أنّ الثروة العالمية وتوزيعها قد اتّخذ الشكل النهائي كما أقرته الليبرالية الرأسمالية .

لقد تأزم الخطاب العام للـ ١٣٥ دولة الأعضاء في منظمة التجارة الدولية منذ مشكلة " سياتل الأمريكية " ، وقد حاول المجتمعون أن ينمّقوا من الخطاب التحرري بصيغة عقلانية أو القرب من قواعد " ضبط " أو إمكانية التفكير بما كما حدّدوا

السوق بواحدٍ من اللاعقلانية التي تحتاج إلى شيءٍ من القواعد الرعائية والتضامنية والتكافلية ... وأصغوا إلى جرعةٍ من البيانات الأيمية التي تحدّثت عن أزمة جوع ومرض وموت ونفي إجتماعي ونفسي وتقني ومعلوماتي ، فضلاً عن النفي الطبيعي ... وصمّموا على الإصغاء بنوعٍ من الحذر ، وبعد ذلك أكّدوا على نوعٍ من " اللوم الإجتماعي " للمجهول من دون تسمية .

إنّ هذا الأسلوب واحد من أهم الأسلحة التي يواجهها فيها الغني مجتمع الفقراء ويواجهها فيها مجتمع ألـ " ٢٠ بالمئة الأغني في العالم " مجتمع ألـ " ٨٠ في المئة المجتمع الأكثر فقراً " في العالم ، ويطلق الكيل حين نعلم أنّ مجموعة من كلاب الغرب يملكون ثروة " أكبر " بكثير من موازنة شريحة إجتماعية أفريقية تتجاوز حجم عدّة دول ، ويكفي أن نشير إلى أنّ الكلب الأكثر غنى في العالم " غوتتر " يعيش رفاهية إقتصادية لا يعيشها أكثر من ٢,٧ مليار من عدد البشرية ألـ ( ٦ مليارات ) .

ولأنّ وجود الفقراء ضروري كما يشير " غارودي " من الناحية الإقتصادية ، فإنّ نسبة المحافظة عليهم تتوقّف على نسبة الحاجة الإقتصادية وما تمليه دفاتر النفوذ السياسي العلمي ، وبذلك تسقط المعادلة التي أرسّتها موسوعة الفكر الحقوقي التي أرّخت مواعيق حقوق الإنسان على نسق " الطبيعية أولاً ثمّ الاعتبارية الإجتماعية ثانياً " لأنّ الثانية لا تكون إن لم تكن الأولى ، وهل من المعقول أن نرصد مجموعة من القيم الماثية والضمانات الإجتماعية للأموال تحت الأرض ؟ ١٩ .

من هنا يكون من الضروري إقتصادياً إعادة النظر نسبياً بنوعٍ من البيانات ومساعدة الأسرة والمواد المعينية والضمانات للفقراء عالمياً من أجل ضخّ روح أمل جديدة في مستوعب هذه الجماعة التي تشكّل ٨٠ بالمئة من الوجود العالمي البشري في إطار متنوّع من سياسة حرب الإقتصاد سيئ النتائج من الجهة الإجتماعية الإستيعابية والشمولية .



منذ زمنٍ طويلٍ إستبدل " نادي روما " الكَمَ بـ " النوع " وبالتالي أصبحت الكَمِيَّة نتاجاً غير مجدٍ في عملية الإستنهاض العالمي إلا أن تتقاطعها الحاجة الإقتصادية كما هي الحال بالنسبة إلى الدول الغريبة الفقيرة سكانياً .

وسيكون من الطبيعي أن توصف البيانات ذات الزعامة العالمية من قبل الدول الصناعية الفقر والجوع والمرض وسوء التغذية والإهيارات التنويعية الإجتماعية والنفسية والبيئية ... بـ " الأزمة " ، وتحمل من قبل ذاتها المستقلة غير المخططة مسؤولية أخلاقية ربما تبعث عبرها أسرةً وأخذيةً للشعب الجائع ... !

لقد طبعت زعامات العالم خطاباتٍها في دافوس بشئٍ من هموم النقابي الفرنسي " بوفيه " فأعادت مثل تكريم إحتفائي خطابي للنقابات ، ولقحت خطابها بنوع من تحميل العولة بشئٍ من : الودّ والترشيد والدوافع الإنسانية وضمانات المجتمع وكرامة الإنسان ، والعولة مسؤولة ، ورأسمالية إجتماعية ، وسلع مرشدة إنسانياً ، ووعدت بسياسة تشجيع للفقراء ، وزعامة مستنلة إلى قيم ومبادئ أخلاقية ، ومكافحة التفاوت والتهميش ، وطمر الهوة بين الفقراء والاغنياء ، وعدالة أكثر إنسانية ...

حتى أنّ " لويس شفيترز " زعيم شركة "رينو" قال : يمكنني أن أقبل موت شركة لعدم قدرتها على التكيف ، ولكنني أرفض أن يموت إنسان للسبب نفسه ...

إلا أنّ تلك الشعارات كانت فوق قدرة القيم التي يحملها أصحاب المليارات وسط غابةٍ عنيفة بالصراعات ، تقودها الأدوات كلّ شئٍ ، من دون تحديد مسبق لما يُسمّى بـ القيم ذات الإطار الإنساني ...

ومع أنّ الفكرة قد تكون جيّدة وعادلة ، إلا أنّ العمل والتطبيق يوحي برعب مخيف ، مثلاً على ذلك المضارب الأمريكي العالمي " جورج سوروس " الذي عبّر عن القناعات الإجتماعية بصورة مذهلة في دافوس ، هذا هو عينه كان قد ألحق وبصورة غير قانونية عام ١٩٩٧ بدولة " ماليزيا " التي تعثر من دول النمر السبعة الاقتصادية في آسيا ألحق فيها خسارة ( ١٠ مليارات دولار ) في عشرة أيام فقط وأعادها إلى

الوراء ١٠ سنوات . كما قال رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ... المثال الآخر من نمط الفكر الاجتماعي في دافوس كان بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت الأمريكية ، الذي لعب دوراً أخطر في مجال المعلوماتية الاحتكارية على المستوى العالمي حتى أنه لم يوفرّ وطنه ( الولايات المتحدة الأمريكية ) فضرب سوق التعددية في نفس الولايات المتحدة ، حتى أن ثروته بلغت عام ١٩٩٩ أكثر من ( ١١٠ مليار دولار ) بدخل يوميّ كلّ إشراقة شمس ١٤٥ مليون دولار <sup>(١)</sup> وفي كلّ يومٍ يعمل على تعظيم مناعة السوق ، في عمليةٍ احتكاريةٍ مخيفة ..

ماذا يمكن القول في هذه الرأسماليّة التي بين يديك أبرز رجالها ؟

هل يمكن القول في هذه الرأسمالية إلا " الرأسمالية الشركة " !

الرأسمالية المتحصنة التي تفرض شروطها من دون مراجعة الحسابات الاجتماعية

الإنسانية ... !

الرأسمالية التي لا تبالي بقتل كل عناوين القيم والمبادئ ذات الشق الطبيعي في

إطار التكامل المجتمعي !

وإذا كانت ذات خطورة بالمعنى الذي أشار إليه إقتصاديّ الولايات المتحدة

داخل الحدود ، إذن كيف هي خارج الحدود ؟ !

---

(١) تاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ أعلنت محكمة البداية الأمريكية قرارها في تقسيم شركة المايكروسوفت الأمريكية الى شركتين بعد معركة قانونية حادة استمرت عشر سنوات وأكد بيل غيتس رئيس مايكروسوفت أنه يصرم عوض معركة أخرى عبر الاستئناف وما يمكن أن يستفيد من الجهات القانونية . وقد قسّمتها محكمة البداية الى شركة لوائح تشغيل الكمبيوتر . وأخرى للتطبيقات وذلك عقب ادانتها بانتهاك قواعد المنافسة وقوانين عدم الاحتكار . ويرمي قرار التقسيم الى ضمان عدم سيطرة مايكروسوفت على برامج تشغيل الكمبيوتر وتسيطر برامج ويندوز التي تنتجها مايكروسوفت على نحو ٩٠ في المئة من اجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم . وهي صاحبة برنامج ويندوز لتشغيل الكمبيوتر وصاحبها يهر الاغني في العالم . وقد تأسست مايكروسوفت عام ١٩٧٥ وتقدّر عائلتها السنوية بنحو ٢٠ مليار دولار سنوياً . وتمتدّ أكبر شركة في الترويج وبعتلّ صاحبها رتبة اغني رجل في العالم . وتمتدّ فضية مايكروسوفت من أكبر مطوك مكافحة الاحتكار حتى انها تقارن بتقسيم مؤسسة " ستاندرد أويل " العملاقة التي كان يمتلكها امبراطور النفط جون دي روكفلر في العام ١٩١١ .

وما هي القيم التي تقوم عليها ... وهل يمكن أن تُجسَّسَ " شهوة القتل " المالي والإقتصادي والمعلوماتي بثوب قسيس ؟ ! .

أجاب عن هذه التساؤلات وزير الدفاع الأمريكي " وليام كوهين " عام ١٩٩٨ حين كان يحضر إحتفال شركة مايكروسوفت فأشار إلى أن نمو الاقتصاد الأمريكي يتركز على القدرة الكبيرة الشركات الأمريكية التي توسَّعت قدراً كبيراً خارج الحدود وأنَّ ذلك ما كان ليحصل لولا " العضلات الأمريكية " التي فتحت لها الأسواق العالمية ، ومنعت دولاً أخرى من المنافسة ...

هذا هو منطق الرأسمالية ما وراء الحدود ، إنه صورة " طبق الأصل " عن ملايين الأطنان من القمح التي ترمي بها الولايات المتحدة وكندا في المحيط الأطلسي من أجل حفظ مستويات عالية من سعر " مبيعات " طنِّ القمح الأمريكي في عالم الجوعى المسلوبين من ثرواتهم الطبيعية ...

إنه منطق الاحتكار بمعناه الحادِّ الأقصى ، والأكثر إستنزافاً الذي يقوم على إستعمال الأدوات النقديَّة والماليَّة والسلع الاقتصاديَّة والسياسيَّة والطبيَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة في حرب يسمّونه " حرب المجتمعات " ، ويدعون من بعد ذلك إلى نوع من حوار الحضارات ، من دون التأسيس لمجموعة " ضبط ترشيديَّة " ، ذات توصيف إنساني ...

وبالقاموس العام لـ " حرب القوى " ، فإنَّ كلَّ شيء مباح من إستراتيجيَّة إغراق غير المديونية ، إلى خلق حوافز الحروب الحدودية ، بل القيام بها نيابةً عن الأطراف أحياناً ، وتشجيع التسلح ، وترويجه بين الدول ، تحفيزياً عبر أنظمة الاستخبارات ، والتهديد بأزمة عداونيَّة إقليميَّة ، وخلق الأعداء في كلِّ نواحي العالم بين القوى المتخلِّفة ، مما يشكِّل مانعاً من أزمة خروج الموازنة من ظاهرة العجز المستمرة ، ووضع عراقيل كبيرة أمام التفكير الجذدي لترميم الموازنة التعليميَّة الطبيَّة الإجتماعيَّة ، وزيادة الإنفاق في هذه الجهة ...

أما الأزمة الأكثر رعباً ، هي أنّ صنّاع السياسة في الدول المتقدّمة وعلى رأسهم البنك والصندوق الدوليّان يرون أنّ العولمة بدأت وأنّ التفكير بضمانات هو أمر يتعدّى منطق التجارة الدوليّة ويمكن أن يشلّ إمكانيّة حركتها من خلال إسقاط مجموعة الحوافز التجارية ، ممّا يعني أنّ التفكير بضمانات سوقية أو كفالات إجتماعية أو إعفاءات من الديون أو تصويب تجاري نحو مركزيّة سوقية مضبوطة لن يكون وفق رزنامة الدول النامية ولن يكون أبداً ...

وفي سابقةٍ اعتبرها البعض مهمّةً ، يبيّن البنك الدولي أنّه يسعى لعقلنة منطق الرأسمالية ، وتحديد نوع من أرضية إستيعابية لمنطق جزئي تنادي به الدول النامية ، وقد جاء أخيراً ليبرّر منطق العولمة وفق أسلوب خطير جداً ومفجع ، من ناحية بلورة صورة من غلبة " حاجة السلعة على الإنسان نفسه " ، ودعوة الدول النامية لأن تكون جديّة امام هذا التاموس فقط ، مع بعض التمتي الذي يخفي وراءه ما يخفي من سياسة إستنزافية ، لا تعرف معنىً موضوعياً ، من نظام الضبط أو التضامن النسبي بين الوحدات الماليّة والسياسيّة وفق المستوى العالمي ... فقد نشر صندوق النقد الدولي على موقعه على الشبكة الدوليّة " الإنترنت " تاريخ ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ ملاحظات أدلى بها مساعد المدير العام الأمريكي " ستانلي فيشر " دافع فيها عن العولمة ، في منتدى إقتصادي نظّمه الإحتياط الإتحادي الأمريكي في مدينة كنساس الأمريكيّة . ويأتي هذا النشر في وقت إجتماع مؤسسات " بريتون وودز " السنوي في براغ .

وهو التالي : " العولمة تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين والنقاش في هذا المنتدى يعبر مبدئياً عن وجهات نظر الإقتصاديين . فالعولمة في نظرنا هو " الإثحاء الحاضر نحو إنصهار إقتصادي أوسع بين الأمم " ... ويتّضح هذا جلياً في نمو التجارة ، بالمقارنة مع النتائج المحليّة المحمل ... في النموّ المدهش للإتجار عبر الحدود .

لكن كلّ هذا يبقى على الصعيد النظري . وفي صعيد حياة الناس اليومية تعني العولمة " أنّ سكّان بلدٍ ما صاروا أكثر من ذي قبل يستهلكون منتجات بلدٍ آخر

يستثمرون في بلد آخر ، يكسبون دخلاً من بلد آخر ، يهاتفون أشخاصاً في بلد آخر ، يزورون بلداً آخر ، وبذلك يعرفون عن البلدان الأخرى أكثر مما كانوا يعرفون قبل ٥٠ سنة ... لكنّ العولمة أكبر بكثير من مجرد ظاهرة إقتصادية ، ويرى كثيرون أنّها تعني " نموّ ثقافة دولية " ، وبذلك يعنون أنّها ثقافة أمريكية على حساب ثقافة وطنية أو على حساب الثقافات الأخرى ، لست أدري كم يحدث هذا الآن ، لكنّي أعلم أنّه مصدر مهمّ من مصادر مناهضة العولمة ... لقد لعب التقدم في تكنولوجيا الاتصالات دوراً قوياً ، إلى درجة إستثنائية في ظاهرة العولمة . نحن في طريقنا لأن نصبح علماً واحداً .

ويجب ألا ننسك في " الأثر السياسي " الذي يمكن أن يحدثه هذا الأمر ، فالإنفتاح الإعلامي كان حاسماً في إغيار الستار الحديدي ، كان هذا قبل الشبكة الدولية " الإنترنت " ، ويعرف معظمنا هنا قوة أثر الإنترنت بالتغيير الذي أحدثته في حياتنا ، ومع ذلك لا تزال الشبكة الدولية غير ذات قيمة عند المليارات الذين يفتقرون إلى الكهرباء والهاتف ، ولكن هذا قد يتغير الآن . لقد فهمت من جيم ولفنسون " رئيس المصرف الدولي " أنّ اختراعاً إستراتيجياً صار يُتيح الآن بمبلغ ١٣ ألف دولار مولداً شمسياً أو هوائياً متصلاً بكمبيوتر مع جهاز لاسلكي يستطيع أن يرسل إشارات إلى قمر صناعي ويمكن أن نضع هذا الجهاز حيثما كان ، ليتمكن قريباً كثيراً من الناس من الإتصال بالشبكة الدولية .

لكنّ لهذا المسار ( العولمة ) له متقدوه ، وكثير منهم مناهضون للعولمة ، ومتحمسون من أجل ذلك ، حتى أنّ في البلاد المتقدمة كثيراً من المتظاهرين ، يعربون عن قلق بالغ حيال أثر التجارة في الوظائف البيئية ، إنهم يؤيدون " الحماية " ويتقدون المؤسسات المالية الدولية . وثمة كثير من المنتقدين في الدول النامية أيضاً ، دعوني أقول لكم ما قاله ثلاثة منهم : رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ، ورئيس زمبابوي روبرت موغابي ، ورئيس أوغندا يويري موسيفيني ، في مؤتمر الحوار الأفريقي الجنوبي الدولي في مابوتو في منتصف آب الماضي .

قال الرئيس موسيفيني : إنَّ العولمة هي النظام القديم نفسه مع وسائل جديدة للسيطرة ، ووسائل جديدة للقمع ، ووسائل جديدة للتهميش . وقال مهاتير محمد : إنَّ اعتماد نظام العولمة خطر على الدول النامية ، ولاحظ أنَّ آثار العولمة السلبية " نادرًا ما تُذكر ، وبدلاً من ذلك يُلقى بالتبعات بها على سوء الإدارة والفساد والاثرة . وقال الرئيس موغايي : إنَّ أفريقيا لا تملك حتى الآن " القدرة " لدخول القرية الكونية ، وهي لا تزال منهمكة بتدبير حاجاتها الأساسية ، مثل الطرق الجيدة وسكك الحديد والنقل . ماذا نفعل بكلِّ هذا ؟ .

دعوني أطرح ثلاثة أسئلة :

١. ما هي هواجس مناهضي العولمة ؟ .
٢. ماذا يجب أن نفعل حيال هذه الهواجس ؟ .
٣. ماذا يتجبَّئ لنا المستقبل ؟ .

علينا أن نحرص كثيراً في التفرقة بين ما يقوله مختلف المجموعات . بعض المناهضين إنعزالي ، يعارض مسار العولمة . لكنَّ البعض الآخر ليس إنعزالياً . إنَّه يريد بالأحرى " عولمة أفضل " . كذلك جميع منتقدي المؤسسات المالية الدولية ، كثير منهم يريدوننا أن نقوم بعمل أفضل ، بمزيد من الشفافية ، أو بالتحرك الأسرع لحلِّ مشكلة الديون ، أو بالسماح للدول النامية بصوت أعلى في قرارات المؤسسات المالية الدولية ، وبإختصار : هؤلاء أيضاً يريدون أن يروا عولمة أفضل . لا بدَّ من الاعتراف بأنَّ التجارة الدولية تغيّر الأسعار النسبية ، وأنَّ تحرير التجارة قد ينتهي بخاسرين ورايحين ، ويرى خبراء الاقتصاد إنَّ الجميع يمكن أن يستفيد من تحرير التجارة في المدى البعيد ، إنَّ كلَّ تجديد أساسي يجعل المخترعات التكنولوجية السابقة بالية وقديمة وفي مثل هذه الأزمان ثمة ضغوط غمطية لحماية العمّال والشركات والصناعات التي قد يؤذيها التجديد .

لكنَّ خبراء الاقتصاد يقولون إنَّنا إذا أخذنا بهذه الهواجس فلن يحدث تقدّم يوماً وهذه حجة جيدة وسليمة ، ولكن لا شكَّ في أنَّ علينا أن نقلق لما يمكن أن يحدث

الناس في المدى القصير ، مع صعود التكنولوجيات والصناعات وهبوطها في هذا المجال دور لـ " شبكة " الضمان الاجتماعي والتربية وإعادة التأهيل . وثمة مجموعة أخرى من المخاوف " الحقّ " تعلق بتقلّب حركة " رأس المال الدولي " وهي مخاوف تستند إلى تجربة أزمة المال في التسعينات ، ويتناول الجدل الدائر الآن عن بنية سوق المال الدولي . هذه المشكلة بالذات ، وليس هذا مكاناً مناسباً من أجل أن اصف تفصيل ما أنجز من أجل تعزيز نظام المال الدولي .

بين الإجراءات التي اتخذت تغيير " نظام أسعار الصرف " في العديد من دول الأسواق الناشئة ( التخلّي عن السعر الثابت ، لكن قابل للتعديل . اعتماد التعويم أو إجراءات معيقة للتقلّب ، مثل إنشاء مجلس للنقد ) هو الإجراء الوحيد والأهم ربّما الذي يحمي من أزمات حركة رؤوس الأموال ، حتى لو كنّا على ما اعتقد نتّحه في المدى البعيد إلى " عملات أقلّ " . وبهذا المعنى نصل إلى ثبات أكبر في أسعار الصرف . أمّا عن هواجس متقدي العملة من الدول النامية ، فإنّ عوائق الدول الصناعية في وجه التجارة خصوصاً في وجه منتجات الزراعة والنسيج صعبة على افهام هؤلاء الذين يُطلب منهم فتح أسواقهم ، وبين جميع بنود الانتقاد التي أسمعها لدى زيارتي للدول النامية ، يبقى هذا أصعبها للمعالجة . فالدول التي نَحْثها على الانضمام إلى إقتصاد العالم تقول : ليس مسموحاً لنا أن نصدّر ما ننتج . هكذا بوضوح ولا بدّ لهذا من أن يتبدّل .

أمّا إقسام السلطة على نحو غير متوازن في العالم ، فهو من الهواجس الأساسية أيضاً عند متقدي العملة من الدول النامية ، والإقسام غير المتساوي للسلطة حقيقة من حقائق الحياة ، التي لا بدّ من التعايش معها ، لكن لا بدّ من صرف إهتمام لتعزيز نفوذ الدول النامية في المتدييات العالمية ، وهذا ما يحدث الآن فعلاً . مثلاً نُوقشت مسألة إعادة النظر في " حصص التصويت " في صندوق النقد الدولي ، أو ربّما تغيير عدد مقاعد الدول النامية في مجلس الصندوق ، كذلك نُوقشت مسألة إنشاء متدييات دولية

جديدة ، يكون فيها للدول النامية تمثيل أوسع مثل منتدى العشرين ، وأشك في أن يكون الإكثار من المؤسسات مفيداً في المدى البعيد ، لكن هذه الفكرة إستجابة لحاجة نشعر بها . أخيراً : ماذا عن المستقبل ؟  
إنّ ثمة ملاحظتين ساريتين :

الأولى : هي أنّ معظم الدول النامية تواصل تحرير تجارتها ، على الرغم من شكايها ، حيال نظام التجارة العالمي .

الثانية : هي أنّه وعلى الرغم من الأزمات الأخيرة . ظلّت حسابات الرساميل في معظم الأسواق الناشئة مفتوحة . ويستعدّ البلدان اللذان يضمّان أكبر سوقين مغلقين نسبياً - الصين والهند - لتحرير سوق رأس المال فيهما .

إنّ في ذهني توقعين : الأول : هو أننا وأعني نحن صنّاع السياسة في الدول المتقدّمة والمنظمات الدوليّة ، إذا أحسنّا صنعاً ، ومكّنّا من إشراك الدول النامية في المسار . فسيستمرّ ، وسيكون مفيداً لمصلحة الجميع تقريباً . والثاني : هو أنّ ثمة مفاجآت ستظهر على الطريق " . إنتهى .

### تعليق

الأهمّ في هذا التقرير هو : أنّ مضموناً إتفاقياً ( محسوم النتيجة ) إلترّمه صنّاع السياسة في الدول الصناعيّة يقوم على أساس عدم النظر إلى الأزمات الإجماعيّة الإقتصاديّة بمعنى الضمانات أو التحفيز البشري على الصناعيّة السلعيّة وآثارها ، بل النظر إلى المنعزات الإكتشافيّة من منظار ماليّتها وسوقيّتها دون النظر إلى الاستيعاب الإنساني الشمولي لهذه الخدمة عبر التوزيع البشري . كما هي الحال بالنسبة إلى الإنترنت مثلاً<sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ١٧ تمّوز عام ٢٠٠٠ نشرت رويترز تحقيفاً تحت عنوان : " وضع مول العالم ( الفقيرة ) على مسار التكنولوجيا سيظلّ حليماً " . فأشارت الى أنّه حتّى الآن كثيرون عن ركب " تكنولوجيا المعلومات " إذ أنّ واحداً فقط من بين كلّ ٢٠ في المئة من سكان العالم قادر على الإتصال بشبكة الإنترنت وعلى الرغم من أنّ سكّان قارة أمريكا الشماليّة يتّكون ٥ في المئة من سكّان العالم فقط إلّا أنّ ما يقرب من ٦٠ في المئة من مستخدمي الإنترنت هم من سكان هذه المنطقة . وفي القارة -



في هذا العالم ، الذي يَورُ فيه من هم في صلب زعامة دوليّة ماليّة ضخمة الأمور على هذا النسق ، من الطبيعي أن يكون أصحاب الثروة هم أسبَادُ هذا الكون في ثروته التراكميّة ، في نفس الوقت الذي يعيش فيه ما يقارب الـ ٣ مليار نسمة على أقلّ من دولارين في اليوم ، بينهم أكثر من مليار يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم .. (١)

« الأفريقيّة يوجد ١٤ مليون خطّ هاتفي فقط ( في كلّ القارة الأفريقيّة ) أي ما يقبّل من عدد الخطوط في حيّ مالفان بـ " نيويورك " أو طوكيو وعندما يجتمع زعماء مجموعة الثماني في جزيرة " أوكيناوا " اليابانيّة هذا الأسبوع ، سيتناقشون الخلق المتزايد لأن الدول النامية تفتقر للموارد التي تمكّنها من الانتفاع بمنتجاتها ، من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما سيؤدي من تخميشها في ثورة الإنترنت . ويوشرو موري رئيس الوزراء الياباني ومضيف القمة هو نفسه على الجانب الخطأ مما يشار إليه الآن بـ " الفارق الرقمي " . لقد اعترف الشهر الماضي بأنه لم يلمس لوحة مفاتيح على جهاز كومبيوتر طوال حياته . مما يدلّ تصريح موري المخرج على أنّ هناك إقصاءات رقميّة داخل كلّ بلد .

وتقول شركة " جويتير كومونيكتيشنسز " الأمريكيّة للخدمات أنّ هناك فتحاتٍ لِي استخدام الإنترنت في الولايات المتحدة بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المنخفضة ، وبين المجموعات العرقيّة والأعراق المختلفة . ويزيد عدد مستخدمي الإنترنت من البيض في الولايات المتحدة عن السود بنسبة ٦٠ في المئة كما أنّ الكبار في السنّ يتخلّون نحو ١٦ في المئة فقط من مستخدمي الإنترنت . ومن التّوقع أنّ تقلّ هذه الفجوات خلال الأعوام المقبلة ... وأن يقتصر الآن استخدام الإنترنت على أصحاب الدخول المتدنية ، وللتعلّمين جيّداً والناطقين بالإنكليزيّة . ولوّضحت دراسة أجراها منظمة " تشيلدرز برانز شيب " ومقرّها واشنطن أنّه على الرغم من أنّ كثراً من الطوائف الأمريكيّة التي لا تغطّي بخدمات مثاليّة أصبحت قادرة على الإقبال بالإنترنت الآن ، إلا أنّ عدداً كبيراً لا يتنفع منها بالكامل من جراء العوائق . ومضت تقول : إنّ واحداً في المئة فقط من المواقع على الإنترنت التي قامت بدراستها يسهل على ٤٤ مليون أمريكيّ من يعانون من مشاكل تعليميّة . وتبيّن أنّ ٨٧ في المئة من المراهقين على الإنترنت هي بالإنكليزيّة في حين أنّ ٣٢ مليون أمريكيّ على الأقلّ لغتهم الأصليّة ليست الإنكليزيّة ... لكنّ مجموعة دول الثمانية ستركّز على كميّة الحلول دون تسبّب تكنولوجيا للحلول في تفاقم التفاوت الاقتصادي بين الدول الثريّة والفقيرة ، بصرف النظر عن خطوط الهاتف وأجهزة الكمبيوتر .

(١) تاريخ ١٧ حزيران عام ٢٠٠٠ احتفل بيل غيتس مالك شركة مايكروسوفت الصلابة لوائح المعلوماتيّة بالمرتبة الأولى في قائمة أغنى أفراد العالم . على رغم الانتكاسة التي لحقت بشركته بسبب انهيار القضاء الأمريكيّ تقسيم الشركة الى شركتين وما تسببه هذا القرار في وول ستريت والذي أدى الى تكييدها بحسرة أكثر من ٦٠ مليار دولار في عدة أيام فقط . وما زال بيل غيتس الأغني علنيّاً بين غير السياسيين وفق التصنيف الأخير الذي أعلنه مجلّة فوربز الأمريكيّة . لاحظت مجلّة " فوربز " أنّ عصر الاقتصاد الجديد القائم على نتاج الإنترنت والمعلوماتيّة والاتصالات انزغ " أصحاب المليارات في كلّ أنحاء العالم . من الهند الى مصر وكورود أسماء ٤٧٠ شخصاً يملكون مليارات الدولارات . وأشارت الى أنّ الـ ٢٠٠ شخص الأكثر غنى في العالم في العام ٢٠٠٠ وبينهم رؤساء شركات وأصحاب ثروات ، كانوا أكثر غنى من أثرباء عام ١٩٩٩ وقدّرت " ثروة بيل غيتس " بـ ٦٠ مليار دولار ، بعدما كانت ١١٠ مليار دولار السنة الماضية . -

ومع أن أزمة الدول النامية التي لا تعرف سوى إنتاج " الزراعة والنسيج " فإنها تواجه أعنى " سياسة إغلاقية " ، من قبل أسواق الدول الصناعية ، وفق نموذج من معادلة تقوم على أساس تبعية حادة تسيطر على أسواق الدول النامية من قبل السلعة الصناعية ، لأن الضرورة الطيبة التكنولوجية الصناعية التقنية المعرفية ووسائل الاتصالات وغيرها مفقودة تصنيعياً إكتشافياً معلوماً من رحم الدول النامية ، فلا بد من توجه القسري نحو أسواق الدول الصناعية ... وتستوعب هذه الصناعة الغربية كل شيء ، حتى أدوات التحميل والإكسسوار والفويجو والأزياء ، وزيادة على كل ذلك تملك إمبراطوريات الدعاية التي بساعات تسيطر على الذهني السوقية في أقطاب الأرض ..

ومع كل هذا فإنها تعمل بقوة لاستنزاف الأدمغة عبر المحرة ، إلى درجة أن رئيس وزراء كندا يفخر بمحرة الأدمغة ونتائجه الربحية على الإقتصاد الكندي . ومنذ سنوات عدّة تواجهه بعد الدول النامية نوعاً من إستنزاف محدّد يتعلّق به " انعقول المعلوماتية " وكلّ عام تطلّ علينا مجموعة من الخواطر التي من شأنها أن تقرّع هذه القطاعات من الحيويّة من واقعها الذي تعيشه <sup>(١)</sup> .

---

- بنمه ثلاثة امريكيين آخرين هم رئيس مجلس ادارة شركة " لوراكل لاري البيسون " بـ ٤٧ مليار دولار . وبول ألين بـ ٢٨ مليار دولار . الشريك للمؤسس لـ مايكروسوفت ولستمر وارن بوفيت بـ ٢٨ مليار دولار . وتضمّ لاحقة اثنى عشرة اشخاص في العالم ستة امريكيين وللاتيا وسعودياً " الامور الوليد بن طلال " وياهابياً وكندياً . وصنّت أكبر ثروة فرنسية في المرتبة الـ ١٣ . يليها ايطالي في المرتبة الـ ١٤ وصنّف اثنى رجل في سويسرا في المرتبة الـ ٢٣ . وبصورة اجمالية ظلّ الامريكيون الذين يملكون ٥٠ ثروة كبرى يشكّلون الاغلبية في التصنيف للمخص بأغنى ٢٠٠ شخص في العالم . أما عدد اصحاب المليارات اليابان رغم الخسائر التي لحقت بخصصها فقد بلغ : " ٤٠ " وفي رند من اصحاب المليارات . بفضل قطاع الراجح للمعلوماتية . وفي هونغ كونغ والسعودية اثنان من اصحاب المليارات . وفي مصر واحد هو انسي ساميوس ورئيس مجموعة اوراسكوم للبناء والاتصالات . وتصدّ مجلة فوربز هذا التصنيف كل سنة منذ عام ١٩٨٧ بالاستناد الى معلومات تستمدّها من البورصة والمقالات والدراسات التي يجريها محققوها .

(١) تاريخ ١٨ تمّوز عام ٢٠٠٠ نشرت صحيفة المستقبل اللبنانية تحقيقاً حول عروض ألمانيا لإغرابات قانونية ومالية وفنية للأمنّة المندبة بهدف تسهيل هجرهم اليها ، وبالمخصوص تريد الدول الألمانية شراء الكمبيوتر . ووصلت إغرابات " صائلوا العقول " الى درجة الإغرابات المالية الخيالية بالنسبة الى مستويات الأجور ما بين المئد وللاتيا وعرضت مبلغ ٥٠ ألف دولار سنوياً مع كافّة الخدمات الوطنية والقانونية مع التقديرات الإحصائية المخصوصة بما يؤثّر سلباً على الصناعة للمعلوماتية في -

إنّ ما أشار إليه مجموعة من زعماء الدول النامية في قمة الألفية من أنّ الدول النامية لا تستطيع الدخول إلى هذه " القرية الصغيرة الكونية " هو خير دليل جدّي على أزمة حقيقة تصيب هذه الدول عبر التحرّر الاقتصادي العالمي من دون ضمانات لأنها ما زالت بعيدة جداً عن الوسائل المطلوبة لذلك بسبب فقدانها " أدوات " الدخول إلى هذه القرية الكونية ، ومن الطبيعيّ أنّها ستأثّر سلباً بنتائج السلوك التحريريّ على المستوى الاقتصاديّ ، ومعلوم أنّ العملة الاقتصادية تشكّل العمود الفقريّ في الرسم الذي يريده عمالقة العالم من ملاك وصانعي الاقتصاد والسياسة في النادي الصناعي ، مثلاً على ذلك الدول الأفريقيّة ، ما زالت تعاني من جوع تقني ومعلوماتي ، من فقر حادّ ، في التلفون والطرق والكهرباء والمياه النظيفة والمدارس والمستشفيات والمصارف الصحيّة ، والدواء والغذاء ، حتّى الثياب والنظارات الطبيّة وهي لا تعرف شيئاً عن التنمية الاقتصاديّة والبشريّة ...<sup>(١)</sup>

---

- لندن فيما لو نجحت للثانيي سحب وحجرة الأدمغة . وقد تقدّم حتى الآن أكثر من ٤٥٠٠ شخص من لندن والباكستان للإستغفار عن كميّة الحصول على البطاقة الخضراء والحصول الماليّة والقيم الوطنيّة وما إليها وهم يؤكّدون رغبتهم بالمجرة من أجل تحسين الوضع المعيشي ...

<sup>(١)</sup> تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ قال تقرير أعدّه البنك الدولي وكونسورتيوم الأبحاث الاقتصاديّة الإفريقيّة والبنك الإفريقي للتنمية والإكتلاف الماليّ لأفريقيا واللجنة الاقتصاديّة الإفريقيّة التابعة للأمم للمنحلة : ان كثراً من الدول الإفريقيّة أصبحت الآن أسوأ حالاً مما كانت عليه عند استقلالها في الستينات . ودعا التقرير الدول الإفريقيّة الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى للشروع سريعاً في إجراء " تغييرات سياسيّة جذريّة " اذا إرادت اللحاق بركب التنمية الاقتصاديّة في العالم ... وجاء في التقرير : ان إجماليّ دخل للمنطقة لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا ، موزعاً على ٤٨ دولة . يبلغ متوسط إجماليّ الناتج المحليّ فيها أكثر قليلاً من ملياري دولار وهو ما يوزعيّ تقريباً إنتاج مدينة فيها ٦٠ ألف نسمة في دولة غنيّة . ويقول التقرير : انه في ضوء النمو السكانيّ السريع يتحقّق على المنطقة أن تحقّق نوعاً بنسبة خمسة في المئة في السنة على الأقلّ وذلك لفرد المحوولة دون تلامص مستويات الفقر الحالية إذ ان نصف سكّان القارة يعيشون تحت خط الفقر .

ويهدف التقرير : ان افريقيا تتّخذ بالكاد واحداً في المئة من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ ، واثنين في المئة فقط من التجارة العالميّة . ويبلغ نصيب القارة من الصادرات العالميّة من البضائع للمصنّعة صفراً تقريباً . وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية فقدت القارة نصيبها من اسواق التجارة العالميّة حتّى في السلع الأولية ، وانخفضت في تنوع اقتصادها على أي نطاق . ولولا وجود جنوب افريقيا في الاحصائيات لكانت الصورة أشدّ قاتمة . وباستثناء جنوب افريقيا ، فإن إجماليّ الطرق للمهله في القارة بأكملها أقلّ من الموجود في بولندا وفق التقرير . الذي يضاف أنه مع وجود ١٠ ملايين خط تلفونيّ نصفها في جنوب افريقيا وحدها ، فإن معظم الافارقة يعيشون على مبدلة ساعتين من الغرب وسيلة اتصال الكبروني .-

إنّ مثل هذه الدول كيف ستنافس في جوٍّ من صراع الأدوات ذات التقنيّة التي تجاوزت معاقل أهل الأرض !  
كيف ستصمد دول ذات سيادة بمحدّ ذاتها أمام " مايكروسوفت الأمريكيّة " مثلاً !

كيف ستناقش الدول النامية سعر فاتورة الدواء أو نتائج الهندسة الوراثيّة !  
إنّك تجد منحنيّ يقوم على أساس تسريب فكرة ، وهي أنّ الدول النامية وبعض القوى النقيّية الاجتماعيّة في الدول الغربيّة " لا يريدون " عولمة ، وبالتالي فإنّ خدمة الاتصالات والإنترنت والطبّ والتكنولوجيا وركب المقاييس الحديثة وغيرها ستقطع عن باقي الشعوب ...

لكن الحقيقة التي يجب أن نقال هي أنّ أكثر الدولة التي تنادي بالعولمة هي الدول النامية ، وذلك حسّاً منها لحاجتها للسلعة من دول الصناعة المتقدّمة ، بل ترى العولمة نوعاً من الضرورة الإستمراريّة ، لكنّها وبعد التجربة الجبّارة ضمن مسوّة القرن الثامن عشر إلى يومنا هذا وجدت أنّ مجموعة خطيرة من القيم تتمركز في موضع القيادة الفكرية التي تقود الأدوات ، وتحملها كواحدة من الأسلحة ذات الخيارات الفتاكة وتعتمد سياسة إفقار غير أدواتها السياسيّة والإقتصاديّة والعسكريّة والتكنولوجيّة وتحتكر الأسواق بنسبة هائلة إلى درجة يسيطر فيها ٢٠ بالمئة من سكّان العالم على ٨٠ بالمئة من ثروة العالم <sup>(١)</sup> .

---

= وتصل الكهرباء إلى أقلّ من واحد من كل خمسة أفارقة . بينما يفقر ثلثا سكّان الريف إلى امدادات كافية من المياه ويعيش ثلاثة أرباعهم من دون صرف صحيّ ملائم . وقال التقرير : إن ١ من كلّ ٥ أفارقة لا يزال يعيش في دولة تمزّتها الصراعات . وباستثناء حروب الاستقلال السابقة في المنطقة فهناك نحو ٢٠ دولة شهدت فترة واحدة على الأقل من الحروب الأهلية منذ الستينات . ويشير التقرير إلى أن العولمة والتكنولوجيا الحديثة تتيحان فرصاً أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في فترة لا يزال معظم سكّانها عرومين أصلاً من تلقى المعلومات .

(١) تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إنّ ثلث سكّان العالم البالغ عددهم " ستة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ، ويعانون من " عدم تكافؤ قلبي " يشوّه فقر الأثنيّة الجديدة . =

إنّ الدول النامية تتعرض على نسبة ٢,٨ مليار نسمة من أصل ٦ مليارات نسمة ما تزال تعيش على أقل من دولارين في اليوم . في عالم متخيم بالثروة وبملك فيه كلاب الغرب أكثر مما تملك عدّة دول ، ويجمّع فيه الكلب " غوتير الرابع " بخدمة ترفهية لا يناها أكثر من ٢,٨ مليار نسمة بشرية<sup>(١)</sup> . في عالم ما زال فيه ( ١,٢ مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار في اليوم و ٨ في المئة من أطفال البلدان الفقيرة يموتون قبل الخامسة ) ولا يعيش لمائة من كلّ مئة رضيع ليشهدوا عيد ميلادهم الخامس .

— وقال ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكّان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكّان العالم : إن إحدى العلامات على تلك الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تتمثّل في ازدياد متوسط دخل الفرد في ( ١٧ دولة ) عن ٢٠ ألف دولار سنوياً . فيما يعيش سكّان ( ٢١ دولة أخرى ) على أقل من " ألف " دولار سنوياً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي تروانبا وسوراليون ... حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي أقل من ( ٥٠٠ دولار ) وسط دولة لا تتدخل في القطاع الاجتماعي والتأمينات والضمانات بما يزيد من حدة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنرويج وستغافورة في مقدّم الدول الغنية . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات مالية وإجتماعية ضد البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ... وأضاف ممثّل الصندوق : مع إتصاف عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكّان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة . وهم يزيدون بمعدّل سنوي قدره ( ١,٣ في المئة ) وبمضي ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنوياً . أي ما يعادل عدد سكّان فيتنام أو الفلبين . وتابع : يعني ذلك " زيادة إضافية " بمعدّل ( ١٤٥ شخصاً في الدقيقة ) أو ٢,٤ شخص كلّ ثانية . وأشار التقرير إلى أنّ ( ٨٠ في المئة ) من سكّان العالم ، يعيشون في ما يعرف بـ " الدول النامية " بينما يعيش ( ٢٠ في المئة ) في الدول المتقدّمة ... مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ...

<sup>(١)</sup> تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إنّ ثلث سكّان العالم البالغ عددهم " ستة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ويعانون من " عدم تكافؤ فاس " يشوّه فخر الألفية الجديدة . وقال ممثّل صندوق الأمم المتحدة للسكّان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكّان العالم : إن إحدى العلامات على تلك الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء تتمثّل في ازدياد متوسط دخل الفرد في ( ١٧ دولة ) عن ٢٠ ألف دولار سنوياً . فيما يعيش سكّان ( ٢١ دولة أخرى ) على أقل من " ألف " دولار سنوياً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي تروانبا وسوراليون ... حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي أقل من ( ٥٠٠ دولار ) وسط دولة لا تتدخل في القطاع الاجتماعي والتأمينات والضمانات بما يزيد من حدة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنرويج وستغافورة في مقدّم الدول الغنية . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات مالية وإجتماعية ضد البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ... وأضاف ممثّل الصندوق : مع إتصاف عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكّان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة وهم يزيدون بمعدّل سنوي قدره ( ١,٣ في المئة ) وبمضي ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنوياً أي ما يعادل عدد سكّان فيتنام أو الفلبين . وتابع : يعني ذلك زيادة إضافية بمعدّل ( ١٤٥ شخصاً في الدقيقة ) أو ٢,٤ شخص كلّ ثانية . وأشار التقرير إلى أنّ ( ٨٠ في المئة ) من سكّان العالم يعيشون في ما يعرف بـ " الدول النامية " بينما يعيش ( ٢٠ في المئة ) في الدول المتقدّمة . مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ...

ولا ينتظم في المدارس تسعة من كل ١٠٠ صبي . و ١٤ من كل ١٠٠ بنت  
تمن يصلون إلى سنّ الانتظام في المدارس .

في عالمٍ يرتفع فيه عدد الفقراء الذين يصنّفون " فقراء فقراً مطلقاً " إلى عدد  
١,٣ مليار نسمة . ودخل سنوي لا يتجاوز ٢٥٠ دولار فقط . في الحدّ المتوسّط .  
مقابل تسع دخل متوسّط فرد من الدول الغنيّة ( ٢٣ ألف دولار سنوياً ) فضلاً عن  
الضمانات الاجتماعيّة والصحيّة والبيئيّة وضمانات المخاطر الطبيعيّة والاجتماعيّة  
وخدمات تسهيليّة معلوماتيّة وتقنيّة وطبيّة وعلميّة ...

في عالمٍ ديون الفقراء فيه تجاوزت ( ٢,٥ تريليون دولار ) بفائدة سنويّة  
تتجاوز ٢٥ بالمئة من صادرات الدول الفقيرة ! و ٢٠ في المئة من البشر " الأكثر فقراً "  
لا يملكون سوى أقلّ من ١,٥ من الدخل العالمي . مقابل ٢٠ في المئة الأكثر غنىً  
يتملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي . و ٨٢ في المئة من صادرات العالم . و ٧٤ في  
المنة من مجموع خطوط الهاتف . و ٩٣ في المئة من مستخدمي الإنترنت ...

في عالمٍ فيه ٣٥٨ ملياردير فيهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون " نصف  
مداعيل " أهل الأرض قاطبةً . فيه نسبة " دخل الغنيّ " بالنسبة إلى الفقير تخطّت الـ :  
٧٤ إلى واحد .

في عالمٍ فيه ٨٠٠ مليون نسمة يعانون سوء التغذية إلى درجة تخطّت الخطّ  
الأحمر . وكلّ يوم يموت فيه أكثر من أربعين ألف نسمة بسبب أمراض لا يمكن  
علاجها . وفيه شركات وبورصات ووحيدات ماليّة تسيطر على نسبة ٩٠ في المئة من  
الإقتصاد العالمي ...

ولو أردتُ أن أرسم " خريطة معرفيّة رقميّة " عبر التقارير الصادرة عن  
المؤسسات الدوليّة لأظهرت فيها كم هي الأزمة الهائلة المترامية الأطراف التي تعانيها  
الدول النامية ... وبعد ذلك كيف ستكون الدول والأمم ناظرةً إلى العولمة في ظلّ  
قواعد لا يستفيد منها إلا الغنيّ أو القادر على تمرير معادلة " النقد مقابل السلع " ،

والأكثر رعباً في ظلّ العولمة أنها تقوم على شروط قابلة لا فعلية ، وشروط شكلية لا موضوعية ، وتسمح بالتملّك للإستثمار وعولمة السلعة والخدمة وإنتقال رؤوس الأموال وإحتياج الشركات العابرة للقارات عبر منافسة ممنوع فيها ممارسة السياسة التدخلية من قبل الدولة ذاتها صاحبة السيادة ، بل لا يمكن للدول النامية مجتمعة التأثير على الأسطول المالي والخدماني والمعلوماتي أصلاً ، إذن كيف سيخوض العالم منافسة نفعية ذات توجه بشري أو إنساني ؟ ! .

المهمّ أن نعرف أن للعولمة فوائد ومنافع ، إلا أن مساوئها أكبر بكثير من منافعها في ظلّ قيادة قيمية ومفاهيمية وفكرية تعتبر " الأصل النفعي " هو حصرياً في السلعة ، أما الإنسان فهو مجرد عنصر في عالم التجارة ، بحيث يقدم واحد من سكّان الهند ذات الموازنة العسكرية والنووية الضخمة قياساً على الناتج العام ومؤشرات موازنتها السنوية يقدم على إثر قدمه المصابة بـ " الغرغرة " عن طريق وضعها على سكة حديد عبر الترامواي ، لأنّ المستشفيات في الهند رفضت إستقباله لأنه لا يملك ثمن ذلك ما يعادل حوالي ٢٥٠ دولار أمريكي مما أدى إلى موته <sup>(١)</sup> .

ويبقى أن نشير إلى السؤال التالي :

ماذا عن إشكالية العلاقة بين الثروة والانسان ماذا عن علاقة الإنتاج بالاستهلاك ؟

---

(١) أشارت دراسة اقتصادية أجريت في بريطانيا شهر آذار من عام ١٩٩٦ تحت عنوان الاقتصاد والعولمة إلى أنّ الاقتصاد العالمي يتجه منذ سنوات إلى مرحلة فتح الحدود ، وكسر الحواجز الجسدية ، وخلق عالم يقوم على مجموعة قواعد تنافس فيها القوى المالية والنقدية ، من دون ضبط الإيقاع السلوكي في المجال الدولي مأخوذة بالحساب تنافس القوى التي تتعامل فيها القوى النوعية التي تمثل مدى حجم الدولة ، وهذا يعني أن الشركات التي تحمل هوية الدولة القومية ستأكل الدعم الأقصى من أجل حوض الصراع الأقصى ضروته في العصر الحاضر ، لأن الدولة تحتاج إلى المنافع المالية والنقدية ، والحوافز العملية من أجل خلق فرص عمل ، والتقليل من البطالة ، ولحد من التضخم ، ورغد الحزينة بالضرائب والرسوم ، مما يعني أن الحرب الاقتصادية ستكون واحدة من تلك الحروب التي تشابه فيها الجاسوسية الاقتصادية والمذنية ووسائل القوى المعلوماتية ، والصناعات القياسية التي تتجسد على شكل المخابرات وفلاسات من أجل كسب المنافع وتجميع الثروات ، وهذا هدف أساسي تعمل من أجله الحكومات في عالم العلاقات الدولية ، أن هذا وجه العولمة الحقيقي الذي لا يسعى سوى للثروة والمال على حساب كل القيم والمساوئ ، وهو يشر بوجه قبيح من توجه الرأسمالية البعيدة عن حدود الكفاءة والرعاية .

ماذا عن علاقة التوزيع بالقيم وحقوق الإنسان ؟  
ماذا عن الذاتية والجماعية في ميادين النظرة الاقتصادية وقيمتها وقواعدها  
العملية ، وهل العملة في " عولة الاقتصاد " الثروة أم الإنسان ؟  
ماذا عن الشرط الفعلي والشرط الشكلي في إطار المنافسة المفتوحة عالمياً ... ؟  
أظن أن الإجابة واضحة جداً ، حيث تكمن في " رأسمالية السوق " بدون  
رعائية ، وعلى أساس من اعتماد " اللاعقلانية " فلسفة للأداء الاقتصادي لتكون نظرة  
جديدة من خلفية منطق " الطبيعة المحدودة وحجز المقاعد " وفق نظرية التناقض بين  
الموارد الاقتصادية والموارد البشرية ، التي رست يوماً ما على أساس أنها عنوان الشرعية  
الدولية لـ " تشريع الموت " .

ولتقوم اليوم مكانها نظرية عصرية حديثة عالمية خططها سياسة الدول المتقدمة  
أمام مسمع ومرأى العالم وفي النوادي الأعمى مفادها :

" الثروة تساوي إمكانية الحصول على مقعد في الحياة "

وذلك في عالم متحيز بالثروات والموارد المالية والاقتصادية والثروات الغذائية  
والخدمية والمعلوماتية والكويتية ... أما منظور شرعة ما يُسمى " حقوق الإنسان "  
فهي واحدة من السياسة التي تُبنى على الرمال على حدّ الرئيس الأمريكي الأسبق  
رتشارد نكسون في كتابه " أمريكا والفرصة التاريخية " .



## تطورية الأدوات

### بين الحداثة والعولمة —————

أَرخَ عصر " الحداثة " لواحدةٍ من التطورية العامة التي لازمت " الوجود البشري " في علاقته بالمنفعة والحاجة والكشف للأدوات المتحدّد ، وكشفت حقبة الأزمان عن تطوّر مثل " وسيطاً منفعياً " ما بين الإنسان نفسه والحاجة ، عبّرت عنه مجموعة من الاكتشافات البدائية في عصر الإنسان الأوّل ثمّ تطوّر ليأخذ عدّة أشكالٍ من الأدوات والوسائل التي من شأنها حفظ حصّة معيّنة من ضمان النفع والفائدة وما إليه .

ومنذ الأزمان الأولى ، نجد أنّ الإنسان نفسه يسعى ذاتياً ومدفوعاً من داخله نحو الطبيعة من أجل إرواء رغباته وضرورات قيام جسده وأمّنه وما يتعلّق به من جهة المنفعة المتطوّرة ، وقد تيسّرت صورة " الذاتية الداخلية " في سعيها التطويري على شكل إندماج قوى وتعددية فردية شكّلت ما يسمّى بـ " الجماعة الاقتصادية " التي تفتّش عن أسباب السيطرة النسبية الممكنة على الطبيعة .

لقد عبّرت البشرية عن نفسها مرتين من الجهة الاقتصادية : مرّة عبر الفرد الاقتصادي . ومرّة عبر الجماعة الاقتصادية . وأنتجت هذه التجربة كمّاً ضخماً من الوسائل والأدوات التي تخزن " ضمان " المنفعة في أوجهها المتعدّدة ، لكن تجلّدر الإشارة إلى أنّ النفعيّة الربحيّة والتجاريّة لم تكن على مستوى من نوعيتها ونفوذها الذي يحكمنا في مثل هذا الزمان ... فالإنتاج كان موجوداً ، إلا أنّه كان يتّسم بنوع من معادلة تقوم على أساس الإنتاج الشخصي من أجل الاستهلاك الشخصي . وبأكثر الأحوال كان عبارة عن إنتاج من أجل " استهلاك الجماعة " على نحو تبرّعي . حيث دلّت مجموعة من نصوص الأقدمين على أنّ نحواً من التضامن كان معقوداً بين الجماعة

على أساس إطفام الضعيف ، غير القادر وما إليه ، إلا أن هذا النحو من قواعد توزيع الدخل لم يمنع من مرحلة تطويرية تقوم على أساس إرواء النفعية البشرية التي تطمح أن تستفيد مجموعة من القيم المادية ، لذا أُرِخت التجربة بدايةً إجتماعية تقوم على أساس المقايضة الإقتصادية ، وهي عبارة عن تبادل " قيم مادية " عبر نظام المقايضة ، وقد تطوّر هذا الأسلوب عبر التجربة الجبارة ليَتخذ صورة أرقى ، قامت على أساس توسيط النقد ليَعبر عن قيمة تختزن " قوّة شرائية " في التوسّط بين الأشخاص .

وبذلك بدأت البشرية مرحلة متطورة من معادلة بيع القيم المادية بهدف حماية الربح . وبعيد النظر عن قواعد التوزيع للدخل العام في المجتمع القبلي والمدني فإنّ البشرية سجّلت نوعين من التطوّر :

الأول : يقوم على تطوّر الأدوات المختزنة نوعاً القيم الإقتصادية والنفعية .

الثاني : تطوّر القيم الفكرية والقواعد في مجال علاقة الأفراد بالثروة وناجها العام . من جهة التوزيع والدورة المالية وغيرها ...

هذان التطوران تواصلا باستمرار حتى شكّلا كسباً قيمياً سمّاه الجماعة بإسم " الحدائث " . فهي ليست أدوات إشباع محضية ، من دون إدارة فكرية ، وقيم مفاهيمية تتعلّق بالثروة والإنسان .

الحدائث من الوجهة الإقتصادية تعني " النمط التنظيمي والفكري " الذي ساد في الغرب بدأً من فترة الثورة الصناعية ، هذا النمط يتكوّن من مجموعة المفاهيم والأفكار التنظيمية التي خلقت حوافز " إنتاجية وإستهلاكية " في ذلك المجتمع الغربي قياساً على تلك الأدوات ، وزيادةً على القابلية الذاتية والتطوير الفردي فإنّ " الدول " لعبت دوراً مهماً في إنتاج المعالم الأخرى الإقتصادية والتطويرية في الشقين : الأفكار المنظّمة . والأدوات ... من هنا إنسمت المرحلة التطويرية من هذه الجهة بنوع توصيف إنتزاعي لما عليه قدرة الأدوات في ظلّ تعددية الإجماع السياسي في حقبة زمنية معينة ضمن صياغة فكرية تحفيزية ترتبط بمجموعة من الأفكار المتعلقة بالثروة وإدارة الأدوات .

وبذلك يظهر أن للجماعة والأفكار والأنظمة والأدوات نوعٌ من الإشتراك في تحديد الوصف المتترع من حقبة ما سمتَه الجماعة بالحدثان ، إلا أنها لم تكن صفةً شموليةً لكلّ الوحدات السياسية ، لأنّ التوصيف فيها لم يكن منصباً على المجموعة الفكرية ذات " القيادة الخاصة " المواكبة للدخل والثروة والإنتاج والاستهلاك ، بل كانت الأدوات بالإضافة إلى النمط تمثلّ العامود الفقري في هذه التسمية ، بل كانت حكرًا على الغرب ، الذي بلغ مرحلة تطويرية على الأقل في الأدوات كان من شأنها ترسيم منحى آخر في عملية الرابطة بين الأشخاص والمنفعة والثروة والحاجة وفق غُطٍ معيّن .

وفي الحقبة التاريخية للشطر الغربي ، فقد أرغحت التحريرة على أنّ الكيانات السياسية هناك عملت على رسم هدف إستراتيجي يقوم على أساس إمتلاك أدوات الإنتاج والتجارة للحصول على " أكثر الممكن " النفعي بالمعنى الأعمّ ، من جهة القوة والنفوذ الإقليمي والعالمي الشامل للإقتصاد بصورة يقينية .

إنّ إنتاج الثروة وتجميعها ، بهدف إمتلاك النفوذ الأهم الذي تسعى إليه الدول كان دافعاً مهماً للغرب في تطوير الفكر الإستثماري والأدوات من المجال الفردي إلى المجال الجماعي ومنه إلى المجال القومي والدولي ، ما غرس فكرة عليها مفادها أنّه لا بدّ من غزو الثروة أين كانت غرباً أو شرقاً .

وهذا يستدعي تدجين الشعوب ، ولو بقوة النار والحديد من أجل السيطرة الكاملة على مجموع " الموارد الاقتصادية وأدواتها " ، وقد قامت مدارس متعددة وتألفت فلسفات سياسية ؛ خطّطت للدولة منظومة قيام إستراتيجية " عوز الصراع " من أجل إمتلاك النفوذ ، فاعتبرت أنّ القوة كلها تكمن في السيطرة على موارد الإقتصاد ، أينما كانت وحشما وجدت ... هذه المدرسة الاقتصادية هي أوسع نظرة من المدارس السابقة ، التي كانت تعتبر أنّ القوة العليا في المجال الاقتصادي تكمن في السيطرة على المجال المعدني من الذهب والفضة والتي سادت عدة قرون .

إنّ هذه الفلسفة الاقتصادية تقوم على النقاط التالية :

- ١- الموارد الاقتصادية متعددة متوزعة في العالم بين الوحدات السياسية إلا أنّ ذلك التوزيع فيه إختلاف من جهة الكم في الثروة .
  - ٢- إنّ القوة تكمن في الثروة الأكثر شمولاً من المعدن .
  - ٣- إنّ الحصول على " الثروة " يحتاج إلى أدوات نفعية اقتصادية تحتزن القيم النفعية ، وأدوات إخضاعية وقسرية ، من شأنها إجبار الآخرين في عملية السيطرة واستنزاف الثروة .
  - ٤- لا مجال للسيطرة الاقتصادية إلا عبر السيطرة العسكرية " الإستعمار من أجل الثروة " .
  - ٥- إنّ الإنتاج والثروة لا يكفيان في هيمنة الدولة إلا إذا أصبح للدولة سوق استهلاكي يستطيع من خلاله الإقتصاد الوطني أن يسوّق سلعهُ الإقتصادية مما يعني أنّه لا بدّ من " الإستعمار " لتسويق السلع .
  - ٦- لإتمام القوة النوعية فلا بدّ من " ممارسة إحتكارية " <sup>(١)</sup> على هذا الصعيد .
- وهذا ما أطلق عليه الجماعة إسم الإحتكار الحادّ في عصر الحداثة . والذي

---

(١) شهد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الرابع الذي بدأ أعماله بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ واستمرّ إلى ٢٩ منه شهد في رأس أعماله مراجعة " للدولة العالمية للتنافس التجارية " ووضع قانون عالمي غموضي للتنافس . بهدف تقليص الإحتكار العالمي إلا أنّ للوشرات تدلّ على أنّ منطق الأوزان يلبس دوراً حقيقياً في ترسيخ وإنشاء بمسوعة من القواعد العالمية تقوم على أسس مراعاة الأوزان والتفردات الدولية في هذا المجال . ويظهر أنّ أزمة فعلية دبت بين الإتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة الأمريكية . الأوروبيون يرون أنّ المعركة بدأت بمتنافسة عالمية ثمّ وصلت إلى درجة " الإحتكارية التجارية " عبر الشركات الكبرى المدعومة عبر السلطة . وإنتهت إلى ما يُسمّى بـ " احتكار الدولة " نفسها . وأشدتّ التطورات للنشوء عشية مؤتمر جنيف لمراجعة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة إلى أنّ ٨٠ دولة في العالم من أصل ( ١٨٩ دولة ) تجنّبت على تشريعات وطنية لقوانين التنافس . معظمها في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا . فيما العديد من الدول النامية لا تزال في طور الإعداد لهذه القوانين . إلا أنّ الخبراء يرون أنّ تشريع قواعد عالمية للتنافس من أجل الحدّ من الإحتكار العالمي الذي تمارسه الدول الصناعية وفي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لا يفضح لإلزامية وجبرية ذات آليّة من شأنها التأثير على إحترام هذه القواعد . وأشارت على أنّ تجربة قواعد " الفات " سابقاً وقواعد المنظمة العالمية للتجارة يثبت أنّ هذه الآليّة يحكمها منطق الميدان الواقعي والأهواء ومولزين القوى .-

كان من آثاره أنه منع عن الدول النامية أن تستفيد من بنوك المعلومات والفكر الإنتاجي الصناعي وما إليه .

يُشار إلى أن من نتائج هذا التفكير في مجال " الثروة والإنتاج والاستثمار والإستهلاك " كان لا بدّ من تحديد شرطين أساسيين :

الاول : يكمن في السيطرة على الانسان نفسه واخضاعه لفكر الحداثة ومتطلباتها وفق آلية تسخر الانسان من اجل تطوير الحداثة ، مما يعني وجوب تدخل المشرع القانوني في مجال المسرح العام من اجل خدمة الحداثة وتقنين نتائجها على شكل جازم يجعل الانسان فرداً من افرادها وعنصراً من عناصرها ، يخدمها في عملية تطويرية تفاعلية .

الثاني : يكمن في السيطرة التامة وفق مفهوم النسبية المتطور على الطبيعة وإخضاعها لهيمنة الانسان . في عملية استنزاف إنتاجي تبديلي استهلاكي . يقوم على فلسفة السوق وترويض الرغبات ، وخلق الخوافز الاستهلاكية ، حتى لا يقع الاقتصاد في انكماش وبطئ نمو ، أو انزلاقات اقتصادية .

بحيث تظهر العلاقة بين الطبيعة والانسان محكومة بتوسط " نظرية " تقوم على أساس النفعيّة والمصلحيّة وترجمتها "الثروة " . وقد اعتبرت مجموعة كبيرة من الاقتصاديين الغربيين الحداثة من أهم العناوين والمكاسب التي وصلت إليها البشرية . وغير البعض الآخر عنها عن أنها الرغبة الأكثر كمالاً في إطار التطور الزمني . ووصفها ثالث على أنها الأكثر إراوءاً للرغبة وإختزاناً للمنفعة .

---

- وتشكو مجموعة من الدول النامية إضافة إلى شكوى أوروبية من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل في الميدان العالمي وفق تشريعات قانونية ومنطق تجاري وطني تريد فرضه على العالم . وذكرت مجموعة القوى التجارية والبحريّة والبحريّة التي تفرضها الولايات المتحدة وفق إرادتها ومصالحها الوطنيّة بعيداً عن الحسابات العالميّة والعدالة العالميّة . وكان آخرها منع الأسطول الياباني من صيد الحيتان . وشكّوا على أن الولايات المتحدة الأمريكية تنصو نحو احتكار شديد مدعوم بقوة من الدولة نفسها في شتى مجالات المعلوماتيّة والطبيّة خاصة فيما يخصّ المورثات الجينيّة ومكشّفات الحداثة وغيرها . وتشترك عبر أصولها البحريّة والشركات الكبرى في مجال منافسة أكثر احتكاريّة .

وهذا يعتبر أكبر خطأ توصيفي يقوم على أساس النظر إلى الأدوات وما يمكن أن تحتزنه من قوة نفعية وما إليه ... لأنّ التوصيف يتم عادةً من ناحيتين :

**الأولى :** ناحية التوصيف الطبيعي لإحتزان المنفعة .

**الثانية :** أثر الأداة النفعية على الجانب الاجتماعي ، وعملية إرواء الرغبات من خلال التوزيع العادل للدخل القومي .

من هنا تظهر الصورة الواضحة في إطار بيان " الأفكار والأدوات " فالوصف للأدوات هو عبارة عن " إنتزاع من الواقع " لصفات ميدانية ، وخصائص خارجية لما توصلت إليه البشرية ، من نوعية مهمة في إطار تطوير الطبيعة من أجل ضمان منفعة أكثر إمكاناً ، أمّا تحديد " الجانب الاجتماعي " فإنه يقوم على أساس توصيف المجموعة الفكرية الاعتبارية التي تقود عملية تحديد علاقة الأشخاص بالثروة إنتاجاً وإستهلاكاً وتوزيعاً ...

وعليه : فإنّ الحدائث من الجهة الطبيعية تختلف عنها في الجهة الاجتماعية ففي الجهة الاجتماعية لا يمكن توصيفها على أساس " إستغراقي شعولي " بالنظر إلى الأفراد . سواء تجاوزت الكيان السياسي أو ضمن الكيان إلا على أساس النظرة إلى المجموعة الاعتبارية الفكرية والقواعد التي تنظّم عملية العلاقة العامة بين الأشخاص والثروة إنتاجاً وتجارة وإستهلاكاً وتوزيعاً ... هنا يصبح للمذهب الإقتصادي معنىً في توصيف العدالة الاجتماعية وعلمها .

هذا ما دعا مجموعة من إقتصاديين العالم إلى توجيه أصابع الإتهام إلى الحدائث من وجهتها الاجتماعية ، وطريقة تعامل القيادة الفكرية مع الثروة والأدوات في العملية الاستقطائية الإقليمية والعالمية . وأبطلوا عنها وصف العدالة الشمولية والإشباع التام للرغبات بصورة نسبية تختلف بين الكيانات " داخلياً وخارجياً " .

ففي داخل الولايات المتحدة الأمريكية يختلف المذهب الاجتماعي في نتائجه عمّا في الخارج ، فهو يتبنّى نظرية " المواطنة والجنسية " في مجال التقديرات الاجتماعية

ووفقاً لنسبة وأولوية معينة ، لم تقضِ على عملية الفقر في أكبر دولة إنتاجية وتعيش في سلم أول دولة عالمية في الرفاهية المتفاوتة ... مما سمح للملايين من سكان الولايات المتحدة الأمريكية أن يعيشوا فقراً مدقعاً في وقت تعتبر فيه الإنتاجية وتراكمية الثروة ونسبة الثروة إلى الأشخاص نسبة الكم والكيف ، حتى أنّ مجموع ١١ شخصاً يملكون في الولايات المتحدة أكثر مما يملك ٢٠٠ مليون أمريكي<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة إلى خارج " كيان " الولايات المتحدة الأمريكية ، فتظهر الصورة أكثر رعباً وإرباكاً من ناحية الإحتكارية الإستنزافية التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا تعترف فيها بمسؤولية إنقاذ الطرف الآخر ، بل ترمي بالقمح في المحيط الأطلسي ، ولا تعطيه للكيانات السياسية الأفريقية ، وفي الوقت الذي تفرّ فيه الولايات المتحدة الأمريكية موازنة جيّدة دعماً للحيوانات ، فإنّ نسبة هذه الموازنة تفوق عدّة

(١) تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ أوردت الصحف بياناً بأغنى الأمريكيين جاء على الشكل التالي :

في المرتبة الأولى : بيل غيتس صاحب شركة مايكروسوفت : ( ٦٣ مليار دولار ) . وكان ثروته تقدر بأكثر من ١١٠ مليار دولار . إلا أنّ الهاكمة الأمريكية للشركة وإصدار حكم بتقسيمها إلى شركتين في هذا العام أدّى إلى إنخفاض سعر أسهم الشركة حتى لفا خسرت ببضعة أيام أكثر من ٦٠ مليار دولار . وما زال بيل غيتس أغنى أغنياء العالم .

المرتبة الثانية : ( لاري السون ) صاحب شركة أوراكل : ( ٥٨ مليار دولار ) . -

= المرتبة الثالثة : بول آلن : شركة مايكروسوفت أيضاً ( ٣٦ مليار دولار ) .

المرتبة الرابعة : وارن بافت : شركة فاينانسر : ٢٨ مليار دولار .

المرتبة الخامسة : غوردون مور : شركة إنتل : ٢٦ مليار دولار .

المرتبة السادسة : فيليب أنتونيس : شركة كويست كوم : ١٨ مليار دولار .

المرتبة السابعة : ستيف بلزر : شركة مايكروسوفت : ١٧ مليار دولار .

هلين والتون : ١٧ مليار دولار .

جيم والتون : ١٧ مليار دولار .

جون والتون : ١٧ مليار دولار .

روبرت والتون : ١٧ مليار دولار .

يمتلك يملك فقط ١١ غني من أغنياء الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته : ( ٣٣١ مليار دولار ) . وللتذكير فإنّ مجموع دخل ٤٨ دولة من دول أفريقيا الأكثر فقراً ستوتياً لا يتجاوز مليار دولار واحد . وبالمقابل فإنّ حجم التجارة اليومية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي هي ( مليار دولار يومياً ) ...

مرات التقديمات الصحية في أكثر من دول أفريقية ، وذلك لأنها تعتمد سياسة الوطنية وموارده وعناصره ، بخلاف الكيان الآخر من الوحدة السياسية ، حيث لا تعترف حتى بمستوى مسؤوليّة أخلاقية إلا إذا تقاطعت مع المصلحة النوعية الأمريكية .

أمّا بالنسبة إلى الكيانات السياسية الأوروبية في الغرب فإنّ العدالة أكثر إستيعابية وتطورية إلا أنّ سلّم الحاجة المتطوّر فرز مجموعة من الظواهر المختلفة مما يجوز معه صوابيّة توصيف الفقر بمعناه التطوّري بل التقليدي أيضاً <sup>(١)</sup> .

(١) ففي تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٠ نقلًا عن " لوفيلدرو " : بحسب البحث الميداني الذي أجّزه أربعة أساتذة جامعيين بريطانيون فإنّ نسبة " الأسر " التي طاولها العوز ( الفقر النسبي أو المطلق ) قد ارتفعت من ١٤ في المئة عام ١٩٨٣ إلى ٢٤ في المئة خلال العام للتصريح . وبالإجمال فإنّ ١٤,٥ مليون بريطاني ( كانوا يمثلون حالة من الفاقة ، متفاوتة الحدة ، خلال العام ١٩٩٩ . ما يعني أنّ ربع عدد السكّان كان عرّومًا من ثلاثة عناصر أساسية على الأقل . تحول دون تمتعهم بحياة طبيعيّة . أي ثلاث وحدات طعام يوميّة . وملابس كافية . وسكن لائق بمجرّد بالتدفئة ) . عشرة ملايين منهم وجدوا أنفسهم عاجزين عن إضمار عشرة جنيهات في الشهر . وسبعة ملايين لا يملكون المولّد الكافية التي تسمح لهم بزيارة أصدقاء أو حضور حفلات زفاف أو للمشاركة في مراسم جنازية . وهناك ٩,٥ ملايين بريطاني كانوا يؤكّدون أنّهم عاجزون عن تحمّل كلفة سكن لائق ومجهّز . بالتدفع بالتجهيزات الصحية للتعاد . ثمانية ملايين منهم صرّحوا بأنّهم غير قادرين على توفير المال لشراء ثلاثة ، أو الإشتراك في سخط للهاتف ، أو تجهيز بيوتهم بالموكيت ، . وتلاحظ معالم الحرمان والعوز خصوصاً في الأسر الأحادية الأيوين . وفي تلك التي فيها أولاد بالهون لا يعملون أو يعملون جزئيًا . وعام ١٩٩٩ كان أربعة ملايين طفل يتقصّصهم معوّم ضروري للحياة . ومليونان يتقصّصهم معوّمان ضروريان للحياة . وواحد من خمسين كان عرّومًا من حذاء سميك وملابس واقية للمطر . ومن الفواكه والخضار يوميًا . وواحد من خمسة وعشرين لا يستطيع أن يغطّي بلعبة ترفيهية واحدة . أو الإشتراك في نشاط رياضي خارج المدرسة . وأن يأكل يوميًا لحماً وسمكاً وبسبب الحاجة إلى المال يتوجّب على ٢١,٨ في المئة منهم أن يتعلّموا عن فكرة قضاء خرة الإجازة في مكان خارج محلّ إقامتهم . للتقابل ذكرت دراسة نشرتها مجلة " لاجور ريسرتش " إنّ مديري الشركات البريطانية الكبرى قدادت رواتبهم خلال العام للتصريح بنسبة ٢١ في المئة . وإنّ من بينهم اليوم ١٣٨ مديراً يتقاضون راتباً سنوياً يفوق المليون جنيه إسترليني . أمّا الزيادة الماثلة التي حصل عليها أحد هؤلاء وهو بريان أشفوتس — راسل من شركة " هندرسون تكنولوجي " — والتي بلغت ٧١٩ في المئة فقد أثّرت ما أثّرت من عاصفة إحتجاج في لوسط المنظمات النقابية التي إجتتمعت في غلاسكو .

والملفوفة هي : إنّ قسمًا من حاجات مجتمع إنكلترا تعتمد من صنف الرفاهية العالية جدًّا بالنسبة إلى البلدان الـ ٤٨ الأكثر فقرًا . ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ نسبة كبيرة وظاهرة جدًّا من فقراء هذه البلدان يموت مباشرة بسبب الجوع ، وليس بصورة غير مباشرة عبر سوء التغذية ومضيق الفناء . وفي الوقت الذي يُصنّف فيه هؤلاء " محتاجين " تحت عنوان الفقراء والتهنئة والسياسة أو قضاء الإجازة " فإنّ فقراء البلدان " الأشدّ فقرًا " لا يعرفون معنى أصلًا عن رفاهيّة تعتمد للملابس والإنتقال والسياحة ولبن الأجر والكلل النفعية ... =



من هنا يمكن لنا أن نفرّق بين نوعين من التوصيف فيما يخصّ الحداثة :

النوع الأول : توصيف الحداثة عبر " نظرة إستقلالية " إلى الأدوات وما نتج عنه من قيمة نفعيّة .

النوع الثاني : توصيف الحداثة من " الجهة الإجتماعيّة " ومدى الإستيعاب النفعي بالنظر إلى العنصر البشري . سواء داخل الكيان السياسي . أو خارج الكيان . وعلى هذا الأساس يكون التوصيف نسبياً من الجهة الإجتماعيّة . لا يصحّ معه إدعاء ظاهرة الإشباع الإقتصادي على نحو الشموليّة .

ومن الطبيعي أن نشير إلى أنّ البشريّة دوماً وفي إطار مواكبة تطوّر الأدوات تسعى إلى المدى الذي من خلاله تتحقّق النوعيّة الإستيعابيّة في مجال الرعاية الإجتماعيّة والصحيّة والمعلوماتيّة وما إليه . لذلك تكون المخطّة الإجتماعيّة هي الأكثر تصوّياً وتوفّقاً عبر الفكر الإقتصادي الإجتماعي . لأنّ الفلسفة الإجتماعيّة تلخّص الثروة أداة من أدوات الوسيلة النفعيّة ذات الغاية المحدّدة ضمن باب النفع البشري الإستيعابي . لذلك لم يفصلوا بين الحداثة وبين النفعيّة الإجتماعيّة ، بل صوّبوا الدراسة حول النمط الذي تتحرّك فيه الأدوات من أجل ترشيدها وتوجيهها نحو نوعيّة إستيعابيّة أكثر تطوّرأ

وعبر التطوريّة العامة وصلت البشريّة عبر الأدوات والأفكار إلى ما وراء الحداثة ( العولمة ) وقد عبّر هذا العصر عن نوع من الأدوات جعلت من الكون المتباعد قريةً كونيّة صغيرة جداً تحتاجها تكنولوجيا الإنترنت والأساطيل الجويّة المدنيّة والهاتف

---

- ومع ذلك فإنّ " الحداثة عند هؤلاء البريطانيين " تتصرّ موضوعيّة جدّاً بلغة المجتمع الذي فيه يعيشون ، حيث يعيشون وسط بلد يحرّ من أهم البلدان النفيّة في العالم كما يحرّ اقتصادها متبناً جدّاً ومع ذلك تجد ملايين الأسر ضحايا " الحرمان الإجتماعي " ومن الطبيعي أن نشير إلى أنّ مواطناً من مواصفات ذوي الحداثة وسط مجتمع أصبح يقيم بحمل علاقاته وشؤونهم على ما يستى " عصر الإنترنت " والخدّعات الإلكترونيّة ، سيحسّر بأنه مواطن متنبّذ ومستبعد ، ولن يستفيد من مجموعة هائلة من القواعد النفعيّة أو الحقوق للمواطيّة . لأنّه يفقد " الوسائل العمليّة " للتواصل والتفاعل في ذلك المجتمع . ممّا يصحّ معه وصف حالتهم بالفقر أو الحداثة للثمة والضروريّة وغيرها من القانون التي تتأثّر سلباً بمخاطب المذهب الإجتماعي وطرق توزيع الدخل القومي ، وقواعد ضمانات الأفراد في المجتمع المدني ومدى إستفادتهم عملياً من مجتمع الخدّعات المدنيّة . فضلاً عن خدّعات مجتمع التكنولوجيا .

المحمول والإمبراطوريات الإعلامية وشبكات مالية نقدية تقوم على أساس الحواسيب والأقمار الصناعية والروبوت وغيرها ... ولازم هنا تطوّر " الأدوات " نوعاً من التطوّر الفكري عبّرت عنه الفعلية التكنولوجية في مجال كسر الحواجز المادية والسياسية مما فرض نوعاً من عولة السلعة والخدمة . وأسّس لقواعد أكثر شمولية من جهة تبادلية السلعة وقد عبّرت عنها منظمة التجارة العالمية ... وما زالت قواعد التطوّر من هذه الجهة سارية وتتفاعل ...

إلا أنّه يجوز لنا أن نقول إنّ تطوّر الأدوات لم يتبعه تطوّر في مجال العدالة الاجتماعية . وهي وإن عبّرت عن غلط " قيم وأفكار " لازم الأدوات . فأنّها لم تعبّر عن غطية إستيعابية إجتماعية عبر نظام أكثر عدالة ينظر إلى قضايا الفقر العالمية . المشكلة الخطيرة تكمن في إنّ نظرة قيمة تبلورت على أساس أنّ الثروة ممثّل هدفاً ليس للجماعة إنّما للأفراد وعلى حساب الجماعة . وبذلك تتغيّر معادلة الإنتاج والإستهلاك الجماعي إلى شكل آخر :

" إنتاج من أجل التراكم . وإستهلاك لا يتمتع به إلا من يملك الثروة " .  
وبذلك يصبح الإنتاج والتراكم مطلباً ذاتياً وهدفاً " لا متوسطياً " . وهذا يخالف كما رأينا الفقه الإجتماعي الذي إتفقت الجماعة على تشريعه وقيامه من أجل إعتبار التوسط نفعياً جماعياً . كما إتفقت على خلق أدوات وساطة تعتبر وسيلة لا هدفاً . من أجل سدّ الحاجة لا من أجل التراكمية . ولم تكن بحال قائمة على معادلة " إنتاج من أجل الإنتاج فقط أو تجميع من أجل الثروة والتراكم " .

هذه النظرية التي كانت وما زالت تستفيد من مجموعة القوانين التي تساهم في تنظيم طريقة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل القومي ، وهي بعينها التي شكّلت سبباً تشريعياً عبر نفس عولة الضمانات ، وتشريع عولة السلعة والنفعية الذاتية من دون قيد الجماعة والإستيعابية فتتج عنها إيادة جماعية للملايين الأفراد سنوياً . حتى أنّ الولايات المتحدة كانت وما زالت ترمي بملايين الأطنان من القمح في المحيط من أجل المحافظة

على ربحية أكبر لظن القمع مع أن التقارير الدولية تشير الى أن ٣٧ مليون نسمة تموت سنوياً جراء الجوع وسوء التغذية <sup>(١)</sup> ... وتضيف الدراسات أن البشرية تعيش أزمة إعادة توزيع وليست أزمة إنتاج ، وأزمة أخلاق وقانون وليست أزمة تزايد هندسي ... ويكفي أن نشر إلى أن مجموع الاقتصاد القومي الروسي بلغ عام ١٩٩٩ مقدار ١١٧ مليار دولار في مقابل ربح إجمالي حققته الإنترنت الأمريكية بلغ أكثر من ٣٠٠ مليار دولار ، وفي وقت تشكو فيه الولايات المتحدة من نخمة المال ، فإن روسيا تشكو من أزمة جرائم مرعبة تحتاج أقاليمها ومدنها من كل النواحي بسبب الفقر والجوع .

ومن الطبيعي أن تتأزم الأمور حين تكون الإدارة العالمية للسلعة متجزئة وموزعة عبر قواعد وقوانين تتحكم بها الإرادات المتعددة دولياً ، وهي مختلفة أحكاماً بدأ من الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى أكثر دول العالم فقراً في أفريقيا . وبديهي أن لا تفعل شيئاً دول أفريقيا أمام إمبراطورية الخيال العلمي الذي أصبح حقيقة فعلية تتحكم فيه مجموعة من الدول الصناعية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وفق نمط " أفكار وقيم " تقوم على أساس من منطق " شركات الدولة الأم " بكل ما تعنيه من ذاتية تبعية عبر الجنسية فقط ، إلى درجة أصبحت فيها الاحتكارية وفق نموذج المعلوماتية وغيرها ، وتطور الفقر من معناه التقليدي ليرسم صورة أخرى هي " حقيقة فقر " لكن بالمعنى المتطور والمتغير وفقاً لرفاهية معينة وأدوات معينة في إطار مجتمع معين حتى أن من لا يملك الأدوات الكهربائية في عالم الكهرباء والإلكترونيات والإنترنت في مجتمع تقوم فيه الخدمات والمنفعة على أساس خدماتها هو أكثر غربة وتأزماً . والأخطر من ذلك أن احتكارية مقصودة تقوم على أساس تحديد إمتلاك المعرفة . ولو من خلال التحكم بالأسباب المالية والمعيشية وغيرها ... ففي تاريخ ٦ شباط ٢٠٠٠ حذر تقرير

(١) عام ١٩٩٨ أشرت دراسة مسحية إلى أن الانفاق سنوياً على الحيوانات الأليفة في الغرب يبلغ أكثر من ناتج ٦ دول أفريقية . وأن الكلفة العامة التحميلية والترفيهية للثانين والشهرين والعرضات من شائعاً أن تطر سنة صحية في ٤٨ دولة أفريقية . وأن ثمن كوب حليب يفسد المواطن الغربي لمدة شهر يساهم في رفع قومة الجوع في أفريقيا بنسبة تتجاوز الثلث .

التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الاغاثي من أن الفجوة العالمية في السباق على امتلاك المعرفة بين من يملكون ومن لا يملكون ، وبين من يعرفون ومن لا يعرفون آخذة في الاتساع ، وأنها كبيرة جدا ، وقد حلت كتابة البرامج الحاسوبية والكشف عن أسرار الجينات محل البحث عن الذهب والاستيلاء على الأراضي وإثقان تشغيل الآلات كسبيل لاكتساب القوة الاقتصادية . وتعتبر الإنترنت أسرع أدوات الإتصال نمواً على الإطلاق ، ويتوقع أن يزيد عدد مستعمليها من ( ١٥٠ مليون ) الآن ، إلى ثمان يزيد إلى ( ٧٠٠ مليون ) عام ٢٠٠١ ، وإن كثيرين مضطرون للوصول إلى الإعلام والتكنولوجيا لكن وضعهم المادي لا يسمح بذلك .

وتعتبر الولايات المتحدة الأغنى بالحواسيب ، بينما تملك بلغاريا موقعاً على شبكة الإنترنت أكثر من كل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء باستثناء جنوب أفريقيا ، كما أن منطقة جنوب آسيا التي يقطنها ٢٣ ٪ من سكان العالم يوجد فيها ما لا يقل عن ١ ٪ من مستخدمي الإنترنت على صعيد العالم .

ويخلص التقرير من أن " قوى السوق " وحدها لن تصحح هذا الخلل المخيف والأخطر إذ يشير إلى وجوب توسيع شبكة الإنترنت إلى درجة تشمل كل احتياجات البلدان النامية وشواغلها . ويشير من جهة أخرى إلى أن الشركات الضخمة والكرى تسيطر على حصص من السوق العالمية تتزايد باستمرار ، ويؤكد أنه حدث سباق آخر على امتلاك المعرفة لا سيما في مجال الرقابة على التكنولوجيا الحيوية مما أدى إلى احتكار السوق ... ويدعو إلى ضرورة تحويل البحوث نحو احتياجات العالم موصيا بإنشاء فريق من العلماء المستقلين لتحديد المشاكل التكنولوجية التي من شأنها إذا تم حلها ، أن تسهم في التنمية البشرية ، لا سيما فيما يتعلق بأفقر سكان العالم ، كما انه يجب ان تسهم في الأمن البشري .

ومن خلال قراءة أكثر " شمولية وترابطية " فإنه من غير العلم أن نقرأ العولمة بما هي " نتيجة " ، بل يجب أن نقرأها بما هي " سبب ونتيجة " ، ومن الخطأ الفادح أن

نقرأ العولمة على أنها أدوات ، بل يجب أن نقرأها على أنها أدوات وآثار ، ومن أكثر الأمور خطورة أن نعتبر العولمة مرحلة تطورية طبيعية ، من دون أن ننظر إلى مجموعة الأفكار التي تلعب دور " المدير والموجه " لهذه الأدوات <sup>(١)</sup> .

(١) هنا ما قرأته في مجموعة من " كتابات العولمة " . وفيها يشير العديد من هؤلاء إلى أن عقلنة نفسية تصيب المفكرين الذين يعارضون العولمة . وهو أكثر خطأ . لا أحد يرفض العولمة . وكثرت أن العولمة أمرٌ ضروري يجب أن تستمرّ ويمرّح أن تتوقف . لكنّ العولمة التي نريدها هي تلك التي تقوم على القواعد التالية :

أولاً : يجب أن تلعب الثروة فيها دور الوسيط لا الغاية . وعلى سبيل التنازل يجب أن يكون الإنتاج من أجل ضمانته تكافئاً ولو نسبياً ، لا وسيلة لارتفاع منفعته دون ضمانات تقوم على أسس من أولوية الإنسان حال التراجع .

ثانياً : تكون فيها عملية توزيع الثروة نسبية كما هي الحال في كافة الأنظمة الدولية . لكنّها إستراتيجية جامعة لكلّ الأفراد ونسبة إمكانية الإستمرار وجوداً طبيعياً وإجتماعياً .

ثالثاً : أن تكون فيها الجنسية عائلية كما هي السلطة عائلية . أي أن لا يكون التوزيع قائماً على أساس الجنسية والكيان السياسي .

رابعاً : أن تكون الاعترافية الفكرية توجيّهية نحو ترسيخ فكرة أولوية الإنسان على السلطة . والإنسان على الحيوان وعلى الأهل أولوية الإنسان الإفريقي على أغني كلب في العالم " غوتتر الرابع " .

خامساً : أن يتم قانون التراجع على أساس من قواعد الأهمّ والأهم . فيصنّف الإنسان أولاً . ثمّ غيره ثانياً . ١٢ يكون مجموعة من القواعد التوزيعية تقوم على أساس فضلية وموضوعية في الضمانة لحقّ الحياة الطبيعي الإجتماعي . لا على أسس تشريع حقّ الحياة الشكلي من دون ضمانات .

سادساً : أن تكون العولمة إنسانية قبل أن تكون تجارية . وأن تكون حقوقية مدنيّة سياسية إجتماعية قبل أن تكون تجارية نفعيّة كيانيّة قطرية أو عائلية لكن على نسق ربحية الأفراد .

ويضاف إليها أيضاً مجموعة من المبادئ : إلا أنني أسبّ أن أشير إلى أن بعض الاقتصاديين ركّز على أنه من الواجب أن تتعامل مع العولمة " أدواتاً وأفكاراً " كما هي هنا ما قرأته مباشرةً وصحّحت أيضاً من مفكرين إقتصاديين عرب . بكلّ وضوح من معنى السلبية الموقفية . ولهدف الذي يتوخّه أنّ آليّة طبيعية تتحكّم بالأدوات من شأنها أن تحلّ الأزمة التوزيعية النفعية إلى محولية إستراتيجية ذات عدالة محولية .... وهنا كما ترى جنون فكري جرّه الأوروبيون منذ آدم آدم سميت العالم الإقتصادي البريطاني وبعد ثلاثة قرون أعلنوا موت هذا التفكير وبعد ثورات للحياح والمآل أعلنوا " الدولة التدخلية " لتكون ضمانات مواطنية للعمال والمواطنين في القطاعين الإقتصادي والإجتماعي . مما يعني أن الإزادة الاعترافية والقانونية هي التي ترشد وتصوب وتوجه الأدوات نحو الأهداف التي يتبنّاها " للمشترع القانوني " وما أنصف قول القائل : من الخطأ أن نعاين العولمة على أسس ترشيديّة أو تخيريّة ... وكما تعلم فإنّنا لا نطلب إعدام الأدوات العولمية . بلنا نطلب توجيه هذه الأدوات نحو الجهة الإجتماعية الإنسانية . بحيث يصبح معها حسم قسم نسي قليل من أملاك " بيل غيتس " التي بلغت عام ١٩٩٩ أكثر من ١١٠ مليار دولار وغيره من أغنياء وإمبراطوريّ العالم والشركات العابرة للقارات والبنوك وللوسائط العلوية والرحلات الملائية التي تجاوزت بكثير قدرات الدول الملائية . من أجل تفعيل قانون " أهمية الإنسان " على الأهل الإفريقي على السلطة أو كلب المنفعة الأمريكية مادونا أو كلب علرضة الأزياء الألمانية كلوديا شيفر أو للحيلولة دون وراثة كلاب الولايات -

إن كل هذا يدل على أن المشكلة تكمن في إطار معادلة تراكمية المال على قاعدة : " المال أولاً وثانياً وثالثاً ... تماماً يؤسسُ لعلاقة جوهرية مالية تقوم على النفعية والربحية تخلو من قاموس الإنسان كواحد من أعمدة " الاجتماع العولي " ، إلا أنها تلحظه كـ " مفردة إقتصادية " من خلال السوقية النفعية العامة على أساس توصيفه كـ " مستهلك " .

معادلة " الإنتاج والتجارة من أجل الثروة " تمثل عماد العقليّة الفكرية التي تحكم أدوات العملة كما حكمت أدوات الحدالة .

---

- للتحفة الأمريكية مئات ملايين الدولارات على حساب جوع إنسانا في أمريكا اللاتينية أو ٩ ملايين أسرة جائعة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب أعر إحصاء عام ٢٠٠٠ .

من هنا أكدت في كتابي عن " ميثاق الأمم للتحفة " على أن العملة هي أصلاً مطلب إنساني وضروري . وأن الجواهر الكيانية السياسية أمر إستثنائي نشأ تحت وطأة مفهوم النسبية البشرية والتعددية الكيانية التي تدرّج فعلاً إنسانيتنا ووجودنا . وأن يكون لهذه العملة هوية تقوم على أسس عصريين :

**العنصر الأول :** عنصر الملوحة الطبيعية أولاً لهذا الكائن البشري .

**العنصر الثاني :** عنصر الملوحة الاجتماعية المأعوز فيها الإنسان كنوع وهوية واحدة . وأن يكون محور الملوحة مسترشداً إرثانياً بنحو من أنهاء فهم الحقيقة الترابطة الطبيعية ومتعلق الأشياء . ونظام المراحل وموجاتها .

ومن الطبيعي أن يكون لهذه النظرة العلمية حثاً أثر على هوية القانون الاجتماعي الذي لا يعضغ عمر إنسانا في التفتيش عن أصله ربما كان فرداً أو دهاً . ولا يفتش عن الديناسور ويؤرخ له على أسس أنه يمثل وجوداً زمنياً شيئاً . على حساب إسقاط الملوحة البشرية ومراحلها التطورية من جهة نظام المراحل الطبيعية وتنوعها وإسمراريتها ...

من هنا يكون لمنطق الأشياء ولرابط الأرض بالسماء معنى أكيداً في النظر إلى العلاقة البشرية : إنساناً بإنسان . وإنساناً بخرقة .

وعليه تصبح أفكار الترشيد إنسانية علمية تتمحور ضمن إطار أهمية الإنسان على السلمة . وهذه لا تنفي الربحية والنفعية ولا تراكم الثروة . لكنها توجهها التوجه السلم النافع إنسانياً وإجتماعياً . من دون أن يكون هناك أي تناقض تجاري ولا أزمة منفعية ذاتية فردية ولا جماعية تجارية . ومع هذا يكون إقرار الملكية الفردية وحقوق التجارة ... لكن في هذا النظام تكون الإنسانية أولاً ثم السلمة ثانياً ... وعلى كل حال : فإني لا توجد بنية أو معايير أو فلسفة إجتماعية تبارك ملكية عامة أفراد أو شركات لاقتصاد العالم ، تحت عنوان حرية التملك الفردي وقانونيته ... وإذا أصبح القانون وحشاً قاتلاً يورث إعدام البشرية لحماية قلّة . بل لا يوجد مبرر تكويني ولا إحتياري يسمح لفئة قليلة ملكية الكوكب ببرواته تحت ظل التشبث بالقانون من أجل إحتزال العالم . وهكذا قانون يجب أن يموت ولا يكتب له الحياة .

إنَّ العولمة بصورتها الحاضرة القائمة على أساس تدويل وعولمة السلعة لا الأشخاص ولا الحقوق ذات النوع الإنساني تساوي " الثروة والمال " بعيداً عن فكرة العدالة الاجتماعية وفضلاً عن المنظومة الحقوقية ، يَدْلِكُ على هذا موت ٣٧ مليون سنوياً لأنهم لا يملكون ثمن وجبات حد أدنى من الغذاء ، في عصر تعتبر فيه صناعة المواد الغذائية أمناً فعلياً لأكثر من ١٠٠ مليار إنسان ، وتعود السببية العامة فيه إلى مجموعة القيم المصلحية <sup>(١)</sup> .

ومن الجدير أن نشير إلى أنَّ المعاناة من فلسفة الرجحية الذاتية بالنسبة إلى الأفراد والكيانات بالنسبة إلى الوحدات السياسية لم تقتصر على شعوب وكيانات الدول النامية بل تعلَّقا إلى نسبة مهمة جداً من الدول الصناعية . وبعيد النظر عن الإحصائيات التي تتحدث عن تزايد نسبة الفقر وفقاً للمقاييس التقليدية فإنَّ فقراً شاسعاً بدأ يحتاج الدول الصناعية تعبّر عنه الهوة المالية والخدمات التكنولوجية والفروقات الرقمية وغيرها من نتائج أزمة تفاوت مجتمع التكنولوجيا كثير ومتعدد ... والتي تَحْمَشُ

---

<sup>(١)</sup> أشار ريتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في كتابه " أمريكا والفرصة التاريخية " إلى أن تنوع المصلحة وتوزعها حسب ضرورات الاستمرار والمهينة تكمن في تشخيص أولويات الدولة . وإشارة دقيقة إعتبر أنَّ ما تنادي به الولايات المتحدة في الجانب الإنساني لحقوق الإنسان والديمقراطية إنما هو استراتيجية تبن على الرمال ، وإن الحقيقة تكمن في السيطرة على المفاصل الاقتصادية وهي الاستراتيجية الحقيقية التي تعتبر في نظر الولايات المتحدة من أهم الأولويات ، أما خطاب الحقوق الإنسانية والديمقراطية إنما هو تبع لفكرة للتصير الذي يحاول أن يحدد بعض الأطر الثقافية لجمع الحضارات المتنوعة في عملية جذب فكري ونمسي تساعد في قبول الطرف الآخر لهذا الغزو ، كما تسلم في هزيمة القوميات الأخرى والوطنيات الأخرى التي تتبنى ثقافات من شأنها أن تتعارض مع مبررية ومرجعية القوة الأولى نوعياً في العالم ...

وفي كتابه الأول " مذكريات نكسون " يشير إلى أن المصلحة والنفعة في الساحة الدولية إنما تكمن في أولوياتها ، وهي تتحدد وفق شرطين : الأول تمديد ما به تصبح الدولة ذات السيطرة الأساسية على حرية النظام الدولي ، والثاني يكمن في تحديد الوسيلة التي من شأنها أن تساعد على امتلاك نفوذ السيطرة على ذلك الهدف ، وبهذا تتم المصلحة الترويجية للدولة وتسيطر على حرية مهمة في النظام الدولي . فإشار إلى الخريطة المالية والتفدية والاقتصادية وركز على وجوب أن يرتبط النظام الاقتصادي العالمي بالاقتصاد الأمريكي ، مشيراً إلى تبني نظرية : إذا أصاب الركاب الاقتصاد الأمريكي فإن الاقتصاد العالمي سوف يبطئ . وهو يهدف من وراء ذلك تحييد فكرة الصراع مع الولايات المتحدة لأن ذلك سينعكس سلباً على اقتصاديات كل العالم وبذلك تصبح المهينة من أجل المصلحة ضرورة لا بد منها في نظر الاقطاب العالمية .

المواطنين وتحتلهم ، وتنتج أزمات إجرامية عنيفة تعبّر عن أكبر معاناة تحتاج الدول الصناعية وقوة قياسية ، هذا ما اعترفت به مجموعة من الدراسات الحديثة <sup>(١)</sup> .

من هنا تكون النظرة أكثر موضوعية للعولة بكلّ صلاتها التوالتية وما يتبعها من لازم عملي أو إتفاقي ، وهي كما واضح تقوم على إشباع رغبات تتحكّم في توزيعها مجموعة من الأطر القانونية والميدانية على نحو غير إشباعي ولا إستيعابي ، ولا يقوم على أساس الفعلية التأمينية بالنسبة إلى ممارسة حقّ الحياة الطبيعي الإجتماعي .

<sup>(١)</sup> تاريخ ١٤ شباط ٢٠٠٠ تلقى مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسو ، قبل خطابه الوداعي من الصندوق كمكة بالكرما على وجهه من متظاهر " أمريكي " خلال مؤتمر الأمم للشفعة العاشر للتجارة والتنمية " لونتكد " في بانكوك ، وذلك تعبّراً عن السخط الذي يكته كثيرون لرأسمالية والعولة التي يخلتها العديد من قطاب العالم والتي دافع عنها " كامديسو " منذ ١٣ سنة في منصبه الذي تنحى عنه ١٤ شباط ٢٠٠٠ ، مما أصاب دول العالم الثالث بحالة من " الكثرة " . وقد كثرت الدعوات خلال مؤتمر بانكوك الذي بدأ أعماله بتاريخ ١٣ شباط ٢٠٠٠ واستمر اسبوعاً دعا الى مساعدة الفقراء تلبية للحاسم الشعبية والنفاية التي ثارت في سياتل الأمريكية وسويسرا ابان أعمال مؤتمر دافوس ، مما طبع البيان الخطابي لزعماء الرأسمالية ورؤود العولة بشئ من شرارة الرعاية والتضامن ومساعدة الدول الفقيرة خاصة بعد ان نظروا مشهد مدير الصندوق الدولي وقد امتلأ وجهه بالكرما بسبب ثورة شاب أمريكي عليه حيث ضربه ما وشتم الرأسمالية التي نادى ما ونقذ بالليبرالية . ومن بين تلك الدعوات كانت دعوة رئيس منظمة التجارة العالمية " مايك مور " والامين العام للأمم للشفعة كوفي أنان . اما كامديسو فقد اراد في خطابه الوداعي ان يعتذر بطريقة غير مباشرة عن جريمة الرأسمالية التي نادى ما ، فاشار الى مسؤولية الرأسمالية عن الاغتيالات التي لحقت بالطبقات الاجتماعية حق في نفس الدولة ، وشدد على ضرورة وضع العولة في خدمة الدول الفقيرة . في حين انه لفتهم الاساسي بالمسؤولية عن تزايد الفقراء في العالم . وقال كامديسو : " ان الفقر هو أكبر مآسي عصرنا هذا " . و اضاف : ان الثباين المتزايد بين الاغنياء والفقراء والحفرة الساحقة بين اكثر الدول تقدماً واكثرها فقراً أمر قاضع اسلافياً وكارثي اقتصادياً ومتفحّر على الارجح اجتماعياً " . وقال الشاب الأمريكي الذي انتقلته الشرطة ثم أحلت سبيله بعد ان رفض كامديسو التفتّم بدعوى " روبرت ناكمان " : كامديسو هو عديم الفطنة التي تطبق سياسات اقتصادية تسيى الى الفقراء فريد ان نوحه تحميرا الى من علقه ونقول له اننا نتوقع سياسات مغايرة . وفي بيان مشترك نشر في بانكوك ويروكسل رحبت مجموعة " حلوانيون بلا حدود " وهي مجموعة من اليسكيين الذين تخصصوا في اطلاق كمنكات الخلوى على شخصيات عليية مثل بيل غيتس وجاك ديلور ، رحبت بالقاء الخلوى على مدير صندوق النقد الدولي ، معترفة ان هذا العمل الرمزي يعني ان الشعب يرفض منطق الرأسمالية القفر ويدعو الى رأسمالية اجتماعية انسانية ، وتخلو من رأسمالية تاكل فيها الكلاب ويخوع الانسان . وأصدرت " لونتكد " تقريراً يؤكد ان عدد الدول الاقل نمواً ، أي الدول الاكثر فقراً ، ازداد منذ عام ١٩٧١ من ٢٥ دولة الى ٤٨ دولة ، بينهم ٣٣ دولة في افريقيا ، وقال الامين العام لاونتكدا كارلوس فورتن : ان الدول الاكثر فقراً تصبح اكثر حشيشاً في الاقتصاد العالمي ، وذكرت لونتكد في تقرير ان الدول الـ ٤٨ والتي يشكل سكانها ١٣ % من سكان العالم أصبحت اقل أهمية في التجارة العالمية في السبعينات إذ فقدت نحو ٤٠ % من نصيبها الضئيل أصلاً من الصادرات العالمية .



وكما ترى فإنها بحاجة إلى ترشيد أكثر اجتماعي ، وهي مع مستواها الرفيع علمياً وقدرتها النافذة التي إختصرت كوننا البعيد إلى أقل من " قرية تكنولوجية " فإن مخازن المواد الغذائية يعفنها الركود ، وبعدت بين الإنسان والوجبة الغذائية . فاجتاح الجوع معازل البشرية من كل حذب وصوب .  
فهل يا ترى التكنولوجيا البعيدة أمنت قرباً حقوقاً إنسانياً ، أو أثرت إيجابياً في مجال عولة الإنسان نفسه ؟

هل العولة هي للمال والسلعة أولاً ؟  
هل أن الإنسان لا عولة له ، إلا إذا كان تاجراً أو مالكاً كبيراً أو ثرياً ؟ ! ...  
أسئلة تحمل أجوبتها في بطن التقارير التي سقناها عليك .. وهي تدين بقوة الإدارة الفكرية لأدوات العولة ...

## علاقة الإنسان بالطبيعة — —

يمكن أن نقسم علاقة الإنسان بالطبيعة إلى ثلاثة أقسام :

**القسم الاول :** يتعلق بـ " إخضاع الطبيعة " للإستغلال الإقتصادي .معناه العام ، من دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الأخلاقية والإجتماعية والنفسية وما إليها من عناوين .

**القسم الثاني :** يتعلق بمحاول السيطرة على الطبيعة ، مثل التنبؤ بالظواهر الطبيعية ، التي تساهم في الحفاظ على نسبة من أمن البشرية ، مثل التنبؤ بالزلازل والبراكين وكشف معالم الفضاء وما عليه الكون من قوانين وأسرار ...

**القسم الثالث :** يتصل بجانب القواعد التي ترعى علاقة الإنسان بالثروة والطبيعة فيما يخص الجانبين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي . وفيما بعد تطوّر إلى الجانب البيئي وما يتصل بجوانب أخرى ...

ومن الطبيعي أنّ الدراسات الإقتصادية تركّز على كلّ جهة من شأنها أن تفيد في الجهة الكشفية الإستغلالية والتنبؤية . إلا أنّها تعتبر هذا الكشف مضافاً جوهرياً إلى المنظومة العامة الإجتماعية . ومعنى ذلك أنّ الدراسات الإقتصادية مستنظر إلى إستغلال الطبيعة من جهتين :

١ . جهة الإستغلال من حيث هو .

٢ . جهة توزيع الإستغلال بشرياً وإجتماعياً .

ومعلوم أنّ تسمية " البشرية " لا تستفيد من قاموس الموجبات الإجتماعية بناءً على حسابات قيم الكيانات السياسية المتعددة ، بل إنّ الجنسية السياسية هي الرابط في المواطنة السياسية ، ولا يستفيد من يحمل صفة " بشري " من التقديرات هذه لجهة أنّه إنسان فلا بدّ له من رابط سياسي بدولة معينة ، وعلى أساس الثروة والموازنة والقواعد القانونية التي تقرّها دولة ما ، فإنّ إستفادة مواطنها تكون بقدرها .

بهذا يظهر أن علينا " وفقاً لمقاييس المسؤولية الإلزامية " التي تعبّر عنها شرعة الالتزامات الكيانية أن نخذف كلمة إنسان من موجب التقديرات ، ولا بدّ فيه من توظيف كلمة إنسان ضمن إطار دولة ما ، ورابطة كيانية معينة ، تعبّر عنها ورقة أو بطاقة إسمها " الجنسية " لهذا السبب لم تركز الدراسات سابقاً على المقاييس ذات الموجب الطبيعي أو الإنساني ، وإنما ركّزت على مقاييس تقوم على أساس ثبوت الانتماء للوحدة الاجتماعية السياسية .

وعليه :

إنّ موضوع آثار الاستغلال من الناحية الاجتماعية كانت قياساته تتمّ وفق موازين الجنسية السياسية والمواطنة ، ومع أنّ التسمية البشرية لم تنفد من قواميس المؤتمرات والمعاهدات ونصوص ميثاق الأمم المتحدة إلا أنّ الموجب والمسؤولية كانت فيها " طبيعية تبرعية " وليست " قانونية إلزامية " لذلك علّقت الدراسات الاقتصادية على المذهبية الاقتصادية والقواعد التي تتعلّق بـ " كيفية " إعادة توزيع الدخل القومي من جديد .

ثمّ إنّ العلاقة بالطبيعة والإنتاج والاستغلال والنقل والانتقال والتجارة وتعددية النفعية عبر نظام الربح ، تخضع في المجتمعات القانونية لمعايير قانونية مسبقة تقرّ قنوات محدّدة للمعاملة المالية الإنتاجية والاستغلالية والتصرفية والتجارية ونقل الخدمات والمنفعة عبر نظام الربحية . هذا ما يُعبّر عنه بـ " نظام قانونية المعاملة المالية " ومن المعلوم أنّ كلّ ما يحتزن نفعاً أو فائدة تعبّر عنه بالمال ، أمّا النقد فهو عبارة عن الوسيط الذي يحتزن قوة شرائية يُستعمل في تبادل المنافع المالية . وتاريخياً : فإنّ الإنسان استغلّ الطبيعة لجهة أنّها تمثل مرتعاً حقيقياً من شأنها أن تسدي له بعضاً من منافع المرادة أو المتطورة وفق نظام المكتشفات . وقد أثبتت التجربة البشرية أنّ الإباحية المطلقة أو الجوازية القانونية تهدّد فعلاً قيام وإستمرار وجود المجتمع السياسي فضلاً عن المجتمع الإنساني . وعليه : كان لا بدّ من تقنين التصرف بين حدّين : الجائر . والمحظور .

وكان موضوع الإنتاج والاستغلال والتصرف وإعادة التوزيع واحداً من مبادئ القانونيّة العامّة ، وقد إنقفت كلمة الصناعة القانونيّة العالميّة على أصل التدخّل والتّقين والجوازيّة والمحظوريّة . إلا أنّها اختلفت في التفاصيل والمضامين ، وفق مذهبيّة وأيديولوجيّة معيّنة في نظرهما إلى الثروة وعلاقة الأفراد والجماعات والمجتمعيّة فيها ...

ومنذ زمن بعيد ما زالت " لعنة الأزمة الاقتصاديّة " تتابع البشريّة خاصّة حول علاقة الإنسان بالجانب الاجتماعي والمجتمعي ومذهبيّة إعادة توزيع الدخل القومي لجهة التسليم بتوجّه عامّة من اشتراك البشريّة في مجهود الصناعة الماليّة بصورة عامّة .

إضافة إلى التسالم والاتفاق على أنّ الثروة العامّة والطبيعيّة هي ملكٌ كليّ ومبدئيّ للنوع البشري ، وإن أجازت القوانين حقّ المملكيّة الفرديّة والإنتاج والاستغلال والتصرف ... فإنّه محكوم بمبدأ أوّليّ عالمي أقرّت به مؤتمرات الأمم المتّحدة أيضاً يقوم على أساس الإقرار بالمملكيّة النوعيّة للثروة العامّة والطبيعيّة .

وفي الماضي كانت بعض الدراسات الاقتصاديّة تردّ لعنة الفقر والجوع والأميّة والتخلّف وسوء التغذية ... وصولاً إلى الموت الفردي والإبادة الجماعيّة ، إلى أسباب " تحكّميّة طبيعيّة " ، خارجة عن سلوك الإنسان وآثاره ... وكانت تعتبر أنّ " سنناً كونيّة " هي برّجت كوننا الذي نحن فيه على موارد تقوم على أساس هندسيّة ورياضيّة لا يمكن أن نخالفها وإلا وصلنا إلى أزمة جوع وتخلّف وسوء تغذية وموت . ومع أنّ دراسات هامّة جدّاً ردّت بدقّة متناهية في عمليّتها على هذه الأفكار ودلّت على أنّ الأزمة هي " توزيعيّة وليست " مورديّة وتزايدية . أمّا اليوم فقد أصبحت " حكومة التكنولوجيا " ذات تحكّم قويّ في خلق " ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على عقل بشر " ، وبالتالي قاموت الأفكار التي تردّ السببيّة العليا إلى التاموسيّة الكونيّة والطبيعيّة وقد إعترفت المعازل ومصانع الفكر والسياسات بحقيقة حصريّة موضوعيّة تختصرها " الأزمة التوزيعيّة " وقواعد إعادة التوزيع ( عالمياً وقطرياً وفق منظومة

الكيانات السياسية ) ... وبذلك بدأت مرحلة متطورة من قراءة الذات قانونياً إلا أنها لم تصل إلى مفصل موضوعي مهم في الدول ذات الصناعات الهامة والمتطورة وذات الحكومة التقنية والتكنولوجية لجهة أنها تعوم على مجموعة كبيرة من الأساطيل المالية والنقدية والمنفعية والتكنولوجية استطاعت أن تجعل كوكبنا البعيد مختزلاً في شاشة تلفزيون أو إنترنت .

وأصبحت فيها الضمانات الغذائية والمنفعية وأسرار الحاجات تقوم على كبسة زر ، مما يعني إحكام طاعة جبارة على الطبيعة إستغلاً وإنتاجاً . إلا أن أزمة توزيعية وعدالة إجتماعية مرتبطة بهذه المذهبية ظلت تنوء برعب من أحمال وأثقال قواعد المذهب الإجتماعي الإقتصادي . حتى في الدول الصناعية نفسها ...

ومنذ بداية التسعينات بدأت مرحلة تشكيكية حتى في أوساط المعادل الغربية بمدى " حكومة الأدوات " في ظل " الديمقراطية الرأسمالية " في مجال علاقتها في صناعة " الأمن المجتمعي " الذي يقوم على أساس إشباع الفردية الإستيعابية ، لا الجماعية المتفاوتة ، على نسق الضمانة الشكلية لا الموضوعية ، مما يؤثر على نتائج الجماعة في حجم نتائج إشباع رغباتها وقنوات مآلتها وقدراتها الفعلية <sup>(١)</sup> ...

---

(١) تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٠ جُرح نحو مئة شخص بينهم أكثر من خمسين شخص من رجال الشرطة التشيكية وذلك في مواجهات عنيفة في " العاصمة براغ " بين الشرطة وجمع غفير من المتظاهرين للنهضين للعولة . قرب مركز المؤتمرات الذي كان يشهد الافتتاح الرسمي للإجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدولي . وقد أفادت وكالة الأنباء التشيكية أن ٥٤ شرطياً جرحوا . ونقل ١٢ منهم على المستشفيات . فضلاً عن المشرات في صفوف المتظاهرين . الذين نُشرت أعدادهم بأكثر من " عشرين ألف متظاهر " ضدّ العولة . وهم يحتلون طاعات مهنية ونفاية وحقوقية وإجتماعية واقتصادية ... وقد إستطاعت الشرطة بتعزيزات من خارج العاصمة . لمواجهة جيش المتظاهرين . الذين تدفّقوا من إيطاليا وأسبانيا واليونان وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية ... ومع أن ألمانيا أقامت حالة طوارئ على الحدود لمنع وصول الوافدين إلى " براغ " إلا أن كلّ المحاولات باءت بالفشل بسبب تدفق المتظاهرين من كلّ أنحاء أوروبا وأمريكا ... وقد لجأت الشرطة إلى إستعمال " الغاز السيل للدموع " وعراطيم المياه الساخنة . لتفريق المتظاهرين . إلا أن شراسة المتظاهرين إستطاعت أن تصل إلى حدّ قريب جداً من مركز المؤتمرات . وجرّحوا مندوباً يابانياً أصيب بـ " حجر " في رأسه . نقل على أثره إلى المستشفى . وقد نظّمت الشرطة عملية " خروج " آلاف المؤمرين " بعد إنتهاء جلسة الافتتاح وجلسة العمل وذلك عبر عطلة خاصة لتفطر الأفاق . أقيمت تحت مركز المؤتمرات . خوفاً من شراسة المتظاهرين الذين كان يستهدفون المؤمرين بعنف شديد وهستيريا إنتقامية وقد رفع المتظاهرون شعارات قالت كلّ -

والمهم أن نشير إلى أن أزمة الردة القانونية التشكيكية هي غريبة السبب والتأثير ، ولا تتعلق بمعنى العملة عالمياً ، وفق منظومة الأثر العالمي على الكيانات المتعددة سياسياً ، لجهة أن " الكيانات أساسية " مقياساً في نظر هذه الدراسات .

نعم تطوّرت منذ التسعينات دراسات ذات أسس ومقاييس إنسانية في مقام توصيف إعادة توزيع الدخل العالمي . وهي في دورها لأن تبلور أكثر . ومن خلال قراءة المظاهرات الغربية في سياتل ومنتدى دافوس وأستراليا وبراغ نجد عبر الدراسات

---

- الشعارات السابقة التي نُصّت في سياتل ودافوس وأستراليا . ونقدوا بالعملة والبنك الدولي وصندوق النقد وإعتبرا هاتين المؤسستين الشرّ الذي لا بدّ من إستصااله . ومن تلك الشعارات والمخالفات : لا نريد الديمقراطية الأثرية . الرأسمالية عدوة حقوق الإنسان . الديمقراطية عداة في عالم اللال . اللال هو الحاكم في مجتمعاتنا . اللال لا " الأشخاص " يحكم . اللال هو صاحب السيادة . نريد أن نعيش . نريد ضمانات حقيقية . العملة نظام الأغنياء . العملة شركة عالمية لأصحاب المال . لا نريد مجتمعاً تديره الشركات . نحن مهتمون في عالم أكثر تفتّحاً وتطوّراً . الفارق الرقمي دليل على وحشية اللال . العملة نظام مقامرة . اللال يشربنا أننا غير موجودين . نريد المزيد من الضمانات والتدخلات الاجتماعية في ظلّ سطوة اللال . البنك الدولي والصندوق عدواً للفقراء ...

وقد علّق المؤرخون على ما سمعوا من هتافات وشعارات وأكثروا أنهم يصغون حيناً للمجتمع الإنساني وألهم يريدون أن يفكروا بما يمكن أن يساعد على الحدّ من الفقر . إلا أنهم لم يلقوا على نصيبه " نفوذ المال " وهي الظفرة الأصعب في المجتمعات الديمقراطية . وقال رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون في الافتتاح : سنعمل لمصلحة الإنسانية . وسنكافح الفقر . ونحن متحمسون لذلك لكنّ المجلس لا يكفي وحده ويجب أن يقرن بالآليات تدعى عمدة . ولعلنا التفكير بالمدى البعيد لمعرفة إمكانيات الفقر في العالم . وبأخذ المظاهر على المؤتمرات المتعددة والمتابعة أنها شكلية وكتوة الوعود وقليلة التنفيذ . وأنها مرهنة لإرادات الدول النافذة عالمياً والتي تفكر بمحسوى شركة أمريكا . أمّا الصحافة فقد رصدت المخالفات والشعارات ودقّق قسم منها في مغزى الشعار والمخالف وحاكم بعضهم المال في المجتمع الديمقراطي . ودعا إلى إعادة النظر من جديد مجموعة قيم تنطوّر بالإنسان نفسه . وقد ركّز قسم من الصحف البريطانية على أننا يجب أن نكون حذرين فضلاً . لأنّ المظهرين من طبقات فكرية واقتصادية ومهنية وثقافية وفهم من أهم " مفكّر الرئي ... " وهم من مواطني الدول الصناعية بما يعني أن أزمة فعلية تصيب للشروع الطموح الذي نعيشه في مجال المجتمع التكنولوجي . وأنّ نقلاوة عملياً وضرورياً وإجتماعياً ورقمياً موجوداً فضلاً في مجتمعاتنا وتوسّع رقعة وتمتدّ بقوة قد تخرج من السيطرة وتساهم في لغصة إجراءات وعدايات للقانون . ولأنّ قرأ آخر من نوع آخر بدأ يهدد تدفّعات الدولة . بدأ من الفقر التقليدي وصولاً إلى فقر التكنولوجيا . فإذ قراءة أدوات الديمقراطية بحاجة على مناقشة جديدة . فضلاً عن العملة . أمّا رئيس جمهورية " تشيكيا " فلانسلاف ملغل فقد دعا في إنفتاحية عمل المؤرخين في بلده أمام الحضور الأمريكيين والأوروبيين " إلى إعادة النظر في مفاهيمهم لآراء التنوّر الاقتصادي العالمي . وأضاف : إنّ تورخ الحضارة العالمية أو الشمولية " رسمه الأوروبيون والأمريكيون " في الأزمان الحديثة . أي أولئك الذين هم الآن في عتلا " الأكثر ثراءً والأكثر غوراً " واستطرد قائلاً : لهذا السبب لا يجوز إعفائهم من واجب إعادة التفكير بطريقة نقدية في الحركات التاريخية التي دفعوا إليها .

التخصصة فضلاً عن شعارات وخطابات المتظاهرين أنفسهم أن منشأ الأزمة يمكن أيضاً في قواعد داخلية ونتائج داخلية أيضاً ، كانت سبب فتح أعينهم على ما يجري خارج كياناتهم السياسية من أزمة توزيع للثروة العالمية ومدى الإحتكارية الإنتاجية والإستغلالية والتجارية التصريفية والسوقية والنفعية العامة في الميدان العالمي .

حتى أنك تجد في بعض المقارنات صورة ( عجبية غريبة ) لا تنفع معها دموع ولا صراخات ... سوى إدانة ما نعيش فيه من عالم مرعب يقوم على أساس نوعي ودجبي من سحق القيم ذات الشقّ الإنساني لصالح مفاهيم السلعة والثروة والمال وذلك عبر صورة إستغلالية هجينة للطبيعة <sup>(١)</sup> .

(١) في اللحظة التي يعيش فيها أكثر من ٢,٨ مليار نسمة على دولارين يومياً في العالم وأكثر من ١,٢ مليار على دولار واحد يومياً يظهر تفاوت عظيم بين غنى تكنولوجيا متطورة جداً تتحكم به أقلية قليلة جداً . وبين أكثرية تموت جوعاً . ففي عام ١٩٩٩ بدأت أول تجربة عملية وهي حلقة من أسل تطبيق نظام " للنزول الذكية " في السويد وهو يهدف الى ربط للنزول بالإنترنت عبر تلفون الخليوي بحيث بدأت شركتان تترجم ربط المطبخ والتلفزيون وغوغل بالهاتف المحمول عبر الإنترنت للتحكم به من بعد ... وكانت شركة الهاتف لوكسون قد بدأت فعلاً هذا المشروع من أجل خلق رغبة عالية جداً عبر الخدمة المنزلية ... يُشار إلى أن نصف السويديين عندهم خدمة الإنترنت . ولا يحتاج التلفزيون والراديو وغيرهم الى تغيير حتى يتمكن الهاتف من قيادهم بل يهتف به صندوق صغير للتوجيه والتلقي . وفي اللحظة التي يمتلك فيها ١٠٠ ملياردير أمريكي نصف مداخل الأرض قاطبة من أصل ٣٥٨ ملياردير عالمي من الدول الصناعية نجد ٨٠٠ مليون يعانون سوء تغذية حاد جداً وصل إلى مستويات ممتدة وفي وقت نمتلك فيه شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدرات أكثر من ٩٠ في المئة من الإقتصاد العالمي فإن ديون الفقراء تقترب بـ " ٢,٥ تريليون دولار " تشكل الفائدة عليها سنوياً مقدار ٢٥ في المئة من صالحوها . وفي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أظهر تقرير نشرته شركتنا " ميريل لينش " و"جيميني كونسالتينغ " أن عدد الاشخاص الذين تزيد أصولهم المالية عن ٣٠ مليون دولار تجاوز ٥٥ ألفاً خلال العام ١٩٩٩ بفضل عودة النمو العالمي وانهاء البورصات . ويضم نادي أصحاب الملايين بالدولار أو اليورو أكثر من سبعة ملايين عضو في العالم ، وزاد مجموع أصولهم المالية بنسبة ١٨ في المئة في عام ١٩٩٩ ووصل الى ٢٥٥٠٠ مليار دولار في مقابل ٢١٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ ولوضحت الشركتان المبدتان للقرار أن هذا الامر عائد جزئياً إلى ثورة الإنترنت ووصول طبقة جديدة من أصحاب المليارات جراء الإنترنت ويقول مارك تيلدن المسؤول عن الخدمات المالية لدى جيميني : إن أكثر من مليون شخص انضموا إلى نادي الإثراء جداً عام ١٩٩٩ موضحاً أن ذلك يدفع مصارف الأعمال وصناديق الاستثمار الى إعادة النظر في استراتيجياتها لجذب أصحاب الملايين الجدد في سوق تزدد فيها المنافسة . ويغيد التقرير أن هذا الازدهار يعود الى عاملين رئيسيين : أولاً تسارع النمو في العالم خلال ١٩٩٩ ما أدى الى قيام " نشاطات جديدة " وأسواق جديدة فانعكس على شكل زيادة في الثروات الشخصية .

ثانياً : الارتفاع العام في اسواق البورصة بأكثر من ٣٧ في المئة خلال السنة الماضية واعتبرت " ميريل لينش وجيميني " : أن الأداء الاستثنائي للأسواق ساهم بأكثر من النصف في الارتفاع الاجمالي للأصول الشخصية لعام ١٩٩٩ . -

= وأشار التقرير أيضاً إلى أن ميولاً اقتصادية واجتماعية جديدة مهتة لإزدياد ثروة الإثراء ، تأسيس شركات إنترنت وطرحتها في البورصة سمح بظهور أصحاب المليارات عبر الشبكة الإلكترونية فضلاً عن الارتفاع في بيع الشركات المالية ، لا سيما في ألمانيا حيث دخلت أكثر من ١٦٨ شركة البورصة عام ١٩٩٩ وفق ما اشار اليه التقرير . وعلى صعيد أكثر المستفيدين من ارتفاع الثروات ، فقد زادت أصول أكثر من ١,٧ مليون من أغنى الأغنياء من آسيا بنسبة ٢٣ في المئة عام ١٩٩٩ . وزادت ثروة الأمريكيين الشماليين والاوروبيين المالية بنسبة ١٧,٤ في المئة و ١٩ في المئة . وبذلك ٢,٥ مليون شخص من امريكا الشمالية حالياً ٣٠ في المئة من الاصول المالية الشخصية في العالم ، ويتقاسم ٢,٢ مليون أوروبي نسبة تزيد عن ٢٦ في المئة منها . وأشار التقرير الى ان الريادة في الاصول ستكون بنسبة ١٢ في المئة تقريباً سنوياً في الاعوام الخمسة المقبلة لتصل الى ٤٤٩٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ . وكما ترى فإن نمو العالم يعني نمو الإمبراطوريات المالية للدول الصناعية . أما الدول الفقيرة فلها ازدياد قفراً . حتى انه عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الأغنياء بالنسبة إلى الفقراء ٣٠ إلى واحد . وعام ١٩٩٠ أصبحت ٦٠ إلى واحد . وعام ١٩٩٧ أصبحت ٧٤ إلى واحد . وفي وقت ملك فيه ٢٠ في المئة من البشر الأكثر فقراً فقط ( ١,٥ ) في المئة من الدخل العالمي فإن ٢٠ في المئة من البشر الأكثر غنى يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي . وفي تاريخ ٢١ أيلول ٢٠٠٠ قالت الأمم المتحدة : إن ثلث سكان العالم البالغ عددهم " ستة مليارات " يعيشون في فقر مدقع ويعانون من " عدم تكافؤ قضي " يشوه فرص الألفية الجديدة . وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في المكسيك وهو يستعرض مقتطفات من تقرير عن سكان العالم : إن إحدى الملاحظات على تلك الفجوة الواصلة بين الأغنياء والفقراء تتمثل في ازدياد متوسط دخل الفرد في ( ١٧ دولة ) عن ٢٠ ألف دولار سنوياً . فيما يعيش سكان ( ١١١ دولة أخرى ) على أقل من ألف دولار سنوياً . وبين الدول الأكثر فقراً تأتي رواندا وسوريلون ... حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي أقل من ( ٥٠٠ دولار ) وسط دولة لا تتمتع في القطاع الاجتماعي والتأمينات والضمانات بما يزيد من حدة المشكلة ... بينما تأتي الولايات المتحدة وسويسرا والنرويج وسنغافورة في مقدم الدول الغنية . مع ما يتبع هذا الدخل المرتفع من ضمانات مالية واجتماعية ضد البطالة والشيخوخة والأمراض والتعليم وغيره ...

وأضاف ممثل الصندوق مع إحصاء عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان العالم ٦,٠٥٥ مليار نسمة . وهم يزيدون بمعدل سنوي قدره ( ١,٣ في المئة ) ويعني ذلك زيادة مقدارها ٧٦ مليون شخص سنوياً . أي ما يعادل عدد سكان فيتنام أو الفلبين . وتابع : يعني ذلك زيادة إضافية بمعدل ( ١٤٥ شخصاً في الدقيقة ) أو ٢,٤ شخص كل ثانية . وأشار التقرير إلى أن ( ٨٠ في المئة ) من سكان العالم يعيشون في ما يعرف بـ " الدول النامية " بينما يعيش ( ٢٠ في المئة ) في الدول المتقدمة . مثل الولايات المتحدة واليابان وكندا وسويسرا ... فهل هذه المقارنة عجيبة غريبة في علنا أم لا . فهل هذه عدالة في الاستغلال لم أنهما ليسا إحتكار لم تعرف الإنسانية من قبل . إن قراءة مستوفية وموضوعية خريطة رقمية تبث أزمة خطيرة مرعبة تطال مجتمعات الإنسان بل والكيان السياسي نفسه حتى في أرقى الرأسماليات وإحصائيات كل بلد سمع شاهد على ذلك . بل إن التراكمية الشخصية لقلّة قليلة جداً في مجتمعات الرأسمالية الغربية مقابل الكثرة عمن لا يحصلون سوى على الحد الأدنى من ضمان بقاء ووجودهم لا ضمانات المستوى الاجتماعي فضلاً عن ضمانات الرفاهية تدل على مدى الأزمة التي تعيشها البشرية فضلاً على مستوى علاقة الإنسان بالطبيعة والثروة . كانت الدراسات في الماضي تركّز على تراكمية محورية وإن كانت متفاوتة إلا أنها ضمانات تفصيلية لنظمه الحقوق الإنسانية من جهة ضمان مستوى عيش كريم . لا ضمان بقاء طبيعي فقط . إلا أن للنمسة القانونية الرأسمالية لم تنبئ هذا المستوى الفكري الضامن على هذا الصعيد . فضلاً عن ضمان طمر هوة الفقر عمقه التخليدي وللتطوّر .



المشكلة الأساسية التي أصابت مقتلنا القانوني تكمن في منهجية قانونية أكثر ليبرالية وأخيه بـ " الطبيعية " التي رست أيام القرن السابع عشر مما أثار رعباً حقيقياً عظيمًا ، يندك على هذا الثورات الشعبية والعصيان المدني الذي اجتاحت أوروبا بسبب الفروقات المادية ، والجوع شكّل صورة عن الإبادة الجماعية ... وقد نادى آدم سميث العالم الاقتصادي وهو من رواد الاقتصاد الحر وابن القرن السابع عشر بمذهب الطبيعة الفاعلة وقد إشتهر قوله في هذا المجال بعبارة :

" دعه يعمل دعه يمر " .

وقد اعتمد هذا المفهوم على عدة عناوين منها :

- ١- الحرية الطبيعية في المجال الاقتصادي الذي لا يجوز للدولة ان تدخل فيها .
- ٢- حصر عمل وإختصاص " الدولة " في مجالات أربع : صك النقود . حفظ الأمن . حل النزاع بين المواطنين . حماية الدولة من الغزو الخارجي .

وقد نتج عن هذه السياسة إحتكارات اقتصادية مخيفة وإمبراطورية مالية ونقدية وإقتصادية يسيطر عليها مجموعة أشخاص لهم من النفوذ ما يحتزلون به الدولة نفسها في مقابل أبناء وطن يلفهم الجوع ويقتلهم سوء التغذية ، وتستشري فيهم الأمراض ويزحف إليهم الرعب بصمتٍ مخيف ، مما أدى إلى إغيارات في الجانب الاجتماعي والطبيعي عند الإنسان بشكلٍ فظيع ، قد لا تستطيع الصورة أن تبيّن حجمه وآثاره . وبدأت " الثورات الشعبية " وتعالّت الأصوات العمالية والمهنية من أجل تعديل الأفكار والقوانين أولاً كـ " بنية تحتية قانونية " تحكم السلوكيات الاقتصادية الإنتاجية ، والإستغلالية والتصرفية ... إلا أن تعديل القوانين بمعناها الاقتصادي الاجتماعي ، لم تصل إليه الطبقات الشعبية إلا في بدايات القرن العشرين ، بعد أن قامت الثورات المتعددة في العديد من دول " عالم الآلة " ، منها الثورة الأمريكية والفرنسية .

وقد كان الشعار الذي حمّله الشعب في هذه الثورات يقوم على أساس حق العيش وما يتبعه مجتمعياً . وليس الحرية الشكلية أو ضمانة النصّ من دون شروط تفعيلية في العيش . أي بمعنى انه يجب على المجتمع أن يؤمّن للأفراد وسيلة العيش مهما كان القانون ومهما كانت الظروف ... ومن بدايات القرن العشرين ابتدأت مرحلة جديدة من مذاهب الدخّل القومي السلطوي لصالح تنظيم علاقة الإنسان بالطبيعة والثروة وكان لا بدّ من ضريبة إجتماعية تؤخذ من المجتمع وأفراده بصورة عامّة ومن القادرين . بهدف الإنفاق الإجتماعي والإنفاق على المرافق العامّة والتسلّح والسلم وأدوات الدمج المدني والتطويرية الخدماتية وغيرها ... إلا أنّ الشعارات كانت أكبر من نتائج الترجمة العملية .

من هنا أخذ معنى العلاقة بالطبيعة يختلف نوعاً ما ، إلى أن وصل إلى حدود التأمينات الاجتماعية والطبية وما إليها لكنّ القاعدة الحاكمة في الإنفاقات العامّة كانت النسبية وعلى أساس الحاجة الطبيعية أو قريباً منها ، أمّا الحاجة الإجتماعية فقد بدأت فيها مجموعة من الدول إلا أنّها لم تصل إلى المطلوب أو ضمن الحد الأدنى المتطور من حاجة المواطنة الإجتماعية ، بل دون القياس على حقوق الإنسان ، بل على العكس من ذلك تطوّرت معالم الفقر وأصوله ، وتعمّدت شروط الإندماج في المجتمع أو الإغثناء ضمن حدّ الشروط العادية ... في ظلّ تحولات وأصول وقواعد مختلفة جدّاً عمّا مضى من الفترات الزمنية السابقة .

وأخذت تبلور معالم " مشكلة أساسية " وهي أنّ الضمانات التي وصلت إليها الدول الصناعية تقوم على مفهوم فلسفي يعتمد الحدّ الأدنى من الضمانات من خلال توزيعات الدخّل القومي وأخذ الضريبة من " الأكثر غنى " مقابل كلّ تقديمات الدولة لهؤلاء حتى يعطوا " الأقل " لضمائنات هي الأدنى في مجال العيش دون الكرم ... إنّ الدراسات الاجتماعية ذات التوسعية في فهم الإنسان بمجوانيته المواطنة اليوم تقسّم طبقة " الحاجات البشرية " إلى ثلاثة أقسام :

١- الحاجة الحيوانية ، وهي عبارة عن الحاجة التي يشترك فيها الحيوان والانسان من اجل العيش .

٢- الحاجة الضرورية من اجل إغتراف " أدق " في المجال الاجتماعي .

٣- الحاجات الضرورية من اجل إغتراف " طبيعي وتطوري " في المجال الاجتماعي .

في دول العالم الثالث نجد أن الحاجة الضرورية التي يشترك فيها الإنسان مع الحيوان غير مؤمنة أصلاً ، لذا تشير إحصاءات ودراسات الأمم المتحدة إلى أن مشكلة الموت في دول العلم الثالث هي مشكلة جوع وسوء التغذية وفقير في المواد التي تكفل ضمان فعلي لحق الحياة الطبيعي ، يبعد النظر عن الحاجة الاجتماعية التي تتعلق بمجانب دمج الفرد في الجماعة عبر الإجماع العام وهي بالطبع تكون عبر التأمينات والضمانات التي تتعلق بالجانب الاجتماعي ...

أما في دول " الآلة الصناعية " نجد أنهم تغلبوا بنسبة تعتبر مهمة نسبياً على الصنف الأول لكنهم لم يتتبعوا منه ، فالمعلومات الأكيدة ما زالت تشير إلى أزمة على هذا الصعيد والأرقام الموجودة في كتابنا هذا خير دليل على ذلك .

بالمقابل فشلت دولة " الآلة والتكنولوجيا " في الصنف الثاني مع أن العالم المتقدم هو يحتل " البنك " العالمي المالي والنقدي والاقتصادي والمعلوماتي والتكنولوجي بل يمكن أن يقال فيه : إنه عالم فيه قدرة على إشباع الرغبات فوق اجتماعية ونسبة هائلة إلا أن ذلك فعلياً غير موجود لأسباب تتعلق بالفكر والعقيدة التوزيعية التي يتبنّاها القانون . حيث يكمن السبب في نظرية التقديرات المالية التي ترتبط أشد ارتباطاً بنظرية التوزيع للدخل القومي . وفي المشاهد الحية فإننا نجد الدولة تقوم بوظيفة تأمين مناخ الإنتاج والاستغلال والتسويق للإمبراطوريات الأكثر غنى بشتى الوسائل من : أمنية ومالية وخدمانية ودبلوماسية ومخابراتية وبنوية وتحفيزية ... حتى أن نظام " أيشلون " الأمني الأمريكي التكنولوجي آمن أهم جاسوسية عسكرية تقنية تستعمل لتحقيق أهداف مدنية تجارية وتسويقية ... وحول إستراتيجية جاسوسية العسكر إلى جاسوسية

الإقتصاد كما هي الحال مع صفقة " إيرباص الأوروبية " التي تحولت إلى بوينغ الأمريكية ... من هنا يكون نظام الضريبة " منطقياً جداً " شرط أن يقوم موضوعياً على سياسة " تعاون الجماعة " ضمن أهداف ذات تقاطع جماعي إنساني ، وبديهيّاً أنّ من يستفيد أكثر من الخدمات والتقديمات التي تقدّمها الدولة عليه أن يساهم في الضريبة أكثر توازناً بين التقديمات والمنافع <sup>(١)</sup> .

(١) قد يقال : إنّ علم المالية يعتبر الضريبة تقوم على أسس أنّها مقطوعة من المواطنين دون مقابل . وهذا بخلاف الرسوم التي تحصل عليها الدولة من الأفراد واللواسات لقاء خدمة . الجواب : ليس هذا المقصود هنا . ففي الدراسة المالية يكون التقييم بناءً وليس مبنياً . وأنا هنا في مقام رسم نظرة مبنائية . وهي نوعياً ومن حيث الإجمال تنظر إلى الحاصل العام عو الأفراد من جهة تقدم خدمة للمعني الأعم بعيداً عن تفاصيل المرفقية ذات النظرة الخدمائية الفردية في التحصيل والجماعية في القابلة والإنفاق .

من هنا تكون النظرة موضوعية جداً وثمة من ناحية بيان الفلسفة الإنتمائية إحصائياً عو الأدوات المالية التحصيلية لصالح السلطة التي تقوم بتقديم ضمانات مرفقية عامة : أمنية سياسية إحصائية إقتصادية بيئية تحفيزية تسويقية حماية مواطنية تربية ثقافية صحية ... والأهم في هذه النظرة هو أن نشير إلى أنّ المرفقية بتفاوت الأفراد واللواسات في الاستفادة منها . فمن يستفيد أكثر . يعني أنّ المرفقية تكون طوعية له وفوائدها يمكن في النهاية تفريقها بالمالية . من هنا يكون من البديهي والطبيعي أن تكون الضريبة عليه أكثر . ولا تخو هذه النظرة " بيئية " بل هي في أصلها تضامنية إحصائية من أجل ضمان القطاعين الاجتماعي والإقتصادي والشقّ السياسي وحاجات النظام العام ... إلا أنّ هذه النظرة وإن كانت لازمة في الفقه السياسي العام . إلا أنّها لا تخلّ معياراً حصريّاً في الفقه الإسلامي . فواجب للوزارة والتضامن هو إنساني قبل كلّ شيء . والزكاة والخمس هي فرض عبادة أوجبها الله تعالى لا يتم إلا بالقرية إليه . سواء قامت قائمة السلطة التي تتألف من نظام سياسي " سلطة " وأرض وشعب أم لم تقم . وسواء كان المسلم في أرض الإسلام أم كان يخضع لنظام سياسي علماني أو غيره مما لا يقوم على أسس النظام الإسلامي قد يقال : إنّ فكر المبادئ العامة للمالية يقوم على مثل هذه النظرة في شقّها الأعم من ناحية أنّ التضامن المالي بين الأفراد في إطار الشقّ العام الاجتماعي والمالي إنما يقوم للمواطنة وليس التبعات . أقول إنّ بعضاً من مفكرّي المالية قالوا هذا الكلام . وإن غلط إلا أنّ قراءة مستوفية لكتابات المالية للقراءة تبين أنّ المالية العامة تقوم على أسس نوع من ربط التوازن ولو على أسس تولد نسي بين منافع تقديمات السلطة ولو البنوية الأولية من أمن وحماية وحلّ الخصومات وصكّ العملات ... مقابل ضريبة جبائية من أجل نفقات الدولة من هذه الجهة . هذه مقولة آدم سميث للمبدئية في إطار تنمية الدولة المالية ... وهذا ما تفرّق به أفكرك وكتابات المالية العامة من هذه الجهة .

وعلى كلّ حال فإنّ التضامنية العامة على قسمين : تضامنية جسمانية أو دون اللغة المالية . وتضامنية مالية تقوم على أسس إعادة تدوير وتوزيع نسبة من الدخل لصالح الجماعة الاجتماعية . إنّ هذه الفكرة المبدئية وصل إليها العالم الغربي بعد حضّات ثورية اعتبرت الأعف في مجال الإجماع السياسي وما سكنت فيها المداخل إلا عن شبه إعادة مواطنة . ومنذ عهد الثورة الشعبية الأولى في بريطانيا والتي ثار فيها الشعب على الملك . أخذت هذه الأفكار ذات الإطار الاجتماعي التي تتحدث عن المال والثروة وكيفية ومعايير التوزيع تظهر وتسم بتنوع من الوجود النسي الذي تظهر تروبا مهمة عملياً في بدايات القرن العشرين تحت عنوان : " الدولة التدخلية " التي ألفت فلسفة جديدة في إطار الإجماع السياسي على أسس زيادة -

إن المظاهرات التي عبّرت عنها المتظاهرون المناهضون للعولمة في كل من سياتل و دافوس و بنكوك وأستراليا وبراغ ، إنما هي واحدة من المظاهرات ذات الإدانة الواضحة لنظام " التقديرات الاجتماعية " التي تميّز الإنسان عن الحيوان . إنَّ قانون " دعه يعمل دعه يمر " الذي عبّر عن " الترشيد الذاتي للحريات " يعني قتلاً للإنسان في حاجته الحيوانية ، أي حتى في حاجته التي يتقاطعها الإنسان مع الحيوان ، فكيف هي الحال بالنسبة للإنسان الاجتماعي . كما ان قانون " الحد الأدنى " من العيش المادي يعني

- تدخل الدولة عبر " أدوات مالية " من أجل توسيع دائرة " مسؤولية نفقات الدولة " على قطاعات أوسع تنظر إلى حاجة الفرد أكثر من نظرة طبيعية . أي نظرة إجتماعية . إلا أنَّ النظرة الاجتماعية كما نرى تخضع لأصول وسيبئات غير ثابتة تقوم على أسس تطورية كما يعني أنَّ الحاجة الاجتماعية لن تكون واحدة على مر الزمن . وستتغير . إلى درجة أنَّ ما كان بالأسس ترفيهاً كماليّاً أصبح اليوم أشدَّ ضرورة إجتماعياً أو صحياً و بيئياً أو أمنياً أو اقتصادياً ...

كما يعني أنَّ توصيف الحاجة الاجتماعية بالمعنى الضروري الأدنى أو الطبيعي سيخضع لمجموعة من مؤشرات الحياة الفعلية المعاصرة ذات الزمن الذي تعيش فيه بعيداً عن سنن الزمان وآثاره وتطورية للنفس وللكتشفات التي تحمل الكمالية إلى ضرورة . وعبر إشارة الضمانة الصحية فقد كانت بالأسس كمالية لكنها اليوم أكثر من ضرورة . وعلى هذا تكون الضمانة للدراسة وضمان البطالة والشبوح وضمان الأعمام والراكين والازلال في المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية . يضاف إليها مجموعة من ضمانات التكنولوجيا وغيرها ... ولو أردت أن أحصى التحولات لأقت كتاباً في ذلك ... ومن أمثلة اليوم تبرز التطورية أكثر في المجتمع الغربي ومن خلال فزاعة الإحصائيات والدراسات نجد أنَّ هوة كبيرة جداً أخلت تفصل بين المواطنين . تحت عنوان أزمة في التقديرات الاجتماعية من ضمن هذه الدراسات كت أشرت إلى دراسة بريطانية مهمة ذكرها فراجع ... ومن الواضح أنَّ التطور الحالي في التكنولوجيا خلق فجوة عنيفة وكبيرة جداً في المجتمعات الغربية . حتى أنَّ قسماً من المواطنين أخذ يقيم بيوتاً ذكية يتم تشغيل أوفوها على الإنترنت والتحكم من بعد . في مقابل كثرة كاترة من مواطني الدول الصناعية لا تعرف شيئاً عن هذه التقنية ولا عن غوها من البيوت المريحة نسبياً بل إنَّ قسماً يعيشون " أزمة شولرع " وجوع مستमित إلى تقديرات " أكثر إلحاحاً " من الجهة الاجتماعية الضرورية ...

وعليه : وكما أشارت دراسة بريطانية بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٠ تحت عنوان المجتمعات متطورة إنَّ الحاجة الاجتماعية كشفت زيف تقديرات الدول الصناعية ... ليس من الصعب أن تهافت طلبات أكثر من مليون شخص على شركات استنساخ حيوانية في وقت تحترق فيه الحوة والفجوة الاجتماعية أكثر رعباً و سطورة ؟ .

من الطبيعي أنَّ أزمة مذهبة قانونية وراثية فلسفة إجتماعية تتمحور حول فكر وطيف إنساني يقوم على أساس فراغ أيدولوجي حول هوية الإنسان الطبيعية مما سامم في تشويه هوية الإنسان الاجتماعية فأحلفنا إلى " مواطنة سياسية " وعلى أساس ورقة الهوية تكون نسبة التقديرات مع ما أشرت إليه حتى في دول الآلة والتكنولوجيا . وعلى أسس إستراتيجية نظرية العلاقات المتناقضة تكون قيم الأمم ... وجوع أفريقيا يكفي للإجابة عن معايير الأصول العظمى العالمية التي تحكم مجتمعا وفكرنا ومبادئنا الإنسانية . ولا أمري فيما إذا بقي أثر من عين فيما يختص هوية إنساننا من الجهة الطبيعية لتكون تبعاً له هوية إجتماعية ...

هزيمة شنعاء أمام التطورية العامة في مجالها المنفعية والترابطية على أسس وموازين من شأن هجرانها أن تؤثر أكثر في مجال التهميش والإفقار ... وهذا في النهاية انخراطاً أكيداً في عالم الجرمية والتي منها ظاهرة النمو السريع بالإنتحار . وهو المشهد والظاهرة التي غمض القرن العشرين عينيه عليها في عالم الغرب في ظل بيئة مشلولة لا تستطيع أن تمنع من تداعياتها ...

إن نظرة أكثر موضوعية تعني أننا نعيش أزمة خطيرة في شتى مجالاتها الأدبية والفكرية والمنهجية في إطار التشريع ، وعلى الأقل تعني الحواجز النفسية والاجتماعية في نفس الكيان السياسي الواحد أكثر أزمة ولن أتحدث عن مفاضلة بين سكان أفريقيا وسكان الولايات المتحدة الأمريكية بل بين أزمة درأ مخاطر ، وترك زمام أمور الفقر وسط إمبراطورية أكثر ثراءً في العالم من دون خلق خلفية مفاهيمية من شأنها أن تساهم على الأقل في تنفيذ عملية ترعية تضامنية بين أبناء الوطن الواحد . من شأنها أن تعوض عن أزمة " الفراغ المذهبي القانوني " في مجال إعادة توزيع أكثر عدالة ، بحيث تجدد أن الحياة العامة في عالمنا ذاك إنقلبت إلى ثقافة مسلكية " سلعية " بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى ، بداية من المدرسة وصولاً إلى قيام الأسرة ومعاملات الزواج والنظر إلى الأصول العامة الاجتماعية . وغيرها مما يساعد في قيام نسي للمجتمع الأمن . أو لنوع من التضامن الاجتماعي على نسق مدفوع من الذوات الداخلية .

حتى أنه في اللحظة التي يكون فيها هم أسرة الملياردير شراء أفخم السيارات بألوان متعددة وبيوت ذكية متعددة الرفاهية يكون هم ٩ ملايين أسرة أمريكية أكثر فقراً كيفية الحصول على إرواء الحاجة الضرورية <sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> تاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ إسقاطات نيكول سميث الأمريكية وهي فتاة فقيرة وصغيرة في العمر ويوجد فرق زمني بينها وبين زوجها ٦٢ عاماً أن تحصل على ثروة مهله يعلمنا كانت قبل عدة أشهر فقيرة وكانت تشتغل بالتمه موطقة في مطعم دجاج . وذلك عبر تعرفها على الملياردير الأمريكي " هورلد مارشال " البالغ من العمر ( ٨٨ عاماً ) . وأحد كبار المستغلين بالنفط في ولاية تكساس . وقد أراد مصاحبتها حسناً إلا أنها أرادت الزواج منه وأصرّت عليه ، لما يملك من ثروة كبيرة من شأنها أن ترثها سريعاً بعد موته . وبالفعل تزوّجها ولم يمض سوى ١٤ شهراً حتى توفى . وقد أراد إنه أن يمنحها من الإرث إلا أنها رفضت "دعوى قانونية" فصلت أولاً على أرباح حصتها ( ٤٤٩.٧ ) مليون دولار - .

بهذا يمكن لنا أن نضع "أصبعا" على موضوع آخر يتعلق بـ "العقلية" التي تحكم علاقتنا الاختيارية بالثروة والأشخاص . وفي ظل حاجة ماسة وضرورية تجد تفاوتاً مسلياً "دنياً" ، يقرأه الإجماعيون والجمعيات الإنسانية على أنه خطأ فكري وقيمي ومسلكي في النظرة إلى الثروة والأشخاص ، وفي بيان مهم لرابطة الأسرة في واشنطن أشارت في بيان صدر عام ١٩٩٩ إلى أن ظاهرة البذخ على غير المحتاجين تعتبر قيمة أساسية وقاعدة واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية . ولا تساهم أبداً في طمر المهوة الواسعة بين ذوي الحاجة وغيرهم <sup>(١)</sup> .

بهذا يمكن لنا أن نحدد إطاراً آخر في معالم المدرسة التوظيفية الاختيارية التي تقوم على أساس مجموعة تراكمية من الأفكار التربوية والمدنية التي تساهم في نشأة مجموعة الأمان بالنسبة إلى الملكية الاختيارية . ومن الواضح أن الشريعة القانونية تميز بين نوعين من الفعل : فعل محظور وفعل جائز . وتأتي المدرسة التربوية والمدنية لتؤسس لمجموعة فكرية تقوم على أساس من نوع ترشيدي إلى الإنسان نفسه وقيمه . بهدف ترسيخ الاختيارية القانونية التي أباحها القانون على أساس من نوع تضامني وإنساني وتعاوني وما إليه .

هذا الموضوع يعتبر هاماً جداً في حياة المجتمع والأفراد ، فالقانون حين يقر مجموعة من القواعد التي تقر مثل حق الملكية الفردية والتراكمية في الثروة وبمجموعة

---

- أي تقريباً نصف مليار دولار . أمّا حصتها من الإرث فهي ١,٦ مليار دولار . وتؤكد أنها كانت سعيدة جداً مع زوجها بسبب هدائه القيمة جداً والتي لم تكن تعلم فيها أصلاً . من سيارات متعلقة بالطراز والأشكال إلى مجموعة من الفيلات المذكية وذات الربط الضيق الشديد . فضلاً عن المهورات التي تراكمت في خزنتها . ولثقت في الأمر هو أن نيكول تؤكد أن زوجها بالنسبة لأعمال الخير لم يكن كساً يجب . وعن نفسها أجابت الآن أفكر بالثروة وإدارتها ومردودها ولا أفكر بشيء آخر ... وهكذا أصبحت نيكول ممثلة أيضاً ومليارديرة بعد أن كانت فقيرة فقلاً . وباتمة موطئة في عمل دجاج .

(١) تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ رجل الأعمال الأمريكي "تشارلز باتشر" وزّع أكثر من ١٨ مليون دولار . كهدايا للموظفين كانوا عنده بعدما باع شركته . يذكر أن مبلغ ١٨ مليون دولار يمكن أن يساهم بتغطية طيبة للأطفال من شأنها أن تساعد ١٢ دولة من الدول الأكثر فقراً .

الإعتداء على ثروة الأفراد ... كلّ ذلك تحت سقف القانون المرعي الإجراء . فإنّ مساحة واسعة تبقى بحاجة إلى ترشيد هذه " الإختيارية المسلكية " عند الأفراد فيما خصّ العلاقة بـ " الثروة والأشخاص " . حيث تكون الحرية هنا للملاك قانونية . مما يسمح بحصانة مانعة حول أي إجراء يمكن أن يستهدفه ... لهذا يعتبر دور التربية على نفس الأهمية من قواعد التنظيم القانوني لجهة أنّه يلعب دوراً أكثر أماناً في مجال التنمية التضامنية . ويرسخ فكر الإجتماعية العامة التبرعية في شتى أنواعها المسلكية والأدبية والمالية ... وعليه تصبح المالية العامة عنواناً من عناوين الدعم الإجتماعي النسبي ضمن إطار القيم التي يقوم عليها الإجتماع العام التربوي المدني .

والحلّ والمشكلة تكمن في مضمون التربية التربوية عن الإنسان نفسه والجماعة والسلعة والثروة والدور . ولا يكفي الترشيد لترسيخ قواعد مدرسية ، بل يحتاج إلى نوع من ممارسة ميدانية تؤسّس لثقافة عملية تحفيزية يكون من شأنها خلق ناموس عرفي وجدائي إجتماعي ... بحيث يخرج الأصول التربوية من حيز النصّ والقاعدة المدروسة إلى حيز الممارسة والتطبيق في حياة الجماعة وحركة المجتمع .

ومن الطبيعي أن تسقط نظرية حقّ الإنسان " طبعياً ومجتمعياً " في مجتمع يقيم ثقافة تربوية وأصول مدنية على مستوى من " قيم الذاتية " مما يعني أنّ قيم السلعة ستكون الأولى والأهم والعنصر الجوهري في حياتنا ووجودنا وسيكون الكلب فيها أهمّ من الإنسان الآخر ، وسيكون الإنفاق على ليلة موسيقية بملايين الدولارات أهمّ من إنقاذ ٣٥٠ ألف طفل يموتون يومياً بسبب سوء التغذية وسيكون موت كلبه أهمّ من شبه إبادة بشرية <sup>(١)</sup> ...

---

(١) تشهد ثروة الكلاب في الغرب نمواً متّازاً . وتنافس سوقياً في مبيعات وقيم عالية جداً ، وتشهد مسابقات الكلاب غمراً متزايداً في الميدان العالي وتقتّر ثروة الكلاب بـ " للذهلة " أمّا الثروة التي تشمل قيمة الكلاب مع ثرواتهم . فإنّها تقتّر بالمليارات . حتى أنّ الكلب " غوتتر الرابع " أغنى كلب في العالم يملك وحده حوالي " ربع مليار دولار " . وتشير عدة استطلاعات أجريت مؤخراً في لوانس آذار ١٩٩٩ ومصدرها غربيّ بيّنت أنّ ٤ من أصل ٥ من السيدات يفضلن اصطحاب الكلاب . كما أنّ نسبة ٢ من ٥ يفضلن مصاحبة الكلاب على مصاحبة الأطفال . ولتتري في الأمر أنّ " جنس السيدات " مع الكلاب ازداد بقوة وغنى بسرعة حتى أنّ التلفزيون البريطاني استضاف العديد من الفتيات اللواتي يملسن الجنس مع -



- الكلاب وخرن الطريقة السهلة وأكد على أن ممارسة الجنس مع الكلاب تعتبر مهمة وحيوية ولها الفضل من الممارسة مع الذكور . حيث لا غيانات زوجية ، ولا مغاربات . وأن الإستمتاع الجنسي مهم جداً غير الكلاب ... مما سوى فكرة جنسية وجهالية وسوية للكلاب حتى أصبح الكلب ينظر نسبة كبيرة كما أشرت أهم من الطفل . وهو بالأولى أفضل بكثير من اللوازم الأثريتي أو اللاتيني أو الآسيوي ... ولا مقارنة مطلقاً برأيهم من هذه الجهة .

وبالتالي فإن الأحاسيس والشعور الإنساني سيتوجه نحو ظاهرة الإلغاة الكلية . وليس الإنسان . حتى أنه بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة أمريكية اسمها " جينيكس سيفينس إندكولون " العمل على استئناس " الكلاب والقطط " سعياً وراء الأرباح الخيالية لهذا السوق الكبير . وقد نشأت هذه الفكرة حين قام " ملودير " لم يكشف عن اسمه بالترويج عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي بي أم " في منطقة كوليدج ستيتش . في ولاية تكساس الأمريكية لبحاث الاستئناس التي كان يأمل أن تساهم في استئناس كلبته ميسي التي ولدت من صبياني كولي " كلب رعاة استكلندي " وهاسكس .

ويقول مارك زسبوسن المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية : لم يكن يتخطر ببالنا أن إقامة مصرف للمورثات " بنك جينات " لو أننا لم نلتفت صفات الطالبات من أشخاص مولدين بميواناتهم ويرغبون باستئناسها بعد مولها . ويؤكد أن الاستئناس لهذه الحيوانات يدر أموالاً خيالية كما ثبت لنا من خلال الطالبات الكثيرة . وبأن هذا الاستئناس بعد استئناس دولي ... من هنا يكون طبيعياً أن يعيش مواطنو ثقافة الكلاب والقطط ظاهرة إنفاقية مثيرة للذهول وسط طبقات اجتماعية عمت جوعاً أو تنفها حالة الفقر إلى الإغراط في المفايت لتساهل في غزو الجريمة . بحيث تجد بكل وضوح أن القيمة الحقيقية للحيوان المملوك أهم بكثير من دون مقارنة من الإنسان الجامع . هنا ما تدلّ عليه الإحصاءات الأكثر من عدد الربل ... من هنا تنحرف الثقافة المدنية والعربية أكثر من مهمة في مجال صناعة التضامن العام الأدب والفكري والمالي بين أبناء الوطن الواحد فضلاً عن التضامنة العائلية ، في وقت أنشأت دراسة عام ١٩٩٩ قامت بها للمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن الأفراد في الغرب اذا ضحوا بكوب واحد من حليب وموز لمدة خمس سنوات ، فاهم يعرضون على العالم حماية أكثر من ٥٠٠ مليون إنسانا يموتون بسبب الجوع وسوء التغذية كما أنه من شأن ترشيد الثقافات على الإزياء لمدة سنة واحدة يساعد سكان أفريقيا على احتياز مهمّة لعبة الموت .

السؤال : ماذا عن إشكالية علاقة الإنفاق الترفيهي في شتى مجالاته وبين علاقته بـ الفقراء أو المحتاجين . والجواب واضح ومعروف : لا تضامنة . لا إنسانية . بل : سلمية . ذاتية . تركابية . أنانية . إن هذا يعني ما نغشاه من العولة . وهو أمر يحرب وطنياً وإقليمياً وعالمياً الآن وما زال مستمراً من دون أن تضع العولة أمامه " ضوابط وشروط " في عملية تشكيل نموذجي لعلاقة الفرد بالثروة وعلاقة الفرد بـ الفرد وعلاقة أهل الفن بأهل الفقر . وعلاقة المجتمع الأغني بالمجتمع الأكثر فقراً . ليس من جهة التبرعة المالية وللإسعاد . بل من جهة الضمانات السوقية والتطويرية الإنتاجية أو المساعدة على التطورية أو فك نسي لمال الإحتكار التكنولوجي أو إفساح المجال أمام نوع من إنسانية تجارية أمام سلمية تجارية ...

هنا هو رعب العولة . ونحن نرى ونفرد عشرات الملايين الذين يموتون سنوياً بسبب واضح وصرح ويعترف الأمم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بلسان فصيح أن الجوع سبب موهم . ما نغشاه أن يصبح ركب اجتماعي كبير وأكثر إبادة على هذا النسق خاصة أننا نعلم أن نسبة قد تصل إلى عدد ٣ مليار يعيشون يومياً على أقل من دولارين فقط ...

من الطبيعي أن يخاف عالم الدول النامية من مفاهيم " قسمة " تقزم على أسس إحتبار الكلب " أهم " من كلّ شعب أفريقيا وعلى إحتبار الأسود مخلوقاً مرعباً والزيجي طبقة أسيرة ما بعد الحيوان ، حتى أنه ولتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠ ما زالت قضية رعب اللون الأسود تتواصل في ألمانيا وقد وصلت إلى المحافل السياسية والثقافية بدأت في هانوفر شمال ألمانيا حيث كانت سيادة تجاوزت عمر ٦٦ مسافرة في القطار من هانوفر إلى هامبورغ وجلس خلفها شاب أفريقي " أسود " =

من هنا يجب أن ننظر على العولة من جانب إدارة الأدوات ومستوى القيم التي تتمحور في إدارتها . لتكون الإجابة أكثر وضوحاً .

إنّ نظرة قارئة لا يمكن أن تتم من دون توصيف ، بل لا يتمّ التوصيف من خلال الأداء التقني الطبيعي بعيداً عن الأثر الاجتماعي ، ثمّ إنّ معالجة العولة يجب أن تتمّ وفق إطار المجتمعية ، الذي يمثّل العنصر البشري فيها جوهر المجتمع العالمي والطرف الذي يصنع عالم الاقتصاد ويتحكّم بالإدارة وشموليّتها .

---

= من الكامبيون لما نظرت إليه صرخت للمرة ، مرة تصبح أنا أقرب منه . ومرة تصبح " ماذا يفعل هذا الزنجي هنا في القطار أعرجوه ... للذي حساسية ضدّ السود أخرجه من هنا ... وسعر منه ركّاب القطار . والقرار على مسامحه عبارات سعرية وإستهزاء مع ضحك مستمرّ . فلقام دعوى قضائية على المرأة الألمانية وعلى كل من أقدم على تخفيره فحكمت عليها حكماً مخفّضاً بـ " ٩٠٠ مارك " كـ تعويض " فلم يقبضه الزنجي لأنه لم يحصل على حقّه أصلاً . وهو يريد عقوبة تدلّ على موقف من قبل القضاء على إدانة التمييز العنصري . والمفاجأة أنّ السيّدة البيضاء توجهت إلى المستشفى فأعطاهما الدكتور " فالدر فاير " تقريراً يثبت أنّ لون " الأسود والزنجي " يمثّل بالنسبة لها أزمة نفسية مفزعة وعقيفة .

**والمفاجأة الأكثر غرابة هي أنّ المرأة أصرت على برايمها فأعلنت تقرير الدكتور المرتق بالمعلومات وعرضته على المحكمة . فاستحسنت المحكمة ما فيه فحفظت الحكم على السيّدة البيضاء إلى النصف . مع أنّ الزنجي رفض قبضه من الأصل . وحين راجع الزنجي المحامي قال : الموصف أنك أسود . ولا مكان للسود عندنا في القضاء ولا في غيره . ولو كنت " أبيضاً " لحصلت على نظية إعلامية و " دعم مدني " وقضائي ... لكن للأسف أنت زنجي .**

وعليه : فإنّ شعوب العالم الثالث ودولهم من حقهم وواجبهم أن يتفاهوا ويرتبوا من عولة تقوم على مستوى من مفاهيم وقيم كهذه ... والأكثر عجباً ما تقرأ عن بعض الاقتصاديين الذين يرون في العولة مفتاحاً تكنولوجياً يجب أن نحبو إليه الشعوب الفقيرة ولو على التلج وتطلّبه ولو على نار ! وهذا أغرب ما قرأت وسمعت ... لأنّ عولة الأدوات تحركها ثقافة تكون فيها الأولوية سلعية وربحية تنحصرها قيمة الثراء والمال . ويكون فيها الإنسان موصفاً سلبياً لا إنساناً موسوماً بمنظومة الحقوق الإنسانية ... وفي لحظة تقوم الدنيا في الغرب لموت مجموعة من طيور نادرة في دول العالم الثالث . فإنّ هذه الدول لم تسأل أصلاً عن موت عشرات ملايين المجرى كلّ عام ... فهل ترانا بعد كلّ هذا لا نطالب بضمانات . ومن المهمّ أن نعلم أنّ دول العالم الثامنة هي أول من يصرّ على عولة الخدمات والماليات وغيرها لكن على أساس أولوية الإنسان أولاً لا أولوية السلعة . لأنّ أولوية السلعة تعني أنّ حكم الإعلام على ما بقي من الجساعة الملمّسة في عصر التكنولوجيا سيطالها التنفيذ بـ " الإعلام " عبر الشركات العابرة للقارات ورؤوس الأموال ذات الإمبراطورية الأكثر ضخامة ... من هنا يكون مطلب دول العالم الثامن بوجوب تنظيم فكري وقيمي للعولة . حتى لا تلفهم ما بقي من حروب الإبادة القائمة على أسس من جمع الثروة على حساب الإنسان ...

# العولة

## والسلعة والإستهلاك — — —

من ضمن العناوين التي تتعرض لها العولة قضية محورية تتعلق بإشكالية العلاقة بين السلعة والمجتمع ، وقد تعرضت لمجموعة من الدراسات ، ولأنها على قدر كبير من الأهمية فإني وضعت لها عنواناً مستقلاً .

لا شك أن الإستهلاك واحد من المطالب الإنسانية وسط قوانين الحاجة الطبيعية والإعتبارية ، ومن الطبيعي أن الأفعال البشرية عند العقلاء ، يعبر عنها بالأفعال " القصدية المادفة " ، بمعنى أنها تكون معلقة ، وتنطلق من نقطة تصويبية نحو هدف محدد ، ومن أهم ميزات الأركان العامة في الأفعال القصدية أنها تتمحور ضمن إطار الحاجة الإنسانية بكل ما تعنيه الحاجة من معنى في شتى وظائفها وبنائها وشروطها وإشباعها مادياً وأدبياً ومعرفياً وتنظيمياً وجمالياً وأثرياً وما إليها ...

بهذا التوصيف تكون التكنولوجيا حاجة ماسة ، وتكون المواد الغذائية الصحية حاجة ضرورية ، ويكون علم الآثار والنفس والكونيات والطبيعات والعلوم الإنسانية وما وراء المادة حاجة ملازمة لوجود الإنسان ... وهي تتطور جنباً إلى جنب مع تطور الأدوات ، التي تحتزن قدرة إرواء وإشباع الحاجة ، وعبر مراجعة التاريخ نجد أن التجربة البشرية كانت مدفوعة ذاتاً وفرديةً فضلاً عن الجماعة نحو التفتيش عن الأدوات التي من شأنها أن تساهم في تطوير ما من شأنه تطويع الطبيعة إرواءاً للرغبات وإشباعاً لها .

من هنا لا يكون عنوان " الإستهلاك السلمي " أزمة ، بل يكون مطلباً ضرورياً من أجل تفعيل شروط القانون الطبيعي الذي يرضى وجودنا وإستمرارنا ضمن إطار من النفعية الأكثر والإشباع الأقدر .

لكنَّ للمشكلة التي تعترض هذا العنوان تكمن في مجموعة من الأنظمة الإعتبارية التي تحدّد له مفاداً وسياقاً ، وتجنّب الأدوات في مجراه ، ويكون الأثر تابعاً لها بكلّ نتائجها وصوره ، فلا يصحّ لنا أن نحاكم " القيم الاستهلاكية " من جهة ذاتها ، إنمّا من جهة القياس على المعايير الموضوعية كـ " ضمان بشري " وإنساني ، وبالتالي تكون العولمة واحدة من العناوين التي تخضع لمقاييس الجماعة وليس لمقاييس الفردية ، وإلا لو كانت المقاييس فردية لما صحّ قيام قانون أصلاً .

أمّا المقصود من حكومة الجماعة ومعاييرها هو : أن الجماعة البشرية مؤمنها وملحدها ، وبتعدّد الإيديولوجيا المتكرّرة فيها ، ويبعد النظر عن لوغها وعرقها ومعتقداتها والجغرافيا واللغة وغيرها ، فإنّها إنّفقت على مجموعة من المعايير لتكون ميزاناً مرجحاً في إطار " القبح والحسن " الجماعي سواء بالمعنى التقليدي أو بمعنى المتطور . من تلك المعايير حقّ الحياة بكلّ معانيه الصحية الاجتماعية التربوية الأمنية ... وقد عبّرت عن عالمية هذه المعايير الطبيعية ، مؤشّرات البشرية التي تشترك بحسّها العقلاي ، وقد ترجمتها مجموعة من المواثيق الجديدة ، التي منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وما تلا هذا الإعلان من مواثيق عالمية وإقليمية ، كلّها أكّدت عالمية الإنسان حقوقاً وحريّات ضمن إطار النوعية الكلية في النظرة الشمولية للإنسان بعيداً عن المناطقية والمادية والعرقية وما إليه <sup>(١)</sup> ...

#### (١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٠-١٢-١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهو التالي :
١. إن جميع الناس أحرار بالولادة . ومتساوون بالحقوق والواجبات . وعليهم أن يتعاملوا كأشخاص مسترشدين بالعقل والضمير . وبالتالي فإن أي تمييز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الدين أو العصر أو العقيدة أو التبعيّة الوطنية والقومية أو الوضع الاجتماعي والوراثي والملاهي هو تمييز مرفوض وعطّر . وإن الأفراد في أي مكان في العالم ذوّوا حقّ بالتمتّع بهذه المساواة ، حتى وإن كانوا تابعين لدول غير مستقلة أو تحت الوصاية . ( م . ١-٢-٧ )
  ٢. إن جميع الناس أحرار ولهم حق طبيعي بالحياة . وسلامة أعضائهم يجب أن تصان من كلّ لذي . وبالتالي فإن الاستعداد أو الاسترقاق عطّر خطراً كاملاً بما في ذلك الاتجار بالعبيد عملياً ودولياً . وكذلك تطالب الأشخاص ومعالجتهم معاملة غير لائقة بكرامة الإنسان وشخصيته . ( م . ٣-٤-٥ )

٣. إن حق كل إنسان بالاحياء الى المحاكم الوطنية ، حق مقنس لضمان تطبيق القوانين . وعلى المحاكم أن تكون نزيهة وعادلة وان تجري محاكمتها بشكل علني في كل ما يتعدى للمراء حقاً له أو موجباً عليه وفي القضايا الجزائية . لا يجوز القاء القبض على أي شخص وجسه ، الا بأمر قضائي ولأسباب جدية واضحة متصوص عليها في القانون . وهذا يعني أن الفصل للنسب اليه يجب ان يكون : متصراً جوازاً بموجب قانون صريح ساري المفعول . وعدد عقوبته سلفاً في القانون وهذا يستتبع عدم جواز تطبيق عقوبة جديدة بموجب قانون عقابي جديد ، اشد من العقوبة التي كان ينص عليها القانون وقت ارتكاب الجريمة كما يبقى المتهم بريئاً الى ان يحكم بإدائته بعد محاكمة علنية قانونية ، ويصبح حكمه مزمراً (م . ٨-٩-١٠) .
٤. إن للمراء حرّ في اختيار مكان مسكنه ، ومتى فعل ذلك يصبح مسكنه في مأمن من التدخلات الخارجية في حياته الخاصة مع أسرته . وكذلك للرسائل تنحصر من خصوصيات للمراء التي لا يجوز كشفها والاطلاع عليها . إذا هذه حرية كمعظم الحريات الاخرى الواردة في هذا الاعلان . ليست حريات مطلقة أي يصح توقيف العمل بها مؤقتاً ، عند الضرورات القصوى للقررة قانوناً كحالة تعرض البلاد لأخطار داخلية او خارجية تستوجب إعلان حالة الطوارئ . كما يجب ممارسة الحريات ضمن اطار القوانين المعمول بها ، لتلائم حرية الآخرين . (م . ١٢) .
٥. إن للمراء حرّ في التنقل أينما أراد ، داخل الدولة التي ينتمي اليها وعلاقتها . وهذا يعني : حقّه في مغادرة بلاده والعودة اليها كلما أراد . وحقّه في اللجوء هائلاً الى دولة أخرى إذا كان مضطهداً سياسياً وحقّه في اعتناق جنسية أخرى غير جنسيته الأصلية . في حال استيفائه لشروط التحشّن في الدولة الجديدة التي يعني الانتماء اليها . (م . ١٣-١٤) .
٦. لكل امرأة أو رجل حق التزوج متى أصبحا راشدين بموجب قانون بلديهما ، ولا يجوز وضع أي عقبات أو قيود بينهما ، بغية إتمام الزواج وتأسيس العائلة التي ستبني عنه ، بسبب اختلاف دينهما . اعتبار الزوجين متساويين في الحقوق أثناء الزواج أو بعد انحلاله . كما لا يصح الزواج الا برضى الطرفين وملتى حرينهما واختيارهما . ما يجعل كل ضغط أو إكراه سبباً مبطلاً للزواج . شأنه شأن سائر الحقوق . وتعتبر الأسرة الوحدة الأساسية الطبيعية في المجتمع . (م . ١٦) .
٧. إن حق الملكية الخاصة منصرف به ومصون ، سواء كانت ملكية فردية أو مشتركة بين بضعة افراد . إذا حق الملكية هذا كسائر الحريات الأخرى ليس مطلقاً ، وإهم ما يحدّد حق الدولة في انتزاعه من صاحبه عندما يتأمن شرطان : توفر للمصلحة العامة ، وتعويض صاحبه . (م . ١٧) .
٨. إن الفكر ليس عنصرأ مادياً يمكن حجزه وتقييده ، وهو بالتالي حرّ طبيعياً ووجب بالتالي حماية هذه الحرية سواء كانت دنيّة أو اجتماعية أو سياسية ، وقد تضمن الاعلان توضيح هذه الحرية كما يلي : حرية تغير المعتقد في كلّ ظرف . وحرية التعبير عن الآراء سرراً أو علانية . وحرية انتقال الآراء وتلقيها ، دون التوقّف عند الخواص الجغرافية أو السياسية . (م . ١٨-١٩) .
٩. للفرد حق الانضمام الى أية جمعية يرغب فيها . ويكون انتماءها إليها طوعاً لا إكراه فيه ولا ضغط ، وبعبارة الجمعية هنا تشمل كل أنواعها بما فيها السياسية أي الأحزاب . (م . ٢٠) .
١٠. يمارس المواطن حريته الديمقراطية في إدارة شؤون بلاده العامة ، إما عن طريق ترشّحه للنيابة أو عن طريق التصويت للمرشحين الذين يجوزون على ثقته .

وقد هدفت المواثيق والإعلانات التأكيد على جملة من معايير هي في بطن الطبيعة البشرية ، ومن صميم المجموعة المبرجة التي رسمتها يد الكون في هذا الإنسان لتندلّ على الوحدةانية الكلية بين " العناصر البشرية " . والتي لا تتأثر بمبادئ المناطقيّة والعرقية وما إليها .. من هنا كانت ومنذ القدم قد تأسّست في وجدانيّات النوع البشريّ " عالميّة حقوقيّة " لا تقوم على أساس الاعتراف بحقّ الحياة وجوداً وإلماً بحقّ الاستمرار بكلّ ما تعني هذه الكلمة من شروط شموليّة ماديّة وأديّة وعلميّة ...

ومن ينظر إلى مجموعة القيم التي حكمت السلوكيّة الأولى لبني إنساننا فإنه يجد أنّ علاقة الفرد بالإنتاج كانت تتقاطع مع نوعيّة ثابتة من حقّ الجماعة فيه لجهة قيم ميثاق جماعي جوهره التضامن البشري بكلّ نواحيه ، يدفعهم على هذا وحدة النوع ووحدة الطبيعة والإشتراك العام ووحدة الناموس الأعلى ووحدة المصير ... إلا أنّ تغيّراً حقيقيّاً طرأ على البشرية مع بزوغ فجر الإنقسامات الاجتماعيّة ذات الخلفيّة التأطيريّة من ثقافة الخصوصيّات ، وأسس نظام الوحدات ، التي تكوّنت على شكل " سلطنة قبليّة "

---

١١ - يسلوى المواطنون في حقّ الترفّظ في وظائف الدولة العامة . ( م - ٢١ ) .

١٢ . الانتخابات العامة لإختيار ممثلي الشعب في مجلس الآتة ، يجب حصولها بصورة منتظمة ودورية ، وبتاح مجال التصويت أمام الجميع بالتساوي .

١٣ . نصّ الإعلان على مبدأ الزامية الضمان الاجتماعي في كل دولة بالقدر الذي تسمح به مواردها ، بهدف تأمين غمر الإنسان غوراً اجتماعيّاً وتربويّاً واقتصاديّاً تحقيقاً للشخصيّة الكاملة . ( م - ٢٢ )

١٤ . يتخذ حقّ العمل أوجهاً عدّة تتمثّل في : اختياره بالشروط المناسبة . وراتب عادل وحماية من البطالة ، وحقّ الانضمام الى النقابات العماليّة . كما ان الحقّ في العمل يتلاقز مع الحقّ في الراحة ( م - ٢٣ - ٢٤ ) .

١٥ . يجب ان يكون العلم موصّناً بالثمن للجميع ، وان يكون الراميّاً في المراحل الابتدائية .

١٦ . للأباء الحقّ الأوّل في اختيار نوع تربية لولادهم . إن اللطماء والادباء والفنانين حقوقاً شاملة على ما يتكبرونه ويولفونهم من اعمال علميّة وأديّة وفنيّة . بما في ذلك حقّ استثمارها وحمايتها في العالم كلّ . ( م - ٧٢ ) .

١٧ . يؤكّد الإعلان أنّ على كلّ فرد واجبات نحو المجتمع . وهذا هو المقابل الضروري للتنعّج بالحريّات . كما ان ممارسة الحريّات ليست مطلقة ، بل يجب ألاّ تعيق ممارسة الآخرين لحريّاتهم . وان القوانين المحليّة هي التي تبين الواجبات للثقة على الافراد ، كما تضع حدوداً لممارسة الحريّات العامة .

وأخذت تحدّد عناوين تقرير النظام الداخلي ، وماهية الأعراف الإجتماعيّة وبذلك بدأت مرحلة التغير ، التي هي طبيعيّة أيضاً ، لأنّ التغير لا يعارض وحدة النوع في أصلها وجوهرها ، ولأنّ التغير يكون بلحاظ آثار المكان والنظرة إلى الأشياء وهيكلية التنظيم وإستكشاف الطبيعة ، لكنّه لا يكون طبيعياً أصلاً حين يصبح التغير حاكماً على القوانين الكلية التي تجمع النوع ، لذلك يجب أن يبقى التغير ضمن إطار حكومة القوانين الكلية ذات الوحدة النوعيّة الجامعة .

المشكلة هي أنّ التجربة البشريّة أثبتت أنّ " أنظمة التغير " أثّرت وحكمت على كلفة النوع القانوني العام ، الذي يرجع إلى الوحدة الجامعة في أصل الخلق للإنسان نفسه ، حتى أصبح لمنطق العرق والوحدة السياسيّة واللغة وغيرها ، مذهباً فوقياً يحو ويطن الموسوعة الطبيعيّة التي تقرّ بالوحدة النوعيّة ، بل أصبحت الجنسيّة والرابطة السياسيّة وعبر بطاقة الهوية تحدّد الهوية الإنفاقيّة التضامنيّة الإجتماعيّة الحقوقيّة بعيداً عما يجري في الإقليم أو الكيان السياسي الآخر ، بل أصبح قيام إنتاجيّة وإنفاقيّة وهيمنة ونفوذ هام يتوقّف على إستجماع شروط القوة بكلّ ما تعبّر عنه الفترة الزمنيّة المتطوّرة من أدوات نفوذ وهيمنة .

ووفقاً لهذا الفكر ، أصبح العداء والصراع وإعداد القوة على مقاييس الكيان السياسي إستراتيجيّة أوليّة وأساسيّة في علاقة الكيانات ، ولازم هذا خلق نوع من ثقافة ومفاهيم تقوم على أساس النظرة القطريّة والقيميّة إلى الأشخاص والأشياء وعبر لون مقاييس الجنسيّة والوطنية ...

ضمن هذه القيم مات شئ اسمه " الإنسان " ، ولم تعد صفة الإنسان تحدّد مسؤوليّة التضامن العام لإرواء الرغبات وسدّ الحاجات وتقدم المساعدات ، وإبتدأت مرحلة جديدة إسمها " المواطنة " لتعبّر عن نظام إنتاجي إنفاقي سلطوي يتولى رصف مجموعة من التقلّبات الإجتماعيّة السياسيّة الأمنيّة الإقتصاديّة وغيرها ، في عمليّة إجتماع سياسي وفق فلسفة الكيانات التعدديّة السياسيّة .

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية دولياً ومحلياً لا تعتبر مسؤولة عن موت ٣٧ مليون " إنسان " كل عام بسبب الجوع لأن هؤلاء لا يحملون الجنسية الأمريكية ، ولأنّ النظم القانونية تربط المسؤولية على أساس الرابط السياسي المواطنة ، فإنّ من لا يحمل جنسية " القطر الأمريكي " هو من مسؤولية قطره السياسي فقط .

وبذلك إستطاعت التجربة البشرية أن تؤسّس لمذهب التعددية السياسية وفق معايير " المواطنة " بدلاً من معايير المسؤولية والتضامنية " الإنسانية " مما أدى إلى تأصيل المواطنة في كيان فلسفة سياسية تقوم على مفاهيم وقيم تناقضية يشملها إسم الصراع بكل ما يعنيه من أدوات ، والتي مرّقت الإنسانية وأحالتها إلى " رماد " وسط عواصف كشف لها الزمن عن أدوات " تقنية وتكنولوجية " هي أقدر على الفتك من أي شيء مضى ...

هنا أصبح الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وإعادة التوزيع عنواناً آخر في الفهم العام يقوم على أسس من " المواطنة " وليس على أساس " الإنسانية " ، وفي إطار الوحدة السياسية الواحدة إستطاعت العرقية العامة أن تؤسّس لمذهب الفردية على الطريقة الرأسمالية والليبرالية التي تقرّ " التراكمية الذاتية " وفق مقاييس ممنوعة تدخل الدولة في القطاعين الاقتصادي والإجتماعي .

ومع أن التجربة السياسية ضمن القطر الواحد تطوّرت خاصة في بداية القرن العشرين إلا أنّ ما يُسمّى بـ " التبرعية التضامنية " أو عدم الجبرية التضامنية إنتهت وبقساوة مفرجة مما إضطرّ الدول لأن تفكّر بقوانين " أوسع " في إطار الجبرية القانونية حفاظاً على " مذهبية معينة " تتبناها الدولة في القطاعين : الاقتصادي والإجتماعي .

وقد تبنّت بعض الدول مذهبية إرواء الرغبات الطبيعية والتي تتساوى مع الرغبات الحيوانية ، وبعضها يفكّر في ضمانات إجتماعية أوسع وقد بدأ في تنفيذ هذا المشروع عملياً ، إلا أنّ إرواء الرغبة لم يتم وفق المستوى المطلوب إنسانياً حتى ضمن القطر الواحد للكيان السياسي الواحد ، خاصة أنّ الفقر لا يعتبر من الظواهر الجامدة الثابتة .



بل هو يخضع لآثار الزمان والمكان والتطوّرات . وبالفعل أفرزت الثورة المعلوماتية والمكتشفات الحديثة نوعاً جديداً من الفقر هو أوسع بكثير من الفقر التقليدي . وهو مؤثّر فعلاً في الفرز الطبقي وإرواء الحاجات وإشباع الرغبات والتهميش وغيره ... وبذلك أخذت مفاهيم " المواطنة " تساقط أمام مفاهيم " الذاتية " وأخذت تنقلص فكرة التضامنية المواطنة أمام التراكمية والراثية الذاتية ، وبالتالي أصبح ملوك الثراء مسؤولين فقط عن " الضريبة " وليس أكثر ، ويمتنعون بقوة عن ممارسة التبرعات الاختيارية لمساعدة ذوي الحاجة ضمن الكيان السياسي الواحد ، ولازم هذا تطوّر هام في النظرة الاستهلاكية وتفاوتها تبعاً للنظرة التضامنية الاختيارية من جهة والجبرية من جهة أخرى ...

أمام هذه الصورة أخذت تتحمّد صورة " الظلم الاجتماعي " وفي أهم مدن الرأسمالية أخذت جموع المتظاهرين تنادي بوجوب إعادة النظر في مفهبيّة القوانين التي تتعلّق بـ " الإنتاج والتجارة والاستهلاك " وأصبحت ظاهرة الاستهلاك مختلفة عما كانت عليه التجربة البشرية السابقة من خلال تطوّر " الاحتكار الحاد " في مجال المعلوماتية الإنتاجية في شتى مجالاتها . فكانت هذه تطوّرًا خطيراً من خلال منعها الحاد من الحصول أصلاً على الاستهلاك إلا من خلال " وساطة المال " عبر إحتكار الإنتاج لوحداث إمبراطورية مالية ، تتحكّم بكلّ أساليب الإنتاج والتوزيع ، وتعتمد المال أساساً معيارياً للحصول على قنوات الإشباع والاستهلاك أصلاً ، كما فرزت صورة إختصاصية من تقسيم الصفات الإنسانية والمواطنة إلى مجموعة منتجة ، تتحكّم فيها أقلية قليلة جداً ، وأكثرية مستهلكة فقط ، لا إمكانية عندها لإشباع رغباتها بسبب الإحتكارية القصوى التي تمارسها الأقلية المنتجة والتي تتمتع قانوناً بمحصنة محمية .

وتطوّرت النظرة الاستهلاكية مع كلّ ما تحمل من كمّ وآثار ونتائج عبّرت عنها أرقام على تُرجمت على قياس المواطنة فضلاً عن الإنسانية من : جوع وفقر وسوء تغذية وأمراض وموت حادّ ... وبهذا أصبح الفرز أكثر " رعباً " من جهة تصوير

المجتمعية على أساس من معادلة : الإنتاجية القليلة المتحكممة والمحتكرة . والأكثرية المستهلكة عبر وساطة المال والتي لا قدرة لديها في مشاركة الإنتاج لجهة الاحتكارية المعلوماتية بشئ أصنافها ، مما إنعكس على الاستهلاك الطبيعي بمعناه الأولي . وأبرز إستهلاكية ذات ظاهرة عالمية تقتصر إلى سببية الإنتاج من أجل الاستهلاك .

هنا أصبح لمعنى الظلم عبر هذه القيم معنىً حادَّ عبَّرت عنه الإنسانية في شوطها الطويل . وعبَّرت عنه المواطنة الرأسمالية في كثير من المواقف والمواقع والظواهر أشهرها حالياً : سياتل الأمريكية ودافوس السويسرية . وفي امتراليا وبراغ التشيكية ونيس الفرنسية ...

وصاحبَ هذه التعابير الجماهيرية المواطنة نوع من فكر الصحافة التشكيكية بقيم الرأسمالية القانونية من جهة كشف التحربة أزمة مخيفة من ظلم قواعد التوزيع والرابطة المالية إتجاه الأشخاص والثروات .

المثير في الأمر أنك إذا قرأت النصوص والمعايير الأولية التي قامت عليها قائمة الاجتماع السياسي في هذه الكيانات فإنيك لا تجد الأساس هو المواطنة بل هو الإنسانية وفي المذهبية القانونية هُزمت المواطنة أمام قواعد الإنتاجية والإستهلاكية والملكية والتوزيعية ومحاور التوسع في التصرف والاستغلال مما أدى إلى خلق هوة غير عادية عبَّرت عنها الأرقام المخيفة في مجال الطبقة المادية والحاجات الأساسية وغيرها من مواد حاجة الإنسان طبعياً وإجتماعياً ، مما يعني أن صفة الإنسانية فضلاً عن المواطنة أصابها المذهبية التفصيلية بنوع من الهزيمة المخيفة <sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ١٦٨٩ صدرت في بريطانيا شرعة الحقوق ، بعد نضال شعبي متطور جداً ، بسبب أزمة الاستبداد الملكي وهذه الشرعة تتعلق بحقوق الإنسان ، أهمها ما يلي :

- منع الملك من تطبيق القوانين من دون أخذ موافقة البرلمان .
- المنع من تأليف محاكم خاصة ، كذلك للسلطة بالكنيسة ، والنهب السياسية والإقطاعية ...
- منع فرض ضرائب جديدة على الشعب إلا بعد استئذان البرلمان .
- حق الإدعاء بوجه الملك أمام القضاء . -

— لا تخفى ملاحقة عضو البرلمان ، عن كل ما يقوله ويكتبه أثناء الجلسات ، أمام أية هيئة أو محكمة خارج —  
إطار البرلمان نفسه .

— لا يجوز فرض العقوبة الفاحشة ، ولا العقوبات للترحشة ، ولا الكفالات الباعطة من قبل المحاكم .

— لا يجوز إعفاء اشخاص معينين من اللتول أمام المحاكم ومن العقوبات التي تفرض عليهم .

— كما ألغا اشتراط في وراثة العرش للذكى ان يتدين بالبروتستانتية .

الا ان هذه الشرعة ظلت نظرية وبعيدة عن نتائج الواقع . كما خاضت امريكا الشمالية اثناء حرب للمستعمرات حربا شرسة ضد العرش البريطاني ، الى ان اجتمع ممثلو مستعمرة فرجينيا بتاريخ ١٥ أيار ١٧٧٦ ، واعدلوا استقلالها ، ثم بتاريخ ١٢ ١٧٧٦ اصدروا وثيقة حقوق الانسان ، وفيما بعد اتممت هذه الوثيقة على الدستور الامريكى ، اهم ما جاء في هذه الوثيقة الحقوقية :

— ان كل الناس يولدون احراراً ومتساوين ، ولهم حق التمتع بالحياة والحرية ، وحق التملك ، سيما وراء سعادتهم وأملهم .

— ان الشعب هو مصدر كل السلطات ، اما الحكام فهو مفوضون منه وبعدم له .

— ان غاية الحكومة هي حماية الشعب ، وتأمين صالحه العام ، فذا ظهر ان الحكومة غير موهلة لذلك ، حاز لاكثرية الشعب ان يصلها او يقبيلها ، وان هذا الحق لا يجوز التنازل عنه .

— لا امتياز لاحد من المواطنين ، او لمجموعة منهم ، وبالتالي فان مناصب النواب والقضاة والاداريين لا يجوز ان تكون وراثية .

— يجب فصل السلطات التشريعية والادارية والقضائية .

— تجري انتخابات ممثلي الشعب في المجلس بطريقة حرة .

— لا يجوز تجريد المواطنين من ملكيتهم ، الا باراءهم الحرة ، او بقرار من مجملهم في المجلس للمصلحة العامة .

— لا سلطة لاحد لتعليق القوانين ، او للحؤول دون تنفيذها ، لان ذلك يتعارض وفرادة الشعب .

— لكل منهم الحق بمعرفة التهمة الموجهة اليه ، ومحاكمة المدعين عليه وشهودهم ، وله الحق بتقديم وسائل دفاعه ، بما فيها الشهود ، ويجب اجراء محاكمة سريعة ، من قبل هيئة حيادية .

— لا يمكن حصر حرية احد الا بموجب نص قانوني .

— الغرامات الفاحشة ، والعقوبات الوحشية او غير الاعتيادية كلها محظورة .

— لا يجوز تفويض أي مسؤول بأجراء تفتيش الاماكن ما لم يكن هناك دليل حسي اكيد ، ولا يجوز توقيف أي شخص ما لم يرد اسمه صراحة بقرار توقيف ، وشرط توفر دليل كاف ضده .

— ان حرية الصحافة هي حصن الحرية اجمالا ، ولا يجوز تضييقها من قبل الحكومات الاستبدادية .

وفي فرنسا تم وضع منظومة حقوقية تأثرت بأفكار جان جاك رسو وغيره من الفلاسفة عام ١٧٨٩ وذلك تحت عنوان " حقوق المواطن والإنسان " منها :

— إن الناس قد خلقوا احراراً . ومتساوين في الحقوق . وليس من مجيز بينهم إلا بالنسبة إلى المنفعة العامة .

— إن هدف كل سلطة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية والدائمة . وهذه الحقوق هي : الحرية . والملكية الخاصة . والأمان ومكافحة الظلم .

— إن مصدر كل سلطة يكمن في الأمة . ولا تستطيع أية هيئة أو أي شخص أن يمارس السلطة دون تفويض صريح من الأمة .

— إن الحرية تعني تمكين كل مواطن من عمل ما يريد على ألا يضر عمله بالآخرين لنفس الحريات . ولا يجوز وضع هذه الحدود إلا من قبل القانون .—

— إن القانون يعبر عن الإرادة العامة . وبالتالي فإنه يحق لكل المواطنين أن يشاركون بالتشريع . إما مباشرة أو بواسطة ممثلهم . كما أن جميع المواطنين . وهم متساوون بنظر القانون يحق لهم الترشح لكافة وظائف الدولة ومناصبها . وفقاً لمبادئهم ودوناً تمييز .

— لا يجوز إلزام أحد وحصر حرية أي مواطن إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون .

— المرء بريء حتى تثبت إدانته .

— لا يحق فرض العقاب إلا في حالات الضرورة .

— الرأي الحر هو من أهم حريات الإنسان . لكل مواطن حرية التعبير عن آرائه كتابةً وشفهاً وطبعاً . إلا أنه يتحمل مسؤولية المبالغة في استعمال هذه الحرية وفقاً لنص القانون .

— إن ضمان حريات الإنسان والمواطن يستوجب وجود قوة عامة . وهذه تنشأ لمصلحة الشعب وليس لإفادة أولئك المؤمنين عليها .

— لكل المواطنين الحق بأن يتأكدوا بأنفسهم أو بواسطة ممثلهم من ضرورة فرض الضريبة العامة . ومن صحة استعمال أموالها وجبايتها وتوزيعها ومكافئها .

— إن حق الملكية مقبى ولا يقبل العبث . ولا يجوز أخذ ملك أي شخص . ما لم يكن هناك ضرورة ثابتة . وعند ذلك يتم الاستملاك لقاء تعويض عادل ومسبق .

— إن المجتمع الذي ليس فيه ضمانات للحقوق . وليس فيه فصل للسلطات . يعتبر بلا دستور .

ولا أريد أن أسرد أزمة المواطنة بكل عناوينها في أهم إمبراطوريات وأعمالية وأهم دول ثرية سوى أنني سأشير إلى تقرير واحد هو أنه بتاريخ ١٣ تموز عام ٢٠٠٠ أفاد تقرير "تقدم الشعوب ٢٠٠٠" الصادر عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "يونيسف" أن ٤٧ مليون طفل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يعيشون في "ظروف الفقر" أي ما يعادل طفل من أصل ٦ أطفال ويعين التقرير معيار الفقر من خلال درس وضع العائلة التي يتدنى مدعولها من متوسط الأجر للمتمتع في البلاد . وحلت للكسيك والولايات المتحدة في رأس القائمة . مع أكثر من طفل فقير في كل من ٤ أطفال في المكسيك . أو ٢٦,٢ في المئة . وأكثر من طفل في كل ٥ أطفال في الولايات المتحدة الأمريكية أو ٢٢,٤ في المئة . وحلت إيطاليا في المرتبة الثالثة مع نسبة ٢٠,٥ في المئة وتليها بريطانيا بنسبة ١٩,٨ في المئة وتركيا بنسبة ١٩,٧ في المئة وجاء في أسفل القائمة بلدان أوروبا الشمالية ومخصوصاً السويد ( ٢,٦ في المئة ) وتتميز فنلندا وبلجيكا ولوكسمبورغ بمعدلات تدنى عن ٥ في المئة . وتعدو البرنيسف هذا التدنى هذه الدول إلى متانة الاستثمارات في سياسة حماية الأسرة .

وتعد بلدان شمال أوروبا الأكثر إسهاماً أيضاً في مساعدات التنمية الخارجية وترأس القائمة دول النافارو والبروج وهولندا والسويد مع معدلات تفوق ألف " ٠,٧ " في المئة من مجموع الناتج الوطني مخصصة للمساعدات العامة للتنمية ، وتأتي الولايات المتحدة بنسبة ٠,١ في المئة وإيطاليا بنسبة ٠,٢ في المئة في أسفل القائمة .

واليك صورة عن حذر الفقر في بعض الدول كما حثتها التقرير :

للكسيك ٢٦,٢ في المئة من الأطفال الفقراء .

الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢,٤ في المئة من الأطفال الفقراء .

إيطاليا ٢٠,٥ في المئة من الأطفال الفقراء .

بريطانيا ١٩,٨ في المئة من الأطفال الفقراء .

تركيا ١٩,٧ في المئة من الأطفال الفقراء . =

- كندا ١٥,٥ في المئة من الأطفال الفقراء .

بولندا ١٥,٤ في المئة من الأطفال الفقراء .

أستراليا ١٢,٣ في المئة من الأطفال الفقراء .

اليابان ١٢,٢ في المئة من الأطفال الفقراء .

ألمانيا ١٠,٧ في المئة من الأطفال الفقراء .

فرنسا ٧,٩ في المئة من الأطفال الفقراء .

كما يعني أن ٤٧ مليون طفل فقير يتواجدون في الدول الغنية .

وفي هذه السرعة استمر إلى أن " أغنى " أثرياء أمريكيين يملكون نسبة تساوي نصف مساحة الأرض . ولو أردت أن أكتب على مواد هذه الإحصائيات لوجدنا أن لا دخل بينها وبين الإنسانية . وإن المواطنة فضلاً عن الإنسانية وفقاً للكرّم التي تطالعهما مفاتيحات السنين أصبحت مهزومة بـ " عنف " . وأصبحت التراكيب الغنية عنواناً أساسياً في الفوز العام . أما ما يستوي بـ " التضامنية التوعوية " فهي مجرد ذكرى تلتقي على لسان ذكريات الأسس . وأمام تزايد هوة من يريدون إشباع حاسة في دول الرأسمالية فإن أعداد أصحاب الثروة تنمو بنسبة هائلة . وبعيداً عن أرقام (إمبراطورية ذكور الرأسمالية) فإن أرقام الفراء عند النساء في تزايد هام . .. ففي تاريخ ١٢ تموز عام ٢٠٠٠ إشارة صحيفة للمستقبل اللبنانية أن طبقة الأثرياء البريطانية العريقة تراجعت أمام رئيس المال الأمريكي والأسرة المالكة في هولندا وحلت الزيارات ملكة بريطانيا في المركز التاسع عشر في قائمة أغنى نساء العالم . وقد حصدت القائمة ٢٠٠ إسم وقد احتلت مقدمتها نساء من عالم المال والصناعة . وقالت مجلة " يورو بزنيس " التي أعدت القائمة : " في الولايات المتحدة ٣٨ في المئة من مشاريع الأعمال تملكها نساء . وفي ألمانيا نزوح هذه النسبة بين ٦٠ و ٦٥ في المئة . وهي إحصائية مثيرة للإهتمام في عالم الأعمال الذي يخضع عملياً لهيمنة الرجال . وفتحت ثروة للملكة الزيات بـ " ١,٩٥ " مليار استرليني . والملكة ياتريس للملندية بـ " ٣,٤٨ " مليارات يورو أي ٢,٢ مليار استرليني . أما هيلين والتون الأمريكية ( ٨١ ملياراً ) التي فوّت ثرونها بنحو " ٤٦ مليار يورو " أي ما يعادل ٢٩ مليار استرليني . وقد احتلت رئيس القائمة في أغنى نساء العالم ، بعدما ورثت ثروة زوجها عن سهمه في متاجر " وول مارت " الأمريكية الشهيرة . ونزلت الفرنسية ليليان بتانكور ( ٧٤ ملياراً ) عن الرتبة الأولى لتحل محلها الأمريكية هيلين وصنفت ثانية بثروة ١٤,٣ يورو أي ما يعادل تسعة مليارات جنيه استرليني . يشير إلى أن الفرنسية بتانكور تسيطر على (إمبراطورية " لوريال " لصناعة مستحضرات التجميل ، لا تزال ترى أثرياء أوروبا . أما الطفلة البريطانية أنديا جيمس وهي في الثامنة من عمرها فقد جاءت في المركز الخامس والسبعين بعد المئة . وهي حفيدة الناشر البريطاني بول ريموند وورثته ...

السؤال التقليدي هو : هل توجد عدالة مواطنة فضلاً عن العدالة الإنسانية . وإذا كان الجواب نعم . فلا شك أن المقاييس تكون على قاعدة الشكل لا على قاعدة المضمون . ومن لهم أن استمر إلى أن الاحتكارية ومظهرية التقسيم والفوز الاحتكاري بين الاستهلاك والإنتاج يحتاز من أزمة المواطنة ضمن كيانات الرأسمالية إلى العلانية بشق كيانها السياسية . من هنا ينبع الحرف من العولمة لا من أدولفا بل من قيمها ومنهجية الأفكار التي تقودها . والتي تقوم على أسس " المرأة من المساواة للمواطنة " فضلاً عن المساواة العرقية . والتي تقوم على أسس معادلة الاستهلاك عبر وساطة النقد والمال تعبيراً عن تراكيب شرعية في الذاتية الفردية بعيداً عن التبعات الاجتماعية . والتي لا تتصرف في معادلتها بشق إسم الإنسان . بل بشق إسم السلطة فقط . وقد أثبتت الأرقام أن تجار السلطة وأصحاب التراكيب المالية الأكثر يسون إلى تفويض السوق . وأن السلطات في الدول الرأسمالية تشكو في أولى شكواها من أزمة احتكارية نافذة هي فوق السيطرة بسبب غياب نسبة هامة -

- من أدوات المعالجة التي لا يكون من شأنها إنعكاسات خطيرة . إلى درجة أن بعض الوحدات المالية الكبرى هددت أكثر من مرة بـ " الرحيل المالي " مما أجبر السلطات على الإغضاء عنها . حتى أنه في تاريخ ٣١ أيلول ٢٠٠٠ أظهر تقرير بريطاني أن للتاجر الكبرى تعمل ضد " المصلحة العامة " . ونقلت صحيفة " أوبزورفر " البريطانية عن تقرير مسرّب أن لجنة المنافسة خلصت بعد تحقيق استغرق " عامين " إلى أن للتاجر البريطانية العملاقة تعمل ضد المصلحة العامة . ونقلت عن تقرير اللجنة قوله أن أكثر خمسة متاجر للبيع بالتجزئة وهي : تيسكو . وسينسري . وول مارلتس اسدا . و سيفواي . ووليام موريسون . أضرت بـ " المتاجر الصغيرة " وهدّدت إحتكار المستهلكين . من خلال بيع السلع الأساسية بأبسط الأسعار . وقد بلغت بأقل من سعر الكلفة بهدف إحتكار السوق . وهي أطراف تمسك فعلاً بالسوق . وكانت مجموعة من المتاجر الصغيرة أعلنت إفلاسها وتضرّرت كثيراً . وكانت هذه السياسة " البيعية الإحتكارية " قد أدّت إلى أزمة كساد في متاجر المحلات الصغيرة وأغرقتها بديون هي فوق طاقتها البيعية والتجزئة . مما أدى إلى بروز أزمة إحتكارية حلقة . نتج عنها إفلاسات وديون طائلة . ومن المهم أن نعلم أن أزمة غير عادية . كانت قد أسست لظاهرة " نفوذ المال " في نفس الدول الرأسمالية " ووصلت إلى درجة ميدانية يكون من شأنها خلق أزمة عنيفة في حال شتت السلطات حملة قمع قانوني لظاهرة الإحتكار . ومن الطبيعي أنه نتج عن هذه الظاهرة غير القانونية وغير الإنسانية وغير المواطنة نتج عنها أزمة إفلاسات وديون وإهيارات وما يتبعها من أزمات إجتماعية في مهد دول القواعد للسنّة وفق نموذج " آلة التكنولوجيا والتطور العلمي " . وقياساً عليه : أليس من الضروري أن نتحرّز من هذه القيم دول العالم الثالث . أليس من واجبها أن تحتاط من هذه المعادلة ونوعيتها ؟ . ومن المعلوم أن معادلة للمواطنة تخفف عن معادلة المالية . معادلة المواطنة تقوم على أسس وقواعد تختلف جذرياً في المسؤولية وقواعد إعادة توزيع المال القومي وما إليه عمّا يجري في الساحة المالية . وأقلّ ما يجري فيها ظهيرة " اللاتظام . والفوضى . وعدم المسؤولية . وعدم إعادة سلطوية لتوزيع نسبة ضئيلة من المال لصالح ضمانات الشقّ الإحتصائي ... والأكثر رعباً هو عدم وجود قواعد ضمان للتجارة المالية . وما يقال عن نظام منظمة التجارة المالية هو " قانون القوى فقط " الذي يلزم به وفق مصلحة أنه التقنيّة . فإذا إنتفت المصلحة إنتفت قيمة هذه القاعدة أمّا الأمثلة أكثر من أن تحصى . ونظرة واحدة لسر التجارة المالية تشهد أن اللاتظام هو الأصل . حتى أنه بتاريخ ٣١ أيلول ٢٠٠٠ أعلن الإتحاد الأوروبي أنه إتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية على إجراءات بهدف " معالجة " الخلاف بينهما . بشأن برنامج أمريكي يقضي بـ " منح المصنّعين " الأمريكيين إعفاءات ضريبية قيمتها مليارات الدولارات كدعم تصديري في التجارة الأمريكية خارج حدود الولايات المتحدة . وكانت منظمة التجارة المالية قضت في وقت سابق من العام الجاري أن برنامج مؤسسات المبيعات الخارجية الذي يمنح المصنّعين إعفاءات ضريبية قيمتها مليارات الدولارات هو دعم تصديري غير مشروع . إلا أن الولايات المتحدة لم تلتزم بهذا القضاء . ولا باعتراضات الإتحاد الأوروبي في ظرف تشنّ الوحدات المالية هجمات شرسة فيما بينها . مدعومة كلّ واحدة بغطاء جنسيّتها السياسيّة ... وهي تصرّ على تسوية تكون مثابة " مقايضة " مع الإتحاد الأوروبي . ومن دون اللجوء على قواعد منظمة التجارة الدولية أو مراعاتها . وكان الإتحاد الأوروبي هدد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قد يفكر جدّياً بطريق الحصول على توصيات أو فرض عقوبات جمركية قيمتها مليارات الدولارات على منتجات أمريكية . إلا أن الولايات المتحدة كان قد لوّحت فعلاً باللجوء إلى عقوبات جمركية على سلع أوروبية فضلاً عن شنّ حرب نقدية على اليورو .

هنا تصبح النظرة إلى العملة أكثر وضوحاً وبياناً أن أزمة خطيرة من شأنها أن تطلّل المجتمعات بشتّى مجالاتها في إطار ضبابية ولا نظامية وعدم إرادية . وفق نموذج " الجزر القانونية . وعدم وجود حكومة عليّة . بكلّ ما تعنيه من معنى . فضلاً عن غياب قواعد ومعايير تقوم على أساس الضمانات الفعلية على أسس التصديق الإنساني ...

لقد أفرزت مجموعة القواعد والمعايير التي أقرتها " الرأسمالية " في مجال المجتمعية العامة " شكلاً " واضحاً من إمراطوريات مالية ، لعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة مقابل عشرات الملايين ، بل ما يقارب ٣ مليارات من البشر ، الذين لا يملكون مجموعهم مقدار ( ١ من ١٠٠٠ ) مما يملك بيل غيتس ، رئيس شركة مايكروسوفت الأمريكية<sup>(١)</sup> .

المشكلة تكمن في أن الفلسفة الرأسمالية بشرعتها القانونية ، لم تؤسس لقيمة مذهبية إجتماعية ، تقوم على خلقية الاعتراف بوجوب الإشباع الاستيعابي على قياس تجريدي ، من شروط وخصائص إنسانية ، من شأنها على الأقل أن تقدم في إطار التزاحم ، الكائن البشري على الكلب ، أو القرد أو القطعة الغريبة ذات الرفاهية التي تطمح لها شعوب ضخمة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، وهذا يرجع في أصل النظرية إلى ضبابية خفيفة شرعتها مجموعة الرأسمالية في موافقتها في تعريفها للإنسان والإشباع ، إلى درجة أقامت في جنبها ثقافة مادية تنازلية مربكة ، صوّبت واقعها في تعريف الإنسان نحو مدرسة التماسل القردية ففتشت عن أصل الإنسان بين القردة وما زالت تشغل بال الإنسانية بهذا الجانب ... !

لقد استطاع تيار الهوية الانفصالية عن منطق الكون أن يُبرز هوية الإنسان ، على شكل كائن له إحساسات ، لا بدّ من تليتها ، بعيداً عن منطق الترابطية التكوينية ومسورة البشرية ، وعوالم التابع الطبيعي ، بما فيه تنابعية الإنسان نفسه ، وشكّلت مجموعة من معايير إعلامية إعلانية إجتماعية عرقية ، تقوم على أساس اعتبار الكائن الحي " الإنسان " فرداً إجتماعياً دنيوياً ، له أن يعيش وفق الرغبات الطبيعية ، ضمن سياق القانونية العامة ، بعيداً عن كابوس الموت وما يعنيه برأيها من إنعدام لفرصة الوجود ، وعقبة في طريق استمرار العبثية الوجودية ، وهي تريد أن تنسف فكرة الله

(١) يُشار إلى أن بيل غيتس وحتى عام ١٩٩٩ كان يملك ثروة تقدر بـ ١١٠ مليار دولار أمريكي . ورغم قرار التقسيم عن القضاء الأمريكي فإنه ما زال الأغني في العالم ) في العام ٢٠٠٠

من منظومة حياة الإنسان ، وبذلك تنسف عمق القانون الذي يتضمن وجود هذا الكائن المعجز ... وهي تصرّ على أن لا يكون عنصر التأمل ومنطق المرحلية الطبيعية والتابعة التكوينية ، واحداً من مكونات نظام العلمنة أو مطوّعاً لمعنى الشرعة التي تحكم ذوق ومشاعر وسلوك هذا الإنسان وأهدافه ، كلّ ذلك مع كلّ للمظاهر العميقة في دلالتها على هيكل الكون ومعاني الإعجاز فيه ..

وعبر نظرة جنائية وما فيها من تقارير ، تفيد أنّ نمط السلوكيات يخفي حقيقة مهمة ، تدلّ على أنّ نقصاً حاداً يصيب الأفراد والجماعات في باطنهم ، ويجمع كماً من أسئلة محيرة تتعلق بفكرة : الله والكون والموت والنظام والمسيرة الطبيعية والتابعة التكوينية وأسس العقلانية وقواعد الرشد الإنساني وما إليه ، في إفادة مسحية بأنّ عدم الإجابة عن هذه الأسئلة الضرورية ، تعني إنتحاراً وجودياً ، وعبثية في الأهداف ، وبناءً صعباً لدوافع جرمية ، وتأسيساً لنقمة لا شعورية ، تتحكم فيها قيم وأفكار تعمل على قيادة الجسم البشري بإتجاهات أكثر خطراً وخوفاً وإضراراً<sup>(١)</sup> ...

(١) تعتبر المنظومة الوضعية التشريعية واحدة من الأنشطة الذهنية العملية التي مارسها البشر حقبة زمنية طويلة ، بهدف تحديد مجموعة من العلاقات الفردية والجماعية عبر مجموعة قوانين ومواد تحكم المجتمع السياسي . الفلسفة الوضعية القانونية فصلت بين الدين والدولة تحت عنوان " العلمانية " معتبرة أنّ صناعة المجتمع لا تكون عبر الدين إنما تكون عبر الذهنية البشرية وتجربتها من أجل ممارسة شوطها الفكري وترسيم نتائجها على شكل قيم إجتماعية عامة ، تساهم في تطوير دور الفرد في المجتمع ، ودور الجماعة في الحياة ... وعليه : بدأت مرحلة جديدة تبنت خيار العلمانية كواحد من برامج التنمية البشرية في شتى جهاتها القانونية والعملية الاقتصادية والإجتماعية والنفسية والتربوية . وبعد أن لعبت البشرية شوطاً واسعاً من إقرار قوانينها بينها وسطرت مجموعة من المواد التي تحدد الأطر النفسية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها ، وحددت الوجه العام والمليكة الرئيسية للمهمة النظام السياسي عبر فلسفة وضعية تبنتها لتكون مرحلة فاصلة في تكوين عصر التكامل الذهني المسلكي في المجتمع السياسي . هنا بدأت تتبلور مجموعة من النتائج التي تعكس " عبر وشر " القرارات القانونية ومعالجة النظام الدستوري ... ومنذ فترة طويلة أدرج المشرع القانوني أنّ أزمة حقيقية تظال مرةً معاً النظام العام ، ومرةً تظال أبواباً قانونية ومرةً تظال باباً هاماً من أوجه الربط القانوني بمتنصر من عناصر التكوين الاستعلاوي عند البشر . ومنذ بداية التشريع القانوني نجد إغلاقات التشريع ، والثورات للمضادة الفكرية إلى درجة ردّ الجماعة فيه الصراع الجرد إلى أزمة تشريع معاً قانونية : واحدة تبنت نظام الشيوعية كفلسفة واقعية . وواحدة تبنت الرأسمالية كواحدة دستورية من أجل معالجة الواقع .

كما أن الحروب الأوروبية - الأوروبية كانت نتاجاً حقيقياً لفلسفة واقعية تنظرية لعلامة الدول والمجاورة والحررة والمال والأشخاص ، نتج عنها حروب عظيمة وصلت إلى حدّ الإبادة البشرية القطرية ، وأسست للحرب العالمية الأولى والثانية التي شكّلت إبادة عالمية ، لا يستطيع القلم أن يحدد جوهرية صفاتها ونتائجها . من هنا تكثرت الدراسات القانونية النقدية -



- منذ زمن طويل نحاول أن نتغلب على مشكلة " السيطرة القانونية على سلوك البشر " ومع أنها تلازمت مع تطورات علمية ومعلوماتية هائلة إلا أنها ما زالت متزعزعة أمام " رعب الجريمة " وما تنتجه سلوكيات الأفراد والمجمعات من عرق قانوني خطير ... هذا الخطر القانوني الذي لم يستطع أن يبالغ الفرد نفسياً ومطلبياً إنماكس على ممارسة سلوكية اعتُبرت من أهم مستويات الجريمة ، مما يؤكد حرمة قانونية تشريعية مرّة من جهة إقرار قانون عاملي ، ومرّة من جهة تقييد معالجة قانونية بجانب ضروري بالخطر إلى الطليعة البشرية حتى أن بدأ نجد فيها القيم الإجماعية التي حسمها التشريع القانوني أحياناً جزءاً من المجتمع إلى بيئة إحصائية ضيقة خطورة . ولقدك فيها جماعة القانونيين الدوليين أن أزمة ضيقة تؤثر سلباً وعلى مستوى كبير في إنتاج " ضرر إعادة حقيقية " لكن مستويات القناعة الشخصية تمثل واحدة من أهم العقبات أمام الفكر النقدي القانوني . ولأن الموضوع يتعلق بالإنتاجية القانونية وما سطرته من مواد وقيم ، فإن التشريع بدأ إلى لتليل النتائج عبر المعالجة الإطفاة لا من باب معالجة السببية للتنتع هذه الظاهرة . وهذا أسطر السياسات المنفحة التي تؤدي إلى هزائم إجماعية ونفسية وصحية وسياسية واقتصادية أكبر مما يتصور لتشريع القانون نفسه . وللتليل على واحدة من أزمت الذات البشرية ضمن حدود لعبة معينة أشير إلى أن مجتمع القانون " للشروع " أدى إلى برعة العقل والثقافة البشرية ووسائل تبويبها على مستوى معين من الجريمة أو البيئة الإجرامية الحقيقية . فقد أشارت إحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية تاريخ ٢٥ كانون ثاني من عام ٢٠٠٠ إلى أن الطفل في ( الولايات المتحدة ) الذي يبلغ ١٣ عاماً يكون قد شاهد حوالي ١٥ ألف ساعة على التلفزيون واعتبرت معلومات متعددة عن القتل والاعتداء والسطو والاغتصاب والمعلومات والترهيب وما إلىه من دون ترشيد اجتماعي مما يساعد على خلق " شخصية لا شعورية " تتخذ هذه الصور المخزنة في الذاكرة كمرشد وعمر للتعلل والاعتداء والانحراف في عالم تلقيا وأشاروا إلى أن القتل البشري يصبح كالإفاد من شدة الصور إلا أنه لا يستطيع أن يتأثر إلا الصور التي يحملها عقله ويخترعها اللاشعور . وقد عبرت الدراسة عن هذه المعلومات بالمعلومات المتعالية والجزيئية والمتناقضة والضاربة التي تخلق شخصية غير متوازنة لا يمكن لها أن تعيش في المجتمع اللدن إلا على أسس حبة الجريمة . بحيث يندلج المتأخر أزمة " قيم " أنتجها القانون . إلى درجة أصبحت للواد الكحولية واحدة من مفردات النظم الإجماعية والمجالية في مجتمع بين الإنسان نفسه . ومع أن التقارير المرعبة تتحدد كل يوم وتعلن أزمة ميدانية من جهة الآثار الصحية والنفسية والإجماعية . إلى درجة ردت فيه تقارير الشرطة في الولايات المتحدة أعلى نسبة من جرائم اللاشعور وهي الأكثر إلى تعاطي المعلومات ، وأشارت إلى أنها سبب رئيسي في كم هائل من جرائم الاغتصاب والقتل والسطو والاعتداء . ويئت التقارير أزمة أكثر خطورة ذات إنتاج مملكي بسبب أزمة التعاطي للخطر والمعلومات . وما زالت الأرقام الجنائية تثبت عمق الحوة التي إيفرت لها البشرية خاصة في النادي الصناعي وبالأخص عبر صناعة الدعاية والإعلام للحرر والبيئة العدوانية ...

إن هناك مشكلة أساسية تتعلق بصناعة الشخص السلوكي نفسه وبضرورة أوضح فإننا نجد مشكلة حقيقية في صناعة الفرد النفسي والإجماعي من جهة الاستيعاب القانوني وتشجيع الحدود المطلوبة لإنتاج " مواطن صالح " لقد أشار الأوروبيون منذ بدايات العام ١٩٩٠ إلى أنهم فشلوا في خلق نموذج ضلي للمواطن الصالح وفق منظومة حقوقية قانونية عملية تتحدد أطرها وفق شروط ضيقة من شأنها أن تقلل نسبة قياسية من إنتاج الجريمة الشخصية والزوجية . لكن المبريات الواقعية أثبتت أزمة في نفس القيم القانونية ، كما أدت إلى تشتت عملي ومسطر في مهنة الترمية المدنية التي أسقطت مجموعة من قيم طبيعية تطويرية تكون الفرد نفسه ، بلجهة أن القانون عاجز أزمة سلوك الفرد والمجاعة ، في إطار حللن إسمه المجتمع السياسي ، بعيداً عن مشكلة الفرد الطبيعي ومنطق الطبيعة الذي يكونه ، مما أدى إلى حالة من الضعفان الفعلية مارسها الفرد بقوة في المجتمع اللدن ، وبقسوة في تعامله مع الأشياء ، تحقيقاً للرغبات التي يستشعرها من دون أن يأخذ بعين الإعتبار تكوين ضمور مدني يمنعه من ممارسة الجريمة أو يحاكمه فيما إذا فعل ، لأن الإنتاج التربوي اللدن لم يستطع أصلاً أن يبرمه ذهنياً -

- ومسلكاً على نطاق مهم على هذا المستوى . حتى أن السجن الذي عُبِّرَ عنه التفتتات للنزعة بيت الإصلاح الاجتماعي انتقل إلى قصص رعب وبيت حياكة الجريمة بأهم مستوياتها والتقرير التي تنشر إلى أنه مدرسة إجرامية هي كثيرة . هذا فضلاً عن التعذيب الذي لا يمت إلى وثيقة الحقوق المكتوبة بصفة . حتى أنه بطرغ ١٢ أيار ٢٠٠٠ أدانت منظمة العفو الدولية التعذيب الجسدي والنفسي الذي يمارس بوحشية في سجون الولايات المتحدة الأمريكية وأكدت عور الوثائق أن سجون الولايات المتحدة هي الأكثر علاناً استعمالاً للتعذيب الجسدي والاعتداء على حقوق المواطن ، في ظروف تعتبر الأكثر سوءاً ، وأشار أن التوقيف لهذا العام تجاوزوا حدود اللينين شخص . كما أن الضرب من أجل إقتراع الإقرار يعتبر وضعاً عادياً من دون أن يؤثر على مجرى المحاكمة كما أن نظام السجون والمؤسسات فيه تقوم على أسس استغلال النزوات المنفردة لمدة طويلة مما يؤثر على الحالة العقلية لدى الأفراد ، وإن حالات تمتد كثيرة نسبياً أدت إلى خلل عقلي عند للمساكين بسبب نظام الزنازة المنفردة الأكثر سوءاً على الحالة العقلية يضاف إليها التعذيب الجسدي .. ومن المفارقات أنه لم يصدر عن دولة أوروبية تنديد مما يحصل في سجون الولايات المتحدة ولم تنزع منظمات حقوق الإنسان بشيء من الاعتراضات التي تشجب نظام التقنين والممارسة في دولة الديمقراطية الأولى في العالم وصاحبة لواء حقوق الإنسان العالمي كما يزعمون . ومن المهم أن أشير إلى أنه ما زال يقوم على مدخل مرفاً نيويورك مثال خضم ، لشخص يعمل مشغل الحرية وكانت فرنسا قد وجهت للشعب الأمريكي سنة ١٨٨٦ تقديرًا منها لمعان الثورة الأمريكية ضد الاستعمار البريطاني . وهو من صنع التحات الفرنسي الشهير " برتولدي " وقد أرفق هذا المثال بشعر : الحرية تنور العالم . إلا أن عبارة القمع مرة باسم القانون ومرة باسم الاستعبارات ، ومرة باسم الكيفية النفسية للفتنة والعصرية والاستثنائية وغيرها فقد هذا النصب معناه ومفاده مما حدا بالفيلسوف اللباني أمين الريحاني إلى أن يقف أمام هذا المثال في مطلع القرن العشرين ثم ينظر إليه بأسف ويقول : " لا تظن أنك رافع في هذه البلاد بظل الحرية ، وانك تعيش تحت سماء العدل والنسوة . لا . فهذه كلها اليوم اسم بلا معنى ، هذه أمور لا تشرع بعدم وجودها إلا متى ظلتها مضطراً . انظروا إذن وأنا أكفل بأنك لن تجدوها " . أيضاً قال الفيلسوف البريطاني برناردشو : يقولون أي كاتب ساعر لكن لم تبلغ بي السعيرة حد الذهاب إلى الولايات المتحدة ومشاهدة مثال الحرية على بها .

مما يدل على أن إدارة بشرية لقيم الأفراد في مجتمع سياسي ما زالت تجتريها مجموعة من العقبات التي قد لا لحل على حد تصوير رابطة الحقوق الليحيكية في تقريرها الصادر تحت إسم مشاكل قانونية عام ١٩٨٩ . من هنا تبدأ النظرة الموضوعية ببيان مفردات " أزمة قانونية ذات شق بشري " تتعلق بإدارة مجموعة من الاعتبارات المتنوعة التي تستلزم حصول تقوم على أسس نظرة قانونية إلى الحرية والحق على مستوى الفرد والجماعة . وهي الأسس الأولى الذي تنشر إليه جماع الحقوق على أنه بداية التوصيف وأساس العدالة أو دعمها بالنسبة إلى المنظومة القانونية إنما تقرأ مشكلة عملية كانت وزارة الثقافة الفرنسية أشارت إليها منذ أكثر من عشرين سنة ، حدثت " الجهة الطبيعية " كأسس عملي من أجل إيراد هوية إجتماعية تقوم على مستوى من المعلوماتية الطبيعية وتطلي أحوية حقيقية من هذه الجهة . وهي تكمن في لفت النظر إلى أن على المشرع القانوني أن يعطي الجهة الطبيعية كواحدة من حلقات السلسلة الهرمية والتواصلية الطبيعية منظوراً تشرعياً يأخذ بين الاعتبارات بعض التساؤلات المستمرة والجوهرية حول الهوية البشرية ومعنى البداية لها والنهاية ومراسل النظم الطبيعية التي يمكن أن تتأثر بها ، أو النظم التي قد تحكم عليها ... التي منها عنوان الموت وهويته ، ومما لم مرحلة البشر أبان هذه الفترة ومماذا تعني سلسلة الوجود من هذه الجهة ... وكما ترى فإن ضرورة فلسفية تكون لازمة ولا بد منها من أجل عوض غمير التنوعات الطبيعية وسيكون موضوعها الإنسان نفسه ، من أجل تكوين قاموس علمي طبيعي يتقاطع المعرفة البشرية كواحدة من أهم أركان " تكوين " ضمير طبيعي إجتماعي ، وبعد هذه المرحلة يكون للقيم معنى وللماغمير أثر في ذات الفرد والجماعة . من هنا يبدأ " دور الدين " الذي يقوم على أسس مهمة جوهرية تنحصر من أهم أركان للنطق الطبيعي الذي يتمحور حول -

« ترابط الفرد بالطبيعة ومتعلقها وحجبها ومسرها . ومعنى هذا أن الدين واحد من للفردات التي أرخت لحقيقة ربط الفرد بحال من نظم الطبيعة من جهة الاستفادة الفكرية من متعلق طبيعة الأشياء . لتكون معالجة القانون من زاوية الفردية الطبيعية أولاً ثم الفردية الاجتماعية ثانياً . ففي دراسة حول " الخوف من الرب " أكد الاستطلاع أجرى على فئات متخصصة في هولندا شهر تموز عام ١٩٩٨ أن أكثر الناس خوفاً من " الله " هم العلماء . وأكد الاستطلاع على أن نسبة الخوف من الله تزداد خاصة أنهم لا يعرفون الكثير من القواعد التي تساعدهم على إجتياز مرحلة الصفر عند مرحلة الموت ... وأنه ثبت لديهم بـ " الدليل القاطع " أن " الله " من المسائل التي لا تحتمل الشك ، حيث تشهد له كل معالم الكون ... كما أن الاعتقاد بالرب هو نتيجة علمية محسومة ، من هنا جهد العديد ممن أجري عليهم الاستطلاع لأن يعرفوا على مضمون القواعد التي تسلم من " رضا الرب " بهدف اجتياز امتحان الطبيعة التي تعتبر مدرسة الرب . من هنا وبسرده هائل تكون موازين الشعور البشري العلمي ميداناً فعالاً في تدوير ذهنية البشرية وتحولها نحو منطق الأشياء وما يتبعها من أنظمة سببية ومعايير وما تشع إليه عبر قراءة موضوعية تخالف طمأنينة علمية وعملية لطبيعة السلوك الفردي الجماعي . إن مؤشرات الطبيعة البشرية بعد تناحلت واسعة من عرضي غمير للممارسة وتطبيق أسس فكرية ومعيارية وعملية تشير إلى أن نظاماً مقترحاً آخر يتطلب به النفس البشرية بعيداً عن منطق العرقية أو اللغوية أو المناطقيّة ... لأن حكماً نوعياً بشرياً دلت عليه تواجد التحيرة وتناحله ، وكلها استحتمت شروط الحقيقة العلمية في ردّ الحقيقة إلى جملة سببية فوقية ، تتجاوز المادة إلى غيرها ، وتتجاوز الوجود إلى سببه ، وتتجاوز المألوف إلى خالفه ... إلى درجة أن جملة كبيرة من الدراسات جاءت واضحة في أن فصل الإنسان بجمعيته وقانونيته وفكرته عن " الرب " أو الله من شأنه أن يشكّل أو يعطل الغاية الحقيقية من فكرة التخصّص الإنسانية أو الغاية الطبيعية . وقد بدأت الدراسات للضادة تشير إلى أن أسباب السعادة وضمانها لا تعني إستجماع اللذة القانونية من منظار ومقاييس القانون الوضعي ، إلى درجة ثبت في جملة من الدراسات أن عصر تشكيل للمدرسة النفسية التربوية يتوقف على موضوع تعدد نظرة من الرب . مشيرة إلى أن " الله " وإدخاله ضمن الإعداد التربوي من أجل تكوين ضمير مدني فاعل أمر ضروري لا يمكن التحلي عنه . وعليه : أصبحت النظرة حيي الوضعية من جماعة أهل الفكر والفلسفة والتربية والإجتماع تقبّل فكرة دمج موافق ناموس الله ضمن إطار الإعداد التربوي للديني والإجتماعي . حتى أن البعض منهم يرى فشل أيّ تشريع من دون دراسة نظم منطق الأشياء بما فيها " الله " .

إن هذا سير دليل على أن الحركة العملية لشروط البشر أعطت تعطي تناحاً شاملاً بلغة يان بعض العناصر المؤثرة في صحة إنتاج للقرينة القانونية ، وحكمت بقوة على أن معالجة أزمة البشر القانونية إعتناء على مدرسة الطمينة ، سلفاً عوقى إلى حركة فعلية وحسرة حقيقة مضمونة النتائج . ومن باب المثال إلى الإنتاجية القانونية لبيئة حرمة أشارت دراسة حديثة أعلنت فيها " رابطة المرأة والحقوقي الفرنسية " أن إيمان للمعلومات والكحول والتدخين ظاهرة شائعة بين النساء بحيث تحصد هذه الظاهرة ٤ من ٥ على الأقل لواحدة من للمعشرات أو الكحول وذلك بسبب البيئة العامة الاجتماعية الثقافية إلا أن الأزمات الحاصلة سبب أساسي في تعاطي للمعلومات والكحوليات . وقد أشارت الدراسة إلى أن عدم ارتباط الفتيات بعلاقة جنسية دائمة يؤدي إلى مثل هذه الحالات من الانحرافات الجنسية وتوفر الزواج والتفكير بالانحرال أو الانتحار أو الانخراط بالمخاطرة أو تعاطي الجنس السريع الذي يؤدي إلى اضطرابات يومية وصعبة عند الفتيات ، ذلك لان النساء يفضلن الاستقرار الغرامي بخلاف الرجال الذين يفضلون في بيئة الديمقراطية تعدد للممارسة الجنسية ويغرون بعدم الاستقرار الجنسي . وقد أشارت رئيسة الرابطة " بربا " إلى أن أزمة الحقوق النسائية ليست ناشئة من الواقع اللبناني بل يكمن سببها في المحز القانوني الذي لا يعطي تصوراً حقيقياً عن الإنفعالات العملية عند الجنسين ، مما أدى إلى ظاهرة ضحايا الحب والجنس وإيمان للمعشرات والكحوليات والانخراط في عالم الجريمة المنظمة . -

- إن هذه الصور وغيرها كثير يدلّ بوضوح على أنّ البشرية عملياً بحاجة إلى الله ، ومع أنّ التطوّر الكبير الذي حصل في مجال الابتكارات التكنولوجية لم تصل معه إلى حدّ الاستقلال الفكري أو العصمة الذهنية في معالجة الأشياء إلا أنّها توصلت إلى مجموعة حقيقية من بعض الإجابات التي تهمّ البشرية كان في أمثالها أنّ البشر يحتاجون إلى الله ، إلى القوة العلة القادرة للثغرة الإرادة ، إلى السببية الأولى لخلق الكون ومعالم الوجود إنّ نظرة واسعة تجوب في معالم سلوك وانتعاشات البشر وما بينهما من نظم ونسبة وإحصائية وصرائح ذاتية تتدفق إلى الجماعة البشرية عبر قنوات الذات الحفّية ، تدلّ على أنّ البشرية ما زالت بحاجة ماسّة إلى الله وتستغلّ كذلك ، بلهجة أنّ القدرة البشرية مهما تطوّرت ظلّها محكومة بنواميس طبيعته تحدّد إظهارها بالممكن المحدود وفي عاتق ضعف واضح . إنّ أنيطر ما يكون في المعالجة القانونية هو أنّ القانون سلب من الفرد الطبيعي جهته الطبيعية للتزاطع مع مجموع حلقات الكون وعالج للمشكلة الإحصائية من جانب إرواء الرغبات الطبيعية ضمن إطار وحدة المجتمع السياسي ، بعيداً عن منطق الوحدات للتزاطع في سلسلة وجودية الكون وما تنهيه من ثقافة طبيعية وحكمة إنتراعية تؤلّف لمنظومة مقرونة من مادة فلسفة الوجود وحكمته ... إلى درجة اعتبرت فيها الأنظمة القانونية الوضعية الذين " حرية " وليست حكماً طبيعياً وفطرياً ، مع أنّ منطق الأشياء ينطق به بقوة . وعليه حدّدت التعامل مع الله على أساس أنّه فرضية أدبية من حقّ الأفراد أن يطهروها قسفاً من الذهنية إن شاءوا أو أن يمتنعوها " وحماً " لا يحتاج حقّ إلى التفتّل ... وكما ترى فإنّ المدرسة السياسية أطّرت القانون ضمن عناوين وقیم اعتبرتها يقينية لا يمكن أن تتغير أو تتبدّل ، وعلى الأفراد أن يعلّسوها ضمن إطار من التسليم العلمي ، لأنّ الحسن هو معيار منطقيّة الشيء وأنّ المدرسة العقلية تحلّ نوعاً من الرغبة الأدبية ليس أكثر . إلا أنّ فرائد الواقع أكثر إختلافاً وإعتراضاً على هذا المنطق إلى درجة أنّ ثقب الفنّ الذين يمشون أكثر مرحاً يخلون بين الحين والآخر أنّ أزمة السعادة سبب لإعتبارهم أو لعزوفهم الإجماعي أو سبب لرعهم النفسي .

يُشار إلى أنّ الدول الغربية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر نسبة " إنتحارية " في العالم وتؤكد مجموعة كبيرة من الدراسات التي يجري فيها من حين إلى آخر أنّ أزمة نفسية سببها تر وإسقاط الهوية التكوينية من موانيق التربية التي تتناول نسيج وبيان جوهر الإنسان . ثمة انعكاس باهر سلبيّ خطير على فهم " حكمة الحياة " وما تنهيه . مع كلّ هذا : ليس من الضروري أن ننظر إلى جانب الربط بين الأسباب العليا ، وبين هذه المعطولات البشرية ، من زاوية التكاليف الإلزامية فيما عدا أمر الله والكون ... أم يبقى البشريّ تالهاً في تفاصيل دينوية تشريعية تضمن له بعض حاجات أمته الإجماعي ولا تضمن له " أمن الطبيعة الأهم " وما تنهيه عناوين الأمن من نتائج مسلّكة وإلزامية ، وفق موازين منطق الأشياء ١٩ . وفي إشارة إلى حقيقة " الله والكون والعالم الآخر " فإنّ أهمّ إمبراطوريات العلطنة تشهد نمواً متزايداً بنظرها إلى الذين بعد أن حرّبت العلطنة رداً طويلاً من الزمن فلم تجد ضالتها من السعادة التي صوّرها الفلدة يوماً ما على أنّها تختبئ وراء نصوص العلطنة . وللأسف أكثر بين يديك ما نشرته جريدة السفير تاريخ ٧ أيلول ٢٠٠٠ دراسة هائلة تحت عنوان : ( إحياء دور الدين في الحياة السياسية الأمريكية . جلد ١ العلطنة يتأكّل تدريجياً ) للكاتب فوزي جرجس الأستاذ في الدراسات الدولية والدبلوماسية في جامعة " سارة لورانس " في نيويورك بين فيها أنّ الدين يحتاج بقوة مهد الولايات المتحدة في لغة كبيرة من المواطنين هناك ، بعد أن حرّبو المادّية والإحصائية والفيزيائية وشبهها ...

من هنا تأخذ الصورة ياناً أكثر وضوحاً حول المصير الذي يصف داحل الكيان الفردي والإجماعي للتصمر البشري ويؤكد أنّ الضيقان لعب دوراً خطيراً في حياة الأفراد والجماعات والأسئلة الملحة ما زالت تحتاج إلى إجابات بدلاً من التلهّي بالفتيش الأسطوري عن صناعات وبيئة وطريقة حياة الدينامور ... وأخيراً : ليس من الضروري أن نحصل مجموعة قيمة إنسانية تجعل من " الإنسان " درجة أهم من درجة " الكلب " في عالم رأسمالية يحترق فيه الكلب أهم من نصف البشرية إن لم يكن من كلّها .

قد انقلبت آية " العلاقات العامة " بُناها ، من إنسانية إلى تجارية ، لتعلن معها موت حتى " المواطنة " ، بنسبة متفاوت من كيان إلى آخر ، أما إندحار الإنسانية وفق موازين ومعايير النصوص ، فهو أمر واضح وبديهي ، في ظل فلسفة تشريعية تبنى الليبرالية أساساً بنوياً في دمج الأفراد بسلك الجماعة ، وتتخذ من الكيان ضمن حدود الشرط الشكلي للمواطنة مفصلاً في بيان الالتزامات ..

لقد تحول العقل الانساني في العلاقات المالية إلى عقل تجاري ، يقوم على أساس فلسفة " الإدخار والثراء من أجل الثراء فقط " ، ما أدى إلى برمجة عملية مفاهيمية تقوده ما حوله إلى عقل تجاري يستعمل الدواء والطبابة والمعلوماتية والتكنولوجيا وغيرها من الاكتشافات الطبيعية الإنسانية إلى سلعة مالية لا يساويها إلا " النقد " على قاعدة : من لا يملك نقداً لا يملك دواءً ، أو نفعاً متطوراً أو معلوماتية ، أو إشباعاً للربغات والحاجات ، وفق موازين الرغبة وإشباعاتها ... وإذا كانت الأمور أقل تعقيداً في الداخل الغربي ، فإنها أكثر رعباً على الساحة العالمية .

إن مشكلة الإنسان تنمو شيئاً فشيئاً ، وتتأثر بالنظرة التي نسفت من دستورها الوجودي فكرة الغايات التابعة الحكيمة من المسيرة الإنسانية ، ما زكى نظرتها إلى حدود الإقتراس فيما خصّ المال والثروة والسلطنة والهيمنة والنظرة إلى الآخر حتى ضمن الكيان الواحد ... ولم يعد الانسان محطّ الأمل في منظومة الموائيق العالمية وفق النظرة التجارية الأكثر هيمنة في كوكبنا وأرضنا ، وأصبحت النظرة التجارية تقويمية في مشاريع الدولة قبل الأفراد ، التي من المفروض أن تكون مشاريعها " منفعية ومرفقية " وليست تجارية في جوهرها وغايتها ، وأصبح الأمل الذي يقود إمبراطورياتنا العابرة بكلّ معالم حدودنا يكمن في الثروة وما يتبعها ، بعيداً عن أزمة إنساننا وما تعنيه خطورة أولوية النقود على الإنسان نفسه ، حتى مقابل أبحس الألمان ، إلى درجة أصبح النقد يمثل خطّ الدفاع الأول عن الوجود وإلا انتهى كل شيء .. بتاريخ ١٦ شباط عام ٢٠٠٠ لجأ مواطن هندي ( نارسينغ بولار ٤٥ عاماً وهو أب معيل لثلاثة أطفال )

عاطل عن العمل إلى القطار ليرجله المصابة بالغرغرينا ، لأنه غير قادر على دفع كلفة العملية " ٣٥٠ دولار " ، فلم يجد سوى أن يضع رجله على سكة الحديد في بومباي ، فمرّ عليها القطار وقطعها ، بعد أن امتنعت المستشفيات عن قبوله من دون مال ، في نفس الوقت الذي تنفق فيه الهند مليارات الدولارات على التسلح النووي من أجل فوز قوى حدودية بينها وبين جارها باكستان ، التي هي أيضاً تخوض نفس السباق عبر إنفاق مليارات الدولارات على التجارب النووية وتطويرها وسط بحر من الجوعى والمرضى والبائسين .. ! هذا مثال واحد من عشرات ملايين الأمثلة التي تنطق بها دول العالم النامي والتي تتمثل بـ " مظهر " : الجوع والأمية والكساد والركود والإنهيارات في شتى جوانبها المالية لمعيشية لنقدية والاقتصادية ، التي تسقط فيها فعلاً سياسة المواطنة فضلاً عن الإنسانية ، وهي تنه من أسوأ تبعية للإمبراطوريات الرأسمالية ، وضمن معادلة مخيفة ، في كل معانيها السوقية الإنتاجية والتقنية والتكنولوجية ، حتى على مستوى الأسس التقليدية ...

أمام هذا الوجه الأكثر سوءاً في ظاهرة " عولة المال " والثروة والتكنولوجيا وعابرات القارات ... ألا يحق لنا أن نحفظ على العولة ، ونطالب بمجموعة غمطية قيمية مفاهيمية لقيادة أدوات العولة ، في الوقت الذي يشكو من آثار منطلقها مواطنو الرأسمالية أنفسهم ؟ حتى الأسر الفقيرة التي تفوق ٩ مليون أسرة في الولايات المتحدة .. بمقابل جماعة أقل من عدد الأصابع يتتحون ثروات طائلة من تكنولوجيا إستنساخ القطط والكلاب <sup>(١)</sup> .

(١) بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة أمريكية اسمها " جينيكس سيفنيس اندكولون " العمل على استنساخ الكلاب والقطط سعياً وراء الأرباح الخيالية لهذا السوق الكبير ، وقد نشأت هذه الفكرة حين قام ملودير لم يكشف عن اسمه بالقرع عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي بي أم " في منطقة كوليدج سيتي ، في ولاية تكساس الأمريكية لامتياز الاستنساخ التي كان يامل أن تساهم في استنساخ كلبته ميسي التي ولدت من فضليتي كولي " كلب رعاة اسكتلندي " وهامكس . يقول مارك زستهورن المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية لم يكن يتخطر ببالنا إقامة مصرف للموتات " بنك جنيتات " لو أننا لم نلتق مئات الطلاب من اشخاص مولوعين بمجوناظم ويرغبون باستنساخها بعد موتها . وأكد ان الاستنساخ لهذه الحيوانات يدر أموالاً خيالية كما ثبت لنا من خلال الطلبات الكثيفة .

إنّ من يقرأ إشكالية غط العلاقة بين الأشخاص والثروة يدرك عمق المأساة التي تصيب المواطن المحنّس قبل الإنسان الطبيعي ، حتى في صلب ميادين الدول الرأسمالية ، إلى درجة تكذب الأحرف الواقعية رفاهيةً متزايدة للكلاب في مهد الدول الصناعية بجوار مواطنين يشربون من أوحال الشوارع ! وليت الأمر توقّف هنا بل تطوّر وتنمى إلى درجة يرى فيها الأثرياء نفقات الدولة على كبار السنّ من شأنها أن تؤثر على الأنماط النفسية في التوسّع التجاري ، لأنّ ذلك ربّما يطلّ نسبة ضعيفة من مداخيلهم لصالح هؤلاء العجزة عبر الضريبة ، فبتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٠ ثارت ثورة العديد من أغنياء الولايات المتحدة وأصحاب المؤسسات والشركات ، بعد أن علموا أنّ عدد كبار السن قد وصل إلى نسب غير عادية ، ممّا يعني أنّ أزمة تدخّلية ستجسّد على شكل " زيادة ضريبية " ستصيبهم في أموالهم ... والذي أثّرتني أنني قرأت في الصحافة مقالاً بعنوان " أزمة كبار السنّ " يحدّد إطار الأزمة التي يعثرها الأغنياء مشكلة في طريق النمو أو التحفيز الاقتصادي وذلك كمحور إنتاجي فيحدّد ماهية الأزمة على الصورة التالية قائلاً :

١- إنهم مستهلكون وليسوا منتجين .

٢- انهم استفادوا من فرصة الحياة أكثر من الشباب لذا لا بدّ من أن يفكروا جدّياً بترك فوائد الثروة القومية للشباب كي يتمتعوا بها كما هم تمتعوا بها ... " وهذا الكلام الخطير هو عبارة عن دعوة صريحة لكبار السن إلى اليأس والانتحار " .

٣- إنّ من مصلحة الولايات المتحدة التخلص من هذا الكم الهائل من كبار السن حتى لا يعيق الإنفاق عليهم تقدّم الولايات المتحدة التي تخوض حروباً أساسية " قارية دولية " في المجال الاقتصادي ، خاصة خطر الاتحاد الأوروبي واليابان والتجمعات المالية والاقتصادية الأخرى وتلك الحرب هي التي تحدّد قوتها وقيادتها ممّا يعني أنّ رؤوس الأموال تحتاج إلى تحفيز وإغراءات ضريبية وليس

نحتاج إلى سياسة تقوم على أساس زيادة ضريبة في قطاع كبار السن الغير مجدي ...

إن هذا وجه من أوجه فكر السلعة والثراء وأصحاب إمبراطوريات الاقتصاد الرأسمالي الذي يشهد بدقّة على زوال كيان الإنسانية من توصيفات الإنفاقية العامة أو إعادة توزيع قيمة نسبية ضئيلة على مشاريع ذات توصيف إنساني ، وقد أشار وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسنجر في محاضرة ألقىت مؤخراً إلى أنّ مجموعة العلاقات التي تنسجها الدول تقوم على أساس المصلحة ، وتلك تقوم على أساس القدرات النافذة التي من شأنها أن تؤثر بسلوك الدول الاخرى ، من اجل ان تسيطر على الجانب الدولي وقد ادركت الدول ان القدرات الاقتصادية هي الشرط الاساسي من اجل متابعة شوط الهيمنة والصراع ، ودعا الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية اقتصادية ، بعدما لاحظ ان بُرّ الصراع في العالم لا يتوقف فيها الحل على استعمال السلاح ، مشيراً الى ان دائرة الاسلحة اخذت تنهاوى امام نظرية الاقتصاد العالمي ، مؤكداً على ان من يملك القدرات الاقتصادية فانه يملك الرقم الأصعب في العالم .

وهذا يشير بصورة واضحة الى ان العولة الاقتصادية لا يمكن الحديث عنها من وجهة رأسمالية ذات إنسيائية إنسانية ، تكون ماهيتها " عالمية الأشخاص " بل إنها إنسيابات " سلمية اقتصادية " تقوم على ركيزة من صراع الوحدات السياسية في عملية فرز جديدة ومتواصلة للقوى العالمية في سلم هرمية النظام الدولي ...

ويكون فيها الاقتصاد ، وما تعني العولة من أدوات وقواعد تحرير التجارة العالمية منمكاً ومعلماً نموذجياً في عملية إستنزاف " طاحونة " الاقتصاد السياسي ، بهدف امتلاك " وسائل النفوذ " الأهم في العالم التي تتمحور فيها كلّ البواعث والدوافع



حول " المصلحة " وتستعمل فيها كلُّ الأدوات في هذا الصراع الممكنة في عصرنا والتي  
تمثل مصداقاً حقيقياً من مصاديق " القوة " (١) ...

كلُّ ذلك أعطى النظرة النقدية معنىً آخر ، حتى أن أصوات الغريين اليوم  
أصبحت أكثر ضحيحاً من غيرهم ، وبعد مسيرة جبارة ، أخذت الأصوات القرية  
تشير إلى أزمة خطيرة " إجتماعية إنسانية " تطال صميم الإنسان نفسه ، والمصدر  
واحد ، هو الأثرياء ، والأزمة تكمنُ في سيطرة بعض الأفراد المحتسين على المعرفة  
والطبيعة بشقٍ إحتكاري فوري ، لم يكن في يومٍ من الأيام بعهد الرأسمالية من أجل  
الإنسان ، إنما من أجل السوق وقيمه ، من أجل المال والثراء والتراكم النفعي ، حتى  
أن واحداً من مصاديق الإحتكار العام التكنولوجي كما هي الحال بالنسبة إلى شقِّ  
المعلوماتية ، أدى إلى هزيمة كلِّ معاقل العالم ، حيث ربط الإنتاجية العامة في هذا المجال  
بنفسه وقواه وإحتكاريته ، وبنسبة قياسية ( شركة مايكروسوفت ، بيل غيتس )

(١) تاريخ ١٩ شباط ٢٠٠٠ كتب سعيد صعب في جريدة السفير العدد ٨٥٣١ : " بعد سيائل ودفوس كان للمنظمات  
الحكومية حضور مؤثر في مواجهة " عولة الأثرياء " جاءت احتمالات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد " في  
باتنوك لتؤكد مرة أخرى على صحة الفقراء وإحتياجهم لهم هم الخاسر الأكبر من العولة . الفقراء هم هم حشما كانوا في  
بلدان الجنوب كما في تلك الأكثر غنى وقد جاءت العولة ليس لتساعدكم كما روج دهلها ، بل لتزيد من معانقهم بفعل تحكم  
قوة عولود الأرض وثرواتها . كيف لنظام أن يستقيم بالعدالة والمساواة حين يكون الفارق بين ما يكسبه الأكثر غنى وبين ما  
يعود للأكثر فقراً ١٥٠ ضعفاً لمصلحة الأول أي لمصلحة الأقلية التي تتحكم بحركة الأسواق وآليات ادارتها إضافة الى إحتكارها  
وسائل المعرفة . فيما مضى كانت بعض القطاعات كالزراعة والنسيج عمية نسبياً فجات العولة لتضرب هذين القطاعين  
بسيوف المنافسة الشرسة مع تعمد سد ابواب المعرفة في وجه بلدان الجنوب بحيث تصبح المنافسة في مصلحة من يدهم مفتاح  
التكنولوجيا . ولأن من يدهم الأمر في البلدان الصناعية الغنية يدركون أن المنافسة لكي تكون ممكنة يجب أن تتوفر لها الوسائل  
التقنية عمدوا الى حصر الصلوات التقني بنسبة ٢ في المئة فقط من إجمالي المساعدات للمصلحة للتنمية علماً بأن هذه المساعدات  
صنفت هي الأخرى من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ الى ٤٩ مليار ... فقد ثبت أن الغاء الجواز دائماً ما يكون في مصلحة  
الأقوى ... ودائماً دائماً " العولة مفتاح التنمية " أية تنمية هذه حين تدور التوظيفات المطلوبة على أولويات الربحية ولا يبنى  
لتطاني التعليم والصحة في بعض ما يسمى " العالم الثالث " سوى ٧ في المئة فقط من إجمالي هذه التوظيفات . كيف لتدانيا  
مثلاً أن تطلق مشاريع تنمية إذا كان مفروضاً عليها أن تسدد ديونها الخارجية ما يفوق أربعة أضعاف حجم ميزانيتها للمصلحة  
للتعليم . من هنا الحاجة الى مراقبة دقيقة على دورة الرسائل الأجنبية لدى دخولها البلاد وكذلك على مراقبة خروجها لدى  
حدوث التزامات ككالك التي ضربت جنوب شرق آسيا . في أي حال من سيائل الى دفوس الى باتنوك لمة إيجابية تدعو الى  
التفائل ، صحة قسراً بدلوها يكشفون عنفانيا اللمة ومنطلات غير حكومية صارت لها صوت يشبه الفستق " .

وبالتالي أصبحت كل شعوب العالم " إستهلاكية " وفق نمط علاقتها بـ " نموذج سوق مايكروسوفت " الأمريكية<sup>(١)</sup> ...  
بعد ذلك نسأل :

ماذا عن علاقة المعلوماتية بالتقنين العلمي ؟

ماذا عن ضوابط الصراع وفق موازين العولة ذات التفاوت في القوى وعدم النظامية أو الجبرية على إحترام بعض قواعدها ؟  
ماذا عن الربحية والمنفعة في مجال الانضباط الذاتي وعلاقته بالهوية الإجتماعية والتبرعية القانونية في الداخل والإختياريّة ضمن الإطارين : الداخلي والعالمي . ؟

---

(١) حتى ان شركة المعلوماتية نفوض اكبر حرب احتكارية ، ليس على الدول النامية دول العالم الثالث بل في وجه نفس الشركات في نفس الدولة . حتى ان بيل غيتس الذي يملك ثروة ١١٠ مليار دولار =

= لعام ١٩٩٩ . والذي تزيد ثروته كل طلمة خمس ١٣٥ مليون دولار ، ومع خصالته قسماً من ثروته بسبب قرار القضاء الأمريكي الذي قسّم شركته إلى شركتين والآن يخوض حرباً قضائية إستئنافية بدلاً من المحكمة العليا في حلّ أروادته السلطة الفدرالية كضمان لنموّ قوة مايكروسوفت الأمريكية في السوق العالمية . مع ذلك فإنه ما زال الأول غنيّ ومعلوماتية وتنافسية وبمناخ وكسراً للحدود . والأقلد على فرض غموضه على كلّ بقاع الأرض ... وقد استطاع ان يهزم بقوة أهم الشركات المنافسة داخل الولايات المتحدة . وقد إجتاح ويندوز ١٩٩٨ كلّ معازل عللنا . وبصورة مذهلة .

وإذا كانت الحال كذلك مع ويندوز ٩٨ فكيف هي الحال مع ويندوز ٢٠٠٠ ففي تاريخ ١٩ شباط ٢٠٠٠ طرح بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت برنامج التشغيل الجديد الذي طال انتظاره " ويندوز ٢٠٠٠ " والذي يهدف إلى غزو قطاع أعمال الشركات وليس سوق المستهلكين التي تسيطر عليها مايكروسوفت بالفعل . واعترف بيل غيتس بأنه ستكون هناك بعض مشكلات التوافق للمستخدمين الذين يحملون تحديث نظام ويندوز " ان بي " بالانتقال إلى نظام التشغيل الجديد لكنه اعتبر ان الامر مسألة وقت قبل ان تتبنى كل الشركات تقريباً نظام ويندوز ٢٠٠٠ . وأضاف : اعتقد ولا شك انه على مدى العامين المقبلين ستتقل كل أجهزة الكمبيوتر المكتبية في الشركات إلى ويندوز ٢٠٠٠ .

وفي بثّ تلفزيوني نقل إلى اكثر من ١٠٠ مدينة بمناسبة طرح نظام التشغيل رسمياً أعلن غيتس توفر النظام الجديد بثلاثة اشكال : احدها للمستخدمين في قطاع الأعمال والثاني لأجهزة الكمبيوتر الكبيرة التي تخدم الشبكات والثالث لأجهزة الكمبيوتر المتطورة الكبيرة التي تخدم الشبكات . ووصف غيتس البرنامج الجديد بأنه : الاول في اعظم حيل من المنتجات تطرحه مايكروسوفت على الاطلاق . وقال ان تطوير البرنامج تكلف أكثر من مليار دولار وتطلب العمل مع أكثر من ألف شريك لمايكروسوفت ، ولقد ان مستعملي النظام الجديد سيحظون بإداء افضل وثمة أكبر ومزايا افضل في ما يتعلق بالتناسب والكفاءة والتكلفة .

ومع انه خضع لمحاكمة اعتبرت هامة جداً من اجل منع الاحتكار ، الا انه ما زال مصراً على الاحتفاظ بالورقة القاتلة في السوق المعلوماتية " الاحتكار المظوماني " .

ماذا عن الإقتصاد الحرّ الذي يقوم على أسس إستراتيجية : " الثروة أولاً " لا الأشخاص " . المال أولاً " وليس قيم حقوق الإنسان . " الثراء أولاً " وليس المواطنة " الموارد أولاً " وليس عمّالها . " المناجم أولاً " وليس منقيها . " المعادن أولاً " وليس سكّان بلادها ... ؟

ماذا عن " الجياع " في بلاد أفريقيا أمّ الذهب ، أو أنّ المهم هو الذهب وليس أهل الأرض <sup>(١)</sup> ...

ماذا عن ديمقراطية " الأثرياء " ، وفق نموذج إقتصاد السوق ، بألية السوق واندثار العقلانيّة ، وفق مناح الحرية الطبيعة ، بأسلوبها الجديد المغلف بمنطق الذاتية الفردية غير المسؤولة ، التي كوّنت مفاهيم " الكلب أولاً وثانياً ... " وشرّعت نظام أرث الحيوان للإنسان وأسست لـ " نموذج " الكلب الأغني عالمياً " غوتتر الرابع " ؟ هل ترانا بعد ذلك نشدّد على أهميّة " عولمة السلعة " وما يصاحبها من إبادة متعمّلة للبشرية ، وفق ترجمات سنوية للوقيات تعتبر مذهلة ، أم تنصارع من أجل الدخول عالم رفاهية كلب مثل غوتتر يحصل على " رفاهية " لا يحصل عليها أكثر من ٢,٧ مليار " إنسان " في عصرنا الحاضر ... ؟ ١ ؟

---

(١) للإطلاع على المعلّية التي تصنع سياسة الدول الرأسمالية وصنّاع سياسة للعسكريين " الشرقي والغربي " اقرأ مذكرات الرئيس الأسبق ريتشارد نكسون . لئرى المحب المصطب . لئرى الثروة والذهب والمعدن وليس أهل الأرض الذين يموتون جوعاً . لئرى المال وليس الإنسان . لئرى الحيوة للنفعية وليس قيم الإنسان وحقوقه . كما عليك أن تقرأ كتاب أمريكا والفرصة التاريخية لريتشارد نكسون أيضاً لئرى السعيرة الحقيقية من حقوق الإنسان . وطبيعة النموه الذي يؤنّ عطايات الدول الكبرى في ميدان جوع الإنسانية والمواطنة أيضاً ..

# العلمُ والمعرفة

## من منظار العولمة — —

بكلمة واحدة يُقال :

لولا العلم ما وصلنا إلى ما نسميه اليوم بـ " العولمة " —  
لكنّ العولمة ليست " تكنولوجيا دون أيديولوجيا " كما يتصور البعض — إنّ  
العولمة ليست فكرة إعتباريّة ، إنّها أدوات جعلت من الكون البعيد أقلّ من قرية صغيرة  
وحجزته ضمن إطار نافذة الإنترنت والأساطيل الجويّة التي تسكن في معالم الفضاء التي  
اعتبرنا يوماً ما ، أنّ الطيران فيها أمر فوق طاقة البشر ...

ما يعني أنّنا لا يمكننا أن نتحدّث عن العولمة إلا من باب الحديث عن العلم ،  
حيث أنّ العلم مقومٌ جوهرى في ماهيّة العولمة ، إلى درجة كان فيها الحديث عن قضايا  
حتىّ الأمس القريب ( مثل تقريب الفضاء الخارجي ) عبر أدوات من شأنها أن تساعد  
على إحتياز الكون وكشف النواميس أشبه بخيال علمي ليس أكثر <sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ نصّرت الإنباء إعلان وكالة الفضاء الأمريكيّة " ناسا " بناءً التفكير الجذّي بـ " بناء مصعد  
صنّاعي " وبملك تيّداً الفكرة تزحف من عالم الخيال إلى عالم الواقع . وللفارقة هي أنّه لمّا سئل صاحب الفكرة هذه " كاتب  
العلم الخيالي " آرثر كلازك عن موعد إنتقال المصعد الفضائي من عالم الوهم إلى عالم الواقع قال : بعد خمسين عاماً ربّما .  
عندما ينتهي الجميع من الضحك والسخرية على هذه الفكرة وبالفصل أخذت ناسا تدرس بمهنية كاملة جدوى مثل هذا النظام  
. ويقول ديفيد سيمونان من مكتب المشاريع للتطوّر في مركز مارشال الفضائي التابع لـ " ناسا " قد يصبح المصعد الفضائي  
بمحلول نهاية القرن الحادي والعشرين إحدى وسائل النقل إلى الفضاء . وتحلّول ناسا حالياً تحديد التكنولوجيا الضرورية لوضع  
هذا النظام في العمل . ولهدف هذه الفكرة إلى توقيف الصواريخ التي تكلف غالباً وتستهلك كمّيّة كبيرة من الطاقة . وسيكون  
من الأسهل لنقل الركاب والبضائع الإعتماد على المصعد الفضائي . وستركّز المحطّة الفضائيّة على مدار منخفض بين ( ١٦٠٠  
إلى أربعة آلاف كيلومتر ) أو مدار ثابت " ٣٦ ألف كيلو متر " أمّا قاعدة النظام فستقام عند خطّ الإستواء لأسباب تتعلّق  
بالأحوال الجويّة حيث الرياح خفيفة ولا أعاصير أو زواجم . ومن الأفضل أن يكون على منصّة بحريّة بحال إنقطاع الكابل .  
وأكد أنّ الموقع الأكثر ثباتاً من ناحية الجاذبيّة لبناء المصعد الفضائي يقع في المحيط الهندي عند خطّ الطول ٧٠ شرقاً . جنوب  
الهند قرب جزر المالديف . إلا أنّ تحقيق هذا المشروع كان يصطدم بعقبات تكنولوجيّة لا سيّما عدم توفر " المواد المقاومة -

ويعتبر " العلم والمعرفة " من أهم الركائز التي بُنيت عليها الثورة الصناعية التي اختصر العلم فيها العديد من المفاهيم التي طالتها الاكتشافات ، فقُتِرَت ثورةُ المواصلات والاتصالات من مفاهيم الجغرافيا ، ورسمت معانٍ جديدة للزمان والمكان ، في ظل تقاطعهما مع الإنسان ، إلى درجة أصبح فيها التوصيف في مجتمعات الاقتصاد الجديد يقوم على أساس إمكانية إختزال العالم عبر الإنترنت <sup>(١)</sup> ...

إلى غير ذلك من الاكتشافات الطبية ، التي من شأنها أن تغيّر خريطة التعامل الطبي ، عبر أدوات أكثر فعالية ، وبصورة قد تكون أقرب للخيال ، وكلّها كما ترى نتيجة من نتائج " العلم والمعرفة " وغزو الإنسان للطبيعة والناموس ، إلى درجة أنّ

---

- جدّاً لصنع الكابل . وقد توصّل الباحثون أخيراً إلى وضع أنابيب " نانوتيوب " من الكربون . وهي ألياف مقاومة أكثر بحّة مرة من الفولاذ . وسماكتها أقلّ بخمسين ألف مرة من سماكة شعرة . وهي قد تشكّل اللبنة المثالية لهذا المشروع . لكنهم يدورون الآن لتحديد علة منها : إحتراز الكابل وإمكانية السيطرة عليه وإمكانية تصليح الأضرار التي تخلفها التيارات والإشعاعات أو الأوكسجين الدّري وإحتمال غطّار حصول حوادث إستخدام أقمار إصطناعية وحركة الطّوان ... ويعتبر جيروم بيسون رئيس شركة " ستار تكنولوجي اند ريسرتش " أنّ النقطة الأهم هي في الوجود للمادي والظّرة الطائفة التي يمكن حثايتها من إقامة للمصعد الفضائي . ويتوقّع أن يربح أموالاً هائلة وخيالية . من خلال الرحلات إلى الفضاء التي سيطلق إليها كلّ إنسان .

(١) تاريخ ٢ تشرين الأوّل ٢٠٠٠ تقيلاً عن رويترز أظهرت دراسة أنّ ما يصل إلى ٥٠ مليون أمريكي بالعين يواجهون " خطر الأميّة " من الناحية المهنية . في السنوات المقبلة . لأنهم يفتقرون إلى معرفة الإنترنت أو الإصال ١٤ . وتوقّعت مؤسسة " غارتر غروب " وهي شركة الإستشارات التكنولوجية في ستامفورد في كونيتكت أنّ ٧٥ في المئة من المنازل الأمريكية ستكون متصلة بالإنترنت بحلول العام ٢٠٠٥ أي أكثر بخمسين في المئة مما هو عليه اليوم . وقال المدير التنفيذي للمؤسسة مايكل ليفشر " منتشر الإنترنت قريباً بشكل سيصبح معه الإقتدار إلى الوصول إلى تقنيّتها أو الجهد بطريقة إستخدامها مساوياً للجهل بالقراءة أو الكتابة " . وأضاف : ضمن ملاحظات أعدّها جلسة إستماع تنقدها اللجنة الفرعية للإصلاح الحكومي في مجلس النواب الأمريكي . حيث يتمّ إعلان التقرير " إنّ مصر ٥٠ مليون سيحصلون أنفسهم فعلاً " اثنين وطنياً " في ظل الاقتصاد الجديد . وهي مسألة في غاية الأهمية والأثر . في مجتمع أصبح يقوم على التكنولوجيا " .

وأظهرت الدراسة أنّ ٣٥ في المئة فقط من الأمريكيين " ذوي الحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة " تتوفّر لهم الإنترنت . مقارنة بحوالي ٥٣ في المئة في الطبقة الوسطى السفلى . و ٧٩ بالمئة في الطبقة الوسطى العليا . و ٨٣ في الطبقة الاجتماعية العليا .

وحذّر التقرير من أنّ هذه " الفجوة الرقمية " أي التوزيع غير للتكافؤ الوصول إلى الإنترنت . يعني أن جزءاً كبيراً من سكّان الولايات المتحدة الأمريكية يواجهون خطر التخلف الاقتصادي والإجتماعي .

عصرنا القادم يعبر عنه بعصر المعرفة الجينية والتحكم بالموثبات<sup>(١)</sup> ... وتوالت الحركة الإكتشافية في مجال الكونيات وعلى أكثر من صعيد عبر أدوات أكثر أهمية وتقنية ، إلى

(١) تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة أمريكية أنها انتهت من " فكّ الرمز الوراثية " لأحد الأشخاص ما يؤدي الى فك رموز عارطة للمحزون الوراثي للإنسانية خلال بضعة اشهر . وقالت شركة " سيلوا جينوميكس " التي تتخذ من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان أنها : أنجزت فك مجموعة الرموز الوراثية لأحد الأشخاص وبدأت الآن بتجميع وترتيب هذه الرموز بشكل متسلسل . وأضاف البيان أنها تنوي سيلوا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي . وقد انتهت فعلاً . يشار الى ان للمحزون الوراثي الذي يضم بمجموع المورثات الجينية التي تميز الجنس البشري بمحدد الخصائص للميزة لكل شخص مثل لون الشعر أو العينين أو الاستعداد للإصابة ببعض الأمراض مثل السكري والسرطان والربو وأمراض القلب وغيرها ... كما ان السباق في مجال فكّ الرموز الوراثية يفرغ فائدة علمية كبيرة إذ تعتبر الأوساط العلمية أن طلب المستقبل سيقوم على استخدام الجينات في العلاج . إذ معرفة للمورثة أو الجينية التي تنتج هذا المورثتين أو ذاك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الأمراض . ويحذر الباحثون ان فكّ رموز محزون الجينات الوراثية للإنسان بشكل ذروة العلم الحديث وإغترافاً حقيقياً لعلم الأحياء . وعندما يملك العلماء اسرار كل من الكلمات والجمل والفصول التي تشكل " كتاب الحياة " الكبير ستوافر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكون " جسم الإنسان " والطريقة التي يعمل بها .

وان كل شيء يبدأ من الحوض النووي الربيعي لأن هذه الخزينة الكفنة وسط نواة كل خلايا الجسم الإنساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الأخرى ومنذ بدأ جون واطرسون وفرانسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يعرف العلماء ان " الحاضن النووي الربيعي " يتألف من شريطين طويلين ممدولين على بعضهما البعض على شكل درج " مزدوج حلزوني " ويرتبط هذان الشريطان ببعضهما بروابط صغيرة لا تنحس . تتألف قطع من " أربعة سوامض امينية " يعبر عنها بحروف أربعة " أ " و " سي " و " جي " و " تي " بجوارح ( أ مع تي ) و ( سي مع جي ) . وتمثل عملية فكّ الرمز بادخال جزئيات متتالية الصغر من الحوض النووي الربيعي في آلة فكّ الرمز وقراءة الحروف التي تشكل هذا السلم واحداً واحداً ... وقد نجحت شركة " سيلوا جينوميكس " في فكّ رموز مليارات ثلاثة لدرجات السلم وبتعين الان عليها جميعها ووضعها بترتيب متسلسل بواسطة اجهزة كومبيوتر قوية لتحديد دورها في عمل جسم الانسان ... هذا الامر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة الى درجة ان الرئيس الامريكاني بيل كلنتون تولى الاعلان عن هذا الفتح العلمي ... وهذا بلا شك يرد على الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات التي تقضي الخزينة الأمريكية على طول فروعها للكشف العلمي . مع الإشارة الى ان الامريكيين كانوا منذ ٢٣ سنة قد بدأوا عرض غشاء الخنثمة الوراثية وهم يتحزون القاعدة في هذا الإكتشاف ما اثر الرأي العام الاوروي الذي نعت أوروبا السياسية بالتهزئة امام الامريكيين ولها أصبحت مستمرة أمريكية امام هيمنة الولايات المتحدة الطبية والتكنولوجية ...

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ وفي حدث يعتبر العالم أن أهميته تفوق أهمية صعود الإنسان الى القمر أعلن عن عارطة " للمحزون الوراثي البشري " . ففي هذا التاريخ أعلن الرئيس الامريكاني بيل كلنتون خلال احتفال في البيت الأبيض عن الانتهاء من فكّ رموز وحلوله كامل للمحزون الوراثي البشري تقريباً ووضع عارطة شبه كاملة لهذا المحزون وقال كلنتون في تصريح مشترك مع رئيس وزراء بريطانيا طوني بلير ، نقلته محطات التلفزة واعتبرته الاهم بشراً :

" إنها أهم وأعظم عارطة أنعمها البشرية حتى الآن " . =

= وأعلنت نتائج أبحاث مشروع ( هيومان جينوم بروجكت ) في كلٍّ من طوكيو ولندن وباريس وواشنطن ، وشارك في الأبحاث علماء من ١٨ دولة . ودعا كلتوتن الحكومات الى عمل مشترك من أجل تحديد الأسس الإعلالية والقانونية لاستغلال الإنجاز ودراسة انكسائاته الاجتماعية . واعتبر بلو الإنجاز " ثورة علمية " ستجاوز تطبيقاتها بكثير اكتشاف المضادات الحيوية . وأكد " باتاغ هوانتغ " من معهد الأبحاث الوراثية في الصين أن البشرية عطلت نحو مرحلة جديدة من معرفة البشر لأنفسهم . وقال رئيس وزراء اليابان يوشيو موري إن الإنجاز بشكل خطوة عملاقة للبشرية باتجاه كشف اسرار الحياة نفسها وأعلن وزير البحث العلمي الفرنسي " روجيه جويل سوارتنوغ " في باريس أن مشروع الجينوم البشري توصل الى وضع خريطة شبه كاملة وأتم إعادة تركيب ٩٧ في المئة من الجينوم البشري على شكل جزئيات . كما يعني أن ذلك رموز " كتاب الحياة " سيشكل متطعاً في مسودة العلوم . وعرض العلماء خارطة شبه كاملة للمخزون الوراثي البشري الذي يتضمن المكونات الدقيقة لجسم الانسان ، مدسّتين عصرراً جديداً من الاكتشافات الطبية ، ومثيرين قلقاً حيال انكسائاتها الإعلالية . وتحقق الإنجاز بفضل استخدام أجهزة كومبيوتر فائقة القدرة ومعدات مخبرية شديدة الدقة رتبت ٣,٢ ملايين قاعدة نوّلف الشريط الوراثي المزودج للحمض النووي الرئيس منقرض الأوكسيجين " دي أن أي " للوجود في كلٍّ من ٢٣ زوجاً من الصبغيات ( الكروموسومات ) التي تحتويها نواة الخلية . وتتموضع على كل شريط من شريطي الحمض النووي المورثات ( الجينات ) أو الأدوات التي تتحكم بإنتاج البروتينات التي يتألف منها الجسم البشري والتي تتولى إصلاح أي تلف أو تسبب في حال حدوث طفرة فيها ، في الإصابة بأمراض بالإضافة بالإضافة الى قطع من اللقطة الزائدة التي لم يعرف دورها بعد . وأعلن كريغ فينتر رئيس مجلس إدارة شركة سيلوا جينوميكس التي قامت بأبحاث موازية وأعلنت النتائج نفسها :

( أن تلك رموز للمخزون الوراثي خمسة أشخاص من أصل ولون مختلف أظهر أن مفهوم العرق لا أساس وراثي له . وأكد أنه من المستحيل تحديد الانتماء العرقي انطلاقاً من المخزون الوراثي )

ويأمل العلماء من خلال التمكن من كشف " طريقة عمل المورثات " من تفادي أو علاج عدد كبير من الأمراض مثل الزهايمر وضمور العضلات والتقرن وبعض السرطانات ووهن العظام والتهاب المفاصل والربو الشعبي التحسسي وأمراض القلب كما يأملون أن يوفر الإنجاز أدوات مهمة لتشخيص بحيث يتمكن الأطباء من إبلاغ مرضعهم بالهم وراثي أمراضاً قد تظهر لاحقاً ، أو زوال في إسأل ابصاراً حياتياً معيئاً ، كما يمكنهم الكشف عن حساسيتهم لبعض الأدوية . لكن الهندسة الوراثية لا تزال في بدايتها ، ولا يتوقع أن يتم التوصل لأي أدوية " علاجية " قبل سنوات من البحث بعد الانتهاء من إكمال الخارطة البشرية بنسبة ٩٩,٩ في المئة ، وهو ما يتوقع أن يتم التوصل اليه قبل الموعد المحدد في ٢٠٠٣ ميلادية . ومن الإنجازات المهمة التي يؤكد مشروع المخزون الوراثي البشري التوصل اليها هو تموضع المورثات في ترتيبات مختلفة يتوقع أن تكشف عن الاسباب التي تجعل بعض الناس أكثر استعداداً من غيرهم للإصابة بمرض ما . ويطمح العلماء أن يتمكنوا بحلول ٢٠٠٣ من التعرف على ١٠٠ ألف من هذه الترتيبات المختلفة ، وإن كان من المتوقع أن يتسع الحظف الى مليون بنهاية هذه السنة . لكن الضخمة الكبيرة المخططه بالإعلان لا تخفي " القلق الناجم عن للمشكلات الإعلالية والقانونية " التي تثيرها . ووجه وزير البحث الفرنسي إنتقاداً معيئاً لشركة " سيلوا جينوميكس " الأمريكية بقوله : " إن الأموال الحكومية هي التي ساعدت في جعل نتائج الأبحاث متوفرة للجميع ، وحصلت من المخزون البشري ملكاً للبشرية جمعاء ، بحيث لا يمكن لقلة أن تصادر المعرفة الوراثية " .

يشار إلى أن حرب ضمعة تدور بين القوى المالية حول الاحتكار العلمي خاصة ذلك الذي يتصلق بالانسان نفسه حيث تعتبر ظاهرة الاحتكار من أهم عاصص المجتمع الدول الذي تعيش فيه . وتؤكد شركة " سيلوا جينوميكس " أنها ستبيع التطبيقات ونتائج الأبحاث الناتجة من الاكتشافات ، وليس " للمعلومات بمخداً " الى الباحثين وشركات الأدوية . كما يدر على الولايات المتحدة الأمريكية " بمرأ " من الأموال المالية . ويخشى المجتمع الدولي من للمشكلات الإعلالية التي يتوقع -

درجة أصبحت فيها التقنية أكثر طوعاً وفعالية بيد الإنسان البشري وأصبح للإنسان محطة ثابتة في عالم الفضاء ، وصواريخ مستمرة في رحلاتها ومواقع متعددة وفي تزايد مهم جداً للأقمار الصناعية ، وتوسعت خدمة الأقمار الصناعية من مجال الكويكبات إلى مجال الإعلام ، الذي لعب فيه القمر الصناعي الوسيط في نقل الصورة والصوت واختزل المسافات ، وأحال مفاهيم الجغرافيا والحسية إلى عوالم مختلفة تماماً عما عاشه الماضون ، وأصبحت السماء مرتعاً لمختبر أوسع ، وأدوات قادرة ، في مجال " طوعية الكون " أمام الإنسان ، ومع أن الكون أوسع بكثير مما نتصور وأكبر بناموسه بكثير من الأدوات التي غلّك ، إلا أنه وبالقياس على الممكن عندنا ، وما مارسه الأقدمون ، فإن الأدوات التي غلّك ، لم تكن تخطر على بال خيالنا العلمي فيما مضى في الأزمان المتوسطة <sup>(١)</sup> .

- أن تبرز خلال السنوات المقبلة عتاف من إساءة استخدام الوراثة أو السعي إلى تكوين " بشر عاقلين " يتميّزون من ناحية الذكاء أو القوة الجسدية . كما ينبغي من توفير المعلومات عبر الخارطة الجينية الخاصة بالأشخاص إلى لرباب العمل مما يؤثر سلباً على تقسيمهم ، بلغة لهم غير ذكاءها وغيرها من المميزات الباطنية . وافتتح كريغ فيتر رئيس مجلس إدارة شركة سيليرا جينوميكس الأمريكية الخاصة ودانيال كوهين من مجموعة جينست الفرنسية " تأسيس برلمان علي لوضع معايير أخلاقية عالمية غير موجود حالياً لإحصائها في مجال الأبحاث الوراثية وتطبيقات خارطة للمخزون الوراثي البشري " . كما اقترح الملائك السالف ذكرهما في مقال نشرته صحيفة " لوس أنجلوس تلكر " بتاريخ ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٠ تأسيس " برلمان عالمي " يكون هيئة استشارية مؤلفة من نحو ستين عالماً وفيلسوفاً متحرساً . وأضاف أن تفويض الطماء يمكن أن يكون لمئة عامين يقومون خلالها باضفاء الصبح إلى أصحاب القرارات في عالم الأعمال والسياسة . وقال الملائك السالف ذكرهما : محدد امتلاكنا للمعاطلة الكاملة للمخزون الوراثي سيكون بإمكاننا تكوين كائن بشري جديد لتعبر ضرورة تأطير الأبحاث الوراثية ووضع رقابة عليها . وأشار فيتر الذي أعلنت شركته فكّ وموز للمخزون الوراثي البشري . وكوهين الذي يعمل على الأصول الوراثية لمرض الزهايمر وسرطان غدة البروستات إلى أن التجربة التاريخية علّمتنا أنه عندما يصبح أمر ما ممكناً ... أي تكوين كائن بشري عاقل ... فإن أحداً سيحاول القيام به عاجلاً أم آجلاً . وهنا يكمن الخطر . ونحن الباحثان إلى أنه لا يوجد نظام عالمي للمعايير الأخلاقية يحدد ما هو الصواب وما يمكن القيام به ، وما هو سيئ ، ولا يميز بالتالي القيام به ... ومثل هذه لفهية الدولية حاجة ملحة . يُذكر أن الأقلام السينمائية كانت قد ركزت في الآونة الأخيرة على الخيال العلمي الذي يتعلّق بـ " بشر عاقلين " وبهذا كان يصنّف هذا الأمر ضمن خاتمة الرواية السينمائية العلمية ، فإن ما توصل إليه الطماء أحواله إلى حقيقة نظرية في للتطوّر القريب .

(١) ٨ آب عام ٢٠٠٠ [كتشف علماء الفلك خلال الأسابيع الماضية القليلة ١٠ كواكب جديدة تدور حول نجوم مشابة لشمسنا مما رفع عدد الكواكب غير التابعة للنظام الشمسي إلى ٤٨ خلال خمس سنوات وقد تمّ إعلان هذا الاكتشاف في مانشستر في بريطانيا خلال اليوم الأول من مؤتمر الاتحاد الفلكي الدولي . يُشار إلى أنّ جميع هذه الكواكب لا يتجاوز -



- حجمها ١٣ ضحفاً حجم كوكب المشتري الضخم التابع لنظامنا الشمسي . وفي ظل فهم الظواهر وتأهيل الأدوات وصلت الأمور إلى درجة أصبح فيها إستعمال الأقمار الاصطناعية أهم أدوات تجسسية أنيئة تتاح لكل محافل العالم وتحول الإستعمار الجغرافي إلى إستعمار إلكتروني عثيف وهو أكثر خطورة على الحياة السياسية والإقتصادية والأمنية وغيرها وتؤكد للمرة الأولى استنادا الى مستندات ووثائق سرية وجود نظام عالمي واسع الصلابة لمرقبة والتضبط الاتصالات لمخاتمة المدنية والعسكرية ، كانت قد وضعت الولايات المتحدة في الثمانينات تحت الاسم الحركي " بي - ٤١٥ إيشلون تديره وكالة الامن القومي يلتقط الاتصالات العسكرية والمدنية من محادثات هاتفية وبرقيات تلنكس أو بريد الكتروني - انترنت - بواسطة الأقمار الصناعية وكابلات بحرية وكان البرلمان الأوروبي قد نظم نظام إيشلون بانتهاك خصوصية اتصالات غير الأمريكيين ومن بينهم حكومات وشركات ومواطنين أوروبيين ، كما ان وكالة الامن القومي قامت بعمليات تجسس للتصديعة لصالح مؤسسات امريكية على سبيل المثال مجموعة بونتغ في مواجهة ايرباس في السعودية عام ١٩٩٤ وطمسون امام رابايون في الوزيل من العام نفسه . الا ان الأمريكيين أشاروا إلى أنهم لا يستعملون هذا النظام من أجل مراقبة العالم كله . مع أنه يمكن تقريباً وبسيط يسر . اما يستعمل من اجل قضايا عالمية مهمة مثل ابن لادن ومراقبته ، والارهاب والتخريب النووية المخدنية والبكتانية وغيرها من القضايا المهمة .

وظلت البشرية مصعورة في عملية الإكتشاف والتطوير إلى أن وصلت إلى صناعة قمر صناعي أشبه بحجر ساحر . فقد اعلن مهندسون في شركة " ايروسبيس كوربوريشن " ان اصغر اقمار صناعية في العالم لا يتجاوز حجمها حجم شريط الفيديو " بدأت بالعمل تاريخ ٨ شباط ٢٠٠٠ . وأشار المهندسون الى ان هذه الاقمار التي يبلغ طولها (٢,٥) سنتيمتر ، وعرضها ٧ سنتيمتر وسمكها ٢,٥ سنتيمتر ولا يتجاوز وزنها ٢٠٠ غرام ) تشكل اختصاراً للتحقق من إمكانية استعمال اقمار صناعية اصغر . وقد أطلقت هذه " الاقمار " تاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٠ على متن صاروخ مؤلف من عامر سابق " مينوتان ٢ " من منصة إطلاق اعلمها جامعة ستانفورد ، وقد وضعت في مدارها الأحد وتم الاتصال لها بعد أقل من يومين ، ونجحت من البث وتلقي الرسائل أي حققت الهدف منها ، وقد اشار دان لولتروج احد المسؤولين في الشركة التي صممت هذه الاقمار الى ان تعديد موقعها في السماء من اجل الاتصال لها : اشبه بالظور على ابرة في كومة قش ... وفي تاريخ ٢٨ تموز عام ٢٠٠٠ نشرت على موقع وكالة الفضاء الأمريكية " ناسا " على الإنترنت ، صورة للمركبة " سوجورنر " الشبيهة بمركبة " مارس باتشايندر " التي أرسلت الى المريخ سنة ١٩٩٧ إلا أنها أكثر تطوراً وأكبر حجماً . وينوي إطلاق المركبة الجديدة في العام ٢٠٠٣ على أن تصل الى المريخ في العام ٢٠٠٤ ... وفي تاريخ ٤ آب ١٩٩٩ توصل فريق من العلماء الاميركيين والفريقين الى تقنية جديدة تمكن من تصنيع القيوم والتحكم بسقوط الامطار وقد كلفت تلك التقنية ١٠ سنوات من البحث ، وقد صرح القائمون على هذا الاكتشاف ان من شأنه ان يعود بحروفات مالية كبيرة جداً على الدولة ، بسبب حاجة الدول " الكثيرة الامطار " للتحكم بالقيوم وابعادها عن بلادهم خاصة في موسم السياحة وتعدد الفصول ، كما ان الدول التي يصبها الجفاف هي الاحوج الى هذه التقنيات التي ستولاهما شركات عمارة للقارات تبث عن عقود تتجاوز السنوات بهدف انقاذ الارض والاقتصاد . وقد جرت الابحاث في منطقة مشهورة عرفت بالجفاف الشديد بنجوب المكسيك بقيادة عالم لمركو هو الدكتور " روليف برونجنسخت " من مركز البحوث الفضاء فقد ارسل طائرة صغيرة توترت رن غيرم صغيرة فيها جزيئات من كلورات البوتاسيوم ليلاً . وبعد ١٥ دقيقة من هذه العملية تساقطت الامطار . وقد احرزت التجربة اكثر من ٥٠ مرة وقد بُت بنجاحها الا انها في بعض التخارب كانت تطول لمدة الا انها تخط . مع للملاحظة الى انه وفي السابق كانت التجربة تجري عبر صاروخ وهو مكلف ماديا وكان في كثير من الاحيان لا ينجح الا ان هذا الاكتشاف سهل جدا وغير مكلف ماديا . ومضخفاً إلى ما مضى من تطور أدوات الفضاء فقد ارسل التلسكوب الأوروبي " اكس أم أم " الصورة الاولى له التي فلتت =

" كل الترتيبات حسبما أعلن العلماء المشرفون على البرنامج ، وظهرت الصورة التي التقطت بين ١٩ و ٢٥ كانون الثاني الماضي ٢٠٠٠ علما من الطلقات المالية وبالتالي من الحرات المرتفعة ، مختلفاً تماماً عن السماء كما نراها عادة ، كما أعلن العلماء خلال عرض هذه الصورة على مركز العمليات العلمية التابع لوكالة الفضاء الأوروبية . ويسمح تلسكوب " أكس أم " ( ٣,٨ طن ) وهو الأكبر الذي اطلقت وكالة الفضاء الأوروبية حتى الآن ، يسمح بمراقبة الظواهر الضعيفة في الكون عن كسب . وفي تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٠ أعلن فريق من الباحثين في جامعة ايداهو الأمريكية أنهم بصدد بناء جهاز يساعد وكالة الفضاء والطيران الأمريكية " ناسا " على كشف وجود حياة في أجرام الفضاء وكواكب ويصل الجهاز على أسس تحسب الحرارة والطاقة الناتجة من التفاعلات الحيوية للخلايا ويذكر ان ناسا كانت مخصصة مبلغ ٢٥٠ ألف دولار لفريق الباحثين في هذا التطور الهام من اجل صناعة جهاز كشف الحياة في أجرام الفضاء وكواكب .

وفي تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ نجح الباحثون في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية في تصنيع أصغر طائفة هليوكوبر أطلق عليها اسم " ميزوكوبر " مخصصة لوكالة الفضاء الأمريكية " ناسا " وسوف تحلق في الفضاء لدراسة التغيرات الجوية ، ويصل طول الطائفة الصغيرة الى ٢,٥ متر وتزن ٣ غرام ، وتعمل على متنها اجهزة يصل وزنها الى غرام واحد وهي مزودة بأربعة محركات دوارة نظرها ١,٥ متر ... وفي تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ تمكن علماء فضاء استراليون استعانوا بتليسكوب روبرطي من رصد ١٠٠ ألف مجرة تحيط بمجرة درب التبانة التي ينتمي اليها نظامنا الشمسي ويصل هذا الرقم الى نحو أربعة اضعاف المرات المرصودة سابقاً . وقال العلماء ان الخريطة الكونية الجديدة وهي الأكثر تفصيلاً حتى اليوم تشرح ان المرات تنتشر على شكل قارات وتتعدد آلاف السنوات الضوئية عن بعضها وقد قُسمت الخريطة الكونية الجديدة في اضعاف الجمعية الفلكية الأمريكية تاريخ ٧ حزيران عام ٢٠٠٠ وتغطي هذه الخريطة ١/٢٠ من مساحة السماء وتصل الى عمق أربعة مليارات سنة ضوئية في الفضاء وقد قال ماثيو كوليس احد اعضاء الفريق في الفضاء : الهدف هو رصد ما يقارب ٢٥٠ ألف مجرة مع نهاية العام المقبل .

وبكلمة يمكن القول ان ما توصل إليه مجتمعنا البشري من أدوات هو مفهل للمقاييس العلمية وليس للمقاييس الشعبية . وقد صحح ما توصل إليه العلماء من إكتشافات في فهم طبيعتنا ومكوناتها بنسبة أكثر وضوحاً وبيئاً وأكثر ركوناً من أجل التطوير العلمي . ومن الإكتشافات المهمة على صعيد الكون الفهم بنسبة مهمة لمعادلات أساسية وفي غاية الأهمية عن الكون ونظام المادة والجذب حتى يصبح معها وصف الكون أنه ينض كما ينض القلب وطبيعي أنه معرفتنا بمكونات العالم الذي نعيش فيه من أهم ضرورات سلسلة المعرفة الكونية . ففي تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية موضوعاً هاماً شهد الشيعلي تحت عنوان : بين تمدد وتقلص ينض الكون كالقلب . تلخص منه بعض ما جاء فيه : تقع العالم انبشاش بعد وضعه لمعادلة الشهرة ان الكون غير مستقر ، بل هو يتمدد باستمرار وقد جاء اقتناعه على يد العالمين فريمان وويلر اللذين أكدوا عدم استقرارية الكون اعتماداً على ملاحظات انبشاش ... ثم ان مقارنة الاطراف هذه دعت الفلكي الأمريكي هابل غاية ١٩٢٩ الى وضع قانونه الشهير : كلما تباعدت المرات كلما زادت سرعات ابتعادها ... ومن المؤكد اليوم ان المرات تباعد عن بعضها وان هذا التباعد متناسب مع المسافة بين المرات ومع ثابت هابل . الا ان العلماء الفلكيين المعاصرين أثبتوا ان ثابت هابل ليس ثابتاً بالمطلق ، بل هو يتأثر بعاملين هما : قوة الجذب بين المرات . وكثافة المادة الكونية .... فكلما تباعدت المرات قلت الجاذبية بينها وتضاملت بالتالي كثافة المادة الكونية . ومن هذه الفرضية يمكن القول : ان تمدد الكون يتبعاً متناسباً مع كثافة المادة الكونية . وكلما زادت الكثافة نقصت الكثافة فيتباطأ التمدد حتى يقف التمدد عند درجة معينة من جليد . وهكذا ينض الكون بين تمدد وتقلص مملاً كما ينض القلب ونض القلب مصغره تناوب الضغط على جدرانه بينما مصدر نض الكون تناوب الجاذبية وكثافة المادة الكونية مع فرق زمني كبير بينهما فين نضه =

## وبلغ التطور مرحلة حاسمة غيرت وجه العالم التي ورثناها عن آباؤنا وأجدادنا والأتم الماضي<sup>(١)</sup>.

« كونية وأخرى مليارات السنين . وتضع النظريات الخاصة بنشأ الكون احتماليين لمستقبل التمدد الكوني نسبة الى كثافة المادة الكونية . فإذا كانت الكثافة قليلة تباطأ تمدد الكون واستمر في تمدده الى ما لا نهاية . وإذا ان تكون كثافة المادة عالية نسبياً فيتباطأ التمدد بدوره بشكل أكبر حتى يتوقف ليحل محله التقلص للتسارع .

ان ترجيح أحد هذين الاحتمالين لمستقبل الكون يتوقف على تحديد كثافة المادة الكونية . الا انه في السنوات الاخيرة اكتشف ان النيوترون " المنصر الأكثر انتشاراً في الكون ويصدق أنه مادته " وهو دقيقة أصغر كتلة من الإلكترون وغير مشحونة ، يتشع بكثافة في حالة الاستقرار ، ومع ان هذه الكتلة صغيرة جداً " عدة آلاف المرات أصغر من الإلكترون " الا انه يعني ان كتلة الكون أكبر من القيمة المحسوبة سابقاً . وهذا يعني ترجيح احتمال ان الكون في حالة تمدد مؤقتة سرعان ما تتحول الى حالة التقلص ثم الى تمدد مبعداً ... وهكذا تلمأ كبحض القلب . ان تمدد الكون يجري في كل الاتجاهات ، والمفرات البعيدة تجري متباعدة بسرعات أكبر كما يقول هابل . ولكن مهما زادت سرعات المفرات لا يمكن في أي حال أن تتعدى سرعة الضوء ، والا لتغيرت مفاهيم حركة الزمن في المكان الثابت . ان المفرات وهي الوحدات الكبرى للشكّلة للكون هي التي تتباعد . ..

فالتمدد الكوني اذن يقتصر على تباعد المفرات عن بعضها البعض ويتصل في جميع الاتجاهات . وهذا يعني ان بعد الأرض عن الشمس سوف لا يتغير لأن الأرض والشمس هما جزء من مجرة واحدة هي مجرة درب التبانة وهي في دورات التمدد والتقلص ستبعد عن موقع الفرضي لما تعود بذلك اليه بعد ان يعود التقلص . وسوف يستمر هذا النضج الأزلي حتى تتغير كثافة مادة الكون " ... كل هذا يعني أننا أصبحنا أكثر غنى بالأدوات والمعرفة وإن المعرفة مهدت من أجل عصر أكثر ترابط عبر الاكتشافات التالية التي عرضت قسماً من مكشفتها حسب إطلاعي البسيط . فما يعني أننا نعيش علماً عظيماً بصورة جنونية عما عاشه للمضون والأقدمون وبالتالي فإن النتائج ستكون عظيمة تماماً عما كانت الأدوات تنتجها في الماضي . ومن البديهي أن نشو إلى أن نتاج السلب والإيجاب لجهة أثر هذه الأدوات على الإنسان نفسه تتوقف على مجموعة القيم والمفاهيم التي يحملها أصحاب مركز إدارة هذه الأدوات . فإن كانت تنطلق من نظرية " الإنسان أولاً " فإن الإنسانية تسجل إلى مستويات ملهله في إشباع رغباتها وحاجاتها . وإن انطلقت على أسس نظرية " الثراء والربح والقوة والنفوذ أولاً " فإن البشرية ستظل تنوء تحت نزف مرعب وتستمر بكمية هائلة يتقدم ضرائب قربان الموت أمام تقدم الإمراطوريات الربحية والمالية كما هي الحال الآن لكنها ستكون مطوّرة في عملية " إستنزاف البشرية " حسب وزن وقدرات تأثير الأدوات . وهي كما ترى في تقدم وتطور مستمرين .

(١) حدثني عجز يوماً قائلة لي : كان أبي رحمه الله يخبرني أنّ طيوراً على دواليب سينقل الناس من مكان إلى مكان بأقصى سرعة . فلم أستطع أن أصور شيئاً أسرع من الفرس . وما قد شهدت السيّارة والطائرة ولما رأيت صدقت . وأحسني يوماً بجلسي فيه على الكرسيّ ثم نظرت في السماء . إلى أن قرأت في الصحف أنّ مشروع الطائرة الشخصية قد أُنجز وأنه يتم تسويقه . وحين انتهتْ لها قلت لها : إنّ الكرسيّ الطائرة أُنجز وستطوّر معاً على متن الكرسيّ في الفضاء . يُشار : إلى أن طائرة المليكوبتر الشخصية كانت خيالاً علمياً عثرت عنه الأفلام الأمريكيّة وقد أصبحت اليوم حقيقة فعلية تستنزل قريباً إلى الأسواق .

ومع هذا يمكن القول : إن القرن العشرين وخاصة النصف الثاني منه استطاع أن يغيّر وجه الموازين بعد تلك الاكتشافات ، حتى أنّ وجه الشبه بين النصف الأول من القرن العشرين والنصف الثاني اختلف اختلافاً جوهرياً ، أقلّه أنّ الإنسان استطاع أن يعثّ يرحله إلى المريخ ، و يخلّق بعنادٍ لا سابق له في الفضاء ، ويرى أهلُ الشرقِ أهلُ الغرب عبر الهواء بواسطة الأقمار الصناعيّة ، كما استطاع النصف الثاني من القرن العشرين أن يجعل العالم كله ضمن قرية صغيرة يخلّق العالم ضمن معادلتها وناموسها مجموعة من الأدوات الأكثر قدرةً وتحكّماً بالقوانين بدءاً من الأساطيل الجويّة المدنيّة والعسكريّة والقطارات السريعة وعابرات البحار والسفن العاليّة الأكثر إنجازاً على مستوى التكنولوجيا ، وصولاً إلى عالم الإنترنت والهاتف المحمول بكلّ ما يحتوي عليه من خدمات فعلاً هي مذهلة ، ضمن شاشة لا تفوق بضع سنتمترات تحتوي إنترنت وخدمات معلوماتيّة وتصل الأفراد بكلّ أنحاء العالم وغيرها تنحز أهم المعاملات وتحقّق أفضل النتائج وتكسر نظريّة الحدود ، وتمحو معادلة الحواجز ويصبح الضبط والتحكّم عبر مركزيّات السلطة من ذكريات عالم الأمس لتحد نفسك أكثر إتصلاً بكلّ معالم العالم ضمن إطار خصائص الأدوات التي تتمتع بها ...

وبكلمة : إنّ تكنولوجيا الإنسان غزت البرّ والبحر والجو وغيّرت المفاهيم والمعادلات الطبيعيّة نحو أكثر تحكّم ممكن . كنّا نسمّيه يوماً بالمستحيل عملياً ويوماً تحسّسناه عبر الخيال العلمي ويوماً مارسنا حقائقه في الجوّ والبحر والبرّ ... يضاف إلى هذا الكثير من مكشفات القرن العشرين مثل الهندسة الجينية والاستساخ والمعالجات الجينية التي تطورت إلى حدودها التطبيقية النباتية والغذائية وبذلك سقط مفهوم التزايد الهندسي والرياضي ، ولم يعد من عذر للحديث عن نظرية مالتوس التي عبّر عنها العالم آنذاك بـ " التشاؤمية " بسبب ما كانت تراه من فرق بين التزايد في الموارد الطبيعيّة التي تقوم على أساس مفهوم الإنقاص والتدرة والحدودية أمام التزايد الكثيف من الجهة البشرية عبر الولادات ... وأصبح العالم غنيّاً غارقاً بالمعلوماتية الغذائية والسلعية والتقنيّة

والإلكترونية وما لا رأت عين ولا سمعت أذن ولا خطر على عقل بشر ... فلم نعد بحاجة للحديث عن إمكانات التعويض بـ " الثروة الحيوانية " . بل لم نعد بحاجة الى توصيات الترشيح الاجتماعي في جانب نظرية التناقض بين القلة والكثرة . لما عليه العالم من إمكانات سلعية غذائية وأدوات كانت أثراً من آثار التاج العلمي ، حتى أنّ السلع الغذائية أصبحت تتمحور ضمن أكبر " قطاعات العالم " وتعمل فيها أكبر تعدادات بشرية في قطاع أطلق العالم عليه تسمية " الصناعة الغذائية " .

ولا يمكن لأحد أن يُنكر الآثار التي أنتجها العلم على صعيد صناعة الأدوات التي تخزن قدرة خارقة في التحكم بالقوانين والنواميس الطبيعية ... لكنّ المشكلة التي مثلت أزمة حقيقية للبشرية تكمن في إطار إدارة هذه الأدوات التي أنتجها رحم العلم والمعرفة . وكيف قاد جماعة الأدوات وجهتها وكيف مارسوا طريقة الإنتاج والثراء والتوزيع عبر روافدها وروافدها ... المشكلة التي تمثلت أمام أعيننا تكمن في إطار البشرية الاجتماعية ، إلى درجة أنّ علاننا هذا يجوع فيه ويموت ، ما يشكل أزمة هائلة على المستوى الإنساني ، ذلك لأنّ السببية العامة التي تتج الموت والجوع والمرض والتخلف والإهيار تكمن في طريقة الاستفادة والإفادة من أدوات العلم والتكنولوجيا ونتائج الاكتشافات ، التي يعبر عنها العالم بـ " المذهب القانوني الاجتماعي الاقتصادية " .

لقد تطوّرت الشرعية القانونية التي تتعلق بالإنتاجية المادية ، التي توسّط الأدوات كأساس جوهري في حركة الاستثمار العام إلى درجة أصبح فيها إقرار مجموعة من القواعد السلوكية التي تضمن عملياً موت الجماعة " المواطنة نسبياً والإنسانية نسبياً أيضاً " ، من دون أن يتحرّك " الضمير الميت " لملاك إمبراطورية الأموال وأدوات المعرفة والمعلوماتية والتكنولوجيا ... بل أصبحت الحرب وأدواتها وسيلة استثمارية في غاية الأهمية من أجل إعادة الإنتاجية وفق تقاطعية التناقض المصلحي بين الكيانات السياسية في عملية فرز مستمرة في سلّم القوى التي تشكّل الهرم الدولي .

إن إلقاء نظرة إستراتيجية على حجم الإستثمارات وموادها وأدواتها ذات الصلة التكنولوجية في عملية سر وإعادة جمع الأموال والمنفعة تدلّ على المدى الذي إستعملت فيه " أدوات التكنولوجيا والعلم " في عملية قتل وقتك قياسيّة بمعالم الإنسانية ، ليس من جهة أنّ الأدوات شريرة ، بل من جهة المذهبية القانونية الإجتماعية الإقتصادية التي تمثّل مركز القيادة الفكرية التوجيهية في عملية إستعمال وإستغلال هذه الأدوات .

إن مصدر الخوف من العولمة له مجموعة رقمية هائلة تبرز منها :

١. تختصر أكبر مئة شركة عالمية طبيعة النظام التبادلي الإقتصادي ؟.
  ٢. إن أكبر " مئة شركة " من الشركات العابرة للحدود الوطنية في العالم من حيث الأصول الأجنبية ، تسيطر على ما أكثر من ( ٢ تريليون دولار ) من مجموع قيمة هذه الأصول .
  ٣. هذه المائة من الشركات الكبرى الأجنبية تعتبر القوى المحركة الأساسية للإنتاج الدولي .. وهي مع ذلك تُكثر مشاريع الاندماج والحيازة لتعزيز حصّتها من الإستثمار الأجنبي المباشر !
  ٤. إن المبيعات السنوية على نطاق العالم للشركات الأجنبية المنتسبة إلى نادي الشركات العابرة للحدود الوطنية بلغت ( ١٤ تريليون دولار ) في العام ١٩٩٩ وكانت بلغت ( ٣ تريليون دولار ) في العام ١٩٩٨ ، أي ضعف حجم الصادرات العالمية تقريباً ، في وقت تنوء فيه الأرض من حجم عشرات الملايين الذين ينزحون إلى المدافن على أعواد الموت بسبب الجوع ؟ ! .
- ومنذ أكثر من سنة ، مجموعة من الدراسات الإقتصادية الإجتماعية وهي غريبة المصدر تفتح مقالها بالسؤال التالي :

أين هي التكنولوجيا وأدوات العلم من الإنسان ؟

أين هي من حاجة الإنسان وضرورات عيشه ... ؟

هل هي قاصرة ، أم أنها تقوم على أسس لا تعترف إلا بالتراكمية الشخصية بعيداً عن حجم المسألة التي تتناوب الإنسانية في أوجاعها الطبيعية والتحولية .. ؟  
ماذا ترى سيكون الجواب :

هل سيكون الجواب أنّ الإنسانية وصلت إلى مستوى من الصناعة العلمية التقنية حولت مجموعة من الأدوات إلى ما فوق الممكن زمنياً ، وأنتجت المستحيل من المواد الغذائية السلعية ومواد إشباع الرغبات وسدّ الحاجات ... إلا أنّ من لا يملك نقوداً لا يملك سلعة ولا نفعاً ولا خدمة ! .

ماذا عن الحركة العامة " لإنتاجية الأدوات التكنولوجية " التي حركت وصنعت إمبراطويات مالية على شرك تراكم ذاتي ؟ من دون نظر إلى منهجية عادلة في مجال التوزيع ومن ورائها منهجية العلاقة الاجتماعية الاقتصادية وفق معادلة الإنسان والثروة ، الفرد والجماعة ، القطر والعالمية ... ؟

حتى قراءة الفقر في أوروبا والغرب الغربي لم تعد على مستوى يليق بما عليه واقع هذه البلاد مع كلّ تخميتها ، بل إنّ نظرتها إلى الإبداعات ظلت تقليدية ومتأخرة عن تطوّر الحاجات وتوسّع دوائرها ، ففي تاريخ ٢ تشرين الأول ٢٠٠٠ نقلاً عن رويترز أظهرت دراسة أمريكية أنّ ما يصل إلى ٥٠ مليون أمريكي بالغين يواجهون خطر الأمية من الناحية الاجتماعية الاقتصادية في السنوات المقبلة لأنهم يفتقرون إلى معرفة الإنترنت أو الاتصال بها في مجتمع أخذ يقيم مجموعة من قواعد المنفعة والمصالح والاستفادة العامة على قاعدة هذه الصناعة المعلوماتية ، وتوقّعت مؤسسة " غارتر غروب " وهي شركة للإستشارات التكنولوجية في ستامفورد في كونيتكت أنّ ٧٥ في المئة من المنازل الأمريكية ستكون متصلة بالإنترنت بحلول العام ٢٠٠٥ أي أكثر بخمسين في المئة مما هو عليه اليوم ، وقال المدير التنفيذي للمؤسسة مايكل فليشر : ستنتشر الإنترنت قريباً بشكل سيصبح معه الإفتقار إلى الوصول إلى تقنياتها أو الجهل بطريقة إستخدامها مساوياً للجهل بالقراءة أو الكتابة . وأضاف : ضمن ملاحظات

أعدّها جلسة إستماع تعقدها اللجنة الفرعية للإصلاح الحكومي في مجلس النواب الأمريكي حيث يتمّ إعلان التقرير " إنّ مصر ٥٠ مليون سيحلون أنفسهم فحاةً أسيين وظيفياً " في ظلّ الإقتصاد الجديد ، وهي مسألة في غاية الأهمية والأثر في مجتمع أصبح يقوم على التكنولوجيا . وأظهرت الدراسة أنّ ٣٥ في المئة فقط من الأمريكيين " ذوي الحالة الإجتماعية والإقتصادية المنخفضة " تتوفر لهم الإنترنت مقارنة بحوالي ٥٣ في المئة في الطبقة الوسطى السفلى و ٧٩ بالمئة في الطبقة الوسطى العليا و ٨٣ في الطبقة الإجتماعية العليا ... وحذّر التقرير من أنّ هذه " الفجوة الرقمية " أي التوزيع غير المتكافئ للوصول إلى الإنترنت . يعني أنّ جزءاً كبيراً من سكّان الولايات المتحدة الأمريكية يواجهون خطر التخلف الإقتصادي والإجتماعي .

ومنذ فترة التسعينات نقرأ مجموعة من الدراسات الميدانية التي تدلّ على أنّ أزمة عنيفة تطلّ المواطن في الغرب ، بسبب أزمة تطوّر في الأدوات التكنولوجية دون أن يصبحها تعديل في " النظرة المنهجية القانونية " في الشقّين الإجتماعي الإقتصادي ، ممّا يعني أنّ مجموعة من الأزمات تستطرّ ماهية تعاملية ومجموعة من القيم التي تدير هذه الأدوات وتحرك العلم ضمن إطار من الإحتكارية التي لا يفكّ أسرها إلا المال والنقود .

والسؤال :

أين الإنسان منها ؟

وعلى فرض التنازل أين المواطن منها ...!

إنّ نظرة موضوعية إلى ما يجري في عالمنا الخارجي ، تحتمّ علينا إعادة القراءة من جديد ، ولكن بوجل وخوف وإرباك حقيقي ، من عالم جبار تتحكّم بإستماراته قيم ومفاهيم مخفية ، تقوم على أساس مجموعة من التحارات لا تفرّق بين ناموس الموت والحياة ، وتتحكّم بأذرعها الشركات العابرة للقارات بشكل تثير مخاطر الإبادة الحقيقية للجماعة والكيانات ، وفق إطار من غريزة حبّ الإمتلاك والإنتقام والسيادة من دون



أن تكون مجموعة من قيم الإنسانية آية عملية ردعية أو تقويمية ... إن من يقرأ خريطة ومنحى الاستثمار الأجنبي في عالمنا هذا يدرك ما أشرت إليه من رعب الأدوات والأفكار ... وبالتالي كيف يمكن لنا أن نسلم أن العولمة واحدة من مفاصل التطورية العامة التي من شأنها أن تقدم البشرية نوعياً وإستراتيجياً ومجموعاً تفصيلياً ؟ ! .

لقد تعلمنا من مبادئ الإقتصاد أن الحكم لا يتم من دون نظر إلى الأدوات والأفكار والأنظمة ، فأين هذه من عالم إنسانيتنا ؟ ! .

من الطبيعي أن الأمم التي تسعى لأن يكتب لها البقاء في ظلّ عصر الثورة التكنولوجية أن تفتش عن مجموعة من القواعد والعناصر التي من شأنها أن تكتب فعلاً لها ذلك . وأن ترفض مجموعة من القواعد التي من شأنها أن تكتب لها إبادة جبراً وبلا هوادة . ولا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نفصل العلم والتقنية عن عالم الأفكار لأنّ الممارسة هي نتيجة الإدارة الفكرية والمنهجية ...

إنّ العولمة غير إشكالية علاقتها بالعلم ممتازة جداً ، لكنّ عولمة العلم تقوم على أساس من الإحتكار والإستنزاف ، إلى درجة يكفي فيها ما قالته فرنسا في الوقت الذي أعلن فيه بيل كلنتون ثورة المعرفة الجينية حيث إعتبرت العلم أضحي وسيلة إحتكارية ويمثّل العامود الفقري فيها " المال " وليس الخدمة الإنسانية . من هنا تظهر معالم الخوف من العولمة ، حيث لا تكون فيها الخدمة والمنفعة والوسيلة والأدوات إلا لمن يملك مالاً ، ويكون فيها القرار لمن يملك القلاع والإمبراطوريات العابرة للقارات .

مع كلّ هذا :

ليس من حقّ الدول النامية العاجزة أن تخاف من عولمة يموت فيها المواطن من الجوع الزاحف بقوة في عالم أصبحت التكنولوجيا أساسه التطويري ، ويكون فيها نموذج البقاء والفناء على مستوى من القدرات المالية ، في مجتمع يقوم على التعددية الكيانية بمعناه الحادّ في التناقض المصلحي ، الذي تتهمه مجموعة من المبادئ الأساسية ، والتي في رأسها عدم المسؤولية عمّا يجري في القطر الآخر من الأرض في ظلّ عولمة

الأرض ... وحتى تصبح الصورة أكثر تفصيلية من جهة بيان أرقام الموت والحياة بالمعنى المعمول نقرأ بروية فصول ما جاء في التقرير السنوي العاشر <sup>(١)</sup> الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " عن وضع الاستثمار في العالم وقد جاء فيه التالي :

إنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا ازداد من ٦,٢ مليارات دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٧ مليارات دولار في العام ١٩٩٩ . غير أنّ نسبة استثمار " الشركات العابرة للحدود الوطنية " لا تزال ضئيلة . وهي نسبة ( ٠,٨ ) في المئة من الاستثمار الأجنبي ( المباشر في العالم . و ٣,٢ في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان النامية . وتركز ما يفوق ٩٠ بالمئة من الاستثمار الأجنبي في الدول النامية في السعودية ومصر ، ولفت إلى أنّ التحسّن الذي حدث أخيراً في البيئة الاقتصادية سيفضي إلى زيادة كبيرة في التدفق الوافد إلى المنطقة ، وفيه دعوة إلى دول غرب آسيا إلى أن تفتح أبواب اقتصادها للتشجيع على تدفق " التكنولوجيا " والمعلومات والاستثمار ، إذا كانت ترغب في جلب الاستثمار الأجنبي — بشار إلى أنّ الاستثمار في " الدول العربية " وحسب التقرير بلغ ٦,٦ مليار دولار وكان أدنى من الاستثمار في " سنغافورة " حيث بلغ ٦,٩ مليار دولار في العام ١٩٩٩ — وفيه أيضاً : إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر إرتفع من ٦٤٤ مليار دولار إلى ٨٦٥ مليار دولار . وقد يتخطى " تريليون دولار " هذا العام ، وأنّ الاستثمار في معظمه تركّز في الإلكترونيات والسيارات والكيمياء والصيدلة .

أمّا توزيع الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٩ . فهو على التالي :

السعودية : ٤٨٠٠ مليون دولار . بزيادة ١٢ في المئة . مصر ١٥٠٠ مليون دولار . بزيادة ٣٩ في المئة . البحرين ٣٠٠ مليون دولار . بزيادة ٦٦ في المئة . لبنان ٢٥٠ مليون دولار . بزيادة ٢٥ في المئة . الأردن ١٥١ مليون دولار . بتراجع ٥١ في

---

(١) نشر في جريدة المستقبل اللبنانية غار الأربعاء ٤ تشرين الأول .

المئة . وأظهر تقرير عام ٢٠٠٠ لمنظمة التجارة والتنمية الدولية " اونكاد " أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إزداد ١٥,٦ في المئة . من ١٨٠ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٩ . فبلغت حصتها ٢٤ في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم . وازداد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى " الولايات المتحدة الأمريكية " ٩٠ مليار دولار فبلغ ٢٧٦ ملياراً في عام ١٩٩٩ حيث واصلت الشركات العابرة للحدود الوطنية التي توجد مقارها في بلدان أجنبية سعيها الدؤوب للدخول إلى سوق هذا البلد الأمريكي المتنامي بغطى سريعة والإستفادة من التكاليف الزهيدة بالمقارنة مع معدل الإنتاج . وازداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني إلى الولايات المتحدة بعد إنخفاضه عام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ليصل إلى ١٣ مليار دولار في العام ١٩٩٩ وهو مستوى مشابه لعام ١٩٩٦ . وإرتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى اليابان من البلدان المتقدمة في العام ١٩٩٩ إلى ٦٣٦ مليار دولار . من ٤٨١ ملياراً في العام ١٩٩٨ . بينما إزداد التدفق الراحل ليصل إلى ٧٣٢ ملياراً من ٦٥٢ مليار دولار .

أما الصين فقد هبط هذا الاستثمار فيها في السنة الماضية ٨ في المئة إلى ٤٠,٤ مليار دولار . ويرتقب أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بعد إنضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية . أما الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا فقد هبط ١٣ في المئة ليلغ ٣,٢ مليار دولار وحلت الهند في مقامة البلدان المتلقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة . إذا بلغ ما تلقت ٢,٢ مليار دولار . وواصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على غرب آسيا إتجاهه المتصاعد فبلغ ٩ مليار دولار . وإستأثرت السعودية وحدها بـ " ٤,٨ مليار دولار " . وتوقع التقرير أن يتجاوز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات العابرة للحدود الوطنية " تريليون دولار " هذا العام . بعدما سجل ٨٦٥ مليار دولار في العام ١٩٩٩ . وأشار التقرير إلى أن

الشركات العابرة للحدود الوطنية " تنمو بخطى سريعة " بينما تهيمن شركات الاتحاد الأوروبي على مشاريع الاندماج والحيازة . فيما يتزايد الإستثمار في الولايات المتحدة . وذكر أنّ مشاريع الاندماج والحيازة ، ومنها شراء المستثمرين الأجانب المؤسسات التي تملكها الدولة التي خُصّصت تدفع أحكام الإستثمار الأجنبي إلى أرقام قياسية جديدة فيما ظهرت " سوق عالمية للشركات " تُباع فيها الشركات وتُشتري عبر الحدود على نطاق لم يسبق له مثيل . وأوضح التقرير أنّ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة في العام ١٩٩٩ إزداد ليصل إلى ٦٣٦ مليار دولار . وكان نحو ٤٨١ ملياراً في العام ١٩٩٨ بينما إرتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ليصل إلى ٢٠٨ مليار دولار بعدما بلغ ١٧٩ مليار دولار . في العام ١٩٩٨ .

**وبلغت المبيعات السنوية على نطاق العالم للشركات الأجنبية المنتسبة على الشركات العابرة للحدود الوطنية ( ١٤ تريليون دولار ) في العام ١٩٩٩ . وكانت بلغت ( ٣ تريليونات دولار ) في العام ١٩٩٨ . أي ضعف حجم الصادرات العالمية تقريباً .**

**وقال التقرير : إنّ أكبر " مئة شركة " من الشركات العابرة للحدود الوطنية في العالم من حيث الأصول الأجنبية تسيطر على أكثر من ( ٢ تريليون دولار ) من مجموع قيمة هذه الأصول . وتشغل أكثر من ٦ ملايين شخص من خلال الشركات الأجنبية المنتسبة إليها . وتعّد القوى المحركة الأساسية للإنتاج الدولي وهي أيضاً تُكثر مشاريع الاندماج والحيازة لتعزيز حصّتها من الإستثمار الأجنبي المباشر . وأضاف :**

لقد إزداد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم ١٦ في المئة ليصل إلى ٨٠٠ مليار دولار في العام ١٩٩٩ . وأصبحت المملكة المتحدة " بريطانيا " التي تبلغ قيمة إستثماراتها ١٩٩ مليار دولار أكبر مستثمر في الخارج ، وتفوّقت على الولايات المتحدة أمّا مشاريع الاندماج والحيازة الضخمة في الولايات المتحدة بالإضافة إلى إستمرار قوّة إقتصادها جعلت منها أكبر دولة متلقية للإستثمار الأجنبي المباشر إذا بلغ ٢٧٦ مليار

دولار أي نحو ثلث المجموع العالمي وإستثمرت الشركات العابرة للحدود الوطنية التي توجد مقرّاتها في الإتحاد الأوروبي ٥١٠ مليار دولار في الخارج في العام ١٩٩٩ . أو ما يقارب ثلثي التدفّق العالمي وإزداد تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى اليابان أربعة أضعاف في العام ١٩٩٩ إذ بلغ رقماً قياسياً قدره ١٣ مليار دولار . وهو أضخم تدفّق وافد حتى الآن لكن تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إنخفض ٦ في المئة ليصل إلى ٢٣ مليار دولار .

وإزداد التدفّق الوافد إلى جميع البلدان النامية في آسيا إلى ١٠٦ مليار دولار . غير أنّ التدفّق إلى أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك أفريقيا ظلّ متواضعاً جدّاً . إذ بلغ ٢١ مليار دولار و ٩ مليارات على التوالي . وفي هذه الأثناء تضاعفت تقريباً الإستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان النامية لتصل إلى ٦٦ مليار دولار . ويعزى نصف هذه الزيادة إلى الشركات العابرة للحدود الوطنية المسحّلة في برمودا وإستثمرت شركات تقع مقرّاتها في " هونغ كونغ " والصين بقرابة ٢٠ مليار دولار . وناهزت " الصفقات " التي تتجاوز قيمتها " مليار دولار " ٦٠ في المئة من مجموع قيمة مشاريع الاندماج والحيازة عبر الحدود . ومعظم الصفقات الضخمة شركات مدرجة على قائمة " الاونكتاد " لأكبر مئة شركة عابرة للحدود الوطنية في العالم .

وتعدّ مؤسسات الإتحاد الأوروبي تليها مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الجهات الملتقبة للأصول من خلال مشاريع الاندماج والحيازة في البلدان النامية في العام ١٩٩٩ وقد سجّلت أكبر حجم مبيعات في أمريكا اللاتينية وكان أكبر حجم لمشاريع الاندماج والحيازة الأجنبية يتعلّق ببلد آسيوي من البلدان النامية هو جمهورية كوريا حيث بلغ مجموعها ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩ . ومثّل التخصّص في السنوات الأخيرة أهم وسائل لإحتذاب رأس المال الأجنبي في أمريكا اللاتينية وفي أوروبا الوسطى والشرقية . وتزايد خطى التخصيص في البلدان الآسيوية النامية وفي

العموم يزيد مقدار المشاركة في مشاريع التخصيص على المشاركة المحلية في البلدان الواقعة في هذه المناطق . وفي العام ١٩٩٩ إحتلت الأرجنتين مركز الصدارة إذا بلغت هذه المشاريع فيها ١٦ مليار دولار . وكانت البرازيل في صدارة قائمة ١٩٩٨ إذ بلغ حجمها ٢٠ مليار دولار .

وقال التقرير : إن أهم السمات الصارخة لقائمة الشركات العابرة للحدود الوطنية هي أنه لا يحدث عليها أيّ تغيير يستحقّ الذكر من سنة إلى أخرى ويؤكد هذا الاستقرار " هيمنة كبرى الشركات في العالم " وهناك نحو ٩٠ شركة من كبرى الشركات المئة في الثالوث المكوّن من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وخلال السنوات التسع الأخيرة إستمرّ ورود أسماء شركة من كبرى الشركات العابرة للحدود الوطنية المئة في القائمة ... ولاحظت " اونكاد " أن الأهمية المتزايدة لصفقات الاندماج والحيازة عبر الحدود الوطنية في قطاع الصيرفة تعبّر عن إلغاء الضوابط والتحرير فضلاً عن الضغوط التنافسية لمواكبة لارتفاع تكاليف تكنولوجيا المعلومات وأسفرت الاتجاهات الأخيرة عن إزدياد التركيز بين المصارف الكبرى وكانت الشركات المالية الكبرى بوصفها أكبر عابرات عالمية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على السواء قد إستأثرت برع مجموع عمليات الاندماج والحيازة لعام ١٩٩٩ . وذكر تقرير " الاونكاد " أن عمليات التوحيد الخاصة بصناعة السيارات قد أدّى إلى إعادة هيكلة الصناعة برمتها . إذ إندمج بعض من صانعي السيارات أو أصبحوا حلفاء إستراتيجيين ... وأشار إلى أن العام الحالي شهد عمليات إندماج وحيازة عبر الحدود بصفقات ضخمة في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان المتقدّمة ( .

بالإضافة إلى هذا التقرير فإن مجموعة من التقارير كانت ترصد الجانب المتحرّك من الثروة والسياسات المالية التي تتخذ من الأدوات واحدة من أهم الإستراتيجية والتي ترقّب الانفلاق التطوّري الذي يشكّل أهم مصادر الأدوات والمعرفة في عملية التوظيف

الإقتصادي ، والذي تعتمدُه كـ " عنصر بارز " في تحديد الهوية التسويقية ، وتحديد مدى فعاليتها وأثرها على العالم الآخر .  
بناءً عليه :

إنّ من يقرأ بصورة متسعة الأحداث من الوجهة الاقتصادية فإنه يجد العلم والمعرفة أصل العمود الفقري الذي يحدّد الأحكام والعناصر والوسائل والأدوات ذات الفعالية المطلوبة . أمّا الفكرة الإدارية والتوظيفية في جانب الأثر البشري والاجتماعي فإنّها تتعلّق بجانب آخر من عملية التوصيف والتصنيف للقيم في سوق المالية العامة والتي لها دور أكثر جوهريّ من ناحية تغليب القيم وتحديد القنوات وترسيم الأهداف وإدارة العملية الإجمالية وفق نموذج دقيق من صناعة الأفكار التي تحدّد أهدافاً ومفاهيم تعتمدُها كأساس إستراتيجي وإجرائي وتنفيذي في عملية المبادلة المالية البشرية .

وهذا ما تشكو منه القوى المعارضة للعملة ، حيث ترى أنّ العلم أفاد في توسيع نفوذ الأدوات من دون أن يوسّع من عملية التعاطي المالي وفق قواعد ذات ترشيد إنساني . وتطغى ثقافة تطويرية في فهمها للسلع حتى تلك المحظورة من وجهة قانونية وإنسانية ، إلى درجة التفاضل العملي من أجهزة الشرطة وزعامة القرار مدعّمة بأهداف ربحية .

على الأقلّ إنّ قراءة الأرقام التي جاءت في التقرير تكفي لأن تكون صورة عن مدى الاندحار والنزيف الذي تعاني منه الدول النامية ، ومدى التهميش الذي يصيبها ، ولا يكفي هذا ، فلا بدّ من التعامل مع الدول النامية من باب أنّها تمثّل " قطع غيار " للحجم البشري ، لأنّ العلم حتى الآن في نادي المرفهين لم يصل إلى نتيجة صناعية لهذا الإكسسوار .. حتى أنّه بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٠ ذكر تلفزيون " أن تي في " الروسي أنّه تمّ توقيف " جنة " لمحاولتها بيع حفيدها البالغ من العمر خمس سنوات ( ريان ) وسط روسيا لكي يستخدم في " عمليات بيع لجهات تقوم بتجارة زرع

أعضاء بشرية " ... وقد راجت هذه التجارة بنسبة قياسية في روسيا منذ عام ١٩٩٢ وهي تنمو بإطراد ، وهي تعتبر ظاهرة عالمية ...

إن هذه صورة رمزية عن ظاهرة واسعة جداً عن المدرسة المالية الأكثر شمولية في مجال التبادلية السلعية عبر الميادين المالية والتي يعتبر الإنسان واحداً من أهم سلعها ليس مهنيًا ، إنما يبيعاً . بدءاً من تجارة الرقيق الحديثة ، وصولاً إلى الإكسسوار البشري من أجل زراعة الأعضاء البشرية ، ومن الطبيعي أن البشرية لا تعيش أزمة قوانين إدانة تتجسد على شكل قواعد جنائية وعقائية أكثر مما تعيش أزمة أسباب تفعيلية للقواعد الشكلية التي أقرتها المنظومة القانونية بإسم المواطن ، إن المشكلة كلها تكمن في أننا روّضنا العلم من أجل أن يمثل أداة نفعية في المجالات المالية من دون أن نأخذ بعين الاعتبار القيم الإنسانية ، مما انعكس على شكل قلب المعادلة من نفعية بشرية أولاً إلى بشرية سلعية من أجل المال ، والأمثلة الحية عما أصاب الإنسانية في جوهرها لصالح اعتبارات وكيانات وهمية مفروضة أو للمالية والثراء والغنى والنفوذ وغيرها من تسميات هي كثيرة ... فمن المعلوم أن من لا يملك هوية أو جنسية أو قيد في دوائر النفوس أصلاً لا يتمتع بحق حتى الزواج فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية الأخرى . أما تشخيص هذه الظاهرة فهي أوسع ما يكون في العالم منها على سبيل المثال الصين التي لا تعترف قانونياً إلا بطفل واحد <sup>(١)</sup> .

بمقابل هذا نجد أن السلعة ومهما كانت ، ومن دون حاجة إلى هوية أو جنسية فإنها تعبر العالم والحدود ، لتعبر عن قيمة مختلفة عما كنا نعيش ، وعن مدرسة تطلب الثراء والنفع ، ولو على حساب الإنسان نفسه ، وسط ميدان من شبكة حقوقية سياسية إجتماعية مدنية مالية ، تقوم على أساس غلبة هذه الهوية . وفي ظل حرية تنقل

---

(١) أشرت بمجلة الشراخ اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى أن ( ٧ ملايين مواطن مصري ) لا يملكون شهادة ميلاد أو إثبات شخصية . وهذا ما يحبطهم غير قادرين على الالتحاق بأي مدرسة للتعليم . كما يحجب عليهم الزواج إلا الزواج العرفي .



السلع نجد من لا هوية له من البشر يوسم باللص ويحرم ويسجن ، بل تمنع عنه الحقوق والحريات ( عملية إلغاء قانونية ) ...

إن الصورة الطبيعية ذات التوازن العادل تكمن في إستغلال العلم والمعرفة من أجل إنتاجية تنمية بشرية وفق منظومة سببية عامة تساعد على تحقيق عملية التكامل من هذه الجهة ، وهذا ما نراه عكسياً في مجموع القيم التي تمثل مركز التوجيه للأدوات في عملية إدارة المبادات المالية وتحديد موادها وإجراءاتها وهدفها ، لقد شاهدت بأمّ العين وعبر شاشات التلفزة العالمية صور الأطفال الأفريقيين الذين يلفظون أنفاسهم مباشرة على الهواء ، أمام مرأى ومسمع دول العالم الغني ، وفي اللحظة التي أشارت فيها تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ ( ٧ إلى ٨ مليون أنيوي ) مهددة حياتهم بالموت هذا العام بسبب المجاعة التي وصلت إلى حدّ منحل ، نجد فواتير السلاح من الدول الرأسمالية تندلق إليها ، من أجل إنجاح عملية الإبادة مع جارها ارتيريا ، بعيداً عن هموم الموت الجماعي ...

وفي أكثر من ٤٨ دولة أفريقية يحول الموت هناك ، وسط أنباء تشير إلى أنّ الرأسمالية الغربية إستنزفت مئات ملايين الدولارات في ليلة عيد رأس السنة فقط عبر لعبة القمار ، وأنّ البذخ على الترفيه الإستهلاكي في أوروبا يساوي ٣٠ مرة مجموع ما تنفقه ٤٨ دولة الأكثر فقراً في القطاع الإجتماعي ، وفي اللحظة التي تستنزف خدمة الديون دول العالم الثالث وقدرات نابعها المحلي ، نجد دول الرأسمالية تصرّ على تحصيل فواتيرها مع فواتئها ، بعيداً عن أزمة الجوع والمرض والإبادة التي تصيب الأفراد والكيان السياسي من ورائها ، وتشكّل ظاهرة إبادة جماعية حقيقية قاسية الأثر ، حتى وصلت خدمة الدين في العديد من الدول إلى ١٥٠ في المئة من واردتها ، بل في بعضها إلى أكثر من ذلك .. بل حطمت المعادلة في حلّها الأدنى بين خدمة الدين والناتج المحلي ، أمّا قصّة وفاء الدين ، فهذا أمر آخر مختلف ، ربّما يحتاج إلى معجزة من نوع آخر ، والمثير هو أنّ الدول الرأسمالية تصرّ على أن يكون سعر برميل النفط القادم إلى

الأسواق الصناعية من الدول النامية على سعر ٢٢ دولار فقط في لحظة تباع فيها الدول الرأسمالية برميل البيسي أو الكوكاكولا بـ ( ١٢٠ دولار ) في عملية إستقطائية للميدان الدولي وسلعه بعيداً عن أثر ذلك على الإنسان ، مع العلم ان دول السبع الصناعية هي التي تقبض على مقاليد الاقتصاد العالمي ، وتستطيع أن تؤثر على منحى القيم المالية وعملية توزيعها ، والخذ من أزمة الفوائد وتلقب كلّ الموازين ، إلا أنه وكما أشارت إليها مجموعة من تقارير أمريكية : إن سياسة عبيّ الديون عملية توظيفية في السياسة الخارجية من أجل تحقيق أهداف سياسية .

إنّ من شأن سياسة الدول السبع أن تجسّد نتائج كثيرة ، أهمّها : منع الاحتكار وتحديد الدورة النقدية العالمية على نوع من قيم عادلة ، وتوجيه الدورة المالية ، وتحديد مؤشرات الوجهة للسلع والخدمات ، وخلق منهجية عالمية في مجال عولمة المبادلة المالية فضلاً عن منهجية إعادة التوزيع ، والتي من شأنها أن تحقّق ضمانة فعلية وتامة على صعيد قيم البشرية مقابل قيم السلعة ، إلا أنّ هذا يغيّر الصورة الحالية من عالم الجوعى والحاجة والموت الجماعي ويعطي نوعاً من الإستقلالية وعدم التبعية ، وهو بالطبع لا يروق لمزاج أصحاب رؤوس الأموال وصنّاع القرار في الدول الصناعية ، الذي يؤثرون موازنات فائضة وسخية على الحيوانات وسياحة البغاء في مقابل ما يقارب ٣ مليارات نسمة يصنّفون الأكثر فقراً في العالم من أصل ٦ مليار إنسان .



## جنون العظمة

لقد أشار المتنادون بـ " ربّانية " العولمة إلى أنّها " المثل الأعلى " الذي ينتهي التاريخ عنده ، أو لأنّه التّاج الكامل لما يمكن أن تصل إليه البشرية من مقدرات وسيطرة على النّواميس من خلال الفتح العلمي ... أنّها الصورة التي تنتهي عندها الرّغبة والمنفعة البشرية نسبياً بسبب المحدوديّة في تلك الرّغبة .

لقد اعتبروا أنّ المسافة التي تقطعها البشرية هي تلك الموعودة بما من نطاق الإمكان المطلوب ، وبالتالي فلا بدّ من وصف هذا العالم بـ " العالم الأمثل " والأكثر إستجابة في مجال السيطرة على أسباب الإشباع ، حيث أنّ الخدمات والسلع المقدّرة لها تكفي للسعادة وسدّ الحاجة إلى حدّ الإغراق هي بيدِ البشريّة . وهذا من حيث النّظرة المجرّدة صحيح لجهة أنّ الخدمة والسلعة تمثّل نموذجاً حقيقياً لمدى إمكانيّة الإشباع الكبير إلا أنّ الأزمة تكمن في الفعلية الإشباعية ومدى إستفراق وإستقطاب وشمول المواد والخدمات والسلع لأفراد البشريّة .

ففي اللحظة التي يصنّف فيها حيوانات الولايات المتحدة الأمريكيّة أكثر أماناً من الجهة الصحيّة والتوالد والأمن الغذائي والمخاطر ، نجد ما يقارب ٣ مليار نسمة لا تضمن أمنّاً صحياً ولا غذائياً ولا حيطة من المخاطر الطبيعيّة والإجتماعيّة . وعقابر الضمانة الصحيّة للحيوانات الأمريكيّة تسجّل التقارير موت ٣٥٠ ألف طفل كلّ يوم بسبب الجوع ( سوء التغذية ) ... ممّا يؤكّد أزمة توزيع خدمات ، وظلم واسع وحادّ في عمليّة الإشباع . وحصريّة القاهرة في مجال منفعيّة السلع والمواد والخدمات في خانة المال فقط وعلى مقداره ...

وعليه : يكون العلم المترجم على شكل أدوات نفعيّة : تقنيّة طبيّة إلكترونيّة معلوماتيّة كونيّة تكنولوجيّة وغير ذلك ، يكون نفعياً لمن يملك مالاً فقط ... من هنا أكّد المعادون للعولمة أنّ الإعتراض هو على مثل هذا النوع الذي يحدّد أشكال الحياة والنفعيّة فقط بالمال ، ويكسب على من لا يملك المال عدّة أشكالٍ من الموت الإجتماعي

والمعلوماتي وصولاً إلى الموت الطبيعي ... إنَّ من يعيد النظر بموضوعية إلى صورة العالم الذي نعيش فيه يجد أنَّ أدوات التأثير على الآخرين ( أدوات العولة ) هي أكثر بطشاً وفعالية وسط إنكفاء فعلي لأجهزة " الأمان العام " إمَّا بسبب القصور أمام التطوُّر الهائل أو بسبب الإنكفاء بضمانات شكلية أو ضمانات فعلية لا تضمن حقَّ الحياة المطلوب أدنى حدوده ممَّا يعني إعداماً اجتماعياً وسياسياً ومنفعياً وصولاً إلى دخول الأزمة بمعناها الطبيعي ...

إنَّ المشكلة التي واجهت " العالم " في عصر العلم وإختزال عالم الأوزان والمادة والكتل والجغرافيا بصورة تساوي الأدوات التي توصَّلت إليها البشرية ، كانت أعنى وأقصى ممَّا رسم له " عرابو العولة " ففي الماضي كانت البشرية تعيش في " أمان " من المخاطر الخارجية نسبياً نسبةً إلى الوسيلة التي لم تكن تستطيع إختزال الكتل والأثير والمادة والجغرافيا وما إليها ، وبالتالي كان الخطر أقلَّ بكثير نسبياً من العالم الذي نعيش فيه الآن ( عدم قدرة الآخرين على التأثير ) .

أمَّا اليوم فقد أصبح العالم مثل قرية بل أقلَّ منها بحيث أصبحت فعالية الوسائل أكثر شمولية ووصولية وتائراً وتدخل إلى كلِّ بيت : من شاشة التلفزيون التي تعصف بحرب الثقافة والحضارة ، إلى الإنترنت ، إلى وكلاء السلع ومكاتب التمثيل للمعلوماتية إلى قواعد الاحتكار للشركات العابرة للقارات ، بحيث أصبح من شأن رجل يجلس وراء مكتب يدير الستلايت العالمي أو الإنترنت في أن يقوم بعملية إدارة حرب ثقافية أو جاسوسية ، وعبر وساطة الأقمار الصناعية يمكن للأدوات العسكرية والصواريخ العابرة للقارات أن تبدأ عملية شن حرب عالمية تطال مجموع وجه الأرض .

إنَّ نظام أيشلون الأمريكي الذي اكتشف الأوروبيون فيما بعد انه وسيلة من أهم الوسائل التكنولوجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة من أجل التحسس المدني والعسكري والتجاري عبر الأقمار الصناعية التي تراقب الإنترنت والبريد الإلكتروني والهواتف المحمولة والثابتة المدنية والعسكرية ... إنَّ هذا إنَّ دلَّ على شيء فإنَّه يدل على

أنّ العالم أصبح يعيش وسط وسائل تأثيريّة إختزلت كلّ كوكبنا ودخلت حربه إلى كل بيت وأثّرت على كلّ فرد ، وغيّرت وجه العالم المتداخّل الأثر ، وأنّ الضعيف فيه مقتول ، مستعبّد ، ولكن بأسلوب حضاري من شأنه أن يوصّف الموت والإبادة الجماعيّة بالحضارة أيضاً . وذلك إعتقاداً على منحزات العلم وأدواته .

لقد أشار غاندي منذ زمن طويل برسالة بعث بها إلى ابنته : أنّ العالم الذي نعرفه اليوم يختلف عن عالم الأمس ، وأنّ الولايات المتحدة الامريكية والتي تعلمت درساً من " الاستعمار الجغرافي " الذي قامت به اوروبا التي استنزفت ثروات الشعوب لكنّ الشعوب ثارت عليها فيما بعد أثّرت أن تستعمر العالم ولكن بطريقة أخرى ، تقوم على أساس " الاستعمار الاقتصادي " بحيث لو نظر العالم الى الخريطة الجغرافية لوجد ان كل الدول مستقلة ذات سيادة ، لكنه لا يعلم ان الاقتصاد سلب منها كل معالم الاستقلال ، وأحالتها الى مستعمرة مستنزفة " مستعمرة اقتصادية " .

وأضاف : على هذا المحيط من العالم الاقتصادي المستعمر تعوم الولايات المتحدة الامريكية . وعن هويّة الأدوات أجابت العولة عنها بمجموعة من المبتكرات التي غيّرت وجه الصراع والتأثير والنفوذ ..

والمعجب من أنصار العولة أنّهم يرون أنّ الأدوات يجب أن تكون مجرّدة من أيّة قيمة ، ومنوع أن تحدّ من نفوذها مجموعة من الإعتبارات الأخلاقيّة والدينيّة والإنسانيّة ، ووجه العجب هو أنّ هذا التحرّد في القيم إنّما يعتمد على قيمة مسبقة تقول : إنّ الأدوات يجب أن تستفيد إلى الحدّ الأقصى من الثروة والإستغلال من دون إلزام بـ " مسؤوليّة " ومن دون ضمان إجتماعي أو إنساني . وهذا أخطر وجه ينادي به أصحاب الإمبراطوريّات العابرة للقارات . إنّهم يريدون أن يكونوا ملوك الأرض من دون مسائلة على الإطلاق .

وعليه : فإنّهم يرون أنّ " القيم المسؤولة " من شأنها أن تحدّ من القدرة التوسّعيّة لدى الإمبراطوريّات النافذة عالميّاً . والأكثر عجباً هو أنّهم يرون أنّ هذا

الدور ، وإن كان دوراً للدولة والسلطة في الإجتماع السياسي ، إلا أنه ينعكس بنتيجته كضرائب تؤخذ من السّلة المأثّرة للشركات والمؤسسات . ثمّا ينعكس سلباً على النظرة التوسّعية في المشاريع العالّية من جرّاء الكلفة الضريّبة ...

وكما أشارت دراسة حديثة إلى أنّ من يكسب ٦٠ مليار دولار سنوياً يخطّط من أجل أن يكسب ١٠٠ مليار من دون كلفة إداريّة وضرائبيّة وإنتاجيّة إن أمكن ثمّا يعني أنّ الثروة أصبحت مطلباً ذاتيّاً يبعد النظر عن المجتمع والأسرة الوطنيّة التي تعيش فيه ... وكما ترى فإنّ هذا أكبر خطر على الإطلاق في تفكير أرباب رؤوس الأموال والثروات .

ونستفيد من هذا الكلام أنّ العولمة تعتمد مبدأ " العلم الثروة من أجل الثروة والتراكميّة " أمّا مبدأ " العلم للإنسان " فهو يشكّل أزمة أمام الكمّ التراكمي ويمنع من زيادة المحفّزات . وهو وإن وافق على ضمانات حدّ أقلّ من الحدّ الأدنى ، إنّما هو فقط من أجل بقاء سوق عالمي يشتري الخدمات والسلع ، في عمليّة منطق السوق ، وليس أكثر ...

إنّ أنصار العولمة يؤكّدون أنّ تنافراً حادّاً موجود فعلاً بين علم التراكميّة والنفعية لديهم ، وبين مطالب القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة والدينيّة لأنّ هذه القيم تصرّ على أن يكون الإنسان أولاً في عمليّة التكامل النفعي ...

ونسأل من الذي يحرك " البلاد الرأسماليّة " ؟

من يصنع الزعماء في العالم الرأسمالي ؟ في ظلّ نتيجة يقينيّة يسلّم بها الجميع مفادها أنّ أدوات العلم النفعيّ تساهم وعلى نحو الخصوصيّة ذات الأصالة التي تقوم على ركائز فلسفة الشرعة الليبراليّة إلى حدّ صناعة الإجتماع السياسيّة ، بل تصنع زعامته !

لقد أشار جورج بوش الابن إبان الانتخابات الأولى التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكيّة خلال شهر شباط ٢٠٠٠ لغربلة من سيرشحه الحزب الجمهوري هل

بوش أو جون ماكين أشار بعيد أن إنتصر عليه جون ماكين في إحدى الولايات الأمريكية الصغيرة بما مضمونه : أنه لا يهتمّ لهذا الفوز وذلك لان ماكين استطاع ان يتصل بالناس لان المدينة صغيرة ، وانه " أي بوش " يتوقع أن يتغلب عليه بسهولة في باقي الولايات لأنها أكبر ، مما لا يسمح له بالإتصال المباشر مع الناس لأن " ماكين " يحتاج إلى المال اللازم ، من أجل دفع حملته الإنتخابية والإتصال بالناس . وهو لا يملك مالاً يخوّله ذلك ... وبالفعل إعترف " ماكين " أنّ الأزمة الأساسية التي سيطرت عليه هي المال فحورج بوش يعتبر " إمبراطور تجارة النفط " ، مما يسمح له خوض حرب الإنتخابات الحزبية والرئاسية على متن بحيرة من المال ...

ومن المفيد أن أشير إلى ظاهرة " المائة " التي نقلت تفاصيلها قناة الجزيرة القطرية ، والتي تُعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي عبارة عن طاقم من مائة شخص متمولين يقومون بجمع التبرعات ، للمرشّح الرئاسيّ وبعد الفوز يقوم الرئيس بتوظيف زعماء الحملة الانتخابية في مراكز أساسية تعتبر الأقرب لصناعة القرار السياسي على قاعدة : " من يضمن مالاً يضمن مشاركة في صناعة القرار " .

هذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ من دون شك على أنّ العالم الرأسمالي يحكمه المال ، وهذه تعتبر من المسلّمات في الغرب الرأسماليّ ... إنّ أزمة صناعة المال لا تؤثر فقط في المجال القطري وإّما تحتاج الجغرافيا والكيانات السياسية وتؤثر في الصناعة التوظيفية والسياسية ، ممّا يحدّد الخيارات على نسق من نفوذ المال والثروة والأدوات التي تستعمل في هذا الإطار ، وإنّ الفضائح التي نعيشها اليوم جرّاء أزمة المال وصناعته ومدى شرعيته وعدمها خير دليل على ذلك ، فألمانيا ما زالت تشهد المحاكمة الأهمّ للزعيم التاريخي الألماني " هلموت كول " الذي كشفت التحقيقات أنّه مؤلّ حملته الإنتخابية بطريقة غير مشروعة ، عبر قنوات مالية من أجل ضمان النجاح في الإنتخابات . كما أنّه طلب من الرئيس الفرنسي السابق " فرانسوا ميتران " أن يمده المال من أجل أن يتغلّب على الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الإنتخابات .

منذ بدايات شهر شباط ٢٠٠٠ دخل التحقيق الجدي " حدود الحقائق " حيث يتعرض الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني لأخطر الأزمات التي من شأنها أن تطيح به في الساحة السياسية والشعبية التي يمتلكها بسبب أزمة الصناديق السوداء وإصرار هلمت كول على عدم كشف أسماء المتورعين له أثناء الحملة الانتخابية ويصرّ كول على أنه يضطر لقبول هذه الأموال بهدف تعزيز موقفه السياسي المهزوز أمام صناديق الاقتراع ، والفضيحة الأعظم هي تلك المراسلات التي جرت بين هلمت كول والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، من أجل الدعم المالي للفوز بالانتخابات عام ١٩٩٤ مما أدّى إلى تدخل فرانسوا ميتران على طريق الانتخابات الألمانية وأوعز إلى شركة " ألفا " بالمهمة ، فساعدته بأموال كبيرة سمحت له بإكتساح الانتخابات وقتئذ وبعد تلك الفضائح جرى إستفتاء أظهر أنّ الحزب الديمقراطي المسيحي قد خسر أكثر من ٢٠ % من رصيده الشعبي لأنه ضلّل الشعب بالأموال عبر صناعة سياسية دعائية بهدف تضليل الرأي العام .

وقد تزعم هذا الحزب هلمت كول ، لمدة ربع قرن ، كما ظلّ مستشاراً لألمانيا مدة ١٦ عاماً وكان " كول " قد أشار إلى أنّ العالم السياسي إذا أراد أن يفتش عن الأيدي النظيفة في عالم السياسة فانه لن يجدها . وأنّ صناعة السياسة لا يمكن أن تتجاوز المال في مجتمع يقرّ للمال مجموعة من الحقوق تجعله " السيّد الأوّل " من دون منازع .

هذه حقيقة دامغة . فعالم الرأسمالية لا يمكن أن تتعامل معه إلا بالمال وإلا فإنّ ما يسمّى بالمنوعات ، لن يسمح لك بالزعامة ، لأن العالم الرأسمالي كله محكوم للمال والثروة ... وكما هي الحال في ألمانيا فإنّها كذلك في المحاكم الإسرائيلية حيث تعرّض الرئيس الإسرائيلي " عازر وايزمن " لمحاكمة قاسية بعد أن ثبت تلقيه مساعدات وهدايا مالية تقدّر بأكثر من ٢٠ مليون دولار من عدة مصادر أهمها الملياردير الفرنسي اليهودي الأصل سيروس كما أنّ حكومة إيهود باراك الإسرائيلية تعرّضت لنفس الجريمة



وهي تمويل الانتخابات من خلال هدايا وتبرعات فاقت العشرات من ملايين الدولارات خلافاً للقانون وقد اعترف باراك ضمناً بذلك مشيراً إلى أنه قبل هذه الأموال بحسن نية وأنه لم يكن بمقدوره أن يتمتع عن أخذها وكذلك تعرّض نتنياهو الرئيس السابق لرئاسة الوزراء الإسرائيلية ولو أردنا أن نفتح أوراق التمويل الانتخابي في النادي الصناعي لظهر بطلان شرعية كل الانتخابات في ذلك النادي ، ولو أردت أن أسرد جملة من مظاهر غرق القانون في الدول الرأسمالية من هذه الجهة سردت عليك العجب العجاب ...

هنا تظهر صورة حكومة المال والرساميل ، ومدى تأثيرها في صناعة النتائج في القطر وعارجه وعلى طول العولمة .

إن أزمة التأثير عبر الأدوات خاصة المالية والاقتصادية أصبحت ظاهرة تحتاج العالم وتكون فيها النسبة الإحتياجية على مقدار الكم والنوع للأدوات وهي تؤثر في كل شيء من سياسة وثقافية وحضارة وإجتماع ، وتسوق ما تشاء وفق منظور السببية العامة في صناعة الأفكار والسلوك وعلى مقدار السببية والموانع ... لذلك يتشدد المعارضون للعولمة في النظر إليها لجهة أن العلم فيها لا يمثل العالم شمولياً وإنما يمثل على نطاق من يملك وساطة شراء الخدمة والسلعة . مما لا يسمح للعدالة أن تلعب دوراً حقيقياً في تأمين الضمانة والتكافل الإنساني ... كما يصرّ المعارضون للعولمة على وجوب اعتماد مركز قيم دينية أخلاقية من شأنها تقدم مركز الأفراد والجماعات على مركز صدارة الثروة والمال في عملية تكاملية ...

ويرون أن المسؤولية الأساسية للعلم المترجم إقتصادياً هو يكمن في تطوير نظام التكافل والتضامن البشري . لكن المشكلة ما زالت في الثقافة العامة حيث يرى قسم أن هذا الخطاب يُصنّف ضمن نخانة " عبثية وجودية " . مما يعني مزيداً من النفعية الفردية على حساب الجماعة وعدم إهتمام بأزمة الإبادة البشرية أو الإجماعية . ويرى آخرون أن هذا الخطاب يُصنّف ضمن نخانة " إعجازية وجودية " وإستمرارية حقيقية وفق

منطق الأشياء على الأقل الذي يبرهن تمامية هذا الأمر مما يعني أن التضامنية والإنسانية مبدأ أولي حاكم في إطار " العلاقة البشرية " في شتى جهاتها المالية والسياسية والإجتماعية ... وترى طائفة أن أصل وجود الأفراد والجماعات يفترض مجموعة من الأنظمة الكفيلة التي تضمن تفعيل هذا الحق بالوجود وفق مسؤولية إلزامية لا تبرئة تأخذ بعين الاعتبار تطور الحاجة وفعلية إشباعها وإن كان وفق قيم تفاوتية إلا أنها يجب أن تكون تامة من هذه الجهة وفعلية ... مما يؤسس لنظام كفالة ومسؤولية ذات توصيف إنساني يتجاوز أولوية القيم المادية في مقابل القيم الإنسانية ...

من هنا يكون دور المال " دور الخادم " ولا يمثل حصريّة مالية . بل تمثل النفعيّة والثراء طريقاً من أجل تحقيق هدف هو أسمى من المال ويتعلّق بتأصيل التوصيف الإنساني ، من دون أن يسقط القيمة المالية عن أساسها وجوهرها ، إنما يحدّد أدوارها ويطوّر من جوهر غايتها ، لتكون " أكثر إنسانية " في مقابل النفعيّة الماديّة التراكميّة الفرديّة ...

ومن الجدير أن أشير إلى أن الإسلام كان قد أسّس لمجموعة من عناوين ورسمها منها :

— حرية إستغلال الأرض بما فيها التعددية المنفعيّة والملكيّة الفرديّة ، إلا أنه قرن ذلك بمسؤولية مالية وجنائيّة ضمن معايير شرعيّة . وحدّد أعلى الحرم في القيم لمركز الإدارة الفكرية التي تقوم على أساس بيان أن الأصل في المزاوجة بين الثروة والمال هو للإنسان . وأن القيم يجب أن تسير وفق هذا المنحى .

— منع " الإحتكار " بكل أشكاله ، وهو شمولي ومتحرّك وفق منظومة أثر الزمان والمكان وهو ينظر بعين شمولية إلى كلّ ما يتعلّق بالحاجة البشرية . وفق قاعدة الإنسان أولاً .

— أقرّ ملكيّة وليّ الأمر ( ملكيّة الدولة ) ضمن أوصاف وعناوين لا تتعارض وملكيّة الفرد كأصل أولي . وسيج ذلك ضمن نطاق ومعايير تتعلّق بحق

الحماية ومنعوية التعدي ، بصورة موضوعية تكفل الملكية وتصونها وتمنع من طغيان الحكم في علاقته بثروة الأشخاص ، إلا أنها تعطي الحكم واجب التدخل من أجل إقرار مجموعة من الأنظمة الجنائية والمالية التي تحقق هدف " الإنسان أولاً " . من دون أن يكون ذلك بنظرة إعتباطية . من هنا أجازت بل أوجبت المعايير الشرعية محاكمة القرار السياسي وفق منظومة قضائية مستقلة وواجبة الحكم بالعدل اعتماداً على مجموعة التشريع المقرر في الإسلام . والذي على رأسه تساوي الأشخاص جميعاً أمام القانون . بل عدم حصانة أحد أمام حكم الله تعالى .

— إقرار مبدأ أولي مفاده أنّ الثروة هي للنوع البشري . من دون أن يعارض ذلك الملكية الفردية ، فأقرّ مبدأ حقّ التفاوت وفق المعايير في النقل والإنتقال المالي عبر نظام الملكية الفردية والتخصّصية المالية وما إليها . لكنّ القاعدة الأولية هي أنّ كلّ ما في الكون مستقرّ للنوع البشري ، وأنّ الملكية الفردية لا يجوز إستعمالها إلى درجة تسلب من الآخرين حقّ الحياة مثلاً . من هنا تكون حاكمية مبدأ ملكية النوع على مبدأ الملكية الفردية . وبناءً عليه فقد أقرّ الإسلام نظام المعونة الحقوقية المالية عبر بيت المال أو الموازنة للأفراد والجماعات من أجل إشباع الحاجات الطبيعية والاجتماعية الثابتة والمتطورة ... لتعبّر عن مذهب تدخل يوازن بين الملكية الفردية ونظام المسؤولية التضامنية المالية من هذه الجهة .

— أجاز الإسلام التراكمية المالية الفردية ، لكن وفق قانون المسؤولية التدخلية من أجل المشاركة في صناعة العدالة الاجتماعية اعتماداً على قواعد وقوانين التضامنية الإسلامية ، وهي تختلف من حيث المضمون عن قواعد التضامن المقررة في القانون الوضعي الرأسمالي . ففي الإسلام يعتبر حقّ الحصول على أسباب العيش الاجتماعي التي تضمن غنىً اجتماعياً أمراً واجباً . من هنا يجب أن تكون التراكمية ضمن إطار المذهبية التشريعية في نظرة القواعد الإسلامية بخصوص الثروة وإعادة التوزيع النسبي .

... أقرّت الشريعة الإسلامية حقّ الإنفاع من العلوم والابتكارات واعترفت بقيمته المادية ، لكنها في نفس الوقت منعت من حقّ الإحتكار ، ونصّت على أنّ العلم ملك الجماعة والنوع وإن جاز إستغلاله مالياً من قبل مكتشفه ، ويكون ذلك ضمن أطر تتعلّق بعناوين ومبادئ لا يجوز أن تصطلم بمجموعة من المبادئ العليا التي أقرّها الشريعة فيما خصّ الإنسان ، وبديهيّ أنّه بين تراحم شرعية براءة الإختراع وحاجة الإنسان يُقدّم الإنسان أولاً ولو من خلال أولوية الإنفاق عليه من الموازنة والمالية التي تخصّ الدولة .. ولا يسقط الإختراع وقيّمته ، نعم لا يجوز أن تتمسك الشركات العابرة للقارات بشرعية براءة الإختراع لفرض أثماناً سوقية تجارية إحتكارية تخالف القيمة الحقيقية كما هي الحال مع حقل أفريقا المتهالك من الفقر ، والذي فيه أكثر من ٢٥ مليون مصاب بالإيدز ، ومع ذلك تمنع عليهم الشركات الإحتكارية الإستفادة من ذلك تحت عنوان حقّ تسعير تجاري خاصّ هو إحتكاري جداً ... بل في الشريعة مبدأ يقول بوجود إنقاذ النفس إن توقّف ذلك على بذل المال ، ويكون هذا أيضاً من وظيفة بيت المال ، فإن لم يكن فيه فمن القادرين على ذلك .

... منع الثروة المادية من صناعة المعايير أو الانقلاب على القواعد ، أو التطوير من مذهبته في مجال الأحكام التي تعتبر ثابتة ولا تتأثر بالعوامل . وبصورة عامة منع المال من صناعة السياسة العامة في البلاد وفق منظومة إنقلاب على مبدأ أولوية موانيق الشرعة الحقوقية كما أقرّها الإسلام .

إلى العديد من المبادئ العليا الإسلامية التي تحدّد إطاراً فكرياً يقوم على المسؤولية في مشاركة التضامن البشريّ على قاعدة أولوية الإنسان على السلعة والقيم المادية . وهذه كما ترى تشكّل إطاراً لضبط الثروة أو قسم منها لتكون وظيفياً موجهة نحو الإنسان لا نحو الخزينة التراكمية ، في لحظة يبدو فيها جوعى العالم يلفظون وهم يلفظون أنفاسهم ، ومرض الإيدز يموت منهم في كلّ عام أكثر من ٥ مليون

شخص ، في ظلّ إحتكار قاسٍ وحاد من شركات الأدوية التي تمنع عنهم أدويتها لعدم قدرتهم على الدفع . ولا تؤسّس بذلك لشرعةٍ تيرَعيةٍ . بل الشريعة الإسلامية أمضت ما عليه عنوان الألمانٍ وقيم المهن . لكنّها في نفس الوقت حدّدت نظام مسؤولية على الوحدات الماليّة ، وأقامت نظامها السياسيّ على نحوٍ تدخليٍّ عبر الضريبة من أجل تطبيق شرعتها السياسيّة التدخليّة التي تقوم على أسسٍ من أولويّة الإنسان .

إنّ هذا يجعل الأدوات على قدرٍ من الأهميّة في صناعة العدالة الاجتماعيّة والإنسانيّة ويحقّق أصل المبدأ الأوّل الذي أقرّته الشريعة الإسلاميّة من عالميّة الأفراد وعالميّة القانون وعالميّة الناموس الكلّي وعالميّة العدالة ، وعالميّة المدرسة الحقوقية ووحدة الأصل الوجودي والإستخلاف العام ... وكما هو معلوم إنّ الإسلام أوّل من نادى بالعمولة الإنسانيّة .

## ضمانة المؤسسات المالية من العولمة

إنطلاقاً من فكرة أنّ " الفوضى حتماً توّدي إلى أزمة إبادة حقيقية للضعيف في ميادين السوق " يقول العرابون للعولمة أنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتبران من أهم ركائز الضمانة الدولية التي يمكن ان تعتمد عليها الدول النامية بهدف ارساء نظام أكثر أمناً من الجهة الاقتصادية للعولمة .

ويعتبرون أنّ هذه المؤسسات تلعب دوراً إرشادياً وربما إنقاذياً من أجل رسم معالم العالم الإقتصادية على مستوى من واقعية القيم الإقتصادية ذات الإنتاج الفاعل والأكثر أمناً من الناحية السوقية .

ويرفض المعارضون للعولمة هذه الحجج ، ويسردون مجموعة من الأدلة التي تثبت أنّه لا ضمانة واقعية في ميدان العولمة فيما يخصّ الضعفاء . منها : إنّ هذه المؤسسات تقوم على " هرمة سياسية " تقودها الدول الصناعية وبالأخصّ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ...

وهي لا إستقلال لها ذاتي خارج إرادة هذه الدول ، بحيث أثبت الواقع أنّها أداة طيعة وكاملة بيد الهرمية الغربية . لقد اشار بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، بعد ان ترك منصبه ، الى ان دور هاتين المؤسستين يدور ضمن اطار الارادة السياسية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ، و قد أعطى المختصّون مجموعة أمثلة ميدانية وتقريرية عن صورة هاتين المؤسستين ، منها إمتناع هاتين المؤسستين اعطاء مساعدات للدول النامية الا بعد ان تشرّع نظاماً اقتصادياً من خلال اصلاحات تخدم مصالح الشركات الغربية ... وهي ليست فعلاً في صالح هذه الدول النامية .

ومن الجدير أن نشير إلى أنّ هاتين المؤسستين لا دور إنقاذي لهما ، وفق الصورة العامة لمفهوم الإنقاذ ، ووفق الصورة المجردة على قاعدة المساواة ، نعم إذا

كانت الدولة موالية لمن يبدعهم الحصّة الكبرى من الأصوات ( الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ) فإنه من الطبيعي أن تحصل على نسبة ممتازة من المساعدات الإنقاذية المالية . كما حصل مع كوريا الجنوبية أبان الأزمة الآسيوية حيث حصلت على أكبر رقم تاريخي ( ٥٩ مليار دولار ) .

في مقابل أهم أزمة شهدتها ماليزيا ومجموعة من الدول الآسيوية والأفريقية لم تحصل على قروض سوى على مجموعة من القيم الإصلاحية النظرية التي تقوم على اشتراط القروض بـ " دخول " نظام السوق ، وتبني قيم الديمقراطية ، والنصر على مشروع الرأسمالية والليبرالية ، ووضع برنامج يقوم على أساس الحدّ الشامل نسبياً للتقديرات الاجتماعية ، وخفض الإنفاق بنسبة كبيرة ، وكسر مجموعة مركزية من الحواجز الجمركية ، وتقبّل فكرة الحدود العالمية . ثم إنّ هذه المؤسسات لا تمثّل " مصنع قيم " سوى ما يتعلّق بالرأسمالية والتجارة الحرة وتسويق نظام حلّ وفكّ الحواجز الجمركية ...

وعليه : فإنّ تجربة هاتين المؤسستين ومن خلال مراجعة دقيقة للهرم السياسي الذي يحكمها ، ومجموعة الأنشطة التاريخية التي قامت بها ، لا تدلّ على أنّها ضمانة جدية فاعلة أو مؤسسة ضامنة لأزمة الضعفاء في الميدان الاقتصادي الدولي .

ان دور المؤسسات الدولية يركّز على قيم أثبت الواقع أنّها تخالف " الحقائق الموضوعية " التي تؤثر في الوحدات السياسية الأخرى . بحيث ترسم مجموعة من الإصلاحات على شكل سياسات عامة هي أكثر فائدة للإمبراطوريات الاقتصادية من هذه الوحدات ... ولا ننسى أنّ الولايات المتحدة وأوروبا تسيطران على البنك الدولي وصندوق النقد الدول بشكل محكم ، فالأوّل تحكمه الولايات المتحدة من خلال إتفاق غير مكتوب بين الأوروبيين والولايات المتحدة مع مراعاة المطالب الأوروبية ومصالحهم والثاني تحكمه أوروبا بالاتفاق مع الولايات المتحدة مع مراعاة الحاجة الأمريكية ومصالحها .

مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة منفردة تعتبر الأكثر أصواتاً وحمماً وبالتالي الأكثر تحكماً بحيث تعتبر مهيمنة فعلياً على كلتا المؤسستين حتى أنها تؤثر جداً بذاتها مع ما لها من أحلاف في صناعة القرارات حتى على الأوروبيين أنفسهم ، لكن بصورة نسبية ومنها : حين تدخلت في تعيين خلف لمدير الصندوق الدولي " ميشيل كامديسو " الذي انتهت ولايته تاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٠ . حيث كان تاريخ ٤ آذار ٢٠٠٠ موعداً حقيقياً لإظهار مجموعة من أزمة التناقض الخفي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي فمع ان الأوروبيين والأمريكان على اتفاق قديم من ان البنك الدولي يكون من حصة الأمريكان والصندوق الدولي يكون من حصة الأوروبيين ، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية صغعت أوروبا بجمتعة ٤ آذار ٢٠٠٠ صفقة تحذيرية حين إمتنعت عن التصويت من اجل انتخاب مدير عام جديد لصندوق النقد الدولي من جنسية ألمانية وهو نائب وزير المالية الألماني " كايو كوش فيشير " الذي كان قد رشحته أوروبا لرئاسة صندوق النقد الدولي وقد حصل على ٤٣ % من الاصوات في الاقتراع الاول غير الرسمي بين اعضاء مجلس ادارة الصندوق ، وعلى اساس هذا التصويت غير الرسمي سيواصل الاعضاء الـ ٢٤ الذين يمثلون الدول الاعضاء ١٨٢ دولة مشاوراتهم فيما بينهم وبين حكوماتهم لتحديد المرحلة المقبلة ولن يكون الألماني الخاسر من بينهم .

أشير الى ان الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تملك من حصة الاصوات ٢١,٥ % هذا بعيدا عن حلفائها الذين تحكمهم من عدة قارات ، كما أن أوروبا التي تمثل الوحدة الأوروبية بجمتعة ، تمثل من الاصوات ٣٠,٥ % مما يعني أن الولايات المتحدة تمثل حتماً عملاقاً خاصة اذا همست بأذن أتباعها وهذا ما حصل حيث امتنعت عن التصويت وهمست بأذن الآخرين ، مما اسقط المرشح الاوروبي الذي مثل صدمة حقيقية للأوروبيين وأدركوا ان حجمهم ما زال بحاجة الى كثير من القوة من اجل الصراع على المصلحة وفق موازين الحرب المكشوفة .



وفي المدى القصير ، من البعيد ان يلعب الاتحاد الاوروي هذه اللعبة بسبب تداخل الاقتصاد الاوروي مع الولايات المتحدة ، ومنذ فترة قرأت بعض العديد من التقارير الاقتصادية المنقولة عن " الفيجارو " الفرنسية والتي تشير الى أزمة إعتراف من الأوروبيين بسبب هيمنة الولايات المتحدة على مجموعة من القطاعات العالمية الحيوية فضلاً عن قطاع " المعلوماتية " الذي يظهر أنه بداية لعصر جديد وباب جبار لخريطة إقتصادية مختلفة جداً ، حيث تعتبر الولايات المتحدة رأس الهرم فيه ...

إن مجموعة من الظواهر الميدانية العالمية تثبت أن حرباً أكثر شراسة بدأت فعلاً منذ عقدين ، تستعمل فيها كافة الأسلحة المالية والنقدية والتقنية والسوقية بما فيها المؤسسات الدوليتان : البنك الدولي والصندوق .

من هنا يصبح دور المرجعية التوجيهية لهاتين المؤسساتين على الأقل مشكوراً فيه . ومن يعود النظر إلى الأزمة المالية في العام ١٩٩٧ ومفرداتها التي أصابت أهم السلالات العالمية وأظهرت أن حجماً مرعباً ومذهلاً من الوحدات المالية الجبارة قضت عليها لعبت القرصنة المالية العالمية ، حتى من نفس الدولة وغير مجموعة من خيارات هزيمة الآخر . كلّها تدلّ على أن واقعية قيم السوق كما هي أقوى بكثير من ضمانات ما يردّده البعض عن الصندوق والبنك الدوليين .

حيث لا شيء يذكر للبنك والصندوق حصل عبر عملية علاجية أو وقائية أساسية أو جوهرية تمت في إطار الحؤول أو ترميم ما حصل ، ولولا الأدوات التي شاركت فيها مجموعة من الدول على رأسها الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين وقياساً على منافعهم وقيم السوق والربحية لسقط النظام العالمي ...

ويجب علينا دوماً أن نكرّر وتذكّر أن البنك والصندوق يفكران بعقل النفوذ الأمريكي الأوروبي . وينطلقان بلسانهما لجهة أن صناعة القرارات فيها تعود إلى حجم الأصوات للأمريكي والأوروبي ... وما عداه لا يملك شيئاً يذكر . هذا منطق النظام ، وتلك تجربة تاريخية تدلّ على هذه الحقيقة .

والأهم أن نعرف أن البنك والصندوق الدوليين لا يمثلان ميزانية عالمية أو مجلساً تشريعياً أو حكومة تنفيذية أو مجلس عمل تحكيمي ... بل هما عبارة عن مؤسستين ماليّتين ، يعتمد دورهما على نمط إرشادي كقاعدة أساسية . يضاف إليه مجموعة مالية تخضع لقيادة توجيهية أكيدة من قبل الأمريكيين والأوروبيين .

إنّ من يقرأ السياسة التنفيذية قياساً على الأرقام العملية والبرامج لهاتين المؤسستين يدرك واقع ما أقول ، حتى وإن كانت بعض الدول صديقة أو حليفة فإنّ هذا لا يكفي ، فيما إذا تراخست مصلحة شعب الدولة تلك مع مصلحة الشركات الأمريكية أو الأوروبية . إنّ المكسيك ذاقّت " الولايات المرّة " من جانب الصندوق الدولي .

إنّ تجربة إندونيسيا التي قامت على أساس تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي طالب بها الصندوق الدولي ، مثل تحرير الاقتصاد والتخصيص واعتماد قوانين السوق ، والتكشف في الانفاقات الاجتماعية ... كانت هذه بنية سببية لدخول إندونيسيا مرحلة أخرى أكثر خطورة من الجانبين الاجتماعي الإقتصادي وفق قواعد السوق ... وقد أقرّ مجموعة ممّن لهم باع أو يد في تأثير صناعة القرار على أنّ أخطاءً حصلت في البرامج الإصلاحية التي أقرّت من قبل هاتين المؤسستين الدوليتين وأنّ بعضاً منها كانت بمثابة خطأ فادح<sup>(١)</sup> ... إنّ الدراسات المتخصصة في هذا المجال منذ بداية التسعينات ، كانت تشير إلى أزمة " أمن إقتصادي " وذلك بالنظر إلى مجموعة من إصلاحات البنك والصندوق الدوليين إلا أنّ الشرط المسبق عند هاتين المؤسستين هو الإصلاح أولاً ثمّ الوصاية على التنفيذ ثانياً ثمّ القرض ثالثاً ... على سبيل المثال إندونيسيا ، فقد أدّت مجموعة من السياسات المالية التي إتبعتها تحت عنوان التحوّل إلى نظام السوق المشروط إضافة إلى مجموعة أخرى سوقية ومن دون ضمانات حقيقية وفعالية أدّت إلى إغيارها أيّما إغيار للإقتصاد الإندونيسي ...

---

(١) راجع مجموعة مطلب للدرء العام للصندوق الذي إنتهت مدّته في العام ٢٠٠٠ . ميشيل كامبيسرو

مع أن أندونيسيا كانت تعتبر من أهم الاقتصاديات في جنوب شرق آسيا وقد اغارت معها مجموعة مذهلة من القيم المادية الاستثمارية الاجتماعية السياسية وصلت إلى حد إمكانية تفكك مجموعة من أراضيها ، التي تمارس عليها سيادتها مثل إستقلال تيمور الشرقية وانتقال عدوى الإستقلال إلى أقاليم أخرى أكثر حيوية من الناحية الاقتصادية لما فيها من موارد معدنية غنية ...

ومن المعلوم عبر نتائج الدراسات الميدانية الاجتماعية أن لكل إغيار أثراً حتى على الدول الأكثر حصانة ومناعة ، فكيف هي الحال بالنسبة إلى دول مثل الدول النامية ، التي لا يوجد عندها مجموعة من ضمانات اقتصادية سياسية معيشية اجتماعية ، سوى أنها تعتمد على الجيش ، من أجل ضمان وجودها السياسي على الخريطة ، ويعتبر الملف الاجتماعي كبير الأثر بعد أي إغيار أو ضربة تصيب الدول ، حتى أن اليابان ما زالت حتى الآن تشكو من أزمة بنوية قاسية أثرت في مجالات الاجتماعية الإنسانية بشكلٍ حاد...<sup>(١)</sup>.

إن من يقرأ بروية ملف هاتين المؤسستين ، يدرك أن تاريخهما حافل بالعقاب اعتماداً على مقاييس تعتمد القيم الرأسمالية ميزاناً وأساساً إستراتيجياً ، والأكثر عجباً

---

(١) تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠. أظهرت دراسة أن اليابانيين الذين يواجهون عقداً من الركود مَرَّق العديد من " معايير المجتمع " فإن أفرادهم يشعرون بتشاؤم متزايد من المستقبل . وأوضحت الدراسة التي نشرتها وكالة كيودو للأخبار أن ٧٠ في المئة ممن جرى إستطلاع رأيهم يشعرون بالقلق على مستقبل البلاد ، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف الروابط العائلية وأصحاب العمل ومنذ إغيار الاقتصاد نسبياً في بداية التسعينات تراجعت اليابان تهددات لأنظمتها التقليدية الخاصة بالتوظيف والعلاقات الاجتماعية . وأضافت الدراسة أن الأبحاث التي أجريت على ألفي بالغ أوضحت أن ٧٧ بالمئة عاضبون من المجتمع . وقالت إن ٦٥،٤ في المئة ممن حضروا للدراسة يشعرون بالحزن من حيلهم اليومية وأن ٥٧،٧ في المئة يقولون إن التغييرات الاجتماعية في اليابان اليوم تحدث بشكل سريع للغاية . وتوثر على سلوك الشباب والشابات والآباء والأولاد بصورة عامة . وأضافت الدراسة أن ١٩،٢ في المئة فقط راضون عن عملهم لأنهم يملكون مالا جيداً . ومنذ عقد التسعينات أخذت الحرية الجنسية تجسد مجموعة من النتائج التي تؤثر فعلاً على الأسرة اليابانية . وأصبح للدعارة دور مهم مع أن اليابانيين تقليدياً يعتبرون الأسرة مأمناً أساسياً في الحياة الاجتماعية . ويقولون المحافظة على قدر مهم من ضبط السلوك وعدم الإنخراط في التحرر غير المسؤول . لكن الدراسات المتتالية تظهر أن الإعلام الأمريكي بالخصوص إستطاع أن يثير نسباً هائلة من مفاهيم الشباب خاصة عبر الإغيار الاقتصادي الذي لحق باليابان منذ التسعينات .

أنّ اعتماد النمط الرأسمالي لا يكفي لتقدم مساعدات وضمانات نسبيّة ، بل لا بدّ من ممارسة دور الخادم للمصالح الحيويّة والإستراتيجيّة الغربيّة ، وهذا أمر محسوم ، وإلا فإنّ الإرادة السياسيّة ستمنع ولادة الإرادة الماليّة الإنقاذيّة ، حتّى وإن كان الإنهيار سيؤدّي إلى نتائج قاسية جدّاً على المستوى الإنساني والأخلاقي ...

فعلى سبيل المثال نشير إلى " ماليزيا " المهمة آسيويّاً ، وهي من النور الآسيويّة السبع من الجهة الإقتصاديّة ، حين تأثّرت من العدوى الآسيويّة ، مضافاً إلى اللعبة التي وصفتها ماليزيا بالعقاب الأمريكي عبر أزمة البورصة فقد طلبت قروضاً على شكل مساعدة عاجلة من صندوق النقد الدولي ، إلا أنّ الصندوق ردّ بوجوب القيام بمجموعة من الإصلاحات ، مع أنّ ماليزيا لا تشكو أزمة إصلاحات ، إنّما تشكو من أزمة عقاب وسوء نوايا وحرب بورصة خطيرة ... رئيس الوزراء " محمد مهاتير " رفض الإصلاحات ، فردّ عليه الصندوق بالإمتناع عن تقديم القروض ، وبسبب الحاجة أخذت ماليزيا تعيد النظر ربّما تحظى برضى الصندوق ، مع أنّ المشكلة كلّها تكمن في أنّ الأمريكيين والأوروبيين يشكون من حماية حادّة وقويّة تقوم بها ماليزيا لصالح سلعها ممّا يحذّر من حرّية السلعة الأمريكيّة الأوروبيّة ، وعلى النسق التقليدي لعب الصندوق دور الوسيط من أجل فتح ثغرات هامّة في جدار الحماية الماليزيّة للسلعة الوطنيّة . ومن البديهي أن نشير إلى أنّ الدول النامية هي الدول الأكثر تحملاً للنتائج السلبية التي تقوم على أساسين :

**الأوّل :** رسم السياسة الدوليّة الإقتصاديّة عبر الشراكة المتناقضة التي تقاطعها مجموعة من مصالح كبار النافذين كالولايات المتحدة والأوروبيين واليابان ...

**الثاني :** ترسيخ فكرة " ضخّ الأموال " عبر المؤسساتين الدوليتين " البنك والصندوق " عن طريق إستراتيجيّة الإرادة السياسيّة للدول الصناعيّة النافذة والحاكمة أيضاً .

إنّ من لا يملك مجموعة من وسائل التأثير أن لا يكون وجوده أو نضوجه مهماً وفق الأرقام والخرائط الاقتصادية فإنّ قوى النظام الاقتصادي تتعامل معه من هذا المنطلق ، ولا تعنيه أزمات الرعب التي يمرّ بها ... هذه روسيا تنوء أمام الهزائم المالية والاقتصادية والنقدية المتتالية وهي على شفا حفرةٍ خطيرةٍ من الإغيارات الاجتماعية النوعية الواسعة ، إلى درجة يخشى عليها المحلّلون من التفكك السياسي وبداية التساقط لعمارتها الاستراتيجية .

ولأنّها تعبّر عن خطر في قوّتها ، ولأنّها حاجة إستراتيجية من الجهة الأمنيّة لحفظ أمن القوقاز وما يحيط بها من تشكيل قوى تمثّل خطراً على المصالح الغربيّة فإنّها لا تمثّل سوى سلعة أمنيّة تضحّ لها الأموال بمقادير الضرورة هذه فقط . وكلّما قرّرت روسيا النهضة من الجهة النافذة قطعت عنها هذه المؤسسات ومن ورائها الدول الغربيّة تلك المساعدات المقرّرة منذ التسعينات ، وتصرّ الدول الغربيّة على وجوب أن تتابع روسيا سيرها لدخول عالم السوق بعيداً عن كلّ الأزمات ، واللطف أنّ الولايات المتحدة كانت قد علّلت الإغيارات الاجتماعيّة بأنّها نتيجة طبيعيّة جدّاً ، وكأنّ الطبيعة بيت واسع جدّاً لحمل أُنثقال البشر في كلّ ما تعني أُنثقالهم من معنىٍ خطير لا تحمله السماء بوسعها ، مما أدّى إلى نكبات غير عادية في روسيا استدعت تصرّيحاً واضحاً من هلمت كول المستشار الألماني السابق ، الذي أشار إلى أنّ الانتقال إلى الرأسمالية لا بدّ له من شروط وضوابط ... الرأسمالية لا تعني السعادة المطلوبة ...

ولأن روسيا لا تعني أيّة قيمة في مُحضّتها ، سوى انها دولة ترسانة نووية ، لذا لا بدّ من ربط المساعدات بهذا الجانب ، إضافة إلى جوانب الإصلاحات الاقتصادية والتحوّلية ، هذا ما شرطه الأمريكيون على الروس حتى يحصلوا على المساعدات المقرّرة لهم شرط أن يباشروا مجموعة من تدمير القوّة ، منها " تفكيك " عدد من الصواريخ النووية الاستراتيجية ، كما يجب عليهم أن يدمّروا ٢٠% من السلاح الكيميائي يضاف الى ذلك تفكيك أكثر من ٢٠٠ غواصة نووية ، وهذا كشرط أوّلٍ لدفعةٍ أوّليّةٍ

من المساعدات الغريبة المشروطة ! ... ومع أن الروس قاموا هذا الخيار إلا أنهم خضعوا للأمر الواقع بعد أن شهدت روسيا إغياراً كبيراً ..

وغير مثالٍ جليٍّ في عالمنا المعاصر أزمة السلطة النائية الفلسطينية مع الصندوق والبنك الدوليين ... إنَّ هذا الحرم الدولي يتدخل بقوة في صناعة وهندسة الأفكار الهيكلية ونموذج الصورة العامة من الجهة الاقتصادية الاجتماعية الأمنية ، على قاعدة المالك الذي يريد أن يحافظ على أمنٍ وواقعية الوجود الإسرائيلي ، كما يحصل الآن من عقاب اقتصادي للسلطة الفلسطينية بسبب الإنتفاضة ..

ودوماً تبقى قرارات هاتين المؤسستين على تلازم مع إرادة القيم السياسية الأمريكية الأوروبية النافذة حتى ولو كلفت هذه السياسة فواتير بشرية هائلة .. هذا ما حصل في موقف هاتين المؤسستين من يوغسلافيا حتى في الجانب الإنساني إلى درجة لم يكن فيها حضور المؤسسات التابعة إلى الأمم المتحدة إلا صورياً ووسيلة ضغط أمريكية أوروبية على السلطة السياسية اليوغسلافية .

ففي يوغسلافيا لم يكن العالم يظن أن الأمور ستبلغ الى حد استعمال سلاح من شأنه أن يهاجم العالم بأكمله ، عبر حاملات الطائرات والصواريخ العابرة للقارات وترسانة هائلة من مواد سامة ، كانت تقذف بها البوارج الأمريكية ، حتى من بحر العرب ، أي من آسيا إلى أوروبا ، ليس من اجل تحرير إقليم كوسوفو ، بل من اجل تنظيف " الجغرافيا السياسية " من بقايا الشيوعية المنهارة ..

ومع أن المشكلة مع النظام السياسي ، لكن الأمريكيين وحلفائهم حولوا الانتقام إلى عقابٍ جماعي يطال المدنيين قبل غيرهم ، فاعلنوا حرب الجوع على الشعب اليوغسلافي منذ الساعات الأولى للحصار الذي فتك بنسبة كبيرة من الشعب اليوغسلافي حتى أنه في تاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٠ قال مسؤولون في منظمات الاغاثة إعترفوا بأن يوغسلافيا تشهد ضراوة قاسية وتدابيعات كبيرة يقرعها الفقر بسبب

الحصار الاقتصادي المفروض عليها فضلاً عن الحرب التي شنتها الحلف الاطلسي إبان تحرير إقليم كوسوفو ...

وقالت التقارير : إنَّ يوغسلافيا التي انهكتها حروب البلقان ، هي الان في هاوية من مستنقعات الفقر ، حيث يتفاقم بؤس اعداد كبيرة من الصرب الى درجة اتخذوا من اساليب التفتيش في القمامة مظهراً عاديا من اجل العيش . وقال ديفيد لينغو رئيس البعثة المحلية لمكتب المجموعات الاوروبية للمعونات الانسانية التابع للاتحاد الأوروبي : اعتقد أنَّ الموقف خطير جداً ، ان الفقر والجوع طاول كل بيت ... وأشار تقرير أصدره برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين إلى أنَّ عدد العاطلين عن العمل يبلغ مئات الألوف فيما يعتبر مبلغ ١٠٠ دولار راتباً شهرياً ممتازاً للذين لا يزالون يعملون ، وإنَّ فرص العمل تناقص بسرعة ، وإنَّ حوالي ثلاثة ملايين شخص يعيشون دون خط الفقر ، مع ان عدد السكان لا يتجاوز ٩ ملايين نسمة ! وان الرابط الأسري أخذ يشهد أزمة غير عادية ، وان ممارسة الدعارة من أجل المال تنمو بسرعة هائلة . وان اتساع نطاق السطو أصبح كبيراً ... !

إنَّ مجموعة وافية من القراءات الميدانية تدلّ بوضوح على أنَّ نفس الأدوات الضامنة هي أهمّ سلاح تباشره الدول النافذة حتى فيما بينهما وعر أساليبها المتعددة التي تخوض فيها غمار الحرب الأكثر تعقيداً وتشابكاً ونفوذاً . كلُّ هذا يعني أنَّ وجه التدويل العالمي للشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إنما يكمن في إطار مجموعة من القيم التي تسوّق وسائل نفوذ هادفة إلى جناية الربح بشقّه الاقتصادي لا الإنساني . وتؤكد على أنَّ العولة ليست رأسمالية إقتصادية تقوم على الإنسيابات المالية والسلعية والخدماتية فقط ومن دون هدف آخر ، وأنَّ التلازم النامي بينها وبين الإنسان سيتحقّق فعلاً ، بل هي إنسيابات إقتصادية تدور ضمن محور الهيمنة السياسية ذات الفلسفة النفعيّة ، بعيداً عن الذات النوعيّة للبشر أو القيم التي من شأنها أن تؤثر سلباً على طبيعة العدالة الدوليّة .

وعليه : فسيأخذ المنحنى الاقتصادي بما هو " قيمة نفعية " الدور الأهم في عالم الصراع ، بعد أن توسعت وسائل النفوذ .

لقد حالت الولايات المتحدة بين الصين ومنظمة التجارة الدولية حتى أواخر عام ١٩٩٩ ولم تسمح لها بفرصة الانضمام الى هذه للنظمة العالمية التي تعتبر الوجه العام لنظام دولي اقتصادي يقوم على مبدأ التحرر الجمركي والتجاري . إلا بعد أن تعهدت الصين للولايات المتحدة بفتح السوق الصينية بنسبة جيدة وعفزة أمام سلعها إضافة إلى العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تضمن تحقيق هذه الحصّة فعلياً . وكان من أهمها أنّ الصين عدلت الدستور ، لتعترف بحق الملكية الفردية كما سمحت بتملك الأجانب لنسب هامة من أسهم الشركات الوطنية الصينية ...

وبعد أن إنتهت الصين من مفاوضاتها مع الولايات المتحدة بدأ دور الاتحاد الأوروبي ليحصد ما توقفت عنده الولايات المتحدة في سوق يبلغ عدد المتسبين له مليار ومائتا مليون نسمة ...

بهذا تظهر مجموعة من المؤشرات التي توصف الحقيقة الميدانية لما عليه عصر آخر من التطور في عملية الإنتظام أمام القيم الإنسانية وأن أغلب الظن لن تتساوى مع حقيقة الجلود الهندية المعروضة في مجموعة من متاحف الولايات المتحدة وأوروبا . ولن تكون القيم في أحسن أحوالها أفضل من وضع العمال الصينيين في المناجم ومن الطبيعي أنّها لن تصل مهما بلغ الأمر إلى حدود حقوق الإنسان في لوس أنجلوس ، مع ما هي عليه من إغيار خطر في مجموعة القيم المركزية والثريوية بالنسبة إلى السود ...

بمعنى أننا نشهد مجموعة من سلعية القيم الإنسانية يكون من بواردها بيع أعضاء الأجنة والتجارة بالعبيد وفق صور متعدّدة كما هي الآن . وسنسمع الكثير من الإدانات التي توصف البشر بـ " إرتكاب أخطاء " فادحة وما إليه والإعتداء على الطبيعة والإنتقام من الإنسان نفسه ، وفقاً لمنظومة تصاعديّة من سلعية الإنسان ، لا من



" أنسنة " السلعة الذي تعتبر فيه البشرية المالكة والمتفوقة صناعياً والتمولة مركزاً للتوجيه والتقرير <sup>(١)</sup> .

أمام كل هذا :

أليس من حقّ الضعفاء طلب مجموعة فعّلة من الضمانات المؤسساتية العالمية في زمنٍ تبدو فيه المؤسسات الدولية التي يسمّيها البعض بـ " الضامنة " رهينة المشيئة السياسية ، وتجسّد ميدانياً سياستها على مستوى الضرورة والحيوية وغيرها من العناوين التي تتعلّق بسلّم سياحتها المالية ومصالحها النوعية وما إليه <sup>(٢)</sup> .

لماذا يخوض النقاويون في الغرب الصناعي حرباً مكشوفة على البنك والصندوق بسبب السياسة التي ينتهجها ، والتي تعتمد على صناعة القيم المالية مدفوعة بالتوجه السياسي للأمريكيين والأوروبيين ذوي الإحتكار المالي في السوق العالمية ؟

---

<sup>(١)</sup> تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠ نقلت الصحف البريطانية عن وليّ العهد البريطاني الأمير تشارلز قوله : إنّ الفياضانات الواسعة التي اجتاحت بريطانيا حالياً هي نتيجة " عدم إكثارت منطرس " للإنسان بالتوازن الدقيق للطبيعة . وأمام إحتفال " الألفية الطلي " الذي نظّمته الجمعية الطبية البريطانية قال : يجب علينا أن نجد وسيلة لضمان ألا يصبح التقدم الباهر في التكنولوجيا - الذي يبدو مغيّباً في ظاهره - أداة لتدمير أنفسنا . وكانت المياه غمرت مناطق واسعة في الريف البريطاني بعدما فاضت الأنهار وقطعت الطرق الرتية والسكك الحديدية وأجبرت آلاف الأشخاص على الفرار من بيوتهم وغمرت أكثر من ٤٠٠٠ منشأة . في أحدث فيضانات لم تشهد هذا البلاد منذ خمسين عاماً . ونشرت بعض الصحف البريطانية إشارات العلماء الذين قالوا : إنّ الزيادة الحفّة في الأمطار الشتوية هي دليل على إرتفاع درجات الحرارة في العالم الذي تسبّب فيه الإنسان . وقال تشارلز : لا ينبغي شك في أنّ بعض الأحداث التي وقعت أحياناً مثل كثرة مرض جنون البقر ، وربما أستطيع أنقول أيضاً الأحوال الجوية الحفّة الحالية في بلدنا هي من عواقب عدم الإكثارت للمنطرس للإنسان بالتوازن الدقيق للطبيعة . وأضاف : ما من شك في أننا نعيش عصرأ يشهد تقدماً تكنولوجياً غير مسبوق . غالباً ما يكون مروّعاً وغالباً ما تتفوق فيه سرعة التقدم على الاعتبارات الأخلاقية الضرورية .

<sup>(٢)</sup> تاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٠ أعلن البنك الدولي أنّ يحمل القروض التي حصلت عليها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلف : ( ٩٢٠ مليون دولار ) . خلال العام الجاري . وجاء في التقرير السنوي للعام ٢٠٠٠ الذي أصدره البنك وتزامن مع الإجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدولي في براغ أنّ إرتباطات قروض البنك الجديدة للبلدان المتصاملة معه هيبت إلى ( ١٥٠,٣ مليار دولار ) مقابل ( ٢٩ مليار دولار ) في السنة المالية لعام ١٩٩٩ . وبلغت المدفوعات في السنة المالية ٢٠٠٠ ما مقدّرهُ ١٨,٥ مليار دولار . مقابل ( ٢٤ مليار دولار في السنة المالية لعام ١٩٩٩ . ومن خلال قراة الدول التي حصلت على القروض تدرك أنّ السياسة المخفّرجية ومنطق الأحلاف الذي تديره الولايات المتحدة وكوروبا فقط هو المستبد .

إنَّ مردَ ذلك يكمن في شعورهم بأنَّ سياسة الاجتماع السياسيَّ أخطأت في تشريع وهندسة الاجتماع السياسيَّ ، إلى حدِّ أصبحت مجموعة قليلة من الأشخاص تملك إمبراطوريات ، هي من تحدّد نتائج الشكل الاجتماعيَّ ، وتؤسّس لمعايير ضمن التضامن الاجتماعيَّ أكثر ما يكون خروجاً عن أصل الجوهر الهدفي الذي رمت البشرية إليه منذ يومها الأوّل .. وهذا لا يتعلّق بقواعد مفروضة من فوق أو أنّه يتأثّر بفلسفة كسبيّة دجّن الآخرون أنفسهم عليها . بل هي نتيجة ممارسة في ظلّ بيئة ومناخ فلسفيّ دجّن الناس على قدميّة الليبراليّة وعظمتها ...

الخوف يكمن من أنّ الوحدات السياسيّة ككيان ، والوحدات الماليّة ضمن هذا الكيان ، استطاعت أن تطوّر القيم لتكون بنية معيّنة للوصول إلى نتيجة إحتزاليّة لكلّ الآخرين ، وهم الكمّ الأعظم . أمّا على صعيد الميدان الدوليّ فالأمر ليس بحاجة إلى التأمّل ، وهو إستنزافيّ وجبروتيّ وبعيد كلّ البعد عن ناموس التضامن أو النظر بحدّ أدنى إلى تضامنيّة ذات شقّ إنسانيّ .

حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تطمح وتؤسّس للسيطرة الحادّة على زمام السياسة النقديّة ، لتحول دون إشراك حتى الحلفاء الأوروبيين في صياغة أثر نقديّ يكون أثره عالميّاً ، وذلك عبر دمج المؤسستين هاتين ضمن إطار نفوذ أكثر إنضباطاً في عمليّة ذات خطورة واضحة ، حتى على شركاء المعسكر الحرّ نفسه ، فضلاً عن شبه الدول النامية التي تنهاوى واحدة تلو الأخرى أمام وقع الهزائم الإقتصاديّة والتطورات التكنولوجيّة السريعة والثابتة <sup>(١)</sup> .

---

(١) قالت مجلة درشيفل الألمانية ذات التحقيق الحزريّ جدّاً في صفحتها على الشبكة الدوليّة " الانترنت " تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٠ ان الولايات المتحدة الأمريكيّة تسعى بقوة للسيطرة على السلطة النقديّة في العالم ولو من خلال كسر العرف الذي يقول بأن يكون مدير صندوق النقد الدوليّ من صالغ الأوروبيين مقابل أن تكون حصة البنك الدوليّ لصالغ الأمريكيين ... وقد بدت أولى هذه الصورة من خلال تسف مرشح الأوروبيين من قبل الأمريكيين اصحاب حصة الأسد في التصويت . خاصة ان الأمريكيين إقترحوا تعديلات على صلاحيات صندوق النقد الدوليّ لصالغ البنك الدوليّ من شأنها أن تسلب منه الدور النقدي الذي يلعبه وذلك بهدف تغطية السيليل أمام البنك الدوليّ ليكون الركيزة للثالثة النقديّة العالمية التي تسيطر -

والأهم في عملية الاحتكام إلى مشروع النهضة الإصلاحية عبر هاتين المؤسستين الدوليتين اللتين تدعيان النصح بموضوعية هو أن مجموعة من وصفاتها السحرية أدت إلى أزمة إغيار ، يضاف إليها أنها تمثل صورة طبق الأصل عن مصلحة الشركات العابرة للقارات ، والتحرية الآسيوية خير شاهد على ذلك <sup>(١)</sup> .

## ونسأل :

١. كيف يمكن للدول الضعيفة ، من دون ضمانات ، أن تخوض غمار عولة غير مضمونة ، من ناحية عدالة بدائية ، فضلاً عن العدالة الشمولية ولو في حذها الأدنى .

٢. هل يمكن للعولة التي تقوم على اساس من موازين حرب استنزافية تتقاطع فيه كل ادوات الصراع من اجل كسب " هرمية عليا " في النظام

---

= عليها الولايات المتحدة ... وتشير المجلة الى ان الرئيس الامريكى بيل كلنتون يدير صراع مرشح صندوق النقد الدولي من خلال الحلفاء ويتدخل مباشرة ويعددت الدبلوماسية في بروكسل لتحريضهم على المرشح الاوروي . وقد اكدت التصريحات المتعددة من قبل الامريكيين الى ان يسعون بقوة من اجل السلطات المالية الدولية من هذا الصندوق الدولي بهدف استعادها للبنك الدولي ، وقد اغرت الولايات المتحدة الدول النامية بهذا التوجه تحت غطاء وعددها الدول النامية بقروض هامة ، مما جعل الدول النامية الى جانب الولايات المتحدة في صراع السلطات المالية والنقدية في الصندوق النقد الدولي .

<sup>(١)</sup> بعض من الدول التي غرقتها الشركات العابرة للقارات واسترطعتها اقتصادياً تستيقظ على خطر قاسٍ جداً وخيف بالنسبة لاقتصادياتها مثل تايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ واندونيسيا وتايلاند وماليزيا حتى الصين التي كانت اكثر تحسناً من الشركات العابرة للقارات ...

وفي عام ١٩٩٧ تبنا أزمة الهيار غير مسبوقة في دول غور آسيا وتعلن كوريا الجنوبية وتايلاند واندونيسيا وماليزيا أخطر أزمة اقتصادية ، وتبدأ أكبر الشركات العالمية بالانسحاب منها وتحرق الاموال خوفاً من هزيمة الاقتصاد . وتعلن الشركات عجزها عن سداد كميات هائلة من ديون البنوك ... ويزداد عدد المؤسسات الكبرى التي تعلن إفلاسها ...

ومنذ عام ١٩٩٨ تدخل هذه الدول باب المديونية من حبرتها الواسعة ، ويتدخل صندوق النقد الدولي ويقرض كوريا الجنوبية الرقم التاريخي ٥٩ مليار دولار ويتصدع العالم النامي بالهيار نسي كبير واضح لتحربة استثمار رؤوس الاموال الصناعية من قبل الشركات العابرة للحدود في دول العالم النامي .

الدولي ، هل يمكن لها ان تقوم على شرعة ترى في الانسان نموذجاً  
للقداسة وتقدم الخدمات ؟

في الحقيقة ووفقاً لما أشرنا إليه لا تبدو العملة سوى " عملة مال ولراء " وثقافة سلعية ، تتفوق فيها ( قيم النفع ) على قيم وقياسات وموازن الحقوق الإنسانية ، التي تتخذ من السلعة عنوانها الأهم ، من أجل تحصيل رتبة الشرف والقيادة في عالم النفوذ والسيطرة .

## انحسار الحدود القومية (١)

( منذ زمنٍ كانت بعض الكتابات الخيالية والأفكار المستقبلية تشير إلى أن هذا العالم سيصبح أكثر اتصالاً وتأثراً ، وتشابكاً به وسائل إحتصار الزمان والمكان إلى درجة تُدَارُ به الحياة العالمية من وراء مكتب أو حجرة وأضفت تلك الكتابات أن أهل الشرق سيرون أهل الغرب ، والمكس أيضاً وسيصبح الكوكب الذي عليه نعيش كأنه قرية صغيرة جداً ، تختصرها " وسائل وأدوات " وفق أنظمة قادرة على إستغلال نواميس الكون ... )

ومن بين النظريات والكتابات الاقتصادية المستقبلية ما ظهر في الخمسينات من كتابات كانت تشير إلى أن العالم يوماً ما سيجمعه الإقتصاد ، وستسيطر قيم السوق والحاجة عبر أدوات اقتصادية على منافذ القوة وصنع القرار ، وسيصبح العالم نتيجة اقتصادية .

وتضيف تلك الكتابات أن هذا سيقربنا من الوحدة العالمية ، ومن منظور إقتصادي ، وستكون فيه الأدوات العابرة للقارات واحدة من تلك العناصر التي تشكل الحرم الكبير القابض على حكومة كوكبنا العالمية ...

ومرّ الزمن ، وظهرت الأدوات الاقتصادية أكثر حدة إلا أن عالم التعددية السياسية ظلّ موجوداً ، وعلى الأقلّ في إطار قطبية أو تعددية فاعلة أو في ظلّ عدم سيطرة مطلقة من دولة على كلّ ما يجري في العالم .

لكنّ مركزيّة السياسة تقبض بقوة على مقاليد قيادة الوحدات المالية والاقتصادية ، وتخوض حرباً عاتية بمدافع اقتصادية وإعلامية وتكنولوجية ، تكون فيها السياسة السفينة التي تحمل كلّ هذه الوحدات في ظلّ صراع عنيف بين الوحدات المالية والاقتصادية تحت إستراتيجية صراع الجنسيات السياسية التي تضمن إنتاج وتسويق هذه السلع إمّا مباشرة وإمّا بصورة غير مباشرة ، إلا أن هذا لا ينفي ما للمال والوحدات

الاقتصادية من أثر في صناعة أو التأثير في الأحداث أو صناعة السياسة داخل الدولة وفي الميدان الدولي ... بهذا يمكن لنا أن نتحدث عن إنحسار الحدود وبنسبة هامة من جهة إغيار نسبي للحواجز الجمركية والممانعة السياسية أمام واقع حاجة التعددية في المبادلة ، وضرورة التعامل على نسق عولمة السلع بمعناها الأشمل .

منذ زمنٍ اعتبر أنصار العولمة ان " مقولة الحدود " والمعنى الحاد لها ، سينهزم أمام الظاهرة الجديدة التي تتعنون بالمفاهيم الحاكمة في المجال العالمي والتي تلتخص بقوانين العولمة ، فالعالم أصبح على ارتباط شديد الى درجة ان المجازفة بالقطعة بين الدول ستؤدي الى اغياريات لا سابق لها ، وينظرون أنه من المستحيل أن تحصل قطعة في هذا المجال ، لأن التعددية في المجال الاقتصادي ستكون لها حكمة أساسية في صناعة الأحداث والأشخاص ، كما أنّ الموارد وتصريف السلع لا يمكن أن يقوم إلا على أساس مفهوم حاجة الدول والأشخاص والشركات إلى بعضها البعض عبر البحار والأقطار .

ومن يعاود قراءة التاريخ السياسي يجد ان فكرة التعددية وفتح الاسواق هي الاساس الحاكم الممنوع دولياً أن يعتريه حواجز من شأنها أن تعميق انسياباته وفق الامتيازات التي تتناسب مع حجم التطور . فمنذ القرن السابع عشر خاضت أوروبا أعنى الحروب القارية والدولية بهدف تهديد الوجه الهام للاقتصاد الوطني .

لقد اعتبرت أسبانيا ان الهيمنة الدولية تكمن في القدرات الاقتصادية لذا حابت عالم ما وراء البحار من اجل جمع الذهب والفضة واستغلال الموارد ، كما ان الحرب التي دارت بين كل من انكلترا وفرنسا والنمسا واسبانيا وبروسيا والسويد وبولندا كلها كانت تتمحور ضمن اطار الاقتصاديات والاستعمار من اجل الموارد الاقتصادية وفتح الاسواق ، حتى ان التاج البريطاني خاض حروباً عاتية مع فرنسا من اجل تحديد مصر . الولايات الثلاث عشر في امريكا الشمالية ، فعمل كل منهما على تصدير المستعمرين ، بالاضافة الى المجازر العنيفة التي خاضها الفرنسيون والانكليز ضد سكان الامريكية

الأصليين ، مما أدى الى ابادتهم بصورة كبيرة جدًا ، وقد حددت الفرنسيون والانكليز المهدف من هذه الولايات وهو يقوم على التالي :

١. فتح اسواقها من اجل تسويق السلع .
٢. منع سكان المستعمرات في امريكا الشمالية من بيع الموارد الطبيعية لأية دولة الا بعد اخذ الاذن من الدولة المستعمرة .

٣. حصر مبيعاتهم بسوق المستعمر .

٤. تحديد الحصص المالية والضرائبية وفق موازين القوانين الاستعمارية .

٥. تحديد العلاقة بين المستعمرات والحكم المستعمر من خلال القنوات المالية وبالتالي لم تكن القوة والعتاد والجند سوى وسائل من اجل ارغام المستعمرات على اتباع سياسة الاستعمار .

وللدلالة على مدى التطورات أشير الى ان ٥ من اصل ١٣ من المستعمرات في امريكا الشمالية كانت مملوكة لشركات تجارية بريطانية .

إلا أنّ التطورات الحرية التي ظلت على مدى قرنين تخوضها اوروبا انعكست على شكل الميارات وتقليسات مالية ضخمة اصابت خزائن الدول المتحاربة ، مما عزّز فكرة الاستعمار وفرض الضرائب ، واستغلال متحات ما وراء البحار ، بهدف اعادة ترتيب القوى في القارة الأوروبية ، ما أدى الى تغيير حقيقي في الخريطة الاوروبية ، فاسبانيا التي كانت تعتبر الدولة العملاقة في القرن الثامن عشر اخذت تنهار الى درجة أنّ مشكلة وراثة العرش الاسباني كادت تنهيها من الوجود ، كما ان هولندا مع عظمتها انتهت من الوجود ، يضاف الى ذلك العديد من الدول والولايات التي كانت تنهار امام القواعد الميدانية التي تعتمد على الدول في حوض الحروب ، وكلها كانت ترمي الى تعزيز القدرات التنافسية المالية والاقتصادية لذا صَنَّف الاقتصاديون هذا العصر بانه عصر المستعمرات ، ويعتبر اسلم ، اما حرب الاقتصاد ... معنى هذا ان منطق الموائيق الدولية لم يكن له من معنى ، هذا ما تشهد له الوثائق التاريخية بهدف خلق معادلة تقوم

على الهيمنة القارية ... واليوم نجد نفس الدور تلعبه الدول ضمن اطار العولة ، وتستعمل فيه اعنى الاسلحة من اقتصادية وتكنولوجية وحرية بهدف اعادة رسم الخريطة الدولية من منظار الهيمنة .

وبعد التطورات الماثلة نجد ان الاقتصاد العالمي من سلع ونقد وماليات كله مترابط بعضه البعض الى أقصى الحدود ، وان اختياراً ضخماً يصيب " وول ستريت " في الولايات المتحدة فإنه سيؤثر في العالم ، بمعنى أن التأثير والتأثير يكون على قدر الحلقة التي تمثلها الدولة في الاقتصاد العالمي ، ولم يتوقف الإتصال الكوني بعالم الاقتصاد إنما هو أشد ارتباطاً في عالم الإعلام والإعلان والاتصالات . حتى وصف العديد من أصحاب البحث الدولي العالم اليوم بـ " العالم الإلكتروني " بكافة وسائله الذي يربط الغرب بالشرق والشمال بالجنوب .

كما أن الحديث عن الأمن الغذائي والبيئي والسياسي والاجتماعي هو حديث يرتبط بالجمال الدولي ، بحيث خرج بعد هذه الثورة العلمية عبر الأدوات النافذة عالمياً من المجال المحلي والإقليمي إلى المجال الدولي .

على هذا ، كان من الطبيعي أن تنساب السلع ورؤوس الأموال والأشخاص ما وراء الحدود ، ولا يستطيع أي نظام أن يتخلى عنها ، لأنها ترتبط بالسلسلة الاقتصادية المالية النقدية السلعية ، فضلاً عن الارتباط السياسي العام . لذلك يشير هؤلاء العرابون الى ان الجغرافيا السياسية ستتقلب عن هذا الاطار ليحكمها مفهوم آخر " الجغرافيا الاقتصادية " وستكون الحكومة فيه للمال والثراء والاقتصاد على حساب السياسة وبالتالي تصبح السياسة تتاجاً لعالم الاقتصاد الحاكم .

وهنا لا بدّ من بيان عدّة ملاحظات :

أشرت فيما سبق إلى أن كتابات العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن العشرين كانت قد أشارت إلى أن نطاق العالمية وتأثير الأدوات ، سيكون في الثمانينات على أساس من قواعد " الهرمية الحاكمة " في المجال الدولة وصناعة التأثير والنتائج في



" الإجماع السياسي " وذلك عبر أدوات تتربع فيها الحكومة الاقتصادية على رأس الحكم وصناعة الأشياء والقيم .

وها نحن قد دخلنا في الألفية الثالثة ، لتكشف لنا أن الهرمية الاقتصادية إنما هي نتاج صراع الأقوياء في السلطنة السياسية في نادي الكبار من أجل إفراز قوة مهيمنة واحدة إن أمكن أو متعدّدة تكون على قياس تراتبي لتلب دور الهيمنة وصناعة الأحداث في " المجال الدولي " وفق منظار الاقتصاد المهيمن إن أمكن أو الاقتصاد المتعدد وفي كلّ الحالات هو ( تابع سياسياً ) .

ومن خلال دراسات ميدانية نجد ان الدول خاصة الصناعية ، تحكم سيطرتها بقوة على عنق الاقتصاد ، وتحوّره للمصلحة النوعية للدولة القومية أو الوطنية وما إلى ذلك ، حتى أنّ تحديد الهوية الاقتصادية اليوم أخذ يتبلور من خلال الجنسية التي تحملها الشركة والأساطيل العابرة للقارات ، بل إنّ الفرص الاستثمارية والتسويقية للشركات العابرة للقارات والمصارف الدولية ورجال الأعمال والخدمات العابرة والرأسمال ... إنما تتوقف على دعم الدول الأم ذات الصناعة والحكم السياسي .

ومن المظاهر الأساسية التي يتوصّف فيها الاقتصاد اليوم ، أنّه يقوم على محيط من الصراع بين الشركات والمؤسسات ورؤوس الأموال ، لا يمكن للشركات أن تتابع فيه الصراع إلا وفق نظرية " دعم الدولة " خاصة في نادي القوى الكبرى ، التي تخوض غمار حرب إستنزافية عبر الأساطيل المالية ، هذا معنى كان قد أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين ... ومعنى هذا أنّ الترابط بين مقولة الاقتصاد والسياسة ، إنما هو ضمن إطار التحديد العضوي التابع سياسياً ، مما يعني أنّ الحاجة الاقتصادية إلى السياسة أمر واضح ميدانياً وضروري .

لقد أصبحت " المرجعية السياسية " وعلى مقدار وزنها " الأساس العالمي " في مجال دعم الوحدات المالية والأساطيل العابرة للقارات ، ومن الطبيعي أنّ الإغيار الذي يصيب دولة ما ، فإنّه سيصيب إقتصادها بمقدار إصابتها السياسية ، وان الدولة التي لا

تمتلك وسائل النفوذ لن تستطيع امتلاك هرمية إقتصادية بالمعنى المنافس ... لقد تغيرت المعادلة في المجال الوظيفي للدولة مما كانت عليه في الماضي ، اليوم أضحي من أهم واجبات الدولة خلق فرص العمل وتطوير الإنتاج وفتح الأسواق القارية والعالمية وتخطيط السياسة العامة للبلاد بما فيها الإقتصادية والمالية والنقدية مما يعني أن الدولة تسير جنباً إلى جنب مع رؤوس أموالها ، ورجال أعمالها ، من أجل توظيفها ضمن إستراتيجية الأدوات في المنافسة العالمية ، التي تتوقف على نتائج أدائها قوة الدولة في مجال صناعة الأحداث والتأثير بها عالمياً ، حتى أن ظاهرة التآلف والضرورة بين الوفد السياسي والوفد الإقتصادي أصبحت عنواناً للخيارات التي تحكم السياسة العالمية .

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت موضوع دراسات كثيرة جداً بعد حرب عاصفة الصحراء في الخليج ، والتي كانت تؤكد أن إغيارات أكثر خطورة ستصيب إقتصادها ، حتى وصلت مجموعة من الدراسات إلى نتيجة مفادها إن هذا الإقتصاد الأمريكي سينهار بنسب قاسية جداً ولن يسمح للولايات المتحدة بعد ذلك بلعب دور " القيادة العالمية " ، وحددت بعض الدراسات تاريخاً لذلك وهو ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وما بعده .

إلا أن ما نشاهده من إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية هو العكس تماماً لذلك ، والسبب الواضح لتجاوز أزمة فعلاً كانت خطيرة جداً وباعتراف الرسميين وصناع القرار السياسي الإقتصادي الجمهور العام تكمن في أن القدرات السياسية العسكرية الأمريكية استطاعت بخنكة فتح أسواق إحتكارية في مجموعة واسعة من القطع العالمية ، ومنع المنافسة فيها لأسباب سياسية عسكرية مالية وغيرها ، مما أدى إلى خلق فرص استثمارية وضخ السوق الأمريكية بنسبة قياسية من فرص العمل وبالتالي زيادة متتالية في الناتج القومي ، يضاف إليه مجموعة من الصناعات مثل " صناعة المعلوماتية والإكتشافات الطبية " ، التي دفعت الولايات المتحدة في أهم نمو ورجية إقتصادية وقدره نافذة في صناعة الأموال عبر الإنتاجية والاستثمار والتسويق ...

وبصورة أوضح غير مثال عكسي : إن اليابان ما زالت تشكو أزمة ركود حادة ، وذلك ليس بسبب أزمة تقنية أو إنتاجية أو معلوماتية ، وإنما بسبب أزمة تسويق حادة ، مع أن اليابان تعتبر ثاني اقتصاد عالمي ، ومع هذا تأثرت تأثراً عنيماً بالإغيارات الآسيوية منذ العام ١٩٩٧ ولو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية توالياً عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ لأدت التداعيات الاقتصادية في اليابان إلى نتائج قُتِرَت بـ " إغيارات " تتجاوز القدرات العالمية ، وسبب ضبط الولايات المتحدة لهذا الاغيار يكمن في ان المبادلات اليابانية الأمريكية هامة جداً ، مما يعني أن ثبات الإقتصاد فيه مصلحة تدفع الأمريكيين لتبني نظرية دعم الإقتصاد الياباني وضمن حدود معينة ...

لقد أحاب صندوق النقد الدولي عن أزمة الركود الياباني مؤكداً أن المشكلة تكمن في التصريف ( السوق ) . أما لماذا لا تستطيع اليابان أن تصرف أموالها ؟ جوابه واضح هو : أنه يتوقف على مجموعة وسائل نافذة من شأنها أن تساعد السلعة اليابانية في السوق العالمية ، وهي كما ترى ضعيفة الجانب نسبياً أمام العملاق الأمريكي العسكري السياسي ، الذي يعتمد أيضاً مجموعة من وسائل متعددة من سياسة ومال وعسكر مشروطة بإحتكار السوق ، مضافاً إلى أسطوله الإقتصادي الضخم .

مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أسلوب إغراق " الطرف الآخر " ، وذلك عبر عدة طرق تستهدف " جبرية إحتكارية للسوق " ، ولو عبر قناع الحرية وقوانين السوق والمنافسة المشروعة ( الإختيار الاقتصادي المقنع ) من تلك الوسائل المساعدات الاقتصادية السنوية التي تبلغ أرقاماً مذهلة ، والتي تستعملها الولايات المتحدة كـ " نصيدة إتفاقات " ، من أجل حصر التبادل في شراء السلع من المصانع الأمريكية .

وهذه المساعدات أو الهبات والقروض الميسرة والعطايا النصفية والإعفاءات الجمركية وسياسة الحصص وأموال الإستثمار والتسهيلات الجمركية والإعفاءات الضريبية والأعمال المشترك بوصاية الثروة الأمريكية هي مشروطة بالإقتصاد التصريفي

لسلع الولايات المتحدة ، وإحتكارات السوق المستهدفة ، بحيث تَحصر نسباً عاليةً من السوق بالسلع الأمريكية ، تصل إلى حدّ الإحتكار للسوق ، في أهمّ وأوسع السلع المدنية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها ... يضاف إلى سياسة المبات والقروض الميسّرة سياسة " القدرة العسكرية التدخلية " في المجالات المتنوعة في العالم من أجل الهيمنة الاقتصادية ، كما فعلت في حرب عاصفة الصحراء التي لم تتوقّف عند الشق المالي للتكاليف العسكرية بل إستطاعت أن تقنع دول الخليج بسياسة تقوم على أساس خلق قدرات ذاتية عسكرية في الخليج من أجل ضمان أمني أكثر إستقراراً ، يضاف إليه وجود الآلة الأمريكية وجندها ، مما فتح باباً لا نهاية له أمام فواتير شراء السلاح الأمريكي ، وقد اعتبرت زيارات تسويق وليهام كوهين ( وزير الدفاع الأمريكي ) قياسيةً إلى دول الخليج كما اعتبرت فاتورة الشرق الأوسط ، وبالأخص فاتورة دول الخليج العسكرية مذهلة جداً .

كلّ هذا فضلاً عن سبل الاندماج الاقتصادي مع رؤوس الاموال لصالح المال الأمريكي ... بذلك يصبح المال وسيلة من وسائل النفوذ المائل للسياسة الامريكية ، وبالتالي يصبح القول عن " جغرافيا الاقتصاد " قولاً بلا معنى ، ويكفي أن نقول : إنّ عالم الاقتصاد التابع سياسياً على النطاق الدولي هو المرجع الاساس الذي يحكم قواعد الإنتاج والسوق . لكنّ هذا لا يقلل من أثر المال في عملية التأثير أو صناعة الأحداث ، لجهة انه يمثل قدرة حيوية ذات " تأثير وتأثر " ضمن محاور تحتاج الى مجموعة من الشروط الاقتصادية والسياسية وبذلك يبرز دور المال الذي يتخطى الجغرافيا من الناحية المادية الذي يخفي وراءه نسبة من التفورات ذات التأثير فوق المادي والذي من شأنه التأثير في مجرى الحياة العامة من خلال الضربات الاقتصادية المتتالية التي تتمحور في جنبات معسكر المال ، والتي تنعكس على الإطار العام ، منها مشكلة الكتلة النقدية وإمكانات السيطرة على سعر الصرف وأدوات البورصة ونتائجها التي أثّرت سلباً بالعديد من القلاع الاقتصادية في العديد من الدول الصناعية المرموقة . والتي كادت أن

تؤدي بإمكانيات تفوق إمكانات الضبط العالمي من الجهة الاقتصادية . خاصة أن الرأسمال في السوق الدولية يستفيد من عدم إقرار نظام قانوني عالمي ملزم يتوازن مع عالميّة السلعة .

إلا أنه ومع ذلك لا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نفصل بين " البنية الاقتصادية والبنية السياسية " حيث عماد الوحدات المالية التي تتجسد على شكل شركات عابرة للقارات ومصارف كبرى وخدمات مالية ونقدية وبورصات وما إليها ... إنما تعتمد على بيئة الدولة السياسيّة التي تدخل في عمليّة السوق كعنصر أساسي وجوهري في فتح الأسواق ، وتكون الجنسيّة الأم التي تحملها الوحدات الماليّة هي الضمانة التي تدفعها ما وراء البحار <sup>(١)</sup> .

ما يعني أن الإنسيابات الماليّة ما وراء الحدود لا تعني بالتلازم إختيار هيمنة الدولة ونفوذها ، ذلك لأنّ وسيلة الهيمنة تختلف من دولة إلى دولة ، ومن زمنٍ إلى زمنٍ وعلى قدرِ الوسيلة يمكن لنا أن نتحدّث عن الانحسار لنفوذ الدولة صاحب الجنسيّة السياسيّة للمال .

لكنّ انحسار الحدود الأخرى للوحدات السياسيّة أمام هيمنة المال الذي يغزو الجغرافيا السياسيّة بقوة النفوذ التقني والتكنولوجي والإقتصادي ، هو جليٌّ وواضح ، حتى قيل حقيقةً : ( أصبحت الشركات العابرة للقارات دولةً في قلبِ دولة ، بل دولة محلّ دولة في بعض الأحيان ) بل تدخل المال العابر في العديد من المراتّ ليعبر عن رأيه عبر إنقلاب أو صناعة حكم سياسي آخر ، كما حصل في أمريكا اللاتينيّة وفي العديد

---

(١) لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكيّة أن تفتح أسواقاً عالميّة في جهات عدّة على مستوى إحتكاري للمصانع الأمريكيّة ، واستطاعت أن تدفع مايكروسوفت إلى كلّ بقاع الأرض ، كما أشار وزير الدفاع الأمريكي كوهين ، واستثمرت القسم الأهم من الجهر العالمي لصالح " بوينغ " الشركة الأمريكيّة لصناعة الطائرات المدنيّة . كما أنها تحتكر وبنسبة قياسية سوق العالم للسلاح بكلّ أنواعه ، وتزيد من إحتكاريّتها للسوق ، دافعةً بذلك الشركات الأمريكيّة نحو المزيد من الإنتاجيّة والإستثمار والتسويق . مع ثبات وتطور الفرص . كما استطاعت أن تغزو العالم بالصناعة السينمائيّة والمعلوماتيّة وفق أساليب أكثر إحتكاريّة لم تنح منها حتى السوق الأمريكيّة نفسها . وغير مثال هو ما حصل مع مايكروسوفت التي ضربت بقوة إحتكاريّة قاسية جدّاً في سوق الولايات المتحدة الأمريكيّة الداعية .

من دول أفريقيا وما زال على نفوذه ... ويكفي أن نشير إلى أن أزمة الإنهيار الآسيوي عام ١٩٩٧ كانت أصابعه الأساسية تقوم على أكفّ المال الأجنبي والشركات العابرة للقارات ...

من هنا لا يمكن أن نسلّم بفكرة " الحكومة العالمية الإقتصادية " وإن كنّا نؤمن بالسلطة العالمية الإقتصادية المهيمنة ضمن معادلة " الإقتصاد التابع سياسياً ) . مع التسليم بأنّ حرية أكثر ، ووسائل نافذة أكثر ، أصبحت من ضمن مفهوم الرأسمال ، ممّا يضعف الحكومة المركزية من جهات عدّة في السيطرة الحادّة ، لكنّ أصل هيمنة القرار السياسي ما زالت في غاية الأهميّة حيث في قبضتها الأساطيل العسكرية وأوراق الضغط السياسيّة وإعادة تدويل المساعدات دولياً لفتح الأسواق والإحتكارات كما بين أيديها أدوات مخابراتيّة إعتبرت الأهم في " فتح أسواق السلاح والإقتصاد " على حدّ سواء ...

بهذا فرقتُ بين الدول الأم حسب الأدوات التي تمتلك لتصحيح ميزان القوى في المهيمنة على الوحدات الإقتصادية ، وبديهيّ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمارس نفوذاً كبيراً جداً على الوحدات الماليّة الأمريكيّة أكثر من روندا الأفريقية الفقيرة مثلاً . إنّ الدولة ومقدار ما تمتلك من وسائل تمارس نفوذاً على المالين الأجنبيّ والوطني . هذا ما يعني أنّ " إنحسار الحدود " أمر واقعيّ لجهة التقابل ما بين الأدوات والمناعة التي تتحصّن فيها كلّ دولة ، إلا أنّ وجه إنحسار الحدود أمام السلعة بدا أمراً واقعياً وجلياً ، لكنّه يتوقّف على ما لدى كلّ دولة من ممانعة ونفوذ ...

## حضور رأس المال في الميدان الدولي (٢)

في الشقّ الأوّل من هذا الموضوع قلت : لا شك أن حضور رأس المال في المجال الدولي له نفوذه الخاصّ ، وله إمتيازات متعددة من جهة النسبة التحررية كما يصفها البعض ، إلا أنّه لا يصل إلى ما وصفه بعض العولميين بـ " الحكومة الاقتصادية العالمية " .

وهذا لا يسلب القيمة الفعلية التي تصاحب " رؤوس الأموال " عولمياً ، في الميادين الدولية ، وما تنتجها من آثار وتغيّرات وتحرّرية في مجالات متنوّعة ، تكون بمثابة المطرقة القاسمة للظهور أحياناً . وهي تستفيد من وراء ذلك من إستراتيجية الجنسية السياسية ، كما هي الحال بالنسبة إلى قاطرات الأموال الأمريكية في مجال المعلوماتية والبوينغ ومصانع الآلة العسكرية والمدنية الأخرى ...

ومن أبرز الصور التي طالت التعديل التقليدي هو أنّ العلاقة بين الدول كانت عمومية في السابق بمعنى أنّ رأس المال الخاص كان إستثنائياً ولم يكن له الأثر في العلاقات العامة ( علاقة الدولة بالدولة ) إلا أنّ تطوّر الأدوات ساعد القطاع الخاص للعب أدوار أكثر نفوذية وتحرّرية وفعلية في الميدان الدولي إلى درجة حلّت وسيطاً في المعاملات الدولية .

وأضفتُ : إنّ " رأس المال " أخذ يلعب دوراً بارزاً وهو في تزايد مستمرّ ، ثمّ من الخطأ الفادح الفصل بين شروط التدوير العالمي للإقتصاد وبين البنية السياسية التي تقيم الصراع على إستراتيجية أكثر من حيوية على غمط إستثمار وإستغلال الأدوات الإقتصادية ، مما يعني زيادة فتح الأسواق والإحتكار وتنمية الطلب على المنتجات ، وتحريك الإقتصاد الداخلي عبر فرص العمل وتزايدها ، وإستعمال كلّ الأدوات النافذة من أجل منافسة نافذة في مجال تسويق البضائع وضمان بيعها في ظلّ زيادة إنتاجية وعدم كساد وركود ، من خلال الإعتماد على سياسة جرّ الإمتيازات إلى الوحدات

المالية ساقاً بساق مع الآلة الحربية والسياسية والتكنولوجية . حفاظاً على هرمية معينة من وحدات الاحتكار السوقية لأنّ " العافية والصحة الاقتصادية " في عصرنا هذا هي أساس الصحة السياسية والعسكرية والتكنولوجية ... ومن المهم أن نشير إلى أنّ الهرمية العامة المسيطرة اليوم في المجال الدولي هي قوانين الرأسمالية ، مما يعني أن دور الرأسمال الفردي والخاص سيلعب دوراً أكبر وأكثر جوهرية عن دور رأس المال الذي تقوده الشيوعية والإشتراكية والذي تسقط فيه مؤثرات عناوين المال الخاص .

لكن من الخطأ الفادح أن نعتقد أنّ قيادة السلعة في المجال الدولي هي إقتصادية بحتة ، وقيادة سوق ، وحرية ذاتية ونفوذية من دون مؤثرات وموانع وهيمنة أو حجر ... بل في الحقيقة إنّ " الرأسمال السلمي " يستفيد بقوة من الجنسية السياسية والقوة النفوذية التي تتمتع بها السلعة ذات الجنسية الموصفة سياسياً ، وعلى قدر ذلك الوزن للدولة الأم ، هذا ما عبرت عنه بـ " البنية السياسية " لمحورية نفوذ السلع والرأسمال .

إنّ النظر إلى جوهر الإنتاج والسوق ، إنّما هو نظرة ذات ارتباط جوهرية بما عليه الدولة صاحب الجنسية السياسية لقاطرة المال في المسرح الدولي ، واللطف أنني قرأت أبحاثاً متعددة صادرة عن مؤسسات اقتصادية عامة ، تجعل نفوذية الاقتصاد من ضمن عناوين دور الدولة مباشرة كما في الشيوعية والإشتراكية أو غير مباشرة كما في الرأسمالية ، وأنّ لها الدور الجوهري الجهوزي والفعلي في تحقيق عملية نموّ الإنتاج عبر فتح أسواق عالمية أخرى ، ممّا يعني أنّ معادلة الإنتاج والسوق مرتبطة بشكل حادّ بما عليه وسائل فتح الأسواق وإحتكارتها ، ما يعني أنّ سياسة الحكومة أساسية في عملية عولة السلعة ، وهذا أمر لا يحتاج إلى كثير كلام ونقاش ...

حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية خاضت حرباً عنيفة إجماع الاتحاد الأوروبي فيما حصّ تخفيض الغازات التي تؤثر على البيئة العالمية نيابة عن رأسمالها الخاص الذي



يخوض أكبر نسب غمار هذا الإنتاج<sup>(١)</sup> ... وهذا الكلام لا يعني أن عصر الاختيار والضغط لـ "الرأسمال" سقط وانتهى دوره . بل المقصود إن الدائرة الأكثر نفوذاً إنما هي للسياسة التي تشكل الإطار الواسع لميدان "رأسمال المال" . يبعد النظر عن عناصر السياسة ، وكيف تختمر القرارات السياسية ومن هم الذين يصنعون القرارات السياسية وماذا عن عناصر التأثير والضغط ...

معلوم أنّ السياسة إنما هي نتاج لتعددية سببية تكون فيها الإطارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أدوات الحركة السياسية ضمن إطار النظام العام ، فإذا كان النظام رأسمالي فإنّ للمال والثروة الدور الهام في التأثير على صناعة القرار ، وهذا لا خلاف فيه . إنّما الخلاف يكمن في تحديد الهوية العامة في صناعة النتائج والقيادة .

فالعولميون بعضهم يعتقد أنّ "الهوية العولمية" ستقضي على جغرافيا السياسة ونفوذها لصالح جغرافيا الاقتصاد ونفوذه في صناعة الأحداث والقيادة العامة في مسيرة الاجتماع السياسي العام . وهذا خطأ فادح نابع من عدم معرفة قنوات الإدارة العامة الداخلية والخارجية ، ومدى هيمنة السياسة بالمعنى النخبوي الذي يتكون من مجموعة أسباب متحة في الحكم .

ومع ذلك فإنّ تطوّر الأدوات والوسائل النافذة في المجال الاقتصادي ساهم في تطوّر نفوذ الرأسمال وتأثيره في صياغة الأحداث ، إلى درجة أنّ بعض الرأسمال استطاع أن يقيم إنقلابات وأنظمة سياسية معينة ، لكنّ هذا يكون في إطار تشخيص الأنظمة

---

(١) تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠ قال مسؤول في جامعة "غرينيس" المولدة للمنافسة عن البيئة " بيل هو " مدير سياسة المناخ : إنّ العالم يحتاج إلى علامة ضغط هائل على الولايات المتحدة الأمريكية هاربة لارتفاع "درجة حرارة" كوكب الأرض بعد فشل معاهدات الأمم المتحدة ، التي أقيمت من أجل ذلك . وقد إفلحت المحادثات في "لاهاي" عندما فشلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تسوية نزاع حاد حول كيفية الحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة ، التي يعتقد أنّها تسبّب تغير المناخ . وقد تصدّى الاتحاد الأوروبي ( ١٥ دولة ) للأمريكيين بقوة وصلاية ، مما أذهل المفاوضين . وتدمم كندا وأستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في موقفها ضدّ الاتحاد الأوروبي وتحول الولايات المتحدة الأمريكية محرر حصّة نفسها وحلفائها مهمّة من إنتاج "ثاني توكسيد الكربون" .

السياسية وأدواتها والقوى المالية وقاطراتها من جهة مدى النفوذ والهيمنة . فعلى سبيل المثال يعتبر الرأسمال الخاص الأمريكي أكثر حاجة وطواعية أمام هيمنة الصناعة السياسية في الولايات المتحدة ، وذلك بسبب إمتلاك الدولة الأمريكية لمجموعة من الأدوات النافذة ذات الوزن الثقيل التي منها على سبيل المثال نظام أبشلون الأمني التحسسي الذي يزود المؤسسات والشركات والقاطرة الرأسمالية الأمريكية بمعلومات أكثر أهمية في عملية ربح وإقتناص الصفقات ، كما أنّ الدولة ذاتها هي من تؤمّن فتح الأسواق والإحتكارية ونموّ الطلب على السلع الأمريكية ، إلى درجة تقيم سياسة المساعدات المالية والإعفاءات الجمركية وباقي التحفيزات على أسس معاوضة الهبة الأمريكية للأنظمة بالسوق السلعية الأمريكية ، عبر حصّة في السوق كاملة أو ناقصة ، والأمنلة في هذا المجال كثيرة جداً .

من هنا تبدو المفارقة في نفوذ المال والسياسة ، نظراً إلى الأدوات ووزنها ومدى تأثيراتها ، أمّا بالنظر إلى المال الأجنبي فإنّه من الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة نسبياً بأمان عن تأثيرات المال الأجنبي الضعيف . من هنا لا يمكن لمال أجنبي تايباني أو مصري أو تركي أن يضغط في صناعة القرار الأمريكي مثلاً كما يضغط الرأسمال الأمريكي عبر الشركات المعلوماتية في السوق التركية أو التايوانية أو العالمية بصورة عامّة ...

بهذا يمكن لنا أن ننظر إلى نتائج الهيمنة من خلال كيانين : الأوّل ضغط المال الأجنبي على الكيانات والوحدات السياسية الأجنبية . والثاني : ضغط المال الوطني على الدولة الأمّ . وفي الحالتين فإنّ وزن الأدوات يلعب دوراً أساسياً في عملية تصنيف القوى والنتائج .

مع الإشارة إلى أنّ رأس المال اليوم تتصارع عليه الدول ( صراع الوحدات السياسية ) من أجل امتلاك نتاج الإستثمار الذي تقوم به الوحدات المالية . وهذه ميزة يستفيد منها المال ، من خلال تنافس الدول لإحتذابه ، وتقلّم التسهيلات له وهي متعددة منها : جوانب ضريبية وتحفيزية وترسيمية وتقدميات منفعية وإتصالية وإدارية

وسوقية ووقاية قانونية وبني تحتية نفعية وغيرها ... كما تستفيد رؤوس الأموال من ضعف هيمنة القانون في الميدان الدولي ، وهذا يعبر عن مفارقة حقيقية ما بين القانونية العامة التي تهيمن على السلوك الاقتصادي داخل قطر الإجتماع السياسي الوطني . وبين الميدان الدولي الحالي من حكومة قانونية عالمية .

إلا أن عائق التحررية والنفوذية التي ظلت مهيمنة على " رؤوس الأموال " التي تعبر القارات تكمن في أنها ظلت مرتبطة ارتباطاً هاماً وحاداً في بعض الأوقات بدولها وفق معادلة : ( الحاجة الماسة لقدرات الدولة الأم ، وقدرات فتح الأسواق في العالم الخارجي ) وهذا ما تعبر عنه نشرات هذه الوحدات المالية العابرة من جهة الدوافع بـ " الجهة الاستراتيجية " لنفوذ المال عبر الدفع السياسي . حيث أن رأس المال الذي يكون تابعاً لدولة ما ، ذات هيمنة كبيرة جداً على الساحة الدولية سيستفيد حتماً من الأسواق التي تفتحها هذه الدولة ، كما يستفيد من المنفعة العامة التي تقدمها القدرات السياسية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها التي تستخدمها الدولة الأم في صناعة الاستراتيجية والنفوذ .

لكن الأهمية التي يكتسبها رأس المال الخاص تكمن في إطار الترابط العالمي للمال والثروة والإقتصاد . وغيرها يمكن للمال أن يتحرر نسبياً من سيطرة الخصوصية المركزية لعالم السياسة ، مما يزيد من نفوذه وهيمنته في طريق التحررية ...

وبنظرة بسيطة إلى ما يجري اليوم في عالم البورصة ، فإننا نستطيع أن نشير إلى أن الحكومات أصبحت نسبياً تعترف بعجز نسبي مصدره يعود إلى أن إمتلاك أدوات الهيمنة كلها لا يمكن أن يكون في يد الحكم السياسي ، وأن للسوق أدواراً هامة تؤثر على القيم ، وهي أوسع من النطاق الجغرافي للحكم السياسي الوطني ... حتى أنه في عام ١٩٩٢ إشتد اهتزاز قيمة الجنيه الأسترليني البريطاني ووقع فريسة للتدني الخطير الذي أصاب تجارة " الإلكترونيات " مما أصاب الحكومة البريطانية بأزمة عنيفة ، فقد استطاع عمالقة بورصات العولة أن يتصيدوا هرم الجنيه الأسترليني فقام وزير الإقتصاد

البريطاني إبان حكومة " جون مايجور " برفع أرباح تسليف قروض المدى القريب بمقدار وحدتين مئويتين ، فأدى إلى انهيارات مالية خطيرة ، ولم يبقَ القرار سوى ساعات حتى سارعت الحكومة إلى إلغائه واتبعتة قراراً يدعو لخفض الربح درجتين مئويتين — أي عكس القرار تماماً —

وخير مثال على ذلك ما يصيب اليورو اليوم من أزمات فعلية تعود إلى أسباب أوسع من إمكانية أدوات الحكم والنفوذ في منطقة اليورو ، إلى درجة أدت إلى خسارة فعلية في قيمة اليورو أكثر من ٢٨ نقطة عن قيمة الفعلية ، ودعت الأوروبيين إلى إجراء محادثات مع البنك الفيدرالي الأمريكي من أجل إنقاذ اليورو من أزمة المضاربات كما أدت إلى خسائر فادحة في الأموال العمومية من أجل تدارك السقوط المريع الذي يصيب اليورو كل فترة . ولا تملك منطقة حكم اليورو أدوات سحرية حصرية أمام هيمنة سوقية من شأنها التأثير الحاد في البورصة وقيم الأشياء <sup>(١)</sup> .

إنّ الأمثلة كثيرة ومتعددة عن واقع الإنفلاش السيّي ، الذي أجهض نظرية السببية المستحصّة بيد الحكم السياسيّ ، نعم هو نسي ويختلف من دولة إلى دولة . إلا أنّ " إنفلاش وتعددية الأسباب " المهيمنة على القيم والمؤثرة بالاقتصاد والبورصة والأثمان ، موجودة بقوة في شتى بقاع العالم .

ومن يقرأ مجموعة مؤشرات واقع الحكم ، ونتائج السياسات ، وكيفية تعاملها مع المنشآت النفسية والتوقعات الاقتصادية والمؤثرات الخارجية ونوايا من هم يملكون إمكانية التأثير على القيم ، يدرك أنّ سلطة " الأسباب المستحصّة ضمن الكيان السياسي " تبخّرت بنسبة هامة منذ زمن نفوذ الأدوات وانسيائها ..

---

(١) تاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٠ تابع التدهور الخطير الذي يصيب العملة الأوروبية اليورو والذي قد أكثر من ٣٣ بالمئة من حجمه الحقيقي وأكثر وما زال التدهور يصيبه . وقد أعلن مسؤول في المصرف المركزي الأوروبي أنّ المصرف تلقى منذ ٤ أيام هاتفياً يقول : إنّ الأوروبيين يستطيعون الاعتماد على الأمريكيين في الدفاع عن " اليورو " . وكانت للمصارف المركزية الصناعية تدخلت منذ ٣ أيام من أجل إنقاذ اليورو . يذكر أنّ اليورو حُدثت قيمته منذ يومه الأول بأعلى من قيمة الدولار . إلا أنّه لم يحافظ عليها ممّا أدّى إلى خسارة أكثر من ٢٨ من قيمته الحقيقية وظلّ الدولار الأمريكي محافظاً على قوّته التي اعتبرت قياساً .

حتى أن إعلان عملاق مالي عن أزمة في " خسائر الأرباح " لا في خسائر  
الرأسمال من شأنها أن تؤدي إلى خسائر فادحة <sup>(١)</sup> ... بذلك يظهر العجز الواضح  
للتدخل الأسباب المؤثرة في صناعة القرارات والعافية الاقتصادية في المجال النقدي والذي  
يصيب في بعض الأحيان " مقتل الدول " ويؤثر في هيمنتها المطلقة ، من هنا تسعى  
الدول جاهدة من أجل تنظيم حركة النقد ، وتثبيت قيمته .

وللتذكير فإن تثبيت القيمة هو عنوان آخر من عناوين عدم السيطرة النسبية  
من قبل الدولة على نسبه بسبب إرباطه بمؤثرات داخلية وخارجية وعالمية . ومعلوم أن  
ثبات سعر الصرف ، وعدم سقوط القيم إلى مستويات متدنية ، يعتبر من أهم البنى  
التحية الاستثمارية ، وصمام أمان بالنسبة إلى صناعة القوى الاقتصادية والإنتاجية ،  
ومن ورائها حفظ القوة السياسية ... لذا فإن الدول تعتبر ان التحكم بقواعد السيطرة  
على سعر الصرف من أهم وظائفها التي تتوقف على أساسه قدرة الدولة بكلّ عناوينها  
المباشرة وغير المباشرة ، من إقتصاد وسياسة وإجتماع وما إليه والمثال على ذلك دولة  
روسيا ...

---

(١) تاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٠٠ تراجعت الأسهم الأمريكية للمنازة بمرّها سهم عملاق التصوير الأمريكي " كوداك " بعدما  
أعلنت الشركة أن أرباحها للفصل الثالث ستكون أدنى من التوقع . كما ضغطت على الأسهم الأوروبية التي تراجعت أيضاً .  
وتباينت الأسواق الآسيوية . تراجعت طوكيو بمرّها التكنولوجيا وهونغ كونغ . بينما ارتفعت سيول بفضل الأسهم الممتازة  
والصرفية . أما البرو فقد احتفظ بقوته المهيمنة أمام الدولار بعد النكسة التي أصابته . وإمتنع التتار عن بيع البرو حلراً من  
تكرار تدنّس للمصارف المركزية . وكانت للمصارف المركزية قد تدخلت الأسبوع السابق بهدف إنقاذ البرو من المأزق الخطير  
الذي أصابه لما أعاد له قوته إلا أن هذا من شأنه أن يؤدي على إستفراط التتار بموقع مكتشف من شأنه أن يؤثر على سول  
مقلّب وخفيف فعلاً .

إلا أن التطور اللافت إقتصادياً هو قرار المحكمة الأمريكية العليا إحالة قضية مخالفة " مايكروسوفت  
" لقوانين الاحتكار على محكمة إستئناف أدنى درجة من محكمة التمييز وهذا ما كانت تطالب به مايكروسوفت مما يعني أن  
قراراً التقسيم للشركة إلى شركتين يمكن أن لا ينفذ خاصة أن قراراً سابقاً محكمة " الإستئناف " تبنت عدم التقسيم . مما ساعد  
على ارتفاع أسهم التكنولوجيا وأعطاهم دعماً مهماً . =  
- يُذكر : أن مايكروسوفت شهدت خسائر في أسبوع واحد أكثر من ٦٠ مليار دولار . بعد حكمة المحكمة  
المالية بتقسيم الشركة إلى شركتين . ونعتبر مايكروسوفت الأمريكية بنك للظلمة المالية والمحتكر الأول عالمياً . وقد أثرت  
بقوة على الشركات الأمريكية فضلاً عن الشركات العالمية .

فالارتباط القيمي المالي ، وشروط قيام الاقتصاد ، تتوقف إلى حد كبير على السيطرة على سعر الصرف ، وقد شاهدنا كيف أنّ العالم خسر آلاف المليارات إبان أزمة ١٩٩٧ الآسيوية التي انجلت فيها الغبار عن إغيارات إقتصادية إجتاحت السوق الآسيوية الأوروبية الأمريكية ، فضلاً عن إقتصاديات الارتباط العالمية الضعيفة أصلاً وقد عجزت أيّ عجز السوق الروسية أمام الأزمة الآسيوية .

إنّ هذا يؤكد مدى الارتباط المالي النقدي في الإقتصاد العالمي ، الذي يعطي رأس المال نوعاً التحرر النسبي ، ويساعده على لعب دور هام في مجال ممارسة النفوذ . ومع هذا أوكد على أنّه لا يجوز فصل الإنتاج والتسويق والثروة عن المناخ الأصلي للقوى السياسية ونفوذها في صناعة السلوك وتأثيرها على السوق ، خاصة في الدول الصناعية الأقدار في لعبة القرار السياسي ، والتي يمكنها شن حرب تدميرية جداً وقوية على العديد من الوحدات الإقتصادية في العالم .

إنّ الولايات المتحدة استطاعت أن تمارس نفوذاً إقتصادياً على أدوار العديد من غور آسيا ، بل عملت في بعض الأحيان على " كسر " عنق بعض الإقتصاديات وساهمت في تهريب رؤوس الأموال الأجنبية وهجرها إلى الخارج ، من أجل الإستفراد بهزعة الإقتصاد ، كما حصل في أندونيسيا ، وجزئياً في ماليزيا بحيث إستطاعت عام ١٩٩٧ وعبر البورصة ( الوجه الأسمى للعمولة ) أن تضرب ضربة واحدة الكتلة النقدية لماليزيا فتعيد الإقتصاد الماليزي ١٠ سنوات إلى الوراء كما صرّح بذلك مهاتير محمد رئيس الوزراء في ماليزيا ، وقد خسرت ماليزيا في غضون ساعة واحدة ١٠ مليارات دولار ، مما انعكس على صورة أسوأ إغيار طاولت الجهات الإقتصادية والتنمية فيها .

إنّ السياسة تلعب أدواراً هامة وخطيرة في عملية التأثير على الكيانات الإقتصادية والسياسية عن طريق ضرب القدرات المالية والإقتصادية أو المنع من نموّ الإنتاجية عبر السوق ، حتى أنّ الصين التي تعتبر دولة مستمرة النموّ إستطاع

الأمريكيون والأوروبيون أن يجرّوها بقوة إلى طاولة التنازلات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ، والخوض في عملية فتح أكبر سوق بشرية في العالم ، وذلك من خلال وضع حواجز ممنوعة التعامل معها من خلال قنوات عالمية إلا عبر قواعد التحرير الجمركي النسبي وفتح الأسواق وما إليه ، وقد لعبت القيادة السياسية أهم دور في عملية توظيف المال الخاص والحواجز من أجل تكوين مجموعة سببية ترغم الصين على هذا التنازل الذي رأيناه في مفاوضاتها مع الأمريكيين والأوروبيين ومن ثمّ إتفاقها معهم على ذلك .

وبدورها تؤكد الدراسات المتخصصة مدى الارتباط الجوهري بين ما هو إقتصادي وما هو سياسي ، على أساس من تراتبية الأوزان ، وهيمنة واحدة على أخرى ، وفقاً لمجموعة الأدوات الفعلية التأثيرية في بعض مناطق العالم كالصناعة المتقدمة .

وبناءً على ما تقدّم :

فإن دور المال مهم جداً داخلياً وخاصة خارجياً ويلعب دوراً تصاعدياً في عملية نفوذ الهيمنة ، والتأثير في الأحداث ، والتعامل مع الظواهر وغيرها ، وهو يتوقّف في نفوذه على مستوى الأدوات التي يملك ، ولا شك أنّ المال ونفوذه لا يمكن أن ينفصل عن الجنسية السياسية ، التي تلعب دوراً رائداً في عملية خلق أدوات فعلية في المجال الدولي .

ثم إنّ دور ونفوذ المال في المسرح الدولي يتداخل فيه مجموعة من الأسباب التي تجعل منه أقوى من دولة أو دول في حالات معينة ( معسكر نفوذ ) وفي حالات أخرى تجعل منه أقل قيمة من إمكانية صناعة الأحداث أو التأثير فيها ، ويكون للدور السياسي بما يعنيه من قوى وأدوات وجنسية وإستراتيجية العنصر الأساس الذي يعطي العولة النفوذية معنى حاداً وإحتكاريّاً وسط فراغ قانوني عالمي يحكم لعبة السلع في غمطية السوق سوى رقع قانونية في جزر سياسية تختلف من دولة إلى أخرى ، يضاف إليها

قانونية منظمة التجارة العالمية التي تتلّون بمقادير ما تمتلك السلع من قيم نفوذية خاصة ذات التوصيف بالجنسية السياسية التابعة إلى الدول الصناعية . نعم الدول الصناعية أكثر تحكماً وممانعة إيجاباً الرساميل الوافدة من دول ضعيفة مما يعني أنّ حكومة القانون إنما تكون من جهة قوى الممانعة وأدائها المؤثرة في هذه الجهة ، لا من جهة التسمية السياسية أو التوصيفات المالية البحتة ، أو مبادئ القيم الدولية ، من سيادة وإستقلال ومنوعية التدخل في الشؤون الداخلية ، أو الحفاظ على مبدأ الإستقلالية ، وما شابه ذلك .

هذا تظهر مفارقة القيم القانونية وفعليتها ما بين الوحدات المالية فيما بينها والوحدات السياسية فيما بينها ، وأيضاً ما بين الوحدات المالية والسياسية في إطار الصراع الذي يقوم على روح من التناقض الذي يُفسّر دوماً مصلحياً لجهة موازين القوى وروحية الإفراس ، من أجل التأكيد أو التأسيس لمجموعة هرمية من القبض على أسباب الهيمنة الممكنة في صناعة الأحداث والتأثير بها عالمياً .

إنّ الصناعات المالية لها تأثير وحضور قويّ على المسرح الدولي من شأنه أن يكون فكر سياسي ووضعية جديدة وفق مجموعة من وسائل الضغط والنفوذ ، من شأنه أن يطيح بأنظمة كما حصل في أمريكا اللاتينية في الخمسينات والستينات ، وكما يحصل منذ مدة طويلة في " أفريقيا " وما زال الأمر كذلك في كثير من بقاع الأرض . لكن يجب أن نتذكّر أنّ صناعة الأحداث عبر المال من دون بنية سياسية أمر عسير ، ولا بدّ من تقييم البنية التي تعوم عليها الأساطيل العابرة للقارات . وإنّ آية حسابات خاطئة من شأنها أن تؤثر على العافية المالية ، وبالتالي على المركز السياسي للدولة نفسها ...

ويجب أن نتذكّر دوماً أنّ العافية الاقتصادية شرط للعافية السياسية والعكس صحيح ، لكن لا يوجد بينها تلازم مطلق وسبب تام ، لكنّ الملازمة جوهرية وأكثر عمقاً من غيرها ..



# عولة المال

## وتأثيراتها بالاقتصاديات الاخرى

يجب أن نتذكر دائماً أنّ العولة الاقتصادية أضحت أساساً هاماً يتجاوز الذاتية الاقتصادية ولوازمها ضمن تأطير الجغرافيا السياسية الوطنية ، إلى القطاعات الاقتصادية في كافة أرجاء العالم ، ويتم ذلك بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي أكثر إرتباطاً ووحداً من جهة الحاجة بمعناها الأشمل .

نعم يتوقف التأثير الاقتصادي للإنسيابات المالية والقاطرات العابرة على مركز الهيمنة الفعلية في إطار أدوات العولة التي يقبض عليها مجموعة من زعماء الاقتصاد العالمي ، ويأتي على قمة هذا الهرم النتائج التطبيقية والسياسات العملية للإنسيابات المالية من قبل دول المحور " المالي النقدي الصناعي " في معسكر الرأسمالية الديمقراطية . ثم على قدر الإمتيازات الفعلية تكون القدرات الفاعلة في النظام الدولي السياسي الاقتصادي . وكما هي الحال في هرمية النظام السياسي وتعددية المراتب فإنّ النظام الاقتصادي هو كذلك . وتترابط البنية السياسية بالبنية الاقتصادية من عدّة وجوه والعكس صحيح أيضاً .

وتتعدد مراكز القوى في سلم الهيمنة والقبض على الأسباب النافذة في عالمنا السياسي الاقتصادي ، ويعتبر تنافس الأموال أكثر أهمية في السوق العالمية ، هذا السوق الذي تستعمل فيه كافة وسائل النفوذ من سياسة وتجسس وعلاقات وأدوات تقنية ونفعية وتحالفات ، من أجل رسم الهرمية العامة للعصر الجديد في عملية تسلق سريعة بين القوى إلى رأس الهرم ، وهي تدل على مدى الغزو الذي تضطلع فيه الوحدات المالية والاقتصادية من أجل التمرکز في مواقع نافذة عالمياً ، للسيطرة على مكامن

إحتكارية حادة ، ذات توجهات " ترسيمية للنتائج " في عالم السلعة المتطور تقنياً وسياسياً ... لذلك يكون إحتلال مراكز القرار في المجال الاقتصادي والسعي إلى امتلاك مجموعة الوسائل الأكثر شمولية هدفاً أساسياً من أجل الضغط في مجال المرمية العامة وفق أدوات " متعددة الجهات " لإحكام القبض على زمام " النظام الدولي " وفق الأسلحة الأكثر تجسيدا للنتائج المجالات المتعددة والأكثر أهمية وعليه تكون في رأس أولويات الدول القوى الثلاث بأدائها :

١. القوة التكنولوجية .

٢. القوة الاقتصادية .

٣. القوة العسكرية .

بهذا يمكننا أن ندخل باب التوصيف الصحيح لقراءة " المؤثرات الاقتصادية " لما لها من أهمية في صناعة القوى القابضة على زمان نسي من مواقع النظام الدولي ، وهذا يدل على أهمية قياسية للمال والنقد والإقتصاد في ظلّ نفوذ المال الخاص ، لم يكن ليشهده من قبل ، حيث كانت الدولة تحتكر كلّ شيء ، وأصبح الآن للمال مركز وقرار وإن كان نسبياً إلا أنّ من شأنه أن يطيح بقوى وقلاع تاريخية ، وإنّ لعبة غبية من شأنها أن تمزّ كيان دولة نفسها <sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠ تشهد تركيا أزمة مالية عظيمة دفعت به " الرسائل الأجنبية وبعض الوطنية " إلى مغادرة تركيا وقد تدخل البنك المركزي وضحّ ٧ مليارات دولار في أيام ثمانية : وكانت قد شهدت في الأيام الماضية إفلاس مصرفين مهمين جداً ، ويظهر أنّ أيام المزامم الثلاثة بدأت فعلاً في هذا البلد المفتوح على كلّ رياح الجبار . خاصة أنّ نقص السيولة أصبح حاداً فيها . ومع أنّ الحكومة تدخلت لإعلان أنّها ستتعط مجموعة من الإحرايات الوقائية والعلاجية إلا أنّ المزامم المالية ما زالت متتالية . ومن تلك الإحرايات : تسريع خصخصة مؤسسة " ترك تليكوم " وإصدار قانون ضرائب جديد ، ومشروع مراسيم حول إصلاح النظام المصرفي . وقد بدأت الأزمة عندما طلب البنك المركزي من المصارف التركية خفض مستوى إستثمارها بالعملة الأجنبية مقارنةً بأصولها ، ما أدّى إلى طلب كبير على " الليرة التركية " لشراء الدولار نظراً إلى أنّ الدولار أكثر عافية وطمأنناً وإثماًناً من العملة الوطنية . وأكثر منفعة وربحية . وأضيف إلى طلب البنك المركزي التركي مشكلة مصرف " دميريك " الكبير الذي يعاني من نقص السيولة لإقتال حساباته . وقد أدّى ذلك إلى ضغط على نسب الفائدة التي بلغت ١٥٠ في المئة في السوق النقدية تسببت في موجة من الذعر في البورصة ، حيث باع صغار المستثمرين أسهمهم فيما عدلت المصارف الأجنبية الكبرى الثقة إلى سحب أرصدها قبل لوفاها لإقتال حساباتها لنهاية السنة حتى لا =

وعبر هذه النتيجة النفوذية أصبح " عصر الأدوات " مفتاحاً لنوع آخر من معاني الحكم والمشاركة ولو نسبياً في صناعة الحكم والتأثير فيه ، حتى أنّ ظاهرة " سعر الصرف " وإن كانت ما زالت منوطة بـ " الدولة " من الجهة القانونية ، إلا أنّها خرجت فعلياً من حصريّة التحكم الهرمي الرسمي بنسبة ضخمة ، وتجاوز أثر الأسباب التي تكمن داخل الوحدة السياسية الوطنية إلى غيرها من معاقل الأسباب التي تتجها مجموعة السياسات والقوى العامة المالية الإقتصادية الخاصة ، في نحو من التفاعل عالمي وضمن غطٍ معيّن من العولة يغلب فيه طابع معيّن ... خاصة أنّ العالم الذي نعيشه يحتضن مجموعة من القوى والتعددية المؤثرة في الميدان الدولي ويعكس آثاره على ميدان

---

- تبقى موجودة في بلد يواجه عواطر ( كما هي الحال بكلّ مالٍ أجنبي ، يهرب أولاً بما يكرّس أسوأ أزمة مالية قد تؤدي إلى إفلاس البلد ) . وقد اشتدّ التشجّع في البورصة من جراء إنعدام الثقة في للصراف على أثر سلسلة من الفضائح المحيطة بإفلاس " عشرة منها " في العام الماضي ، ووضّح بعضٌ منها تحت الوصاية . وقد اعتقل عشرة أشخاص للإشتباه في إقحامهم على الإختلاس وتحويل أموال إلى الخارج بصورة غير قانونية ، منهم حفيد الرئيس السابق " سليمان ديمريل " صاحب أحد هذه للصراف . وترتبط تركيا مع صندوق النقد الدولي منذ العام ١٩٩٩ باتفاق لفتح لإعتماد " ستاند باي " بقيمة أربعة مليارات دولار موزعة على ثلاث سنوات ، في مقابل برنامج ( إصلاحات بنوية ) . يقضي عموماً بإصلاح القطاع المصرفي والضريبي ، ومكافحة التضخم ، كما وعد البنك الدولي من جهته أنقرة بثلاثة مليارات دولار خلال ثلاث سنوات .

إلا أنّ وقع الإصلاحات المهربات أظهر أنّ الصندوق والبنك لا ينظران أصلاً إلى الآثار التي تترقب على وقع ما هي عليه بالفعل حالة تركيا ( مصرفياً ، ونفسياً ، وإجتماعياً ) . ومن الطبيعي أنّ على هذه القنوات تتوقّف إلى حدّ كبير إمكانية نجاح الإصلاحات . يشير إلى أنّه كان لدى تركيا احتياط مهمّ من العملات الصعبة كان يناهز آلـ ( ٢٤ مليار دولار قبل الأزمة المالية ) ... وتاريخ ١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ تظهر عشرات الآلاف في تركيا احتجاجاً على معدلات البطالة المرتفعة ، ومستويات الأجور المتدنية ، والتقلّصات الإجتماعية الناقصة جداً والتي إقتطعت منها الحكومة قسماً مهمّاً . يضاف إليها الأزمة المالية الأخطر التي تمرّ فيها البلاد ، وهي أمور كلّها تدلّ برأي الإقتصاديين على فشل برنامج الإصلاح الإقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي ، وعدم فهم موضوعي لما عليه تركيا وكيّنة القيام بإصلاحات جديدة . وقد حمل المتظاهرون الذين قدرّ تلفزيون " أن ، تي ، في " عددهم بـ ( ٣٠ ألفاً ) في أنقرة وما يقارب آلـ ( ٣٠ ألفاً ) أيضاً في إسطنبول . حلّ هؤلاء المتظاهرون لا فئات تنبذ بالإصلاحات التي تقوم بها الحكومة إعتماداً على تعليمات وشروط صندوق النقد الدولي ، ومن تلك الشعارات التقليدية : يا صندوق النقد الدولي أخرج ، هذه البلاد بلادنا . نحن أعلم بمشاكلنا من كلّ إقتصادي العالم . تركيا تعاني موتاً إجتماعياً وصندوق النقد الدولي يريدنا نموذجية . وقد شهدت مناطق أخرى من تركيا مظاهرات مشابهة بما يعني أنّ عشرات الآلاف تظاهرت بقوة بما يعني أنّ الأكثر النفسية ستطلب دوراً مرعياً خاصة للأموال الأجنبية الأكثر قسوة في أزمنة كهذه حيث أغلقت أبوابها وأوصدت إمكانية المساعدة وحملت أثمانها لتهرب إلى بلادٍ أخرى أكثر أمناً من الجهة النفسية .

أوسع من الوطنية ليشمل كلّ الأقطار السياسيّة بما فيها الوضع النقدي والمالي في أيّ بلد من العالم ، ومن الطبيعي أنّ الأثر يتوقّف على وزن المؤثر ، فلو إنفارت الأوراق النقديّة في رواندا أو بوروندي فإنّه لا أثر لها عالمياً . نعم لو إنفار الدولار فإنّ كلّ العالم ستحتاجه أزمة عالميّة موطنها الدولار لم يشهد العالم سابقةً مثله .

إنّ إلقاء نظرة واضحة المعالم على مجريات الصراع بين القاطرات الاقتصاديّة تشير إلى أنّ غمطيّة السوق وقواه تلعب دور العامود الفقري في هذه المدرسة التي تسيطر عليها قيم الليبراليّة والديمقراطيّة ، إلا أنّ هذه الديمقراطية الماليّة تتصارع فيما بينها بقوة وعنّف لا انقطاع لهما ، يدفعها إلى ذلك قيم " تناقض المصالح " الأكثر قسوة ، التي ترتفع على هرم منظومة " قيم الاختلاف والتناقض والإفتراس " في سوق السلع والمنفعة ذاتيّة والفوائد النوعيّة على قياس السياسات ، ممّا ينتج مجموعة معقّدة جدّاً من العلاقات السياسيّة الاقتصاديّة الاجتماعيّة التي تتصارع حتى من مواقع الشراكة نفسها ومن غمطيّة الحلف الواحد والسياسات التكامليّة <sup>(١)</sup> .

ويزكي هذه التناقضات أزمة العلاقات الدوليّة التي تقوم على أشدّ حرارة تناقضيّة ، ما يجعل القاطرة الماليّة والراسميل " رأس الحرّبة " في رسم محروريّة التناقض على مستوى من الصراع الحادّ .

أمّا ممكن الأهميّة هنا يتجسّد في صورة أنّ هذه القاطرة الماليّة أخذت تستفيد من مجموعة نافذة من الأدوات المبتكرة والأنظمة التحريريّة في مجالها الاقتصاديّة ممّا أعطاها قدرة وافرة على نخوض شراكة فعليّة في التأثير بالأحداث والسياسات وبصورة

---

(١) إنّ ما تشهده الصراعات الاقتصاديّة القاسية بين الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكيّة يدلّ على حقيقة أزمة صراع القوى على أسس من تناقض المصالح . بل نفس الأوروبيين في منظومة الإتحاد الأوروبي ما زالوا يعيشون أزمة حتى في إطار التكامل من نوع تناقض المصالح إلى درجة يرفض قسم منهم مبدأ الوحدة السياسيّة ويصرّ على إبقاء مبدأ الامتيازات السياسيّة ، وتجسّد مبدأ جديد يقوم على أسس حفظ وعمرسة قواعد اللعبة بين الوحدات السياسيّة إبقاء لمجموعة من الإمتيازات التناقضيّة للمصلحة . كما أنّ الذي يجري بين الولايات المتحدة الأمريكيّة والمكسيك أو بين الولايات المتحدة وكندا ورغم إتفاقيّة نافذة يدلّ على مدى الروح التناقضيّة التي تحكم القاطرة السياسيّة والقاطرة الاقتصاديّة . أمّا ما يجري ضمن " آسيان " وأطرافها فهو دليل واضح على التناقضيّة التي تحكم العالم والتي تقودها مجموعة متكرّرة من القيم الأكثر إفتراسيّة .

جبرية ، ومن أمثلة الضعف النسبي لخصرية الحكومة السياسية أمام هيمنة السوق ورساميله وقواه وإعتباره تضرب مثال فيما يتعلق بـ " سعر الصرف " ، وهو مثال حيّ جداً عن صورة العولمة من هذه الجهة وتعددية المؤثرات والسببية التي تمثل شراكة وطنية ووافدة من عوالم أخرى ، وتشابك فيها الصفات الخاصة والعامة للمال والسياسات ، حتى أن ( بنك إخوان بارتنج ) البريطاني إغار رغم محاولات الحكومة البريطانية لإنقاذه عام ١٩٩٥ ، وقد إغار هذا المصرف الهام جداً بسبب المضاربات العاتية في البورصة العالمية — وهي الوجه الاسمي للعولمة — التي استغلت التقدم الهائل في وسائل الإتصال الحديثة .

مع أن هذا المصرف يُعدّ من المصارف التي تعتمد عليها الملكة البريطانية ، وقد حظي بمكانة خاصة ، وأصبح رمزاً لعظمة بريطانيا وأهميتها العالمية ... فقد أنشئ عام ١٧٦٢ في وقت كانت فيه بريطانيا تمثل المرجعية العليا في النظام الدولي إلا أنه سقط سقوطاً مريعاً على أبواب نهاية القرن العشرين ، أمام هيمنة المضاربات المالية وحتماً وتأثيراتها وبظرف قصير جداً . ومن المفارقات المضحكة هي أن هذا البنك التاريخي الذي كان يمثل ماركة العظمة البريطانية في زمن مضى ، عُرض للبيع فاشتراه الهولنديون بمبلغ لا يساوي جنيهاً استرلينياً واحداً ! . ثمّ أذى إلى ردة فعل طالت السوق النقدية في بريطانيا وانعكست بظلالها على التدويل المالي .

هذا مثال واحد من أمثلة البنوك الإقليمية التي سقطت من على صهوة العظمة المالية بسبب " عولمة النقد والماليات " وتشابك القوى في شراكة جبرية تعدد الوطنية والإقليمية على كلّ منافذ وأبواب العالم ، شرط أن تمتلك ما من شأنه ان يؤثر في صناعة الأحداث ، والأمثلة كثيرة مع البنوك الهامة والإستراتيجية التي سقطت في اليابان وجنوب شرق آسيا والتي زعزعت الإقتصاد هناك منذ ما قبل عام ١٩٩٧ حتى أن اليابان ( الدولة الأهم ) ما زالت إلى اليوم تشكو من ركود إقتصادي ممتد ... بالمقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حصانة وممانعة أمام قوى السوق لكنّ هذا ليس

مطلقاً ، إلا أن الواقع والتجربة الماضية والحالية أثبتت أنها قادرة بوضعيتها الحالية على تجاوز الآثار المميتة للشراكة الجبرية الوافدة أو الداخلية لكنها تعاني منها ، أما أسباب الممانعة تكمن في أن الولايات المتحدة تمتلك من وسائل وأدوات ونفوذ يضمن لها نسبياً التغلب على الصعاب في الوضعية الراهنة أمام الحركة التناقضية لرؤوس الأموال ومعالم أثرها في مجال التدويل .

لكنها تعترف بأنها عاجزة أمام الضبط بمعناه التام ، وتؤكد على أن شراكة الطرف أو الأطراف الأخرى في صناعة الأحداث تلعب دوراً قادراً جداً ، ويعود السبب إلى الهيمنة المتزايدة للنشاط المالي والنقدي والإقتصادي .

لكن الأمريكيين يردون عليه من خلال التوسع الإقتصادي والنمو وما إليه في عملية إعتبرت الأكثر وقائية من الجهة الإقتصادية ، والتي يكون من شأنها إمتصاص الضربات العنيفة نسبياً ، وعملة هذا النمو الإقتصادي يكمن في الأسواق الواسعة التي فتحتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١ إلى اليوم من أجل تسويق سلعها عبر العالم وقد انعكس هذا الأمر على سلوك الإستهلاك الأمريكي ، فمنها بقوة قياسية بسبب المردود المالي والإقتصادي الذي ينعم به الإقتصاد الأمريكي جراء الأسواق المتنوعة العالمية ذات الحكرة الميزة مع أن الإقتصاد الأمريكي كان مهدداً بضربات عنيفة وقاسمة للظهر وركود خطير منذ بدايات العام ١٩٨٩ .

ومن الطبيعي أن تقرأ عن مؤشرات " وول ستريت " وما تحمله من أخبار عن قدرات الولايات المتحدة التصاعدية من هذه الجهة وقدرتها على الممانعة أمام الهزات التي تصيب البورصة وهي يومية وموسمية ، وهذا دليل آخر على أن السلطة السياسية تمثل " بنية " أساسية وضرورية للقاطرة الإقتصادية ومع هذا لا تنجو السياسة من أثر نفوذ المال وقاطراته .

لقد أشار الإقتصاديون والمراقبون في اليابان وغيرها إلى أن الأزمة الإقتصادية في اليابان هي " أزمة تسويق " ، وما دام أن الأسواق مقفلة أو ضعيفة أمام السلعة اليابانية

فإنّ الإقتصاد الياباني سيُصاب بركود حادّ يمنع من تطوّر الحركة الإنتاجيّة على المستوى المطلوب ... إن قراءة متأنية لـ " وول ستريت " وما يحتوي عليه من مؤشرات : المؤشر الإلكتروني " ناسداك " و " داو جونز " و " ستانفورد انبورز " يضاف إليها قاطرة إقتصاديّة مدعومة بإمبراطوريّة متطوّرة جدّاً في حكومة الاجتماع السياسي يدلّ على ما أشار إليه رتشارد نكسون " الرئيس الأمريكي الأسبق " من أنّ الإقتصاد الأمريكي على قدر مهمّ من ربط الإقتصاد العالمي بخيوطه الوثيقة ، مشيراً إلى أنّه ( إذا عطس الإقتصاد الأمريكي ، فإنّ الإقتصاد العالمي سيصاب بالزكام ) .

إنّ في هذا إشارة دقيقة لما عليه الترابط الوثيق بين القوى الإقتصاديّة ، ومدى تأثيرها على مناطق وقرارات ومواقف وإقتصاديّات أخرى من العالم .

كما فيها دلالة أساسيّة على معنى البنيويّة السببيّة في إطار تكافل فعالية القوى الإقتصاديّة للتأثير عالميّاً من خلال مركز الإدارة الذي يعتمد الأدوات في عمليّة مباشرة السوق بالمعنى الأعمّ الذي يشمل كافّة الجهات الممكنة في نفاذ الأدوات .

إنّ قراءةً مترابطةً شاملةً للمؤشرات المتعدّدة في عواصم القرار الإقتصادي تساعد على فهم " الوجه العالمي " ذي الشراكة المتعدّدة المفترضة أو الفعلية حسب توازن أو اختلاف القوى في هذا المجال ، وذلك في طول منظومة العولمة بدأً من " وول ستريت " وصولاً لأسواق " أوروبا " وغيرها " لندن " ومؤشر " فايننشال تايمز " فرانكفورت ومؤشر " داكس للأسهم الألمانية " باريس ومؤشر " كاك " طوكيو ومؤشر " نيكاي " إلى آسيا وأسواقها الماليّة ... ومن وراء هذا وذاك ، قاطرات وعابرات وقوى وأدوات هي أكثر نفوذاً في منظومتنا التي إصطلحنا على تسميتها بالعولمة ( سيطرة الأدوات عالميّاً ) .

إنّها تدل على مدى الارتباط القوي جدّاً بين " المال العالمي " الذي يتصنّهر صراعاً يقوم على أسس حادّة من التعدديّة السياسيّة في عمليّة خلق الأسباب الضامنة لفرز نتائج " المنفعة " على مستويات تساعد في إعادة ترتيب القوى المهيمنة والمهيّمن

عليها ... وكما ترى في سباق التطورية فإن حالة النقد والمال والتنمية تعكسها مؤشرات خاصة بنوع من التقدم وأسباب الصعود والسيطرة ، فعلى سبيل المثال : المؤشرات التي تعكسها " أسهم التكنولوجيا " فإنها ميزة تختص فيها الدول الصناعية ولا تعرف عنها الدول الأخرى سوى " الإستهلاك " ، إن هذا وجه الفارق في عناوين التأثير والتأثير بين المنظومات الدولية والوحدات المالية ، ضمن صراع الكتل الاقتصادية في العالم ...

إن مؤشر الإستهلاك للسلع المعمرة والسلع غير المعمرة ومدى مستويات الإستهلاك ، وتحديد النوعية ، وعدم اللجوء إلى الإقتراض من قبل الأسر ، وتخفيض الضرائب ، وزيادة اليد العاملة ، وهبوط مؤشر البطالة ، والسيطرة على التضخم ، والنسبة الكبيرة للنتائج المحلي ، كلها من المؤشرات التي تدل على صحة الاقتصاد وعلى أساس قدراته تلك تكون آثار نفاذه وتأثيره في الجغرافيا السياسية الاقتصادية من البقاع غير الوطنية .

كما أن انتكاسة هذه العناوين يعبر عن أزمة اقتصاد ونقصان في قدرة الممانعة أمام " حرب الاستنزاف " التي تخوضها الوحدات الاقتصادية في المسرح والميدان المعولم ، بدأ من الانكماش وصولاً إلى الإهيار المقتنع والصريح . ويمكن لنا أن نستفيد مجموعة من الصور ذات التأثير الحاد في الساحة الدولية التي تمسك بمجالاتها " ظاهرة العولة " غير الأدوات والتي يشكل فيها العنصر البشري غير قيمهم وأفكارهم وإستراتيجياتهم ( المركز الفكري ) في غزو السوق أداة هامة جداً ، وفق أدوات أكثر شمولية ، وأنظمة أكثر تحررية ، فيحكمون السيطرة على مجال الإدارة فيها ، ويديرون عجلة القرار المالي والاقتصادي من وراء مكاتبهم ضمن حدود نظام سياسي معين ويكون المسرح الخارجي عنواناً إستراتيجياً في معركة السوق العابرة ، يضاف إليها السوق الداخلية .



من هنا تواجه الاقتصاديات الأجنبية " رؤوس الأموال والسلع الوافدة " على نحو من إثنين :

إما من إمكانية ضبطها وصلتها والاستفادة منها ، وهذا يتوقف على ما عندها من رؤوس أموال وقدرة على إشباع الحاجات ، وسياسات قادرة على مصّ الأزمات و " بنية سياسية " مهمة ، وقدرات خلقية مالية وأمنية وقانونية وسياسات إستراتيجية إحتياطية وإئتمانية وما إليه ...

وإما أن تنهار نسبياً أما رؤوس الأموال والسلع بسبب عدم توازن القوى في عالم السوق التي منها قوى المنفعة والربحية والكلفة الإنتاجية والتسويقية والقدرة الاحتكارية وإمكانية فتح الأسواق وما إليها ، التي تتجسّد فيها رؤوس الأموال الضعيفة على مستوى من الإفلاس والإغلاق والركود والكفّ عن منازل " ميادين السوق " مما يعني تأثراً حاداً يتناسب والقدرة التي يميّز بها المال والسلعة القويّة أمام المال والسلعة الضعيفة .

وقد لا يمكن ضبط " الإنسيائية الوافدة " من قطرٍ إلى آخر وفقاً لما عليه مجموعة القواعد التحررية والقوى المالية والبنى السياسية ، وفق أنظمة التحررية ، وهذا يتوقف على حجم الدولة التي يرسو بها رأس المال ، مما يعني إنّ لرأس المال والسلع أثراً حقيقياً تأثيرياً يتجسّد على صور وغماذج مختلفة ، وهو يؤثّر على مستوى من قدرات الممكن والممانعة في الطرف الآخر ، حتى أنّه في بعض الأحيان ترى دولة ذات ذراع قادر وأكثر أهمية في رصد خطط وسياسات الحصانة الإئتمانية في صناعة الحياة المالية ، نجدها تنهار نسبياً أمام سرعة ووقع الإنسيائية المالية والمفاجآت السوقية والاقتصادية خاصة في البورصة ، مما يجعل من ظاهرة العولة " مخلوقاً عجيباً " تتداخل فيه أسباب عدّة لا تحكمها ضوابط قائمة تحت أكفّ قانونية واحدة وبنى مالية إقتصادية ممانعة نسبةً إلى " السببية العالمية المؤثرة " ، حتى أنّ أثر تلك العولة لم يرحم أرض دولة وجنسية المال نفسه ... يضاف إلى ذلك شطر آخر من " هموم العولة " في إطار النسبية التي

تثبت جدار الهيمنة السياسية في مقابل حضور رأس المال ، وهو أن العملة تعتمد السوق العالمي كهدف ، بعيداً عن ظرف البيئة بالمعنى الأعم ، الذي يشمل النطاق السياسي الاجتماعي النفسي الثقافي التربوي الحضاري وغيره ، لأن هدف الثراء هو المال والمنفعة فقط ، لا التوزيع والعدالة الاجتماعية ، ومستوى آمن يحقق إنسانية الإنسان ، حتى أن القائمين على هرم مجالس إدارة الشركات العالمية يعتبرون إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية " العدو الأول " والأساسي الذي يهدد سيطرتهم وطموحاتهم على مستوى إمبراطورية المال والثراء .

وإليك صورة عن " ظاهرة حضور " رأس المال على قمة نهاية الألفية الثانية عبر مقالة صدرتها " النيوزويك " في عددها الأخير من عام ١٩٩٩ تعليقاً على مؤتمر " سياتل " في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي مثل إنغرافاً خطيراً في تطلعات القاعدة الوطنية في الدول " الرأسمالية " عما يخطط له " محترفو الثراء " في دول المال والتكنولوجيا وأدوات الاحتكار العالمي ، بهدف السيطرة على السوق من أجل تراكمية المنفعة والثراء . ( نقل محمد شيا في جريدة المستقبل تاريخ ٩ آذار ٢٠٠٠ عن تحديثات العملة والتغيرات فأشار إلى أن مجلة " نيوزيك " في عددها الأخير للعام ١٩٩٩ أولت مؤتمر " سياتل " بالعديد من التعليقات والتحليل ، وقد بدا على صفحاتها الكثير من الهول النفسي من تفسير ظاهرة المعارضة التي تجاوزت ٥٠ ألف شخص ممن جاعوا إلى سياتل من عدة دول غريبة ومن داخل الولايات المتحدة من أجل رفع صيحة كبيرة وساخطة أمام العالم وإدانة " العملة " التي تقوم على مبادئ وشعارات وآليات تقبض بزمام قيادتها المؤسسات المالية والشركات من اجل الثراء ، بعيداً عن نظرة الحقوق الإنسانية ... وبكلمة : إن المتظاهرين ساخطون ، لأن التوزيع الذي تبناه الدول الديمقراطية للثروة هو من أسوأ مظاهر الظلم الذي لحق ببركب الحضارة الانسانية ، وأشارت إلى أن الفشل الذريع كان نتيجة لقراءات شعبية وحقوقية وفكرية وتجريبية لما عليه الرأسمالية التي تهتم بالثراء بعيداً عن معايير التوزيع ، وأظهرت ان الشركات العالمية

واصحاب رؤوس الاموال ساحطون جدًا من المتظاهرين الذين وصفوهم " بالشذاذ والاغبياء " ، مع الملاحظة الى ان مؤتمر منظمة التجارة الدولية الذي دعت اليه ورعته ومولته شركات العملة العملاقة بلغت تكاليفه ٩ ملايين دولار ... وقد ركزت على إظهار الخطاب الصريح للمتظاهرين والمتعدين في اطار المؤتمر ، وقالت بالحرف الواحد لقد أظهر مؤتمر سياتل من هم الخاسرون ومن هم الرابحون ... الخاسرون هم الطبقات الذين لا يملكون القدرات التنافسية في ساحة التراء العالمي والرابحون هم اصحاب الشركات والمؤسسات المالية الكبرى ... وأشارت الى إن : (٥ مليارات ) تقف في إزاء مليار واحد مستفيد من العملة ، وفق مفاهيم الثروة والتوزيع الحالي . هذا على أحسن المقادير وعلّق كاتب " النيوزويك " قائلاً : ليست العملة ، ولا تحتاج أن تكون حصراً طريقة لكي يزداد الأثرياء ثراءً ، وليذهب البقية إلى الجحيم ، لقد تطلّب إيصال هذه الرسالة نوافذ محطمة في سياتل فالأمر يستحق هذا الثمن . ) انتهى .

ومن مراجعة سريعة للإحصائيات التي نشرتها وكالات الأمم المتحدة في نهاية عام ٩٨ و ٩٩ وخصوصاً تقرير التنمية البشرية فإنه تبرز النتائج التالية التي أدت إلى ظهور جسد إحصائي معولم ( أي متأثر بأدوات وأفكار العملة ) وفق صورتها الحالية منها :

١. تاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٩٩ بلغ سكان العالم ٦ مليارات نسمة ( ما يقارب الـ ٣ مليار نسمة ) يعيشون بأقل من دولارين يومياً ودخل هذه الفئة هناك حالات مرعبة وخطيرة .
٢. مليار عاطل عن العمل أي ثلث القوة العاملة المقترّة .
٣. مليار وثلاثمائة مليون شخص من دون مياه صالحة للشرب .
٤. ٨٠٠ مليون يعانون سوء التغذية الى درجة الخطّ الاحمر وما دونه .
٥. ٤٠ الف يموتون يومياً نتيجة أمراض يمكن علاجها .

٦. ٣٠ في المئة من الروس باتوا تحت خط الفقر ، بينما كانت النسبة ٤ في المئة إبان الحكم السوفييتي أي قبل عهد الحرية والرأسمالية التي تعيشها اليوم روسيا .
  ٧. شركات وبورصات وأسواق سلاح ومخدرات تسيطر على ٩٠ في المئة من الاقتصاد العالمي .
  ٨. ديون الفقراء تقدّر بـ ٢,٥ تريليون دولار ، تشكل نفقات خدمتها أي الفائدة عليها ٢٥ في المئة من صادرات الدول الفقيرة بعيداً عن مصاد الدين نفسه .
  ٩. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر فقراً لا يملكون ١,٥ في المئة من الدخل العالمي .
  ١٠. ٢٠ في المئة من البشر الاكثر غنى يملكون ٨٦ في المئة من الدخل العالمي و ٨٢ في المئة من صادرات العالم و ٧٤ في المئة من مجموع خطوط الهاتف و ٩٣ في المئة من مستخدمي الإنترنت .
  ١١. ٣٥٨ ملياردير بينهم ١٠٠ ملياردير أمريكي يملكون نصف مناخيل سكان الأرض .
  ١٢. عام ١٩٦٠ كانت نسبة دخل الاغنياء بالنسبة للفقراء ٣٠ الى ١ وعام ١٩٩٠ أصبحت : ٦٠ الى ١ وعام ١٩٩٧ أصبحت : ٧٤ الى ١
- من الملاحظات التي يمكن أن تلوّن أزمة واقعا ، خاصّة الدول النامية بنوع إرشادي ، مما أدّى إلى ظهور نتائج حادة وجسم مرعب من الآثار السلبية داخليا وعولميا ، أشير إلى أمور أساسية بعضها ساهم في إنتاج أخطر الآثار للعولمة لأنه أسقط شروط الممانعة ، وبعضها كان سبباً مستقلاً في هذه النتيجة منها :
١. انعدام المنافسة القطبية ، وعدم تناسب بين قوى الوحدات السياسية ( العالم الصناعي والعالم النامي ) من خلال الخلل في التوازن الشامل لـ أدوات التكنولوجيا والاقتصادية والعسكرية ...

٢. إحتكار الدول الصناعية للتكنولوجيا إحتكاراً حاداً حتى في المجالات الخدمائية الطبية والإنسانية .
٣. احتكار الترسانة العسكرية .
٤. احتكار الإقتصاد العالمي .
٥. أزمة أولويات في الدول النامية فضلاً عن نتائج أثر سياسات الدول الصناعية التي أدت إلى إهمار خطط التنمية في الدول النامية .
٦. الإعتماد على منطق شراء السلاح التقليدي ، من أجل المحافظة على الأوزان المحلية والحدودية في الدول النامية .
٧. اندثار الصناعات في دول العالم النامي .
٨. دوران دول العالم النامي في حلقة مفرغة أمام المديونية وفوائدها ، التي بلغت أرقاماً خيالية .
٩. سيطرة العجز على الموازنات السنوية للدول النامية .
١٠. إهمار الناتج المحلي سنة بعد سنة في الدول النامية ، لصالح خدمة الدين ونظام الفائدة .
١١. ظهور التبعيات الاقتصادية الشاملة الإستنزافية ، في كل جوانب الحياة : في الصناعة والزراعة والخدمات والطبّ حتى المواد الغذائية ...
١٢. إنكماش إقتصادي حاد مسيطر على الدول النامية ، نتيجة عدم القدرة على المنافسة السلعية وإغلاق الأسواق الصناعية في وجه سلعها حتى النسيجية .
١٣. عدم توزيع الدخل القومي على أسس من العدالة المواطنية في دول العالم النامي الذي من شأنه أن يُساعد في إرساء نوع من الأمن النفسي ، ويشكّل ضماناً في عمليات الإستثمار حتى الحربي على الأقلّ ... وهذا يعود إلى أزمة هدر وإهمارات إدارية داخلية ، وعدم الاعتراف العملي بـ " الحقوق الاجتماعية والمهنية " مثل تأمينات البطالة والشيخوخة وغيرها .

١٤. إعتقاد هيكلي الضرائب غير المباشرة كعامود فقري في الدول النامية ، وهي الأكثر ظلماً ، وتطال الفقراء وذوي الدخل المحدود في نفقاتهم الضرورية والأساسية ، وتقتطع من أصل أموالهم الضرورية الحياتية وتمنعهم من الإذخار ، وتلجئهم إلى المحرة والإستقراض في بلد لا قروض فيه ... بينما لا تطال الأغنياء سوى بنسب لا تذكر ومن كماليات الكماليات ، في نفس الوقت الذي تقرّ فيه الدول النامية بأن الأغنياء هم الأكثر تهرباً من الضرائب والأكثر مخالفة بسبب نفوذهم في عالم السياسة ... كما أنهم يعودون يفرضون قيم مضافة على السلع كضريبة من نوع آخر ، لتطال كلّ شيء ، هذا فضلاً عن الرسوم الجمركية والمالية وكافة التكاليف الإدارية والإنتاجية والتسويقية والإعلانية ، التي أصبحت عنواناً إبتزازياً بكلّ وضوح . كلّ ذلك فضلاً عن كلف السلع في سعرها البيعي ، ومن يملك مالاً في دول العالم النامي يملك نفوذاً في عالم السياسة وقُدرةً على التهرب من الضريبة والرسوم ، بل هو النافذ في عالم السياسة ، والأقرب إلى " دوائر " صناعة القرار عبر القاطرة المالية .

١٥. فقدان المشاركة الشعبية الحقيقية في صناعة الحياة السياسية والاقتصادية والمالية في دول العالم النامي .

١٦. تراكم الثروات في أيدي الاغنياء من دون اعتماد توزيع عادل يقوم على أساس من تدخل حقيقي للدولة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي .

١٧. إهمار الفئة المتوسّطة بين الأغنياء والفقراء ، وتجاوز نسبة الفقراء في دول العالم النامي لحدود ٩٠ في المئة مقابل ١٠ وأقل منها أغنياء ، وسياسيون محظوظون في دول العالم النامي .

١٨. الإعتقاد على مظاهر الديمقراطية التطويرية في صياغة الآداب العامة ، وهذا إنعكس على مستوى منهل من جنس الصداقات ، فأثر تأثيراً سلبياً حاداً على

بنية الأسرة في دول العالم النامي ، وزادها أزمة إلى أزمتها ، فضلاً عن الكلف الصحية الاجتماعية ، ومن أبرز هذه النتائج وجود ٢٥ مليون مصاب بالإيدز وحامل لفيروسه في أفريقيا ، بكلف مالية هائلة ، وما زالت الأسرة في الدول النامية تشكو من تداعيات وإغيارات ، ومعلوم أنّ الأسرة بنية تربية مهمة في صناعة الأمن الجنائي <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ١ كانون الأول ٢٠٠٠ وعنابة اليوم العالمي لـ الإيدز " يعترف الصليب الأحمر أنّ ( مائة ألف ) من المتطوعين للعمل معه ، مصابون بالإيدز الذي وصفوه بالمرض اللعين الذي لا شفاء منه . وقال " بيكل جيلنا " رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفريقيا : ولد الصليب الأحمر في ساحات المعارك في القرن التاسع عشر ، إلا أنّ ويلات الحروب في القرن العشرين لا تقارن مع أعداد الموتى التي سترها في أفريقيا خلال العقد الأول من القرن الجديد بسبب وباء الإيدز . وأضاف : إنّ عدد الذين سيموتون في أفريقيا خلال عام واحد سيعادل جميع الذين قتلوا طوال حرب فيتنام وتقول الأمم المتحدة إنّ منطقة جنوب الصحراء فيها ( ٢٥ مليون وثلاثمائة ألف مصاب ) بفيروس " أنش أي في " المسبب للإيدز . وهي نسبة كبيرة جداً . والغالبية المطلقة منها تمت عبر الممارسة الجنسية أمّا العدد الإجمالي للمصابين بالفيروس في العالم فهو في هذا العام ( ٣٦ مليون ومئة ألف مصاب ) . ومعنى هذا أنّه في أفريقيا ١ من كلّ ١٠ مصاب بالفيروس الذي يؤدي إلى الموت المحتم وفي هذا العام أصيب ( ٣ ملايين و ٨٠٠ ألف طفل وبالغ بفيروس الإيدز ) . ويظهر أنّ وباء الإيدز يتّسع شرقاً وغرباً إلى آسيا التي ما زالت تعتبر أسوأ مناطق العالم تضرراً من هذا المرض القاتل بعد أفريقيا . ففي الهند وحدها يوجد ( ٣ ملايين و ٧٠٠ ألف شخص مصابون بالفيروس ) ... ويبلغ عدد المصابين بالفيروس في آسيا ( ٦ ملايين و ٤٠٠ ألف حالة ) . وتؤكد الأمم المتحدة على أنّ هذه التقديرات ليست دقيقة وهائلة ، وأنّ أرقاماً واقعية هي أكثر من ذلك وربما بكثير . وقد شنّ الفاتيكان هجوماً عنيفاً على العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ودعا إلى العفة إمّا عبر الزواج أو الامتناع عن ممارسة الجنس من دون زواج . كما أكّد رفض الكنيسة الكاثوليكية للوحي الذكري كسبل للحماية من الإيدز ، وأشار إلى أنّ استعمال الواقي كإجراء مانع ثبت أنّه غير حقيقي وفعليّ ، وأنّ الحلّ في تنظيم الجنس عبر الزواج فقط . وهناك نسبة من الكهنة مصابون بالإيدز أيضاً ، وقد أشار الفاتيكان على أنّ الكهنة المصابين بالإيدز هم فئة من الناس . ومنذ اكتشاف المرض توفي ٢١,٨ ملايين شخص بسببه في العالم ، وفي بعض الدول الأفريقية أصيب حتى ٣٦ في المئة من السكّان ، وتراجع متوسط الأعمار على ٣٨ أو ٤٠ عاماً ، بسبب منقطة الصحة العالمية . وقد أصيحت الأمم المتحدة لتاريخ ١ كانون الأول ٢٠٠٠ اليوم العالمي للإيدز تحت شعار : الرجال ومرض الإيدز . للرجال دور أساسي في مكافحة الإيدز . في إطار حملة توعية تشبّثها منظمة الصحة العالمية . وقد اختارت منظمة الصحة العالمية " الرجال " شعاراً محورياً وذلك نظراً لتسجيل حوالي ( ٣٣٠ مليون ) حالة عدوى جديدة سنوياً بين الرجال بـ " الأمراض المنقولة جنسياً " ، ولتزايد معدل وفيات الذكور بعد سن البلوغ عن معدل وفيات النساء . إضافة إلى تزايد نسبة الممارسة الجنسية خارج إطار الزواج بين الرجال أكثر منها عند النساء ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد إصابة الرجال من النساء ... حتى أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة ستعقد دورة إستثنائية خلال شهر حزيران المقبل بسبب أزمة هذا المرض الخطير بهدف التوصل إلى التزام عالمي لمواجهة هذا المرض القاتل ، ويحضر الأمريكيون ومن بينهم الأوكرانيون هم وراء هذا الاجتماع العالمي بسبب المخاطر المربعة لهذا المرض القاتل . وقد زاد عدد الأطفال يتيمى بسبب موت الأبوين أو أحدهما عن طريق هذا المرض على ( ١٣ مليون طفل مع نهاية العام ١٩٩٩ ) إلا أنّ هذا المرض لا -

- يتواجد حديثاً في الشرق الأوسط ، وأنه محدود ، وحسب منظمة الصحة العالمية فإنَّ هذا الانخفاض في عدد الإصابات يعود إلى المفاهيم الإسلامية والتي تمنع ممارسة الجنس إلا عبر الزواج . إلا أنَّ المنظمة تحذّر من أنه لا بدّ من التشدّد إنجاء هذا المرض في الشرق الأوسط بسبب بداية قويّة لرحف قيم تبني العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج ، مما يعني احتمال تزايد الإصابة بهذا المرض القاتل . وبحسابة يوم الإيدز العالمي قال منظمة الصحة العالمية تاريخ ٣ كانون الثاني إنّ عدد مصابي فيروس الإيدز في مطلع السنة الحالية مثيرة للحدل والخوف في أن معاً حيث بلغ إستناداً إلى الأرقام المبلّغ عنها ( ٢٠٨٠٠ ) مصاب . مما يشكّل ارتفاعاً بنسبة ٤٠ في المئة مقارنة مع عدد الإصابات المسجلة قبل أربع سنوات . وسجلّ العام الماضي رقماً قياسياً في عدد الإصابات الجديدة مع أكثر من ثلاثة آلاف حالة في إنكلترا وويلز . وجاء في تقرير نرفق نشرته وزارة الصحة البريطانية : إنّ ألقاً عدّة من الأشخاص مصابون بالفيروس من دون أن يعرفوا بذلك . وأعلنت وزيرة الصحة البريطانية " ابغيت كوبر " تخصيص ( ٦٠ مليون دولار ) لمكافحة الإيدز . وأكدت أنّ تخصيص الأموال ليس كافياً فلا بدّ من إتباع سياسة وقائيّة وأسرع وقت ، ووجوب النظرة بنقّة بـ سياسة علاقات جنسيّة وجسديّة تقوم على أسس العلاقة عشيق واحد وليس متعدّد . وقد وصف الرئيس الأمريكي بيل كلنتون مرض الإيدز بأنه " يهدّد الأمن الدولي " . وأكد عزم الولايات المتحدة الأمريكية على التنبّط على هذه الأفة . إلا أنّ المشكلة تكمن في تغيير مجموعة من الدوائر السلوكيّة للمسموحة قانوناً ، مما يعني أنّ شيئاً من أجل إستصصال هذا المرض لن يحصل . وقال كلنتون : سنستمرّ في التصدّي حقّ القضاء على هذا المرض للمعترّ . وذكر أنّ ( ٢١,٨ مليون شخص ) توفّوا بسبب هذا المرض ، منهم ٣ ملايين شخص في العام ١٩٩٩ و ٥٠٠ مليوناً يحملون الفيروس المؤذي إلى الموت منذ إكتشاف هذا المرض قبل خمس عشرة سنة ( عام ١٩٨٥ ) . وأضاف الرئيس كلنتون : لأنّ إنتشار الإيدز بلغ أبعاداً كارثيّة في كثير من مناطق العالم ، فإنّه بات يشكّل تهديداً للأمن القومي والدولي . وحثّ على تعبئة دوليّة واسعة ضدّ هذا المرض الخطور . ونظّم البيت الأبيض مؤمراً إستمرّ أربعة أيام وشارك فيه شخصيات دينيّة من جميع أنحاء العالم معظمها من أفريقيا القارة الأكثر تأثراً بالإيدز . وذلك للبحث في وسائل تعزيز مكافحة هذا المرض الخطور . ويعتقد الأمريكيون كما في تقرير سابق لهم أنّ القيم تلعب دوراً وقاتلياً من الإصابة بهذا المرض ، ويعضرون لذلك القيم الإسلاميّة . التي حلّت بقوة من إمكانيّة إنتشار هذا المرض في الشرق الأوسط . ومن جهة أخرى طلبت الأمم المتحدة من نشاط الإيدز من هاتوي إلى كيبك و تايوان وميويورك نشر رسالة تدعو الرجال لـ " تغيير سلوكهم " ( أي القيم التي تتعلّق بموضوع الممارسة الجنسيّة ) إذا كان مقفراً للعالم أن يوقف إنتشار وباء مرض الإيدز . وتوصّه الأمم المتحدة رسالة مفادها : إنّ ممارسة الجنس مع أكثر من شريك ، وممارسته من دون إستخدام العازل الطبي ، والإفتقار إلى الرعاية الصحيّة عوامل تؤدّي إلى كارثة . وقامّ للمضي الأمريكي ريكى مارتين نضال حول الجنس الأمن من خلال برنامج تلفزيوني وثائقي مقدّمه ٣٠ دقيقة بعنوان " البقاء حياً " . ونظّمت حفلات موسيقيّة وغانائيّة في لاوس والصين وروسيا وأوكرانيا وهانوي ... ومن للمعارفات أنّ الحفلات الغنائية مرع العلاقات الجنسيّة التي يكرّ فيها بسبب للوثرات والمفهرات الجنسيّة والموسيقيّة عدم الإكتراب بالواقعي الذكري ، مما يربد من سبب الإصابة بالفيروس القاتل . يشار إلى أنّ الإسلام يحظرّ العلاقات الجنسيّة خارج إطار الزواج ، ويحرّم العلاقة الجنسيّة ولو عبر الزواج مع الإصابة بالفيروس إذا كانت من دون وقاية صحيّة أو عازل . كما أنّ يحصر العلاقة الجنسيّة ضمن إطار الزواج . ومن للمعارفة أنّ هذه القيمة كانت موضع نقض من مجتمعات الحرّيّة الجنسيّة للمشاعة ، لكنّها أصبحت اليوم بنظر هذه المجتمعات ضرورة لا بدّ من إعفاذ العالم من وباء الإيدز ... فسبحان الله العالم بمخفايا الأسرار والسلوك ، وما يؤدّي إليه من نتائج .



١٩. الاعتماد على التهميش النقابي الحضاري من أجل ابتزاز الشعب والثروة في الحكم السياسي ، ومن أمثلة هذا العنوان : أمية الحرف ، أمية الثقافة ، تهميش المدارس والجامعات ، اغلاق أسواق العمل امام الخريجين الجامعيين ، هجرة الادمغة ، الاعتماد على الشعارات والعموميات ، الابتعاد عن آليات التطبيق وشروط الشعارات الإنمائية ، تما جعل الشعار مثاليًا غير قابل للعمل ، اعتماد التوظيف على أساس المحسوبة والمحظوظية .
٢٠. الاعتماد في الدول النامية الإدارة اليدوية ، واتباع هيكلية إدارية بعيدة عن المراقبة الفاعلة ( ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية ... ) وخدمات إدارية تقوم في نسبة كبيرة منها على تبني نظرية الإستسباب الذاتي الغير قابل للمراقبة القضائية ، اعتماد التسلسلية الهرمية في الشق الاداري القائمة على نسبة عالية من حكومة الأعلى للموظف الأدنى من دون اعطاء ضمانات وعدم تفعيل شروط تقدم الخدمات الادارية ضمن قيود شروط الرشوة والهدايا والمحظوظية ، اعتماد ذاتية تأخير المعاملات بهدف الرشوة ، اعتماد معاشات ورواتب لا تتناسب مع المطالب المعيشية ، ما يدفع الموظف الى اعتماد الرشوة كوسيلة من اجل ابتزاز الآخرين .
٢١. عدم امكانية المحافظة على سعر الصرف ، والتذبذبات المالية النقدية ، إلا عبر كلف متعبة جدًا للمال العام ، بسبب هشاشة البنيوية المالية والنقدية والإقتصادية .
٢٢. إعطاء حصّة الاسد للمؤسسة العسكرية من الموازنة ، والإجحاف الحاد في التقديمات الإجتماعية ، وعدم اعتماد سياسة فرص العمل السنوية للأجيال الحالية والقادمة التي تزيد كل سنة .
٢٣. الهيمنة القطرية الحدودية ، والعزل السياسي الاقتصادي بين دول العالم النامي فضلًا عن هيمنة أصحاب الهرمية في النظام الدولي .

والأمثلة في هذا المجال كثيرة ، والتأثير مرعب ، وكلها ساعدت في إسقاط حدار الممانعة أمام رؤوس الأموال الوافدة وأدوات النفوذ المعولم .

ومن الذعر أن نعلم أن العولمة استطاعت إعطاء البشر " جنسية واحدة " من جهة السلعة والاستهلاك ، لا من جهة التوصيف الإنساني ، وجعلت القيم القانونية طوعية أكثر من جهة التحررية ، من دون أن يوازن ذلك تحررية أمام وفادة العنصر البشري ، وما لم يتصف بصفة رجل الأعمال أو متمول فإنه لن يحصل على فوائد وتحفيزات تحررية ، ولن يتمكن من ممارسة أشواط جغرافية بين الوحدات السياسية لأنه سيجد قيود وعقبات منها قانونية بلا إستنساب ، ومنها إستنسابية بركيزة قانونية تمنع عليه التحررية من أزمة توابع الجنسية السياسية وشروطها ...

إن السوق هي الهدف الأقصى للشركات والوحدات المالية ، التي تنتج السلع من أجل البيع وجمع النقود والثراء ، وهذا ما يُعبّر عنه بالادبيات الاقتصادية لكتاب العولمة بـ " التجنيس السلمي للبشر " ، أي أن يكون الناس متشابهين بالترغبات لكن من دون أن يكونوا متساوين في إشباعها ، لأنّ الإشباع متوقّف على ما تملك من وسائل نقدية مالية للحصول على المنافع ... وعليه : بمقدار ما تملك من مال ، تملك إمكانية إشباع الرغبة .

هنا تكمن الأزمة الأعظم ، وهي التي عبّرنا عنها بأزمة سوء التوزيع من أعلى الهرم في إطار المجتمع السياسي المحلي والدولي ، يضاف إليها أزمة قيم وقواعد رأسمالية وليبرالية وعولمية ... (١)

---

(١) تاريخ ٦ كانون الأول ٢٠٠٠ تظهر " عشرات الآلاف " من أعضاء وإتحادات العمال الأوروبيين ومفكرين وفكري فاعلة ونشطاء مناضون للعولمة ويسارون في شوارع مدينة " نيس " الوجودية الفرنسية . مطالبين بـ " المزيد " من العدالة الاجتماعية ، وإبطاء الليبرالية الاقتصادية ، وتخفيض نسب القمع من التقنيات الاجتماعية ... وذلك عشية قمة الإتحاد الأوروبي المقرر عقدها في هذا للمتجمع السياحي تاريخ ٧ كانون الأول ٢٠٠٠ وقد سار أكثر من ٨٠ ألف محتج في مظاهرة ضخمة جداً ، تنتظر والمنين أسر تمتع السلطات الإيطالية حضورهم ، كما تنص السلطات الفرنسية وصول آخرين . وقد أطلق على تلك المظاهرة القاسية الأثر على ذهن القاعدة الأوروبيين إسم " المظاهرة الأوروبية " ، ولم تمتع الأساطير العريضة -

- المتظاهرين من القيام بتظاهراتهم التي تقلقها التفرقة العنصرية ، ونقلت هتافات المتظاهرين التي تدعو بشدة العولمة والليبرالية وإبترزت رؤوس الأموال على حساب البشر . وقد وصل إلى نيس أكثر من مائة ألف شخص من مختلف أوروبا للمشاركة في تظاهرات اليوم التالي ، مع أن كافة السلطات ضيّعت عليهم ذلك ، خاصة أن الصحة العنيفة إقباله الرأسمالية أخذت تنمو نوعاً من رعب السياسيين عما سيجعل إليه الأمر بعد سياتل و دافوس و براغ و أستراليا ... وكل الصيحات حسب الصحف الفرنسية تدعو الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية وتفشي الفقر على حساب ثراء أشخاص قلة ومعدومين . وقد استلذت السلطات الفرنسية ٦ آلاف شخص إضافيين بينهم أهم عناصر النخبة لضمان أمن القمة . وكان الفرنسيون يخشون إقبال القمة كما حصل في سياتل الأمريكية في مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ وقد ثار المتظاهرون بقسوة ليلة هذا المؤتمر في كافة أرجاء أوروبا ، خاصة في دول الـ ١٥ دولة الذين يشكلون الاتحاد الأوروبي الحالي . وفي اليوم التالي ٧ كانون أول ٢٠٠٠ تظاهر عشرات الآلاف يحيط بهم أكثر من ٢٠ ألف جندي فرنسي في تظاهرة عنيفة جداً بعد أن منعت الشرطة تجمعهم ، مما أوقع عشرات الجرحى من المتظاهرين والجند ، واعتوت جراحات البعض عتوة . وقد خطفت هذه التظاهرة الأضواء العالمية ، وردت للتظاهرات كمثالاً من الشعارات التي تدعو الليبرالية والرأسمالية ووحشية رؤوس الأموال ، وإلهموا العولمة بأنها النزاع العالمي للتجارة بالناس ، وردتوا شعار : الموت للعولمة . لا نريد أن نكون تجارة ولا سلع . لا نريد أن نكون عبداً في مملكة الأغنياء . نريد مزيداً من التقلبات الاجتماعية ... الموت للرأسمالية . الليبرالية الاقتصادية وحش يفترسنا .. نريد حياة أكثر أمناً لا يتحكم فيها الأغنياء . نريد إنساناً لا سلعة . الديمقراطية ملكاً للأغنياء . من لا يملك مالاً لا حرية عنه . نريد قيوداً على الثروة ، نريد توزيعاً عادلاً للثروة ... وفي مشهد نشبه إلى حد الإنفاضة الجارية حالياً في الأراضي المحتلة الفلسطينية إستقطبت مدينة نيس الساحلية الشهيرة على وقع عشرات الآلاف للمتظاهرين اللذين بالعولمة والرأسمالية والليبرالية الاقتصادية وهم ما زالوا يميلون إليها من كافة الدول الأوروبية ، وقد إستقبلوا ضيوف شريك من القادة بمخافت معادية جداً وصلت إلى حد وصف القادة بـ " الوحوش الرأسماليين " مما أزعج شواك جداً ورئيس وزرائه جوسبان .

وقد تطورت الأحداث إلى أن تحولت إلى عمليات رشق بالحجارة وضرب بالصصى ورمي قنابل المولوتوف وتخطيم واجهات المحلات التجارية والسيارات وحرق للمراكب العالمية التي تمثل شركات العولمة العابرة للقارات ، وما زالت تتوخى نقابات وفري مهنية وعمالية وجميعات فكرية وحقوقية واجتماعية بل وسياسية إلى ساحة الاحتجاج على الرأسمالية ، مما دعا الصحافة الأوروبية إلى الإنذار من إستمرار قيم الرأسمالية على ما هي عليه ، ودعت السلطات وزعماء القرار إلى مناقشة جدية لقواعد الرأسمالية والليبرالية والعولمة ، وإلا فإن صرخة وأعمالاً تاريخية قد تؤدي إلى إنتفاضات شعبية ضد الرأسمالية والعولمة ، خاصة أن للمتظاهرين هم من الدول الفقيرة والصناعية . وذكرت بعض الصحافة بما جرى من ثورات شعبية ضد قيم الرأسمالية في القرن الثامن والتاسع عشر ... ونصحت بتدراك الأمر قبل فوات الأوان خاصة أن الشارع والشرائح الشعبية والمواطنين هم أكثر مؤشر على صدق القيم والقواعد التي تتبناها الرأسمالية ، ولفتت إلى أن المشاركة متعددة وكبيرة جداً من كل الشرائح المهنية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والسياسية ، وهي دليل كبير على أزمة قواعد وقيم يجب أن تتم معالجتها وفق مؤشرات حقيقية تضمن قيم الإنسان قبل قيم السلعة ... واللافت في هذا اليوم أن الأوروبيين وعلى لسان الرئيس الفرنسي حاك شريك أكدوا على إستراتيجية القوة العسكرية المزمع إنتشارها عن الحلف الأطلسي ، مما أثار الولايات المتحدة بشدة ، وهي التي تريد إبقاء ضمان أمن أوروبا أطلسياً وبالتالي أمريكياً . وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية أن ضمان العالم أمنياً يمكن أن يكون عبر الأطلسي ، وأن تمدد القوى العسكرية الأمنية من شأنه أن يؤدي إلى صراعات وعسمة .

بناءً على ما تقدّم ، فإن العملة وفق هذه الخريطة " عملة السوق " إنتاج قوانين تخدم السلعة " بعيداً عن الشقّ الاجتماعي البشري ، وذلك بهدف إنتاج وزيادة تجميع الثروة العالمية في حساب أصحاب مجالس الإدارات للشركات العابرة للقارات وغيرهم تذهب حصّة الأسد إلى حساب الدولة ذات الجنسية السياسية للمال الوافد أجنبياً كما في الداخل أيضاً ، وتكون فيه الفرض غير تكافئية ، وتكون القيم السياسية والحريات والحقوق بصورة عامة على مقدار ما تملك من مال ، وإلا فإنّ من لا يملك مالاً لن يكون رئيساً للولايات المتحدة أو الدول الأوروبية ولا وزيراً وهو لن يستفيد سوى من التقديمات الاجتماعية التي يوشك أن يصادها أصحاب رؤوس الأموال عمر خططهم الضاغطة على التقليل جدّاً من نسب الضريبة على رؤوس الأموال ...

وقد أشار تقرير التنمية البشرية إلى وجوب التفكير الجدي وعبر السياسة العالمية ، وعن طريق زعماء القرارات السياسية ، من أجل إنتاج قيم وقواعد عملة ذات وجه يراعي الحقيقة الإنسانية بدلاً من عملة تقوم على قيم ومفاهيم تخدم فقط السلعة ، بعيداً عن الجوانب الإنسانية ، وهي بالطبع عملة تخصّ فقط الأغنياء وأصحاب الثروات الذين يحتكرون الحقائق الإنسانية ومنظومة الاجتماع السياسي الحقوقية ، ضمن إطار من نفوذهم فقط ، ويترجمون الحقوق والحريات على قياسات تتناسب وهذا النفوذ .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ حبال الصراع التي تجرّها عربة العملة لا ينفرد فيها المال لما له حضور في الساحة الدولية ، بل يسيطر خلفه نوعاً من دفعية بنوية تتجسّد في صراع القوى السياسية ، التي تتناوب على صهوها القوى بمعناها الشامل للأدوات والإستراتيجيات ، بما لها من نفوذ وعلى قدره ، وهي التي تقود المجموعات المالية من جانب الاجتماع السياسي ، وتشكّل بنية أساسية وضرورية لنجاح صراع الوحدات الاقتصادية والمالية خارج إطار الوطنية ، وضمن إطار العالمية .

إنّ قوى المهيمنة لا تعني " إستقلالية المال " ، كما لا تعني " إستقلالية " القرارات السياسية " ، بل هي تعني " تعددية سببية " تؤثر في صناعة المواقف والقرارات والخطط

والإستراتيجيات وتخضع بالتالي القرارات النهائية لنظرية المؤثرات السببية العامة ، كما هي الحال بالنسبة إلى كل نتيجة ، لكن هذا لا يلغي نسبة أثر ووزن وحضور القوى السببية وأثرها في النتيجة ، فلكل أثره الخاص ، ولا يعني تساوياً ، إنما يعني مشاركة في تحقيق النتائج .

من هنا يمكن لنا توصيف نفوذ المال والبنية السياسية والقوى التكنولوجية ومراكز القوى الفكرية في القيادة والأدوات الأخرى حتى إستراتيجية إستغلال الإكتشافات الطبية مثل المورثات الجينية والمواد الغذائية بل حتى الرياضة ومعسكرات التدريب وكافة الوسائل الضاغطة من مدنية وتكنولوجية وعسكرية وإقتصادية وبيئية وثقافية وإعلامية وحضارية ، في عملية التوجيه والضغط والنفوذ ، بحيث كلها تشارك في صناعة الموقف والقرار والإستراتيجية عبر المشاركة الفعالة في صناعة قيم العلاقات وقواعدها من إختيارية وجبرية في شتى الجهات التي تجسدها العلاقات المالية والنقدية والإقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها ، وعلى مقدار كل وزن تملكه الدول في النفوذ. والممانعة وكسر الحواجز وإختراقها تكون قدرتها في فرض أفكارها وسياساتها وصناعتها لوجه العالم كما تراه مناسباً وفق مصالحها الذاتية .

بهذا تصبح العولة نمطية أكثر منها عالمية ، فيما إذا إستطاع معسكر ما أن يحدد قيمه وقواعده ومفاهيمه بالنسبة إلى عالم آخر ، واستطاع أن يفرض نفوذه بنسبة هامة في سوق بني الإنسان وفي شتى جهاته ، لأن المشاركة في صناعة وجه العالم تعاملياً وقيماً إنما هي ليست تعددية تامة عبر مشاركة دولية من كافة عناصر مجتمعاتنا السياسي ، بل هي نمطية قيمية قواعدية من فئة متحصنة تملك من وسائل وأدوات النفوذ ما يكفي لفرض هيمنتها في مجالات حاجة الإنسان فرداً طبيعياً ودولة .

إنّ المال من دون بنية سياسية لا يمكن أن يلعب دوره النافذ ، في عالم تتجمع به قوى الأسباب الضاغطة ضمن قيادة سياسية تعبّر عنها الدولة في عملية غزو الأسواق وخلق سياج الممانعة ، ودعم الأساطيل العابرة ، وتنفيذ هجمات عبر شركات

القاطرات المالية، وتحريك قوى إكتشافية وإنتاجية وتسويقية عبر العالم ... وكمثال لقيمة البنية السياسية في صناعة نفوذ المال أشر إلى أنه في تاريخ ١٥ آذار عام ٢٠٠٠ نقلت جريدة المستقبل مجموعة خيوط هامة عن المشكلة التي أثبتت بعد ساعات من الإعلان عن نبأ اندماج أهم مصرفين ألمانيين عملاقين هما " دويتشه بنك و درسدنر بنك " التي أثارت نزاعاً تجاوز المشكلة الفنية للإندماج ، وذلك من خلال إثارة سياسية إختلقتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر اليهود الأمريكيين ، الذين طالبوا بالتعويض عن ضحايا " السخرة النازية " في الحرب العالمية الثانية ، وقد إعتمدت على مصدرين في النقل ، الأول من عادل إلياس في ألمانيا ، والثاني من مجلة " درشبيغل الألمانية " الجذبة جداً ، وأنقلها بتصرف .

( عندما أعلن رئيسا مصرفي " دويتشه بنك " و " درسدنر بنك " دمج مصرفيهما ، وهما الأول والثالث حجماً في ألمانيا ليشكلا أكبر مصرف في العالم بموجودات تصل إلى ١,٢ تريليون دولار أمريكي " ، بدا الأمر أولاً أنه مجرد مرحلة في سباق المصارف الأوروبية خصوصاً الألمانية والفرنسية ، وكذلك اليابانية والأمريكية نحو الإندماج سعياً إلى بلوغ أحجام مالية كبيرة ، تمكنهما من المنافسة من موقع الأقوى في عصر عمالقة المال والاقتصاد . الذين يجتاحون العالم ، ويمدّون سواعدهم النافذة إلى كل بقعة في الأرض . لكن ما إن تمّ الإعلان عن الإندماج حتى بدأت المنظّمات والجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة بإطلاق تهديدات جذية بمقاطعة هذين المصرفين في الولايات المتحدة ، وحرمانهما من أي صفقات مالية ، أو مصرفية أو إقتصادية ، والأهم من ذلك كله هو أنّ " الحكومة الأمريكية " سرعان ما انضمت إلى هذه الدعوة والتهديد ... فقد طالبت الحكومة الأمريكية المصرفين المذكورين بزيادة مبلغ التعويضات زيادة هامة ... مع الإشارة إلى أنّ ألمانيا عرضت دفع " ١٠ مليارات مارك " . وذلك كتعويض كبير جداً ومحسوم الدفع ، للذين عملوا بـ " السخرة " في عهد ألمانيا النازية بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٤٥ ...

وقد وافقت ألمانيا ومصانعها وشركاتها ومصارفها على دفع ١٠ مليار مارك حتى الآن إلا أن " الحكومة الأمريكية " فاجأت المفاوضين المجتمعين في واشنطن ومنهم رئيس الوفد الألماني " الكونت أوتوفون لامبسدورف " بمطالبتهم بزيادة التعويض تعويضاً هاماً وذلك لمن بقي من اليهود على قيد الحياة ، ممن يقولون أنهم سخرُوا في المصانع النازية ، إلى درجة وصف فيها " لا مبدورف " المطالب الأمريكي بأنها غريبة جداً ... وقال : إنه مندهش ... ومع أن الألمان مستغربون ومذهولون مالياً وسياسياً أمام هذا المشهد الذي تتبنى المفاوضات فيه الحكومة الأمريكية بدلاً عن اليهود ، فإن " حكومة برلين " أعربت عن تخوفها من أن ينفذ اللوبي اليهودي التهديدات والمقاطعة المالية والمصرفية والتجارية ... وقد تجلّى تخوفهم على شركات التأمين الألمانية في الولايات المتحدة لأن شركة التأمين " أليانتس " كبرى شركات التأمين الألمانية كانت شريكاً في صفقة الاندماج بين المصرفين الكبيرين جرّاء امتلاكها حصصاً في كليهما .

ولقد اتصل رئيس الوفد الألماني " المفاوض " بالمستشار الألماني " غيرهارد شرودر " ليبلغه أن الأمريكيين قالوا له بالحرف الواحد إنهم يريدون تعويضات إضافية وزيادتها بشكل جيد ... وأن المشكلة تتفاقم إلى ما هو أغرب ، وتصل إلى حدّ شنّ حرب إقتصادية تجارية على رؤوس الأموال الألمانية في الولايات المتحدة الأمريكية ... لكنّ " شرودر " رفض أية زيادات وإضافات . وبرأيي فإنّ الأمريكيين عندهم أكثر من وسيلة لإسقاط إمكانية الاندماج بين هذين المصرفين أو التهديد بقيود وعراقيل وقطعية سوقية في الولايات المتحدة لرؤوس الأموال الألمانية ... وهذا ما يشكل ضعفاً في سياج قرار شرودر .

فعلى سبيل المثال تخشى حديثاً شركة التأمين " اليانتس " من التهديد الأمريكي وأن العديد من المؤسسات والشركات الأمريكية من شأنها أن تلحق الأذى الفادح بها ومن هذه المؤسسات " إنشورنس كوميشيز كاليفورنيا " وعلى رأسها " تشاك كويكن بوش " ومؤسسة حكومية مصرفية رقابية في واشنطن ترأسها ديوراسن وأنه باستطاعة

هذين المسؤولين أن يحجبا أو يسحبا رخص العمل المصرفي والتأميني في الأسواق الأمريكية ، وقد هدد بوش " أليانتس " فعلاً بسحب رخصة عملها في الأسواق الأمريكية إذا امتنعت عن كشف عقود التأمين التي عقدتها من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٧ مع أن الحكم النازي امتد من ١٩٣٣ حتى عام ١٩٤٥ .

ويريد بوش أن يعرف ما إذا كان بين الزبائن " يهود " إستولت الحكومة النازية على أموالهم ، لكي تجبر شركة التأمين على دفع التعويضات لهم . أما الحكومة الأمريكية فإنها تقول إنها تمتلك وثائق تؤكد أن المصرف الألماني الأكبر " دويتشه بنك " ساعد " أدولف هتلر " للوصول إلى سدة الحكم ، بواسطة تبرعات سخية لمصانع السلاح الألمانية .

إلا أن ما تقوله مجلة " درشبيغل " الألمانية ذات التحقيق الخفري جداً في صفحتها على الشبكة الدولية " الإنترنت " تاريخ ١١ آذار ٢٠٠٠ هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بقوة للسيطرة على " السلطة النقدية " في العالم ، ولو من خلال كسر العرف الذي يقول بأن يكون مدير صندوق النقد الدولي من صالح الأوروبيين ، مقابل أن تكون حصة البنك الدولي لصالح الأمريكيين ... وقد بدت أولى هذه الصورة من خلال نصف مرشح الأوروبيين من قبل الأمريكيين أصحاب " حصة الأسد " في التصويت ، خاصة أن الأمريكيين إقترحوا تعديلات على صلاحيات صندوق النقد الدولي لصالح البنك الدولي ، من شأنها أن تسلب منه الدور النقدي الذي يلعبه ، وذلك بهدف تخليع السبيل أمام البنك الدولي ليكون الركيزة المالية النقدية العالمية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ...

تشير المجلة إلى أن الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " يدير صراع مرشح صندوق النقد الدولي من خلال الهاتف ، ويتدخل مباشرة ويحادث الدبلوماسيين في بروكسل لتحريضهم على المرشح الأوروبي الألماني . وقد أكدت التصريحات المتعددة من قبل الأمريكيين أنهم يسعون بقوة من أجل القبض حصرياً على السلطات المالية



العالمية من خلال إسناد الصلاحيات النقدية العالمية إلى البنك الدولي وإخراج صلاحيات صندوق النقد الدولي من ميدان التأثير أصلاً وقد أغرت الولايات المتحدة الأمريكية الدول النامية بهذا التوجه تحت غطاء وعدّها الدول النامية بقروض هامة ومحفزة مما جعل الدول النامية بنسبة هامة إلى جانب الولايات المتحدة في صراع السلطات المالية والنقدية في صندوق النقد الدولي وقد استطاعت هذه اللعبة الأمريكية منع اندماج هذين المصرفين الألمانيين الكبيرين ما شكّل مكسباً مهماً ، له أثر كبير في الواقع المالي للأمريكيين ... ) انتهى .

إنّ هذه صورة حيّة وجليّة عمّا تمثله البنية السياسية لرؤوس الأموال والسلع في عملية الصراع وخرق حصون الطرف الآخر أو خلق نموج حادّة من الممانعة وهي صورة فعلية عمّا يجري في أطراف الدنيا وقلبها من صراع تقوده الوحدات السياسية بأدوات ووسائل متعددة منها : المال والسلع ، في عملية فرض هيمنتها وتحقيق مصالحها وهي لا تخضع بذلك لمنظومة " قواعد قانونيّة " عالمية من شأنها أن تلزم أطراف العالم وتجبرهم على تحقيق عدالة قانونيّة على الأقلّ في عملية التعامل والسلوك الإقتصادي ...

على هذا الأساس من صور " التفاعل السياسي المالي " تجسّد صورة العولمة ضمن حواشيب مجالس الإدارة وأوكار الحكومات ، وهي وجه صافر عن صراع الوحدات المالية جنباً إلى جنب مع كافّة الوسائل من إستخبارات وأقمار صناعية وطبيّة وسياسية وعسكرية وإعلامية ، حتى أنّ الأمريكيين إستطاعوا أن يجعلوا من ألب " سي أن أن " إمبراطورية حقيقية نافذة ومؤثرة جداً في كافّة أطراف العالم وقلبه من هذه الجهة <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٠ صلاف ذكرى مرور " ٢٠ " سنة على انطلاق شبكة " سي أن أن " التي إنحطت بعيدا ، تعرضت هفّة جديّة في ثورة وسائل الاعلام عبر استخدام الانباء التلفزيونيّة المتراصة والتحقيقات المصوّرة المباشرة من ميدان المعركة . ولا يتردد المسؤولون عن هذه الشبكة بالقول ان الفضل في فكرة انطلاقتها المالية يعود الى الزعيم الكوري فيديل كاسترو ، الذي يصرّ العدو للولايات المتحدة الأمريكية . هذه الهفّة التي تحترق من الرموز الاهمّ للثقافة الأمريكية ، جنباً الى جنب مع ديزني وماكدونالدز كانت انطلقت من استوديوهات متواضعة في أتلانتا جورجيا جنوب الولايات المتحدة الأمريكية =

وتمارسُ الوحدات السياسية صراعاتٍ اقتصاديةً حادّةً جدّاً لا تعرف معنىً للصداقة السياسية ، من أجل صناعة وترتيب القوى وهيمنتها في سَلَمِ الحرم الدولي للنظام الدولي ... وفي كلّ هذه العمليات الحادّة من التنصيف والإستنزاف لن تجد فيها

---

- في الأوّل من حزيران عام ١٩٨٠ بناءً على فكرة خلاقة ابتدعها رجل الأعمال تيد تيرنر الذي كان يملك حينها محطة تلفزيونيّة عمليّة ويطمح لتوسيع أعماله عالمياً . وبفضل صناعة الاطباق اللاطئة الصغيرة الحجم تحرّكت الشبكة الى محطة عالميّة تبث أخبارها على مدار الساعات الـ ٢٤ في كلّ القارات . ويقول رئيس المحطة الدوليّة كريس كرامر ان احداً لم يأخذ الفكرة على محمل الجدّ في البداية . وكان كرامر يعمل حينها في هيئة الإذاعة الرپوتانيّة . وبدأت الشركة تنشق طريقها بتخل الى الخارج في عام ١٩٨٢ مستعينة بفكرة أوصلها اليها الزعيم الكوبي فيديل كاسترو بقول آيسون جوردان : كان كاسترو مشغول البال وطلب مقابلتها ، فذهب تيد تيرنر لرؤيته في هافانا فاقترح كاسترو ان تبث سي أن أن في العالم اجمع . وهكذا كانت هذه الفكرة اداة لتطوير استراتيجية هذه الشركة . وفي عام ١٩٨٥ انشأ تيد تيرنر سي ان ان الدوليّة بعد خمس سنوات من انشائها وكانت حرب الخليج ما زالت مشتعلة بين ايران والعراق . وفي عام ١٩٩١ بات مئات الملايين من المشاهدين يتابعون مباشرة عبر الشبكة أعمال القصف التي نفذها القوات المتحالفة ضد بغداد في حرب عاصفة الصحراء . ويقول آيسون جوردان : حرب الخليج شكّلت منعطفاً عالمياً لـ سي أن أن واصبحت بفضل هذه الحرب عالميّة بكلّ ما للكلمة من معنى ، وقد أصرت الولايات المتحدة على ان تنقل الـ سي أن أن حصريّاً وقام حرب الخليج بما اعطاهها انتصاراً عالمياً . وفي الاجمال يتلقى ٢٣٠ مليون منزل سي أن أن في العالم لكن معهد نلسون يعتقد ان ٣٠٠ الف شخص فقط يتابعونها بانتظام في الولايات المتحدة التي تشكل نقطة ضعف امراطوريّة تيرنر . وفي اثلاثا باتت زيارة استوديوهات الـ سي ان ان تشكل جزءاً من المعالم التي يزورها السياح الى جانب منزل مارتن لوثر كينغ ومتحف كوكا كولا للمعركة التحريّة الثانية للمدينة . وحققت الشبكة ارباحاً مهمّة جدّاً في الولايات المتحدة والخارج بفضل الاعلانات . يقول كريس كرامر ان الشبكة الدوليّة حققت ارباحاً بقيمة ٥٠ مليون دولار لرغم اعمال من ملياري دولار في العام الفائت . كما ان صانعي القرار يتابعونها عن كثب ، ويتأثرون بما تنتج من صورة وتحليل ومعلومة . أشير الى أنّها بنّت حصريّاً قضية مونيكال لويسنكي — فضيحة جنس الرئيس الامريكي — وحرب الخليج الثانية ، بالإضافة الى غيرها من الاحداث الهامة التي تابعها العالم بانتباه قلّ نظيره . ففي ليل ١٦ و ١٧ كانون ثان عام ١٩٩١ شاهد العالم اجمع بداية قصف بغداد عبر الصور التي التقطها فريق الـ سي أن أن . وتسجّل الـ سي ان ان . رقماً قياسياً في عدد المشاهدين عبر العالم " حوالي مليار مشاهد بحسب الشبكة " . وبعد بضعة اشهر في آب ١٩٩١ تبث سي أن أن مباشرة المشاهد الاولى لمحاولة الانقلاب ضدّ ميخائيل غورباتشوف في موسكو . وفي عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تسرّمت القارة الامريكيّة بكاملها وبقية انحاء العالم أمام شاشة سي أن أن لمشاهدة محاكمة أوجي سيمبسون نجم كرة القدم الامريكي السابق للتهم بقتل زوجته نيكول وصديقها . كما بنّت حصريّاً جلسات بيل كلنتون امام لجنة التحكيم العليا في التحقيق حول قضية مونيكال لويسنكي . وفي ايلول ١٩٩٨ كان موقع سي أن أن دوت كوم أوّل موقع للشبكة التلفزيونيّة الذي ينشر عبر الانترنت تقرير للدهي المستقل كينيث ستار الذي يتضمّن أدق التفاصيل الجنسية لعلاقة الرئيس الامريكي مع اشهر النشريات في البيت الابيض مونيكال لويسنكي . وفي خلال يوم واحد كان على متابعي الانترنت قراءة ٣٤ مليون صفحة معروضة على الموقع .

معالم الإنسانية بناءً موجهًا ومحددًا للأطر ، بهدف قيام مجموعة حقوقية تنفيذية تعري أولوية جانب الإنسان في منظومة صراع السلع والثراء .

ومع أن قيم النفعية الاجتماعية والإنسانية تختلف من قطرٍ سياسيٍّ إلى آخر ، إلا أن ذوي الدخل المحدود من كلِّ ألوان الجزر والوحدات السياسية يشكون أزمة ضيعان هوية ، وفقدان إمكانية خوض التجربة وترسيم قاعات هامة من شأنها أن تعطيهم فوائد وفرص في عملية ممارسة كثير من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدساتير والقوانين المرعية الإجراء ، بمعنى أنهم يشكون فقرًا قانونيًا اجتماعيًا سياسيًا حقوقيًا وربما ماديًا ، بمنعهم من ممارسة ما هو لهم من الجهة النظرية ، إلا أنه ملكٌ لخصوص الأثرياء والنافذين لجهة أنهم يحققون شروط التفعيل والتنفيذ وتجسيد صناعة القيم عبر كثير من الوسائل المتاحة لديهم ، وما أكثرها ...

إن هذا يفسر المسيرات والتظاهرات الشعبية التي بدأ ينفلق عنها شارع الدول الصناعية والتي وصلت إلى مستويات من العنف الحاد ، والتي ذهلت المراقبين من كل المعسكرين : الدول الصناعية والدول النامية ، وحسب الصحافة الغربية إبان سياتل وداغوس وبراغ وأستراليا ونيس فإن أزمة خطيرة تتاب ديمقراطيتنا ورأسماليتنا وليبراليتنا يكشف عنها الشارع الذي يجمع قوى حقوقية ومهنية ونقائية واجتماعية وسياسية وافدة من كافة الدول الصناعية التي تتبنى المدرسة الرأسمالية الديمقراطية الحرة ، وتدين بقوة العولمة والرأسمالية والليبرالية ، وتطالب بقوة بوجود تدارك العنصر البشري اجتماعيًا وإنسانيًا وإعطاء أولوية في صناعة القيم للإنسان ثم للسلع بعد ذلك ...

وتشير التعليقات في الغرب إلى أن واقعًا حقيقيًا يكشف عنه الشارع وطبقات ذوي الدخل المحدود ، ويكشفون معاني حقيقية للظلم الذي تشرعه المنظومة القانونية من دون أي " رعائية " تصل إلى الحد الأدنى من تفعيل شروط المنظومة الحقوقية ، مما أحالها إلى مادة جوفاء قاسية الأثر ، وأداة يستفيد منها أهل الثراء فقط ، ولقد استطاعت أن تعطي فرصاً مشرعة فعليًا تعاملت مع الإنسان سلعياً ، وفحّت الباب

أمام قيام مجموعة من القيم التي تساعد على خلق وإيجاد بيئة إجرامية لا يمكن للقيم التربوية والقانونية أن تقاومها في مسرح التطبيق السلوكي ، حتى أنها جعلت من الإنسان مجرد نظرة نفعية لا قيمة إنسانية حتى أن جريدة المستقبل اللبنانية نشرت مقررات دولية بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠٠٠ تشير إلى أن قوادين كثيراً يبيعون فتيات من أوروبا الشرقية في مزادات علنية ... وأشارت إلى أنه تعرض فتيات من أوروبا الشرقية على الحدود الرومانية اليوغسلافية أمام تجار " سوق نخاسة " معاصرة ومتطورة جداً ليعمهن في مزاد علنيّ بسعر يتفاوت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مارك ( ٢٠٣ يورو ) . وذلك قبل إختيار الفتيات اللواتي يرسلن إلى بيوت الدعارة في الدول الغربية الصناعية ، واللواتي يتجنن أموالاً باهظة للمافيا .

يقول اللقنانت كولونيل تونين فوكاي رئيس الجهاز المركزي الألباني لمكافحة الاتجار بالبشر : إن تجاراً رومانيين يسلّمون زملائهم الصرب في نوفي ساد القرية من الحدود الرومانية في يوغسلافيا العشرات من المولدافيات والرومانيات والبغاريات والروسيات والأوكرانيات على مرّ الشهور ، قبل تمريرهنّ سرّاً عبر ألبانيا إلى الدول الأوروبية الثرية ... والمرور عبر ألبانيا هذا ليس سوى عمر واحد من عشرات تصل إلى الدول الصناعية الثرية في عملية قرصنة بيع ونقل الفتيات الأوروبيات الشرقيات نحو الدول الصناعية الثرية جداً وهي عملية فظيعة وأكبر إجرامية ، تقوم على أساس الاتجار بالبشر الفتيات يبعاً وبغاء وأعضاء ... وغالباً ما تشكّل إيطاليا المحطة الأولى قبل الانتقال إلى بيوت الدعارة أو أرصفة الدول المجاورة ...

ينقل الضابط عن عشرات الفتيات اللواتي إستمتعت " الشرطة الألبانية " إلى إفادتهنّ أن جحيماً حقيقياً يبدأ بحياقن عمر ممارسات خطيرة جداً ، من قبل المافيا والزبائن .. ففي نوفي ساد تتعرّى الفتيات بناءً على أوامر المهرّبين الذين يعرضونهنّ على التجار الصرب ، ثمّ يتفحصنّ التجار أجسادهنّ في أدقّ التفاصيل ، وكانهم حيوانات ثمّ يمارس بحقنهنّ أبشع وسائل إغتصاب كإمتحان للمهنة ، ثمّ يعرضون للبقاء ، وبعد ذلك

يبيعهم التحار في نهاية المطاف بسعر وسطي قدره ( ألف مارك ) تقريباً . عبر نقلهم  
على متن قوارب مطاطية إلى الشواطئ الإيطالية تمهيداً لتسويقهم في مراكز عملهم  
الجديدة في الدول الصناعية الأكثر ثراءً ونخمة في العالم ...

السؤال :

أين الإنسان من قيم التجارة والتسويق وشروط الحياة الكريمة في إطار مجموعة  
القواعد القانونية والتربوية ؟

أين الإنسان من كل هذا ؟

ليس من حق المواطنة في أدنى درجاتها الطبيعية الأولية تأمين مجموعة قواعد  
إلزامية واجبة الاحترام تكون منشأً لأمن طبيعي على الأقل ؟

ليس من العجب أن مجموعة هامة من قواعد دستورية قانونية إلزامية في بلاد  
الديمقراطية الليبرالية هي نفسها تكون منشأً أساسياً لتربية إجرامية يدعي القانون أنها  
جرم معاقب عليه ... ؟

وبدلاً من سياسة حقوقية وقائية فإن السلطة تعتكف أمام بيان يشمر إلى أن  
المجرمين أكثر نفوذاً في الاجتماع السياسي ، ولا بدّ من تصافر الجهود من أجل بناء  
مجتمع آمن أو تطوير فهمنا لعالم الإجرام بطريقة وسّعت من إطار الشرعية لتشمل  
المخدرات وربما بيع البشر بعد ذلك !..

ليس من السخريّة أن نسمع دعوات القادة الديمقراطيّين في دول الرّاء الغريّة  
يناشدون العالم في قمّة الألفيّة الثالثة في مقرّ الأمم المتّحدة الحدّ من المرض العالميّ القاهر  
للمجهود البشريّة ( الإيدز ) ، وقوانينهم تشرّع أهم قواعد إباحيّة تحفيزيّة سخية جداً  
تسقط كلّ إمكانيّة تنشيط عمليّة الوقاية الجنسيّة وضبط الأعصاب ... !<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> حتى أن كلوديا شيفر عارضة الأزياء الألمانيّة أوّل كانون أوّل ٢٠٠٠ استطاعت أن تحصل على عرضٍ مغرٍ جداً من بيت  
الأزياء السويدي الشهير في عروض الثياب اللامعّة وفق زوايا ومظاهر أكثر إثارة ، وهذا البيت مشهور في تسويق فكرة  
الإثارة للمصوّرة التي تؤكد الدراسات أنها أكثر فعالية وتنشيطاً لجنس الشوارع والساحات إلى درجة أشارت فيه الصحافة  
الألمانيّة أنّ ملفاتها الأكثر إغراء سرقت على أيدي الشباب الألمانيّين ... وتشر الصحافة الألمانيّة إلى أنّ هذه الصور تساعد -

لا شك أن ديمقراطية الأثرياء لا تَتمَّ بمثل هذه الأفكار والأخبار ، لأنَّ الإمبراطور الثري يستطيع الوصول إلى كلِّ أنواع اللذة والشهوة بشتَّى أصنافها كما يستطيع أن يحصِّن نفسه وأمواله من المافيا عبر الحراسة والأدراع المواكبة والثابتة وغيرها ، كما يستطيع أن ينعم بلبالٍ حراء مع ممثلات هوليوود وفناني الدول الصناعية ، وهم الأقدر على شراء الفتيات الأوروبيات والشرقيات والتمتّع بما لا يعدّ ولا يحصى من فرص " دعاية استثمارية " .

وبديهي أنَّ هذه القيم المعولة وذات الأثر الحادّ على السوق الاجتماعيّة والحضاريّة العالميّة لن تكثُر بوضعيّة الإنسان طبيعيّاً وإعتباريّاً ، ولن تثير شركاها العامّة والتحميليّة ومؤسسات القيم السوقية مشكلةً بسبب عشرات ملايين من البشر الذين يموتون سنوياً وبأسباب تعود إلى الجوع وسوء التغذية ، لكنّ موت الكلب الأغني في العالم " غوتتر الرابع " سيثير الدنيا إعلاماً وبياناً ، وسيستصدر أنباء ألـ " سي أن أن " ورّما عزى القادة العالميون به ، وقد حصل أن تمّ مثل هذا الأمر سابقاً ... ومع أنَّ رزية بني الإنسان أكبر من كلّ عبارة يمكن أن تسجّلها ، إلا أنَّ أزمة إختيار القيم ، وتطوّر المفاهيم وتنوّعها وفق مستويات نفعيّة أصبح حائلاً دون إجراء إصلاحات حقيقيّة ذات بعد إنساني ، سوى ما تبذله الدول مجتمعة من وعود بقيم ماليّة لا تساوي مجتمعة ثروة الكلب غوتتر الرابع .

ففي تاريخ ١٣ آذار أفاد تقرير " اللجنة الدوليّة للمياه في القرن الحادي والعشرين " أنَّ نصف سكان العالم البالغ عددهم ٦ مليارات يعانون من نقص في المياه أو لا يحصلون سوى على مياه غير نظيفة ، وإن الوضع سيزداد سوءاً بسبب عدم

---

- في نموّ عمليّات تشجيع القرصنة الجنسيّة . وكان البريطانيّون في العام ١٩٩٨ يشتكوا بشكّة وغيروا عن مواجسهم من اللوحات الإعلانيّة الأكثر إثارة من أفلام الدعارة وأنها توفّر على أطفالهم ، وتزيد من إمكانيّة الإصابات المرضيّة وتفتّت الأسر ... لكنّ لا حياة لمن تنادي .. وسط إمبراطوريّات إباحيّة وشركات نفعيّة تسوّق هذه السلع بعيداً عن شعير اسمه الضرر الاجتماعي وقيم الإنسان ...

مكافحة التلوث وهدر المياه وسوء ادارة الموارد المتوافرة . وأعدت اللجنة الدولية للمياه التقرير بمساعدة من البنك الدولي وعدد من رؤساء الدول والحكومات السابقين تحضيراً للمتندى الدولي حول المياه في لاهاي الذي سيشترك فيه آلاف الخبراء .

وجاء في التقرير أن نحو ( مليار شخص ) لا يضمنون حالياً حصولهم على المياه وأن نحو ( ملياري نسمة ) يستعملون مياه غير نقية حسب المعايير الصحية ، وسيؤدي النمو السكاني — ثمانية مليارات في العام ٢٠٢٥ — إلى تزايد الطلب على المياه بنسبة ١٧ في المئة لحاجات الري و ٢٠ في المئة لغايات صناعية و ٧٠ في المئة للإستهلاك المنزلي .

وأضاف : إن الموارد المائية محدودة لأن ٩٧,٥ من المياه المتوافرة في الكرة الأرضية ملحة ، كما أن جزءاً يسيراً فقط من المياه العذبة يمكن الحصول عليه بسهولة . وقد ألحق الهدر والتلوث والقضاء على الغابات وتآكل التربة إضراراً بتلك الموارد الطبيعية ، وأدى إلى تدنٍ حادٍ في مستوياتها ، إلى درجة أن محاولات الإستخراج الجديدة ستفرض ضغوطاً كبيرة على البيئة ...

فإذا كان البشر لا يقدون على الماء ، وسط مقامرة فكرية قيمة سياسية تعوم على ركائهم هائل من الأدوات والمال والثراء ، كيف يمكن أن يأمل الإنسان بعولمة عناصر إدارتها وأباطرة شركاتها هم من الأثرياء الذين يرون في الجلود البشرية أثماً مهمة ونحفاً نادرة وسوقاً بيعية نفعية في شتى صورها من بغاء وبيع أعضاء وسخرة وموت ودمى وأدوات تستعمل في كل شيء . فهل يأمل الضعفاء أن تصنع لهم العولمة هذه كياناتاً حقوقياً إنسانياً فعلياً ، في لحظة يجد فيها نفسه في سوق النخاسة وأعضاؤه تباعُ بأجنس الأثمان ... !

من الطبيعي أن لا ترحم عولمة الأثرياء بعد أن أصبح همُّ قادتنا ومفكرتنا التفتيش عن أصل الإنسان هل هو قرد ، وكلما ثبت علمياً أن الإنسان مستقلٌ تماماً عن كينونة القرد ، يخترعون مجموعة من الأفكار التي من شأنها أن تزود الشركات

الإستثمارية ببعض القيم من أجل إرغام بشريتنا على تسويق فكرة أصل أن الإنسان من قرد بهدف إبراز بداية هذا الإنساني البشري على أنه حيوان تقوده الشهوة والنزوة والهفوة ، وأن أصل قيامه لا يكون إلا كذلك ، وأن الطبيعة هي يد خفية يجب أن تُترك كذلك ، في عملية إستثمارية نفعية شهوانية ، وأن لمن يستطيع عليها أن يستفيد منها ، وهذا بالطبع هو منطق أهل الثراء وهم رجال عولتنا الذين وحدهم هم القادرون على إشباع رغباتهم حتى ولو عمر شراء الملايين من الفتيات لإجبارهن على القيام بأدوار دعارة أو بيع للأعضاء ...

ولا ترحم العولة الضيف أبداً فرداً أو مؤسسة أو دولة ، حتى أن دول العالم الثالث تكبو على مدفنة الموت بسبب وطنة عولة السوق العالمية النافذة في فرض قيمها وقواعدها وبرامجها ، مما يشكّل مازقاً حقيقياً لدول بكاملها ... وإليك المثال التالي :

أوردت صحيفة تشرين السورية تاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٠ أسباب الركود الاقتصادي في سورية عديدة أنقلها بتصرف منها : انخفاض الصادرات والإستثمار وتراجع منح القروض المصرفية ، وعدم تحسين المستوى المعيشي لطبقات الدخل المحدود وسوء الموسم الزراعي ، فالصادرات السورية انخفضت بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام الفائت وكانت قد تراجعت العام الفائت عن العام الذي سبقه بنسبة ٢٩ في المئة كما أن الواردات انخفضت بنسبة متشابهة أيضاً ، كما أن انخفاض الإستثمار الحكومي ساهم في حالة الركود الاقتصادي ، وتقلّصت نفقات الدولة الى الحدود الدنيا ، كما ان القطاع الخاص يتردد في القيام بمشاريع كبرى تتعلق بمستقبل التصريف — بسبب ضعف الدولة على تصريف السلع السورية في السوق العالمية ، وذلك بسبب النفوذ الحاد لعناصر الهيمنة في السوق العالمية — يضاف إلى ذلك أزمة الكلفة الإنتاجية العامة ، والتي تتأثر بالسوق العالمية وقيمها وأسعارها ومواصفاتها وعمليات الاحتكار بها ...

وأشارت إلى أن نسبة تنفيذ المشاريع الصناعية انخفضت إلى ٢٧ في المئة وتدنّت الأموال المستثمرة إلى ٩ في المئة ، كما اعترفت الصحيفة من أنه وبعد أول مصادقة على



قانون ليرالي عام ١٩٩١ لتحرير الاقتصاد لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المتوقعة ٣ مليارات دولار . وبيّنت أنّ الاقتصاد السوري فشل في توفير فرص عمل للنسبة السنوية مما زاد الأمور تعقيداً ، كما أنه ساهم في الزيادة المفرطة بالبطالة والتضخم والكساد والإنكماش الاقتصادي ، هذا فضلاً عن البطالة المقتنعة ، التي تعتبر الأقسى منذ أعوام السبعينات ، كما أنّ موضوع تجميد السيولة والموسم الزراعي ساعد على انهيارات أساسية في مجال إمكانية تحريك الاقتصاد ودفعه إلى الأمام .

مع الإشارة إلى أنّ معدّل الرواتب في سورية يبلغ ٤ آلاف ليرة سورية شهرياً أي ما يساوي ٨٠ دولار ، وهذا ما يجعل الاستهلاك صعباً ، كما يجعل الإدخار مستحيلاً ، ويحول دون إمكانية قيام مشاريع استثمارية داخلية ، ويساعد في تجميد التسويق ، وخلق موانع تساعد على الركود الاقتصادي ، ويعتبر مؤشر الاستهلاك وعدم إقتراض الأسر أساسياً للدلالة على صحة الاقتصاد ونموّه ... أمّا الناتج المحلي فهو الأكثر صعوبة منذ أكثر من عشر سنوات . ويرى الخبراء أنّ البلاد ستكون بحاجة في كل عام إلى ٤ مليارات دولار من أجل إنقاذ الاقتصاد السوري من الركود التاريخي .

والمشكلة الأهمّ التي يتوقّف عندها الخبراء تكمن في مشكلة التصريف بسبب هيمنة أدوات رجال العولمة ، التي أرخت ظلالها وهيمنتها القاسية والنافذة على أسواق ما وراء البحار ، وأضحت قادرة على تقرير نسب الإنتاج والاستهلاك بعيداً عن حدود الوطن الرأسمالي .

الجهة الأكثر صعوبة في عالمنا المعولم ، هي أنّ العولمة أمرٌ محسوم ، وصل إلى درجة من الترابط الاقتصادي الذي يستتبع ضرورة حاجة الأقطار الأخرى إلى القاطرة الأغنى ، ويشكّل تبعيّة جبريّة لا يمكن من خلالها إلا الإنقياد ، وضمن إطار من نوافذ شركات العبور المتعددة الجنسيات إلى الأقطار ونمطيّة عولمة السوق . وعليه فإنّ حاجة الدول إلى بعضها البعض تختلف باختلاف الأوزان والمواد والسلع ورؤوس الأموال وما تجمعها في بطن أرضها أو داخل مصانعها وشركاتها ، وما تملكه من أدوات

ووسائل ... ومن الطبيعي أن لا تتأثر الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة مالية تصيب الكونغرس الديمقراطية أو هائي أو رواندا أو بورندي أو الأردن أو لبنان أو أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني ... لكنها تتأثر بإهتار الإقتصاد الياباني أو إقتصاد الاتحاد الأوروبي ... أي أن إقتصاديات العالم النافذ تتأثر بالشركاء وفقاً لسلم الحاجة الإنتاجية والتقنية والتسويقية ...

هذا ما يشير إليه الخبراء الإقتصاديون من أن الأخطر في العولمة هو أن الإقتصاد العالمي أضحي مرتبطاً مع بعضه البعض ، وفق نسب غير متوازنة تقود فيها قاطرة الإقتصاد العالمي إقتصاديات الدول الصناعية ، وبين هذه الدول الصناعية أيضاً تفاوت ، بحيث تقود الولايات المتحدة هذه الأمريكية هذه القاطرة منذ زمن بعيد مع تراجع نسي في حصريّة قيادتها ، ووضوح مشاركة إقتصاديات الدول الصناعية مركز القيادة ، وإن كان بنسبة مختلفة .

وعليه : فإن أي نكسة تصيب إقتصاد النخبة الصناعية فإنها ستعكس على السوق العالمية وبالأخص على الدول الأقل ممانعة وحصانة إقتصادية وعلى مقدار نسبة تلك النكسة وأدوات الإمتصاص وعدمها لها . ولن يكون لإهتار إقتصاد دولة من الدول النامية الضعيفة أي تأثير هام على السوق العالمية بسبب ضعف الحاجة إليه ، من هنا يكون تقرير الإقتصاد الوطني في الدول النامية الأكثر ضعفاً والأقل إمتلاكاً للأدوات بيد من يدهم نخبة وسائل الضغط وبالتالي تكون الدول الصناعية المقرّر مالياً وتقنياً وإقتصادياً بصورة إجمالية تتوافق مع حجم أدائها السوقية وسياج الدول النامية ومدى ممانعتها .

إن الإهتار الذي أصاب سعر برميل النفط عام : ٩٨ ( وصل إلى ٧ و ٨ دولار ) للبرميل الواحد ، أدى إلى أهتار مجموع الخطط الخمسية التي كانت تتبعها الدول النامية ، كما أدى تراكم الأزمات التاريخية في المجال الإقتصادي والإجتماعي ... هذا فضلاً عن ملفّ الصناعات المهدومة أصلاً والتي لا وجود لها لكنّه في العام ٢٠٠٠

حين وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من ٣٧ دولار لم يتأثر إقتصاد الدول الصناعيّة أصلاً ، وجنت شركات التوزيع العابرة للقارات الغربيّة أرباحاً مذهلة خاصّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، ومع أنّ بعض الإثارات الشعبيّة ظهرت إلا أنّها كانت تتوقّف عند الضريبة المفروضة من قبل الدول الصناعيّة على الاستهلاك للطاقة .

يقول الخبراء الإقتصاديون : إنّ الإغيار الذي يصيب سوق الأسهم في نيويورك أو لندن أو اليابان أو غيرها من أسواق البورصة في الدول الصناعيّة حتماً سيصيب السوق الآسيوي وغير الآسيويّ بوعكة تكون على قدر الإرتباط ذاك بالسوق الآسيويّة وغير الآسيويّة . وتكون النسبة من الخسائر مختلفة بين أسواق الدول النامية حسب ممانعتها وإمتلاكها للأدوات .

كما أنّ عمليّة التحكم بصناعة القرارات ليس على نسق ميكانيكي محسوب النتائج والإحتمالات ، وعوامله محدّدة ، وقطع الغيار له مؤمّنة ، ومركز القيادة فيه جاهز لمنع أيّة أزمة أو إغيار ، بل إنّ عوامل التأثير في الإقتصاد متعدّدة ممّا يصحّ فيه بنسبة مهمّة تعبير توصيفي " الإقتصاد الفرضي " ، حيث يكون للوهميات والإشاعات والمستقبلات والتظلمات والوعكات السياسيّة ، وأنباء قلّة الأرباح عند العمالقة ، والخسائر ، ووجود أخطاء في السلع الإلكترونيّة مثلاً ، والإفلاس وخسارة فرص الاندماج والهواجس النفسيّة وما أكثرها ، دوراً هاماً في ضرب أسس العقلايّة وثبات معدلّ المؤشرات ، ما يستدعي إضفاء تسمية الإقتصاد بالفرضي في نسبة هامة من مجموع العوامل المؤثّرة في صناعة وثبات القيم الإقتصاديّة .

مثلاً على ذلك أزمة إغيارات الأسهم في البورصة التي ما زالت تمثل المشكلة الأساسيّة والمخيفة في الإقتصاد العالمي ، والذي يتعدّى الحدود الوطنيّة إلى السوق العالمية ، ويتخطّأها إلى إقتصاد البلدان ذات الإرتباط المباشر أو غير المباشر بالوحدات الماليّة ذات القيم السهميّة في البورصة .

من أمثلتها ما حصل منتصف شهر آذار ٢٠٠٠ حيث هبط سهم مجموعة " سوني الإلكترونية " ٧,٦ في المئة في سوق طوكيو بعد الإعلان عن إكتشاف مشكلات فنية في بعض طراز ألعاب الفيديو " بلاي ستيشن " والتي لها علاقة بخلل في ذاكرة خرائط الألعاب ، مما أثر على سوق ما وراء الحدود ، في إطار المبيعات وقد تجسدت المشكلة على صورة خسائر طالت ذراع السوق في الدول النامية التي تسوق هذه السلع اليابانية .

وفي مثال آخر : هبطت أرباح شركة " بوشيه " التي تصنع زجاجات العطور الفاخرة في فرنسا ٢٠,٤ في المئة عام ١٩٩٩ مقارنة مع العام الماضي ، فبلغت ١٦,٢ مليون يورو ، فطال هذا النباء سوق المبيعات ما وراء الحدود في أسواق الدول النامية ونسب هامة ، مضافاً إليها أيضاً الوعكة الكبيرة التي أصابت " داو جونز " وما خلفه من خسائر فاقت ٣٦ مليار دولار في غضون يومين فقط . هذا بالنسبة إلى الخسارة المباشرة بعيداً عن احتساب نتائج الأزمة ما وراء الحدود . إلى درجة تجدد فيها إقتصاداً مهماً جداً يتأثر بصورة قياسية بمواجس نفسية يظهر فيما بعد أن لا منشأ جدي أو حقيقي للوهم ولما آل إليه من سقوط وخسائر فادحة وذلك بسبب بعض التصريحات أو تصوّر مستقبلي لتصريح ممكن ...

حتى أن إقتصاداً عملاقاً لا يستطيع الصمود أمام هيمنة الأذرع السوقية في عملية التسويق ، ومن شأن المواجهات والأفكار أن تؤدي بسلعه ومؤشراته وقيمه البيعية إلى خسائر فادحة ، ففي تاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٠ أشارت رويترز إلى أن الإنكماش الاقتصادي الياباني ما زال يعاني من أزمة أسباب النهوض الاقتصادي . وقد انكمش مجدداً الإقتصاد الياباني خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام ١٩٩٩ على نحو يجعله في مصافي الركود الفتي ، ومنهم من يرى الركود غير فتي مما يعني أزمة حقيقية . وقالت وكالة التخطيط الاقتصادي إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض ١,٤ في المئة خلال الأشهر الثلاث الأخيرة بالمقارنة مع الفصل السابق ، وتؤكد هذه البيانات صعوبة خروج ثاني

اقتصاد في العالم من أسوأ ركود شهوده خلال نهاية القرن العشرين . ويعدّ ذلك المهبوط  
الفصلي في الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد  
أسوأ قليلاً من توقعات الاقتصاديين بمهبوط الناتج المحلي ١ في المئة .

مع الإشارة إلى أنّ المهبوط المتوالي مرتين في النمو الفصلي يطابق الركود المثير  
للحذل وهو الركود غير الفتي ... إلا أنّ المسؤولين الحكوميين يشيرون إلى إمكانية  
القيام بعملية ما لإخراج العملاق الاقتصادي من أخطر الأزمات التي كادت أن تسقطه  
عن هرم المنافسة العالمية .

تشير الدراسات المتوالية إلى أنّ الاستهلاك الشخصي الذي عرقله هبوط حادّ  
في زيادة الرواتب الشهرية ، وعدم الأمان الوظيفي ، والإرتباك بشأن مشكلة الخواص  
مع بداية الألفية الجديدة ، شكلت عاملاً أساسياً ، أثر سلباً في الاقتصاد الياباني في  
الفصل الأخير من عام ١٩٩٩ ، وتصر الحكومة اليابانية على وصف الإنكماش الحالي  
الياباني على انه إنكماش " فتي " لا يعود إلى الهيكلية الاقتصادية ولا إلى الأسباب التي  
من شأنها توصيف الركود بالعائق ، إنما هو مرحلة من مراحل السوق وعوامله المتعددة  
في التأثير على " القيم " وهو يحصل في اليابان كما يحصل في الولايات المتحدة  
الأمريكية ، إلا أنّ الدراسات الاقتصادية تؤكد بالأرقام والنسب أنّ الأزمة هي مشكلة  
تصريف ، وممانعة سوقية حادة في وجه السلع اليابانية مما ينعكس سلباً حاداً على الناتج  
المحلي الياباني وبالتالي على شكل كساد مروّع في السلع اليابانية ، ففي الحين الذي  
يزداد فيه مؤشر الاستهلاك تظهر بوادر الانفراج ، وحين يعلن عن الصفقات لما وراء  
الحدود فإن الاقتصاد يتعش .

وبكلمة : إنّ الاقتصاد الياباني لا يعاني من مشكلة إنتاجية وفتياتها أو تقنياتها .  
أو أزمة معلوماتية اقتصادية وإنتاجية ، إنما يعاني من أزمة تسويق سلعه في السوق  
العالمية ، الذي يخضع لنفوذ هام من أذرع وقاطرات اقتصادية فيها الولايات المتحدة  
الأمريكية والاتحاد الأوروبي وباقي الدول النافذة من هذه الجهة ، خاصة الولايات

المتحدة التي إستغلت انتصارها العسكري والاقتصادية والدبلوماسية والهبات السنوية وامتداد ذراعها العالمي من أجل احتكار كبير للسوق ومنع الصادرات الأخرى من التحرك وفق هوامش أوسع وأقلر في عملية التصريف السلعية ... كما تؤكد الدراسات المتتالية أزمة هواجس وشكوك وخوف إقتصادية تؤثر تأثيراً بالغاً في عملية النهوض الإقتصادي الياباني .

وحين يصل الأمر إلى قوانين السوق الإعتباطية وما فيه من قواعد تتداخل فيها الذوقيات والدعايات والاعلانات والتقلبات النفسية والتخمين وما إليه هنا تسقط نسبياً لعبة التحكم ، وهذا بالذات ما يعطي توصيفاً خفيفاً لإقتصاد عالمي يقوم على قواعد من السوق تتحكم فيه نسبياً وبشكل جوهري قواعد غير ناتجة نفسية وتخمينية من شأنها أن تسقط تاج الاقتصاد عن رأس الملك ...

ومن مظاهر الدلالات النفسية الجزئية ما يصاب به الان الاقتصاد الياباني ، ومنها أيضاً مشكلة التضخم التي تدلّ على مشكلتين : الأولى مشكلة فعلية وهي نسبة التضخم بما عليه عناصر التضخم ، والمشكلة الثانية التوقعات التخمينية غير العلمية التي تصاحب التضخم مما يؤدي الى انهيارات في اسواق المال تؤدي انهيارات قد تتجاوز الحدّ المعقول ....

هذا يمكن لنا ان نوصّف الاقتصاد العالمي ونتاج العولمة من جهة ما بالاقتصاد النفسي ، الذي يتلاعب به جزء الوهم لإنتاج " قواعد لعبة اقتصادية " غير مضبوطة من شأنها أن تزعزع الاقتصاد العالمي ، وخير مثال على ذلك ما حصل تاريخ ١٥ نيسان ٢٠٠٠ في " وول ستريت " ، بسبب التضخم وما صاحبه من " وهم نفسي " بصورة طاغية أدّى إلى إهيارات ضخمة قبل إفتتاح الأسواق ، وعند ساعات الإفتتاح ، فقد تلقت أسواق المال في العالم ضربة إعتبرت الأخطر ، ووصلت الأزمة إلى الضراوة ، رغم تدخل القوى المالية العالمية في الدول الكبرى ، للحجم الإهيارات المالية في البورصات ، والسبب فيه يعود الى الإهيار الذي أصاب أسواق المال في الولايات

المتحدة الأمريكية ، وما صاحبه من وهم سوقي ، وقد قال أحد أهم المستثمرين اليابانيين تاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٠ تعلمنا أنه كلما تأثر الاقتصاد الأمريكي فإن على كل أسواق المال في العالم أن تدفع ثمنًا سخياً لذلك .

وقد هيمنت حالة أسواق المال الأمريكية على أجواء اجتماع وزراء مال ومخاطفي المصارف المركزية الذي عقد في واشنطن ، وقد أخذ المستثمرين حالة من الضغط واليأس والتكهّن وانتظروا اليوم التالي للإفتتاح مترقبين الخيارات والنتائج ضمن كم هائل من الهواجس والتخمين ، لكيفية إنعكاس التوقعات على القيم المالية ، ومدى قدرة القيم النفسية وأسسها في التأثير على مبادلات السوق وحركة رؤوس الأموال البيعية وغيرها ، وكما هو معلوم ، فإنها تؤثر بعمق في القيم وحركة الأموال والقرارات الشخصية والإقتصادية ، وقد علّقت مجموعة من الصحافة المالية على احتمالات ممكنة لخسائر بالمليارات وإفلاسات كبرى تطل العديد من المؤسسات المالية في الدول الصناعية ...

إليك مثلاً آخر يعبر عن منطق تخمين الصحافة : قالت الصحف الأوروبية : إن المستثمرين يتصبّون عرقاً ، في انتظار فتح الأسواق ، وسط سيل من تحذيرات بمبوط كبير متوقع في اسعار الاسهم الآسيوية والاوروية ، فذكرت صحيفة " صنداي تليغراف " أن موجة من الانهيارات بالانتظار وان اوروبا تواجه موجة بيع ضخمة ...

وقالت صحيفة " الاوبزرفر " : ان المدينة تتأهب لإنهيار كبير ... وعلّقت الصنداي تايمز قائلة : إن اثنين اسوداً يلوح في أفق لندن بعد الانهيار في وول ستريت .

وفي فرنسا قالت صحيفة " لوموند " إن المخاوف ستتركز على سوق طوكيو ثم على الاسواق الاوروية ... وتخوّف من أزمة التضخم الذي فاق المتوقع بكثير الذي اصاب الولايات المتحدة يوم الجمعة الفائت وهو المعدّل الذي تسبب بخسائر ضخمة جداً بلغت عشرات المليارات في وول ستريت بالولايات المتحدة وأصاب العالم بأسره كما أنه اثار فوضى عارمة وخطيرة جداً على مؤشر " ناسداك " الذي تغلب عليه

أسهم شركات التكنولوجيا ... وفي الولايات المتحدة كتبت صحيفة " واشنطن بوست " في افتتاحيتها : " اذا واصلت الاسهم اتجاهها الهبوطي فان الشركات الناشئة ستجد من الصعب عليها جمع الاموال وسيصيب الافلاس الكثير منها ويمكن أن يكون الاثر مؤلماً في ما وراء " وول ستريت " ووادي السليكون ايضاً . وقالت نيويورك تايمز : عندما تفقد سفينة الاسهم ارتباطها بمرساتها الاقتصادية فأى شئ يمكن أن يروّع المستثمرين .

كل هذا التخمين والواقع المتفاعل أدّى إلى انخيارات وصفت بالهائلة والإنزلاق الكبير ، ما استدعى من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يتدخل ، من أجل أن يحول دون تكهنات تساعد على تنابع الانخيارات في أسواق المال ، ويمكن أن تجر الخسائر الى إفلاس قاطرات مالية أو تزعزع من اقتصادها .

هذا خير مثال على ما عليه الأثر النفسي والتوقعات والفرضيات والهواجس والأخطاء التقنية المفاجئة والإعلان عن قلة أرباح أو خسائر أو أزمة كساد في سلع مؤسسة ما ، إلى كثير من الأمثلة التي تؤثر بقوة على القيم الذاتية للسلع والبيعة وحركتها ، وتضرب بقوة في القيم الإنتقالية في البورصة ، وتنتشر عدواها إلى مناطق وبلدان وقارات أخرى ...

من هنا تصبح العولمة " مخلوقاً مخيفاً بلا هوية " ، سوى هوية السوق ، تضرب بقوة بذراعها في كلّ مكان ، من دون أن ترحم ، أو تقلل من نتائجها في البلدان الأكثر فقراً ، أو تحول دون إنتشار عدوى الإفلاسات والانخيارات في بلدان الجوعى رافعة بهم ، بل على العكس من ذلك ، فإنها تضرب بقوة في هذه المنطقة لعدم قدرتها على الممانعة ، وتخف آثارها في مناطق أخرى أكثر ممانعة ، بحيث يدرك المتأمل أن نتائج العولمة لا يتوقف عند حدود ولا يداري نظاماً ، أو يتورع عن دخول حريم بعض المناطق والبلدان رافعة بالإنسان المتهاوي فيها ... إنها عولمة غير عاقلة وشرسة جداً ، ولا عاطفة عندها ولا عقل ولا ضمير ، إنها آلة وأداة ومواد يديرها بشر يحدّدون قيمها



غير تعاملهم وسلوكهم الاقتصادي ، ضمن عصر إنتصرت فيه الليبرالية الاقتصادية ، وحكمت وفق أسس سوقتها على أساس أنها تمثل بنية تطورية في العلاقات البشرية تحت شعار القيم والمفاهيم فأتسعت لها السوق بعناصر بيعها وشرائها وتحديد النافع .

إنّ قراءة منطق القاطرات المالية يدلّ بعمق على وحشية خطورة تنتاب مجالس الإدارة ، هي أبعد ما يكون عن أولوية الإنسان ، يدلّك على هذا مجموعة من التقارير الصادرة عن وكالات تابعة للأمم المتحدة ، تشير إلى عسكر هائل من الجوعى وتجارة الرقيق وبيع أعضاء البشر وإحتكار المواد وإستنزاف البشر وإستتصال قواهم ، وحشرهم ضمن حدود أقل من دولار للعيش اليومي ...

إنّ من ينظر بموضوعية إلى مسرح علمنا الذي فيه نعيش يدرك قيم العولة التي يقامر فيها واحد في هونغ كونغ بـ أكثر من ٦٠٠ مليون دولار ، ويخرج ضاحكاً لجهة أنّه غامر ، في وقت دخلت فيه دولة مثل أثيوبيا ضمن " كوما " إقتصادية معيشية وقد اعترفت الأمم المتحدة ببدء شهر نيسان عام ٢٠٠٠ أن المجاعة التي تلتهم شعب أثيوبيا ستقتضي على ثلاثة أرباع السكان . وتضرب المجاعة أثيوبيا وتحصد كلّ يوم مئات الأشخاص بسبب الجوع ، وقد صرّحت الأمم المتحدة بأنّ المجاعة ستحصّد أكثر من ٧ مليون نسمة ، وقد عرضت شاشات التلفزة العالمية صوراً تشبه " المستحيل " من كارثة المنظر المخيف المرعب للشعب الأثيوبي ، بحيث ترى أطفالاً ورجالاً ونساءً لا تجد فيهم سوى الهيكل العظمي ، وبعضهم أمام عدسات الكاميرا ، أمام مشهد العالم الغني يلفظ أنفاسه مباشرة على الهواء ، ومنذ ذلك الحين قدّمت دول الغرب الغني بعض المساعدات التي وصفتها الصحافة الأثيوبية بأنّها أقلّ من طعام شهر لكلاب الدول الاسكندنافية ...

وقد تفشّت الأمراض الخطيرة بين الناس ، كما أن الحيوانات والجيف الميتة وهي كثيرة تؤثر جدّاً في الحالة الصحية عند المواطنين الأثيوبيين . وما أثيوبيا إلا واحدة من عشرات الدول الأفريقية التي تمرّقها المجاعة والتخلّف وسوء التغذية والأمراض

والاحتكار الحادّ ، والعجب أنّ فيها تتمركز أهم قاطرات عابرة للقارات مالياً وإستثمارياً ... ! إن هذا وجه من أوجه الإرتباط الاقتصادي وقنوات العولة التي تتشابك فيما بينها على شكل حلقات ضاغطة ومؤثرة ، الى درجة تسقط فيها قيمة عملة نقدية أفريقية عن شراء رغيف خبز ، أو حبة دواء لوجع الرأس ، وبالتالي تنهار دولة أمام تأثيرات سوق العرض والطلب لأنها لا تملك وحدات مالية وقدرات إقتصادية من شأنها أن تحفظ رمق العيش على الأقلّ لسكانها المحتاجين .

إن هذا مظهر واحد لما عليه التأثيرات الاقتصادية ما بين القلب والاطراف أو ما بين الانتاج والتسوق ، أو ما عليه القيم الشرائية وآلية الحصول على السلع ما بين منيع السلعة وأسواق إستهلاكها ...

أما الجهة الثانية للدلالة ، التي تعتبر في غاية الأهمية هي أن من القيم الأساسية للعملة والنظام الإقتصادي الدولي تكمنُ في أنّ دوافع القاطرات المالية والإقتصادية وكبار ملائكي المواد الضرورية يقودهم دوافع وعوامل نفعية مادية بحتة ، مفهومها يقوم على أساس تجميع الثروة بعيداً عن فرض أولوية بشرية أو قيمة إنسانية حاکمة في عمليات التجارة وتسويق السلع .

وتطالب الدول النامية بالتخفيف من وطأة مفاهيم الثروة والتقريب من مفهوم الرعاية ولو بحدّ أدنى تقليدي ، من أجل تنظيم العملة ضمن إطار نسبي من مفاهيم المواطنة فضلاً عن الإنسانية . وفي جوّ من العرض اليومي لقوافل الموتى في أكثر من ٤٨ دولة الأكثر فقراً في أفريقيا صادف تاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٠ تاريخ الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن ، وذلك لمناقشة تطورات الاقتصاد العالمي وديون الدول الفقيرة ، مما أدى إلى تظاهرة ضمّت الآلاف من الأمريكيين وغيرهم من سكّان الغرب الوافدين من أوروبا الغربية ، بهدف إدانة فكر النظام الدولي الإقتصادي والليبرالية والحرية الزائفة ... وقد نقلت شاشات التلفزة العالمية مظاهر الشغب والعصيان المدني الذي أدى الى ما يشبه الإنقلاب الشعبي على

منطق النظام الدولي الاقتصادي مما أرغم الولايات المتحدة على أن تجتهد أكثر من ٣٠٠٠ شرطي لتحرس مكان اجتماع وزراء المالية ألك ٢٤ الذين يشكلون العضوية وقد استطاع المتظاهرون في اليومين الأول والثاني أن يؤجلوا موعد الاجتماع إلى ساعات متأخرة ، وذلك بسبب شراسة المواجهة التي دارت بين المتظاهرين والشرطة الأمريكية .

وقد شاهد العالم على شاشات التلفزة العالمية ثورة عارمة تندد بالرأسمالية والديمقراطية حرفياً ، وتصنفها بالوحشية ، وديمقراطية أهل المال فقط ، وتردد أنها بلا هوية ، بلا حقوق وحریات ، وتدين بشدة الرأسمالية والديمقراطية وتشكو من إضطهاد المال وأصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى ، في مهد رأس الرأسمالية والديمقراطية .  
مما أدى إلى إعراف الوزراء ألك ٢٤ بضرورة إعادة النظر بقيم النظام الدولي خاصة أنّ المظاهرات هي من " مصدر غربي " ومن طبقات الديمقراطية التي نادى طوال الثلاثة أيام بندايات تدين فيها الديمقراطية المالية ... وقد ردّ المتظاهرون شعارات لها دلالة تدلّ على ما عليه أحوال الطبقات الشعبية وذوي الدخل المحدود من خلال ممارسة طويلة وحقة هامة لمشروع الديمقراطية والرأسمالية ، ومن تلك الشعارات واللافتات العبارات التالية :

الموت لدولة الاثرياء . لا نريد ديمقراطية أصحاب الشركات . نطالب الدولة بالرعاية الاجتماعية . لماذا الظلم الاقتصادي . نريد فعلاً احترام الانسان وتزويده بما يضمن حقوقه . الانسان أفضل من الحيوان . الكلاب هم أكثر نعيم وسعادة من الانسان . النظام الدولي هو نظام يخدم رؤوس الأموال فقط . العولة نظام الأغنياء . الحق السياسي لا يتمتع به سوى الاغنياء . فوز بوش على ماكين هو فوز للثروة على من لا يملك ثروة وهذا يعني أنه لا مكان لمن لا يملك مالا في مركز القرار ...  
وقد عصفت الصحف الأمريكية الغربية لتحليل الحادث وتحديد معاني الإدانة من المواطنين الغربيين للتجربة الرأسمالية فتحدّثت عن حقيقة " محاكمة ميدانية " يجريها

المستفتي الغربي على ما يشعر به عبر عقود طويلة من التجربة لها جذور في قرون مضت وقد قدّم المواطن الغربي مشهداً رائعاً في بيان إدانة عنيفة في " سياتل " الأمريكية ، والتي دلّت على أن الشعب يريد من الدولة أن تتغير من فلسفة سلطات الاثرياء ، والدخول الى عالم آخر ، يمثل نقلة نوعية لقيم الحقوق الانسانية ، وهو يتمثل برعاية الدولة ، وتبني قيم الانسان بالضمانات العملية ، وليس من خلال فتح باب المشروعية النظرية لممارسة الحق والحرية ، من دون ضمانات في وقت تتوزع فيه الشروط التفعيلية للحقوق ويمسك زمام المبادرة فيها أهل الثراء وهم عادة القلة القليلة في المجتمع الأمريكي .

فإذا كانت الأمور كذلك في الشارع الغربي مع كلّ الضمانات التي يقدمها النظام السياسي فكيف هي الحال إذا خوفاً وإرباكاً وأثراً في المسرح الآخر من الدول النامية التي يزحف إليها الموت بقوة بكلّ وسائله ومعانيه . !

إنّ هذا يبرّر خوف الخائفين من عولة القاطرات العابرة ورؤوس الأموال ودوافع النفعية من دون مسؤولية أو إلتزامات مسلكية ، إلى درجة أصبح السوق نيّ أهل الأرض ، وهو فقط من يسيطر للبشر حياة أو موتاً وغنى أو فقراً : " وكان يد السوق الحقيقية والتي وصفها عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث في القرن السابق والتي تتحكم في أسعار السلع قد طالّت وأصبحت السائدة في جميع مناحي حياة الانسان " <sup>(١)</sup> .

ومعلوم أنّ السوق هو علامة لازمة في دلالاته على العولة بما يتضمن من مسرح لنزالاتها وصراعاتها ومعاركها التي أسقطت دولاً كان عمدة النظام الدولي كما هي الحال مع المعسكر الشرقي وعلى رأسه الإتحاد السوفياتي ، الذي مزقه السوق دويلات دويلات ...

---

<sup>(١)</sup> كتاب العولة ص ٣١ لعبد الله الترم وعبد الرؤوف آدم في وصف آلية التحكم بالأسعار وما عليه الامر ما وراء الحدود بنظر العلمين

- وللإشارة الى ما عليه الارتباط العالمي لجهة تأثيرات رؤوس الاموال سأورد نتائج دراسة مؤسسة " يورو موبي " الدولية للتصنيف المالي والاقتصادي كما هي :
- أعلنت مؤسسة " يورو موبي " الدولية للتصنيف المالي والاقتصادي تقريرها نصف السنوي في نهاية آذار الماضي من عام ٢٠٠٠ وقد جاء في التقرير النقاط التالية :
١. شهدت الاشهر الستة الاخيرة تحولاً ملحوظاً في الاقتصاد العالمي فمئذ سنة كانت الاسواق الناشئة تنهوى في المرتبة حين كان المستثمرون يفقدون الثقة بالبرازيل وروسيا والعمالة الاخرين الذين ضربتهم الازمة أما هذه السنة فتشير اسعار السلع للملاحة وإدارة المخاطر المحسنة واقتصاد الدول النامية الناشط الى ان اياماً أفضل سوف تأتي ولمة رابحون كبار في تصنيف " يورو موبي " الاخير للمخاطر المالية .
  ٢. الاقتصاد العالمي في حال جيئة وتدل دراسة " يورو موبي " لمخاطر المال الاولى في هذه السنة على مكاسب كبيرة حققتها دول افريقيا جنوب الصحراء المنتجة على الاخص للنفط وكذلك دول شمال أوروبا . فقد دفعت اسعار السلع القوية مدغشقر الى المرتبة الـ ٤٤ وتوانيا الى المرتبة الـ ٣٤ من الدول الخمسين التي سجلت أكبر تقدم في الدراسة الاخيرة هي الدول الافريقية .
  ٣. مع اقتراب الحملة الانتخابية الرئاسية في روسيا أواخر آذار الماضي تقدمت البلاد ٢٠ مرتبة بفضل تحسن اسعار النفط وأثر خفض الروبل في الواردات وتقدم المفاوضات مع نادي لندن لإعادة جدولة ديون موسكو المصرية التجارية .
  ٤. تظهر الدول الاسكندنافية في الدراسة مظهراً جيداً وتبدي نمواً صحياً وتضخماً محدوداً . الا ان اوربوا الوسطى تخيب الآمال الا انها قد شهد سنة جيئة اذا واصل اقتصاد غرب أوروبا نموه القوي وزاد استيراده من وسط اوربوا . وقد هبطت بولندا مرتبة واحدة الى المكانة الثالثة لاربعين بسبب مخاوف حول

- عجز حسابها الجاري ، وهبطت مرتبة رومانيا ١٢ درجة الى المكانة ١٠٧ مع توقع نمو متواضع وشكوك حول التزام سياسة مالية صارمة في سنة انتخابية .
٥. في آسيا يرتبط التعافي الاقتصادي ارتباطاً قوياً بالصادرات فيما تستفيد المنطقة من قوة الطلب الامريكي على الرغم من الهبوط النسبي في قيمة الدولار ... ومنذ أيلول الماضي تحسنت توقعات نمو كل من كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايلاند وماليزيا . وارتفعت ماليزيا ١٠ مراتب بفضل ادائها الاقتصادي بعدما صعدت ٢٨ مرتبة في تصنيف ايلول الماضي من حيث المخاطر المالية .
٦. عانت اليابان انكماشاً فنياً في النصف الثاني من ١٩٩٩ وهبطت ٣ مراتب في تصنيف المخاطر الاجمالية . وتوقعات نموها هذه السنة تبلغ في المتوسط ١,١ في المئة لسنة المقبلة بعدما كانت ٠,٥ في المئة ايلول الماضي .
٧. ارتفع ترتيب الصين منزلتين الى المكانة ٤٨ ويدي المحللون تحفظاً أقل في شأن توقعاتهم بخصوص ناتجها المحلي الاجمالي ويتوقعون في المتوسط نسبة ٧ في المئة للسنة المقبلة بالمقارنة مع تقدير متفق عليه بلغ ٦,٥ في ايلول الماضي ويبقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين محدوداً والاستهلاك بطيئاً في انتظار انضمام الصين إلى منطقة التجارة العالمية مع اعتماد المستثمرين موقف الانتظار .
٨. تنحى امريكا اللاتينية نحو الخروج من الانكماش تدعمها اسعار النفط المرتفعة وقد شهدت البرازيل نمواً جيداً في ناتجها المحلي الإجمالي يدعمه دفع قوي لرؤوس الاموال من الخارج ونسبة منخفضة للفوائد وتبدي توقعات النمو في كل من البرازيل والارجنتين تفاؤلاً في نتائج تقدّم الاصلاح المالي في البلدين ومفاجئة هبوط المكسيك مرتبة واحدة في الترتيب الاجمالي على الرغم من انها تحظى بأفضل التوقعات بين بلدان المنطقة وقد ساعد ارتباط اقتصادها القوي بالولايات المتحدة وبأسعار النفط التي وصلت الى اعلى مستوياتها منذ عشر سنوات في حمايته من اسوأ آثار الانكماش في امريكا اللاتينية .

٩. الدول الاعضاء في مجموعة " انديان " تعاني مشكلات خاصة وقد ادى امتناع الاكوادور عن سداد ديون مستحقة الى سقوطها ٤٢ مرتبة فيما هبطت بيرو ١٨ مرتبة .
١٠. في المناطق الاخرى من العالم ارتفعت مكانة ايران ١٩ مرتبة بتحسّن رصيدها السياسي مع توقّع خسارة المحافظين سيطرتهم على مجلس الشورى في الانتخابات الاخيرة .
١١. المراتب المختلفة التي احتلتها دول المحيط الهادئ — تونغا وفانواتو وساموا وحزر سالومون — فهي أدل على افتقار الى توقعات اقتصادية من أي دلالة أخرى عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية .
- وقد إعتمدت " يوروموني " لاحتساب الرتبة الاجمالية التي يحتلها بلد ما في المخاطر المالية تصنيفا لعوامل تسعة ، يحظى التصنيف الافضل بالعلامة القصوى ٢٥ أو ١٠ او ٥ ، وأسوأ تصنيف بـ صفر ، واليك تعداد للعوامل التسعة :
- ١- المخاطر السياسية ٢٥ في المئة من التصنيف مثل مخاطر عدم دفع الدين او عدم خدمة الدين للسلع والخدمات والقروض وتمويل التجارة والربح وعدم توزيع رأس المال .
  - ٢- الاداء الاقتصادي ٢٥ في المئة يحسب على رقم الناتج المحلي الاجمالي للفرد على نتائج استقصاءات " يوروموني " في شان التوقعات الاقتصادية .
  - ٣- مؤشرات الدين ١٠ في المئة تحسب باستخدام النسب التالية من تقرير البنك الدولي ونسبة مستحقات الديون الى الناتج المحلي الاجمالي وخدمة الدين وميزان الحسابات الجاري الى الناتج الوطني الاجمالي .
  - ٤- الدين المؤخر او المجدول ١٠ في المئة تحسب العلامة على نسبة الدين المجدول على مستحقات الديون .
  - ٥- تصنيف الائتمان ١٠ في المئة تخضع القيم الاسمية لتصنيف الدول الذي تصدره مؤسسات " موديز وستاندرد أند بوروز وفيتش أي بي سي إيه . وكلما ارتفعت القيمة كان الوضع أفضل وحيث لا قيمة تكون العلامة صفراً .

- ٦- توافر المال المصرفي ٥ في المئة تحسب من ارقام قيمة القروض الخاصة الطويلة الاجل غير المضمونة بالنسبة المتوية من الناتج الوطني الاجمالي وكلما كانت القيمة أعلى كان الوضع أفضل .
- ٧- توافر المال القصير الاجل ٥ في المئة يأخذ في حسابه اتفاق مجموعات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتغطية القصيرة الاجل التي يوفرها مصرف أكرام بنك الامريكي ومصرف ان سي أم البريطاني .
- ٨- توافر اسواق رؤوس الاموال ٥ في المئة . وقد صنفت نوادي المقرضين والدائنين كل بلد لدى وضع الدراسة وقدرة البلد على الاستدانة من الاسواق الدولية .
- ٩- حسم التخلف عن الدفع ٥ في المئة .

### قراءة في بنية متن التقرير

من خلال اطلاعي الدقيق في جهات المفاضلة وتحديد المعايير ، التي تعتمدها المؤسسة ، وجدت ان الخبراء والباحثين يحددون معايير السوق والديمقراطية بالمعنى الاعم الواسع كمعيار في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وما اليه ، وعلى هذا الاساس تكون القيم والنتائج . كما ان هذا التصنيف لا ينظر الى البنى والهيكلية ، وبالاخرى لا ينظر الى الهيكلية العامة في مجال الحلقات المالية والتقدية ، مما ينعكس سلباً في العديد من نواحي التقييم ... وعلى كل حال ، لا يكشف هذا التقييم العمق الحقيقي لواقع البنى الترابية في صحة الاقتصاد .. ان المشكلة تكمن في النظرة الى نتائج السطح الاقتصادي ، مما لا يعني بياناً للسببية العامة للتحكم في مجال التنويع بالاقتصاد والنمو ، وغير مثال على ذلك المكسيك وما قيل فيها .

مع علمي المسبق ان دور التصنيف يلعب اساساً مهماً في المجال الدولي لفتح الطريق أمام المستثمرين الذين يجتازون الارضية الامنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحتمل رأس المال ونموه ونتائج المنفعة والربحية ، ومع لئاني بهذا أيضاً أؤمن أن نفس هذه المعايير أيضاً تغلق الباب أمام العديد من الدول لأنها تنظر للمؤسسات



الدولية ذات أساس سياسي مغاير للديمقراطية مما لا يتيح لرأس المال الجانب المطلوب الاستثماري وفق معايير التلازم ما بين آلية القانون العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وما عليه الحركة العامة للدورة المالية والانسيابية الاقتصادية .

من هنا حُرمت " ماليزيا " من زحف رؤوس الاموال والقروض اتجاهها بسبب تصنيف جانب من الفكر السياسي الاجتماعي على انه يناقض فكرة الآلية التي تحكمها ذراع قوانين السوق ، وبفس الوقت استفادت كوريا الجنوبية من القرض التاريخي عبر المؤسسة الدولية الذي بلغ ٥٩ مليار دولار ، وفي نفس الوقت منع صندوق النقد الدولي اندونيسيا في عمق الازمة الاقتصادية التي اسقطتها عن عرش النمو الاقتصادي بسبب جانب المعايير السياسية ...

وهذا النموذج تكرر في تعاطي صندوق النقد والبنك الدوليين مع الدول المصنفة "الاشد فقراً" ، وظلّ مستمراً الى تلك المصنفة نامية ونموها جيد ، الا ان أزمة المعايير اسقطت حظّها الموكول إلى غيرها من الاستفادة من " قروض " المؤسسة الدولية ... حتى لم يعد عجباً أن تنزع منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ لإيران بأن طلبها الذي قدّم من أجل الانضمام الى منظمة التجارة الدولية قد ضاع ، فهل ضاع أم أُلُف ... ! الجميع يعلم أنه أُلُف ، بسبب رفض الولايات المتحدة إنضمام ايران الى المنظمة وفق مشروع احتوائها عن طريق العزل الاقتصادي ..

من يتفحص " مجموع المشكلة " يجد أن قسماً منها يتعلّق بالمعايير ، والقسم الآخر وهو الأهم يتعلّق بالمنفعة وإحكام القبضة على السوق ، بعيداً عن عالم المعايير وما صراع المعايير إلا طريقة نموذجية ، من أجل السيطرة على مفاتيح الصراع لتحقيق هدف المنفعة المطلوبة ، التي تقوم عليها فلسفة قانون السوق ...

وفي هذه الخاتمة أشير إلى أن العولمة تستطيع ضبط الإنسيابات والسلوكيات الاقتصادية العابرة تحت قبة قانونية واحدة ، ذات أداة تنفيذية وجهاز واحد ومرجعية قضائية واحدة لحلّ وفضّ النزاعات ، وهذا يعتبر عاملاً مخيفاً في سلبية العولمة وضرب

معالم الأمن الاجتماعي الذي ما زال مناهضو العولمة يعتبرونه العامل الأخطر والأكثر إنتاجاً للظلم الاجتماعي ... إنّ للإقتصاد التصديري دورَ الريادة والدافع المحرك للإقتصاد المنتج وعلى قدر الإنتاجية التصريفية تظهر العافية وعدمها في الإقتصاد ، وعلى أساس الحجم الإقتصادي النافذ تكنولوجياً وإنتاجياً وسوقياً تظهر الآثار العالمية لنتائج العولمة الإنسيابية فيما وراء الحدود ، وهذا خطر حقيقي يتهدّد الدول والوحدات المالية والبشر الضعفاء بأخطر إغيارات ونكسات ، في ظلّ عدم وجود " عالمية قانونية " وأداة تنفيذية وقضائية حاکمة على العناصر التجارية ، حتى أنّ منظمة التجارة العالمية تنهوى قواعدهما الإلزامية أمام إصرار الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الكبار على رسم خطوط رمادية بين البيض والأسود ، وفي بعض الحالات لا تعترف هذه القوى العظمى لا بأبيض ولا بأسود .

أمام كلّ هذا :

هل يمكن إنتاج ضمانات قانونية فعلية تقوم على أساس بيان أنّ الأولوية هي بشرية من خلال الضمانات الاجتماعية ( سلطة فوق السوق ) .

ولا أظنّ أنّ القيم الحاكمة — وهي التي تصنع منظومة حكمنا في عصرنا الحاضر — هي على قدرٍ من التزام موضوعي فاعل من شأنه تحويل المدرسة التجارية القائمة على النفعية والثراء أولاً إلى قيم ومفاهيم تؤسس لمرحلة نموذجية من ناموس حقوقي يشيد البناء الهرمي للقيم الاقتصادية والسياسية والتجارية والإثمانية والحضارية ضمن هرم محكوم بمنظومة الحقوق الأولية والأساسية والضرورية للإنسان بعيداً عن الخسيسة واللون والعرق والقيم والتعددية السياسية والحضارية ، وهذا برأيي سابع المستحيلات إن وجدت .

إنّ إقتصاداً تتحكم فيه الهواجس والقوى المالية والتنبؤات الشخصية ولا حكومة قانونية عالمية فيه ، ومدعوم بنويّاً بإمبراطوريات سياسية أكثر غزناً وإستعمالاً لخياراتها وأدائها في ممارسة خطيرة جداً لا تبتعد قضائية عليها وبالتالي : " لا مسؤولية

عليها " ، هذا الإقتصاد السوقى لن ينتج إلا ما ينتجه من مجاعة وجوعى جائعين أمام مقرّات الأمم المتحدة في أغلب بلدان الدول النامية ، يشاهد العالم الغنى صورهم وفق طريقة ترفيحية إجتماعية بعيدة كلّ البعد عن " أطر المسؤولية ونتائجها " ، إلى درجة ما زال فيها العالم الصناعى يرفض أن يتبنّى أيّ قرار أو وثيقة أو إعلان يحمله مسؤولية إلزامية ، حتى أنّ مسؤولية تزايد حرارة الأرض يريدون أن يلقوا بعين تبعيتها على كاهل أكثر الدول فقراً ...

ويريد الأمريكيّون أن يقتنعوا العالم أنّ العملة متاع مهمّ للبشرية وهو الذي وسّع من رقعة الإعلام والإعلان ، وإستطاع ان يوصل البضائع الميكانيكية والإلكترونية والمعلوماتية وغيرها من سلع التطوّر والتكنولوجيا إلى كافّة البشر ، ولم يحتكر العالم الصناعى هذه الإكتشافات ، بل طوّرها وأنتجها ووضعها في الأسواق يبعاً وإستثماراً ونفعاً ...

وهذا صحيح ، لكنّ المشكلة هي أنّ القوى السياسية والمالية تلك طمست معالم وجودنا ونسب مختلفه تفاوتت بين دولة ودولة ، وتختلف بإختلاف الجهات الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والسياسية والحضارية ، إلى درجة أنّ قوانين البلاد النامية تعاني من أزمة ضغط أسواق وبيع وسياسات من أجل أن تتناسب مع وفادة السلع المعلوماتية والتقنية وغيرها حتى الأرز والقمح الأمريكى <sup>(١)</sup>.

---

(١) يعتبر الأمريكيّون أهم مصداق من مصاديق الضغط والإكراه القانوني . مثلاً المايكروغوست الأمريكية للمعلوماتية إستطاعت أن تتحكّل بمجموعة من قوانين العالم النامي حتى تنهض لها بنية قانونية تناسب إحتكارتها وضربها للأسواق وتسويق سلعها ضمن مستوى من إحتكارية حادة وتحكّم بالأسطر والبرامج ضمن حدود لا يمكن أن نسميها إلا هيمنة حادة جداً . ولا ينبغي أنّ السوق الأمريكية الكبرى تشكو بقوة من إحتكارية مايكروغوست الأمريكية إلى درجة حكم عليها بتقسيمها إلى شركتين للمحول دون تولّعها الإحتكاري الذي وصل إلى حدّ مضايقة الدولة الفيدرالية الأمريكية نفسها . وفي جانب آخر فإنّ الأمريكيين ضغطوا بقوة حتى من أجل فتح سوق واسع جداً للقمح المعدّل وراثياً وقد نجحوا أيّ نجاح في فتح أسواق هامة في الدول النامية . وبضغط مارسته السلطة السياسية دبلوماسياً وعبر المساعدات المالية وعبر التأييد السياسي وعبر الوعود بتسهيل قروض صندوق النقد الدولي ، وعبر مساعدات أمنية وكشف أسرار قمّة الدولة ... والأدوات التي تمتلكها السلطات السياسية الأمريكية للتلاعب بإرادة السلطات المحلية في الدول النامية لا تقاها وما أكثرها ...

إنّ أياً من أبناء النوع الإنساني يتمتّى توسيع رقعة الإكتشافات والإنتاج والتسويق لما فيه خير الإنسان نفسه ، إلا أنّ العالم النامي وغيره لا يشكو من أزمة عدم وجود سلع متطوّرة في أسواقه ، إنّما يشكو من أزمة طمس لحقوقه وإمكانية ممارسته لأدواره ، يشكو من أزمة وجود إجتماعية وتطورية وإنسانية يشكو من مضامين تمثيل ديمقراطي تكون فيه للشعب فعلياً إمكانية ممارسة الحقوق والحريات النصّوصة في المنظومة الحقوقية ، يشكو من مجاعات هائلة ، من أمية حضارية وحرقة من تخلف ، من عشرات ملايين الموتى سنوياً إمّا جوعاً أو بسبب سوء التغذية من تكاثر أعداد الذين لا يحصلون سوى على دولار واحد للعيش اليومي ، من عدم توفّر وسائل مالية ونقدية تسمح لهم شراء أبخس السلع السوقية ، من موت بطيء في مرتع التبعية ، من فرض قيم سياسية إجتماعية وصناعة حكومات تهدر كل أموال الخزينة وهي أشدّ صلابة أمام آنين الشعب لأنّها تمثّل دوراً بوليسياً لإمبراطورية سياسية مالية ، تتخذ منها حصناً وثكنة عسكرية في جغرافيا سياسية معينة ، إلى الكثير الكثير من موت طبيعي واعتباري ، من موت تقليدي وحضاري ، من موت قديم وحديث من طمس شمولي لما طاله الخيال في العصر الماضي ...

هذا ما كشفت عنه التظاهرات الغريبة التي لفتت أنظار العالم في قلب مجتمعات الديمقراطية الغربية في سياتل الأمريكية ، في دافوس بسويسرا ، وأستراليا ونيس الفرنسية وبراغ وغيرها من المدن الغربية ، وهي صريحة في أنّ الشعب في الغرب والمواطنين يشكون من أزمة الشعور بالزوال لصالح النافذين ماليّاً وسياسياً . يشكون من طمس الهوية ، من عدم إمكانية ممارسة ما هو لهم حقوقياً ، من فرض قيم أدبية إجتماعية تسويقية وأذواق نفسية وسياسية وأخلاقية عبر قاطرات ذات وزن ثقيل : مؤسساتية وتجارية وإستثمارية تملك كلّ وسائل الإعلام والإعلان والإقناع الجبّارة ، إلى سياسات مفاهيمية يسوقها أهل الثراء والمال عبر قنوات شرعية غير ممنوعة يكون من شأنها إعدام إجتماعي وإنساني ، واسر في سجون قيمية ومنفعية إلى درجة أصبح اللواط والسحاق

والعلاقات الجنسية مع الكلاب والقطط والقردة سمة أساسية ممتازة إستطاعت أفلام الدعارة أن تدخلها بقوة إلى تلك المجتمعات وتلزمهم أدبيًا أن يحترموا ويمارسوها في العديد من الأحيان ...

إنّ كل شعوب الدنيا يتمون إلى وحدة بشرية ذات ناموس واحد وقيم طبيعية ومرحلية وتحوّلية في شقّها الطبيعي تجري على بني النوع جميعاً وتدلّ على وحدانية نوعية طبيعية برميّة ، تشدّ هذا الإنسان إلى ركب الكون ، وتجّره قهراً إلى معالم نظمها القاهرة ، ومع هذا يصرّ أين الإنسان على أن يتبنّى مجموعة من النظم تدير أدوات متطورة ومواد يحتاجها النوع لتكون حلقة من حلقات سلسلة الصراع الإستراتيجي في عملية إخضاع الطرف الآخر ، ليس من أجل قيم ذات ناموس مهمّ ونفعي لبني نوعه ، بل من أجل الثراء والمنفعة كيفما كانت ومن أين أتت . بعيداً عن حدود القيم الطبيعية أو الاعتبارية التي هي شرط للتكامل البشري في منظومة وجود الفرد في مجتمع الجماعة أو لتكامل الفرد ضمن ركب الكون ومنطقه الطبيعي الذي يوحى بمدّية عاقلة من تحوّلية هذا الإنسان طبيعياً ، ويدلّ على أنّ هذا التحوّل إنّما يمرّ بمراحل تكاملية ، وأنّ الحكمة التي تقوم عليها كافّة عناصر وقوانين الطبيعة خير دليل على وجود رحلة أخرى بشرية في عالم آخر عبّرت عنه الرسالات بـ " عالم يوم القيامة " . وكأنّه دلالة حلّية جدّاً على أنّه لا بدّ لسلوك بني النوع البشري من ضوابط ، مع أنّ يد السماء خلقتهم ضمن حدود إختيارية ، ليكون مسؤولاً عمّا اختار وقَدّم في دنياه .

من هنا يكون للمفاهيم والقيم ضرورة حاسمة في عملية ضبط التكامل الجماعي الإجتماعي ضمن إطار المنظومة السياسية ، من أجل تحقيق عدالة فعلية تتناسب والقيم المتأصّلة في ذات الفرد والنوع .

إنّ نداءات شبه جامعة بين الغرب والشرق تؤكّد منذ زمن على أنّه لا بدّ من البدء بعمولة تقوم على أسس حقوقيّة ، يكون فيها الفرد والجماعة ومن ورائهم النوع البشري أساس القيم والنظم الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ...

وإلا فإن السلعة ستظل "حجر الأساس" في مشروع القيم ، وبالتالي ستكون العملة أكثر خوفاً ، ومضارّها أكثر من منافعها . هذا ما تشير إليه أحداث التظاهرات والشغب في الشوارع الغربية ، فكيف يمكن لشعوب وقيادات الدول النامية أن تطمئن إلى العملة وهي الآن تجربها من شتى زواياها السياسية والإقتصادية والإعلامية ... ولم تنجُ من آثارها السيئة الممتدة ، حتى من عولة البيئة وما أنتجته المعامل والمصانع الغربية من موتٍ جزئيٍّ وأضرارٍ بليغةٍ جداً بالبيئة تجسدت على أشكال مختلفة منها التزايد الحراري وانخفاض مستوى البحار وما إليه ...

إن الحقيقة الصادقة هي أن نبداً بمشروع عولة إنسانية تكون فيها الأولوية والسلطنة للإنسان على كافة المسالك والقيم والقواعد ، ثم بشرة السلوك الإقتصادي الذي يجب أن يأتي متاغماً ومنسجماً مع الحقائق الإنسانية .

لكن الواقع الذي نراه هو هـميرغ وباري وتكساس وشركات عابرة وقاطرات ذات أوزان أكثر قدرةً ونفوذاً من مجموع دول عدّة ، تقوم على أسسٍ من ربحية وإستثمارات من دون مسؤولية في ظلّ فراغ قانوني وبنوية سياسية مهينة من قبل دولة جنسية السلعة في عملية تطوير إستراتيجي في صراعٍ مستميتٍ لإحتلال هـرمية ممكنة في ظلّ هيكل النظام الدولي .

## العولمة والعلمانية والدين

أولاً وأخيراً العولمة ليست شجراً نازلاً علينا من السماء ، ولا وحشاً خفياً نبع من بطن الأرض ، إنما العولمة هي " نتاج إكتسائي " لما وصلت إليه البشرية في صناعة الأدوات وللؤثرات والمواد والوسائل وكيفية إدارتها من الناحية الفكرية من أجل الكسب والربح ضمن مستويات متنوعة ... ويقود هذه الأدوات أشخاص ، سواء كانوا موصفين برجال السلك العام ( القانون العام ) أو مصنفين كأشخاص يتبعون القانون الخاص . ويدرك الخبراء أن الأدوات بذاتها لا أثر لها إلا عبر خطط وقيم وأهداف يصنعها البشر كما صنعوا الأدوات وكشفوا أسرار النواميس التي أعطتهم خيارات كثيرة في مجال التأثير في بقاع بعيدة من الأرض .

من هنا تدخل مادة القمح ، والمواد الغذائية ، والأدوية ، والصناعات التحويلية والمواد الأولية ، والصناعات الإلكترونية الميكانيكية المعلوماتية الكونية البيئية وغيرها حتى أدوات التحميل والترفيه ، بل كل ما من شأنه أن يترك أثراً في البقاع الأخرى من الأرض ، ضمن إطار المواد والوسائل والأدوات التي تشكل تجارة العولمة .

لكن لا يمكن بحال من الأحوال أن نفصل الأداة عن الفكرة . إن الأداة مثل الصناعة النووية ، مرةً تُستخدم في إنتاج منافع مدنية ، وفقاً لنموذج فكري مسيطر ، ومرةً تُستعمل في مجال التدمير البشري المادي كما حصل في اليابان ... إنها أداة طبيعة وفقاً لتصورات ومفاهيم وأفكار تحكم البشر في ظرف معين وبيئة معينة ، ويجب أن نعلم أن الأفكار ليست كابوساً موجوداً معنا منذ البداية ، تتطور وتقرض ذاتها علينا ، بل نحن البشر أسياد القرار ، ولنا الحرية الكاملة في إعتناق هذه الفكرة الجنونية أو تلك

الإنسانية ، وذلك لما زوّدتنا به السماء من قدرة عقلية لا يختلف إثنان على أنها سرّ عظيم وقدرة خارقة ...

في الآونة الأخيرة بدأت الدراسات المتقدمة تشير إلى أنّه من الضروري أن نفتش عن مجموعة فكرية من شأنها أن تطوّر السلوك البشري ، وهذا يعتبر بذاته أمراً في غاية الأهمية ، إنه إقرار صريح من المجموعات السياسية أنّ البشر يحتاجون إلى قيم تطويرية من شأنها أن تؤثر على السلوك البشري .

إنّ التقارير الحديثة في غاية الأهمية ، وهي تبطن صوراً خطيرة حول مستقبل السلوك والجريمة ، وتشير إلى أنّ الأشخاص أصبحوا سلوكياً أكثر نفوذاً وأكثر تعمقاً بقيم إجرامية ، ولا بدّ من إعادة صياغة القيم من جديد ، وإلا فإنّ الأمن الاجتماعي في خطرٍ فادح ، وكما ترى فإنّ صميم وجوهر مطلب هذه التقارير التي تصدر كلّ عامٍ عن جهات عدّة منهم الأمريكيين ، تركّز على الفكرة ، بلحظ أنّها تمثّل وقود وأداة للتوجّهات البشرية في شتى مجالات الإنسان الاجتماعية وغيرها ، وتؤكد أنّ التعامل مع الأمن الاجتماعي يتطلّب بنية فكرية ومفاهيمية خاصّة ، وإلا فإنّ العالم ينحرف بقوة نحو الإحرام ...

وتطبيقاً لأصل النظرية في معناها التوجيهي رأت الولايات المتحدة تاريخ ١٨ كانون الأوّل ٢٠٠٠ أنّ " الإحرام الدولي " سيشكل أحد التهديدات الأكثر خطورة للعالم خلال القرن الحادي والعشرين من دون أن تستبعد ظهور " دول إجرامية " — حسب معايير الولايات المتحدة في تصنيف الدول — وذلك خلال العشر سنوات المقبلة . وقالت دراسة أمريكية هي الأولى من نوعها بناءً على طلب الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وذلك لتقوم " مخاطر " الإحرام الدولي في السنوات المقبلة :

إنّ الكلفة الباهظة للجريمة سترتفع عندما ستمتلك المجموعات والأفراد المدافعين عنها " القدرات المعلوماتية " الضرورية للتلاعب بالأسواق وتعزيز نفوذها لدى حكومات " اللصوص " .



وأفادت هذه الوثيقة التي تقع في ١٢٤ صفحة أن عمليات تبيض الأموال تصل مبالغها حالياً إلى ( ألف مليار دولار سنوياً ) من بينها ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار تأتي من تهريب المخدرات ، وقد بلغت الكلفة الإجمالية لإستهلاك المخدرات في العام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة فقط ( ١١٠ مليار دولار ) وتقدر الدراسة الخسائر المحتملة للشركات الأمريكية الناجمة عن إنتهاكات حقوق النشر وقرصنة برامج المعلوماتية الأمريكية — ( ٢٤ مليار دولار سنوياً ) وكان نحو ( ٧٠٠ ألف امرأة وطفل ) استُغلوا جنسياً ( دعارة ) في العام ١٩٩٧ وهم ضحايا عبودية من بلد آخر غير الولايات المتحدة .

وقالت الدراسة : إن الاجرام الدولي سيشكل خطراً متزايداً على الأمن القومي الأمريكي ، وكذلك على الشعوب الأخرى في السنوات المقبلة . وأكد التقرير أن زيادة " قوة ونفوذ " الجماعات الإجرامية المنظمة تشكل تهديداً حقيقياً لمؤسسات الديمقراطية والأسواق الحرة ، خصوصاً الديمقراطيات الجديدة مثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الوسطى ، التي وصفها التقرير بأنها " هشة جداً " .

والثيرة في الدراسة أنها أشارت إلى أن تهديدات الجريمة الدولية على " المصالح الأمريكية " يدفعها ( تآكل سلطة الدولة والعولة ) — وهذا كلام دقيق وهام وخطير في نفس الوقت — وستصبح أكثر تنوعاً خلال عشرة أعوام وسيكون أثرها مباشراً أكثر .

وبيّنت أن إغيار النظام الشيوعي في الصين يمكن أن يكتف تأثير الإحرام المنظم في الحياة السياسية والاقتصادية لهذا البلد ، ويمكن أن يشهد العالم في السنوات العشر المقبلة ولادة " دول إجرامية " . ورأت أنه إذا كانت مجموعات المافيا الإجرامية الكبيرة مثل المافيا الإيطالية والسولتسيغو الروسية والعصابات الصينية ستبقى من العناصر المهمة جداً في هذا الشأن فإن الأسرة الدولية ستواجه أكثر فأكثر " عدداً أكبر " من التنظيمات الإجرامية ، التي تتمتع بكفاءة عالية ، وسيكون لنشاطاتها تأثير كبير جداً

على العالم . وسيتاح لهذه المجموعات المزيد من الوسائل لتستخدم لمصلحتها تقدّم العلوم والتكنولوجيا ، وإن كان تهرب المخدرات و" الرقيق الأبيض " وجرائم الإبتزاز التقليدية ستبقى عملها الأساسي . وقد وقعت أكثر من ١٢٠ دولة في الأمم المتحدة في " بالرمو " في إيطاليا إتفاقيّة مستصحب في حال تطبيقها فعلياً سلاحاً أساسياً لمكافحة المجموعات الإجرامية الكبرى المتعددة الجنسيات .

وتشكو الدول الصناعيّة الكبرى من أزمة جرمية كبيرة جدّاً ونامية وفي تواصل مستمرّ من التصاعديّة الإجرامية ، وتستفيد من تآكل السلطة وتطوّر الأدوات من أجل ممارسة إجرامية أكثر عنفاً وإبتزازاً وربحيّة ، خاصّة أنّ تجارة بيع أعضاء البشر أصبحت سمة العصر الحديث كما أنّ تجارة الرقيق الأبيض تعتبر إنتاجاً مهمّاً للغاية في عمليّة توفير المال والمنفعة على صعيد تجارة المافيا المتعددة الجنسيات .

ومنذ سنوات تتحدّث المعامل السياسيّة والإجتماعيّة عن " أزمة أفكار " وقد رصدت الدول في النادي الصناعي كميّة هائلة من الأموال بهدف صناعة سلوك سليم من شأنه أن يحدّ من أزمة السلوك الإجرامي إلا أنّ المشكلة تكمن في أنّ السلوك الإجرامي يتطوّر وينمو بقوة مذهلة . ويردّ مجموعة من المفكرين أزمة السلوك إلى الفكر الإستراتيجي الذي تقوم على أساسه قيم وكيان الدولة ، ويعتبر نموذجاً دراسياً وتربوياً في الشارع والمدرسة والأسرة التي تشكّل عنصر الإعداد في الحياة العامّة للمجتمع السياسي .

من هنا يكون المدخل إلى العلمانيّة <sup>(١)</sup> ومسألة الدين أمراً ضرورياً وحيوياً وكلّ الدراسة تتمحور حول أهميّة صناعة القيم وتأثيرها على السلوك ...  
هل العلمانيّة إستطاعت بكلّ معالمها أن تنتج مجتمعاً أكثر أمناً وحيويّة وحفّزت على السعادة وطمأنينة الأفراد والجماعات ؟

---

(١) العلمانيّة عبارة عن تبني مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم السلوك العام في المجتمع السياسي بعيداً عن الدين . ويمكن أن نقول هي عبارة عن تنحية الدين عن مجال الحكم السياسي ليشكّل مجرد أحوال شخصيّة في أكثر حالاته .

أم أن العلمانية قُتشت عن أصل الإنسان فيما إذا كان قرداً أم لا ... ؟ وما زالت تبحث عن إمكانية تحقيق تام في موضوع الديناميكيات ، وتساهم بإثارات مشهدة للهيكلة العظمى ، الذي يُبش من مقابر المهود في الولايات المتحدة ، وتصيّد عبر البيض الباقي منها ، بهدف إقتناء " الجلد " الهندي الأحمر الغالي الثمن ... !

ومن حقناً أن نسأل نادي العلمنة الغنيّ الديمقراطي ، الذي يقيم استراتيجيته الإعلامية ، على نسقٍ من حقوق الإنسان ، هل استطاع أن ينقذ مواطنيه من أزمة إغيار إنساني ، ويمدّ إليهم نوعاً من قيم ذات تأصيل بشري تحكم كلّ الكيان السياسي وتسيطر على المبادئ القانونية ، وتجعل من النوع البشري أو النوع المواطني على الأقل موضوعاً أساسياً في صناعة السلوك وتمية الحاجات ؟ <sup>(١)</sup>

(١) تاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠ نشرت جريدة السفير دراسة تحت عنوان : كندا الدولة الأفضل في العالم ؟ أسألوا فقراها وسكّلتها الأصليين . جاء فيها : تعتبر " كندا " الدولة الأولى في العالم من حيث تمثّلها بحودة الحياة في أرجائها لكنّ مطامر الفقر والعوز فيها لا تحصى ، بدأ بأطفال من المهود الأمريكيين في السادسة من العمر ( سكان البلاد الأصليين ) ينتشون أنواع المحروقات بدلاً من الحشرات مروراً بالأشخاص الذين يموتون في ممرات أجنحة الطورث في للمستشفيات لإتمام الإهتمام بهم ، وصولاً إلى تفشي الفقر بين الأطفال . ومنذ سبع سنوات تصدّر كندا لائحة المؤشّر العللي للنموّ الإنساني التي يعدّها برنامج الأمم المتحدة للتنمية . وبأحد هذا المؤشّر في الاعتبار التقدّم الذي تحرّزه مختلف الدول على صعيد التنمية في ما يتعلّق خصوصاً بـ : معيّل الأعمار ، ونسبة تعليم الراشدين ، ونسبة التلافة في المدارس ، وإجمالي الناتج القومي للفرد الواحد . ويختصر رئيس الوزراء " جان كريتيان " بالقول : إنّ كندا الدولة الأكثر في العالم بعد روسيا ( من حيث للمساحة الجغرافية ) بسكّلتها البالغ عددهم ثلاثين مليون وثلاثمائة ألف نسمة . ومساحتها التي تقدر بـ ١٠ مليون كيلو متر مربع . هي " أفضل بلد في العالم " . ويضيف : إنّه إذا كان هذا التصنيف هو في الواقع إشادة غلّته في المقابل بشكل دعوة نحو الأفضل . إلا أنّه يتّ التفرّيق ( الكندي ) في الأسبوع الماضي نسبة للتاريخ الولدِ أعلاماً صورياً " مؤثّرة " لصبية من المهود الأمريكيين ( سكان البلاد الأصليين ) في منطقة " لايردو " بمجموعاً لتنشّق البنزين للعباً في أكليس من البلاستيك . وقال " كارل " ( ١١ عاماً ) الذي لم ير والده منذ أسابيع إنّ تنشّق هذه الروائح أفضل من ملازمة المنزّل . حيث يتقاضى سريده مع ستة أشخاص ١ . وبأسف يقول " بول ريش " رئيس إحدى هذه المنظمات الإجتماعية : إنّ كندا واحدة من أغنى دول العالم ، ولكن لا يتوافر فيها مكان يستطيع الأطفال من السكّان الأصليين إيجاد المساعدة فيه . وأشار تقرير صدر هذا الأسبوع إلى أنّ عدد الأطفال الذين يعيشون تحت عتبة الفقر ( واحد من كلّ خمسة ) ليرتفع خلال تسع سنوات إلى ٤٣ في المائة . وفي " لونتاريو " أغنى أقاليم كندا وأكثرها اكتظاظاً بالسكّان ، والتي تخفّت منذ سنوات عن برايمها الإجتماعية ، بلغت نسبة الارتفاع ٩١ في المائة وقد تلوّق " كندتيّ واحد " من كلّ " أربعة كنديين " من مختلف الأعمار مرّة الفقر . سنة واحدة على الأقل . من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ . وعلى الصعيد الصحيّ غالباً ما يعتبر " حرجاً " في كندا . ففي كانون الماضي توفي شاب -

هل استطاعت العلمنة أن تنتج أفكاراً وقيماً من شأنها أن تساوي أو تحفز المساواة أو التعاون بين المواطنين الأمريكيين : المنود والبيض . أو بين البيض والسود أو بين البيض من أصل أنكلوسكسوني وأسياني ؟<sup>(١)</sup>

هل استطاعت العلمانية الديمقراطية أن تجيد صناعة القيم على مستوى الأطفال الذين هم أكثر تقبلاً للتعليم ؟

أم أنّ عنف المدارس وإطلاق النار والوحشية يعتبر عالمياً الأول في دول الديمقراطية ، وبالأخصّ في الولايات المتحدة صانعة قيادة النظام العالمي !

---

= من " تورونتو في الثامنة عشرة من العمر ، كان يعاني من الربو ، لأنّ رجال الإسعاف لم يعرفوا ماذا يفعلون ، ولم يجلدوا مستشفى لاستقباله . !!! ومن الحالات الأخرى : توفي رجل بأزمة قلبية في بحرّ جناح الطوارئ في مستشفى " كالغاري " في منطقة " ألبرتا " التي تنعم بزيادة غير عادلة ، وذلك بسبب وجود طبيب يعني به . وفي كالغاري ، كما في أيّ مكان آخر في كندا ، وإنّ عشرين شخصاً على الأقلّ ينتظرون طوال الليل في أجنحة الطوارئ حتى يعني بهم أحد الأطباء . وفي جميع أنحاء كندا يحتاج المريض إلى الانتظار شهراً حتى يتمكن من زيارة طبيب مختصّ . وتطول لائحة النقاط السلبية ... ومنها : الاستفادة المحدودة من تعويضات البطالة ( ٦٠ في المئة من الكنديين المسكّة أسماؤهم في لوائح البطالة لا يتسلمون شيئاً ) وإنّظم المساعدة المقتمة إلى المعرفين . ولارتفاع عدد حالات الانتحار بين الشبان . ولزيادة الفروقات الاجتماعية ، إذ يكسب الأثرياء ١٤ مرة أكثر من الفقراء . ومن جهة أخرى لم تتوصل كندا للمرونة بحسبالحاجة الشاسعة إلى السيطرة على مشكلة الغازات الدوارة إلى ارتفاع حرارة الأرض . وتنصب على الشمال الكندي الكبير التأثيرات للضربة لارتفاع حرارة الكرة الأرضية . وفي كلّ أنحاء كندا تعتبر جودة المياه متوسطة . لأنّ المياه المستعملة غالباً ما يعاد صنعها بلا معالجة . وقد توفي سبعة أشخاص في مدينة " لوكرتون " في أونتاريو من جراء تلوث بحيرة ماء بمخلفات الحيوانات . وأخيراً ، لم تتجعد كندا حتى الآن بعد أكثر من عشرين عاماً من المناقشات والوعود على أنواعها من تسوية مشكلة وضع كيبيك في داخل الاتحاد أو خارجه .

(١) تاريخ ١٤ كانون أول ٢٠٠٠ ما زال المنود الأمريكيون يصرون على أنّ كلّ ما في ملفاتهم مسروق وأنّ القانون الصادر عام ١٩٩٠ لم ينجح عملياً ، حتى أنّ متحف الجيش الأمريكي كان يشتري للمباكل السلطة والجمامح ويغفر للدافن من أجل عرض للمباكل الخفية في متحفه . وتحتلّ للتخلف الأمريكية من هياكل وجمامح وجولد المنود كثرات مهمّة جداً . ( وهو أسوأ مظهر من مظاهر التمييز العنصري ) . وكان الأمريكيون قد تسبقوا على نيش مدافن المنود الحمر — سكّان الولايات المتحدة الأمريكية الأصليون — وقد إستمرت العديد من الشركات والأشخاص أموالاً طائلة باعت خلالها جمامحهم وأجسادهم وجلودهم أيضاً .

هل إستطاعت العلمنة أن تجتد الأطباء ضمن إطار إنسانية سامية أم أن فضائح سرقة الأعضاء ورمي الأقدام المبتورة للصيد كان سمة أساسية ، وأن تقارير مخيفة جداً تشير إلى مأزق خطير في قيم الأطباء التي تتنوع بين السرقة للأعضاء وممارسة الجنس وعمليات جراحية من دون سبب وبمازور مخيفة ، وتجارب على الأطفال ورمي الأعضاء في النفايات كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونسبة قياسية ؟

هل إستطاعت العلمنة أن تجتد السياسة في صناعة مفاهيمية من شأنها تطوير الإنسانية أم أنها طوّرت زعيم أقوى دولة في العالم لأن يستغل البيت الأبيض في عمليات جنسية اعتبرت من أهم مفاصل الفكر الساقط والتربية المحتاجة إلى تطوير على مستوى الكيان وصولاً إلى القاعدة . ؟

الأمثلة كثيرة جداً ومخيفة أشدّ خوف ، بسبب النتائج والإعترافات الصريحة من المعامل الاجتماعية والحقوقيّة التي تصرّ على أنّ القيم في مجتمع العلمنة مخيفة جداً وتدفع الشباب إلى الانتحار والجريمة ، وتحفزّ عليها .

ففي تاريخ ١٤ كانون أول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية عن روبرتز تقريراً تحت عنوان : ( العنف " وباء " الشباب في أمريكا ، والوقاية هي الحلّ لا السجن ) ... جاء فيه :

أوضح تقرير أصدرته جماعات أمريكية بارزة عاملة في مجال الصحة أنّ " العنف " بين الشباب يندّر العديد من العائلات الأمريكية ، وأشار إلى ضرورة تعامل خبراء الصحة بشكل عاجل مع الأمر عن طريق " الوقاية " . وليس عن طريق السجن أو الإبعاد عن المدرسة . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدلات لجرائم القتل والانتحار بين الشبان في الدول الستّ والعشرين الأكثر ثراءً في العالم . إذ أنّ " واحداً " من بين كلّ " ثمانية قتل " في البلاد يقلّ عمره عن سنّ الـ ( ١٨ عاماً ) .

وفي أعقاب سلسلة من حوادث إطلاق النيران في المدارس ، وحّدت جماعات الرعاية الصحية الأمريكية جهودها في تشرين الأول عام ١٩٩٩ لإختبار مدى العنف

بين الشبان ، وتوجيه توصيات للتعامل مع المشكلة . وأضاف التقرير : بدلاً من الخوف على أبنائنا ، أصبحنا نخاف منهم ، وحتى القتلُ منهم ... ويقتل الأحداث نحو عشرة أشخاص كلَّ يوم ... ليسوا بالوحوش التي يجب أن نرتعد أمامها . وتضمَّ الجهة التي تطلق على نفسها اسم " لجنة الوقاية من عنف الشبان " الأكاديمية الأمريكية لأطباء العائلة والأكاديمية لطبِّ الأطفال والرابطة الأمريكية للعاملين بالتمريض والإدارة الأمريكية للصحة والخدمات الإنسانية والرابطة الأمريكية للطبِّ النفسي . ووصف التقرير العنف بين الشبان بالوباء في الولايات المتحدة وقال آثاره بآثار الحرب ، وقال : إنه أكثر تدميراً من شلل الأطفال أو مرض نقص المناعة المكتسب ( الإيدز ) أو حوادث السيارات .

وأوضح التقرير أنه في العام ١٩٣٣ تراوحت أعمار ٧٥ في المئة من الوفيات بين الشبان بأسباب طبيعية بين ١٥ و ١٩ عاماً بينما في عام ١٩٩٣ بلغت نسبة القتلى في جرائم قتل ، أو من إصابات غير متعمدة ٨٠ في المئة . وحثَّ اللجنة العاملين في الطبِّ والتمريض والصحة العامة على إتخاذ مواقف ثابتة ضدَّ العنف الذي يدمر عائلات ومجتمعات في أمريكا . وأضاف التقرير : الإيقاف عن الدراسة أو السجن ليس هو الحلَّ ، إنما الحلَّ هو في الصحة العامة المتمثلة في الوقاية . ومن بين التوصيات : تعزيز البرامج التي تخاطب المجتمع ، وتبحث على الوقاية من العنف ، وتوضح أنَّ الشبان والكبار هم في خطرٍ وتزوِّدهم بمساعدة مناسبة . وأشار إلى أنَّ العنف بين الشبان مشكلة اجتماعية يمكن تفاديها بإتباع الطرق المتبعة عيناها في التعامل مع مشاكل مثل قيام شخص بالقيادة وهو مخمور أو التدخين .

ومن بين الإحصاءات المثيرة للقلق أنَّ القتل والإنتحار يأتيان في المرتبتين الثالثة والرابعة بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة بين الصبية الذين تراوح أعمارهم بين عشرة أعوام و ١٤ عاماً ، وفي المرتبتين " الثانية والثالثة " بين من تراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاماً . والمثير أكثر هو التمييز العنصري أيضاً في القتل . فقتل الفتيات السوداوات

يعادل أربع أمثاله بالنسبة إلى البيضاء ، وتعادل احتمالات قتل الشبان السود ١١ مرة احتمالات القتل بالنسبة إلى البيض في عمرهم . ويشير التقرير إلى أن معدلات العنف بين الفتيات وحملهن أسلحة إقتربت من معدلات الفتيان ، ولم يتسن الحصول على مزيد من المعلومات .

وقدر التقرير " التكلفة الاقتصادية " لإصابات الأسلحة النارية بما بين ١,٣ مليار و ٤ مليار دولار سنوياً هي قمة الكف الصحية المباشرة ، يضاف إليها نحو ( ١٩ مليار دولار ) كلفة غير مباشرة مثل الإيرادات المستقبلية المفقودة بسبب الإصابات ... ولو أعدنا قراءة مجموعة من النتائج لوجدنا أن أخطر الأزمات مرت إلينا عبر مجموعة من التشايع التي يعتبرها المجتمع السياسي أساساً دستورياً وقانونياً في عملية الدمج والتطوير للمجتمع السياسي ، في ظل نظام العلمنة ، ومنع قيام جهوزية قيمية ومفاهيمية نابعة من حكومة المبادئ الدينية .

إن من يريد أن يقرأ نتائج السلوك البشري للمجتمع السياسي المتعدد عليه أن يقرأ أولاً القيم التي تمثل باب الإنتاج السلوكي أو تسمح بإفرازات جانبية يمكن أن تكون أكثر قسوة وأثراً ... إن سلخ الجانب التكويني للإنسان من قاموس التشريع القانوني أنتج رعباً حقيقياً وكابوساً مخيفاً ، وهذا ما تبنته العلمنة بكل قواها وعن إصرار مخيف إلى درجة لا يجوز أن يُعطى الدين دوراً حتى هامشي في إدارة أو ترسيخ مجموعة من القيم والمفاهيم في ظل حكومة العلمنة بالمجتمع السياسي .

لذا كان من الطبيعي التفتيش عن أصل الإنسان هل هو فرد أم لا ، وعن الديناميكيات : هل هي حقيقة أم وهم ، كل ذلك على حساب الإنسان نفسه .

إن العلمنة صنعت أفكاراً ورسمتها تحت عنوان أن الدنيا هي مسرح الحياة فقط ، وأن المتاع الجميل هو الحياة ، وأن السماء والأرض والمعجزات أمر لا حكمة منه على مستوى مسيرة البشرية ، وبالتالي لا يمكن أن تستفيد منه كآثر وموشر نحو كلية سلوكية أو نتائج قانونية ، وأن كل هذه القدرات لا تدل على شيء سوى أن

الإنسان مخلوق وفقط ، من هنا كان لا بدّ من تشريع مجموعة من القيم التي تقوم على أساس من النفع الأوسع وكانت تبيحها أنّها عصيت على القانون والأدوات التنفيذية نفسها ، وأضحت أكبر من إمكانية ضبط السلوك ...

ومن أمثلتها تشريع قواعد تتعلّق بالذكر والأنثى لا تمنع المحفّزات والنشاطات الجنسية ، إغواءً ولباساً وتعريضاً ضمن مواصفات تؤدّي في الواقع إلى إثارات فعلية فوق إمكانيّات السيطرة وتتناغم مع الجذب التكويني المودع في كلّ من جسد الذكر والأنثى وبدلاً من تنظيم هذه القوى المغروسة في أنفسنا وأجسادنا ، أقرّت العلمنة قاعدة أوليّة تعتبر كلّ مثل هذه الأمور مباحة وغير محظورة ، حتى وصل الحدّ بالإباحيّة إلى اللواط والسحاق والجنس الجماعي والنشاذ حدّاً ...

معنى أنّ القواعد أقرّت مجموعة من مشاعيّة جنسيّة تقوم على أساس الحرّيّة الشخصيّة بدون قيدٍ من هذه الجهة .. وكانت النتيجة الطبيعيّة أن حصّد مرض الإيدز أكثر من ٥٧ مليون بين إصابة وضحيّة ، وأيّم أكثر من ١٤ مليون طفل ، وأثار نوعاً من جريمة تشبه الإبادة البشريّة ، والسبب الرئيسي فيها شرعنة الإباحة الجنسيّة ، والأكثر عجباً أنّ القواعد التربويّة إعتبرت أنّ الممانعة الذاتيّة كافية لرأب الصدع القانوني أمام حقيقة تشريع قيم إباحيّة ومشاعيّة واسعة .

واليوم وبعد أن إحتاح مرض الإيدز مساحات هائلة يسكنها البشر أخذت الدول الصناعيّة تصرّ على أن يكون الإيدز نفسه مسألة أمنيّة دوليّة عالميّة ويجب أن تتوحد جميع جهود البشريّة من أجل الحدّ من إنتشاره . في المقابل إعترفت المجمع العالميّ وفي تقرير حديث للولايات المتحدة أنّ الشرق الأوسط الذي إعتبر الأكثر ممانعة أمام مرض الإيدز إنّما هو نتيجة القيم والمفاهيم التي تحكم الشرق أوسطيين ، حيث الإسلام يحرم ممارسة الجنس خارج إطار الزواج .

إنّ حقيقة واضحة جدّاً تدلّ عليها الدراسات المتعددة والقراءات الفكرية الواسعة في النادي العلماني هي " الخوف من المجهول " وبذل كلّ إمكانيّات القوى التي



من شأنها أن تحقق نفع الجسد والنفس في نادي الحياة الدنيا ، لأن أبناء هذا النادي لا يعرفون شيئاً عن قيم الإنسان من الجهة الكونية ، سوى أنه إذا مات الإنسان مات ، ولا شيء بعد ذلك .

من هنا ينبع الخوف من العوالة ، في ظل ثقافة علمانية ترى تأصيل البشر ضمن إطار من موسوعة قانونية تربوية لا تقيم للوزن البشري أي أثر خارج إطار الشرعة القانونية السوقية ، التي إحتزلت البعد التكويني للإنسان من قاموسها وألفته ، وشرعت مجموعة من القواعد الحاكمة في إطار حياة الفرد والجماعة ، بعيداً عن كل ما يتعلق بفلسفة وجود هذا الكائن الحي .

من العجب أن تقرأ تفسيرات كونية واسعة لظواهر كونية في ظلّ تعمّد إهمال الهوية الكونية للإنسان .. مع أنها ومنذ زمن بعيد أخذت المدرسة السياسية تدرك أهمية البعد الكوني للإنسان لكنها حتى الآن لم تفعل شيئاً .

إن فرقاً كبيراً بين قيم تعتبر البشر أخوةً تكويناً وتشريعاً وتعتبر المسؤولية عن مصير الإنسان البشريّ تضامينية وواجبة ولازمة وممنوع التفريط بها تحت طائلة المسؤولية وبين قيم تعتبر الفردانية والذاتية أساساً لإشباع الرغبات ومسرّحاً للفوز بالصفات ، وتصور العلاقة التجارية بين الفرد والفرد على نوع من الإقتراس .

في الحالة الأولى من يقتل نفساً أو يساهم في قتلها أو يمتنع عن إنقاذها فكأنما يقتل الناس جميعاً ، ومن يحمي نفساً أو يساهم في إحيائها إنما يحمي الناس جميعاً<sup>(١)</sup> . وفي الحالة الثانية لا بأس أن يموت عشرات الملايين جوعاً في وقت تعتبر كلاب الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر غنى غذائياً وترفيهياً مقابل ٤٨ دولة الأكثر فقراً في العالم وضمن مستويات مخيفة جداً .

وبالتالي يكون الكلب غوتسر الرابع ( أغنى كلب في العالم ) المليونير الأهم والأكثر رفاهية من مستوى عشرات ملايين البشر ، هذا ما قرّره بوضوح العلمنة ،

(١) هذا مبدأ إسلامي أساسي قرّره الشريعة الإسلامية ، في تصوير إشكالية العلاقة بين حرية الفرد وحق الجماعة .

وهي البناء التحتي الأهم لمسرح العولمة ، فهل يا ترى يصحّ لمناهضي العولمة أن يخافوا من نتائج العولمة ، ضمن جهات ومستويات يكون فيها كلب المليونير مليونير ، في ظلّ موت عشرات الملايين سنوياً بسبب أزمة جوع وسوء تغذية ، بل في وقت يجسر فيه رجل واحد في ساعة واحدة ( ٦٠٠ مليون دولار ) في المقامرة ويخرج ضاحكاً وكأنه لم يفعل شيئاً في وقت تستطيع هذه القيمة المالية أن تؤمّن أكثر من ٢٠٠ مليون وجبة كاملة صحيّة . !

إنّ هذه القيم أوصلت البشريّة إلى نتائج منها بيع أعضاء البشر وبيع النساء وتجارة الدعارة وفتح أسواق واسعة من الرقيق الحديث ونخاسة متقدّمة جدّاً يساهم فيها أطراف سياسيون وغيرون أيضاً<sup>(١)</sup> ...

إنّ خسارة " الوجه التكويني " وعدم تأصيله في القواعد القانونيّة ولو عبر مسيرة الإجماع السياسي كلّفته وستكلّفه كثيراً ، فعلى سبيل المثال يرفض الدين الإسلامي رفضاً مطلقاً أن تتنعم أمة أو أفراد بأموال ومواد غذائيّة أو طبّيّة أو غيرها في

---

(١) تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠ حذر كبار خبراء مكافحة الجريمة في العالم من تصاعد كبير وخطير في الاتجار في النساء والأطفال وعمّال السخرة . وقالوا : إنّ هذه مجالات أصبحت أسرع أنشطة الجريمة المنظّمة مؤخراً . وقال مشاركون في مؤتمر يقود برعاية الأمم المتحدة إنّ خطراً شديداً يشهدّه العالم يتجسّد في " عبوديّة حديثة " تأخذ شكل ( بيع النساء والأطفال ) - ممارسة الدعارة " في العالم للتفكّم . أو بالنسبة يقضون نحبهم أثناء محاولة الهروب إلى دول غربيّة من أجل حياة أفضل . وقال " بينو ارلاتشي " رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة الذي يستضيف الإجماع : إنّ هذه أسرع أشكال الجريمة المنظّمة مؤخراً . وافتتح بينو للوفد الدولي الأوّل على الإطلاق بشأن الاتجار في البشر حيث يبحث خبراء الجريمة وجماعات حقوق الإنسان " كارثة " الاتجار - ( أربعة ملايين نسمة سنوياً ) وفقاً لأرقام مكتب الأمم المتحدة . وأضاف : إنّ الاتجار بالبشر هو واحد من أكثر الأسواق عاليّة على الأرض اليوم . ليست هناك دولة في العالم بمنأى عنها في الغالب .... إنّ عصابات الجريمة التقليدية يمكن أن تتحوّل بأعداد كبيرة إلى تهريب البشر مع إفتقار عدد كبير من دول العالم للمؤسسات القادرة على مواجهة هذا النشاط . وحذّر المتحدثون من كارثة " صناعة الجنس الدوليّة " ومن أنّها توسّعت إلى مهنة ( بيع الأطفال ) لأسر تريد تبيّن صفات ونساء يُعتمد على الزواج ، وأشخاص يجري تهريبهم لبيع " أعضائهم " بالإضافة إلى إجبار البعض على العمل في شكل صريح من العبوديّة . كما تقوم عصابات الجريمة الدوليّة بتبيّن مبالغ طائلة من آلاف الفقراء الراغبين في الهروب إلى الولايات المتحدة أو إلى أوروبا . وقال هاميش ماركولوش الحبيب في تهريب البشر في الأنتربول في باريس : يعمل للهربون البشر ليعتبرهم ليسوا أكثر من بضائع . وفقر حجم الأرباح التي تجنيها العصابات الإجرامية من الاتجار بالبشر بنحو ( تسعة مليارات دولار سنوياً ) .

وقت يحصد الجوع والمرض أعداداً هائلة من بني الإنسان ، ويصرّ الدين على التضامن تحت طائلة المسؤولية ، ويتشدّد في أنّ التضامن بين البشر هو إطار تكويني مفروض الاحترام ، ومنوع التحاوز ، ويكفي أن نشير إلى أنّ الدين يعتبر الوحدة البشرية أمراً مفروغاً منه ولا بدّ أن تراعيه القواعد التشريعية . ويحرّم الدين كلّ ما من شأنه أن يؤدي إلى أضرار أو يشلّ مقاصد الشريعة ، أو يؤثّر على قيم الإنسان المقررة وفق القواعد الشرعية .

والأهمّ من كلّ ذلك أنّ الدّين يبدأ شرعته من خلال الكشف عن الهوية التكوينية للأفراد والجماعات ويوصل فكرة التناغم بين المنطق الكوني والإنسان .

وتبدأ أولى قواعد السلوك في الدين عند مبدأ معرفة الذات وسط الكون الهائل بالمعجزات . ومن الطبيعي هنا أن يكون للحياة معنى وللموت معنى وللتضامن والإنفاق العمومي والتبرّعي معنى :... وبكلمة : يقوم الدين على عمارة علمية تبدأ بمعرفة الذات والكون وتنتهي بقيم سلوكية تتناغم والحقيقة التكوينية التي ينطق بها الكون . إنّ هذا ما يفسّر ردّات الفعل القويّة في مجتمعات الديمقراطية المعلنمة وكثرة المؤمنين بالله الذين يقرّون باليوم الآخر ، وحقيقة الوجه التكويني المستمرّ على مستوى البشرية . حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تشهدُ حالياً نوعاً مذهلاً من تجلّز الدين والإيمان بالله والقيامة والإقرار بصلة الإنسان بعالم القوّة ذات المعجزات المذهلة والهائلة .

إنّ الدعوات الكبيرة التي أطلقها المتظاهرون في كلّ سياتل ودافوس وأستراليا وبراغ ونيس في معقل ومهد الديمقراطية العلمانية تتوافق بقوة مع مبادئ الإسلام الذي ينادي بممنوعة الإحتكار ، ويعتبره جريمة خطيرة وكبيرة ، ويصرّ على مبدأ التضامن البشري ، ويقرّ مبدأ حقّ الحياة وتنوعها ضمن إطار محسوم في وثيقته ذات العلاقة بالحقوق العامة ، كما يقرّ مبدأ الفعلية في تنفيذ مضامين الحقوق ، ويتشدّد في أنّ أصل الهوية البشرية تكويني ، وعلى أساس منطق التكوين تنزّل التشريع . من هنا تكون الليبرالية الاقتصادية الجشعة والذاتية ذات البنية العلمنة ، التي تتكوّن من أولوية نفعية

سوقية لا يوجد في دفتها أولية إنسانية مرفوضة إسلامياً ، وتكون الديمقراطية الشكلية الفارغة من مضمون القيم الإنسانية وأولويتها في ميدان المزاخمة بين الإنسان والسلعة منبوذة إسلامياً ، وتكون الشرعة الحقوقية مضمونة التنفيذ لا شكلية الإقرار ، كما أنّ الشريعة الإسلامية تصرّ على مبدأ عولمة الموسوعة الكلية الحقوقية ، وآله لا بدّ من وثيقة حقوقية إنسانية وجامعة بشرية واحدة ، وهي بعينها تكشف عن التأصيل التكويني والنوعي للإنسان البشري ... إنّ الإسلام يقرّ عولمة السلعية المحكومة بقيم ومواثيق عولمة إنسانية ومفاهيمه الكونية التشريعية الحقوقية التي تقول بمبدأ الإنسان أولاً .

والمؤسف في القواعد والقوانين اليوم ، هي أنّها تعتبر العلمنة أساساً جوهرياً تطويرياً هاماً في تاريخ مسيرة البشرية ، تحكم الإنسان إلى الموت من دون سقف كوني أو مواثيق سماوية ، فإذا مات الإنسان انقطعت كلّ صلات القانون به مطلقاً ، من دون أن يكون لمنطقي الشرعة أيّ معنى في ترابطية المسيرة الطبيعية هذه ، مما يكشف عن عجز حادّ وخطير ، يتباب المدرسة التربوية القانونية ، ويساهم بقوة في فرز مفاهيم خطيرة حول الإنسان وقيمه ، أقلّها أنّ فهم الإنسان كموجود ينتظره العلم ، يحفز في الإنسان أعند الأساليب والأفكار الإجرامية ..

هذا هو العالم الصناعي ، الذي بلغ الذروة في التقدّم الصناعي المائل ، ينشأ من وجع الجريمة وغوها وتنوع صورها .. وهو بنفسه ، برجاله ، باساطيله ، يشكّل السمة الأساسية في عولمة اليوم ، بينية لا تعترف بربّ توجيهي ، أو رسالة سماوية ، أو منطقي فوقّي إلا ما تحسّ من ناموس مغروس في بطن الأرض ، ومع أنّها تتعامل مع الكون من منظار إعجازي ، فإنّها تتعامل مع الإنسان نفسه من منطقي صدفة وهستيريا وجود ..

بهذا المحيط وُجدت العولمة ، وقامت على أسس موجهة من علمنة تجد في الإنسان مادةً وتراباً ، وغرائز وميولاً ، وقوى وشهوة ، ولم تحاول أبداً أن تصيغ فهمها لهذا البشريّ عبر حركة متكاملة مع منطقي الكون ، ولم تعتمد منطقي " حكومة المنطق التكويني " ، ولو كمؤشّر في عملية إقرار قواعد السلوك وإنتاج القيم المتعلقة به ، وإن

اختلفت الأفكار في مجال العلمنة ، لكنّها تتفق في الإصرار على إستبعاد الدين وفكره من ساحة التحكّم بالسلوك العام الذي منه السلوك الاقتصادي .

وبكلّ وضوح ، تبنت المدرسة المعولة مبدأ قيم المال والمنفعة الناتية ضمن حدود وقيود تدفع الإنسان بسرعة نحو الإبتزاز والكفر بكلّ شيء ، وضمن هذه المدرسة تنوّعت الأدوات والأطر والمشاريع الإستثمارية التي عمّدت الإنسان بنوع من فلسفة الوجود المادّي والنزعة الغريزية ، وبعد ذلك طالبت بشرعة حقوقية وأمنٍ إجتماعيٍّ منسوفٍ منه النصف الأهمّ من جوهر الإنسان ومنطقيّ التكامل الكوني ..

إنّ الإسلام يوصفّ المال ضمن إطار أعمّ من فكرة المادية والنفعيّة الدنيوية على أساس أنّ الإسلام تبنّى " الوجهة الكونية " لتوصيف الشرعة الحقوقية للإنسان .

ومن خلال هذه المنظار ، وما يبيّنه من مفاهيم موجّهة في إطار إستطاق الكون ، ومن خلال المدرسة التكوينية إبتدأ الإسلام برصف مجموعة العقائد والمفاهيم ثمّ جاءت فيما بعد قواعد الشريعة لتحكم معاملات البشر المادية والمعنوية والأديّة ، ضمن إطار معلوماتية كونية تتقاطع مسيرة هذا البشريّ . هذا ما تؤكّده المدرسة القرآنية التي وزّعت إهتماماتها على أربعة محاور :

١. الخالق .

٢. المخلوق .

٣. الثروة .

٤. العلاقات البشرية ، وما يتبعها من علاقات مادية وأديّة وإجتماعية ...

من هنا تعنّوت نظرة الإسلام إلى الثروة والعلاقة البشرية ضمن إطار مشروع واسع جدّاً يقوم على أساس الإستخلاف البشري على الأرض وما تعنيه هذه الكلمة من معانٍ ترابطية بين الخالق والمخلوق وعملية التمثيل وإتباع القواعد .

من تلك القواعد والمبادئ الأولية تمّ النظر إلى مجموع البشر كأعضاء ، ينتمون إلى فئة " المخلوقات المكرّمين " ( ولقد كرّمنا بني آدم ) ولا يجوز بحال أن تكون العلاقة بين الشخص والثروة قائمة على أساس أوليّة الثروة على الإنسان ، لأنّ الأصل الذي قرّره الشريعة الإسلامية يقوم على أساس أنّ ما خلق الله من الأرض وثرواتها إنّما هو لبني آدم . على قاعدة ( هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ) .

وعليه : لا يمكن وفقاً لقواعد الإسلام أن تكون الأولوية للثروة بدلاً من الإنسان . ووفقاً للقواعد الأولية المأخوذة كأصل في الشريعة الإسلامية ، فإنّ الإنسان يجب أن يكون مضموناً ، ولا يعترف الإسلام بمنطق المسؤولية الوطنية فحسب بل يقرّ مسؤولية شموليّة للإنسان بهذا الوصف ويقرّر قاعدة أساسية تقول بـ " ضمانة عالميّة " تشمل العنصر البشري على قاعدة ( إمّا أخط لك في الدين أو نظرت لك في الخلق ) . وبالتالي لا يمكن أن يشرّع الإسلام قواعد ثراء مالي للكلاب في وقت تضمن هذه الأموال إنفاذ كمّ هائل من عناصر البشريّة أو على الأقلّ واحد .

إنّ الإسلام قرّر قاعدة أنّ هداية واحد من أفراد النوع البشريّ أو إنقاذه هو خيرٌ مما طلعت عليه الشمس وغربت ... ومع هذا يؤصّل الإسلام مبادئ الملكية الفردية وتراكم الأموال ، ولا يقول بتساوي التوزيع بين الناس ، وإنّما يقول بضمانات ماليّة للمحتاجين تتناسب والحاجة المتطوّرة .

بهذا العمق تكون فرص الاستثمار مضمونة وغنيّة جدّاً ومكفولة كما تكون الرعاية من أبناء النوع البشريّ مضمونة فعليّاً لا شكليّاً وحقيقة لا شأناً ، وهذا ما يريده الإسلام ، وهو يؤكّد مشروعه العالمي ، وفق موازين ومعايير واضحة في أنّ الثروة العالمية لا يجوز فيها الاحتكار إنتاجاً ولا استثماراً ولا تراكماً ، ومع أنّه يقرّ مبدأ الملكية الفردية وحقّ الإنتاج الفردي والاستثمار الفردي إلا أنّه يرفض بشدّة ويمنع الاحتكار بكلّ أشكاله ، التقليديّة منها والمتطوّرة وفق موازين واضحة وبيّنة . كما يرفض التراكميّة الماليّة والنقدية ضمن إطار عدم الكفالة الماليّة الاجتماعيّة .

لقد كان الإسلام أولَ شريعة عالمية على الإطلاق يشرع مبدأ الكفالة المالية ( الضريبة وغيرها ) ضمن نظرية تدخلية واسعة مالياً من أجل إقرار مجموعة الضمانات الفاعلة في إطار الاجتماع السياسي الذي يراه الإسلام " عالمياً " لا قسرياً ولا قومياً ولا إقليمياً ولا قارياً .

وتتسم القواعد الإسلامية المرعية الإجراء بواقعية بعيدة كل البعد عن المثالية وهي تعتمد مجموعة من المبادئ التي منها :

١. أقرّ مبدأ أن كل ما في الكون ، هو مستخر من أجل الإنسان ( الملكية النوعية ) .

٢. إقرار مبدأ الملكية الفردية .

٣. إقرار مبدأ حق التراكم المالي .

٤. إقرار مبدأ حق الإنتاج والاستثمار والتصرف الفردي . ومبدأ التجارة الفردية .

٥. إقرار مبدأ إعادة التوزيع المالي عبر الضريبة " وجوباً " لنسبة معينة من المال لأنشطة اجتماعية وإنسانية تنموية وعمومية نفعية وغيرها . ويعتبر الإسلام تاريخياً أولَ شرعة قانونية أقرت هذا المبدأ بهذا المنطق الوظيفي .

٦. إقرار مبدأ الضمانة الفعلية لحق الحياة . وتبني مبدأ عدم الثبات في تقدير الحاجة ، لما يسمح بتقدير الحاجة وعدمها عبر آثار الزمان والمكان ...

٧. إقرار مبدأ التوزيع على قاعدة : " إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق " لتشمل كل بني النوع البشري . بإستثناء من خرج بالدليل . وهذه تعتبر القاعدة الأولية التي أقرها الإسلام .

٨. مع إقرار مبدأ الفردية أقر الإسلام مبدأ التضامن البشري الأعم من القطرية والقومية والإقليمية والقارية ليشمل بني النوع جميعاً وفق موازين تضمن حقاً فعلياً لا شكلياً أو شائياً . وعليه يتم التوازن بين الملكية الفردية

والمسؤولية المالية على قاعدة مصداقية قائلها النبي (ص) في الزكاة : ( تؤخذ من أغنيائكم وتعطى لفقرائكم ) .

٩ . إقرار مبدأ : الإنسان أولاً ... وبالتالي تأتي الأرواح والقيم الأخرى بمرتبة متأخرة عن الإنسان في حال التزاحم بين إشباع الحاجات بينه وبين هذه القيم ، وهذا المبدأ أيضاً عالمي . مثل كل المبادئ ، لأن الإسلام شرعة عالمية .

١٠ . إقرار مبدأ مشروعية الأعمال التجارية والمدنية . وبالتالي يمنع القيام بأعمال تخالف القيم المشروعة ، ضمن إطار الشرعة الإسلامية ، فيمنع " الإتهار " بكل ما من شأنه أن يمثل " ضرراً " للصحة الإنسانية مثل المخدرات والخمر ... أو " اعتداء " على الإنسان مثل بيع أعضاء البشر وبيع النساء للدعارة ، أو أعمال تمييزية ومقامرة ، مثل أعمال القمار أو إحتيالية وغيرها ...

كما ينصّ على أنّ المسؤولية هنا عالمية أيضاً مما يعني أنّ الفراغ القانوني ممنوع ، وهو يقرّ مبدأ المسؤولية العامة ( قولية أو فعلية ) بشقيها السلمي والإيجابي من دون إعطاء فرصة فراغ قانوني . والأهم من كلّ ذلك أنّ الإسلام لا يقرّ مبدأ التقادم الزمني على الجرائم ، بحيث يتجرّم المجرم جنائياً أو إقتصادياً من العقاب بمجرد مرور عشر سنوات أو خمس سنوات أو غيرها مما هو يختلف باختلاف الجرم ، كما يختلف باختلاف القوانين الوضعية <sup>(١)</sup> .

(١) للمثال أشير إلى أنّه بتاريخ ١٩ كانون أول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل نموذج عن القاتل الفرنسي الشرس ( إميل لوي ٦٦ عاماً ) . وقد قبض عليه بتاريخ ١٦ الشهر الجاري . وهو معروف بتهمة قتل عدّة كبيرة من الفتيات الفرنسيات وغيرهن بدمع جنسي . حق أنّه قتل ٧ فرنسيات متعلقات عقلاً بعد أن مارس معهنّ الجنس بشراهة . ويدّعي أنّه مسكون بوحش شرس في داخله بأمره أن يقوم بقتل هذه الأضال ، ومما قال في تحقيق مكتوب بـ ( ١٥ صفحة ) لم أكن فطناً إلى شيء كنتُ مسكوناً بشخص آخر يدفعني دفعا إلى ارتكاب الأذى كانت هذه القوة تخفي على القتل لا أعلم كيف قتلها ، كنتُ جالسا قرب جسدها الممد ، وبعد أن قتلها غادرني الوحش الذي كان بداخلي ، فلو كنت عندك آتي لرتكبتُ جريمة -



يشار إلى أن مجموعة من هذه المبادئ أقرتها القوانين الوضعيّة ، وكان الإسلام سابقاً إلى إقرارها منذ أكثر من ١٤٠٠ عاماً . إن الإسلام يؤكد العالمية الحقوقية والإنسانية ، ويدين التعددية الكيانية التي أنتجت منظومة الدول السياسية التي لم تورث البشرية إلا حروباً وتناقصاً مصحلياً وتفتيتاً حقوقيّاً وضرباً لأصل منظومة الوحدة النوعية ويعتبرها جريمة خطيرة \_ ومع ذلك يعترف الإسلام بالكيانات الواقعية ضمن الموازين الشرعية التي أرساها والتي منها الاتفاقات والمعاهدات والصلح وشبهه . أما الأنظمة الوضعيّة فإنها ترى أن المسؤولية محصورة ضمن إطار المواطنة لا العالمية ، وضمن إطار الجنسية السياسية لا الإنسانية ... من هنا يكون الكلب الأمريكي أهم من كلّ مواطني أفريقيا وشعوب العالم الثالث لأنه أمريكيّ التبعيّة والمواطن بخلاف الإسلام الذي يرى أولوية الإنسان أينما كان ، وبلا منازع .

---

= ومع أنّه غير مجنون ولا يعرف أصلاً بمجنوناً وسلوكه عاديّ إلا أنّه يدّعي سكون شخص آخر هرباً من العقاب خاصةً أنّ فتيات عثة قتلن . ومع أنّ القضاء الفرنسي لم يستطع أن يثبت جرائم حديثة له ، لكنّه أثبت كلّ الجرائم التي نفذها بقوة وصلاية ووحشية منذ أكثر من عشر سنوات ، لكنّ مرور الزمن ( عشر سنوات ) يسقط ملاحقته من الجهة القانونية ، وكأنّه لم يفعل شيئاً ، إنّ هذا ما يواجهه القضاء الفرنسي اليوم ، في ظلّ مجتمع يؤمن بفكرة الدوافع الخارجة عن الإرادة بشكل لا يصدّق حتى أنّه يحكم تخفيفياً أو يعفي إستناداً إلى قناعة القاضي بذلك . وتما زاد الأمور تعقيداً إستلذذ القاضي بالاستماع إلى إفادته وهو يقول : إنّ هذا الشيطان الذي يقيم في داخليّ يأتين حين يكتمل القمر وعندما يحصل القتل ، وتكون الفتاة ضحية ذلك الشيطان . ويكرّر القاتل المحترف أنّ جرائمه أصلاً حدثت في الربيع والصيف ، حيث كانت تنتابه رغبة حلقة في معاشره النساء ، خصوصاً لحظة إكمال القمر ، وعدد هذه الفترة كنت أضرب موعداً لفتيات أعرفهن ثم أقوم بقتلن بعد المعاشره الجنسية ويحقّق القضاء الفرنسي من موت حقيقيّ لكلّ الفتيات لأنّ القانون الفرنسي يطوي صفحة جريمة القتل بعد مرور عشر سنوات عليها تطبيقاً لجداً التقادم الزمنيّ .

وتختصر مدد التقادم الزمنيّ أفضل وسيلة للمفاهمة وأصحاب الجرائم الذين يملكون العالم ويستفيدون من هذه القواعد والقوانين إلى درجة يحفظونها عن ظهر قلب ، ويعتبرونها عملاً قانونياً للمساهمة والإستمرار بالجرمة . وتشير الدراسات الغربية إلى حقيقة هذا الأمر ، وحجّة المشرّعين القانونيين في إقرار مثل هذه القواعد هي أنّه لا بدّ من إستقرار وضعيّة معيّنة . وكما ترى فإنّ الحاجة هذه واضحة جدّاً وعظيمة في نفس الوقت . مثل بعض المخرج التي كانت وراء تشريع إستعمال شخصي للمعذّبات أو لبعض أنواعها ... ويرفض الإسلام هذه القواعد ويعتبرها ظلماً ونوعاً آخر من الإجرام ، ويوجب تطبيق القواعد بعيداً عن أثر تقادم الزمان . وفي إشارات تمهيدية تشير الدراسات للتأليّة غريباً إلى أنّ القواعد التي لا تقرّ أنظمة التقادم الزمنيّ إضافة إلى مجموعة أخرى من شكليّات الزمن تنقل فيها نسب الجرائم لأنّ المجرم فيها قليل الخطأ والخطأ وبغيراته شبه معلومة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر " أكبر إقتصاد عالمي " ومع ذلك يوجد فيها حسب آخر الإحصاءات أكثر من ( ٩ مليون أسرة فقيرة ) وهذا يكشف عيباً خطيراً في النظرية المذهبية لمبدأ إعادة توزيع الأموال ومبدأ التضامن الإجتماعي حتى أن قراءة فعلية تشير إلى أزمة مذهبية مالية في إطار التوزيع على المواطنة فضلاً عن العالمية . وهذه القراءة تعني بوضوح جنوح مجموعة من القوانين الوضعية إلى تبني أنظمة تراكم مالي غير مسؤولة تضامتيّاً بمستوى الحاجة الإجتماعية والبشرية ضمن إطار الوحدة السياسية أو الإجتماع السياسي الواحد .

فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه من الطبيعي أن يخاف المناهضون للعملة من هذه المذهبية التي ترى في المال والثراء بل في الكلاب أولوية على الإنسان ، بل ترى كما أشرت سابقاً — وهو ما أذهلني فعلاً — في كبار السنّ من المواطنين الذين يخدموا الإقتصاد والسياسة عبر المواطنة في شباهم ترى فيهم أزمة وعائقاً وينادي الأثرياء بوجود التخلص منهم عبر تقليل نسب رواتبهم بهدف ترك نسبة أفضل من الرفاهية المالية للشباب تحت شعار أن كبار السنّ إكتفوا برفاهية أفضل إبان شباهم !

وقد ورّعت الشريعة الإسلامية نظرتها التدخلية على ثلاثة أركان :

الأول : الأشخاص

الثاني : المال والفروة .

الثالث : نظام إستعمال المال والفروة ضمن إطار المشروعية العامة التي تضمن الحدّ الفعلي للعيش الحقيقي المتطوّر وغير الثابت لكل فرد .

على أساس أن الطبيعة وما فيها إنما هي " نعمة الله وهبته " الذي خلقها وجعلها مرتعاً لعباده ، لهم ان يستغلوها ضمن حدود المشروعية . وقد اعترف الإسلام بحق الملكية الفردية وممارسة الأنشطة التجارية وتجميع الثروة ، شرط ضمانه القطاعين الاجتماعي والاقتصادي عبر ضمانه فعلية للآخرين الذين لم يستطيعوا قدرةً على تحصيل ما يجعلهم ضمن مستوى من العيش الحقيقي الذي يخرجهم من الفقر .

بذلك تصبح العلاقة بين الشخص والثروة أو المال متوسطة بواجب أهم وهو قيمة كل فرد بشري الذي أقرت الشريعة وجوب حفظه فعلياً ... من هنا انعكست التشايع الإسلامية الأولية ذات " القواعد المؤبدة " في مجال الثروة والمال على أساس أن يكون الفرد الآخر جزءاً المعادلة في العلاقة المالية من جهة إعادة توزيع الثروة .

فكان أن سجل التاريخ للشريعة الإسلامية أنها كانت الدولة الأولى عالمياً التي نادى بوجوب التدخل في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي ... لا لتسلب ما جناه الآخرون أو تنادي بمبدأ المساواة في حصص البشر . بل لتأخذ جزءاً من الناتج المالي يسمح بضمانة مالية صحيحة إجتماعية لمن هم بحاجة إليها . مضافاً إليه الإنفاق على الكيان العام ، لأن الدولة تمثل صمام الأمان في عملية الإجتماع السياسي أو الإجتماع البشري ... أمام هذا كان لا بدّ من تشريع نظام الضريبة لا من أجل نفقات الحروب أو من أجل خزانة الإمبراطور أو الملك ، بل من أجل تأمين ضمانات فعلية إنسانية وإتمام مشروع الدولة على مستوى العالمية الحقوقية الإنسانية .

من هنا تقرأ بوضوح رفض الشريعة الإسلامية لمبدأ :

" من كلّ حسب قدرته ، ولكلّ حسب حاجته "

كما ترفض مبدأ الرأسمالية :

" دعه يعمل دعه يمر " .

وهذا المبدأ كان قد نادى به أبو الاقتصاد الليبرالي البريطاني الاقتصادي " آدم سميث " وهو يمنع على الدولة أن تتدخل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تاركاً الحرية للأفراد في التكيف للطبيعة أن تتولى هذا الأمر . وهذا أخطر ما يكون ، وهو أكثر من خطورة مبدأ الشيوعية السابق أعلاه .  
ونسأل :

أليس من الطبيعي أن ينبع الخوف من العملة من جميع هائل من الذين يجمعهم الضعف الواضح أمام القاطرات المالية العابرة للقارات ، التي تقيم فلسفتها على مستوى

من قيم النفعية والثراء الذاتي ، بعيداً عن مفاهيم وقيم سلوكية تضامنية ، بل لا تعترف بها إلا ضمن حدود الإقرارات القانونية الملزمة !

إلا يكون الخوف منطقياً في السوق العالمية حيث يسود الفراغ القانوني بنسب متفاوتة وخيفة أمام هيمنة المال العابر للقرارات !

المشكلة تكمن في أن " قوانين الكيانات الداخلية " ( الدول ) تسقط مفاعيلها حين تكون موجهة نحو الخارج أو ما وراء الحدود أو البحار ، بحيث تبدأ مجموعة من قيم التعامل تعتمد على أساسات جوهرية من قواعد " لعبة الاحتكار " بمعناه الواسع ، وتستعمل في عملية الصراع كل الوسائل المتاحة ، بما فيها الإجتار بأعضاء البشر ، وبيع الفتيات ، وإجبارهن على ممارسة الدعارة وفق مستويات صحيحة لا ينجو منها إلا القليل من مرض الإيدز ، وتصبح التجارة في عالمنا الخارجي ضرباً من ضروب المافيا الحقيقية ، كل ذلك مدعوماً ببني سياسية متشددة ومتناقضة تقودها الوحدات القائمة على رأس هرم الإجتماع السياسي الممثلة لمجموع الأعضاء الذين يشكلون النظام الدولي من الهرم إلى القاعدة .

إنّ هذا هو الوجه الأخطر ( الفراغ القانوني ) في ممارسة العولمة . وقد ألقى بظلال عقليته على الكيانات الداخلية وأنتج رعباً حقيقياً من القيم التي مثلت إستراتيجية النافذين مالياً وسياسياً في داخل الدولة فإنعكس على مستوى مخيف وألقى بظلاله على ذوي الدخل المحدود ، وهذا الذي أنتج ثورة قوى سياتل ومنتدى دافوس وبراغ وأستراليا ونيس ونيويورك ، وقرع الباب بقوة على مسامع العالم من أنّ العولمة إنما تأخذ معاييرها ومقاييسها على أساس من نظرة ذاتية بعيداً عن حقيقة طبيعيتها تقضي بإقرار قواعد موضوعية حول نظام التكافل والتضامن الفعلي لضمان حق حياة الأفراد ، يبعد النظر عن لوهم وعرقهم وخياراتهم الفكرية وجنسياتهم السياسية ، ولا تضمن بأية حال إمكانية تشريع قاعدة قانونية تلزم الوحدات المالية والنقدية وأصحاب الثروات إعادة جزء من الدخل العام من أجل ضمانات فعلية للعدالة الاجتماعية توازي حجم

الأزمة التي تطل باقِي الشرائح ... إن هذا هو النداء الذي أطلقه المتظاهرون في سياتل ودافوس : إعادة عدالة لتوزيع الدخل القومي والعالمي ، تشريع قواعد جديدة للضمانات الاجتماعية ، إحكام السيطرة التشريعية على نوع من عدالة نسبية تنظر لأصحاب المداخل المحدودة الذين يشكلون أدوات بشرية ومهنية وإدارية في مشروع أصحاب الثروات ، محاصرة الليبرالية التحررية الإقتصادية ، ضمانات حقيقية من أجل ممارسة شعبية للديمقراطية لا تكون عن طريق " صناعة القناعات " التي تتخدها سلفاً قوى النفوذ المالي والإقتصادي ...

إنّ من حقّ المناهضين للعولمة أن يقرعوا سحلاً الغزو الاستعماري ودغتر العلاقة بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنية ، إنّ دول الجنوب الفقيرة ما زالت حتى الآن تطالب دول الشمال الغنية بدفع ثمن الأضرار الخطيرة والمذهلة التي أصابها جراء الاستعمار العسكري ، والذي استنزفت إبانهُ أهم القدرات والمواد والثروات التي كانت فيها .

إلا ان شيئاً لم يتحقق ، بل لم تأخذ دول الجنوب حتى وعداً بالتعويض أو بمسؤولية نسبية . وبدلاً من ذلك ازدادت " ضعف وتبعية " دول الجنوب في منظومة الخريطة الإقتصادية العالمية التي تشكّلت منذ السبعينات . وبدأت تظهر علامات الموت الطبيعي للكيانات السياسية إلى درجة يُخشى فيها من زوال دول بأكملها بسبب أزمات ، ذات ارتباط بمستوى الحضور الدولي ، وما يترتب عليه من آثار في مجال التعاملات الإقتصادية والمالية والصحية والاجتماعية وغيرها ... حتى أنّ بعضاً من دول العالم الثالث التي نهبا الاستعمار العسكري على يد النادى الغني لا تستطيع أن تكافح أمراضاً صحيّة مثل مرض الإيدز ... ففي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أعلن وزير الصحة في رواندا أيرشيلاس روابوهيبي : أن عدد المواطنين المصابين بفيروس " آتش آي في " المسبب للإيدز وصل إلى قرابة نصف مليون شخص ، وما زال العدد في تزايد ، الأمر الذي يشكل كارثة قومية مدقّرة .

ونقلت وكالة الانباء الالمانية " د ب أ " عن الوزير قوله : " ان نسبة المصابين في رواندا بفيروس " آتش آي في " بين النساء ممن تراوح اعمارهن بين ٢٥ و ٢٩ عاماً بلغت ٢١,٥ في المئة ، فيما بلغت نسبة المصابين بين الرجال من ذوي الاعمار ١٣,٩ في المئة وذلك وفقاً لأحدث الاحصائيات عن الوزارة ، علماً أن إجمالي السكان في رواندا يقدر بـ ٨ ملايين نسمة .

وليت إستعمار النادي الغني تركهم ، بل شن حملة من عمليات التجنيد لضم هذه الدولة وتلك إلى ناديه ، في عملية تقاسم البشر والجغرافيا السياسية ، حتى أن رواندا وبوروندي وغيرهما من الدول استنزفوا كل قدراتهم المالية الضعيفة في حروب القبائل ، وكان عراب هذه الحرب الشرسة التي أودت بحياة أكثر من ٢ مليون شخص قطبان هما : الأمريكان والفرنسيون ، في عملية إستنزافية واسعة لتقاسم النفوذ في أفريقيا على الجغرافيا السياسية ومن ورائها مجموعة الثروات الطبيعية .

ولم يترك الإستعمار القدم وسيلة من شأنها السيطرة على الثروات والنعم إلا أقدم عليها ، حتى أنه مسح الأراضي الأفريقية بنسبة هائلة بإسم مواطنين بيض إستوردتهم المستعمر ليقفوا ضمانة إقتصادية لغزوه المستمر للعالم ، وخير مثال على ذلك ما تشهده دولة " زيمبابوي عام ٢٠٠٠ من ثورة المحاربين القدامى ، ففي زيمبابوي الدول الأفريقية " الفقيرة " يسيطر عدة آلاف من البيض الإنكليز على ٩٠ في المئة من أراضيها الغنية . وقد أعطتهم إنكلترا الجنسية الزيمبابوية إبان إستعمارها لتؤكد ملكيتهم بصورة نهائية ... ومنذ بداية عام ٢٠٠٠ تشهد زيمبابوي حركة إحتجاجية ميدانية يقودها رئيس الدول " روبرت موغابي " وهو يدعو إلى " إعادة تقسيم الأراضي " بين الملاك الحقيقيين للأرض ( وهم آباء المقاتلين القدامى ) ، وبين البيض ( الإنكليز ) الذين استولوا عليها بقوة سلاح البريطانيين المستعمر ... وقد إحتل " قدامى المقاتلين " حتى تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ ما يقارب على ألف مزرعة . إلا أن الأمور بدأت تنزع بمشكلة ، خاصة أن بريطانيا دخلت على الخط ، وبدأت تقلب الرأي العالمي على نظام زيمبابوي

ومنعت عنها الأسلحة والأعتدة وغيرها ، ما أثار إرباكاً حقيقياً في هرم السلطة الضعيفة أصلاً ... ولأن الأمر هام على صعيد العدالة المطلوبة ، فإنّ جنوب أفريقيا المجاورة مضطربة من هذا الخيار ، لأن نفس الظلم الذي لحق بزمبابوي لحق بالسود في جنوب أفريقيا ، وكان النظام في جنوب أفريقيا المجاورة قد بدأ مشروع " الإصلاح الزراعي والتقسيم العادل " إلا أنه فشل في تحقيق تنازلات من " البيض " القابضين بقوة ونفوذ حادّ على زمام القرار الاقتصادي في تلك البلاد .

ولو أردنا أن نسرد مجموعة من قيم فعلية وسلوكية مارسها النادي الاستعماري وفق معايير وحشية لضاقت أفق البحث ، وعليه : إنّ من الضروري التنبّث بمجموعة من الموانع وإلا فإنّ هونغ كونغ ستكون ثانية في كلّ بلد ، وسيسيطر مال الأبيض والرجال الجنسية البيضاء سياسياً على مقاليد أمرنا .  
ونسأل :

من يحكم جنوب أفريقيا ، ومن يحكم قلاعاً نامية إقتصادية في كلّ من آسيا وأفريقيا وأمريكية اللاتينية ؟ ...

هل يحكمها الشعب الذي يمثّل القيمة الفعلية لوجود دولة ويمثّل مصدر السلطات ؟

هل الفلاحون والمزارعون وأصحاب الدخل المحدود هم من يحكم أم الممول والمطرقة والمنحل ! أم أنّ الذين يحكمون تلك المجتمعات هم أصحاب النفوذ والثراء والسلع العابرة للقارات التي تقلّب القوانين بكفّيتها ، كأنها الربّ الأعلى في حكومة بني الأرض ؟

وإذا تحدّثت التقارير عن نموّ عالمي فأين منها دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، بل أين منها شعب هذه الدول ، حيث أنّ نموّاً قد يكبّ لبعض هذه الدول ويصبّ في خزانة الشركات المتعددة الجنسيات ، لكن أين منها النموّ الحقيقي !  
أين منها الدول الأكثر فقراً أو الدول في طور النموّ !

أين دول العالم النامي من خريطة الاقتصاد العالمي وقواه وأدواته وثورته  
ومنافعه ومكتشفاته ونفوذه ! <sup>(١)</sup> ...  
من الطبيعي جداً أن يهتم النادي الغني بزيادة الأموال والتراكم الشخصي بعيداً  
عن معايير التضامن والتكافل الاجتماعي .

<sup>(١)</sup> تاريخ ٢٠ كانون أول ٢٠٠٠ جاء في آخر تقرير لـ " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " صدر في نيويورك أن الألف العام يبقى مواتياً نسبياً : فالنضج ينتظر أن يظل تحت السيطرة ، وينتظر أن يستمر النمو الاقتصادي . وقال التقرير عما توقع في دنیا الاقتصاد والمال : إن عطر النمو في عام ٢٠٠١ زادت : فسر النفط قد يظل مرتفعاً مدة أطول من المتوقع . والمؤشرات إلى أزمة في اقتصاد الدول الناشئة ، قد يجتاز في المزاج الاقتصادي العالمي دوافع إلى الهبوط . وإستناداً إلى ما نراه ... يضيف - لا ينتظر أن يتجه العالم إلى مرحلة ركود . وفي الإجمال بلغ " النمو الاقتصادي " الزروة هذه السنة عند (٤,٢ في المئة) وينتظر أن تنخفض إلى (٣,٢ في المئة) سنة ٢٠٠١ على ما ترى منظمة التعاون . أما صندوق النقد الدولي يرى أن اقتصاد العالم سقل سنة ٢٠٠٠ " غو " بلغ (٤,٧) في المئة وأن النمو سنة ٢٠٠١ سيلغ نسبة جيدة (٤,٢ في المئة) . وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدرت دلائل جيدة تؤكد أن الوضع الاقتصادي سيكون جيداً على الرغم من زيادة سعر النفط ، وهبوط أسعار الأسهم على النحو الذي أحدث خلوف دقيقة من إمكانية أن يتباطأ النمو الاقتصادي . إلا أن هذا الاقتصاد الأمريكي للدهش يعاني نقطة سوداء كبيرة هي " العجز التجاري للنضج " ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد هذا العجز من رقمه القياسي الذي بلغ عام ١٩٩٩ نحو (٣٣٩ مليار دولار) إلى (٤١٩ مليار سنة ٢٠٠٠ ، وإلى (٤٦١ مليار) سنة ٢٠٠١ وفي آسيا الشرقية تحسن طلب السلع الآسيوية وأسعار المنتجات الإلكترونية ، فساعدت اقتصاد دول الشرق الأقصى في التعالي من الأزمة وبلغت نسبة النمو للتوقعة هذه السنة ٧,١ في المئة وفي السنة المقبلة ٦,٤ في المئة ، وفقاً لتوقعات صرف التنمية الآسيوي . وهي توقعات لا تشمل اليابان . أما الاقتصاد الياباني وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، تبدو بشائر إقلاع أكيدة لنموه ، تتضمن زيادة الاستثمار في الأعمال إلا أن المخاوف من التكمس في المستقبل لا تزال قائمة ، وهي تحدد من نسب الاستثمار ووفادة الأموال إلى اليابان ، وتساعد على هجرة الأموال منها إلى غوها إلا أنها بنسبة أضعف مما كانت عليه قبل ذلك . وفي أوروبا قالت المفوضية الأوروبية إن النمو يتوقع أن يظل قوياً السنة المقبلة على الرغم من أن سعر النفط سيأخذ حصّة منه . ويشير التوقع الأوروبي إلى أن " النمو الأوروبي " سيلغ ٣,١ في المئة سنة ٢٠٠١ و ٣ في المئة سنة ٢٠٠٢ وتنبأت المفوضية أن يتعطل البورصة سنة ٢٠٠١ إلى ممثل سعر يبلغ نحو ٩٠ ستاً أمريكياً . وبصورة عامة : سيتباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي لكنه سيطر من ذلك أكثر في نسبة نموه من الاقتصاد الأوروبي ، وسيمر بقوة اقتصاد بعض دول أمريكا اللاتينية . يشار إلى أن نسب النمو ومفاعيلها تختلف من دولة إلى أخرى ، ويشير التقرير إلى أن نسب الربح والخسارة متفاوتة ، وتضم الدول النامية أكثر دول العالم عسكرة وأقلّ عماسة ، وأضعف في الاقتصاد العالمي ، كما أنه فيما بين الدول النامية تفاوتاً تختلف فيه النسب . وتظلّ البـ (٤٨ دولة الأفريقية) الأكثر فقراً في العالم . ويشير التقرير إلى أن حصاد أهم المنافع والأموال والفوائد من النمو الاقتصادي إنما كانت فقط بيد النادي الصناعي ، مما يزيد من تبعية الدول النامية ويحد من إمكانية ممارستها لأنوار أكثر إستقلالية أو نسباً مهمة من التحررية . وكما عليه التقارير السنوية ، فإن الفارق بين النادي الصناعي ونادي الدول النامية أصبح كبيراً جداً ولا تصح معه للتقارنة .



إنه يعدّ علينا النموّ والتراكم النقديّ والماليّ للأشخاص ويكشف لنا فوارق خطيرة تدلّ على أنّ مجموعة من الأشخاص التابعين للنادي الصناعي هم أكثر غنىً من مجموعة دول نامية حتى أنّ بيل غيتس رئيس شركة مايكروسوفت الأمريكيّة جنى في عامٍ واحد أكثر من ٦٠ مليار دولار أمريكيّ ، أي أكثر من ربح السعودية من نفطها في عام بلغ فيه سعر برميل النفط أكثر من ٣٦ دولار .

وأصبح التطوّر يشترّ بولادة نموذج آخر يقوم على أساس إحساب الوافدين الجدد على أساس " مليونير " لا على أساس " ملياردير " . ليدلّ على مستوى الربح والفائدة التي يجنيها النادي الغنيّ ويرفع على أساسها أشخاصه إلى طبقات هامة ونفعيّة جدّاً ، ففي تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٠ أظهر تقرير نشرته شركتنا " ميريل لينش و جيميني كونسالتينغ " أنّ عدد الأشخاص الذين تزيد أصولهم المالية عن ٣٠ مليون دولار تجاوز ٥٥ ألف شخص خلال العام ١٩٩٩ وذلك بفضل النمو الاقتصادي العالمي وأداء البورصات .

ويضم نادي " أصحاب الملايين " بالدولار أو اليورو أكثر من سبعة ملايين عضو في العالم ، الغالبية الساحقة منهم في النادي الغنيّ ، وزاد مجموع أصولهم المالية بنسبة ١٨ في المئة في عام ١٩٩٩ ووصل إلى ( ٢٥٥٠٠ مليار دولار ) في مقابل ( ٢١٦٠٠ مليار دولار ) عام ١٩٩٨ ، وأوضحت الشركتان المعدّتان للتقرير أنّ هذا الأمر عائد جزئيّاً إلى " ثورة الإنترنت " ، ووصول طبقة جديدة من أصحاب المليارات جرّاء الإنترنت ...

يقول " مارك تيلدن " المسؤول عن الخدمات المالية لدى جيميني : إنّ أكثر من " مليون شخص " انضَمّوا إلى نادري الأثرياء جدّاً عام ١٩٩٩ موضعاً أنّ ذلك يدفع مصارف الأعمال وصناديق الإستثمار إلى إعادة النظر في استراتيجياتها لجذب أصحاب الملايين الجدد في سوق تزدد فيها المنافسة ... ويفيد التقرير أنّ هذا الازدهار يعود إلى عاملين رئيسيين :

أولاً تسارع النمو في العالم خلال ١٩٩٩ ، ما أدى إلى قيام نشاطات جديدة وأسواق جديدة ، فانعكس على شكل زيادة في الثروات الشخصية .

ثانياً : الإرتفاع العام في أسواق البورصة بأكثر من ٣٧ في المئة خلال السنة الماضية ، واعتبرت " ميريل لينش وجيميني " : أن الأداء الإستثنائي للأسواق ساهم بأكثر من النصف في الإرتفاع الإجمالي للأصول الشخصية لعام ١٩٩٩ .

وأشار التقرير أيضاً إلى أن ميولاً إقتصادية وإجتماعية جديدة مهدت لإزدياد ثروة الأثرياء ، فأسس شركات إنترنت وطرحها في البورصة سمح بظهور أصحاب المليارات عمر الشبكة الإلكترونية فضلاً عن الإرتفاع في بيع الشركات العائلية ، لا سيما في ألمانيا حيث دخلت أكثر من ١٦٨ شركة البورصة عام ١٩٩٩ وفق ما أشار إليه التقرير .

وعلى صعيد أكثر المستفيدين من إرتفاع الثروات ، فقد زادت أصول أكثر من ١,٧ مليون من أغنى الأغنياء من آسيا ( خاصة اليابان ) بنسبة ٢٣ في المئة عام ١٩٩٩ وزادت ثروة الأمريكيين الشماليين والأوروبيين المالية بنسبة ١٧,٤ في المئة و ١٩ في المئة ، ويملك ٢,٥ مليون شخص من أمريكا الشمالية حالياً ٣٠ في المئة من الأصول المالية الشخصية في العالم . ويتقاسم ٢,٢ مليون أوروبي نسبة تزيد عن ٢٦ في المئة منها . وأشار التقرير إلى أن الزيادة في الأصول ستكون بنسبة ١٢ في المئة تقريباً سنوياً في الأعوام الخمسة المقبلة لتصل إلى ( ٤٤٩٠٠ مليار دولار ) عام ٢٠٠٤ .

## تقسيم

أمام هذه الخريطة التي تذهل قارئها من دول الجنوب الفقير ، نجد دول الجنوب منبوذة من هذا النادي بنسبة عالية جداً ، والأسباب واضحة : إنها الإهيارات الإقتصادية التاريخية والتبعية القاتلة ، والفوارق التكنولوجية والنفوذ المالي النقدي من العالم الصناعي ، والإنتاجية الضعيفة والرتبة الهزيلة المتغافرة في هرميات السوق الدولية

والخليفة ... ولسدّ فوائده ديون مؤسسات النادي الغنيّ ستشغل دولنا ببيع قطاعاتها ومراقبتها العموميّة لشركات النادي الغنيّ الثريّ ، وهي السمة الرئيسيّة لعقد التسعين من القرن السابق ، وهي السمة الفعلية في بداية الألفية الثالثة حيث تشتري القاطرات المالية العابرة للقارات كلّ موجوداتنا التي من شأنها أن تنتج مالاً ومنفعةً ، من بيع مؤسسات الكهرباء والهاتف والبريد والأساطيل الجوية المدنيّة وإمّيازات إستغلال المرافق لـ ٩٩ عاماً وصولاً إلى فتح شركات حراسة أمنيّة مدنيّة ، وصولاً إلى تغيير حادّ في قوانين الحماية الفكرية والأدبية ... وصولاً إلى إحتكاريّة قاسية لا مثيل لها في أسواقنا ، حتّى أنّ شركتنا الهاتف المحمول ( سليس وليبونسيل ) إستطاعت أن تكسّر كلّ إمكانيات نفوذ الدولة وتزوّر العقد كما قالت حكومة الرئيس الحصّ ، بل منعت على الدولة حقوقها وقامت بأفعالٍ تدخل ضمن إطار القانون الجنائي ، ورفضت إعطاء الدولة سندات تحصيل بـ ( ٦٠٠ مليون دولار ) هي من حقّ للخزينة العامّة بل إستطاعت أن تحدّد سمتها بالدولة على أساس أنّها دولة داخل دولة ...

ومع أنّ دول الجنوب مطالبة بالسعي نحو الأفضل وتنفيذ مجموعة من القوانين المتعلقة بـ " الضمان " الصحيّ والاجتماعي والبيئي ، وما يتعلّق بباقي الحقوق العامّة المواطنيّة ، إلا أنّ الأسوأ منها هو البارز صحياً واجتماعياً وإقتصادياً ، وإذا كانت الأزمة الإقتصاديّة وانهاراتها لا تلغي الدولة جغرافياً ، فإنّ الأزمة الصحيّة الشاملة من شأنها أن تلغي عدّة دول عن الخريطة الجغرافية السياسيّة ، وإذا كانت الدول المتقدّمة أقدر على الممانعة من خلال اعتماد مجموعة من القدرات المالية والإقتصاديّة والصحيّة وما إليه ، فإنّ الدول الفقيرة موسومة بعجزٍ خفيفٍ ومرعب من هذه الجهة .

فهل تكفل العولة تضامنيّة ماليّة من شأنها إنقاذ هذه الدول من جحيم الإيدز

مثلاً !

أم أنّ قيم العولة لا تلزم الأشخاص والدول مثل هذه الضمانة مع أنّ الأزمة

أصبحت عالميّة وليست مناطقيّة !

ومن بديهيّ الجواب أنّ العولة أبعد ما يكون عن مثل هذه الضمانات ...  
ومعلوم أنّ إغيار قدرة المانعة عند دول الجنوب ، إنما يعود لأسباب  
اقتصادية ، أهمّها التبعية ونفوذ النادي الصناعي الذي يتعمّد مصادرة كلّ شيء من مال  
وأشخاص وأعضاء بشرية وتجارة دعارة ، بل وإفشاء أمراض مثل الإيدز كما حصل  
مع أهم شركة ألمانية لتوزيع الدم منذ عدّة سنوات حيث كانت تبيع الدم المصاب  
بفيروس نقص المناعة عمداً في دول الجنوب الفقير .

وفي تقرير أمريكي تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ حول الصحة العالمية في صحيفة  
الشرق اللبناية تناول التقرير بشيء من التفصيل حول " خمس مناطق جغرافية " في  
العالم ، غير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قال : إنّ المنطقة الواقعة جنوب  
الصحراء الأفريقية ستشهد نصف حالات الوفاة في العالم بسبب الأمراض المعدية وإنّ  
معدّل الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة ( الإيدز ) وأمراض أخرى مثل  
الملاريا سيتجاوز معدّلات المناطق الأخرى من العالم وأوضح أنّ قدرة المنطقة على  
توفير الرعاية الصحية هي " أردأ ما في العالم ، وأنها تواصل تخلفها " ورسم التقرير  
صورة قائمة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي إذ تكهّن عام ٢٠١٠ أن يتجاوز عدد المصابين  
بفيروس نقص المناعة عدد المصابين في أفريقيا — بسبب تغيّر العادات وترسخ قيم  
العلاقات الجنسية على نحو الصداقة والشراسة الجنسية دون وقاية صحية مطلوبة  
وملازمة للتقدم بالعلاقات الجنسية — كذلك ستشهد روسيا زيادة في عدد المصابين  
بالفيروس . وقال التقرير : إنّ عددهم قد يصل إلى مليون مصاب عام ٢٠٠٠ بينما  
ستشهد أوروبا الغربية تهديدات مبعثها عدّة أمراض معدية مثل مرض الإيدز ، وذلك  
بسبب نشاط المنطقة في مجالات السياحة والتجارة والهجرة ، مما يزيد من مخاطر  
إحتذاب أمراض من مناطق أخرى ، إلا أنّ تأثيرها سيظلّ محدوداً ، نظراً إلى تقدّم نظام  
الرعاية الصحية هناك ... وأشار التقرير إلى أنّ فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز هما  
من بين سبعة أمراض قاتلة آخذة بالإنتشار ، وأنهما سيكونان سبب الأغلبية الساحقة

من حالات الوفاة بسبب " الأمراض المعدية " في الدول النامية عام ٢٠٢٠ . وأكد التقرير أن التهديدات الحقيقية التي تواجهها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية — الشرقية مصدرها فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز ، مشيراً إلى وجوب الإكثار من الحماية الطبية ، واتباع مناهج صحيّة وإجتماعية أكثر وعياً . وقد أصدر الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " عام ١٩٩٦ تعليمات تدعوا إلى توجيه مزيد من التركيز على السياسة الأمريكية تجاه " الأمراض المعدية " وعلى رأسها مرض " الإيدز " كما أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حماية صحة البشر والحدّ من إنتشار الأمراض المعدية بين الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وفي عام ١٩٩٩ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت مبادرتين أمريكيتين رئيسيتين ترميان إلى مكافحة فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز وفي بداية هذا العام خصّص مجلس الأمن لأوّل مرّة عالمياً عدّة جلسات لمناقشة التهديد الذي يلحقه فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز بالبشر ، تأكيداً لقلق دول العالم تجاه الأمراض المعدية وبالخصوص مرض الإيدز .

أمام كلّ هذا أليس من الواجب أن نتحدّث عن " أزمة قيم " تحكم العولمة ومن بعدها البنية الأساس في صناعة القيم " العلمنة " ما يعني أنّ مجموعة من القيم التي تحكم العولمة خفيفة وقابلة ، وتساهم سلباً وإيجاباً في عمليّة الإبادة البشريّة وترفض مبادئ الدين التي تصرّ على التضامنيّة والتكافل ، وتعتبر لزاماً ضمان العنصر البشري بعيداً عن اللون والجنسيّة والقطر واللغة ...

إنّ تبني العلمانيّة كأساس قانوني وحكم سياسي يساهم في إعطاء العولمة وقوداً خفيفاً من مجموعة قيم تعتبر الإنسان مجرد قوى غرائزيّة وإحساسيّة وميول لا شئ بعدها وتصرّح له بقيم تربويّة مجموع ما يمكن أن تفيد كنتيجة تأهيلية هي تصوير الدنيا مسرح هائيّ ومنافعها فرصة إستثنائيّة ، وهذه تساهم في ترسيم فكرة عداونيّة في عمليّة التنافس على المنافع والإتجار بين الأفراد ، وهذا أخطر ما يكون ، بالأقلّ قياساً على منطق الكون الذي يشهد على خطأ هذا التوجّه ، ومن يقرأ التجربة البشريّة ضمن هذا

المستوى يدرك كم هي الأزمة التي أصابت البشرية مخيفة ومرعبة ، حيث أدّت إلى نتائج هائلة عبّرت عنها الكوارث التي أصابت الإنسان في مقتلِه ، وهي في ذلك صنيعة الأفكار التي تقود أجسادنا ووجودنا .

إننا لا نرفض عولمة النفع والفائدة بشكلٍ مطلق ، بل نصرّ على أنّها ضرورية ، كما أنّنا نعترف أنّ العولمة فيها فوائد من جوانب عدّة إستطعنا من خلالها أن نحصل على السلع المتطورة ، لكننا نعترض بشدّة على مجموعة من الآثار السلبية الأكثر ضرورية والمخيفة حقّاً ، وهي تكمن في عقلية تجارية نفعية أين منها الفوائد التي نحصل عليها . ولست أقصد بذلك سحق حضارتنا وقيمنا ، بل أقصد بذلك إنسياب الأفكار والقيم التي من شأنها أن تدمّرنا ونحيلنا إلى عدم . من بيع مرافقنا وموادنا وما يتعلّق أساساً بقيم وجودنا السياسي على الأقلّ .

حتى أنّ إنسيابية المشاعية الجنسية إستطاعت أن تدرّ إفريقيا وهي في طريقها إلى آسيا خاصّة في الهند ، ونحن لا نملك مجموعة من شأنها أن تساعدنا على عملية الوقاية أو تفعيلها ، حتى أنّ نفس التقرير الأمريكي الذي سفته عليك إعرّف أنّ دول الشرق الأوسط هي الأكثر أماناً وبصريح العبارة أشار إلى أنّ السرّ في عدم تفشّي مرض الإيدز في تلك المناطق " لأنّها إسلاميّة " وتعتمد على مجموعة من " القيم الإسلاميّة " التي تحظّر العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج . إلا أنّه أشار إلى أنّ شيوع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج بدأ فعليّاً بعد تأثّر الحضارات ، وعليه فإنّ نسباً من الإصابات ستظهر إلى العلن .

من هنا تتعدّد أوجه الجلوس من العولمة في عالم القويّ فيه يملك أن يعدم كلّ الآخرين من دون طائلة ولا مسؤوليّة . في عصر تحكم فيه قيم البوينغ والإيرباص والهميرغر ، والكوكا كولا ، والبيسي ، ومفاهيم الديسكو ، والعلاقات الجنسية المشاعية ، وبيع أعضاء البشر ، وبيع الفتيات للدعارة ، وبنسبة مليونيّة سنوياً ، في عالم تتكاثر فيه أدوات الإجرام ، وتنفق الخيال أرقام الثراء الإجرامي ، وتبلغ حصيلة سنة

واحدة إجرامية أكثر بكثير مما تملك دول الجنوب . وهي من تسيطر بنسبة هامة على مَعْلَمَ التجارة وحركة الأموال في مسرح العولمة ...

فهل يا ترى هذه الصورة مشجعة للدخول الطوعي في ميادين العولمة ! أم أنها حافز للعمل على " حفر طرق " جديدة بين دول الجنوب ، ضمن الإمكان وخياراته هي كبيرة ، تمهيداً لإعادة الاعتبار الجزئي ، ولو عن طريق إنشاء السوق المشتركة التي تتوازن فيها نسبياً إمكانية المنافسة ، وبسبب حجم سكانها ، يمكن لها أن تقيد سلع دول الشمال نسبياً ، وفق مشروع الأولويات ، بهدف إعادة فرض شروط ممكنة ولو من جهة نسبية في موازين القوى ، خاصة أننا نعلم أن دول الشمال تعول على أسواق دول الجنوب ، بسبب الكثافة السكانية ، والحجم الاستهلاكي ، ولا عيرة بالإنتاجية وحجمها بالمعنى النفعي ، إذا لم يكن لها سوق أو تصريف .

إن العولمة أمرٌ جريٌّ بالنسبة لنا لأن نادي النافذين أنشأه وحسم أمره حتى أن التحلي عن الدخول إلى منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحطيم حماية السلع المحلية ومنع العم عن السلع الوطنية — والتي رفضتها ببحث قدم لي إبان الدراسات العليا في القانون العام — أصبحت أمراً جريئاً ، فمن لم يدخل في إطارها يصبح معزولاً عن سوق العالم .

تأني يعني حاجةً ضروريةً لا مفرّ منها لإعادة رسم علاقات أكثر من أساسية بين دول الجنوب من أجل صناعة " تجارة جنوبية " تكون بمثابة معفرٍ مهمٍّ من أجل توسع الإنتاجية وضخّ الأموال وزيادة الاستهلاك ، والتفاوض من موقع القوي . وللأسف إننا نعيش في عالم تُعتر فيه التعددية السياسية أمراً حيويّاً في وقت يعتبر فيه الاتحاد الأوروبي كياناً واحداً لحياة الأوروبيين ، وربما ٨٥٠ مليون أوروبي ضمن إطار وحدة تتجاوز الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة السياسية ... ولأنّ دول الجنوب معطوون جداً بالإنقلابات وزجّ الجيش في وجه الشعوب فلا نطالبهم بالوحدة السياسية ، ونصرّ على أنّ الوحدة الاقتصادية الطريق الحصري لإعادة الوجود لهم . فهل نصل إليها ؟ إني من

هذا لفي شكٍ مرّيب ... إنّ علمنة النظام لن تعطي البشرية كثيراً من الفرصِ وديمومةً من السعادةِ حتى في أرقى الدولِ وأكثرها رفاهيةً . يدلّك على هذا أنّ إسقاط القيمة التكوينية للإنسان من موانيق منظومة الاجتماع السياسيّ كانت هي الأساس الذي ساهم في غزو محفّرات الجريمة . إنّ الدين أساس جوهريّ تنطق به كلّ علامات الكون ومعاني النظام الطبيعيّ ولا بدّ من دفع فاتورة حادثة بمجرّد الاعتداء على هذه الحقيقة المتأصلة طبيعياً في نفوس بني التأس . إنّ الدين ضمانه وجود وإستقرار ونموّ مدنيّ . هذا ما تنطق به النتائج المسيحية في ظلّ الكيانات العلمانية .



# صراع القوى الاقتصادية

إنّ وسائل القرن التاسع عشر ، تختلف عن وسائل القرن العشرين ، بل إنّ وسائل القرن العشرين في النصف الأوّل ، تختلف عن وسائل القرن العشرين في أواخره ومع بداية القرن الواحد والعشرين أخذت تظهر صورة الانقلابات والتحوّلات التي طرأت على الوسائل على صورة من شأنها أن تغيّر من مفاهيم كانت تعتبر إلى حد بعيد أقرب إلى الثابتة ... وبعد الثورة الجبّارة في عالم الميكانيك والإلكترونيات وما تفتّحت عنه من إمكانيّة التصرف في المادّة والأجسام في ظلّ التحكم بالقوى والأوزان بشكلٍ مثير ومنهل أدّى إلى اختصار عوامل الزمان وبعد الجغرافيا ، وتقريب وسائل النفوذ ، حتّى باتت باستطاعت واحد من وراء كومبيوتر صغير أن يشنّ حرباً هيروسيّة من شأنها أن تؤدّي إلى خسارة مئات ملايين الدولارات وتدمّر أنظمة في غاية الأهميّة وهو ما زال في حجرة صغيرة نائية عن العالم من النواحي الجغرافيّة ، لكنّه في قلب العالم من ناحية الإنترنت .

لقد دخلت الإنترنت على خطّ الربط بين الأفراد والجماعات ، واختصرت العالم ضمن منظومة تتحكّم بقدرات خلاقة ، يظهر أنّ لها مستقبلاً غير عادي ومذهل خاصة أنّها دخلت بقوة عالم المبادلات الماليّة والتجارية والمدنيّة والجاسوسيّة بل وأصبحت مقرّاً وبنية للنشر والتوزيع وما إليه ، وها قد بدأت مجموعة من الدول تقيم حكومات إلكترونيّة وتتمّ المعاملات عبر الشبائيك الإلكترونيّة ...

وما زالت الإنترنت في طور صنع قواعد جديدة ، من شأنها أن تؤثر تأثيراً بالغاً على نمط معيّن من السلوك ، مثلاً على ذلك تفيد دراسة صادرة عن الولايات المتحدة الأمريكيّة حديثاً أنّ اعتماد الإنترنت في إنعام المعاملات التجارية والحاجات الشخصية والمدنيّة في مجال السلع ، وقسّر عام ١٩٩٩ مقدار (٥ مليار دولار) ثمناً للطاقة سنوياً ، بسبب الاعتماد المتزايد على " تكنولوجيا الإنترنت " في إنجاز المعاملات التي

يمكن حلّها عبر الإنترنت ، مما فيه الشراء والبيع والتحويل وأشارت الدراسة إلى أنّ نسبة " تنقل الأفراد عبر المركبات " تنقص بمقدار تقدّم الاعتماد على الإنترنت في المجال التجاري والمدني والعلمي والتربوي .

والثير أن تلك التحولات بلغت درجة حقيقية هامة في طور فرض قواعد جبرية بالمعنى الاجتماعي ، من شأنها أن تكتب قواعد ذات غط مختلف جداً في إشكالية تعاظم الأفراد مع الأشياء ، ففي أول تجربة عملية عام ٢٠٠٠ وهي في تمام الجهوزيّة بدأت عملية تطبيق نظام " المنازل الذكية " في السويد وهي تهدف إلى ربط المنزل بـ " الإنترنت " عبر تلفون الهاتف المحمول ، وقد بدأت شركتان ترمج ربط المطبخ والتلفزيون وغيره بالهاتف المحمول عبر الإنترنت للتحكم به من بعد ، وكانت شركة الهاتف أركسون قد بدأت فعلاً بهذا المشروع من أجل خلق رفاهية عالية جداً عبر الخدمة المنزلية ، مع الإشارة إلى أنّ نصف السويديين عندهم خدمة الإنترنت ولا يحتاج التلفزيون والبراد وغيرهم إلى تغيير حتى يتمكن الهاتف من قيادهم بل يلصق به صندوق صغير للتوجيه والتلقّي .

وفي الانتخابات الأمريكية التي جرت في العام ٢٠٠٠ بين المرشح الجمهوري " جورج بوش " الإبن وبين المرشح الديمقراطي " آل غور " كانت الإنترنت سلاحاً فعالاً في صناعة القنوات ، وشارك التلفزيون بنسبة مذهلة في تكوين قنوات إنتخابيّة لأحد المرشحين عبر هذه الوسيلة ، وفي تاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية مقالة عن " لوموند " الفرنسية تتحدّث عن الشبكة الدوليّة " الإنترنت " والنمو الاقتصادي :

( للعملة وجه آخر ، هو الشبكة الدوليّة " الإنترنت " التي بذلت الكثير ، وعزا إليها محلّون جديون أنّها وقطاع صناعة المعلومات وتجهيزاتها ، غيّرت وتيرة تعاقب الإنكماش ، والنمو في الاقتصاد ، وأدّت إلى مواصلة الاقتصاد الأمريكي نموه عشر سنوات متعاقبة ، من دون أن يلهث ، ومن دون أن تظهر عليه علام التضرّع الجامح

أو البطالة المتصاعدة ) ، كما أنها أخذت تجلّز مجموعة من القناعات التي تعتبر منبوذة طبيعياً وهي قادرة وفق نوافذ معينة على صناعة قناعات تعتبر جنائية وإجرامية وغير ذلك حتى أنه تاريخ ٢٢ كانون أول ٢٠٠٠ وبعلما تفشّي الانتحار بنسبة مذهلة في كوريا الجنوبية تفاجأت الحكومة أنّ أكثر من ( ٥٠٠ موقع ) على الإنترنت مخصّصة لتعاليم الانتحار وهي تعتمد أساليب ترغيبية وعفّزة على الانتحار وتعطي تعاليم وبرامج من أجل الانتحار ، ثمّ دفع أشخاصاً عديدين إلى تأليف مجموعات لـ " تنفيذ الانتحار " عبر رغبة الطرف الآخر ، ثمّ زاد نسب الانتحار بشكل قياسي في كوريا الجنوبية ، وعبر إستطلاعات الرأي أجاب كثيرون من أنهم كادوا يقتنعون بالفكرة كما صرّح قسم آخر أنّه مقتنع بها . وقبض على آخرين وهم ينفّذون الانتحار . كما قبض على أشخاص يتمرّسون على تنفيذ الانتحار بالآخرين لقاء أجر . ثمّ دفع الحكومة الكورية إلى إغلاق كلّ مواقع الانتحار على الإنترنت ، وإعتبرها جريمة يعاقب عليها القانون .

وتعتبر الإنترنت واحدة من مكتشفات عصرنا وصناعته ، وهي ستؤثّر على قنوات أساسية في التعامل وصناعة القيم وإمكانيّات الوصول وما إلى ذلك ، كما أنّها تعتبر عموداً فقريّاً في قاطرات المال وأدوات العولة . حتى أصبحت تنافس أهم القطاعات وتنتج ربحاً في أمريكا سنوياً بأكثر من ( ٣٠٠ مليار دولار ) ... ومن وراء الإنترنت تكشف العصر عن مجموعة هائلة من الأدوات المدنية والميكانيكية والإلكترونية والعسكرية التي إختصرت المسافات وألغتها وحدّت من فعالية الموانع الجغرافية . وغيرت مفاهيمها . في عالم دخل فيه " الروبوت " عالم الإنسان من بابه الواسع ، وتوّعت مهامه بين طبّية جراحية وإقتصادية مهنية وفضائية كونية ، ومنذ مدّة تمّ الإعلان عن " روبوت " يسبح داخل الإنسان في عملية كشف للمشاكل التي تعترض الشرايين ... وتوسّع استعمال الروبوت خاصة في المجال التجاري والمهني وإحتلّ يداً عاملة كبيرة في العديد من المهن . حتى أنّه يحتلّ خمسة أشخاص في صناعة البيّنزا .

وهكذا غزا الروبوت عالم الخدمة العامة في مجتمع الإنسان ، وزحف بقوة إلى معازل الأموال والثروات بهدف زيادة ثروة كبار الأثرياء ، ولازم ذلك نوع كبير من تزايد جيش العاطلين عن العمل . وسيضيف كماً هائلاً إلى عالم البطالة .... ومن مجال الخدمة الإلكترونية والميكانيكية واصلت الاكتشافات والهندسة الوراثية دوراً اعتبر الأهم في مجال الحياة الإنسانية وإعتبر الإنجاز أهم من صعود الإنسان إلى القمر ( حلّ الشيفرة الوراثية ) <sup>(١)</sup> ... هذا الأمر يمثل فتحاً هاماً للولايات المتحدة ، إلى درجة أن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تولى الإعلان عنه ، وهذا بلا شك يفيد الولايات المتحدة بأموال ضخمة هائلة لا انقطاع لها ، من شأنها أن تغني الخزينة الأمريكية على طول فتوحات الكشف العلمي ...

<sup>(١)</sup> تاريخ ٦ نيسان ٢٠٠٠ أعلنت شركة أمريكية أنها انتهت من " فكّ الرموز الوراثية " لأحد الأشخاص ما قد يؤدي إلى فك رموز " خلوطة المعزون الوراثي " للإنسانية خلال بضعة أشهر . وقالت شركة " سيلوا جينوميكس " التي تتخذ من روكفيل في ولاية ميريلاند مقراً لها في بيان لها : أُنشئت فك مجموعة الرموز الوراثية لأحد الأشخاص وبدأت الآن بجمع وترتيب هذه الرموز بشكل متسلسل . وأضاف البيان أنها تنوي سيلوا الانتهاء من عملية التجميع والترتيب خلال العام الحالي . يشار إلى أن المعزون الوراثي الذي يضم يحمل المورثات الجينية التي تميز الجنس البشري يحدد الخصائص المميزة لكل شخص مثل لون الشعر أو العينين أو الاستعداد للإصابة ببعض الأمراض مثل السكري والسرطان والربو وأمراض القلب وغيرها ... كما أن السياق في مجال فكّ الرموز الوراثية يوفر فائدة علمية كبيرة إذ تعتبر الأوساط الطبية أن طبّ المستقبل سيقوم على استخدام الجينات في العلاج . إذ معرفة للورثة أو الجينة التي تنتج هذا العورثين أو ذاك سيكون من الممكن تطوير وسائل العلاج الوراثية لبعض الأمراض . ويعتبر الباحثون أن فكّ رموز مخزون الجينات الوراثية للإنسان يشكل ذروة العلم الحديث وإنجازاً حقيقياً لعلم الأحياء . وعندما يمتلك العلماء أسرار كل من الكلمات والجمل والفصول التي تشكل " كتاب الحياة " الكبير ستوفّر لديهم معرفة لجميع الخطط التي تكون جسم الإنسان والطريقة التي يعمل بها وأن كل شيء يبدأ من الحمض النووي الربيعي لأن هذه الجزيئة الكامنة وسط نواة كل خلايا الجسم الإنساني تضم جميع المعلومات الضرورية لإنتاج الخلايا الأخرى ومنذ بدأ جون واطسون وفرانسيس كريك أعمالهما العام ١٩٥٣ يهرع العلماء أن الحامض النووي الربيعي يتألف من شريطين طويلين مجعولين على بعضهما البعض على شكل درج مزدوج حلزوني ويرتبط هذان الشريطان ببعضهما بروابط صغيرة لا تحصى تتألف فقط من أربعة حوامض أمينية يترعرعها بحروف أربعة " أ " " س " " ج " و " تي " يتزوج : أ مع تي ، وسي مع جي . وتتصل عملية فكّ الرموز بإدخال جزيئات متناهية الصغر من الحمض النووي الربيعي في آلة فك الرموز وفراة الحروف التي تشكل هذا السّلم واحداً واحداً ... وقد نجحت شركة " سيلوا جينوميكس " في فكّ رموز مليارات ثلاثة للمرحات السّلم ويتمين الآن عليها بجمعها ووضعها بترتيب متسلسل بواسطة أجهزة كمبيوتر قوية لتحديد دورها في عمل جسم الإنسان .

مع أن الأمريكيين يعاونه البريطانيون كانوا منذ ٢٣ سنة قد بدعوا خوض غمار الهندسة الوراثية ، وقد تفاجأ العالم يوم الإعلان عن ( النعجة دولي ) إلا أن الأوروبيين يؤكدون أن الولايات المتحدة تمارس أكثر الأدوار إحتكارية من النواحي العلمية ، خاصة فيما يتعلق بالهندسة الوراثية ، وهذا تعبير أجاده الرئيس الفرنسي جاك شيراك ، مما أثار الرأي العام الأوروبي الذي نعت أوروبا السياسية بالمنهزمة أمام الأمريكيين ، ووصلت فيها الهزائم إلى درجة وصف أوروبا بأنها مستعمرة تكنولوجياً من قبل الأمريكيين .

والأمثلة لا تحصى عن التطور البشري في مجال السيطرة على الطبيعة ، وما يتبع ذلك من آثار على العلاقات البشرية التي تقوم على أسسٍ مخيفةٍ من قيم التناقض المصلحي ، الذي يحكم الكيانات السياسية ، ومن خلال نظرةٍ أوليةٍ إلى المسرح العالمي تجد فيه حرباً ضرورياً ، تستعمل فيها كافة الوسائل والأدوات من أجل لعب دور في ميدان عالمنا هذا .... من هنا تبدأ علامات الخوف بسبب نتائج التطور والسيطرة على أدوات ووسائل ومواد أكثر نفوذية ، من شأنها أن تختزل المناطق الأخرى بعناصرها البشرية ومواردها الاقتصادية والحضارية والإجتماعية والبيئية وما إليها ، من دون ضمانات تعترف بهوية الإنسان بما هو ..

إن هذا ما دفع المناهضين للعملة إلى إدانة الفكرة والقيم ، وليس إدانة الوسائل والأدوات والمواد ، إنهم يريدون إقرار مجموعة من القواعد الرعائية على مستوى العالم يكون فيها للفرد والجماعة معنىً فعلياً مضموناً وليس شكلياً هزلياً ... وينشأ الخوف أكثر من حدة المنافسة بين القوى والقاطرات التي تتعدد أطرافها وبنائها السياسية والذاتية ، وهي تدور على نسقٍ من طلب الربحية والفائدة وتراكمية الثراء حتى في نفس الحي والمدينة ، من دون جنسيةٍ طبيعيةٍ تقوم على أسس وأولويات ذات طابع إحترامي للبشر أولاً ، ومن حق هؤلاء أن يضطربوا من ذلك ، في عالمٍ تعيش فيه القوغاءة بصورةٍ واسعةٍ جداً .

وعلى هذا الأساس تتصارع القوى وتتنافس ، وتريد كل قاطرة نوعية أن تسمي طابع العالم بإسمها ، حتى ولو كان على حساب القيم الإنسانية أو المواطنة داخل القطر الواحد أو خارجه ... ففي دراسة للدكتور " سمير الشيخ علي " نشرت في جريدة المستقبل اللبنانية تحت عنوان ( العولة والأمركة ) بتاريخ ٢٣ كانون أول ٢٠٠٠ وقد نقلتها بتصرف وهي التالية :

أولاً : في المجال الأمني والعسكري أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على التسلح وعلى مدى القرن العشرين ما يقارب ( ٤٠ تريليون دولار ) وهو مبلغ كاف لبناء أمريكا الجديدة وإن إنفاقها على البحث العلمي والتطوير العسكري فتح آفاقاً واسعة في المجالات المدنية وفي مقدّماتها الإلكترونيات والمعلوماتية ... وعلى الرغم من خفض هذا الإنفاق العسكري فإنّ هذا الإنفاق السنوي على التسلح وصل عام ١٩٩٤ إلى ( ٣٥٢,٥ مليار دولار ) وتمتلك الولايات المتحدة اليوم أقوى جيوش العالم وأحدثها .

ثانياً : إن نحو ٣٠ إلى ٤٠ من الموارد المالية السنوية للأمم المتحدة ومنظماها تمول من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنّ مركز الأمم المتحدة على أرضها في نيويورك وتعتبر الولايات المتحدة مركزاً أولاً وعالمياً لصناعة القرار العالمي . كما تمتلك حقوق تصويت عالية جداً وهي أكبر حصّة في العالم داخل المؤسستين الماليّتين " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " كما تتمتع بنفوذ ضخم وناقل داخل المنظمة العالمية للتجارة . كما أنّ الاقتصاد الأمريكي يشكل ( ٢٦,٥ في المئة ) من حجم " الناتج المحلي الإجمالي العالمي " وإستوعبت السوق الأمريكية عام ١٩٩٤ نحو ( ٩٣٠,٧ مليار دولار ) من واردات السلع والخدمات . وهي قيمة مهمّة جداً تساوي ( سدس الواردات العالمية ) مما يعني أنّ سوقها ضخمة جداً وكلّ الدول بحاجة إليها خاصّة الدول الصناعية والمتطوّرة ، لأنّ نسبة الإستهلاك والإنفاق فيها مذهلة إلى درجة لولا

هذه السوق الأمريكية الضخمة لما وجدت معجزة الاقتصاد الياباني ، حتى أن اليابان تحقق فائضاً تجارياً مع الولايات المتحدة يصل إلى ( ٤٠ مليار دولار سنوياً ) .

ثالثاً : يلعب الدولار أهم دور في العالم ، ويعتمد كـ " قيمة أساسية " في التجارة الدولية ، وعلى أساسه تختصب القيم المالية والتجارية في بقاع العالم . وعلى الرغم من إرتفاع حجم الديون الخارجية الأمريكية إلى ما يزيد على ( ١٠٠٠ مليار دولار ) لكنها لم تتأثر بذلك ، ولا بالعجز في " الميزان التجاري " . طالما أن الدفع هو بالدولار وإذا إقتضت الحاجة كما يقول " ل . ثورو " فإنها تستطيع أن تطيع من الدولارات ما تشاء ، من دون أن يؤثر ذلك تأثيراً خطيراً في التضخم ومستوى المعيشة لا بل يساعد العرض الكبير للدولار وإنخفاض قيمته الشرائية ، على إمتصاص العجز التجاري وخفض قيمة الديون . لذا فإن الولايات المتحدة تلعب دور " دركيّ العالم " بل تلعب دور " أكبر مضارب في أسواق البورصة العالمية " وباستخدام لعبة " العرض " أو إحتجاز الدولار والتحكّم بقيمته إضافة إلى الذهب الأسود " النفط " بما لديها من قدرة تخزينية كبيرة تستطيع التحكّم بيورصات النفط والمال ، وتحقق من وراء هذه العملية أرباحاً هائلة .

رابعاً : في مجال المعلوماتية والثقافة ، يمثّل هذا الجانب ومن منظور المستقبل أخطر جوانب " الأمركة " في إطار العولمة . خاصّة مع تحوّل العالم إلى عصر " الموجة الثالثة " أو ثورة الاتصالات والمعلوماتية . فالشركات الأمريكية تسيطر على ( ٦٥ في المئة ) من تجارة السلع الإعلامية والثقافية والمعلوماتية ، كما بلغت قيمة الإستثمارات الأمريكية في هذه المجالات نحو ( ألف مليار دولار ) وعلى سبيل المثال فإن مديريّ شركتين أمريكيتين وهما ( بيل غيتس مدير شركة مايكروسوفت ، وماكاو صاحب إحتكار صناعة التلفون الخليوي ) كانا قد أنفقا مئات المليارات من الدولارات بهدف بناء شركة عملاقة للإتصالات ، تسمح بالإحتكار وتحقيق القدرة لأي فرد أو محطة

فضائية من الإرسال والاستقبال من وإلى أي منطقة في العالم ، إضافة لتجمع مدينة هوليوود لإنتاج الأفلام المختلفة والتي تحتكر السوق العالمية .

خامساً : الغزو الثقافي الأمريكي ، تعتبر أوروبا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة ، وهي الشريك الأكثر إحتجاجاً على الغزو الثقافي الأمريكي ، ففي العام ١٩٩٢ صلّرت الولايات المتحدة للأسواق الأوروبية ( ١٢٠٠٠ ساعة بث تلفزيوني ) وأفلاماً وسلعاً إعلامية ، ما قيمته نحو ( ٤ مليار دولار ) . ولم تستورد منها أكثر من ( ثلث مليار دولار ) ! مما أدّى إلى إحتجاجات عنيفة من قبل الأوروبيين بسبب هذه الهجمة الشرسة الثقافية الأمريكية ، حتى أنّ " رئيس المفوضية " للسوق الأوروبية المشتركة " جاك ديلو " طرح تساؤلات مزعجة جداً على الأمريكيين بقوله : هل لنا الحقّ بالبقاء ! هل نملك الحقّ في صيانة تقاليدنا وتراثنا ولغتنا ! وهل يشمل الدفاع عن الحرية ما يذلّ كلّ بلد لإستخدام المجال الوطني البصريّ والسمعيّ لضمان الحفاظ على هويته ، لكنّ الأمريكيين لم يبالوا أبداً بما قال ، وكأنّ شيئاً لم يكن .

أمّا فرنسا فقد طلبت إستثناء ( البند الثقافي ) أو المنتجات الثقافية من بنود تحرير التجارة وفق إتفاقيات الغات بعد جولة " الأوروغوي " عام ١٩٩٤ وقد إعتبرت إستثناء تحرير الأفلام والمنتجات الثقافية أكبر إنتصار ، وصرّحت أنّها كسبت ما أرادت أصلاً كما أصدرت تشريعاً قانونياً ينصّ على خفض نسبة الأفلام الأجنبية المعروضة في محطات الكوابل الفرنسية إلى ٣٠ في المئة لا سيّما أنّ ٨٠ في المئة من الأفلام المعروضة كانت أمريكية وتشدّد فرنسا لأنّ الشباب الفرنسي نسي اللغة الفرنسية الأمّ ، وأصبح يستخدم بشكل واسع " اللغة الإنكليزية " وأصبحت شائعة في الحياة العملية .

وفي كندا إحتج أكثر من مسؤول كنديّ على الرغم من الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة في ( النافتا ) على أنّ " الأطفال الكنديين " ومن كثرة ما يشاهدونه من أفلام أمريكية نسوا أنّهم " كنديون " ، ويخشى المسؤولون الكنديون من أن يتعلمهم الولايات المتحدة نمائياً عبر المنتجات الثقافية وهي قد وصلت إلى مستويات



عنفية جداً ... وكما نرى فإنّ العالم في القرن الحادي والعشرين مقبل على التحوّل إلى صناعة السلع الثقافية والمعلوماتية وهي تقاطع عند حدود الإتصال عبر ( التلفون ، التلفزيون ، الإنترنت ) . ومعلوم أنّ هذه الصناعة سوف تكون الأكثر أهمية ونموّاً في العالم وللشركات الأمريكية فيها الحصة الأعظم إنتاجاً وتجارةً وإحتكاراً خاصة الإنترنت التي تنتج سنوياً أكثر من ٣٠٠ مليار دولار وتنافس أهم القطاعات الاقتصادية وهي أمريكية : إبتكاراً وتسويقاً ، ومن خلال كاليفورنيا تستطيع مراقبة العالم والتحكّس عليه ... وعلى صعيد الكتب فإنّ الكتب الأمريكية هي أكثر شهرة وكتّابها أمثال : فوكوياما وتشومسكي وبريجنسكس وتوفلر وهانتغتون ... أمّا الأفلام الأمريكية فهي أمّ العالم والصورة الإحتكارية مطلقاً في العالم وأهم منتج مالي وأكثر سلاح فعال في الغزو الثقافي . ويعتبر الأمريكيون " إمبراطور العالم " في هذه الصناعة وهوليوود هي عاصمة الدنيا .

سادساً : غزت الأمركة في شتّى سلعها العالم بنسبٍ قياسية حتى في أوروبا واليابان وقد انتشر إستخدام اللغة الإنكليزية بمقاييس عالمية حتى أنّ بحثاً طبياً مهماً لا يُقرأ إن لم ينشر بالإنكليزية حتى أصبحت لغة العلم المتطوّر ولغة التجارة والسياحة والسياسة والشارع وحلقي الرؤوس أينما كانوا وحلّوا وغزت معاني كلّ شيء ، كما إنتشرت الوجبات السريعة الأمريكية مثل الهمبرغر والبيسبي والكولا ومطاعم الماكدونالد في كلّ أنحاء الدنيا ، حتى أنّ أولمريت " وزيرة الخارجية الأمريكية " سخرت من الفرنسيين لأنهم ما زالوا متأخرين في نموّ الإقبال على " الهمبرغر " الأمريكية ! وتنتشر سلعة الجينز والسجائر الأمريكية المتنوّعة والمحتكرة للسوق بصورة مذهلة ، إضافة إلى موسيقى الروك وما بعدها من صرعات أمريكية وما زالت شخصية مايكل جاكسون ومادونا وغيرهما من العشرات المسيطرة على أرجاء الدنيا وتمتصّد أهم جوائز أوروبا ... حتى أنّ " الشييسي " الأمريكية أو السلعة ذات الإمتياز امريكي تسيطر بنسبة قياسية على السوق العالمية ، حتى أنّ لعبة " باربي " إحتكرت السوق ،

وفي محطات التلفزة والصحف والأخبار السياسية فإن عاصمة العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية كما أن نسبة أجهزة الكمبيوتر التي تعمل ببرمجيات وبرامج أخرى معلوماتية أمريكية تعتبر الساحقة عالمياً ويكفي أن برامج مايكروسوفت تحتكر سوق العالم ، مما يعني أن " العولمة والأمركة " تعني سمة فعلية بنسبة هامة في العالم . تجدد فيها الأشخاص والسلع والخدمات والقطارات المالية الكبرى ذات جنسية أمريكية وهي تؤثر تأثيراً حاداً في العالم ، ولها من النفوذ ما استطاع أن يقلب نُظماً سياسية ويؤسس لبناء دولة داخل دولة ...

إن في هذه دلالة واضحة على منحى الصراع وأدواته ، وهي كما ترى هادفة جداً ، وهذا لا يعني أن الأمريكيين يحتكرون العالم فإن الإقتصاد الياباني يعتبر ثاني إقتصاد في العام ، كما أن منطقة اليورو أصبحت سيّداً مهماً في ممارسة النفوذ ، مما أعطى " الاتحاد الأوروبي " دوراً حيويّاً في مجال العولمة . نعم ما زال الإقتصاد الأمريكي أولاً<sup>(١)</sup> .

لكن إذا تمّت الوحدة السياسية إضافة إلى الوحدة الإقتصادية بين الأوروبيين فإن العالم سيشهد ولادة عملاق كبير ، ربما يتجاوز ألك ( ٨٥٠ مليون نسمة ) ومساحات واسعة ، وقوى إقتصادية وتكنولوجية ونفوذ إقتصادي هام جداً .

---

(١) تاريخ ٣٠ كانون أول ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في واشنطن أن للوئزة الأمريكية للسنة المالية ٢٠٠١ ستسجل فائضاً قيمته ( ٢٥٦ مليار دولار ) أي ٢٨ مليار دولار أكثر من التوقع السابق . وأضاف كلنتون : إن هذا الفائض سمحّ الحكومة من تسديد ( ٢٣٧ مليار دولار ) من الدين . وسداد كل الدين العام بحلول ٢٠٠٩ إذا ما خصّص فائض كل سنة لذلك . ولم تلزم نفقات إضافية زيادة على تلك للفترة أساساً . وستكون السنة المقبلة رابع سنة على التوالي يُسجل فيها فائض في اللوئزة الأمريكية . وهذا أمر لم يكن يحدث طوال خمسين عاماً مضت . وقال كلنتون : إن الولايات المتحدة ستدّت ٣٦٠ مليار دولار من الدين خلال السنوات الثلاث للماضية . وذكر أنه عندما تسلم منصبه في العام ١٩٩٣ كان التوقع يشير إلى تضخم الدين إلى ٦٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلا أن فائض الموازنة المتكرر سمح بتفويض قيمة هذا الدين إلى ( ٣٢٠٠ مليار دولار ) . أي ٣١ بالمئة من مجمل الناتج الداخلي في الولايات المتحدة ، بدلاً من ٥٠ في المئة في العام ١٩٩٣ إلى درجة أتاح هذا التراجع خفض ١٦٦ مليار دولار هذه السنة من " خدمة الدين " وسمح بتفويض نسب الفائضة على المدى الطويل ٢ في المئة منذ العام ١٩٩٣

ويصور بعض الاقتصاديين العالم اليوم على أنه "مائدة" يتنافس على حصصها مجموعة متعددة من القوى ، أهمها الأمريكيين والاتحاد الأوروبي واليابان ، وبلي ذلك القوى الاقتصادية الأخرى . منها الصين ... وعلى هذه المائدة تشتد المنافسة بقسوة يكون الخطأ فيها مميتاً أحياناً ، وعليه : فلا بد من إتقان فن الصراع بكل أنواعه والتفتيش عن وسائل جديدة في عالم تكثر فيه المزاومة والمنافسة والصراع بكل معانيه وأصبح السكون مبطلاً للوجود ، لأن العالم كله يتحرك بقوة من أجل كسب المزيد من الفوائد <sup>(١)</sup> .

(١) عام ٢٠٠٠ شهد علامات حادة في صراع القوى المالية والبنك السياسية في إطار العملة ، وكل هذه الصراعات عمت من أجل إنتاج مدحول مصلحي أفضل من فوائد العملة ، وشهدت تطوراً هائلاً في الشارع الغربي ندد بقوة بالعملة واليولالة الاقتصادية وصناعة المقاميم والقيم . ومن تلك المصطلحات الاقتصادية التي شهدت صراعات حادة بين الأوروبيين والأمريكيين على قيادة العملة نذكر منها : - تاريخ ٢ كانون الثاني . المدير العام في صندوق النقد الدولي " ميشال كامديسو " الذي أعلن عزمه على ترك منصبه منتصف شباط يمل في نيويورك أن عز " ميزان الحساب الجاري الأمريكي " ينفذ مخاطر لاستقرار النظام المالي الدولي . - الرئيس الأمريكي بيل كلنتون يتحجب مشكلة مع المستشار الألماني غرهارد شرودر بوقف الحديث الأمريكي عن معارضة المرشح الألماني لخلافة كامديسو " كايو كوخ - فيزر . - الأربعاء ٩ كانون الثاني كامديسو يرفع عن صندوق النقد ويهاجم الذين تظاهروا في سياتل الأمريكية ضد العملة وضد الصندوق . وقد شل للمظهرون عمل منظمة التجارة العالمية وأفسلوا مؤتمرها وأعاد بثرة الشفافية ومكافحة الفساد في أفريقيا . - الثلاثاء ١٥ شباط إجماع الدول الأوروبية الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي على ترشيح الألماني كوخ فيزر . موقف وزارة المال الأمريكية ما زال رافضاً للمرشح الأوروبي لخلافة كامديسو في صندوق النقد ، على الرغم من ضيق الوقت . - الإثنين ٢٨ شباط وزراء المال الأوروبيون يجتازون كوخ فيزر مرشحاً لخلافة كامديسو في مركز مدير صندوق النقد الدولي . - الثلاثاء ٧ آذار إنتصرت واشنطن بقوة وجندارة وسحب للمرشح الأوروبي كوخ فيزر ترشيحه لإدارة صندوق النقد الدولي . وأرغمت الأوروبيين على تغيير إسم مرشحهم ، واشترطت موافقات لينا ل رضا الأمريكيين . وهذا ما حصل . ورشح الأوروبيون " هورست كولر " الألماني أيضاً . - الأمريكيون بقوة ذكية جداً وبأبواب اقتصادية وغربا يشلون عمولة دمج " دويتشه بنك " و " كردس بنك " . - الألمان . وبذلك يمتون تكون أكبر مصرف في العالم ، ويمتكون من النفوذ الألماني في قطاع المال . - الخميس ٢٣ آذار للميرون أ ( ٢٤ ) في صندوق النقد يجتازون بالإجماع " هورست كولر الألماني مديراً عاماً . للصندوق . وحسب الحرف للفق عليه بين الأمريكيين والأوروبيين فإن المدير العام للصندوق يكون من حظ الأوروبيين مقابل أن يكون رئيس البنك الدولي من حظ الأمريكيين . لكن النفوذ الحاد والقوى جداً للأمريكيين يفرض شروطه على الأوروبيين . - الأربعاء ٥ نيسان تقرير للأمم المتحدة ينتقد برنامج مكافحة الفقر ويتهم الدول المتقدمة بأنها تعطي معونات لشاريع " تفصلها هي " وهي تخالف الحاجة المادية وتولولها . ويقول التقرير أيضاً : الدول المتقدمة ترافها عاجزة ، و " إدارها " فاسدة . - واشنطن تقاضي في منظمة التجارة العالمية العزلة ورومانيا والأرجنتين والدنرك والمند والفليبين مخالفة " قواعد " للنظمة في تجارها الخارجية مع الولايات المتحدة . مع أن الولايات المتحدة رقت محاكمة الأوروبيين لها في منظمة التجارة الدولية -

من هنا ستكون حرب الآخرين ممتدة إلى كل زاوية ضمن إطار الممكن من استعمال الأدوات والمواد المؤثرة على الآخر ... وهذا أمر طبيعيّ إعتمدته البشرية منذ ولادتها الإجتماعية السياسية وضمن حدود القليلة وغيرها ، لكنّ عوامل الأثر وإنتاج

= فيما خصّ عرفها لقواعد المنظّمة . \_ ٢٥ حزيران كامبسيو مدير صندوق النقد الدوليّ السابق ، ينتقد تجربته في صندوق النقد الدوليّ ، ويعترف بصراحة بأنّه توهم ، أنّ بإمكانه أن يعمل " مهندساً معماراً " ، لكنّه عمل في الواقع " أطفائيّاً " . مشيراً إلى أنّ صندوق النقد الدوليّ لم يلعب دور المؤسس لمشاريع لمحة اقتصادية ، وتصور يساهم في النموّ والبنّ المفيدة إقتصادياً . \_ الإثنين ٢٦ حزيران قمتُ " الأمم للتحدة " الإجتماعية ، نفتتح في جنيف لمكافحة الفقر في العالم ، بحضور وفود من ( ١٨٨ دولة ) تضمّ رؤساء دول وحكومات ورئيس البنك الدوليّ جيمس ولفنسون . \_ إجماع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في باريس ، والدول الصناعية قلعت " الجنان الضريبية " بفقرات إذا لم تتخذ إجراءات من أجل الشفافية المالية والمصرفية . \_ الجمعة ٣٠ حزيران أمين عام منظمة التجارة العالميّ " العام " مايك مور " يتوقّع إضمار ٦ دول بينها الصين إلى المنظّمة عام ٢٠٠٠ ، والدول الأخرى هي تاوان وكرواتيا وألبانيا وليتوانيا . \_ الأحد ٢ تموز قمتُ التنمية الإجتماعية في جنيف تتبنّى ٣٠ توصية لخفض انتشار الفقر إلى النصف ، في غضون ١٥ عاماً . \_ ٢١ تموز الدول الصناعية السبع + روسيا تبدأ مؤتمرها في " لوكيناوا " وعلى جدول أعمالها خفض نسبة من الديون الفقيرة والخلافات التجارية وارتفاع سعر النفط وتبسيط الأموال . \_ ٢٣ تموز البيان الختاميّ في لوكيناوا يتعهد بمعالجة ديون ٢٠ دولة فقيرة ، والإهتمام بإنتشار فيروس الإنزف والأمن الغذائيّ . ويعترف بـ " المحالوف " إزاء العملة ، ويدعو إلى إطلاق حملة مفاوضات تجارية قبل إنتهاء سنة ٢٠٠٠ \_ الثلاثاء ٢٥ تموز أوروبا تنهض ٤٠٠ شركة صينية لإنهاء حقوق الملكية الفكرية ، بتزوير منتجات أوروبية وبمعها . \_ الأربعاء ١٣ أيلول إحتتام منتدى " ملبورن " الإقتصاديّ لدول آسيا والمحيط الهادئ وسط تظاهرات معادية للعملة التي فاقمت من أعمالها كما هي الحال في سياتل وداقوس . \_ الثلاثاء ١٩ أيلول حكّام صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ يبدون إهتمامهم السنويّ في براغ لإعادة النظر في اساليب الإقراض وشروطه وسط تظاهرات عنيفة تظاهرات بقوة ضدّ العملة والليبرالية الاقتصادية ، وإستعمل خلالها عنف دمويّ من قبل الشرطة والمتظاهرين . وقد وقع نسبة هائلة من الجرحى كما دعا كورل لأن يذعن لأصوات المتظاهرة ويؤكد عن تجربة أنّه لا بدّ من " ضرورة " مراقبة النظام الماليّ العالميّ . \_ ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ تظاهرات في أوروبا تتوسّع من دولة إلى أخرى بسبب الضرائب على الوقود . ( النفط ) وتغزو الإرتفاع إلى الضريبة وليس إلى سعر النفط . وهو صحيح بنسبة عالية . \_ ٢٠ أيلول أوروبا تنتقد صندوق النقد لأنه اعتبر أنّ سعر اليورو المنخفض سبّب بعض المشكلات الاقتصادية في دول العالم . كما يحظى الدولار أفضلية مهمة للتبادل به ودفع الكمان التجارية قياساً عليه . ويعتبر الدولار الأداة الأولى نقدية في التجارة الدولية ، ويحاول اليورو أن يأخذ حيزاً مهماً لما لحده الوضعية من أفضلية في غاية الأهمية . \_ ٢٥ أيلول الصين أعلنت عزمها على إصدار قواعد لفتح قطاع الاتصالات فيها للمستثمرين الأجانب القادمين على تقديم خدمات طويلة الأجل . \_ الأربعاء ٢٧ أيلول إحتتام مؤتمر براغ قبل مواعيد يوم بسبب التظاهرات الدامية التي تندد العملة والليبرالية الاقتصادية والتدعراتية . \_ ٣٠ تشرين الثاني . منظمة التجارة المالية تتوقّع نموّ " حجم التجارة الخارجية " ( ١٠ في المئة ) في نهاية عام ٢٠٠٠ . يكون المستفيد الأكبر فيها نداء الدول الغنية . \_ ١١ كانون الأوّل وضعت الصين قيوداً على الشركات الخاصة ، وفتحت بذلك الباب أمام تسريع إضمارها إلى منظمة التجارة العالمية .

الصورة ، كانت تتحكم فيها أدوات غير نافذة إلى درجة جعلت من العالم أصغر من " قرية كونية " على ما هو عليه اليوم حتى أنّ مجموعة من الشركات ، التي تعمل ضمن نطاق " الهندسة الوراثية " تفكّر حديثاً بـ " صناعة بشرية " ذكية جداً وقوية جداً ... وذلك من أجل القيام بمهام أكثر حيوية ضدّ الإرهاب ، وفي إطار الطبيعة الكونية وربّما للفضاء . وهذا بدوره يؤثّر تأثيراً خطيراً على قواعد البشرية من جهة الإخلال الحادّ بـ " التوازن الطبيعيّ بينهم " .

وكما كانت تصوّر أفلام " الخيال العلمي " من صناعة بشرية لأشخاص صمّموا ضمن مستويات وقياسات جيرونية معينة ، قادرة على نسبة هائلة من التدمير وأنّ بعضاً منهم يخرج عن إطار سيطرة التحكم به ، فيقوم بأعمال عنف خطيرة وكارثية ... وليس بعيداً أن نصل إلى هذه المستويات من هذا الرعب وعدم الأمان ممّا نصنع ، بل ليس بعيداً أن نعيش " أزمت " بسبب أخطاء بشرية ، تكون نتائجها أوسع وعالمية ، خاصة أنّ الدول المتقدّمة ، بعد أن حظرت إستنساخ الأجنّة والتعامل معها مخبرياً ، ضمن هذا الإطار ، أخذت تتدرّج في عمليات فكّ الحظر ، في عمليات من الأكيد أنّه سينتج عنها أزمت ونتائج مخيفة ، ولو كان الأمر ضمن إطار " القواعد القانونية " ونصّها ، وأنّ الخبراء يلتزمون حدودها ، لكانت عوامل الخوف أقلّ ، لكنّ التجربة السابقة هي خير دليل على ما ينتظرنا في المستقبل <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ٢١ كانون الأوّل ٢٠٠٠ قرّر البرلمان البريطانيّ ٣٣٦ صوتاً مقابل ١٧٤ إقترح حكومة طوني بلير بإحالة الحكومة ( إستنساخ الأجنّة البشرية ) لأغراض علاجية وإستعمالات كـ " قطع غير طيبة " وفتح القانون البريطانيّ منذ العام ١٩٩٠ توليد أجنّة لأغراض البحث العلمي على أن تستخدم خلال فترة أقصاها ( أربعة عشر يوماً ) لمعالجة العقم بصورة حصرية أمّا القانون الجديد فهو أوسع من هذا بكثير وهو يسمح بإستنساخ أجنّة لأغراض علاجية ممّا أثّر الدنيا بالأسس وغير عنه المناهضون للإستنساخ بأنّه يتعامل مع الجنين كـ ( مصنع أدوية ) ممّا أدّى إلى تدخّل البابا يوحنا بولس الثاني وإستنكاره الحادّ لكل هذا التشريع وتقدّ رئيس الكنيسة الكاثوليكية في بريطانيا لهذا القانون وأضاف إنّ هذا القانون يشكّل ضرباً جديداً من التناسل البشريّ تنجم عنه عواقب أخلاقية هائلة وغير كثير من المواطنين الغربيين خاصة في بريطانيا عن قلقهم العميق لإقرار هذا القانون الذي وصفوه بأنّه غير " إعدام الأطفال " ومع أنّ الغرب يصرّ على إلغاء عقوبة الإعدام لكنّه يشترع إجهاض الأطفال بصورة واسعة حتّى كما بدأ يشترع مجموعة من القوانين التي تحيّر إستعمال الأجنّة كمختبر بحث وإعدام وجود ومصنع أدوية ...

لقد وجد القائمون على رأس السلطات في نادي الأغنياء أن للخوف ما يبرره وسط نتائج فعلية ونامية جداً من عدم الالتزام بالقواعد ، وسيطرة هائلة للمافيا الدولية . وعلى نطاق واسع ، وهي أساس المغامرة الجنائية والجرائمية . مما يؤكد ما كنا أشرنا إليه سابقاً ، من أن مركز المحاكمة لا يمكن أن يتم للأدوات والمواد والطبيعة ، بل لا بد من محاكمة المبادئ والقيم التي تقود هذه الأدوات وتصرّف بتلك المواد ، وتجيّرها ضمن وجهات إستراتيجية وتكتيكية وضمن قيم معينة .

إنّ من الصعب أن نعلم أن الاكتشافات العلمية وفي كثير من الأحيان تكون للتجارة والثراء والتراكمية الذاتية وليس للنفع البشري . وتؤكد الحياة التي فيها نعيش أن من لا يملك مالاً لا يملك نفعاً ، ولن يقدم إليه معسكر الاكتشافات الحديثة منافعاً مجّاناً ...

إنّ من يقرأ نصوص القوانين في العالم لا يمكن إلا أن يصل إلى هذه النتيجة ، ومن يستقرأ التجربة البشرية يجد ما أقول . ومعنى هذا أن النفع مرهون بما لديك من مال ، ولا شبهة في ذلك ، فيما إذا كان مستوى التبادلية منصباً على مستوى وسلع لا تعتبر ضرورة بشرية صحيّة أو إنسانية . وهل من العدالة أن يموت كم هائل من المصاين بالكوليرا في جنوب أفريقيا وسط تراكم هائل من الثروات في أيدي حفنة من البيض الذين يملكون أوصال الاقتصاد في جنوب أفريقيا ، حتى من دون مسؤولية أخلاقية . ١

هل من العدالة أن ينكر العالم الغني مبدأ التضامن البشري في حده الأدنى الذي يضمن حق العيش الطبيعي لا الاجتماعي ، لكنه يؤكد في نفس الوقت ويصرّ على أن إحتكار الثروات الطبيعية هو أمر شرعي وقانوني ، وكأن صلة تكوينيّة خصّصت موارد الأرض باطناً وظاهراً برّاً وبحراً وجوّاً لمجموعة لا تساوي عدد أصابع اليد ، لا يجوز معها الإنكار ، حتى وإن سبّب ذلك موت البشرية جوعاً . ولا يُفسّر الإحتكار يوماً إلا في صالح الثري أو المالك أو حامل جنسيّة الوطن الأقوى في دنيا الهيكل السياسي !

أليس يوجد من الأسباب ما يبرّر خوفاً فعلياً من عولمة لا تقوم أسسها على مستوى من المسؤولية القانونية في ضمان النتائج الاجتماعية ولو في حدها الأدنى سوى أنّها تعترف إستثناءً بـ " مسؤولية أخلاقية تبرّعية " مرهونة بمشئبة الأثرياء مالكي نوادي السوبر قمار والنات غلوب ونوادي سباق الخيل للمراهنة وأصحاب البارات والمراقص وغيرهم ... !

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا كلّ تلك الصراعات والصراخات بين قيادة النادي الغنيّ خوفاً من بعضهم البعض .

ألم تعترض فرنسا وتعترض أوروبا قاطبةً على أنّ الأمريكيين يحاولون تصدير مستوى من الوحشية العنيفة عبر وسائل الإعلام من شأنها أن تفرم ثقافتنا وحضارتنا وتحيلنا إلى مستعمرات ثقافية أمريكية !

ألم يصرخ على جهرٍ رئيس وزراء كندا أنّ الأمريكيين وصلوا إلى درجة أرغموا أطفالنا لا شعورياً على الظنّ أنّهم أمريكيون ، وزادوا من مستوى الجريمة !

ألم ينادٍ ويضجّ بقوة عدد هام وملفت للنظر في قلب الولايات المتحدة الأمريكية أنّ مستوى الزاد الثقافي عبر البثّ المتواصل الأمريكي أحال شباب الولايات المتحدة إلى كتلٍ إجرامية وألب المـشاعر بالإجرام ، وأسّس لصناعة إجتماعية تقوم على أساس تحطيم مناعة القانون والقيم الأدبية ! ...

أكثر من ذلك لماذا الأمريكيون أنفسهم أصبحوا أكثر صراحة من أنّ الإمبراطوريات النافذة المالية والإعلامية داخل الولايات المتحدة هم من يصنع أذواقنا وأحاسيسنا وأنهم يستغلّون حتى تسويق الإنتحار من أجل صفقات تجني أرباحاً ، ويقومون بتسريع مستويات عالية من جرائم بيع النساء وأعضاء الأطفال لما لها من أرباح هائلة ...

لماذا المختصون الإجتماعيون الأمريكيون أخذوا يغيرون من أسباب الهزائم  
الجنائية إلى أن رسوا أخيراً على أنّ الشباب الأمريكي لا يحتاج إلى مسحون إنما يحتاج  
إلى قيم وثقافة ومفاهيم مختلفة<sup>(١)</sup> ! ...

(١) تاريخ ١٤ كانون أول ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية عن روبرتز تقريراً تحت عنوان : ( العنف " وباء " الشباب في أمريكا ، والوقاية هي الحل لا السجن ) . جاء فيه : أوضح تقرير أصدرته جماعات أمريكية بارزة عاملة في مجال الصحة أنّ " العنف " بين الشباب يدمر العديد من العائلات الأمريكية ، وأشار إلى ضرورة تعامل خبراء الصحة بشكل عاجل مع الأمر عن طريق " الوقاية " . وليس عن طريق السجن أو الإبعاد عن المدرسة . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى معدلات لجرائم القتل والإنتحار بين الشبان في الدول الست والعشرين الأكثر تراءً في العالم . إذ أنّ " واحداً " من بين كلّ ثمانية قتلى " في البلاد يقلّ عمره عن سنّ ألك ( ١٨ عاماً ) - وفي أعقاب سلسلة من حوادث إطلاق النيران في المدارس ، وحدت جماعات الرعاية الصحية الأمريكية جهودها في تشريع الأول عام ١٩٩٩ لاعتبار مدى العنف بين الشبان ، وتوجيه توصيات للتعامل مع المشكلة . وأضاف التقرير : بدلاً من الخوف على أبنائنا ، أصبحنا نخاف منهم ، وحقّ القتل منهم ... ويقتل الأحداث نحو عشرة أشخاص كلّ يوم ... ليسوا بالوحوش التي يجب أن نرتعد أمامها . وتضمّ الجهة التي تطلق على نفسها إسم " لجنة الوقاية من عنف الشبان " الأكاديمية الأمريكية لطبّاء العائلة والأكاديمية لطبّ الأطفال والرابطة الأمريكية للعاملين بالتمريض والإدارة الأمريكية للصحة والخدمات الإنسانية والرابطة الأمريكية لطبّ النفسى . ووصف التقرير العنف بين الشبان بالوباء في الولايات المتحدة وقال آثاره بأثر الحرب وقال : إنه أكثر تدميراً من شلل الأطفال أو مرض نقص المناعة المكتسب ( الإيدز ) أو حوادث السيارات . وأوضح التقرير أنّه في العام ١٩٩٣ ترواحت أعمار ٧٥ في المئة من الوفيات بين الشبان بأسباب طبيعية بين ١٥ و ١٩ عاماً بينما في عام ١٩٩٣ بلغت نسبة القتلى في جرائم قتل ، أو من إصابات غير متعمّدة ٨٠ في المئة . وحدت اللجنة العاملون في الطبّ والتمريض والصحة العامة على إتخاذ مواقف ثابتة ضدّ العنف الذي يدمر عائلات ومجتمعات في أمريكا . وأضاف التقرير " الإيقاف عن الدراسة أو السجن ليس هو الحلّ ، إنما الحلّ هو في الصحة العامة المتمثلة في الوقاية . ومن بين التوصيات : تعزيز البرامج التي تخاطب المجتمع ، وتحتّ على الوقاية من العنف ، وتوضح أنّ الشبان والكبار هم في خطر وتزويدهم بمساعدة مناسبة . وأشار التقرير إلى أنّ العنف بين الشبان " مشكلة إجتماعية " يمكن تفاديها بإتباع الطرق الناجحة عنها في التعامل مع مشاكل مثل قيام شخص بالقيادة وهو غمور أو التدخين . ومن بين الإحصائيات المثيرة للقلق : إنّ القتل والإنتحار يأتيان في المرتبتين " الثالثة والرابعة " بين الأسباب المؤدية إلى الوفاة بين الصبية الذين ترواح أعمارهم بين عشرة أعوام و ١٤ عاماً ، وفي المرتبتين " الثانية والثالثة " بين من ترواح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ عاماً . والمثير هو التميز العنصري أيضاً في القتل . فقتل الفتيات السوداوات يعادل أربع أمثاله بالنسبة إلى البيضاءوات . وتعادل إحتتمالات قتل الشبان السود ١١ مرّة إحتتمالات القتل بالنسبة إلى البيض في عمرهم . ويشير التقرير إلى أنّ معدلات العنف بين الفتيات وحملهنّ أسلحة يقرّبت من معدلات الفتيان ، ولم ينسّ الحصول على مزيد من المعلومات . وقدر التقرير التكلفة الاقتصادية لإصابات الأسلحة النارية بما بين ١,٣ مليار و ٤ مليار دولار سنوياً هي فمّة الكف الصحية المباشرة ، يضاف إليها نحو ( ١٩ مليار دولار ) كلف غير مباشرة مثل الإجازات المستقبلية المفقودة بسبب الإصابات .



أليس عجيباً أن تبقى الأسس والمبادئ القانونيّة على مستوى من الهزليّة المخيفة في عصرٍ تغيّرت فيه الوسائل من أجل إعطاء ضمانات أكثر وذات فعاليّة جدية في ظلّ ثقافة تقوم على معايير النظرة السلبيةّ إجماع الإنسان الآخر ، وفي ظلّ مسؤوليّة إجماع الحيوان أكثر منها إجماع الإنسان في زمنٍ تنفّق فيه " مادونا " مغنية البوب الأمريكيّة أموالاً طائلة على " كلبها " المفضّل ، في ظلّ منظرٍ مخيفٍ من ملايين أفواه الأطفال الذين يلفظون أنفاسهم على الهواء مباشرةً ، وغير واسطة التلفزة العالميّة . !

هل هذه قيم من شأنها أن تحفظ إنسانيّتنا . !

هل من القيم أن تتعامل الصحافة العالميّة والإعلام مع مشاهد ملايين الأطفال الجوعى والموتى ، وترى في الخير روتيناً عادياً ، لكنّها تحشد أسطولا هائلاً من المراسلين والمبعوثين الصحفيين وصل إلى أكثر من ألف صحافيّ في أواخر عام ٢٠٠٠ من أجل التقاط صورة واحدة لزفاف مادونا الأمريكيّة من المخرج البريطانيّ ، حتى وصلت قيمة الصورة الواحدة إلى أكثر من ( ٢٠٠ ألف دولار ) ! ... أليس مذهلاً أن يصبح الموت جوعاً أو ظمأً بديهيّة إجتماعيّة مقبولة ! .

إنّ هذا بالذات ما بدأت تشكو منه الطبقات الإجتماعيّة الغريّة في نادي ومقل الديمقراطية الرأسماليّة وحشدت مجموعات مخيفة للإعتراض عليه بكلّ الوسائل بما فيها شنّ حملات عصيان مدنيّ إبان المؤتمرات الدوليّة السياسيّة أو الإقتصاديّة ما أزعج السياسيين وأخرجهم وأربك ردودهم ، وجعل الصحافة الغريّة تنبش مضطّرةً بمجموعة من أقوال المفكرين الإقتصاديين الإجتماعيين حول الجدوى الإنسانية لقواعد وأصول قانونيّة تقوم على أساس تقديم الكلاب أولاً على الإنسان ، ولا تعترف بمسؤوليّة تضامنيّة إنسانيّة ، في نفس الوقت الذي تُباع فيه لوحة ورقيةً فنيّة لا تتعدّى قيمتها الماديّة أكثر من ٥ دولارات بأكثر من ٢٧ مليون دولار لأنّ الرسام الفلاحي رسمها ... تأكيداً لرفاهيّة الأسلوب الذاتي وظلمه ، بعيداً عن الجرح المميت لجماعات هائلة في دنيا البشريّة . !

من الطبيعي أن ننكر مثل هذه العدالة القانونية وأن نتمسك جيداً بقواعد ومبادئ أصلها الإسلام وهي تقرّ كأساس أولي مبدأ أولوية الإنسان على كل شيء .. وتصرّ على أن جوهر التضامن البشري هو الذي يتعدى الاعتراف بحق العيش شكلاً ، إلى تأمين فعليّ مضمون ، وهو يحفظ هذا الحق ليس من الوجهة الطبيعية وحسب ، بل ويشمل التطبيق الفعليّ في دنيا العمل والحكم والعلاقات ، ويدين الموقف السليبيّ الموسوم في ظلّ ميدان جوعى وموتى بأسباب هي بشرية ، وبصناعة بشرية وقواعد وقيم بشرية ، ويرى في شراء لوحة فنية لا تتعدى قيمتها المادية ٥ دولارات بعشرات ملايين الدولارات تذبذباً ممنوعاً ومحظوراً وسخيفاً ، ويرفض بشدة تقديم نفقة الكلاب على البشر ، أينما كانوا ولمن إلتصوا ، ويتشدّد في أن القاعدة التي تحكم العلاقة البشرية " مادياً وأدبياً " يجب أن تتمّ على مبدأ ( أصالة الكرامة البشرية ) وعنوان فعليّ في الحكم يقوم على أساس : الرعية صنفان : إمّا أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق . إنّ من حقّ الطبقات الإجتماعية في نادي الأغنياء أن تخاف أكثر من غيرها لأنّ مسرح القطيعة يبدأ من عندها ، وقد ألغى وجودها ، وأرسى مجموعة إنكارية لطول مسرة البشر تكوينياً ، وصمّم حياتهم الدنيوية على مستوى من الهزيمة الطبيعية وحوّهم إلى دمي ترى مرة في الإنتحار مخرجاً ، ومرة في الخمرة والمخدرات منفذاً ومرة في الجنون والعنف والسطو والاعتداء للذة ومحفّرات ...

يجب أن نعلم أن الأدوات تغيّرت ، وعليه فإنّ طريقة القوى معها ستتغيّر والخطر يكمن في عقلية من يسك " زمام المبادرة " وأدوات النفوذ . إنّ في خريطتنا البشرية جماعات تستفيد من صناعة وتطوّر الأدوات وجماعات هي الأكثر تنوء من الجوع بكلّ أشكاله التقليدية والحديثة ، في دنيا تتفاوت ثروتها بين أهلها إمتلاكاً وتجربداً غنيّ وجوعاً ، وقد حلّت الصناعات المتطورة بين أيدي الناس وفق خريطة متفاوتة مدعّمة بقواعد قانونية لا ترى تضامناً قانونياً يقوم على أساس مواصفات إنسانية عالمية شمولية ، مما يسمح بوجود هوة وفارق واضح بين الأشخاص فضلاً عن الدول ممّا

ينعكس أثره إقتصادياً وحياتياً وسياسياً وثقافياً وإقتصادياً وغيره من دون تقديم ضمانات من العملاق السياسي القانوني ...

ومعنى أن تتغير الوسائل هو أن القوى مستغیر ، وبالتالي قواعد الصراع ستحكمها نماذج أخرى قد لا يعرف بها العالم السابق ، حتى أن رجلاً واحداً يمكن أن يغزو العالم عبر كومبيوتر شخصي ويكبد العالم خسائر فادحة ويؤثر على الأنظمة الحياتية أو النظامية ضمن حدود مذهلة ، ففي ٥ أيار ٢٠٠٠ غزا " فيروس " عنوانه أحبك أجهزة الكمبيوتر في العالم ، وقد وصفه عدد من الخبراء في فيروسات المعلوماتية بأنه الأكثر تدميراً حتى الآن ، وقد ألحق أضراراً بالغة بملايين أجهزة الكمبيوتر في العالم من دون أن تتجح أنظمة " الحماية " القائمة من الحد منه وقدرت شركة " أي سي أس آي نت " الأمريكية في فريجينيا الخسائر الأولية في أول يوم أكثر من ( ١٠٠ مليون دولار ) ثم بعد عدة أيام قدره إقتصاديون وخبراء في لندن بأكثر من ( مليار دولار ) .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ضرراً . وعادت شركة " ترند مايكرو " إحصاء الأجهزة التي تسببت بضرر فنشرت حصليتها التي تشير الى ان ٣,١ ملايين كومبيوتر أصيبوا بالفيروس . وأضافت إن عدد الاجهزة المصابة في اوربا ٣٢٥ ألفاً في مقابل ١٢٩ ألفاً في آسيا و ٥٥ ألفاً في جنوب امريكا و ٢٥ ألفاً في استراليا و ١٩ ألفاً في افريقيا . وأشارت شركات أخرى لمكافحة الفيروسات الى ان الفيروس ينتشر بسرعة كبيرة وخفيفة ، مع إعتقادها أن أجهزة الكمبيوتر المصابة ، هي أكبر مما أشارت إليه الإحصاءات وأن الخسائر عدة مليارات .

المثير في الأمر أن بعض الخبراء أشار إلى إمكانية أن يكون صاحب هذا الفيروس متطعلاً أو طفلاً ، مع الإشارة إلى أن هذا الفيروس هاجم أنظمة وزارة الدفاع الأمريكية ومجلس العموم البريطاني وكبدهما خسائر فادحة . وأصاب الأنظمة العالية بإرباك كبير ، وصفه الأمريكيون بأنه " أكبر " من حرب عسكرية ... إن هذا واحد من أسلحة الدمار الشامل المتطورة ضمن مستويات ومقاييس معلوماتية وقد ظهر أن

وراء هذا الفيروس شابٌ وأخته من " الفليين " وهو قابِعٌ في زاوية من أرجاء الأرض البعيدة . يشنّ فيها حملةً عنيفة على الأنظمة التي أصبحت بنية أساسية في عمليات تواصلنا بمعناها الأشمل . مما دعا الولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط جبّارة من أجل القبض على الفاعل ، وقد بعثت الخبراء الى الفليين الفقيرة من أجل حلّ هذا اللغز الذي أدخل العالم في حيرة . وقد تمّ إلقاء القبض عليه فعلاً .

إنّ هذا خير مثال على تحولات الصراع بتحوّل الوسائل وتطوّرات الكشف العلمي التي تلازمها مجموعة من قواعد تعتبر ملازمة لآثار الكشف العلمي ونتائج الزمان . وبالتالي فإن توزيع القوى المتطورة بين الدول سيؤدي الى فرز هيمنة نسبية تكبر أو تصغر حسب الفارق يمتلك وسائل الهيمنة التكنولوجية . وهذا ما تعاني منه دول الجنوب ، أمام هيمنة دول الشمال التي تمتلك سلاح العصر التكنولوجي الذي اختصر الكثير من المفاهيم ، وأعاد رسم قواعد أخرى للتواصل والجغرافيا والهيمنة في مجالات الاقتصاد والعسكر والحضارة ، عبر أهمّ الوسائل بدءاً من السلاح الإلكتروني وصولاً إلى شاشة التلفزة والإنترنت وصناعة الفضاء ، وربما دخولاً في عالم صناعة " النخب البشرية " وفق موازين خفيفة ومرعبة .

وليست الحربُ حكرًا على نادي الغنيّ والفقير ، فإنّ بين الأغنياء حرباً هائلة بدأت تناقضاتها تتطوّر أكثر وتنمو ، وسط زحفٍ سريع بين القوى الغنيّة إلى منصّة القمة ، وقد تداخلت خيوط الصراع وتنوّعت وتجدّدت في شتى مجالات العالم وكان من ضمن أدوات الصراع تلك السيطرة على الجغرافيا التي تحمل في رحمها المواد الأولية يضاف إليها حرب " فتح الأسواق " الاستهلاكية ، التي تعتبر فيها الكميّة السكانية لدول الجنوب هي الأولى عالمياً من الجهة الكميّة . وما مثال حرب الخليج الثانية ( عاصفة الصحراء ) إلا دليلاً واضحاً على حرب الاستنزاف الأكثر عالميّة والتي تبطّن علامةً متطوّرةً من صراع القوى النافذة للسيطرة على آبار النفط للتحكّم بالإقتصاد العالمي ، وقد فسّره كثيرٌ من الإقتصاديين والمراقبين على أنّه حربٌ أمريكية

للسيطرة على بنية الإمتدادات النفطية التي تغذي أوروبا واليابان والصين وغيرها من القوى الاقتصادية القوية أو الصاعدة ...

وما إن سقط جدار برلين ، وإتحاد السوفياني ، حتى وُلد كيان سياسيّ وببيئة سلطوية مختلفة تماماً عما كان في الماضي ، وأخذت معالم الصراع تتطور أكثر من نواحٍ عدة ، فالأوروبيون طوّروا الوحدة الجمركية إلى وحدة إقتصادية وخاضوا تجربة الوحدة المالية ( منطقة اليورو ) وهم الآن يطوّرون هذه الإنجازات لتحسّد على شكل نهائيّ بـ " وحدة سياسية " ويصرّون على أنهم يريدون أن يلعبوا دوراً أكبر في مسرح العالم . أمّا الأمريكيون فقد طوّروا من قدراتهم بشكلٍ مذهل بعد التسعينات وخاضوا معالم إقتصاد جديد ، ويؤكدون على أنهم سينافسون على " قيادة العالم " لمدة قرن كامل . بينما تُطوّر اليابان نفسها ، بنيتها ، وقواها الاقتصادية والتكنولوجية ... من أجل منافسة أكثر إرغاماً للطرف الآخر . وهكذا تطوّر القوى أساطيلها وأدواتها وأهمها الإقتصاد من أجل خوض مرحلة متطورة من الصراع في عملية تساقية إلى رأس القمة من أجل كسب المزيد من أدوات النفوذ العالمية .

وعليه : فإنّ المبارزات العالمية ستكون أكثر سخونة في ظلّ عولة تناقضية سقطت فيها الصداقات في ظلّ صراع الموز والرقائق والمعلوماتية وفتح الأسواق والسيطرة على الفضاء المدني والعسكريّ وشبكات الأمان الإقتصاديّ والسياسيّ وغيرها ، ومنذ زمنٍ مضى بدأت أشواط الحرب بـ " بُنى " مختلفة ، حتى وصلت إلى نادي الرأسمالية بقوة متناقضة جداً فتحسّدت على مستويات مختلفة كان آخرها عقد عزم الأوروبيين قبيل نهاية عام ٢٠٠٠ بقليل على إنشاء قوة ضاربة عسكرية أوروبية ، تكون بمثابة درع أوروبية للحّد من الهيمنة الأمريكية التي تصرّ على التدخل في الشؤون الأوروبية ، مما أثار حفيظة الأمريكيين الذين ما تركوا نافذةً للهيمنة إلا طرّقوها بقوة للتأثير على عزيمة الأوروبيين ، وتلقيم وحدتهم الاقتصادية ... ومن أمثلة الصراع الحاد الذي يشّهه المعسكران في ميدان الصراع الإقتصاديّ حرب الضرائب الجمركية التي تجيد

أمريكا فرضها على الأوروبيين ، حتى أنها في دفعة واحدة فرضت " ضرائب جمركية " على سبعين سلعة أوروبية كـ " عقاب " للأوروبيين ولم تنجُ من اليابان من هذه الحرب التي هي ذات وصف إقتصادي من دون هوية أو جنسية أخرى . حتى أن أمريكا أرغمتها على زيادة حصة الشركات والسلع الأمريكية في السوق اليابانية وفق نموذج معاملة تفضيلية .

وتجسدت " حرب الاقتصاد " بين فريق الديمقراطية الرأسمالية الواحد \_ الذي كان في خندق واحد يواجهُ المعسكر الشرقي الاشتراكي الشيوعي \_ في مفاوضات الغات ، ومعايير تحديد المنظمة العالمية للتجارة ، وعبر خروقات قوانين هذه المنظمة عبر إنتاج سوق رمادية خروجاُ على منطقة الأبيض والأسود فيها ، وتشكيل مجموعة تجارة ذات جزر تفضيلية تعمل على مستوى دروع إقتصادية ضمن أنظمة وقواعد من أجل الاستفادة القصوى من تغير أدوات النفوذ حتى مع وجود المنظمة العالمية للتجارة . مثل الاتفاقيات الجانبية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وآسيا والإتحاد الأوروبي . وغيرها من وحدات واتفاقيات محورية ، لتشكّل معسكراً شرساً بالمعنى الإقتصادي في حرب التكتلات التي ستكون السمة الأبرز في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ...

وقد إستمرّ النزاع شمولياً وتصادفياً ليشمل كل شيء حتى الموز بين الأوروبيين والأمريكيين . فدخل الموز على خطّ النزاع الساخن الذي جعل من الكاريبي نقطة نزاع ساخنة مما دفع الأمريكيين إلى شنّ حملة عقابية جمركية على ( ٧٠ سلعة أوروبية ) عام ١٩٩٩ . وتطوّر الصراع وشمل كافة الأدوات المالية والنقدية والإقتصادية بالمعنى الأعمّ لهذه الكلمة ، ودخل الينّ والمارك والفرنك والإسترلينيّ والدولار وغيره من العملات ثمّ اليورو في حرب دامية وأكثر نزفة ، وكانت أكثرها في مواجهة الدولار الذي يعتبر ورقة تقاسُ بها قيم السلع وبها يُوفى الدين عالمياً ، مما أعطى السلطة النقدية والمالية والسياسية الأمريكية دوراً من أخطر الأدوار في التأثير على قيم

السلع التجارية في كل أنحاء العالم ، وكانت لعبة تقليص الدولار مرّة وإغراق السوق به مرّة أخرى من اللغات المفضلة أمريكياً في عملية توجيهية تسويقية للسلع الأمريكية وهذا بدوره أثر تأثيراً حاداً على أسواق الصرف الأوروبية والآسيوية ، بل أثر على العالم جميعاً .

وعلى حدّ قول بعض خبراء الاقتصاد فإنّ بين يديّ الأمريكيين سلطة نقدية عالمية حاكمية في كل أنحاء العالم ، وهي أساس تسعير عالمي لكل قيم السلع ، وهي تؤثر على قيمة الين والمارك وغيرها ، بل حتى على اليورو الذي يأمل الأوروبيون عبره دخول العالم من نافذة الاعتماد على سعر اليورو بهدف مشاركة الأمريكيين في التحكم بأسعار الأشياء وقيم الأموال . وباعتراف الأوروبيين فإنّ " اليورو " خسر أكثر من ٢٨ نقطة من سعره الحقيقي في مواجهة عدّة عقبات أهمها الدولار وقد استفاد الأمريكيون من هذه الوسيلة إلى أبعد الحدود ، وعلى حدّ تعبير أحدهم فإنّ الأمريكيين لديهم مطبعة نقد العالم ، فيطبعون من ورقة الدولار متى يشاعون الكمية التي يريدونها . يُشار إلى أنّه ومنذ العام ١٩٤٥ ظهرت علامة واضحة لحكم ثنائي : الولايات المتحدة ومن ورائها المعسكر الرأسماليّ والإتحاد السوفيّاتي من ورائه المعسكر الاشتراكيّ في زمن كانت آلة الحرب على مستوى عالميّ عنواناً إستراتيجياً فاصلاً يضاف إليها معسكر الاقتصاد البنيويّ السوقيّ .

في ظلّ ذلك الزمن كان السلاح يصنع الكثير من نتائج النفوذ وكانت الحرب العسكرية تحدد بنسبة كبيرة سلوكيات القوى ومعالم السيطرة ومعاني الانتصار والهزيمة على الساحة الدولية ، أمّا اليوم فإنّ العالم يتغيّر وتبدّل وتبدّل الأوضاع والظروف والوسائل وأصبح من شأن فتى ذكيّ أن يلحق بشبكة الكمبيوتر العالمية أعنى الخسائر والأضرار عبر فيروس معيّن وبهذا تتغيّر مواقع الحرب ونوعيتها وتصبح آلة الحرب العسكرية أقلّ شهولية أمام غيرها من الأدوات في ظلّ قيم وظروف وبيئة وإكتشافات مختلفة . هذا ما جعل وزير خارجية الولايات المتحدة كسنجر يردّد على أسماع القيادة

الأمريكية إنذار السرعة في استعمال أدوات السلم والإقتصاد لربح " سباق المبادرة " لأن أدوات النفوذ الأكثر شمولاً أصبحت بيد الإقتصاد بمعناه الواسع وحددت من نطاق استعمال آلة الحرب ، وهذا صحيح جداً لكنّ البنية العسكرية والتكنولوجية تظلّ معلماً أساسياً في " أقانيم القوة " بالمعنى الشموليّ .

ومع أنّ إمتلاك العسكريين للسلاح النووي أسقط روح المبادرة في حرب كونية من طرفٍ مما جعله رادعاً وضمن هذا الإطار . فإنّه فتح باباً واسعة النطاق لحربٍ خفيةٍ خطوة أطلق عليها الزعيمان يوماً ما إسم " الحرب الإقتصادية الإستراتيجية " وكانت حرباً تاريخيةً حبس فيها كلّ طرفٍ أنفاسه ، وعضّ كلّ واحدٍ منهم على الجرح ، لكنّ السوفيّات ولأسبابٍ إقتصادية صرخوا أولاً ، فأصبح الإقتصاد عرشاً مخيفاً عند معسكر ومعلماً تاريخياً وأكثر جوهريةً عند آخرين ، فقد إستطاعت أمريكا ومن ورائها المعسكر الرأسماليّ من أن تدمّر أركان الدبّ الروسيّ النوويّ العسكريّ بضرباتٍ إقتصادية متتالية ومتطورة وقاتلة ، فأثمت عصرها مخيفاً من ثنائية العسكريين لتبدأ حقبة أخرى في عالمنا البشريّ .

بهذا يمكن أن نشير إلى مستوى قواعد وأدوات الصراع وتطورها من حجرٍ إلى أداة حديدية مينة ، إلى حربٍ أتوماتيكية معلوماتية كومبيوترية كونية ذكية جداً ... تتحلّى من خلال حصاد علمي تقنيّ سوقيّ إقتصاديّ عسكريّ سياسيّ وعلى قدر ما في جعبتك تكون فيه قوتك وتأثيرك على العالم ... لقد أصبح للشركات العابرة للقارات إسم الإمبراطورية المخيف فقد إستطاعت أن تزعزع أنظمة وتسقطها وتؤثّر بأخرى وتضغط على ثالثة وتخوض غمار حرب سلب السيادة التي كانت يوماً مات من أعمدة فكرة النظام العام والأسس العليا التي يقوم عليها الإجماع السياسيّ ، وأصبح للناخبين عالمياً نادٍ من خلاله يقرّرون قيم الأموال والسلع ، فمن شأن اجتماع دول السبع الصناعية ( الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا ، ألمانيا إيطاليا ، كندا ، فرنسا ) وأضيف إليها فيما بعد روسيا ، أن يقرّروا نظام " النقد العالمي " ويؤثّروا تأثيراً بالغاً في



الدورة المالية العالمية وقيم الأشياء والسلع . ومن منظار إقتصادي لا توجد دولة ذات هيمنة مطلقة ، نعم توجد أكثر زعامة وأكبر نفوذاً من غيرها في نسب الحصص والفوائد والأدوات مما يعني أنّ القطيعة الواحدة ليس مطلقة إنما هي نسبية ، لكنها خطيرة جداً وإحتكارية وخفية .

إنّ اليابان وألمانيا وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول النافذة إقتصادياً تشارك في حصّة عالمية منافسة ، مما دفع الأمور نحو إعلان حروب مختلفة في عالم الإقتصاد بين الفرقاء الأقوياء ، ويعتبر المنافسون الجدد وضمن إطار آخر كالإتحاد الأوروبي وبعد دخول منطقة اليورو وتطويع الإتحاد منافساً قوياً وشرساً وسيصبح خطيراً جداً على الأمريكيين إذا تمت الوحدة السياسية وسينافس على قيادة العالم بقوة وهذا ساعد على وضع عراقيل أمام النفوذ الهائل لـ " الأمريكيين " الذين يريدون كلّ شيء من دون مقابل ، فاليابان وألمانيا وغيرها من الدول الصناعية ينافسون بقوة في ميدان الإقتصاد الذي يشكل القائمة الحقيقية لوجود أو عدم وجود الدولة بمعنى النفوذ الذي يتجاوز الحدود وعلى نسق العولمة ..

وبالتالي فإنّ التعددية الإقتصادية وإن كانت نسبية فإنها ظاهرة وحالية في بداية القرن الواحد والعشرين ، وتعتبر اليابان ثاني إقتصاد عالمي منافساً معتبراً في وجه الأمريكيين ، وقد لعب إقتصاد الياباني دوراً أرفع الأمريكيين وأخرج الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عن صمته ليعلم أنّ اليابان " عدو إقتصادي " محتمل ، وصورها في كتابه أمريكا والفرصة التاريخية ، على أنها مصدر تهديد لقيادة الولايات المتحدة في فصل ، نبش فيه مخاوف الأمريكيين ، ونختم : بأنّ نزاعنا مع اليابان ليس أمنياً وإنما هو إقتصادي .

إنّ هذا الإقتصاد الياباني إستطاع يوماً ما أن يؤثر بقوة على المستر " دولار " ووصفه الأمريكيون وهم يتجرعون العلقم بأنه " الإقتصاد المعجزة " ومع أنّه يرقد منذ الأزمة الآسيوية ركوداً غير فني لكنّه ما زال قوياً وثانياً في العالم إلا أنّ المشكلة تكمن

في فقدان بنية عسكرية وسياسية أثرت في فقدان فرص توسع أسواق السلع اليابانية على نحو أفضل ... ومع هذا يضرب بقوة نسبية جيدة في الأسواق العالمية ، خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والعديد من " السلع " التي تعتبر اليابان فيها الأولى عالمياً .

لقد فهم عالمنا اليوم أنّ " نظام القواعد " للعب مباراة الاقتصاد القاتلة تغيرت جداً عما مضى وأنّ اللاعبين فيها تمرّسوا على ممارسة نفوذ الحروب بشتى أنواعها الشمولية بعيداً عما يسمّيه طلاب حقوق الإنسان قيماً ، ويسمّيه نكسون بالثالثية وعدم الواقعية ويجنّز من هذه اللعبة ويؤكد على أنّها سياسة تكتيكية بإسم مصطنع لكسب أوراق أكثر وأكبر ، ومساحات إستعمارية إقتصادية تحت ذريعة إنسانية . وأنّه ليس شئ منها مأخوذ بعين الاعتبار من الوجهة الإستراتيجية السياسية العالمية . وإنما هي حرب يكون فيها كلبُ الملياردير أهمّ من كلّ سكّان أفريقيا وجوعى العالم وموتاه ، ليس فيها ما يصرخ من أجله مناهضو العولمة قيماً إجتماعية وحقوقية وضمانات إنسانية وأنّ ما يسمّيه الطبيعيون بإسم وحدة الطبيعة البشرية ليكسبوا وصفاً آخر إسمه إشتراك النوع البشري بضمانات وحقوق يجب أن تكون مضمونة . ما هو إلا بعثرة قانونية يحكمها غيبي وقاطرات مالية وغير هذا كلّ سراب .

ولأن المسرح العالمي غير محكوم بـ " حكومة عالمية " تضع قوانين عالمية وتفرض احترامها وتنفيذها في الميدان العالمي ، فقد ظهرت قوانين وطنية تتجاوز الاتفاقيات والأعراف الدولية ، وذلك ضمن مقادير تعتمد على الوسائل والأدوات والمواد في كسب صراعها وفرض إرادتها في المسرح الدولي . بعيداً عن موثيق الحقوق والقيم الحقوقية للأفراد والنوع البشري . وإذا نظرنا إلى الأمام وما سيكون عليه المستقبل ، فإنّ " حرب الاقتصاد " ستكون " عنوان السلوك الدولي " وستكون المنافسة الاقتصادية قاتلة وعليها تعتمد إستراتيجية الوحدات السياسية " العالية الأداء " وصاحبة الملكية للوسائل المتطورة والنافذة وسيكون أبطال الصراع في الرتب العالية ثلاثة هم :

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وسيبرز دور جانبي على محيط الهادئ للصين والعديد من الدول ذات الإقتصاد المرتبط بقاطرات الدول الصناعية وشركاتها العابرة للقارات مثل بعض عمور آسيا ...

ونتيجةً للتغيرات السريعة فإن قواعد اللعبة ستكون أكثر تطوراً ، وأن عناوين الثبات ستكون مفقودة نسبياً وستتغير النظرة إلى " الخطأ والصواب " من زوايا إقتصادية تنافسية ، وأن ما كان بالأمس خطأ فادحاً قد يكون في الحرب العالمية الإقتصادية هذه ضرورياً ، ومن اللطيف أن نعلم أنه في الوقت الذي تدور فيه رحي الخصخصة في روسيا وقد كانت جريمة لا تغتفر إبان عصر الاشتراكية ، فإن زيادة التأميم تتضاعف في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي مهد الحرية الفردية ورأس الحربة في الصراع ضدّ الاشتراكية ، مما يعني أن قواعد الصراع في المسرح العالمي تتغير ولا تحكمها أفكار مسبقة . ولا قداسة بعد أن ألقت أنظمة المال عباءة الراهب ، وكلّ شيء مباح في قاموس المخابرات إذا توقّف أمر قيادة النظام العالمي عليه ، من تجارة مخدرات إلى بيع أعضاء البشر إلى بيع نساء أوروبا الشرقية بمزادات علنية وقحة ، من أجل التجارة بممارسة جنسية ودعارة ، لما لها من فوائد ربحية ومالية ، من شأنها أن تزيد وفادة السياحة الجنسية إلى الأقطار المرموقة من هذه الجهة ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تحصد سنوياً أكثر من ٦٥ مليار دولار كـ " سياحة " ومن المعلوم أنها تعتبر معهد الدعارة ومقرّ اللواطيين ، والسوق الأساسية عالمياً لاستيراد العاهرات من أوروبا الشرقية وروسيا وغيرها من الدول .

خاصة أن أفكار الإقتصاد الفرضي تثير الكثير من الرعب وإن كانت هذه الفكرة نسبية في إطار نظرية وسائل التحكم الإقتصادي لكنها خيفة وآثارها من شأنها أن تجرّ العالم إلى كارثة ، وأن تنهار قوى إقتصادية كانت يوماً ما عماداً مهماً في ظلّ العولمة . ومن البديهي أن ظاهرة الإفلاس ستكون سمة عالمية ، في كلّ أرجاء البلاد بما فيها النوادي الغنية حتى أن الأمريكيين أخذوا يشكون من أزمة عولمة في شتى جهات

البنى الإجتماعية والحضرية والإقتصادية والسياسية وغيرها لأن النظم الطبقيّة وصراع الطبقات — على مستوى الإجتماعية العامة وليس على مستوى فكرة ماركس — يتأثر بنفوذ الأقوياء ويجسد نتائج أقلها أن الضعيف يبدو مسحوقاً ، ومعهُ : ليس من الطبيعي أن يشكو غير الأثرياء من طبقات النادي الغنيّ . ! بل من " غير الطبيعي " أبداً أن لا يصرخ غير النافذين من هول الأزمة والنتائج التي تمارس عبر نفوذ الأقوياء .

إنّ الأضعف سيصاب بخسارة ، تكون فيها المنفعة لصالح القوى في ظلّ قواعد تنافسية أقلّ بكثير من أخلاقية فضلاً عن الضرورة الإجتماعية . فالحكومة الأمريكية ومنذ التسعينات تقيم مجموعة مهمة على أساس قواعد " الحراسة القضائية " وذلك على العديد من بنوك الإذخار والإقراض حفظاً لهذه البنوك من الإفلاس الذي طال بعضها بسبب المنافسة الحادة وإفلاسات قطاعات أخرى أثرت على ماليّتها الكلية وأسقطتها من الناحية الإقتصادية بل وتتابع الولايات المتحدة مشروعاً دقيقاً في مضامين التأمين بسبب إختيار جانب هام من قطاعها المصرفي منذ عام ١٩٩١ وقامت بإدارة أصول خاصة تتجاوز منذ ٥ سنوات ألك ٣٠٠ مليار دولار حتى أصبحت شركة حكومية أمريكية " أضخم مالك " للعقارات في أمريكا . لقد كان ناتج الولايات المتحدة القوميّ ( ٦ آلاف مليار دولار ) سنوياً في منتصف التسعينات ، وقد تأثرت بالهزائم التي لحقت بقطاعها المصرفي مما دفعها إلى خوض غمار ( التأمين ) بهدف الحفاظ على صحّة الكتلة النقدية والدورة المالية .

لقد نسف التطور التكنولوجي العديد من قوانين لعبة الأمس . وأسقط استراتيجيات الماضي ، إنّ الثورة الخضراء ، وثورة علم المواد ، هيمنت على قواعد التفكير وأسقطت تنافسية " موارد الطبيعة " .

وعليه : لم يعد البلد الذي يملك الموارد الطبيعية يعني أنّه غنيّ وإلا كانت أفريقيا عاصمة العالم الإقتصاديّ كما أنّ ثورة الإتصالات والحاسوبات الآلية كتبت قواعد أخرى في عالمنا اليوم وهي تحرّر المزيد من قواعد الهيمنة والنفوذ .

إنَّ المنافسة اليوم تدور حول : من يصنع أفضل المنتجات بأقل الأسعار ؟

من يرفع مستويات المعيشة بسرعة أكبر ؟

من لديه قوَّة العمل بالكَمِّ المطلوب والمنفعة المطلوبة ؟

من يستطيع أن يحتكر الأسواق إستثمارياً وبيعياً وبنسبة هامة ؟

من هي السلعة التي تستطيع أن تصمد في السوق أمام منافسة الأفرقاء الآخرين

في عمليَّة تطوريَّة ؟

من عنده المعدَّات الأفضل والبحث والتطوير ومراكز الدراسات والنتائج ذات

الضمانة الحقيقيَّة التطوريَّة ؟

من لديه القدرة الأهمَّ في مجال تنظيم العمل والتسويق من يقدِّم السلعة بأقلَّ من

غيرها وينافس ضمن برامج بيعيَّة تقسيطيَّة أبعد عن الإرهاق للمستهلك ويثبت في

السوق مع ذلك ، ويتابع البحث التطويري وينظِّم العمل بهدف الجودة النوعية والكميَّة

ويصلِّر تكنولوجيا جديدة ؟

من يستطيع أن يسيطر على الإيرادات السياسيَّة لفتح الأسواق وتسويق البضائع

الإقتصاديَّة بما فيها آلة العسكر والحرب ؟

إنَّ هذه وغيرها مضامين جديدة وتحتاج على قوى جبَّارة ، وقواعد مختلفة عمَّا

مضى من أجل تصنيف الجبَّارين الذين يخوضون الحرب فعلاً في عمليَّة إستفزازيَّة

تنافسيَّة لا مثيل لها من قبل . وعلى أساسها تتماشى القاطرات الماليَّة والشركات العابرة

إلى كافَّة الأرجاء ، وتؤسس لسلوكيَّات إقتصاديَّة وتحفيزيَّة في عالم التجارة والتسويق .

من هنا ستكون العولمة قانوناً جبَّريّاً ( وإن كان في اصل وضعه تابعاً لإرادة

المهيمنين عليه ) قانوناً يخطِّه العمالقة ، ويسطِّرون قواعده من دون سابق إنذار وستكون

هذه الجبريَّة نظاماً يتحكَّم بها القويُّ ممتهناً قناعات الغزو الإقتصادي بمعناه الحاد بعيداً

عن قواعد الأخلاق وحقوق الإنسان ... وإن لم تبادر الدول النامية إلى خلق " كتل

تحكِّم " ولو ضمن مجالات الممكن وتزيد من مبادلاتها فيما بينها ، فإنَّ " تفكيك

الحدود الجمركية " وفتحها أمام السلعة ورؤوس الأموال الوافدة من مصانع الدول الصناعية سيؤدي إلى انهيار فعلي لن نعرف معانيه المساوية إلا بعد نصف قرن على بداية التجربة على الأكثر لأنها ستكون مغايرة لما يمكن أن تنسجه الكلمات .

# قوانين السوق والعولمة

( السوق هو ذلك " الميدان " الذي هوى فيه الجبابة ، وانفجرت فيه كبرى الممالك ، ونُسِفَت فيه أركانُ دول ، وتفتّت فيه قوىٌ ومعسكرات ، كانت تتحكّم بمرمّة نظام العالم يوماً ما ... هذا السوق الذي لا يعرف صديقاً ولا حليفاً ولا رحمةً ولا عاطفة ... ) . في هذا السوق تهاوى الإتحاد السوفياني وتفكك إلى جمهوريات فقيرة ، تستعدي دول العالم بشئ من المال ، الذي كانت توزّع أضعافه بالئات على حلفائها في المعسكر الشرقي . وهي الآن تدفع ثمناً باهظاً ، تجسّد في بداية مريّة ، كشفت عن نهاية مشروعها النفوذّي ، بل وإفهارها إلى مستويات لم تكن متوقّعة من قبل ... وكما قيل فيه : إنه اليد الخفيّة التي أسقطت " تاج العظمة " عن رأس سيّد الأقطار الجغرافيّة السياسيّة ، منذ زمن بعيدٍ وما زال ... هكذا نظر العالم إلى السوق وما فيها من قوانين مزاجيّة يحكمها الاقوى .

السوق : عبارة عن ( حرب السلع ورؤوس الأموال ) والوحدات المالية والمواد عبر مجموعة من تعقيدات وتداخلات سياسيّة وإقتصاديّة وعسكريّة وبيئيّة وبنويّة وخلفيّة وغيرها ، ليس فوقه قانون عالمي ، ولا محكمة قضائيّة عالميّة ، ولا سلطة تنفيذيّة عالميّة ، إنّه مخلوق عجيب ، ناظمه الوحيد — بنسبة هائلة — النفوذ — بكلّ ما يعنيه النفوذ من معني ، وخلفيّات وسببيّات مشاركة ، تشاطرها قوى مالية ونقدية مدعومة بخلفيّة سياسيّة من الطراز الأوّل ، بهدف تزويد خريطة الهيمنة وموازين القوى بشيفرة تتكلّم بـ " لغة الأرقام " ، ومقادير النمو ، ونسب البطالة وأسهم البورصات لا سيما التكنولوجيّة منها ، ومنحنيات الذبذبة السلميّة لسعر العملات ...

وهذا كما ترى " خوضُ غمار " أين منه حروب الماضي وصراعا ... في هذه السوق نام " بيل غيتس " مالك شركة مايكروسوفت المصنّف لعدّة سنوات

الرجل الأغني في العالم برأسمال تجاوز أـ ١١٠ مليارات دولار واستيقظ على نأوي  
أسهم شركته في البورصة العالمية إلى درجة خسر فيها بمقدار ثلاثة أيام ٦٠ مليار دولار  
وذلك في شهر نيسان عام ٢٠٠٠ .

في هذه السوق لم تعد الدولة المصنم والمهندس ، والمنظم التدارك القابض على  
المنحنيات والأمر ، بل تقلصت نسبتها من صناعة النتائج إلى مستويات مختلفة من  
دولة إلى دولة ، ولكنها في كل بقاع العالم إعترفت بعجزها أمام واقع مختلف ،  
وأدوات متغيرة ، وإعتبارات متعددة ، وكشفت أن شركاء متعددين داخليين  
وخارجيين يلعبون دور الشريك الفاعل هندسة وإيقاعاً وتنظيماً وخروقات وهدة  
وحروب ...

فقد كانت ( مارغريت تاتشر ) رئيسة وزراء بريطانيا السابقة عام ١٩٩١  
تظن أن السياسة المالية هي التي تقررها داخل الكيان البريطاني ، لذا لم تتنازل عن  
إختصاصاتها المالية ومنعت نقل بعض منها لصالح البنك الأوروبي وذلك بهدف التحوّل  
إلى الوحدة النقدية الأوروبية ، إلا أنها أدركت فيما بعد أن القطار سبقها ، وأن  
السوق هزت فكرتها وأدت إلى خسائر فادحة . وسلبت منها بنسبة هامة ما كانت  
يوماً ما تراه حكراً سلطوياً ( السيادة المالية ) ونسبة كبيرة ، ليس لشركاء محليين  
وحسب ، بل لشركاء هم خارج الحدود ، والتي منها الاتحاد الأوروبي واليابان  
والولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن قاطرات المال والشركات العابرة ، ونتج عن  
هذا أن رئيسة الوزراء هذه شاهدت بأتم عبتها الأزمة النقدية المالية التي أثرت ببريطانيا  
بدأً من ساعات الإنهيار الذي لحق بسعر الصرف وصولاً إلى سلسلة التفضيلات ، وأزمة  
الإنكماش وغيره الذي لحق بالاقتصاد الوطني حتى أن القرارات المالية كانت في بعض  
الأوقات لا تصمد إلا لساعتين أو أقل ... !

من الطبيعي أن تواجه مشاركة نافذة وفاعلة في عالم تنهاوى فيه أدوات  
المناعة والمداخلة والمشاركة من وراء الحدود ، في ظل تقسيم حاد للعمل والسلع



والخدمات العالمية ... مما يعني أن ما نسميه ( إستقلالًا ذاتيًا ) أصبح أمراً خياليًا وتعتبر حاجة البلدان إلى بعضها البعض أمراً ضرورياً محسوساً . لكن الفرق بينها أن بعضاً منها لا تملك سلاحاً للضغط والنفوذ ، والبعض الآخر يملك كل الأدوات التي تجبر الآخرين على الرضوخ لإرادته . لكن لا يعني هذا أن التوزيع سيكون حتمياً إلى الأبد . بل إننا نجد تفرّات خطيرة من شأنها أن تمسح دولاً من العالم على مستوى المشاركة خاصة فيما إذا انتهت المواد الأولية .

في الماضي كانت الدولة هي الوسيط الحصريّ على مستوى المبادلات بين الدول ، أما اليوم فقد أصبح الأفراد شركاء أساسيين ، بل النظام الدولي المالي النقديّ الاقتصاديّ حكر عليهم بنسبة هامة وسط أدوات تتيح لهم دخول العالم من نافذة الإنترنت ، في المعاملات المالية والنقدية والإقتصادية وغيرها ، وهذا العالم الذي حطم العالم الكبير إلى مستوى شاشة كومبيوتر لا تتجاوز " كفّ البد " لتكون وسيطاً مالياً معلوماتياً نقدياً سياسياً إقتصادياً ... من الطبيعيّ أنّه يختلف عن عالم علاقات الأجساد وإنتقالها من زوايا ومساحات مادية إلى أخرى ... كما أنّ العالم الذي إستطاع أن يجعل من النفايات مادة إقتصادية ، بل طيبة وهامة ، وأحال بيضة الدجاجة إلى عقاقير وأدوية لأهم الأمراض ... بديهي أن يشهد سوقه حالة مختلفة ما كنا نراه أو يراه آباؤنا والأجداد ...

من اللازم أن يتغير نفوذ العالم قياساً على نفوذ الأدوات ، وأن يحتلّ فيه الرتب الأولى من يملك النسبة الأهم والأكثر من تلك الأدوات ، وأن من لا يملك مستوى من المبادلات السلعية سيكون الأضعف بكثير مما تتصور ، وأن إختراع السلعة لن يكون سهلاً ... وفي عالم إختلفت فيه القيم الفكرية وتحولت لإعتبارات معينة ليست ضرورية في العديد من الأحيان ، فإننا نشهد آثاراً تتناسب معها ، حتى أنّ منتجي أفلام الدعارة يحصلون أموالاً وقيماً مالية في كثير من الأحيان تتجاوز قدرات دول ! وهذا أمر واقعي لا خيالي ، إلى درجة يعتبر فيها ممثلو الدعارة من الوحدات المالية القياسية النافعة

جدًا إقتصاديًا ، كما أصبح قطاع " دور الأزياء " من أهم مصانع المال وتحويلها وتطوير منافعها ... مما يدل على أن تحولات السوق كانت عنيفة وثريرة ومتغيرة ومثيرة للجدل والرعب في آن واحد ... سوق يشهد في بداية القرن الواحد والعشرين أعلى نسبة عالمية من بيع أعضاء البشر على طول العمارة السياسية ... سوق تباع فيه سنويًا وإستنادًا إلى إحصاء صدر في أول عام ٢٠٠١ أكثر من ( ٤ ملايين امرأة ) في أسواق العالم الصناعي الغني وغيره ...

والأكثر من هذا وذاك ، إننا نجد السوق تقوم على نوع من الإفتراس الذي خلف كميات هائلة من إفتيارات الوحدات الأضعف ومن وراء كل هذا إستراتيجيات كبرى تخوض غمار هذه الحرب بكل قواها المتطورة تقنيًا وتكنولوجياً وإقتصاديًا وعسكريًا ، من دون ضمانات عيش عالمية ولو ضمن مستوى حق العيش لألفين وحدة من السرعات الحرارية التي لا تساوي ثمن كوب حليب أمريكي .

من هنا سيكون للعولمة ( أدوات وأفكار وغطية ) أدوار تتناسب وهذه القيم في عصر أصبحت فيه هدية الوالدين لإبنتهما تتناسب والأدوار المالية الكبرى <sup>(١)</sup> .

---

(١) تاريخ ٥ كانون ثاني ٢٠٠١ أثارت قضية الفتاة البريطانية البالغة من العمر ( ١٦ عاماً ) ضجة إعلامية كبيرة . حين إبتع طبيب العائلة عن إجراء عملية تكبير الثديين لها بسبب عدم بلوغها عمر ( ١٨ عاماً ) . وكانت أموال هذه مكافئة من أيتها وأمتها لها . وتصرت الفتاة على القيام لها ، وتشدد في أن مستقبلها مرهون بذلك . وأنها طموحة لأن تلعب أدواراً إغوائية . ورغم إصرار والديها على قيام الطبيب بذلك وتغليب المعاملات القانونية فإن الطبيب رأى من الضروري أن تبلغ عمر ( ١٨ عاماً ) . وقد إقتسم الجمهور البريطاني بين معسكين : واحد مؤيد ويرى فيها أسلوباً متطوراً للتنايش وفق أصول معتبة . وآخر — وهو قليل — رأى فيها عدم ضرورة هذا العمر . وتحتل " مراهقات بريطانيا " الرتبة الأولى في أوروبا — " الحمل " من دون زواج ونمت عمر ( ١٨ عاماً ) عن طريق للممارسة الجنسية الكاملة . وتشكو الحكومة البريطانية من تطور السلوك الجنسي وغزو جنسًا مما يكلّف الخزانة البريطانية لرقماً كبيراً في هذا المجال . وينمو الإغصاف الجنسي ، وتزايد اللول الجنسية في الأماكن العامة ، والأهم أن عارسة الجنس بين الأرحام أصولاً وفروعاً هو الأكثر إنتشاراً ويتبع عنه ولادة أطفال . كما تشكو بريطانيا من وجود كمية كبيرة من أطفال لا يعرفون أباً ولا أمّاً ، ونسبة أخرى تعرف أحد الأبوين . وما زالت القضايا الجنسية تحتل الرتبة الأولى في أمثر الأمن الإحتماي وتؤثر سلباً على القيم المحمية قانوناً . ويستر الإغصاف سهلاً جنسًا بعد التطور لفنل بأساليب السيطرة على ميول الفتاة الجنسية عبر الأدوية للعدة لهذه الإستعمالات . وتنمو المحفزات الجنسية بنسب عالية جنسًا في المجتمع الغربي عموماً مما يؤثر على اللول ويجفها في ظل تشريع يقول بالحرية الجنسية ، مم يسهل هذه العملية وغيرها حتى لمنوعة قانوناً ، وهذا يفسر الأرقام للفتلة لنمو الإغصاف كل عام .

هكذا تكونت مجموعة من القيم والأدوات والنمطية لتعلب دوراً يتناسب وقياساتها وهذا بطبيعة الحال سيغير السوق من عنوان إلى آخر ، وإذا كانت يوماً ما مجموعة من القواعد والقوانين ، تنظر برعائية أو بعين الرحمة إلى الإنسان ، وتمنع أشد منع أن يكون هو أو أعضاؤه سلعة ، فإن ذلك العالم قد تغير وتبدل ... وإن لم تقرر هذه السلع قانوناً إلا أنها تجري تحت عين القانون وبين مخالفه ... بل هي صنيعة التي إنتجت كمّاً هائلاً من قيم لا يمكنها أن تنتج إلا هذا المستوى من الأحاسيس والعلاقات والنظرة القيمة إلى الأشياء ...

لقد مدّت العولمة ذراعها عبر أدواتها إلى كل بقاع الدنيا ودخلت بشقها الحضاري والإجتماعي إلى خيمة الشيخ القابع في الصحراء البعيدة ، عبر نافذة جمعت الكون ( التلفزيون والسينما والاستلايت والإنترنت والهاتف المحمول ) . أما ما نسميه إنساناً قياساً على الحضارات والقيم والمعارف النفسية والإجتماعي فقد تغير وتبدلاً عبر تغير أحاسيسه وعواطفه ، وأصبح الكلب " أهم " بكثير من تائه بشري أو مواطن محتاج ... واستطاع المكتشفون الذين يحددون معايير الصورة والشاشة أن يكتبوا قواعد عظيمة في عالم الحضارة والناموس الإعتباري ، وجيروها بإسم السوق المتطور ، فتغلبوا بها حتى على المنطق العقلي وكلّ القيم الثابتة ( بمعنى تلك التي لا تتأثر بعوامل الزمان والمكان ) ليس من خلال قلب المعايير الطبيعية أو العقلية أو إظهار بطلانها . بل من خلال تخفيف شروط الغريزة والأحاسيس إلى درجة يفقد فيها الناظر إمكانية التعقل والممانعة ، وشرعوا ثقافة تقوم على أساس أنّ الصورة تعني الحقيقة . وإذا فقدت الصورة فإن الحقيقة تكون مفقودة ، وأنّ ما تصوّره الأفلام العالمية الأمريكية من الطراز المهمّ هو حقيقة لا جدال فيها ، وأنّ على العالم حتى يصبح متطوراً أن يسلك قيمها وقواعدها ، وأنّهم أفلاماً أكثر خلاقية ، وأصبحت الخلاعة في كلّ فيلم غير تخصّصي وصوراً طرقاً للإلتحار في غاية التحفيز عليه ، كما صوّرا مشاهد العنف على مستوى كبير تساعد على تطوير الأحاسيس نحو الجريمة والإنخراط في صفوف جماعة المافيا

والعصابات ... كما علّمونا أنّ الجنس هو الغاية التي نسعى إليها حتى مع ذوي الرحم والكلاب والحيوانات الأخرى ، بل حتى مع الحيوانات المفترسة حتى بين الذكور والإناث حتى على مستوى الحجر والجماد ، وشرّعوا شاشات كبيرة وواسعة الأرجاء وعالمية خدمتها تصل إلى كافة أقطار الأرض تبتّ ( ٢٤ على ٢٤ ساعة دعارة وأزياء جنسية هي أكثر إثارة من الدعارة ) وبثّوا إلينا مجموعة من القواعد المرئية المسموعة التي أثّرت عليهم وعلينا معاً لكنّ المستفيد الأكبر كان أصحاب الإمبراطوريات المالية والإعلامية وغيرهم من أصحاب الثراء ، الذين يصرون على متابعة حرب حصاد الأموال من كافة أرجاء أهل الأرض بعيداً عن قيم الإنسان الذي يروونه منطوئاً والذي أقنعوا فيه أهل عالمنا أن لا شيء ثابت حتى حق الحياة . وعليه أصبح السوق متسعاً لكل شيء .

لقد كشفت سنوات ( ٩٩ ، ٢٠٠٠ ) كم هي الأزمة خطيرة في نادي الدول الصناعية ، لكنّ لا شيء يهدّد استمرارها سوى أنّ الشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود هي التي تتأثر تأثراً خطيراً ، وتمتدّها بإبادات جماعية وعلى مستويات مختلفة ، وهذه الشرائح لا معنى لها في قاموس المحظورات ، ويمكن إقناعها بمجموعة من المراقص الليّلة وموائد الدعارة على نسق قواعد الإباحية التي أقرّها الديمقراطية وغيرها ، لتستمرّ حرب الأموال والثراء في حربها المستعمرة لتتاجر بكلّ شيء . دون قراءة حروف مقدّسة . وأصبح عالمنا اليوم معترفاً أنّ واحداً من المشاهير يستطيع أن يؤثّر في سلوكنا بنسبة هائلة حتى أنّ " رونالدو " لاعب كرة القدم البرازيلي الذي إعتبر أفضل لاعب إبان كأس العالم عام ١٩٩٨ حين خلق كلّ شعر رأسه . خلق شباب العالم رؤوسهم حتى كبار السنّ .

هذا هو العالم الذي نعيش فيه اليوم وسط مؤثرات لا تعدّ ولا تحصى ، ويكون الوسيط في نقلها إلينا التلفزيون والسينما والإنترنت ، عالم خاوٍ من مبادئ إسمها تصفية الشوائب ، أو عرض القيم على مراكز تصحيح ، عالم أصبح فيه الإنتاج مهنة تجارية

جيدة تدرّ الأرباح عبر التنفيذ الرحيم ، أصبح فيه التشفي عبر الأطباء بالنظر إلى " إعدام موتاهم " بحقن مميتة أسلوباً ضرورياً لإشباع الذوات والمشاعر ، أصبح فيه كلب أمريكي واحد أغنى من نسبة منهلة من أفريقيي ٤٨ دولة الأكثر فقراً في العالم ، أصبح فيه إنتاج الأطفال وإستساعهم معملأ ومصنعأ للدواء ، وأصبح الموت " سلعة قيمية " نافعة وثرية جداً ، عبر التعديل الوراثي والإستساع ، فأى سوق سيكون هذا وسط أدوات ومخترعات ونواميس ما رأها عين ولا سمعتها أذن ولا خطرت على عقول من مضى قبلنا ...

سوق يدخلها لاعب أمريكي اسمه بيل غيتس فيحتكر المعلوماتية بصورة تعجز أمامها المعادل الأوروبية واليابانية ، ويحدد منافعه على مستوى من تعديل القوانين للحماية الفكرية والأدبية ضمن شروط وقواعد تسلب من الدولة حتى حق المبادرة ، وتحيل سيادتها إلى متاحف أفريقيا المهجورة ، سوق تستوعب المغتني والمومسات والواطيين والسحقيات ، لكنها لا تستوعب أبداً ٢,٨ ثمن يأكلون الموت طلباً للشبع . فيعيشون على أقل من دولارين يومياً ، إنتظاراً للموت ..

سوق تغزوه الدول من نوافذ عدة ، منها الحرب الباردة ، ومنها هدم سور برلين ، ومنها حرب عاصفة الصحراء في الخليج ، ومنها حرب يوغسلافيا الأولى المريرة ومنها حرب كوسوفو ، ومنها بيع الأطفال والنساء ، ومنها بيع المخدرات والموت والأرواح ، إلى درجة قلبت الصورة فينا كل شيء ، وصورت لنا التعري من أهم قواعد وعلامات الحرية والديمقراطية والإنسانية المتطورة ، وشجعتنا على التعامل الغريزي الذي لا يفرق بين إنسان أو كلب ، في عالم أصبح ثمن الكلب فيه يتجاوز أرقاماً خيالية . ومن تلك الكلاب ، كلاب مدربة جنسياً مما أعطاها بعداً جنسياً ، وزاد من ألمها إلى أرقام هي حقاً خيالية ... هذا هو السوق الذي نعيش فيه .

هل إستطاعت العولة ليس من باب الأدوات ، بل من باب القيم التي تحكم الأداة والمواد أن تغير فيه نحو الأفضل ... ؟

هل استطاعت أن تجعل من مادونا ومايكل جاكسون كائنين بشريين فيها من العواطف والأحاسيس ما يسبل دمعتهما على بشري أفريقي يلفظ أنفاسه عبر شاشات التلفزة مباشرة أو يشعرهما بالأسى ... ؟

أم زاد من مستوى تطلّعهما نحو براعة جمع الأموال وخوض غمار كل الوسائل بما فيها أغاني الإثارة الإباحية ، بل وتمثيل أدوار مثيرة ذات ثمان مذهلة طلباً للشهرة والأموال حتى ولو كانت سيئاً محفزاً للأفريقيين وغيرهم على ممارسة الجنس وزيادة كارثية في عدد الإصابات المليونية بأعداد الموتى أو الذين سيموتون بالإيدز وعددهم الآن أكثر من ٢٥ مليون مصاب ... !

عبر العملة والسوق العالمية الوحشية المتشعبة في مجالاتها الاقتصادية الإعلامية الجمالية والبيئية ، نجد أن ( معالم الوطنية ) تحطمت قياساً على نسب مختلفة بين الدول ولصالح دول أخرى ، ومعازل الحضارة تُنسف ، وتفقّر أمام الإنسانية العامة من رؤوس الإعلام العالمي والمالي والحضاري وتسحق كل رؤوسنا وقيمنا لصالح واحد أو اثنين أو أكثر من أصحاب أوسمة الثراء ...

لقد إنتهى عصر الوطنية والذاتية القطرية والسيادة المعصومة ، وبدأ العالم شطراً مختلفاً من فلسفة التجارة بكل شيء والنفوذ إلى كل شيء على مقدار ما يملك من أدوات ، وما كنا نسقيه بالأمس تشريعاً مصرفياً وموازن سلطوية أو سلطة وطنية نقدية إنتهت بنسب مريعة ، فهيمنة " المصارف " وقدرتها على تكوين رأس المال كأحد مداخيل تجميع الثروة وتكثّلها ، في وحدات مالية أصبح يجتزل أنفاس الدولة ويهينها ، ويسحب أوراقها ، ويحشرها في الزاوية ، ومرة تكون متفرجاً ، ومرة تكون متوسلاً ... وهذا طبيعي أنه يختلف من دولة إلى دولة . لكنّ دول العالم الثالث كلّها تشكو منه بقوة ... وعلى هذا الأساس وغيره فقد تكوّنت مجموعة من الإجراءات والقواعد التي كبتها التطورية الهامة في الأدوات بما يتناسب مع هذا النفوذ وحجمه ، بهذا تكون السوق صاحبة قواعد جبارة خاصة على الدول الفقيرة أو دول الجنوب .

لقد مضى اليوم الذي يقرر فيه السلطويون في دول العالم الثالث السياسة العامة للبلاد ، بل مضى اليوم الذي تستقل به السلطة حتى في العالم الغني الصناعي وتمنع من مشاركة الرأسمال الخاص . من الطبيعي جداً أن نشاهد ظاهرة تأليف الوفود السلطوية العالمية على غمط الشراكة السياسية الاقتصادية . من الطبيعي أن نفرق بين القرار السياسي ، وبين السببية والبنية التحتية التي يقوم عليها القرار السياسي . من الطبيعي أن نفهم الهاجس الذي حتم على جورج بوش الابن ( الرئيس الأمريكي المنتخب ) إلى دعوة أهم ملاك الثروة والشركات في الولايات المتحدة ليجتمع بهم من أجل معالجة أزمة تباطؤ الاقتصاد الأمريكي ، والخروج من مأزق هبوط نموه ...

فهذا يدل بصورة جازمة وواضحة على أن البنية العامة التي تقوم عليها البلاد وفق معايير الدولة التي نقرأها في " كتب الدستوري " إنما تنفذ من معين الاقتصاد وقواه وبنيتها ... بل معناه أن السوق أصبح " شريكاً مؤسساً " في صناعة المجتمع السياسي .

في هذا العالم تخوض الولايات المتحدة غمار حربٍ عاتية من أجل إعادة فتح وتوسيع أسواقها عبر العالم من أجل منع التباطؤ من أجل زيادة النمو وخفض نسبة البطالة وزيادة الاستهلاك الشخصي وتراكم نسب القروض الأسرية ، من أجل زيادة القيم التجميعية لأسهم الشركات والمؤسسات في البورصة ... هل ترى إلى أي مستوى وصل السوق في صناعة المجتمع السياسي ، هل ترى ماذا حدث بالائتلاف السوفياتي حين إغفار سوقه ، وماذا حلّ بنمور آسيا إبان الأزمة الآسيوية السوقية ... !

الأهم من ذلك أن نفهم أن السوق أصبح متشعباً وتحتل المواقع المالية من نادي الإمبراطورية الغنية الصناعية ، التي تقيم في كل نواحيه مدناً صناعية بإمكانيات غريبة مذهلة حتى في نفس نادي الأغنياء المتنافسين ، لقد تطوّر السوق إلى درجة أصبحت فيه نفس السلعة تُصنع في أكثر من بلد ودولة ، فسيارة " الفورد " تأتي أجزاؤها من حوالي ١٣ دولة مختلفة وذلك بهدف تخفيض كلفة الإنتاج وهذا يعني أن منطق الجغرافيا الأم

تغير نسبياً ، وإن ما زال بطيئاً في الدول ذات الثراء والقدرات النفوذية العالية ... لقد لاحظ المراقبون ما يجري في هذه السوق الضخمة ، وما تنتجه من مفاجات ، إلى درجة وصف فيها الكاتب " ربرنسون " عام ١٩٩٦ الوضع الجديد بقوله : ( إننا نعيش حرباً عالمية جديدة نتيجة لتربطنا برأس المال المعولم . حرباً يتعارك فيها الناس في جميع أنحاء العالم ، وليس بمقدور أيّ منهم الهروب منها ... ) .

هذه الحرب تتغير فيها المواقع والجنسيات المالية وتتولى فيها رؤوس الأموال شئ المحطات الشرسة والعاتية ، لتسقط مواقع أخرى ، منها عمالقة ، ومنها دون ذلك ثم إنّ الوحدات والمعاقل الذين لا يجيدون مستوى من النفوذ أو لا يملكون أدواته ، لن يكون لهم حظّ الفوز بالصفقات ، وصناعة الإعتبارات ، وإمتلاك سلطة قرار السوق والحكومة بمعناها الإقتصادي ، وما تنتجه من ولادات سياسية وإجتماعية وحضارية وأدوية وغيرها ... هذه الحرب تدور رحاها بين كلّ الدول والأشخاص ، وعلى مستويات مختلفة من التوازن أو إنعدامه ولا يعترف فيها إمبراطور بممانعة أو حماية حرية إقتصادية مع مقاطعة أو جزيرة إقتصادية أخرى لأنّها من نفس الجنسية أو من معسكر حليف سياسياً أو ديمقراطياً أو بنوياً ، وللمثال على ما في هذه السوق من تغيرات مثيرة أشير إلى أنّه عام ١٩٧٠ كانت توجد في الولايات المتحدة ٦٤ شركة من بين الشركات الصناعية المائة في العالم ، وفي أوروبا توجد ٢٦ شركة منها ، وفي اليابان ٨ شركات وفي عام ١٩٨٨ لم يوجد في الولايات المتحدة سوى ٤٢ شركة من الشركات الكبرى المائة في العالم ، أمّا أوروبا فقد زادت حصّتها إلى ٣٣ شركة ، واليابان إلى ١٥ شركة .

وفي الصناعات الكيميائية فإنّ المؤسسات الثلاث الكبرى ، توجد جميعاً في ألمانيا ، وحجم كلّ من هذه المؤسسات أكبر بمقدار الثلث على الأقل من حجم شركة ( دي بون ) أكبر شركة للمواد الكيميائية في الولايات المتحدة الأمريكية . ولم يكن الأمر كذلك من قبل . ومن المعلوم في الثقافة الاقتصادية أن من يسيطر على قنوات



الوحدات المالية العالمية فإنه يفرض نفوذاً هاماً على العالم بمقادير تلك الوحدات وتأثيراتها ، الى درجة يستطيع فيها الاحتكار أن يشلّ الاقتصاد العالمي ، على مستوى يتناسب وحجم إحتكار الحاجة وأثره .

إنّ العمالة الإقتصادية يخوضون صراعاً تستعمل فيه الآليات الثقيلة العابرة للقارات مالياً ونقدياً وإقتصادياً ، ضمن سوق كثيف من منافسة الشركات والمصارف والمؤسسات الكبرى ، بهدف تثبيت المواقع ، او إعادة ترتيبها ضمن منظومة هيكل القوى ... إنّ التنافسية الإقتصادية في جوّ من التعددية والقرب من التعادل التقني والتكنولوجي جعل الحرب أكثر سخونة وحرارة في الأسواق وأثر على المشاعر والأحاسيس ، وأحال كلّ شيءٍ إلى عدوٍّ ، حتى لا تنهاى المعادل أمام القوى الأخرى بعيداً ممّن يسخر منه رتشارد نكسون الرئيس الأمريكي الأسبق ويسميه بـ " مثالية حقوق الإنسان " .

ولقد أثّرت هذه الحرب على مواقع مالية إقتصادية وأشواط سياسية في متون وتواريخ مختلفة ، وهذا لا يعني ترتيباً هائلياً للمواقع ، بل صراعاً مستمراً في ذراوة عجيبة ، ومن يخسر اليوم قد يربح غداً ، ومن يربح غداً قد يخسر اليوم ، والأمر موكل إلى الأدوات والخطط والمواد والوسائل ، وحجم التأثير والممانعة عند الطرف الآخر وباقي الشروط ، في سوقٍ هي أشبه بالفوضوية إلى حدٍ بعيد ... ففي عام ١٩٧٠ كان ١٩ بنكاً أمريكياً من البنوك الخمسين الكبرى في العالم وكان لأوروبا ١٦ بنكاً من الخمسين وكان لليابان ١١ بنكاً أما في عام ١٩٨٨ كان للولايات المتحدة الأمريكية ( ٥ بنوك فقط ) من البنوك الخمسين العالمية أما في أوروبا فقد زادت نسبتها إلى ١٧ بنكاً منها بحيث زادت بنكاً واحداً عما كانت عليه عام ١٩٧٠ أما اليابان فقد كانت الحصة الكبرى لها فقد كان لها ٢٤ بنكاً في حين كانت ١١ بنكاً عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٩٠ لم يوجد بنك أمريكي بين بنوك القمّة العشرين لكنّ هذه النسبة عادت وإختلفت ، وأعطت الأمريكيين حظوظاً مهمّة جداً على مستويات متعدّدة ...

تأني يعني أن فرز السوق وحربه تشير إلى تغييرات هامة جداً في عوالم القوى . إلى درجة دفعت الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه الصادر عام ١٩٩٢ ( أمريكا والفرصة التاريخية ) إلى أن يصف النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالنزاع الخطير جداً ، ويحدد السبب فيه ( إقتصادياً ) . وليس في المجال الأمني ، وقد سطر في كتابه مجموعة من الأفكار المكتوبة في السوق الأمريكية والتي تخشى من أن تصبح الولايات المتحدة جزءاً من سياسة نفوذ اليابان ، لكن شيئاً حدث ، وتغيرت المعادلة بصورة مذهلة ، وبعد أن كتب محللون حروفاً كبيرة وكثيرة بإهتار أمريكي إقتصادي كبير في منتصف التسعينات ، وإذا بالعكس قد حصل وتطور الإقتصاد الأمريكي إلى ما يشبه الذهول عالمياً بسبب مجموعة من الأدوات المكتشفة والتكنولوجية مثل المعلوماتية " الإنترنت " التي تحصد للأمريكيين كل عام أكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي وهو رقم مدهل ، إضافة إلى صفقات واسعة جداً من أسلحة لدول الخليج والشرق الأوسط . وتوسيع إطار السوق بعد هيمنة الأمريكيين على الشرق الأوسط وغيره . تأني وسّع من صدارتهم المدنية والعسكرية ...

كما أن إكتشافات طبيّة أساسية ساهمت في التطوير ذلك ، وأهم تلك المكتشفات الهندسة الوراثية وفك الشيفرة الوراثية وما ستجنيه من أموال وصفها الإقتصاديون بالذهل جداً ، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ، وإن كان يتمويل دولي إلا أنه إحتكار شديد أمريكي كما وصفه " جاك شراك " الرئيس الفرنسي ، ومنذ سنوات ١٩٩٥ أخذ الإقتصاد الأمريكي يلعب دوراً فريداً في العالم ويعتبر غوه اليوم من معايير النمو القياسي والأكثر مدّة في العالم ، حتى أن واحدة من الشركات الأمريكية " مايكروسوفت " وصلت إلى حدّ إحتكار قاسٍ للسوق العالمية ، ولم تؤثر على العالم وحسب ، بل أثرت أيضاً على السوق الداخلية الأمريكية مما جعل الحكومة الأمريكية تتدخل وتباشر طلباً بتقسيم هذه الشركة إلى شركتين منعاً للإحتكار الداخلي . وعلى هذه القاعدة ، من السقوط والصعود نقرأ مجموعة من النسب والأرباح والخسائر فقد

منيت الصناعة الأمريكية بـ " نكسات " إعتبرت الأسوأ ففي قطاع السيارات استطاعت اليابان أن تغزو الأسواق العالمية بنسبة قياسية إلى درجة وضعت فيها السيارات اليابانية جزءاً من السيارات الأمريكية في متاحف التاريخ كما أن اليابان في مجال الخدمات استطاعت أن تلعب دوراً عالمياً أسقطت فيه القدرات العالية التي كانت تتمتع بها المؤسسات الأمريكية حتى أن ٩ مؤسسات من أصل ١٠ من المؤسسات الكبرى العالمية في قطاع الخدمات أصبحت يابانية .

وعلى هذا النسق تسير السوق التي نعيشها اليوم وتستمر إلى أشد درجاتها عبر حرب الدعاية وهي الأخطر فعلاً وهي تشمل كل شيء ، بهدف تأسيس جدار إقتصاد متماسك وعالي الأداء بدأ من الإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الإحيائية والصناعات الجديدة لعلوم المواد والاتصالات والطيران المدني والروبوت ( الإنسان الآلي ) والعقول الإلكترونية من حواسيب وبرامج والهندسة الوراثية والفتوحات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على مجموعة القيم الزمنية والمكانية وتساعد على تشييد عمارة إقتصادية جبارة على قدر أوزانها ...

طبعاً أن يكون وراء الجبهات العنيفة في حرب السوق خطط ورؤوس أموال ودعاية وبنى سياسية وإقتصادية وتقنية عاور وإكتشافات ، إلى درجة أن مستشار ألمانيا السابق ( هلموت كول ) أعلن في التلفزيون الألماني عام ١٩٩٠ أن التسعينات ستكون عقد الأوروبيين وليست عقد اليابانيين مشيراً إلى تجنيد كافة الطاقات التي تساعد في خوض " حرب اقتصادية " هامة على صعيد إعادة الاعتبار العالمي لأوروبا ، معتبراً أن عصر التسعينات سيفرز لاعبين اثنين في العالم هما : الإتحاد الأوروبي واليابان ، مخرجاً بذلك الأمريكيين عن رأس الهرم بل عن رتبة اللاعب الثاني في رتبة الهرم الدولي ، مما يعني أنها ستكون لاعباً من الدرجة الثالثة غير المنافسة ، وفق تصنيف إقتصادي ، وهو وإن لم يصب ولم يتحقق ما كان يأمل أو يراه ، إلا أن الإتحاد الأوروبي أخذ يلعب دوراً هاماً خاصة الإقتصاد الألماني الذي أخذ يحصد مستويات غير عادية والذي من

شأنه أن يتّمس مجموعة أخرى من القوى إلى جانب الوحدة المالية والنقدية بين الأوروبيين ... وهكذا تبنّى العالم الغربي الإعلان صراحةً عن حرب تدور هناك في كلّ ميادين السوق أو ما يمكن أن يتبادل مع الآخرين بنقد أو مال ، وهذه لها نتائج خطيرة ستكون أولاً على الدول النامية ، لأنّ حرباً كهذه ستعتمد فيها كلّ القوى إلى إعتبار كلّ واحد عدوّاً ، ولن تقدّم خدمات مجانيّة لما من شأنه أن يؤثّر على ماليّتها العامّة ، التي تحتاجها لخوض الصراع والحرب ، والحفاظ على هرميّة معيّنة أو للحفاظ على مستوى معيّن من الممانعة ...

وعليه : سيكون الجميع أعداءً وفق منظومة وقيم السلعة والسوق وهذا أخطر سلاح وأعنى معركة من شأنها أن تؤثر على الفقراء والدول النامية .

لقد إعتبر " صنّاع السياسة " أن ( دَبّاً ) هناك ، يقتحم القلاع ، وهم يعنون به الحرب الاقتصادية وبصورة خجولة كان صنّاع القرار الأصدقاء في نادي الديمقراطية ، يشيرون إلى أنّ الحرب بدأت لتفادي هول هذا الدب . ففي خريف عام ١٩٨٤ صدر بيان متلفز للرئيس الأمريكي رونالد ريغن قال فيه :

" هناك دبّ سائب في الغابة . بعض الناس يسهل عليهم أن يروه ، وآخرون لا يرونه " على الإطلاق " بعض الناس يقولون إن الدبّ أليف — إشارة منه إلى الأصدقاء — وغيرهم يقولون : إنه ضارّ وخطير — إشارة إلى العدو — ولما كان من الصعب أن نعرف أيهم على صواب ألا يكون من الفطنة أن تكون قوتنا مساوية لقوّة الدب ، إن كان للدب وجود " .

وهذا كلام خطير ، وهو يشمّه بحاسّة الحرب الضروس التي ما زالت تخوضها النوادي الأميّة وعلى رأسها العمالقة ، بكلّ أنواعها وأصنافها ، وهو يحذّر الأمريكيين بتوصيفه القادم على أنّه " دبّ " ، إشارةً منه إلى وجوب إعداد قوى هائلة تكون مساوية لذلك الخطر ... إنّها روح فحاسة المصالح المتناقضة التي ترى في الوطنيّة عمادها الأوّل ، ويجب أن لا نهرب ، يجب أن نعترف بأنّ هذا المنطق هو منطق كلّ الدول في

بيئة متناقضة أشد التناقض ، وتمتلك من الأسلحة المتطورة ما تسقط فيه نظاماً ما زالت جذوره تضرب في أعماق التاريخ ... هكذا وبكل وضوح تبني العالم المتقدم سياسة الأعداء والإعداد للذب الأكثر قوة ، الذي لا يفرق بين الأصدقاء والأعداء ويرى الجميع أعداء بلون السلعة والخدمات ورؤوس الأموال ، وقد طبق جزءاً من هذه النظرية جورج بوش الأب إلا أنها كانت الأقل مما قام به الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بحيث خاض غمار الحرب المكشوفة مع الأوروبيين على مستوى الجمرك والسوق والحلفاء والوادي الدولية وغمس يده بدم الحرب الاقتصادية ، وفرض مجموعة كبيرة من القيود والعقوبات الاقتصادية في حرب وقائية هجومية ، حفاظاً على قيادة الأمريكيين للقرن الحادي والعشرين ، الذي يخطط الأمريكيون لقيادته ...

إلى درجة إعترض فيها الإتحاد الأوروبي على تعامل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسن قوانينها الاقتصادية وغيرها على مستوى التفرد وكأنه قانون لحكومة عالمية وتعاقب الأصدقاء بنموذج من القساوة الشديدة ، لكن الأمريكيين المرتاحين جداً لفواتير النهوض الاقتصادي تبثوا نوح متشدد من ( صراع الذب ) حتى أنهم إمتنوا وسائل تجسسية اقتصادية وغيرها على الحكومات والشركات والأفراد الأوروبيين من خلال نظام ( أيشلون الأمريكي ) المتطور جداً والأكثر تجسسية في العالم والذي كان تم العمل به منذ أيام " رونالد ريغن " ، ولم يتم الكشف عنه ، إلا في عام ٢٠٠٠ مما أثار رعب الأوروبيين أمام التطور المائل في المجال الأمني وأدركوا أنهم كانوا ضحية كبيرة لهذا النظام . وفق أدلة إثباتية واضحة ...

وقد منيت العديد من الشركات والمؤسسات والمصارف الأوروبية بهزائم شرسة من جراء هذه الأداة التي دخلت حرب السوق بتطور هائل التي عملت على كشف الأسرار والصفقات وغيرها ، وما زال العالم يذكر أزمة إيرباص الأوروبية أمام " بوينغ " الأمريكية التي إستغلت هذا النظام الحكومي ... إن الزمن كان نتاجاً لما أملتته عليه " تكنولوجيا " من شأنها أن تقرر قواعد ، وتبث قوانين هي على مستوى من

النفوذ العالمي — لكن تلك القوانين ليست إتفاقية دولية بل هي قوانين دولة ما نافذة — عبر أدواتها التي تملك قدرة المنافسة في السوق العالمية ، وتستطيع أن تتسابق فوق الحدود وتحطم إجراءات السايك الذي كان بالأمس من القواعد الجوهريّة الحصينة .

لقد أشارت رئيسة وزراء فرنسا السابقة " إيديث كريسون " إلى مغزى الصراع العنيف ، الذي تقوده القاطرات الماليّة ذات البنيويّة السياسيّة في سوق الجبّارين فقالت : هناك حرب اقتصادية تجري في العالم الآن ، واستطردت إلى أنّ هذه الحرب تقوم على مفهوم آخر " مختلف " عمّا كنّا نعرفه ، حرب إفلاسات وإغراقات وسيطرة سلعيّة وسوقيّة ، من شأنها خلق إستعمار أعنف بكثير من الإستعمار العسكريّ ...

ويقود هذه الحرب جماعة بشريّة ، ينتمون إلى جنسيّات سياسيّة مختلفة . وتقودهم مجموعة من الأفكار ، التي تحدّد علاقة الأطراف الماليّة وغيرها ، وهم يخوضون حرب الجبايرة بأهمّ الأسلحة الحديثة ، وكلّ المواد التي تؤثر في الآخرين وترغمهم على الخضوع ومن أهمّها حرب السلع والقاطرات الماليّة ، وكلّ ذلك يجري في سوقٍ طويلة بطول البشر ، وواسعة يتسارع حاجاتهم المتحدّدة ، وهدفها الأوّل والأخير حصد المنافع والأموال وتأسيس إمبراطوريّة ضخمة ، من شأنها أن تؤسّس لقيام نظام دولي يحتله النافذون وفق قواعد وإجراءات أكثر تحكّميّة وإستغلالاً وسيطرة .

هذه السوق تستعمل فيها كافّة " فنون القتال " المدنيّ والعسكريّ والتجاريّ وغيره ، حتّى أنّ موتى العراق وضحاياه واحدة من نتائج هذا الفنّ ، حتّى قذائف اليورانيوم المنصّب الذي تمّ إكتشافه في كوفسوفو ويوغسلافيا والعراق ، والذي أدّى إلى إنتشار موجة عارمة من الأمراض السرطانيّة وغيرها التي تؤدّي إلى الموت ، والتي دفع كلفتها العظمى " شعب العراق " والتي إستعملت في قذائف أمريكيّة وبريطانيّة وأثارت نائرة الأوروبيين بإستثناء بريطانيا ، والتي أدّت إلى إحتياج موجة من الأمراض للجنود الأوروبيين الذين شاركوا في حرب كوفسوفو خاصّة الإيطاليين والبلجيكيين والألمان ، وما زالت حتّى تاريخ ١٣ كانون ثاني ٢٠٠١ متأزّمة في الوسط الأوروبي

الذي يعتبر نفسه غمدوعاً بقوة من الأمريكيين الذين إستعملوا هذا اليورانيوم ممّا أدى إلى إصابات مذهلة في صفوف الجنود ... يُذكرُ أنّ العراقيين الذين ما زالوا يدفعون ضريبةً واسعةً ومذهلةً من تعداد الأفراد الموتى والمعاقين والأطفال جديدي الولادة المعاقين جدّاً وبنسبة واسعة جدّاً ، منذ عشر سنوات لم يكونوا يدركون أنّ هذه الأمراض هي من إستعمال اليورانيوم المنضبّ وكانوا يظنون أنّ المجاعة هي السبب وسوء التغذية ... وفجأةً يكشف الأورويّون خدعة السلاح الأمريكيّ الذي أعدّ هذه القنائف الفتاكة في الدروع بهدف إختراقها بقوة بعيداً عن كلّ آثار الصحة ، وكان الأمريكيّون صريحين جدّاً في ردّهم على الأورويين ، من أنّهم لن يتخلّوا عن هذا السلاح وإن أُضرّ بالصحة وخلق مساحات واسعة من الإشعاعات المضرة سرطانياً وغيره ما دام أنّه يمثّل " ضرورة عسكرية " لحفظ المصالح الأمريكيّة ...

إنّ هذه الفاجعة واحدة من نتائج كسب الصراع وفتح الأسواق فالأمريكيّون اليوم يعتبرون أنفسهم " سيّد الشرق الأوسط " لأنّهم هم من حرّروا النفط وأعاد الكويت ، وبالتالي لهم حظّ السيّد في شتّى أنواع السوق ، ويشير المراقبون إلى أنّ السلع الأمريكيّة تعتبر رمز أساسي وعلامة هامّة في دلالة الشرق الأوسط على الإنتماء الأمريكيّ ، وكما وصفتها الصحافة الأورويّة منذ عشر سنوات بـ " حرب السوق " وفي ألمانيا وصفتها بحرب " توسيع آفاق السلع " أمّا الصحافة الأمريكيّة فقد كانت صريحة في أنّه لا بدّ من حرب لتلافي الركود الإقتصادي الأمريكيّ ، لا بدّ من صفقات بيع أسلحة وعتاد ، وطلب على المواد والسلع ، حتّى لا تسقط أمريكا في أتون أزمة إقتصادية .. هذا ما حدا بالصحافة الفرنسيّة فيما بعد لأن تصف " حرب الخليج " بأنّها كانت " أكبر حرب إقتصادية " خاضتها الولايات المتحدة بعتاد وأدوات عسكرية من أجل فتح أسواق هائلة للسلع الأمريكيّة .

ومن المعلوم أنّ الأمريكيين لا يعطون شيئاً بلا ثمن . وهذا ما جعل المصريين يشكون أكثر من مرّة ، من مرارة هذه العقيدة الأمريكيّة . بل إنّ الإسرائيليين تذرّوا

من حكرة الأمريكيين لكلّ شيء ، حتى أنّهم رهنوا الصفقات المدنيّة والعسكريّة ، بل حتى الاتفاقات وفق مشروع الحيويّة الأمريكيّ . يُذكر أنّ الأمريكيين يمنعون على الإسرائيليين شراء أيّ طائرة نقل مدنيّة من شركة إيرباص الأوروبيّة ويحتكرون الفضاء المدني الإسرائيليّ على طول سفراته على شركة بوينغ الأمريكيّة ... وكما ترى فإنّ كلّ شيءٍ يحتلّط ببعضه البعض ، والمهدف هو حصاد المصالح وإن تنوّعت الوسائل والأدوات ...

أمام كلّ هذا الوهم والعبثيّة فإنّ الأمريكيين صريحين في اعتبار " فكرة حقوق الإنسان " غير عمليّة ، وأنّ من شافها أن تودّي إلى زيادة الإرهاب في العالم وتغذية المجرمين ، لكن لماذا وكيف يكون ذلك . ؟ وهل يصحّ أن نقيم إمبراطوريّة السوق على مستوى يعاند بقوة الحقوق الأوليّة للإنسان الأمريكيّ ومن ورأهم حلفائهم الأوروبيّون وحتى اليابانيّون يرون ذلك ممكناً ، وهذا صحيح جدّاً قياساً على معايير الصراع من أجل التفوّق بعيداً عن كلّ قيم الإنسان .

إنّ العالم اليوم يخوض مرحلةً مستعتر يوماً ما مفصلاً أساسيّاً جدّاً ، لأنّ قواعد الصراع تغيّرت بتغيّر الوسائل التي يتشكّل منها عالمنا اليوم ، وهذه الحقيقة حتى تكون ميزاناً لخوض الصراع ، يجب أن تنطلق من مفهوم أن الوسيلة تغيّرت والقوى اختلفت والمعايير تحوّلت ، وستكون الحرب ضمن معايير ومقاييس ومفاهيم وأدوات وإستعمالات للمواد مختلفة ... بيئة عجيبة ، يتغيّر فيها الأشخاص والأدوات والأهداف وفيها من المفاهيم والقيم حول الطبيعة والأموال والسلع والإنسان ما يساوي قانون الغابة الغرائزيّ ...

أما المهدف من هذه الحرب هو أن يكون من يدّعي القطبية العالمية الحاكم السيّد القادر في عالم يقيمه الإقتصاد ويقعده ، ومن يسود إقتصادياً وتكنولوجياً سيكون " ربّاً سياسياً " تمتدّ عمارته مجده وسلطانه على طول نفاذ الأدوات وهرميتها ،



وسيفرض حضارته وقيمه وثقافته على طول عقول البشر ومسالكهم ، وستكون له يدٌ إقناعية فرضية تجعل العراة يفتخرون ، أنهم بلا ثوبٍ أمام وهج الشمس ونظر الناس ... ولت الأمور تكون على مستوى من المنوع والجانز ، لكان الأمر هيناً ، إنما تقوم الأمور على مستوى من تشخيص الخصائص التي تميز إنساننا سلوكاً وثقافةً وقيماً بعيداً عن المخطور وعدمه ، ومن نوافذ أكثر " جبرية وإقناعية " ، تصل إلى كل بيت وكائن ، عبر الإنترنت والتلفزيون والسينما والهاتف المحمول المتصل بشبكة المعلوماتية العالمية إلى غيرها من وسائل مذهلة ، تجتذ كل شيءٍ في خدمة تسويق الشخصية الاستهلاكية التي تريدها ، من دون فتح مجال أمام سؤال : هل هذا صحّ أم خطأ . أو ما هو وجه الحكمة من ذلك ...

إنّ هذه الأسئلة وغيرها ليست ممنوعة . بل ليس من نافذة أو مجال أو خطرات تأتي تسمح لإثارها حتى لون المنزل وشكل السيارة وغودج الحذاء وتشكيلة الألوان للأزياء ، تُسوّق من فوق ، من قنوات ذات حكومة عالمية ، عبر القاطرات المالية حتى طبيعة الحركة حتى قصّة الشعر ، تسوّق على مستوى من جبرية نراها إختيارية ، لكننا لها مأسورون بلا منازع بعد إن تساقطت كلّ رقائق الممانعة عندنا ، وأصبحنا أسرى الصورة والصوت والشاشة والكتاب ، كما يشير تقرير كنت قد شاهدته على قناة الجزيرة القطرية في العام ٢٠٠٠ فحتى الصاروخ الفضائي الذي تراه في الفضاء أو المناورات العسكرية أو الفتوحات العلمية ، التي تبثّ على شاشات التلفزة موجهةً إلينا نحن العالم الخارجي ، إنما هي من ضمن إستراتيجية تطمح لتسجيل هزيمة تلو الأخرى في قناعات الآخرين لكسب نقاط أفضل في عملية غسل الأدمغة ، لتقبل الأمور والسلع والخدمات الوافدة من البلاد المنتصرة ، وهذا كلام في غاية الروعة ، ففي الحقيقة استطاع الآخرون أن يشددوا الهزيمة تلو الهزيمة على أعناقنا النفسية حتى هزموا منا كلّ شيءٍ ، وأسقطوا كلّ ممانعة ، حتى أنّ اللاعب الإيطاليّ الدوليّ " باتجو " الذي خاض مباراة كأس العالم عام ١٩٩٨ مع المنتخب الإيطاليّ . استطاع أن يحصد النسبة الأكبر

من شبابنا الذين ربّوا " سكسوكة " ( لحية صغيرة ) تقليداً له ... في هذه السوق الضخمة يظهر الفنانون كمـ " مسوقين للبضاعة " ، ويشارك فيه كمّ هائل من النوادي السلعية الدعائية التي تستعمل كلّ شيء ، حتى أفلام الدعارة والمومسات ... في هذه السوق وجدنا نساء عالمنا النامي تنهوى ، وتنازل عن كلّ ممانعتها حتى أنّه يكفي ليلبس ( الشارلستم ) أو للتعريّ وكلّ فيج ، أن تظهر عارضة مهمّة على شاشة عرض الأزياء فيصبح المنكر عرفاً ممنوع المخالفة ومتأصلاً في نموذجيّة المرأة ...

ولقد أثّرت العارضة الألمانية كلوديا شيفر ونعومي كامبل وغيرهنّ في ميول نسائنا الأزيائية وغيرها ، إلى نسبة تعجز اللغة عن وصفها ، وأثّرت الأفلام الأمريكيّة في ميول شبابنا وشاباتنا ، إلى درجة أصبحت الخيانة الجنسيّة ثقافة ضروريّة من أجل إضفاء المزيد على شخصيّة حضارتنا التي تشكّلها أيدي هوليوود ( عاصمة السينما الأمريكيّة ) وتشكو منظّمة الصحّة العالميّة بأسى من تواطئ خطير بين أهمّ الممثلين والممثلات الأمريكيين مع شركات التبغ العالميّة ، الذين يتعمّدون إظهار مشاهد من الإثارة العنفيّة والجنسيّة والعاطفيّة عبر تصوير دجّميّ بين المشهد والسيكارة ... ممّا زاد بنسبة عالية من تطوّر مدخّنين جدد ، يفامرون من أجل الحصول على متعة السيكارة ، ممّا يزيد من مبيعات شركات التبغ ، ويساعدها على تحطيم مناعة الأسواق البعيدة في العالم ، لتتربّع على أهمّ وأعلى منصّة ماليّة عالميّة ... ألا ترى كيف تنهوى أعمدة وتقوم أعمدة كلّها تهدف إلى جناية الربح والفائدة والمال ، سواء كان عن طريق أفلام الدعارة أو بيع أعضاء البشر ، أو إستغلال الأطفال جنسيّاً ، أو ممارسة الشذوذ ... ؟

في العام ١٩٧٧ كتب " ميشال نوار " عمدة مدينة ليون الفرنسيّة ، تحت عنوان : ( النجاح في حملة إنتخابيّة ، إثّباع الأسلوب الأمريكي ) :

إنّ هدف مسؤول التسويق ، الذي يبيع معجون أسنان ، مطابق لهدف مدير حملة مرشّح للرئاسة : الإقناع بشراء منتجّه ، أكثر من أيّ منتجٍ آخر ... وأشار إلى أنّ المرشّح الرئاسيّ يعتبر مظهره أهمّ من مشروعه . ومن الطبيعيّ أن يظهر عالم السياسة

على مستوى عالم النجوم . وفتتح أسواق لصناعة الصور عن طريق مستشاري الإتصال التي باتت الدعاية عبرها تكلف عشرات ملايين الدولارات ... وتصرف غيرها أموال مذهلة هائلة ... حتى أن رونالد كيسلر دون في كتابه ( داخل الكونغرس ) إن الإنفاق على الحملات الإنتخابية ، يبلغ حوالي ( ٢٥ بليون دولار ) .

لقد إخترعت سوقنا نماذج عجيبة غريبة ، كلها نتاج لسياسة التسويق وتوسيع آفاق الأذواق ، لقد إخترعت فئة البنك ( حلقيو الرؤوس ) وإخترعت مدرسة الأزياء بشقيها أزياء ودعارة ، إخترعت مدرسة المومسات ومهنة الجسد ، وعممتها على مستوى دولي ، إخترعت مهنة بيع النساء بيعاً بالملزاد العتي ، إخترعت مؤسسة بيع أعضاء البشر ، إخترعت استثمار بيع الأطفال والتبني من خلال شراء أطفال الدول الفقيرة لصالح العائلات الغنية في الدول الثرية ... إخترعت مدرسة التطور الجنسي الذي خرج لنا أكثر من ٥٧ مليون مصاب بالإيدز حولي النصف منهم مات فعلاً ...

إخترعت فنون القتال ، من أجل توسيع الأسواق الذوقية ، إخترعت مهنة التحميل حتى التعري ، إخترعت سوق المخدرات والخمرة والديسكوات ومهرجان الحب الذي ينتج أموالاً مذهلة ، وغارس فيه الدعارة والمخدرات على الطرقات العامة في دول عديلة خاصة في ألمانيا والبرازيل ...

وكما وصفتها الصحف الألمانية في العام ٢٠٠٠ : سوق تباع فيها كل السلع من دون موازين وقواعد قانونية ، سوق إباحية في كل معانيها وقطاعاتها ، سوق نموذجية يعرض فيها كل شيء حتى الإستهساخ ... وتساهم الدول في خفضها لأنها تتصارع من أجل البقاء والنموذ ... سوق إخترعت فيها هوليوود عالماً مختلفاً عما كانت تتصور البشرية ، ساهم في تصميمه وتلويحه وتشكيله عمالقة هوليوود بإمبراطوريتهم الخيالية الإباحية في كل شيء ، والخارج جدّاً عن القانون ... سوق عملاقة تلتهم كل شيء ، فيها البوب ، والحدائث ، والحرب النووية ، وبرمجة وراثية ، وبشر نوويون ، وبشر لا ينقطعون عن ممارسة الرغبات الجنسية مع كل شيء وبكل

شيئ ... يكون فيها التلفزيون والسينما متبراً عالمياً لتلقيين الحضارات والثقافات دروساً في تحولات البشر وإقلاهم ، في خروجهم عن المألوف البشري إلى العنف والوحشية وإستباحة كلّ شيء ...

وعلى الأوروبيون على إستعمار الغزاة العمالقة بالقول : إنّ إنتاجنا يفترق للسوق المفتوحة أمام إنتاج الغزاة العمالقة . ولكي نتحول إلى سلعة عالمية مستعمرة ، لا بدّ من إعداد سلعتنا السينمائية بلغتهم قبل أن يخلّوا عقول مواطنينا ... ولا بدّ من العمل بنفس الأرقام والصور : دعارة ، جنس ، عنف ، تمثّل ، تفسّخ ، كوارث ، تحطيم لكلّ القيم ، إنتاج ثقافة جديدة وحشية وعنيفة ... يكون فيها الحديث عن " فساد التاريخ " ممنوعاً . لغة تتساقط أمامها ضرورة الإجتماع السياسي وقيم حقّ العيش ، من أجل ممارسة منافسة متوازنة مع العمالقة الغزاة ...

هذه هي سوق السلع العالمية اليوم ، في سوق واسعة ، متوسّعة جداً ، وبفورة تراكمية ...

سوق تقوم على أصول وأسس " فوكوياما " ونهاية التاريخ ، وتسطير ربوية الأمريكيين ، في مملكة ثابتة القيادة ومتحركة القيم والمفاهيم ، ومتغيرة التحاسن والإنسانية ، لا فرق فيها بين الوحش والإنسان . سوى أنّ الإنسان يحكي لغة تختلف عن عالم الوحوش ، لكنّ كلاهما يملك غريزةً يربح فيها القويّ .

سوق تُستهلك فيها المخدرات بمستوى تصاعديّ غريب جداً ، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الساحة الأساسية لإستهلاك المخدرات ، التي تستوعب أكثر من ٨٠ في المئة من مبيعات المخدرات العالمية ، وفي العام ١٩٨٥ كان إستهلاك الكوكايين مستقرّاً على ١٢٥ طنّ بعدما كان في العام ٨٤ مستقرّاً على ٨٥ طنّ . وفي العام ١٩٨٦ تجاوز حدود آل - ( ٢٥٠ طنّ ) ... حتى أشار البروفسور " راينج " وهو خبير إقتصادي مهمّ في جامعة هارفرد إلى أنّ المخدرات في الأراضي الأمريكية باتت تشكّل " إحدى أبرز القطاعات " المهمة في الإقتصاد المحليّ . وهي تتساوى

بذلك مع صناعات السيارات والإلكترونيات والصلب ... ويزداد الطلب العالمي على المخدرات بنسب وصفها الأمريكيون بالأكثر خطراً حتى أن بوليفيا أنتجت عام ١٩٧٠ ( ٦ آلاف طن ) من أوراق الكوكا . لكنّها في العام ١٩٨٦ أنتجت ( ١٥٠ ألف طن ) من الكوكا . وتحتلّ نبات الكوكا أكثر من ٦٠ ألف هكتار من أراضي بوليفيا .

في هذه السوق يستحلّ العالم كلّ يوم رقماً قياسياً جديداً ، وهو على مستويات النوادي الغنيّة ( ففي ٢٦ تمّوز ١٩٩١ جاء في صحيفة لوموند الفرنسيّة على لسان هنري مارتير " المدير العام لوكالة الفضاء الأوروبيّة " : إنّ الولايات المتحدة ، بدأت تنفيذ برامج عسكريّة هائلة لصناعة الطائرات الحرّيّة ، بحجم تمويل خياليّ ، ناهز عتبة الـ ( ١٥٠ مليار دولار ) . فقط للطائرات الحرّيّة ...

في هذا العالم أنقذت الولايات المتحدة الأمريكيّة إغيار شركة " جنرال إلكتريك " الأمريكيّة عبر حرب الخليج . وهي إحدى أبرز الموردّين الرئيسيين للأسلحة الخاصّة بالجيش الأمريكيّ ( قطع غيار لصواريخ باتريوت وتوماهوك ) وكذلك طائرة الإنذار المبكر أواكس ، كما أنّها تمتلك شبكة التلفزيون أن بي سي . وهي واحدة من أهمّ ٣ شبكات تلفزيونيّة أمريكيّة ، وذلك عبر صفقات سلاح منهلّة ، وفواتير ماليّة استطاعت أن تجعل من الدول الخليجية دولاً مدنيّة ، بعد الثروة الكبيرة التي جمعتها من أرباح النفط فيما مضى ...

هذه السوق يباع فيها كلّ شيء ، ويعمل عمالقة التجارة حتى بالدين نفسه ما دام أنّ أتباع الدين كثر جدّاً ، ومن شأنهم أن يشكّلوا سوقاً كبيرة ... حتى أنّ الداعية والقسّ الشهير " سواجارات " الذي كان يقدم برنامجاً له جماهير غفيرة على إحدى الشبكات التلفزيونيّة ، حيث وجد في وضع سيّئ ومنافٍ للحشمة ، وهو يمارس الجنس مع فتيات صغيرات في أحد الفنادق . مما دفعه إلى الإمتناع عن مواصلة برنامجه التلفزيونيّ ، ففوّت ذلك على هذه القناة ملايين الدولارات ، بسبب خسارة الإعلانات والدعايات التي كانت تنهافت على برنامجه ... فخلقت مجموعة من الصور والأفكار

المثيرة التي تدّين هذه الحملة على هذا القسّ ورفعته إلى رتبة قسيس مقسّ ...  
واستطاعت أن تغرم كلّ الناس على تكذيب الخير مع أنّ القسّ إعترف بذلك والهدف  
أن تعيد إلى الجماهير القسّ الذي كان سبباً لموردٍ كبير من المال عبر الدعاية وقد نجحت  
بذلك فعاد إلى برنامجه في الدعوة ... هذه هي السوق التي نعيش فيها حتى أنّ القضاة  
الأمريكيين أصبحوا من ضمن السلع ذات الثمن المهمّ ، وأصبح شراء الضمائر وفق  
تقرير أمريكيّ وشراء القانون له ثمن تختلف مؤشرات من قاضي أو موظفٍ إلى آخر ...  
على قاعدة : لكلّ شيء ثمن ولا شيء بلا ثمن . ولا فرق بين سلعةٍ محظورة أو غير  
محظورة .

سوقٌ يزداد فيها الأثرياء القلّة ثراءً ويزداد فيها الفقراء فقراً وسوءاً وإغياراً حتى  
ذكرت الأرقام الرسميّة التي ينشرها مكتب الكونغرس للموازنة في عقد الثمانينات أنّ  
الهوة قد اتّسعت في حقبة الثمانينات بين طبقتي الأغنياء والفقراء إذا بات نحو ( ٢,٥  
مليون ) من الأثرياء الأمريكيين يحصلون على دخلٍ مساوٍ لما يجنيه ( ١٠٠ مليون  
شخص ) يقعون في أسفل القائمة .

سوقٌ فيه ألّ ماكدونالد ، والكوكا كولا ، والبيسي ... يركبون حصان  
طروادة ( حصان طروادة هو عبارة عن جواد خشبيّ كبير الحجم جدّاً يُحتجى داخله  
اليونانيّون المقاتلون لدخول مدينة طروادة وقد احتلّوها ) وهو صورة حقيقيّة عن السلع  
الأمريكيّة وخلفها السلع اليابانيّة والأوروبيّة التي يُحتجى داخلها الإستعمار الأمريكيّ  
ونادي الصناعات المتطورة الذي يحتاج ويحتلّ العالم ...

سوقٌ في العام ١٩٩٠ تشهد فيه فرنسا خريطة في إستغلال الثروات إعتبرت  
مؤشراً نحو إنزلاقٍ مريع حيث يتقاسم نسبة ١٠ في المئة من الأشخاص الأكثر ثراءً نحو  
٥٤ في المئة من ثروات فرنسا وأنّ ٥٠ في المئة من الأفراد الأقلّ ثراءً يتقاسمون ٦ في المئة  
من الثروة الفرنسيّة حتى كتب ميشال سارس في صحيفة لوموند الفرنسيّة تاريخ ٢١  
كانون ثاني ١٩٩٢ : ( إنّ ديمقراطيّتنا الثريّة والعاليّة ، تعمل على ترك قسم هائل من

شعوبها عرضةً للجوع والأمراض ، أي أكثر من تسعة أعشار الجنس البشري ، في عالمنا الحاضر ... هل شهد تاريخ الإنسان نجبة أو شمولية إقتصادية وثقافية ، يمثل هذه الشراسة ؟ هل نخشون مما هو أخطر من هذا ! ) .

أليس من حقّ المواطن أن يسأل السوق أو يحاكمها بعد أن أصبح المرشح أو الرئيس المنتخب الأمريكي لا يحظى بأكثر من ١٠ بالمئة من عدد أصوات الناخبين الأمريكيين المقيّدين في لوائح الإهراع ! .

سوق تكون فيها صناعة الحقائق سهلة جداً وعلى مساحة نافذة إعلامية واسعة الانتشار مثل أـلـ " سي أن أن " فتغيّر وتقلب الرأي العالم ، وتجنّد كلّ الطاقات ... كتب روجيه غارودي في كتابه ( نحو حرب دينية ) : بينما كان الرئيس بوش يتميّز أن يسانده مواطنوه في عملية تدمير العراق ، التي كان يعزّمها ، وبينما كان الكويتيون يأسفون لقلة الإهتمام الذي أبداه الأمريكيون حيال مصرهم ، موّلت البلدان البترولية في شبه الجزيرة العربية ، وكالة لـ " العلاقات العامة " فيما وراء الأطلسي هي ( هيل ونولتون ) وذلك لتشنّ حملة في صالح حرب " تحرير الكويت " وقد إستخدمت الوكالة أنجع الحيل . الحيلة التي ستعيّ أمريكا بأسرها : الموت المتعمّد للمولودين الجدد ( الأطفال ) ، الذي روته لاجئة شابة كويتية — وفق أسلوب متلرّب عجب في الإثارة العاطفية كان من صناعة شركات العلاقات العامة الأمريكية — وقد كتمت اسمها تحت عنوان الخوف من الانتقام الذي يمارس إزاء أسرها التي ظلّت بين أيدي المحتلين .

وقد روت بالتفصيل كيف أنّ العراقيين إختطفوا ( ٢٢ مولوداً ) من الحاضنات ورموهم أرضاً ، وتركوهم يحتضرون . روت تلك القصة ودمعها ينهمر من عينيها . وفق أسلوب عاطفيّ مثير جداً ... هذه الدقائق القليلة من التلفزيون إستطاعت أن تمزّ نفوس الأمريكيين حتى أنّهم طالبوا بالانتقام . وكانت دعاية العلاقات العامة لصناعة الرأي العام قد توسّعت جداً إلى درجة أبكت المواطنين الأمريكيين ، وضغطت على

الرأي العام الصحفي والسياسي الاجتماعي ... وما إن غاضت أمريكا الحرب مع حلفائها الأوروبيين وانتصرت واحتلت آبار النفط واستعملت اليورانيوم المنضب المشع الخارق للدروع والسبب للإعاقات والأمراض الخطيرة والتي منها جميع أنواع السرطان ، مما أدى إلى موت وإعاقات مذهلة في صفوف الشعب العراقي ، وبعد أن إنتهت الحرب وعسكرت أمريكا عند آبار النفط بقواتير خليجية مدفوعة الثمن . حتى علم أكثر من ٢٨٠ مليون أمريكي أنّ ( هيل ونولتون ) قد تلاعبت بـ عقولهم لقاء ( عشرة ملايين دولار أمريكي ) ثمناً للدعاية التي قامت بتمثيلها إبنة سفير الكويت في الأمم المتحدة وأنّ قصّة أـلـ ( ٢٢ طفلاً الذين ماتوا ببطى ما هي إلا من إختراع الوكالة ، حتى أنّ هذه الدعاية كان قد أكّد صحتها الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه وإستشهد بها عدّة مرّات في مجلس الشيوخ وفي التلفزيون وفي الصحافة . وتفاجأ حين علم فيما بعد أنّها من إختراع خيال وكالة العلاقات العامة . مع أنّه إستفاد جدّاً منها في تغيير الرأي العام الذي كان يخشى من بعث جنود أمريكيين في مهمات حرب بعد حرب الفيتنام .

إنّ هذه السوق الطويلة جدّاً التي تخترع الحقائق فيه شاشات التلفزة لقاء عشرة ملايين دولار يقوم على مجموعة من قواعد غرائزية هدفها حصاد المال بعيداً عن الإثراء المخيف الذي يقع على كاهل جماعة بشرية واسعة ويتحصّد على شكل : رعب وموت وتجارة حتى بأعضاء البشر ... لقد إستطاعت هذه القواعد في العالم تصوير العراق على مستوى من الوحشية تبرّر إستعمال قذائف يورانيوم وبثّ مجموعة هائلة من الإشعاعات المسببة لشتّى الأمراض التي منها كلّ أنواع سرطانات الدّم . وتصور شاشات التلفزة الأمريكية وغير دعايات مالية ورائها مستفيدون كثر ( عشرات آلاف الأطفال العراقيين المعاقين والموتى ) على أساس أنّهم صناعة نظاميّة عراقية ، وقد نجحت إلى مستويات خارقة في هذا المجال طيلة عشر سنوات بعد إنتهاء الحرب ... في هذه السوق يتعامل ( سيّد إقتصاد الأدوات المتطورة ) في فجر العولمة مع الآخرين على مستوى من نفوذ



أدواته ، في حربٍ عاتيةٍ متبادلة . قال جياني دي ميكليس وزير خارجية إيطاليا والرئيس المناوب للجماعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك في دوره على تحريض أوروبا أن تكون عملاقاً اقتصادياً يضع حدّاً للأمريكيين في السوق : ذلك يشير إلى أن أوروبا تريد أن تستعيد دورها بوصفها قلب الاقتصاد العالمي وستوضح السنوات العشر القادمة مواطن الضعف الكبيرة في إقتصاد اليابان " مشيراً بمجموعة من الأسئلة التي تتعلّق بمستقبل أوروبا ، مؤكداً أنّ على أوروبا أن تحكون أو أن لا تكون . أن تكون سيّداً نافذاً إقتصادياً ، يملك روح المبادرة وسبقيتها ، ويمتنع عن إعطاء تنازلات مضرّة . لكسب السوق الواسعة الحجم .

هذا هو العنف الأكثر قساوة والأشدّ ضراوة ، الذي تغيّر وتبدّل ، من صداقة الأمس إلى رهان اليوم ، إلى إغيار أو تلاشي ، أو إسقاط ، في سوق تحدّد هيمنة الدول وتصادفيتها ... إنّ السوق تشهد تشكيلاً آخر من نوادي الصراع ( الاتحاد الأوروبي الذي يسعى للوحدة السياسية ) تتمخض عنه ولادة ديمقراطية ليبرالية عدوة من نفس النادي الديمقراطي الحليف تقليدياً ... وهو لا يخلو عن صراعات حامية ونزاعات ساخنة جداً ..

حتى أنّ الأوروبيين يحاولون فصل القضايا الأوروبية عن الأمريكيين ويحاولون بناء وحدة إقتصادية مرمية سياسية منفصلة عن الأمريكيين ومهيأة لخوض صراع الجباية ومن أمثلة غريزة الأوروبيين الجديدة ما حصل في كوسوفو فقد أصرّ الأوروبيون على أن يكون الحلّ أوروبياً ، وليس أطلسياً . ودخلوا دهاليز الدبلوماسية المادئة والعنيفة ومارسوا شتى أنواع الضغوط على بلغراد وروسيا حليفها وداعمها في وقت كانت أمريكا تتربص الفرصة .

وقد انتظر الأوروبيون أكثر من سنة ونصف من دون منافذ للحل . وأخيراً سحبوا هذا الملف من دائرة القضايا الأوروبية وأدخلوه ضمن خانة القضايا الأطلسية على مضضٍ حينها وضعوا كافة الأوراق بين يدي الولايات المتحدة التي خاضت حرباً

عاتية استعملت فيها الصواريخ العابرة للقارات التي كانت تنطلق في الكثير من الأحيان من بحر العرب ، لتصيب الجغرافيا العسكرية المدنية في يوغسلافيا الأوروبية في عملية إستعراضية لسلح قاري أمريكي يكون من شأنه تحقيق هزيمة أوروبية ، وتأسيس لمرحلة جديدة من تأصيل الوجود الأمريكي في أوروبا . وإعتماد الأطلسي بزعامة أمريكا كـ " ضمانة " إستراتيجية .

ولم يستطع السلاح الأوروبي أن يصمد بضع أيام أمام السلاح الأخطر الأمريكي ، الذي أذهل أوروبا قاطبة ودعا الأوروبيين إلى إعادة النظر فيما هم فيه . وقد اعترف وزير الدفاع الألماني في حلقة متلفزة إبان الحرب الأطلسية على يوغسلافيا بأن الفارق التكنولوجي العسكري والأمني بين أوروبا والولايات المتحدة كبير جداً . واليوم يناضل الأمريكيون من أجل تسمية أمريكية للسلع والخدمات والشركات في هذه المنطقة خاصة مع الرئيس الجديد لـ " صربيا " حيث يصّر الأمريكيون على أن تكون الحصّة السوقية متناسبة جداً مع حجم الحصاد الأمريكي إبان الحرب ... هذا ما نشاهده اليوم بوضوح منذ بداية عام ٢٠٠١ . ليدلّ على أنّ السوق هو أهم محرّك كان لسلاح الجو والبحر والصواريخ العابرة للقارات التي شنتها الأطلسي بعنف خيالي على يوغسلافيا ... ولم تكن فكرة الاشتراكية أو تنظيف العقيدة الأوروبية أو اللون الفكري دافعاً للحرب أبداً على يوغسلافيا .

كلّ هذا يعني أن " سوق العالم " مفتوح على كلّ معايير القوى وقناتها وأدواتها بعيداً عن قيم الأخلاق أو موازين علم الاجتماع ، وحقوق الإنسان . وتتداخل فيه همسات وصناعات الدعاية والشاشة والإنترنت ورفائق الإلكترونيات والربوت والعقول الإلكترونية ... والكثير الكثير من السلع التي توفر خدمة للنظا، والجماعات والأفراد ضمن مستويات تكشف عنها تكنولوجيا حديثة توفر سلاحاً أهم مما مضى . في عملية إستعمارية جديدة ، تحت عناوين وأدوات إقتصادية نافذة جداً ..

والأخطر من كلّ هذا هو أنّ هذه السوق غير محكومة بسلطة عالمية تسنّ قوانين عالية وتتولى سلطة تنفيذية وقضائية ومعايير تطابق النوعية الكلية في حقوق الإنسان الطبيعية والاعتبارية كما أنّ الأعراف والمعاهدات الثنائية أو الأكثر من ثنائية أو مقررات الأمم المتحدة ، أو قواعد منظمة التجارة الدولية ، ما هي إلا مادة مصلحة تتقبلها الدول في نادي الأثرياء ما دامت تخدم مصالحها . فإذا خالفت مصالحها أنشأت من بين الأسود أيضاً ، ومن بين الأبيض رمادياً ...

هذا ما نشاهد اليوم من نزاعات وخلافات وخروقات لمعايير وقواعد منظمة التجارة تقوم بها الإمبراطورية الأمريكية والأوروبيون واليابان ... مما خلق مساحة كبيرة من الرمادية حارقةً بذلك كلّ الحدود والقواعد ...

بهذا يمكن لنا أن ندخل إلى عالم السوق ، ونحدّد مضارب العولمة عبر هذه الآفاق ، وما يمكن أن نتنتجّه كـ " شعوب " حائرة ، لا تملك أدوات عصرها ، أو النفاذ إلى مستوى يوصفها بـ " العصرية الزمنية " من منظار تكنولوجي وإقتصادي . حيث يريدونا الآخرون : مستهلكين . متلقين . مقتنعين من دون جدال . تابعين . مأمورين في شتى صورنا الاجتماعية والحضارية والاقتصادية والسياسية ( الإستعمار الأمثل ) . وإذا راجعنا قليلاً مجموعة من أذواقنا ومسلكتنا فإننا نجد أنّ العملاق إبتلعنا منذ زمن بعيد ... ومع أنّ صناعة القنوات عبر الشاشة التلفزيونية مهمة جداً بالنسبة لنا . وهي ممكنة جداً وفي سوق صناعة الأفلام عبر المال . فإننا لا نملك سوى عرض الأفلام الأمريكية .

ومن أصل كمية هائلة تطلقها شاشتنا التلفزيونية نجد كلّ شيء أمريكيّ . وهو يعرض علينا باستمرار ( ٢٤ على ٢٤ ) كلّ أنواع القيم والغرائز والسلع النفسية والسلوكية والمعيشية والذوقية والإحساسية والاجتماعية والخيالية والصناعية التي سلبت من ذواتنا وجودها وأحالتها إلى حجارة تنطق الإنكليزية بيغائياً . من دون معرفة لماذا وكيف ومن دون أن تسأل عن الخطأ والصواب ... ولقد نجح الأمريكيون في خوض

حرب " تدمير الحضارات " نجاحاً لا يفوقه نجاح . حتى أن أذواقنا وألواننا أصبحت حكرًا أمريكيًا . وانتشرت في بيوتنا صبغة الشعر الأشقر ، ولو أن باستطاعة معامنا المخبرية إنتاج أولاد " لون بشرتهم بيضاء جدًا ، وشعرهم أشقر ، وعيونهم زرقاء ) لما إمتنع أحد . ولو استطاعت المختبرات تبديل اللغات إلى إنكليزية لما إمتنع أحد .

ولو استطاع شبانا تغيير جنسيتهم إلى أمريكية لوجدنا شعوبنا والعناز قبلهم أمريكيين ... وإذا كان الأوروبيون يناشدون القوى الفاعلة بمباشرة حرب مضادة للإلغاء الذي تشنه أمريكا إعلامياً على مستوى الحضارة والذوات . فماذا نفعل نحن ، وما زالت فواتير السلاح التقليديّ التالف أكبر بكثير من فواتير الأبحاث العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية .

بهذا تصبح العولمة عولمة لكل شيء ( من الخذاء إلى الطربوش ، إلى الفكرة والسلوك ) ... إلى درجة استطاعت فيها العولمة أن تخلق مذاهب قانونية لا تقبل الجدل وهي تقنن السلوك والآداب والأخلاق ، وفق نظرية التحول الأخلاقي ، الذي يحفز اللواط والسحاق والشذوذ الجنسي . والممارسة مع الكلاب والقطط بل مع الحمير ، ويجعل من أفلام الدعارة قاعدة أساسية متينة من قواعد صناعة الأفلام الأخلاقية الاجتماعية السياسية . حتى أنه لا يخلو فيلم واحد من صناعة قيمة إباحية ذات ميول أساسية من أفلام الدعارة ...

وتعترف الصحافة الأمريكية بأن صناعة الدعارة من أهم أركان الثروة الهوليوودية ، التي تشكّل قطاعاً اقتصادياً منتجاً . من أهم قطاعات الإقتصاد الأمريكي وقد أثرت هذه الإنتاجات القيمة والحضارية إلى درجة وقف فيها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أمام ٢٨٠ مليون أمريكي ، يشرح لهم علاقته التفصيلية الجنسية مع مونيكا لوينسكي . ونشرت أدق التفاصيل على الإنترنت .

ومع أن محاكمة عزله ومعاقبته استمرت فإن الشعب الأمريكي وجد في ميول كلنتون الجنسية قيمة حضارية شخصية ذاتية طبيعية وإن أفعالها في البيت الأبيض مما أثار

على منحى المحاكمة وأسقط نصابها القانوني حين النطق بالحكم . خاصة أن رئيس وزراء كندا وبريطانيا وجملة من الأوروبيين والشعب الغربي بنسبة هائلة دعمه في هذه القيمة العادية جداً ، والتي تمثل حقاً مواظناً لكل فرد غربي .

مما أدّى إلى تحريف محور المحاكمة والتأكيد على أن المحاكمة منعقدة لأنه كذب في أوّل مرة حين نفى أنه زنى بـ " مونيكا " لكّته عاد وإعترف ، ألا تنظر إلى هذا الإسفاف الخطور ؟ ألا تنظر إلى صناعة القناعات والميول في النادي الديمقراطي حتى في منصّة أعلى منصب سياسي عالمي ، مع أن كلنتون إعترف أنه مارس الجنس مع مونيكا في أحلك الظروف التي كانت البلاد تحتاجه أن يكون في مكتبه وعلى طاولته مع معاونيه ووزرائه ... !

ففي الماضي كان العلاقات الجنسية ممنوعة بين الذكر والأنثى إلا من باب الخطوبة الإجتماعية المؤسسة على مفهوم الزواج ولم تكن الإباحية تمثل عنواناً جاثراً أما اليوم فقد أصبحت الإباحية والمشاغبة الجنسية الأصل الأقدس في حياة النادي المتطور على أسس من مفاهيم عدم ثبات الأصول الكلية الأخلاقية إلى درجة أصبحت العلاقة الجنسية بين الأبناء والآباء شهرةً ومع أهمّ الشهرين والشهرات العالميين ... في وقت تشهد فيه مؤسسة الزواج نوعاً من التهكّم والإنهيار المريع ، الذي شلّ أو كاد أن ينهي هذه المؤسسة حتى أصبح الزواج مدى الحياة نادراً جداً ويحتاج إلى ملحق عبري ..

وفي عام ١٩٩٩ أفادت عدّة استطلاعات غربية متابعة أن ظاهرة اللواط والسحاق والشذوذ الجنسيّ والشراكة الجنسية تزداد بشكل سريع في العالم الغربيّ وأكدت أن الأفلام الإباحية والعادية والإعلان والدعاية والروابط الإباحية تساهم بنسبة ٩٩ % في غزو هذه الظاهرة " للبيوت الآمنة " التي كادت أن تنحسر كلياً .

وقد أكّدت دراسات حديثة على أن التلفزيون والسينما والإنترنت يلعبون دوراً وسيطاً سريع النقل لهذه القيم التي تصنع دون تردّد المشاعر والأحاسيس على هذا الأساس إلى درجة لا تسمح بإمكانية مقاومة ذاتية وأن الروابط الإجتماعية بلغت حدّاً

حاسماً في تأسيس أصول وقيم إجتماعية تقوم على حرية جنسية في كل شيء ، لا يمكن معها المقاومة الذاتية أو الإمتناع إلى أجلٍ طويل ...

وتحذر الدراسة من أن ظاهرة السحاق واللواط والشذوذ أضحت قيمةً أساسيةً في المجتمع الغربي قد تنافس الجنس التقليدي وقد ابتكرت الروابط والتجمعات التي تسوق جنس المثليين — اللواط والسحاق — أساليب جديدة ووسائل مثيرة إعلامياً وإعلانياً وتمثيلاً ، من شأها ترسيخ فكرة جنس المماثلة إلى درجة شبه جبرية عبر صناعة تحويل الأذواق والميول ... والأكثر إرباكاً أن هذه الدراسة تشير إلى أن قسماً من الأفراد أصبح يرى ضرورة حاسمة للعلاقة الجنسية ، ليس عبر الذكر والأنثى بل عبر الذكركين أو الأنثيين . وقد اعترف بيل كلنتون — الرئيس الأمريكي — من أن ظاهرة " جنس المثليين " أضحت قيمةً أساسيةً في المجتمع الغربي لذلك منحهم الحقوق الوظيفية والإدارية .

وحري أن نشير إلى أن العالم اليوم يعيش فترة من " الجبرية الإجتماعية " تقوده العقول والقوى النافذة مالياً وإعلامياً وعبر صناعة الأفلام والشركات الإعلانية وشركات تسويق الأذواق والميول ... ولم ترتسم هذه التغيرات على وجه العالم الفقير أو دول العالم النامي فحسب ، بل أثرت تأثيراً بالغاً في عمق دول المنشأ الصناعية ... وتشير المعلومات العالمية الإجتماعية إلى تغيرات سريعة تجري في الميدان البشري لجهة التغيرات السلوكية .

وفي برنامج على شاشة التلفزيون الأمريكي نقلته قناة الجزيرة القطرية تاريخ ٢٨ أيار ١٩٩٩ أشار إلى أن عالم السلوك للمواطن الأمريكي ، كان يتسم بالسماحة الإجتماعية والمسلكية حتى الربع الأول من القرن العشرين . وقد شهد المجتمع الأمريكي العديد من التغيرات ، التي أثرت في سلوك الأفراد والجماعات . ففي بدايات الخمسينات وما تبعها أخذت الموسيقى والغناء الصاحب ومفاهيم الإختلاط والرقص تملأ " دوراً إبتدائياً " فاعلاً على ثقافة الماضي ... ومنذ تلك اللحظات أخذ الشباب

والشابات يشككون بالمفاهيم والأفكار التقليدية التي حكمتهم رداً من الزمن وحاربوها بكل قوة . وأجبروا مفاهيم الإباحية الجنسية ، والتحلل من الأطر الأسرية ، والولايات الاجتماعية ، ونشدوا مزيداً من الحريات الذاتية التي تساعدهم على التعبير عن ميولهم ورغباتهم ... واستطاعوا أن يربحوا الصراع بقوة فيما بعد . وقد شهد المجتمع الأمريكي حينئذ صراعين :

**صراع المفاهيم التقليدية وصراع المفاهيم الحديثة** التي أدخلت جيلاً جديداً في الستينات والسبعينات عبر انخراط المؤسسات الإعلامية والموسيقى الجنونية وغيرها إلى جانب الأفكار الحديثة التي بثت ونوعت من قيم الإباحية والعلاقات الجنسية والمراقص الليلية والملاهي وموسيقى الروك وأغاني المشاهير ، في عملية كثيفة جداً لحصاد حرية أكثر في مجال التعبير الشخصي عن الميول الفرائضية والترفيحية ... ومنذ ذلك الحين خسر المجتمع التقليدي قدرته على المقاومة والممانعة بعد أن إنحازت وسائل الإعلام إلى جانب الشباب في عملية تحويلية وتغيرية واسعة على مستوى التعبير الفرائضي والشخصي . وانتشرت المفاهيم الحديثة على مستوى عالٍ من الشيوع . وقد جاء ذلك التقرير مدعماً بالصور والوثائق التي تبين أحوال المجتمع الأمريكي في الحقتين .

وقد أشار البرنامج إلى أن الجريمة ، والأمراض الجنسية ، وجماعات المافيا والاختلال بالأمن الاجتماعي وإهيارات الأسرة ... كانت على أشدها في الحقبة الحديثة ، التي لازمت ظهور عملاق القيم الحديثة على مستوى النظم الشخصي ومفاهيمه ... ولولا التدخل الحكومي ، على صعيد الأمن والصحة العامة والتقديمات الاجتماعية ، لما أمكن للمجتمع الأمريكي أن يستمر . بسبب تطور أداء المافيا في شتى فصولها وقطاعاتها ...

وتابع البرنامج : إن الحكومة الفدرالية اعتمدت قوانين واسعة من مواد التجريم بهدف حفظ مصالح المجتمع ، وزادت من الجرائم التي ينال فاعلها عقوبة الإعدام ، أو

الحبس بالمؤبد ، ومُنّت عقوبات جسدية ومالية واسعة ، وفرضت ضرائب جديدة وتوسّعت لها ، وضاعفت من عدد قوات الأمن ، وضربت بقوة من أجل إنقاذ المجتمع الأمريكي .. منذ زمن إنتشار صراع " الطبقتين " المتصارعتين التقليدية والحديثة ...

وزادت نسبة مصابي مرض الإيدز القاتل ، وكثرت جرائم المافيا بسبب الإغبيارات الأسرية وفقدت الترية ، وعدم الرشد الإجتماعي ، مع وفرة كبيرة في التحرك الذاتي الشخصي ... وتضاعفت أعداد للمتحررين ... كما زادت نسبة الولادات غير الصداقة الجنسية ، وكثرت أعداد الأطفال دون أبوين ... والتي ساعدت على زيادة أعداد المافيات وأصحاب الجرائم . وإتسعت ظاهرة " أطفال دور الحضانة " وتبدّدت معالم الترية الأسرية بنسبة عالية جداً ... وأصبحت المافيا قطاعاً جذاباً جداً وتوسّعت أنشطة الجريمة وجماعات السطو والإغتصاب وغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغيرها على أكبر مستوى عالمي ... ولولا التطور الضريبي وإعداد قوة ضاربة ، وتسليح القوة الأمنية بأحدث الأسلحة ، لما كان المجتمع الأمريكي وفيدرالية الولايات كما نراه الآن .

وما خضع لتأثيراته المواطنون الأمريكيون ، خضع العالم بأسره لتأثيراته ، بعد صناعة الأقمار الصناعية وتطويعها للخدمة في المجال المدني لبث الثقافة الأمريكية عبر الأفلام الصاعدة والأكثر إثارة وفنوناً إلى كافة أنحاء العالم .

وبنظرة سريعة على الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الذي ينافس قطاع السيارات في أمريكا فإننا نجد أنه يتشدد في صناعة القيم والأفكار وتغذية الميول والأحاسيس ، وتصدير أساليب جنسية وعنفية وقيم النظرة المادية ، بل قيم النظر إلى الجسد والنفس والروح ، والنظرة إلى الآخرين ... وفق قواعد تحررية يبيع سوقية ... علّمت البشرية حبّ الانتحار والقتل والسطو والدعارة في كلّ نواحيها . وحفّزت أهل الدنيا على تعاطي المخدرات وإسقاط كلّ القيود . لتكون منظومة الإباحية الساحة الأساسية والعامود الفقري لـ " مملكة هوليوود " .



والمشكلة الأعظم هي أن القانون الأمريكي تعاطى معها على أساس أنها شاشة وبالتالي فهي أمر خيالي وغير واقعي ، وأن الجريمة هناك في مسرح الشاشة " صورية " غير حقيقية ، مما يعني عدم مناعة قانونية ، بل شرع القانون مجموعة هائلة من المحفزات الداعمة لهذه الصناعة وليتها وتصديرها ... لكن المفاجأة العظمى كانت أن هذه الشاشة التي وصفوها يوماً ما بالخرافية كانت من أكبر وأعظم أدوات التغذية الفكرية . بل كانت المصنع العالمي لـ " صناعة الأفكار والقيم والمفاهيم " التي تقود سلوك البشرية ، وقد رأى العالم بأن العين كيف استطاعت هذه الشاشة أن تقنع كمّاً هائلاً بالانتحار وممارسة الدعارة مع بناتهم ، بل إغتصابهنّ ... وتمت حبّ القتل بلا رحمة ، وحفزت في النفوس السطو والجريمة والمخدرات ... حتى عجزت الدولة نفسها عن ممارسة دورها الوقائي من الجرائم ... هذا ما دفع الأوروبيين لأن يصرخوا في الأسواق والنوادي الأممية أن الأمريكيين أحالوا العالم إلى جحيم ...

لقد اعترف أهم مفكرى العالم ومن بينهم أمريكيون على أن " صناعة هوليوود " أكبر خطر يهدّد زوال صناعة القيم الضرورية للإجتماع السياسي ، فضلاً عن الإجتماع البشري .

وبدلاً من أن تعتمد الدول النامية على ثقافة مضادة عبر السينما والتلفزيون ، عبر موازنات مهمة ، من شأنها شراء الممثلين وبناء المدن والإستوديوهات وشراء الأدوار ، من أجل صناعة قيم من شأنها أن تساعد على حفظ القيم الضرورية على الأقل لصدّ جزئي من غزو الأقمار الصناعية وصناعة هوليوود نجد صنّاع الصورة والصوت عندنا يلهثون للتغذّي من كوب هوليوود ، وينشرون الأمراض الخطيرة جداً في ساحة العالم بين أوطاننا ...

حتى أن السينما المصرية أدمنت على صناعة قيم الدعارة السلوكية . والخيانة الزوجية ، وثقافة التعري ، ونزوة الجنس ، وتمت الميول بهذا الإتجاه إلى أشده ، حتى أصبحت مصر الدولة الأولى التي تشتكي من غزو متزايد وغير عادي للتحرشات الجنسية

والإغتصاب وسلسلة طويلة من الجرائم الجنسية . وما تنتجه من أزمات تؤدي إلى تفسخ الأسرة وإغيار القيم ، وتزايد الجريمة ، وتزايد أسباب الانحراف لأبناء الأسرة المنهارة بإتجاه غير المافيا والعصابات الجارفة ...

ولقد استطاعت مجموعة هائلة من صناعة أفلام الحبّ والتعريّ والنزوة الجنسية في دول العالم النامي أن تقنع أهل بلداننا أنّ الحرية هذه والإباحية تلك التي نراها هي مهد الحضارة الأمريكية ، مما ساعد على هزيمة أعنى في نفوسنا أدت إلى أكبر الإنهيارات التي تشهدها بلداننا . وأصبح مواطنو بلادنا ينظرون إلى التعريّ كواحد من فنون التطور العصريّ ، وأنّ الصداقة الجنسية أهم من كلّ شيء لتدلّ على نموّذج الشخصية العصرية . وأنّ التحرّر يبدأ من تكريس الميول والنزوات والشهوات ، وإتباع سبيل الفرائز ... فرزعوا وحصدنا أهم محطات الدمار التي لن نخرج منها إلا إذا أعدنا لذاتنا وجودها .

إلى درجة أخذت تظنّ الدول النامية أنّ حلّ مشكلاتها الاجتماعية والحقا بركب التقدّم يبدأ من باب التقليد الغربي ما أمكن ، وإتباع الهوية السلوكية من جنس وإباحية وحمرة ومخدرات ، وتحلّل وتكريس الشهوات ... وهذا بلا شكّ عين العولمة الثقافية التي سطرّتها عولمة القادر على فرض السلوكيات والقيم وتطبيقها في الميادين الاجتماعية العامة ، ما وراء البحار .

والمخزي أنّ غالب الدول النامية أصبحت ترى في تطوّر الأصول الأخلاقية والآداب واحدة من الهوية الثقافية العالمية . فقرّرت أنّ الصداقة الجنسية أمر مباح لجهة أنّ ممارسة الجنس تتمّ عبر صداقة وموافقة جنسية من الطرفين الراشدين البالغين عمر ( ١٨ عاماً ) وأصبح الزواج المدنيّ سمة أساسية جوهرية ، مع أنّ مخاطر الزواج المدنيّ تفتح الباب واسعاً أمام إسقاط منظومة الزواج وإحلال الإباحية الجنسية في باهما الواسع وبكفسي أنّ نشر على أنّ نظرة واحدة إلى ما حلّ به " مؤسسة الزواج " في المجتمع الغربيّ . تكفي للدلالة إلى ما أقول . والعجب العجيب أنّ مجموعة من دولنا الإسلامية

نحت نحو منع الزواج بين الذكر والأنثى قبل سنّ الثامنة عشر من العمر . وهذا من شأنه أن يهدّد من ركنٍ أساسيٍّ في الأمن الجنسيّ . وقد اعترفت كلّ مجامع الغرب الديمقراطيّ بذلك ، حتّى وصل الحدّ بمجموعة أطلقت على نفسها اسم " المجموعة الإنقاذيّة " أن ترى في العلاقة الجنسيّة بين الذكر والأنثى جريمة ويجب أن تمنع خوفاً من إحتياج الإيدز ... الذي صدرته الإباحيّة الجنسيّة إلى معاقلمهم الآمنة ... وبدلاً من أن ننظر بعين الأثر والنتائج للتجربة الطويلة التي خاض غمارها الغربيّون . فلأننا نفعل العكس ونصرّ على مجموعة إصلاحيّة تحت عنوان تحرير وتنمية المرأة ، يكون فيها حجر الأساس " الحرية الجنسيّة " ومغظوريّة زواج الفتيات قبل سنّ الثامنة عشرة عاماً ... ظلّنا من مثقفي الديمقراطية فينا أنّ بناء الذوات والقيم الاجتماعيّة التي تؤدّي إلى كشف النوايس الطبيعيّة وأسرار الفيزياء العليا من هنا تبدأ وتنتهي ... ففي ٢٥ آب ١٩٩٩ تقدّمت الحكومة المغربيّة بخطة اجتماعية بالنسبة للمرأة تقوم على التالي :

١. حظر زواج الفتيات قبل سن ١٨ سنة .
  ٢. منع تعدد الزوجات والاكتفاء بزواج بامرأة واحدة .
  ٣. حصول الزوجة على نصف ممتلكات الزوج في حال الطلاق أو الوفاة .
- وذلك بهدف التنمية الاجتماعيّة الديمقراطيّة التي كان قد بدأها الملك المغربي الراحل الحسن الثاني ، وقد وعد بمتابعتها الملك الجديد محمد السادس .
- وقد عارض الشارع المغربيّ هذه الخطّة بقوة هائلة . وإنخرطت في المعارضة المجموعات العلمانيّة أيضاً ، ورأينا على شاشة التلفزة المسيرة المليويّة التي ندّت بالخطط الإصلاحيّة التي تؤسّس لبيئة دعارة اجتماعيّة . ورأت أنّ هذا التشريع يدعو إلى الدعارة بشكل كبير وسريع .

والأكثر سخريّة هو أنّ الخطّة ترى في عمدة خطّيها أنّ التعدديّة إلى حدود أربع نساء من شأنها أن تؤثر سلباً على كرامة المرأة ونفسيّتها ، ورأت في مؤسسة الزواج المدني الذي يقرّه الغرب حلاً مهماً جداً ... وكان من أعد الخطّة لا يعلم أنّ

الغرب يبيح العلاقات الجنسية من دون حصر ، وممنوع حصر التعدّد . وذلك عبر العلاقات الجنسية القائمة على الشراكة الجنسية والصدقات ... وأنّ الزواج المدني الذي أقرّه الغرب مات منذ زمن بعيد . وأنّ ما يسمّى زواجاً مدنياً سيحال قريباً على مستاحف التاريخ وأنّ الإباحية تشكّل العماد الأساسي والعام والجمهوريّ والمواطنيّ في الغرب وأنّ الأطفال الذين لا يعرفون كلا الأبوين أو أباً واحداً أصبحت أرقامهم قياسية بعشرات الملايين في الغرب ...

ومن يقرأ أعداد الزواج بأكثر من واحدة في المجتمعات الإسلامية يجد أنّ ظاهرة الزواج بأكثر من واحدة تمثّل إستثناءً عن الأصل ، لأنّ الإسلام أقام ثقافة موضوعيّة أُسرّيّة ، تحكمها مجموعة من القيم والقواعد ، التي تجعل من الزوجة شريكاً فعلياً ، لا للجنس ، وإنّما في قيام أسرة تربويّة إجتماعيّة ، من فوقها الله ... ولأنّ للتعدّد أسباباً قد تكون إجتماعيّة أو صحيّة أو بنائيّة لجهة الغايات من طلب ولدٍ أو شبهه ، فإنّ الله أقرّها ، وهي بإعتراف المحامع الكنسيّة التي أقرّت الطلاق ، وإن كان على أصل إستثنائي إلا أنّه توسّع بوضوح . وبإعتراف أهمّ المحامع الإصلاحية الإجتماعيّة الغربيّة هو نواة أساسيّة جوهرية في معالجة أزمت الأسرة ... وناجحة عملياً ...

ويكفي أن نشير إلى أنّ الزواج في الإسلام إستطاع أن يصمد منذ أمدٍ طويل ، وأن يبيح العلاقات الجنسية بين الذكر والأنثى عبر مؤسسته ، وضمن ضوابطها . ممّا حافظ على مستوى مذهل من الإستقرار الأسريّ والتربويّ والتماسك الإجتماعيّ ، بإعتراف تقرير أمريكي حديث صدر في العام ١٩٩٩ بخلاف الزواج المدني الذي إنتهى منذ اليوم الأوّل لولادته القانونيّة .

أليس من العجيب أن نقرأ تقرير غربيّ يقرّ بمحدارة الزواج في الإسلام على حفظ الأسرة والتماسك الاجتماعيّ والتربية المدنيّة ، بخلاف الزواج المدنيّ الغربيّ المعلوم . ونرى فيما بعد دولنا الإسلاميّة تقرّ الزواج المدنيّ كواحدٍ من أسس جوهرية إصلاحية ، حتى أنّ رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة السابق إلياس الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه بريّ

وعبر وزرائهما في الحكومة وافقا مشروع قانون أحوال شخصية إختياري يعتمد الزواج المدني كـ " عامود فقري " في العام ١٩٩٨ لكنّ معارضة علماء الدين المسلمين المسيحيين والقاعدة الشعبية أسقطت مشروع القانون الذي لم يحضه رئيس الحكومة ولم يحلّه إلى المجلس النيابي .

ومعلوم أنّ الزواج المدني يشكو من أسس بنيوية وبيئية فضلاً عن مشكلة تقاسم الثروة مناصفة ، وحسب الدراسات فإنّ منظومة الحقوق في الزواج المدني والإنفاقات وتقاسم الثروة أسهمت إسهاماً بارزاً في إبطال وجوده ودعموه العمل به ، في ظلّ قيم جنسية مباحة . أمّا الإسلام فقد تعامل في نظام النفقات المألّية على مستوى من الدقّة ، فقد شرّع النفقة الأسرية والسكنية وكافة الحاجات على عاتق الزوج ، لا على عاتق الزوجة ، كما أنّ النفقة تكون في الأصل ذكرية لا أنثوية . في ظلّ بيئةٍ تمنع قيام علاقات جنسية خارج إطار الزواج ، ما أسّس بقوة لقيام نظام علاقات جنسية غير مؤسسة الزواج وضمن بيئة مشجّعة عليه جداً .

ومن باب النفقات إلى باب الإرث نجد أنّ من الطبيعي أن يأخذ المسؤول مالياً ( الذكر ) أكثر من ( الأنثى ) غير المسؤولة مالياً ، مع إقرار قناة أساسية وهي الوصية والهبة والإعطاء والإرث التي تفتح مجالاً هاماً جداً لتزويد الأنثى " بتّاً أو زوجة " بـ " قيم و " حصص مالية " قد تفوق الذكر ... هذه الليونة جعلت من مؤسسة الزواج الإسلامية حيّة جداً وحيوية جداً . وجعلت من الزواج في الإسلام روحاً مستمرة بخلاف الزواج المدني المدفون . ألا تنظر إلى الزواج المدني " المتهاوي والمدفون " في الغرب كيف لا يدوم حتى لسنوات قليلة . ألا تنظر إلى أنّ الزواج الذي يستمرّ حتى الموت يعتبر بحاجة إلى ملحق حجريّ في الغرب ! . إنّ هذه واجدة من نتائج المزايم المربعة التي أصابت من الدول النامية مقتلها ، وأحالتها إلى دركات قاسية من الجحيم المأساوي وأرغمتنا على ممارسة الجنس على مستويات من الحسن أن لا تذكر وأنا

كصاحب خبرة في هذه المجالات التي تتعلق بالوضع الأسري لا أجد مطلقاً حلاً أسرياً غير ما شرع الإسلام .

والمفجع ، هو أن نرى مجموعة من الدول الغربية وعلى رأسها الدول الإسكندنافية تعنى الزواج المدني على مستوى الإصلاح الأسري والإجتماعي ، وتخوض مجموعة من الإصلاحات القانونية من أجل تعميم الزواج المدني على شروط تتعلق بالمصاحبة والشراكة الجنسية ، حفظاً للحقوق الأدبية والنفسية ، وكأنها تسعى حثيثاً لإطلاق مبدأ يقول بوجود حصريّة العلاقة الجنسية ، دفعاً للأضرار التي هزت معانينا . وليس بعيداً عنا معنى القيم والمفاهيم التي من شأنها أن تؤثر في سلوكنا وأمننا الجنسي والعلاقات الأسرية والإجتماعية التي تعتمد على الأسرة كعماد وعمود فقري . ولتدليل على أهمية ذلك نشرت صحيفة الشرق اللبنانية تاريخ ٦ أيار ٢٠٠٠ التقرير التالي تحت عنوان : ( التقاليد المحافظة وراء تدني الإصابة بالإيدز بين العرب والمسلمين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد أدنى الإصابات في العالم ) . جاء في هذا التقرير الأمريكي أنّ " التقاليد الإجتماعية المحافظة " \_ القيم الإسلامية فيما يتعلق بالعلاقة الجنسية بين الذكر والأنثى \_ والعوامل المناخية ومستويات الإنفاق المرتفعة على الصحة ، في الدول المنتجة للنفط تعمل على الحدّ من إنتشار بعض الأمراض المنتشرة عالمياً ، مثل فيروس نقص المناعة \_ الإيدز والملاريا \_ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقال التقرير الذي أصدره المجلس القومي للمعلومات الاستخباريّة في الولايات المتحدة : إنّ نسبة الإصابة بالفيروس في المنطقة هي أدنى من مثيلاتها في باقي مناطق العالم وذكر التقرير عدّة أسباب لذلك منها : " القيم الإسلامية التقليدية المحافظة " \_ وهي الأساس الأوّل والمركزي الذي منع حصاد ملايين الموتى بمرض الإيدز الذي يربع العالم \_ ويبيّن التقرير أنّ تأثير فيروس نقص المناعة \_ الإيدز \_ يقلّ بكثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن باقي مناطق العالم ، وقدّر عدد المصابين بـ ٢١٠ آلاف حالة إصابة في المنطقة ، بما في ذلك ( ١٩ ألف حالة )

جديدة عام ١٩٩٨ — من بين أكثر من ٣٥ مليون إصابة إيدز أو فيروس الإيدز — ما عدا ( ١٨ مليون نسمة ) ماتوا بسبب إصابتهم بمرض الإيدز .

وأشار التقرير إلى أن " فيروس نقص المناعة " ومرض الإيدز هما من بين سبعة أمراض قاتلة ، آخذة بالانتشار ، وهما سيكونان سبب الأغلبية الساحقة من حالات الوفاة ، بسبب الأمراض المعدية في الدول النامية عام ٢٠٢٠ . وأكد أن التهديدات الحقيقية التي تواجهها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية — الشرقية بسبب فيروس نقص المناعة ومرض الإيدز مشعراً إلى وجوب إقباغ سياسة الزواج الواحد أو العلاقة الواحدة . وعدم الإباحية الجنسية ، وإعتماد الواقع الصحي . واتباع مناهج إجتماعية أكثر وعياً . وقد أصدر الرئيس الأمريكي " بيل كلنتون " عام ١٩٩٦ تعليمات تدعو إلى توجيه مزيد من التركيز على السياسة الأمريكية اتجاه الأمراض المعدية ، وعلى رأسها مرض الإيدز . كما أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية حماية صحة البشر والحد من انتشار الأمراض المعدية ، بين الأهداف " الإستراتيجية " الأمريكية . وفي عام ١٩٩٩ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية " مادلين أولبرايت " مبادرتين أمريكيتين رئيسيتين ترميان إلى مكافحة مرض الإيدز " . وفي بداية هذا العام خصص مجلس الأمن ولأول مرة عدة جلسات لمناقشة التهديد الذي يلحقه مرض الإيدز بالبشر تأكيداً لقلق دول العالم اتجاه مرض الإيدز وركز التقرير على أن مرض الإيدز هو من أخطر الأمراض وأسرعها فتكاً بالبشرية وأن العلاقات التعددية والبيئة الإجتماعية الإباحية في المجال الجنسي هي سبب نمو وتراكم هذا المرض القاتل وأن المفاهيم تحتاج إلى إعادة نظر وأن العلاقات الاجتماعية في الدول الإسلامية نموذج مهم للوقاية من الإيدز والخروج من إنتشاره .

ومع أن مجموعة من القيم تمثل أهم الأسباب للكوارث الصحية والإجتماعية إلا أنها تعتبر عماداً سلبياً في السوق العالمية وتعمل على تشريعها وتوسيعها مجموعة من القاطرات المالية المستفيدة بحيث يصبح وصف السوق العالمية هذه بـ " نافذة شاشة

هوليود " الإباحية في كل شيء والتي ترفع القيود عن كل شيء لهدف واحد اسمه الثراء وتراكم الأموال ...

وعليه : فإن السلع الحضارية والثقافية والاجتماعية إضافة إلى غيرها ، تمثل سلّم القاطرة ، وذراعها التي تسر الحاجة أو تحفز عليها أو تختبرها أو تجتد طاقات وهمة لترسيمها من الوهم إلى عين الحقيقة من دون نظر إلى الآثار الاجتماعية أو الإنسانية وغيرها ... في هذه السوق السلعية الإباحية الكبرى تجد الإمبراطورية الأمريكية والأوروبيين واليابانيين وآخرين آخرين ... فيها تجد المليونير الشهير العالمي " الكلب غوتتر الرابع " فيها تجد قطط وكلاب الغرب وأثرياء أهل الدنيا . فيها تجد الحيوانات الأليفة تتقاسم ثروة هي أكبر مما تتقاسم أكثر من ٤٨ دولة فقيرة ... في هذه السوق العملاقة جداً يباع الطفل الآسيوي الأفريقي بحفنة من دولارات ليعاد بيعه من جديد بعد أن يذبح كما يذبح الخروف بـ " مئات آلاف الدولارات ) على شكل أعضاء بشرية ...

في هذه السوق أصبحت السلع الجنسية والدعارة أهم قطاع مالي يحصد بسرعة هائلة مئات ملايين الدولارات ... وفيها تحاول مجموعة من الأجهزة أن توقف الإغيار الأكبر في واقعها وموتاهها وأمراضها وأسرها ... حتى أنه في تاريخ ٢ آذار ٢٠٠٠ قررت بلدية بكين فرض الحشمة على الإعلانات الدعائية " المثيرة جدا " التي تملأ جدران العاصمة الصينية " بكين " بعد أن صدمتها الإعلانات المثيرة جداً ، والتي إنعكست منذ زمن طويل على مستوى نمو غريب من الإغتصاب والدعارة وزيادة الأمراض الجنسية ، وتزايد الإغيار الأسري وما شبهه ... وذكرت صحيفة " تشاينا ديلي " أنه طلب من العارضات اللواتي تلتقط لهن صور للإعلانات أن لا يكشفن كثيراً عن " صدورهنّ وحاسنهنّ " لما فيها من إثارة تتعدى إثارة مشاهد الشاشة التلفزيونية . وفرض عليهن أن يحجبن صدورهنّ حتى ١٥ ستم على الأقل تحت العنق و ١٥ ستم



فوق الركبة وذلك لتحاشي ظاهرة الإثارة الجنسية وتكوين محفزات جنسية تدفع الشباب إلى ممارسة الإغتصاب بقوة وعنف وإقتراف كبير للجرائم الجنسية ... وكانت هذه الظاهرة تمت بقوة في الصين بعد أن غزمتها الصناعات الإباحية . ويستهدف مكتب الصناعة والتجارة التابع للبلدية الذي فرض هذا القانون أيضاً " الشعارات والكلمات " التي توحى بالإثارة الجنسية ، حتى الكلمات غير المناسبة . وقد صدرت عدة دراسات في الصين ركزت على " أزمة الجنس " التي أصابت الغرب وتصيبه من أجل أن تستهدي بخطط حامية أكثر توازناً أمام الغريزة الجنسية التي تعتبر شديدة التأثير بالإعلام والإعلان الجنسي ، خاصة الصورة الصاعقة منه ويظهر أن الإعلام والإعلان الدعائي استطاع أن يفعل فعله في الصين ، وأن التحذيرات الاجتماعية والأسرية بدأت تخمد أمام الصوت والصورة التي تغزو العالم عبر الأقمار الصناعية ، مما يجعل الممانعة بحكم الضعيفة جداً ...

ولأن عولمة الثقافة سوق مهمة على مستوى بيع السلع ، كان لا بد من تسويق من شأنه أن يطال العالم الآخر ، ويفتح أسواقاً جديدةً تمهيداً لنهضة سوقية يبعية وإستثمارية في هذا المجال ، تقوم عبر مدرسة ذوقية وميولية مهمتها هزيمة الآخرين عبر الثقافة والحضارة لبدء عملية متطورة من الغزو والإستقرار والإستعمار .

وهذه أخطر من عولمة الاقتصاد لأنها تقوم على أصول وأسس وأفكار تغريبية وهزائمية تسلب من الآخرين ذواتهم وتاريخهم وحاضرهم ، وتحيلهم إلى مواد سوقية وتعتبرهم مجرد " باعة مشتريين " وهي تضرب بأطنانها في موطن جنسيتها فكيف الحال في مواطن العالم الأخرى . إن فتاة أصرت على الطلاق ، وحين طُلقت ندمت ، وهيأت مجموعة من الأشخاص ليلعبوا دور الوسيط لتعود إلى زوجها وأنا كنت واحداً منهم ، وحين كنت أسير الأسباب بكنت وصارحتني بالتفصيل : إنها تريد أن تلعب دور العشيقة عبر الخيانة الزوجية ، عبر حب رجل آخر ، عبر إزدواجية إغرائية ، عبر فراق جنسي ثم عودة جنسية وزواجية ... كانت تابعتها في مسلسل " مكسيكي "

مدبلج ... وعلى مثل هذه شباب وشبان كثر يريدون أن يلعبوا دور المقلد للآخر الأشر الأزرق الوافد إليهم عبر الشاشة . يقيناً منهم أن ما يرونه في الشاشة عين الصواب ووصفة دوائية لا مرد لها ، وأثارها تضمن تمام السعادة ...

إنّ هذه السوق يرتع فيها مجموعة سببية وقيمة تتنوع ما بين الشق الحضاري والشق الاقتصادي من شأنها أن تحيل دولاً وأممًا إلى متاحف التاريخ . حتى عبر سوقية مهنة الإباحة الجنسية . ففي ١٢ أيلول ١٩٩٩ افتتح أعمال المؤتمر الدولي الحادي عشر حول الإيدز في أفريقيا ، المنعقد في " لوساكا " في محاولة للخروج بتعليمات من شأنها الحد من إحتياج الإيدز للعناصر البشرية عبر العلاقات الجنسية . وقد أشارت معلومات المؤتمر إلى أنّ نصف المواليد في أفريقيا يحملون " فيروس الإيدز " ( وهذا شيء مفجع جداً . ويؤدي إلى إبادة بشرية في علة دول ... ) .

وأكد المؤتمر على أنّ العامل الأساسي لانتقال فيروس الإيدز يكمن في الممارسة الجنسية من دون ضوابط ، والتي منها الإباحية الجنسية . وتعتبر الإباحية الجنسية صلة الوصل العملية لنقل الموت إلى الأجيال الأخرى في المجتمعات التي تتبنى قانونية وشرعية الحرية الواسعة في مجال الحرية الشخصية بما فيها الحرية الجنسية حتى لواطاً وسحاقاً وشذوذاً جنسياً ، حتى مع الكلاب والقطط وغيرها ...

والمثير أنّه في بلد مثل " زيمبابوي " تشير الإحصاءات إلى أنّ ١ من كل ٤ راشدين يحمل فيروس الإيدز أو هو مصاب به . مما يعني كارثة بشرية فعلاً .

أما أصابع الاتهام فقد وجهها المؤتمر إلى القيم الإباحية والصلقات الجنسية ودور البغاء وتجارة الجنس وثقافة المحفزات الجنسية الأكثر إعمالاً للدوافع والعلاقات الجنسية وهي تلك مرعية الحق من جهة تشريعها القانوني .

هذه هي السوق الضخمة بكل أنواعها السعوية التي تسوق تجارة بيع النساء التي بلغت نهاية عام ٢٠٠٠ أكثر من ( ٤ ملايين امرأة ) في سوق الرقيق الجديدة ، وفي أهم أسواق العالم الصناعي الأبيض ، صاحب مجامع حقوق الإنسان .

هذه السوق تعتبر فيها الحرية الشخصية وحشاً حقيقياً ، يؤدي أدواراً إجرامية باسم " الحرمة الدستورية ، الطبيعية للأفراد . الذي تعتبر فيه المخدرات ( يتجور معبد العولمة الجديد ) .

ومن الطبيعي أن تكون السيادة في للإمبراطوريات بشتى ألوانها وأنواعها ، ويشكل هذا السوق ميداناً للمبادلات المالية ذات القيم التي يعترف بها أهل الثراء أو السقي يـسرون لها قيمة بعيداً عن ما نسميه نحن الضعفاء باسم " القانون " . وستكون الحرية فيه وحشية إلى درجة أن موت البشر يشكل سلعة لبيع الأكفان وطريقة إعداد الموتى ، بل وتنفيذ الانتحار والموت الرحيم ... ومن الطبيعي أن ترتفع الحرية هذه على " عرش " وجودنا ومؤسساتنا ، وستكون سيفاً مميتاً بقوة هائلة بيد القادر وضحية مرمية بلا مدفن لغير القادر ...

ستكون الحرية بشموليتها أكثر خطراً على ضرورات الاجتماع الإنساني أو المواطني ضمن إطار الوحدات السياسية ، وستلعب القيم والمفاهيم دور المحفز في عملية ابتلاع الضعفاء ، في هذه السوق التي لا حكومة فيها ولا تنفيذ ولا قضاء .

وإن نظرة واحدة على التجربة التي يخوضها الغربيون منذ أمد طويل تدلّ على ذلك ، ولا نعي أن الحرية الشخصية يجب أن تكون معدومة ومخطورة قانونياً . بل نعي يجب أن تكون مشرعة في الأصل على مستوى من توافقيتها مع وجود الجماعة وحق الآخرين في الوجود ، فلا تصبح الحرية باباً وذريعة لقتل الأميرة ديانا تحت عنوان قداسة الإعلام <sup>(١)</sup> ، وستكون السوق مسرحاً نافلاً لأسواق الأزياء الباريسية اللندنية

---

(١) لقد اعترف أحرق للوسمات والمهام الحقوقية بأن الحرية الشخصية وجموعة الاعتبارات التي تتعلق بالجانب الواسع من الحرية الشخصية تؤدي الى إزمات خطيرة وتخلق مناحا استغلاديا وبييا في الاسرة والشارع والموسسة والمصنع والدور تؤدي الى شياح ظاهرة للمنوعات والمخطورات بقوة قياسية . واشارت هيلاري كلنتون زوجه الرئيس الأمريكي الى ان مجموعة للمفاهيم والقيم التي يعيشها المجتمع الأمريكي أدت الى نتائج وخيمة على صعيد المصلحة الفردية والجماعية كان اقلها الازدياد السريع بكمية ونوعية الجريمة ، والانهيار الكبير الذي أصاب الأسر في المجتمع الأمريكي . هيلاري التي كادت ان تنفصل عن الرئيس الأمريكي بسبب اعترافه الصريح بممارسة الجنس مع الزوجة في البيت الابيض مونيكال لوبنسكي -

والنيويوركية ... فيها تحتاج الدمية الأمريكية أسواقنا ومنازلنا وأولوياتنا ، وستكون المعادل الأزيائية وصالونات التجميل هي الهرم الذي يحدّد أذواقنا وميولنا التجميلية ونظرتنا القيمة إلى الشخصية والأشياء والألوان والشكل حتى الحذاء .

في هذا السوق لعبت دوراً تغييرياً على قناعتنا ، وأصبح عطور الأمس ضرورة اليوم وأضحت الأسس والخصائص من صناعة جماعة أقلّ من عدد الأصابع قادرة على صناعتنا : أشكالاً وهيئات وألواناً وأذواق ، وميولاً ورغبات ... لقد أصبح التعري وممارسة الدعارة والصدقة الجنسية وأطفال الزنى نتاجاً طبيعياً في عالم التحولات المصنوعة ، والتي تبدد إلى مجتمعاتنا المحطّطة منذ زمن بعيد ، ففي تاريخ ١٤ آذار ١٩٩٩ تزوج وزير الصحة الدفاريكي السابق ( تورين لوند ) ٤٩ عاماً من شاب آخر ممثّل له في الجنس اسمه ( كلاوس لاوتروب ) ٢٨ عاماً وذلك أمام حشد كبير من الأصدقاء السياسيين والإجتماعيين وجمع لافت من المثقفين . يُشار إلى أنّ " وزير الصحة السابق " يرأس حالياً ( هذا التاريخ ) لائحة الحزب الإجماعي الديمقراطي الحاكم وذلك لخوض الانتخابات الأوروبية .

وقد تزوّج الذكران من بعضهما البعض في البلدية ، تنويعاً لعلاقات جنسية قديمة ، ومع أنّ وزير الصحة تزوّج من فتيات مرّتين ، وعنده إبتان الأولى عمرها ٢٣ والثانية عمرها ١٤ إلا أنّه كان صريحاً في أنّه وجد نفسه أسير رغبة جنس الذكر الذي طوّرتّه الحضارة الإجماعية ، ويرى فيه سبباً للسعادة الجنسية ، مما دفعه إلى إقامة علاقة

---

- أشارت الى ان جنس الصدقات من اهم الاسباب التي تدمر الحياة الاسرية في المجتمعات الديمقراطية ، مطالبة بعزidez من مجموعة من القواعد القانونية التي تحد من السلوك الجنسي الذي يفتك بشريا واجتماعيا في العالم . الحريات الشخصية كانت مدار بحث وما زالت في المجتمعات الحقوقية التي طالبت غداة وفاة الاميرة ديانا بسبب مطاردة الصحافة لها وكما اشار للعهد الحقوقى الى ان الحريات شهدت للزيد من القيود الا انها ما زالت ناقصة وتحتاج الى مزيد من القيود حتى تتناسب مع المهدف الاساسى من فعليه توزيع الحقوق والحريات وضمائلت العيش الآمن . لقد احدثت الدراسة العديد من البيانات الجنائية الرسمية ومجامع البحوث الحقوقية في المجتمع الغربي التي تؤكد ان حرية الآخرين في خطر كبير بسبب اطلاق نظرية الحرية الراسمة غير المسؤولة ، مما خلق العوامل المساعدة والمفاسدة الى انتهاك الجرمية ، وأشارت الى ان ما يسمى بالمجتمع الآمن ما هو الا اسطورة سياسية تحاول ان تخفي التتبع القابع في المجتمعات الحقوقية .

جنسية ذكرية تزوجها بزواج رسمي ، وقصد الزوجان الذكران الولايات المتحدة الأمريكية ( مهد حضارة الشلوذ الجنسي ) لقضاء شهر العسل . في ظرف بدا فيه الوزير مشغولاً جداً بالانتخابات الأوروبية وقد قال في حفل زواجه من ذكر :

( إنني سعيد للعيش ، في بلد مفتوح وحر ومتسامح مثل الدانمارك ، حيث لا يرغم " مثيلو الجنس " ( اللواطيون ) على التختي ، كما لا يعتبر زواج المثليين مثيراً ويبدو فيه الأمر طبيعياً جداً ، إنها حرية أساسية ، نمارسها " وفق الرغبات " ، وإثها رائعة جداً ... ) .

ومن المعروف أن الدانمارك كانت الدولة الأولى في العالم التي أقرت في العام ١٩٨٩ ( معاملة فضلى ) بين مثلي الجنس ( اللواطيين والسحاقيات ) وقد جاء زواج الوزير الدنغركي الحزبي في نفس الوقت الذي إجتمع فيه عدة مئات من المفكرين الحقوقيين والإجتماعيين في سويسرا ليطالبوا بوجوب الحد من ظاهرة إغيار الأسرة ، التي تتأثر كثيراً بالإباحية والمشاغبة الجنسية والحرية الشخصية الواسعة إلى درجة الإضرار بأسس إجتماع الأفراد وضرورته ...

نما يؤدي إلى إغيار الأسرة ، التي تعتبر العامود الفقري في سلم أولويات الأمن الإجتماعي . كما إن سياسة المجتمع الأمن ، تعتمد أولاً على التربية المدنية الأسرية وتماسكها . إلى أبعد الحدود . في زمن إنتهت فيه فرصة هذا الأمل من بناء أسرة تماسكية وفق قواعد تربوية في ظل حرية تقوم على أصالة إستقلالية إباحية في كل شيء سوى من مجموعة قليلة من المنوعات ...

لقد تجاوزت صناعة الميول ضعاف القوى إلى ييل كلنتون الرئيس الأمريكي الذي إعترف بما سمي بأهم فضيحة جنسية في القرن العشرين ، مع المتدربة السابقة في البيت الأبيض مونيكا لوينسكي وبدلاً من أن تمثل فضيحة دعارة البيت الأبيض أزمة شعبية إضافة إلى الأزمة السياسية إنعكس الأمر إلى حالة من التأييد الشعبي المتنامي للرئيس وهافتت العروض المالية المذهلة جداً على مونيكا من أجل الإدلاء بمقابلات

صحافية وإذاعية وتلفزيونية وتمثيل أدوار قَدَّرتَ عملَينِ الدولارات .. بما أدخل مونيكا في نادي الأثرياء في ليلة واحدة ... ففي ١٥ آذار ١٩٩٩ صاحبة أشهر فضيحة جنسية عالمية ( عشيقة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ) مونيكا لوينسكي بدأت تسويق " كتاب " يحتوي على قصتها الكاملة ، في الغرام والجنس الإباحي مع الرئيس كلنتون . وحتى آخر اللحظات التي عاشتها أمام قوس المحكمة وتقَدَّرَ أرباح الكتاب بالمنهلة . كما حصلت على ٦٠٠ ألف دولار أمريكي كدفعة على الحساب بسبب إدلائها بقصتها الجنسية للكاتب البريطاني اندور مورتون كما أنها تروّج لكتاب آخر تمّ تسويقه عالمياً وقد بيعت حقوق الطبع حتى الآن لـ " ٢١ دولة " جنت منها مونيكا أرقاماً كبيرة جداً ، كما أنها تلقت ٦٠٠ ألف دولار كدفعة جراء مقابلة مع شبكة التلفزة البريطانية — تشانيل فور — التي بثتها تاريخ ١٤ آذار ١٩٩٩ وقد بيعت المقابلة إلى ٣٢ دولة بسعر رجّح أن يكون بـ ٦٠٠ ألف دولار لكل دولة كما جنت مئات آلاف الدولارات ثَمناً لمقابلات وتصاريح وصور لمجلات دولية مثل — باري ماتش الفرنسية وبيلد الألمانية يضاف إلى ذلك آلاف العروض التي تفوق الخيال وقد عرضت بالفعل على مونيكا وبعضها في الطريق إليها — كتابةً وتمثيلاً ومقابلةً وتصاريح كلّها تتعلق بعلاقتها الجنسية مع بيل كلنتون ، وهي لا تبلغ من العمر سوى ( ٢٥ سنة ) .

والأكثر عجباً من ذلك أنّ خبراء وإقتصاديين رأوا في الأمر فائدة إقتصادية مهمة ، يجب تشجيعها ، وأنها إنعكست إيجاباً وأنها إنعكست إيجاباً على مستوى خلق فرص عمل والتقليل من نسبة البطالة وزيادة الإنفاق الشخصي وزادت من واردات الضريبة ...

إنّ السوق تعتبر الأساس الجوهري في حركة الأموال ، وصناعة القيم . حتى الدعارة والفضيحة أصبحت سلعة جعلت من مونيكا علماً تاريخياً مالياً جذبت الأموال وحركت المطابع ، وجمعت عشرات الملايين أمام شاشة التلفزة لسماع الخبر الجنسي الذي شاركت في صناعة ضخامته ووسّعت من تحفيزاته أهم الشركات والمؤسسات

تحت وطأة التفتيش عن المال ، بعيداً عن كل آثار العنصر الاجتماعي . ويجب أن نتذكر أن هذه السوق تصنع فيها القيم الاقتصادية قيمنا الاجتماعية . لا على نحو الجبر والرابطة التكوينية ، بل على أساس من السببية الاعتبارية ومجموعة المفاهيم التي تحكم سلوكنا وميولنا وتغير أهدافها نحو جهة ما .

سوق يكون فيها النظام الاجتماعي وقيمه ، وليداً للقيم الاقتصادية ونتاجاً من نتائجها مما يعني أن الإنسان يُنظر إليه من زاوية أنه يمثل سلعةً سوقية لا مخلوقاً إعجازياً فوق ضرورات السوق وتجاريّتها ...



### قيم السوق ميليشيا بلا نظام مركزي

إن العولة بسوقها وأدواتها وأفكارها هي عبارة عن " قانون الأقوى وميوله ونزعاته " إنها لا تعرف شيئاً عن قواميس التضامن والتعاون والعاطفة الإنسانية ومعانيها الحقوقية الطبيعية والاعتبارية ... فماذا ينتظر عالمنا الفقير منها ، وهي الجبر بمعناه السوقى ، ألم يحن الوقت لأن نشعر بالوجدان من خلال أثر أدواتنا ، أليس من الواجب أن ندرك أن الأسس التي تحكم عصرنا تتأثر بالأدوات والتحويلات التي من الأفكار التي يصنعها الجبارة .

إن الأدوات تتأثر بفكر من يديرها ، أليس من الضروري أن نجترَ فكرة مفادها أن القاطرات المالية تمثل " ميليشيا بلا نظام مركزي " في ظل سوق العالم ...

هل المشكلة تكمن في العالم الآخر أم فينا ؟

أم هي موزعة على الإثنين ؟

هل ما زالت لدينا إمكانية أن نؤثر نسبياً ، ولو على مستوى الحضارة والسلوك  
وصناعة القيم ، فضلاً عن صناعة الأشياء ... ؟

أم أننا سقطنا وغير مثال على هذه الهزيمة الشنعاء شاشاتنا الوطنية وأفلامنا  
السينمائية ، التي تتبنى نظرية غلبة المجرم وسوقية الإنسان ، وتجارية بيع الأعضاء البشرية  
وتسويق بيع المهن الجنسية كمثال تجاري منتج وفقال ... !

إن من علامات الهزيمة " ترسيخ فكرة " أن من لا ينطق الإنكليزية يعتبر وطناً  
مهزوماً ، وفق قواعد تجارية نفسية حضارية تاريخية ... إن لم يتعزّ يعتبر رجعيًا معقدًا .  
إن من لم يخمر يعتبر هزيلًا .. إن لم يتعاط المخلدرات يعتبر كئيبيًا ..

في هذا الوسط كان لا بدّ من ترسيخ تبعية ثقافية حضارية تكون بمثابة إثبات  
عجز تامّ على مستوى التسليم لإرادة الآخر في غزو الذات والقيم وصولاً إلى " مدرسة  
التدخين الشاملة " كما يراه نافذو العولة ورجالات السوق ... ومن الطبيعيّ أن من  
لا يلبس ما يسوقون ، ولا يأكل ما تجيده مطاعم العولة السريعة يعتبر سهماً وهدفاً  
لعملية الإعدام السوقيّ ، وهذا الأمر يتجاوزنا إلى قوى إقتصادية أهمّ منا وأنفذ ، حتى  
أنّ مادلين أولبريت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أشارت تاريخ ٥ أيار ٢٠٠٠  
خلال العشاء السنوي الذي أقامته اللجنة اليهودية الأمريكية إلى أنّ " أموراً كثيرة "  
تغيّرت في العالم منذ تشكيل اللجنة عام ١٩٠٦ ... ثم أضافت : تمّ أخيراً  
إختراع " المميغر و الموت دوغز " — وهما من وجبات المطاعم الأمريكية المنتشرة في  
العالم — اللذين لقيا إقبالاً من الجميع ما عدا الفرنسيين ! وناشدت الفرنسيين إلتهام  
الوجبات الأمريكية بنسبة أكبر لأنها " الأكثر دلالة " على الحضارة والتطوّر وأنها  
الأكثر علامةً على فهم العصر ... وتعتبر مطاعم " مكدونالدز " رمز التسويق  
الأمريكي عبر العالم ، وهي تمثّل أساساً سوقياً يؤثّر فعلاً بالميول والرغبات في شتى  
البقاع لشدة تركيز الدعاية التي قلبت الموازين والرغبات ...



إنّها سوق مفتوحة على كلّ شيء ... حتى الموت أضحي من السلع العاديّة  
جذّاً ... " رونالدو " لاعب المنتخب البرازيليّ حين خلق شعرة غير قيم الجمال الشباني  
إلى " صلعة " بدون شعر ، وحين أرخى كابتن منتخب إيطاليا " باتجو " بعضاً من لحيته  
" سكسوكة " شتّ الشباب حملة جماليّة واسعة على هذا الشكل ، وإصطفوا أمام  
حلّاق الشعر صفوفاً ، وحين لبس بعض أبطال السينما والأغنية الأمريكيّة " بنطالون  
الكاوبوي الممزق " كتمودج من نماذج الأزياء المتطوّرة ، مزّق شباب العالم ثيابهم  
وكادوا أن يخرجوا عراة ، في وقت كانت كلّ هذه الأمور محظورة إجتماعيّاً حسب  
موازين الشخصية الجماليّة ، إلى درجة إستطاعت فيها معاقل صناعة السلوك والميول  
والذوقيات أن ترغم الأب وإبنته على ترويض إبنته وأخته على ممارسة الجنس عبر  
شراكة الصداقة الجنسيّة ، لتكون علامة على التطوّر المفهوميّ والقيميّ ... وأصبحت  
أزياء التعرّي المقياس الأوّل والأخير لشخصيّة الفتاة في قلب خطير للموازين والأفكار  
والقيم ، في مجتمعات مختلفة الأفكار والقيم ، عبر حملة دعائيّة تستعمل فيها كلّ  
الوسائل والأدوات ، والهدف النهائيّ منها هو سوقيّ سلعيّ بيعيّ إستثماريّ من أجل  
التراكم الماليّ والثراء لأصحاب القيم والسلع والتسويق والإستثمار الذين يقبضون على  
معاقل صناعة أذواقنا وميولنا ...

في هذا السياق أخذت حبة الفياغرا الأمريكيّة تلك الضحّة التي أثّرت ، بحيث  
تجاوزت فكرة تدارك العجز الجنسيّ لتصبح مادّة لإبتكار نموذج متطوّر من صناعة  
مستمرة جنسيّة تكون دافعاً إلى نفقات ماليّة وبيعيّة حتّى أنّها في العام ١٩٩٨ شكّلت  
حرباً على كافّة أسواق العالم ، فهرّما التحدّار إلى كافّة المدن قبل أن تجري عليها  
الإختبارات اللازمة ، وذلك بعد أن سوّقتها الدعاية الأمريكيّة على أنّها سببٌ أساسيٌّ  
من أسباب السعادة الجنسيّة ممّا أضطرّ الدول إلى فتح أسواقها لها بعدما وصل سعر  
الحبة الزرقاء الواحدة في السوق السوداء العالميّة إلى ( ١٥٠ دولار أمريكيّ ) .  
هل يعني كلّ هذا أنّنا إتّهينا ، أم يمكن لنا أن نتدارك ؟

## الجواب :

إن إمكانية التدارك اليوم ما زالت فرصتها موجودة وفعليّة ، وما زال الطريق مفتوحاً أمامنا في ميدان أصبحت فيه بعض الأدوات التكنولوجيّة بين يدي الجميع ومن شأنها أن تؤثر حتى على ميدان صناعتها . إنّ فئتي يستطيع أن يسقط النادي الصناعي في حيرة وخسارة مرعبة عم " فيروس " عبر شبكة الإنترنت ، وليس هذا دعوة إلى إمتحان الجريمة التكنولوجيّة ، إنّما هو إشارة إلى أنّنا نستطيع عبر السلع الوافدة إلينا من نادي الإنتاج التكنولوجي أن نصيغ مجموعة هائلة من رموز إعادة الإعتبار إلى أنفسنا ونادينا النامي ... من ممارسة أدوار وقائيّة ، من صناعة سوق نامية للتبادل ضمن أسس تفضيليّة للسلع النامية ، من فتح جبهة إقتصاديّة أو وحدة إقتصاديّة بين الدول النامية ، من صناعات سياسيّة تحفيزيّة لأسس ماليّة نقليّة سوقية أكثر تناسباً مع الدول النامية ، من إعادة الإعتبار بمنظومة الحدود ، من معنى " تجاري إقتصادي " ما بين الدول النامية المصنفة هامشيّة ...

ويجب أن نذكر أنّ " السوق المعولة " صعبة وقاهرة وخطيرة جداً ، خاصة أنّ العولة لا تخضع للتصويت أو الاقتراع أو الإستشارة من جانب الشعوب ، وهي لا تأخذ بعين الإعتبار " حسابات الآخرين " الضعيفة ، وتكون مواقع الحرب والصراع فيها بالعادة في مسرح السوق الإجتماعية الإقتصادية وكلّ جوانب صناعة تراكم المال وتدجين الشعوب ...

أليس من الطبيعيّ أن نرفض العولة بيوهرها الحالي ، ونحن أحوج الناس إلى سلمها وبضائعها المنتجة ، لأنّ الحاجة وضرورتها لا تبرّر إسقاط القيم والذوات وإتلافها وإعدامها ... نحن بحاجة إلى قيم ماليّة ، إلى سوقٍ للتبادلات الماليّة ، إلى مفاهيم سلميّة لا تكون سبباً لزوالنا أو بيعنا في الأسواق أو جرّنا إلى مزرعة هي أشبه بحكومة الإقطاعي الزراعيّة التي كان فيها بين الفلاح للإقطاعي ... حتى المدفن كان له ، ولا

شيء فيه للفلاح سوى أنفاسه المتعبة في مزرعة وكرم الملاك الذين مارسوا كل نفوذهم الفرائزي في مجال الاستعباد للمكن .

إننا بحاجة إلى إصلاحات تطويرية في العملة والسوق ، يكون فيها الإنسان معتبراً ولو من جهة الحد الأدنى ، ويجب أن لا نستسلم للمملكة القادرة ، إن في إغيار الاتحاد السوفياتي وللعسكر الشرقي درساً واضحاً في أن حكومة العالم تجري عليها مجموعة من الأسباب ترفعها وتسقطها ، لكن يجب أن نعلم أن صناعة القمّة لا تكون من عدم ، إنَّها من خلال السيطرة على قوانين ونواميس الطبيعة بمستوى يسمح بالوجود أو الوصول إلى مستويات مهمّة في نظامنا العالمي النافذ ...

ولن يكون أبداً النفوذ على مستوى من البذخ والتبعية والنطق بالإنكليزية كوجه للحضارة والترقي ، أو إقامة علاقة إستهلاكية مع معازل الإنتاج من دون تطوير ما نحن فيه ...

إنني أعتقد أن الفكر الإسلامي هو المشروع الوحيد الذي يستطيع أن يجمع أكثر من ( ٥٥ دولة إسلامية ) في مشروع وحدة سياسية ، وعلى الأقلّ في مشروع وحدة إقتصادية ، إذا سقطت ممانعة القرار السياسي ، الذي أبعد الإسلام عن الحكومة منذ زمن بعيد ...

- إن الشريعة الإسلامية تقيم مشروعها على مجموعة واسعة من العناوين منها :
١. الشريعة القانونية يجب أن تكون على أساس من الوحدة النوعية الإنسانية العالمية ، وعلى الأقلّ يجب أن يكون الإنسان موضوع المواثيق الحقوقية والتقديمات الاجتماعية حتى مع التعدد الكياني السياسي الموجود حالياً ..
  ٢. يجب في النهاية أن تكون الحكومة الميثاقية ضمن إطار عولمة مشروع الحكومة العالمية ، وعلى أساس الترابط الوثيق بين المواثيق الاجتماعية والمنطق الكروي الذي عبّرت عنه رسالة السماء ...

٣. في الشريعة الإسلامية الأولوية في المنفعة والفائدة هي للإنسان أولاً ، وأنَّ كلّ تشريع يجب أن يكون متناغماً مع حكومة الإنسان أولاً في آية مزاحمة مع غير الإنسان .

٤. يؤكد الإسلام على أنَّ الأزمة والظلم يعودان لأسباب بشرية وليست طبيعية ، وأنَّ العدالة ليست مواطنة أو قطرية أو قارية بل إنسانية ، وأنَّ الأرض وما فيها سخرها الله من أجل الإنسان ...



اللعبة التي تدور كل قواها ضمن دائرة تنافسية على موقع مميز في بناء النظام الدولي ، في إطار حركة واسعة عبرت عنها نتاجات علمية تكنولوجية إقتصادية تطويرية في مجال الإفرازات السياسية والإعتبارات المصلحية ، وتغيرات في مراكز القوى ... مما أدى إلى إجتياح الصراع إلى معالم أخرى لتأسيس مناخ عالمي جديد يكون فيه صراع الأصدقاء أساسياً وطابعاً " عامودياً " في طول جسم النظام العالمي الجديد ...

مع التأكيد على أن نفس قانون المغامرة والتناقض هو الذي دفع الأدوات إلى معازل تتحكم فيها إعتبارات " النصر والكسر " في مجال خوض وإدارة المخاطر وتحديد نظم وقواعد " صراع المجتمعات والأمم " بمعناها السياسي الأعم ، وما زال هذا القانون ساري المفعول بقوة وقادة من تناقض المصلحة إلى أبعد حدوده ... وذلك لأن مجموعة من الأفكار والمفاهيم فيما خصّ علاقات الأمم والشعوب والحضارات والوحدات السياسية تقوم على مستوى هائل من التناقض المصلحي وتؤسس لمجموعة من المحفزات العدوانية والإستفزازية والإستغلالية وإبتلاع الطرف الآخر ...

تُما يعني أن الركيزة القصوى الجبارة تقوم على أسس متينة من تأثيرات " بُنى فكرية مفاهيمية " تلعب دور الموجّه في عملية الصراع ، لتحديد وجهة إستعمال الأدوات بين الوحدات والأمم والشعوب ، وهذا ما كنتُ أشرتُ إليه سابقاً من أن المحاكمة والثواب والعقاب لا يمكن أن يكون على مستوى محاكمة الأدوات ، بل يكون على مستوى الأفكار والمفاهيم والقيم التي توجه هذه الأدوات وتديرها ...

فمن خلال " تناقض المصلحة " إنقسم العالم إلى معسكرين ، فضلاً عن تعددية " الجزر السياسية " وسعياً للمحافظة على المكاسب وتطويرها برز جانب التحولات في رصد عناوين أخرى للصراع ، لتمكين حجم القوى المرتقبة من لعب دور على مستوى من " فرز الأحكام والنفوذ " في مجال تراتبية النظام الدوليّ للتحكم بالمناطق والبلدان الأخرى من العالم ... إنّ هذا التفكير الذي يخوض مجموعة من التجارب على مستوى من منظور تلونه نظرة تعارض المصالح ، يعني نظرة إقتراسية إستغلالية مميّة على مستوى

العلاقات المالية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ، وفقاً للظروف المختلفة والمتنوعة من هذه الجهة ، وهذا بدوره سيؤدي إلى مواجهات قاسية الأثر على الأفراد والأمم ولن يعرف هذا الفكر هدنة أو مساومة بين صديق أو عدو ...

هذا ما يفسر سياسة إخفاء مجموعة هائلة من الأسرار العسكرية الاقتصادية التصنيعية من قبل الأمريكيين عن حلفائهم الأوروبيين حتى عن بريطانيا التي تعتبر إمتداداً مصلحياً أمريكياً في قلب القارة الأوروبية ، في نفس الوقت الذي كانوا يعملون فيه في نفس الثكنة والمصنع ومركز الأبحاث ... إلى درجة دعا فيها مفكرون إقتصاديون أمريكيون إلى شنّ " حرب إسقاط " على الدول الأوروبية واليابان بسبب التعارض المصلحي ...

وشدّدوا على ضرورة أن تكون الأوراق النقدية والمالية والأدوات الاقتصادية أسهماً رئيسية في عملية الرماية التنافسية ، وكانت هذه دعوة صريحة جداً في خوض غمار حرب السوق من أبوابه الواسعة ، عبر الأدوات السلعية ، وفي كلّ مناطق العالم عبر الأسواق التي تعتبر ميداناً للمبادلات المالية ، ضمن نطاق من فراغ عالمي من الجهة القانونية لما وراء الحدود ...

بمقابل هذه الهجمة الشرسة عمل الأوروبيون واليابانيون على خوض غمار الحرب الاقتصادية من خلال نظام " الدعم " الاقتصادي للقطاع الخاص ليعبر عن غمطية سوقية منافسة ، بهدف السيطرة قدر الممكن في سوق أصبحت فيها السلعة الأمريكية متجذرة جداً ، وهي لا تكفي بالسوق بل تعمل بقوة من أجل السيطرة على المؤسسة والمصنع والقرار السياسي ، وهي طبيعة إفتراسية عنيفة تتخفى وراء السلع والأموال من أجل إبتلاع الآخر أو دفن قدراته ودحره عن سوق الأمم ليصبح نتيجة سوقية هيمنة السلع والأموال الوافدة من سوق القوي ...

بالأسس كان الأوروبيون واليابانيون يخوضون حرباً شرسة من ناحيتي : الأولى دفاعية ، والثانية سوقية ، من أجل إعادة ترتيب سلم القوى ورتبتها ، وكان هذا

المعسكر الصديق يطمح في إعادة رسم مجموعة من "نُظُم القوى" في رأس الهرم العالمي بعد التعافي النسبي من خوض غمار حريين عالميتين ، ويسعى إلى مرحلة تكون له حصّة فاعلة من التحكم بقدرة أكثر تحرراً من نظام السلة المضغوطة المحكومة من فوق سلطة الهرم الأمريكي ، خاصّة أنّ إنتاج التكنولوجيا والرقائق والنظم السوقية في عمليّة الاستهلاك ، وتدوير المال وفق دوائر عالميّة أوسع عبر نظم سلع ما وراء البحار وغير ذلك ، أصبح على مستوى قويّ في معسكرات متعددة في أوروبا واليابان ، يضاف إليها أنّ الأوروبيين يخوضون ثورة فعليّة بعد إتمام الوحدة النقديّة الماليّة الإقتصاديّة ويسعون بشلّة للوصول إلى التكامل عبر وحدة سياسيّة تعبّر عن مشيئة عليا في الإجماع السياسيّ ، ممّا يعني أنّ سوقاً قد تتألف من ( ٨٥٠ مليون نسمة ) بما فيها من قوى إقتصاديّة تكنولوجيّة وغيرها ستكون ضمن إطار من وحدة نوعيّة تمثل ثورة عظمى على مستوى الإجماع السياسي الإقتصادي ...

هذه الحرب التي تتغير فيها الوجوه والأسماء والأقنعة والمعايير بسرعة مذهلة بحسب الحاجة و الضرورات التناقضيّة ، تظلّ محكومةً بهدف واحد ، هو جني الربح وتراكميّة الثراء ، والقبض على مفاتيح الثروة ، وإحكام السيطرة على أسباب المنفعة التي تكفي لخوض ترتيب مختلف في نُظُم "القبضة السلطانيّة" في أعلى الهرم الدوليّ الذي تصنعه الأدوات ، والخطط الإستراتيجيّة ، وكافة القوى المؤثّرة ...

من هنا نجد أنّ "أشكال الصراع" تتغير وتتحوّل وتبدّل ، وفق نظام المجموعة المتطوّرة (ظرفاً وبيئةً وأفكاراً وميادين ...) وتكون فيها "الفكرة" العمود الفقريّ في جسم الصراع ، لتمثّل المرجعيّة الدستوريّة في محور كتابة إستراتيجيّة تطويع الخصم ، بمعنى الهيمنة عليه .

من أشكال نمط الصراع الحديث دخول الدولة كمحور أساسي في عمليّة ابتلاع الآخر ، ليس في إطار إدارة السياسة العامة للبلاد من منطلق النظم السلبية أو توجيه الأدوات عبر النظم القانونيّة وفق مشروع الدولة الصامتة أو عبر إعادة توزيع



الدخل ضمن إطار العدالة الإجتماعية الوطنية من دون النظر إلى الترابطية السببية لجمع الثروة وفتح الأسواق ومنافسة الأطراف الأخرى ... بل تمثل غط الصراع من خلال دخول الدولة كشريك ولو من دون ربح مباشر ، في خوض غمار حرب الوحدات المالية والأدوات النافذة والمواد المؤثرة عبر نظم ( جنسية المال ) وتبني نمط " دعم وحدات الصراع " بهدف ليكون أشخاصها ومواطنوها سلسلة " نُظُم المال وحلقاته " في حرب السوق الواسعة جداً ، مما يضع الدولة في مصافي زحف الجندي إلى ميادين الحرب ( وعلى قدر أذرعها في مواجهة الدروع ، تكون قدرتها في عملية صياغة نظم القوى ) في مرحلة خوض الصراع ، وقد تصنع أحداثاً أو تؤثر بها ، وقد تكون نتيجة مصنوعة من أدوات أخرى تتلقى الإملاءات دون ممانعة بعد هزيمتها .

وها نحن اليوم نشهد صورةً بيّنة من " عولمة نمطية " تختلف فيها أشكال حرب الإبتلاع بين القوى والوحدات ، ما أعطى العولمة معناها النسبي ، وفق معادلة النصر والهزيمة والتأثير والتأثر ، ضمن مقادير من صناعة الحدث أو التأثير فيه ، أو إدارة مجموعة أو بعض " حلقات الدائرة " في مجال الثروة بمعناها العام وما يلزم ذلك من فرض السلطة وإحتكارها بالمعنى السياسي .

وبناءً عليه : فإن أنماط الصراع المتعددة التي خاضها " أصدقاء الأمس " تمحورت ضمن حلقات متنوعة أهمها إثنان :

١- الشكل الفردي في عملية " صراع الوحدات والكتل " وجني الثروة والأرباح وفتح نوافذ السوق ، هذا الشكل تبنته الولايات المتحدة الأمريكية ونسبياً بريطانيا .

٢- الشكل الجماعي المحافظ على التوصيف الفردي بمعناه الأولي أو الفلسفي إلا أنه في معناه الإنتاجي الربحي يمارس " تكتيك " دعم الجماعة ومشاركتها الذي يعتمد على دعم حكومي بهدف خوض حرب الإقتصاد بمجدارة ونجاح ، هذا

الشكل تبثه الدول الأوروبية واليابان وعلى رأس الدول الأوروبية تأتي ألمانيا وفرنسا .

يرى الشكل الأول أن العلاقة بين الإنتاج والسوق وآلية جمع الثروة ونتائج الفرز القومي وإعادة التوزيع وتدوير المال ، في مجال المساحة الدولية وسوقها وخوض غمار الحرب الكونية في معناها الإقتصادي هو الأكفأ والأمثل في السيطرة على السوق وفق نمطية الفردية السوقية ، اعتماداً منها على الفردية المصلحية التي تؤثر على النتائج السلوكي والنفعي العام .

بينما يرى الشكل الثاني أن نظام الجماعة ومشاركتها ، القائم على أساسات الفردية بمعناها الإقتصادي والقانوني ، إلا أنه نظام دمج القدرات من أجل تحسين الإنتاجية وفتح الأسواق ، وخوض منافسة فاعلة ، وهو أكثر كفاءة في ربح نسب السوق ... وعليه ، تكونت عقيدة الجماعة الإستثمارية في غزو السوق ، بمقابل العقيدة الفردية في إستثمارية السوق ، وكلّ يدعى " حسن الأداء " والربحية العالية السوقية والنفعية ، في عملية جمع الثروة ، وتدوير المال والمساهمة في عملية الإدخار المنتج الإستثماري ... ومع أن الشكليين يشترعان " نظام الفردية " بمعناه الاقتصادي الفلسفي كالمملكية الفردية والإثمار وحرية الإنتاج والاستهلاك والتوزيع على أسس الفردية الذاتية ... وهما غمطان طبيعياً من نتائج الليبرالية الإقتصادية ذات الأسس القائمة على جوهر " الديمقراطية المالية السياسية " تلك الليبرالية الإقتصادية محكومة السقف بـ " ضرورات الدولة " التي تسمح بولادة مثل هذه الأنماط في عملية إنتاجية تسويقية إستغلالية إبتلاعية وشبه ذلك ... ولقد برزت مجموعة من النمطية تحت عنوان الحريات والقواعد المعطاة دستورياً ضمن محورها الفردي بمعناه الإقتصادي التجاري السوقية الذي منه هذان الشكلان :

- الأول يتبنى " نظام الدمج " لتجميع القدرات بمدف خوض حرب ربح السوق ، بالإضافة إلى التدخلية الحكومية المتنوعة الأدوار لجهة

أن فتح سوق تسيطر عليها السلع الأمريكية لا بد له من تجميع مهمّ  
للقدرات الفردية ودعم حكومة في ظهره أيضاً .

● الثاني يتبنّى " نظام الفردية " كنموذج مأت لنفوذ الأدوات كما  
حصل مع الأمريكيين الذين لم يجدوا منافساً يدعوهم إلى التفكير بـ  
" تجميع القدرات " من أجل فتح أسواق أصلاً هي ييدهم .

الشكل الذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية ساهم في رصفه وترسيمه قوة  
الولايات المتحدة ، خاصة في المجال الاقتصادي ، ففي العام ١٩٥٠ كانت سوق  
الولايات المتحدة أكبر بمقدار ( ٩ مرات ) من أكبر سوق تالية لها في المرتبة ، وهي  
بريطانيا ، كما كانت الصناعات الكبيرة عالمياً " إحتكاراً أمريكياً " تنفرد به في الساحة  
العالمية ، وكان التفوق في التكنولوجيا من نصيب الأمريكيين ، وقد استفادوا بنصيب  
كبير من نتائج الحرب العالمية التدميرية التي وقعت على عاتق الدول المتحاربة الأوروبية  
وعلى اليابان أيضاً ، كما استفادوا من هجرة رؤوس الأموال والفكر الإستثماري  
والعلمي من أوروبا إلى أمريكا ، أمثال ألبرت انيشتاين وانكوميرومي ...

يضاف لذلك : إن " مجتمع الحرب الأوروبي " كان يعتمد على نظام الإستيراد  
الذي وجد ملحاه الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، فكانت أمريكا مصنعة  
ومزرعة وشركة سوقية ضخمة على مستوى العالم ، ورّدت سلعتها إلى كلّ أنحاء العالم  
وتمكّنت من إخضاع الأسواق ، كما أنّ الجو المدني العالمي كان إحتكاراً حقيقياً  
للصناعة الأمريكية ، ويكفي أن نشير إلى أنّ أسطول الطيران الجوي المدني الذي يسيطر  
على الجو العالمي كان لطائرة بونج ٧٠٧ الأمريكية التي هزمت الطائرة البريطانية  
الكوميت وعزلتها من ساحة المنافسة العالمية .

ثم ان الولايات المتحدة كانت الأقوى في مجالات حصد الثروة على المستوي  
العالمي في " الإقتصاد المتنوع " ، بل كانت ذات غنى فريد في العالم ، ففي عام ١٩٥٠  
كان ناتج الولايات المتحدة الإجمالي أعلى بمقدار ٥٠ بالمئة من مثيله في كندا ، وأعلى

ثلاثة أمثال عن نظيره البريطاني ، وأربعة أمثال عن نظيره في ألمانيا الغربية ، و ١٥ مرة عن مثيله في اليابان ، حتى وُصِفَت السوق الأمريكية آنذاك بأنها أول سوق أمريكية كبيرة تستوعب كل شيء وعمد العالم بكل شيء .

ومن المعلوم أنّ القوى لها منطق ، وأنّ الأدوات تكتب وتصيغ قواعد تعاملية ونفوذية معينة ، وتحدّد مجموعة من الخيارات النافذة للسلوك في مجالات التأثير الممكنة فلم تكن الولايات المتحدة بحاجة لتلعب دور المؤسسة أو الدعم الحكومي لانتاجها ، أو إقتصادها من أجل التسويق العالمي .

بمقابل هذا كانت أوروبا واليابان تخطط كي تخرج من ضعفها وإغيارها سعياً إلى تجليات القوة ، فكان لا بدّ من خلق غط من شأنه المنافسة في السوق اعتماداً على بعض القواعد التحفيزية ، وهكذا شكّلت مجموعة القواعد التسويقية الإستثمارية الإنتاجية نموذجاً من غط " قواعد قياسية " أوروبية يابانية نموذجية من أجل احتلال " مواقع إقتصادية أمريكية " في السوق العالمية ومنافستها .

ومن المعلوم أنّ ديمقراطية السوق لا تتجاوز قواعد جبرية وسلطنة حكومة نفوذ الأقوى ، التي من خلال نفوذها يفرض الأقلر قانونه وقواعده الملزمة على البلدان الأخرى ، ضمن إطار من الجبرية الديمقراطية — هيمنة السوق — وهكذا أخذت القوى الإقتصادية تفكّر بالتخلّي عن القاطرة الأمريكية التي تجرّ الإقتصاد العالمي منذ يوم ولادتها العالمية الأولى ، أو التقليل من آثارها الإحتكارية ، بهدف حجز مقعد سوقي في العالم ، حتى يكون بمقدورها أن تلعب دوراً بارزاً في المشاركة النفوذية الإقتصادية بالميدان العالمي . أمّا السبب فهو يكمن في أنّ هذه القاطرة الأمريكية لقّنت العالم الإقتصادي نوعاً من " عقاب لئيم إحتكاري " هذّ بزوال الكيانات الأخرى للعب دور قيادة فردية متبوعة جبرياً ، وهي مارست مشيئة مفردة من دروس الإستغلال والتصرف على أسس وقواعد ليس لها وجود في قاموس الصداقة أو الإنسانية

أو مفاهيم النادي الصديق ، وإثما هي نتيجة لعين التفوق في سوق واسعة وتكنولوجيا متقدمة وهيمنة سلعية غير عادية في أسواق العالم ذات التعددية السياسية .

وبعد حركة من زحف رؤوس الأموال تحت ظل مفاهيم أكثر حدة عن تعارض المصالح ، بدت الأمور في العام ١٩٥٠ وهي تدرج نوعاً من بيان مختلف حيث أخذت نتائج الممارسة النفوذية للقوى تتجسد على شكل نمو اقتصادي في جانب الكتل الاقتصادية وقاطراتها التي تجرّها الولايات المتحدة ، وذلك رغم هيمنة الولايات المتحدة وإحتكارها ، بحيث إمتلكت شروط التكنولوجيا وإمكانات النمو ، ثم أظهر بوضوح بعض الانخفاض في حصّة السلعة الأمريكية من السوق العالمية لصالح سلع أوروبية ويابانية ، مما يعني مشاركة نسبية في صناعة القيم السلعية والقواعد البيعية ...

وهكذا بدأ دولا الصراع بحرّ في الأسواق والمدن ويضرب في الأفق السياسي إلى أن تجلّت هذه الصورة إثبات الركود الحادّ الذي أصاب العالم عام ١٩٨١-١٩٨٢ ومع أنّ الاقتصاد الأمريكي استطاع أن يجرّ الاقتصاد العالمي ضمن قدرات خارقة وعلى أسسٍ نفعية ، إلا أنّه أظهر عجزاً لافتاً في مجال إدارة المخاطر الاقتصادية وقد تجلّت صورة عجزه القاطرة الأمريكية في قيادة الجماعة الاقتصادية العالمية عام ١٩٨٣-١٩٨٤ حيث بدأت الصادرات الأوروبية اليابانية تغزو الأسواق الأمريكية بقوة وبدأت لأول مرة " الولايات المتحدة " مثقلة بعجز تجاري كبير ، لأنّ صادراتها لم ترتفع بنسبة توازي وارداتها ولم تكن المشكلة مشكلة إنتاج أبداً ، إثما كانت مشكلة سوق وتصريف ، حيث سيطرت السلع الأوروبية اليابانية على نسبة لافتة من السوق الخارجية ، كما نافست السلعة الأمريكية داخل السوق الأمريكية ضمن محور تعددية السلعة وتنوعها .

وكان الأمريكيون قد إعتمدوا غطاءً تجاريّاً ، كُتبت قواعده الإستثمارية إثبات الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وظلّوا متمسكين بها ، على أساس أنّها غطية تنتج

ثراءً وبذخاً وتراكماً مالياً وإحتكارياً ، لكن المشكلة تكمن في أن العالم تغيّر مع تغيّر القوى والنفوذ والأدوات والمواد ، ما يعني مرحلة جديدة من مراحل التنافس بدأت .

ففي اللحظة التي كان يرى الأمريكيون فيها صحّة قواعدهم النفوذية النمطية كان الأوروبيون واليابانيون يعتمدون نمطية ثقب الجدار البيعي ، من أجل حصص نسبة مهمة في حصص السوق ، لذا عمل الأوروبيون واليابانيون على غرس قواعد مضادة ومنافسة في عالم السوق والتجارة ، تعتمد على أسسٍ تصريفية وفق نموذج تكنولوجيا الأشياء والإنتاجية الأفضل ، وأسعار منافسة ، وحاجات نفعية حديثة ، وتسهيلات كلفية أقل ، وعملوا على أساس طرد السلعة الأمريكية ، أو خرق دشهما السوقية وإحتلال مواقع بيعية مهمة ، فكان أن تبين الأوروبيون بالإجمال نظرية " المؤسسة " بمعناها " الفردي الجماعي " الخاضع للقانون الخاص والدعم الحكومي الذي تتولاها الموازنة في إطار " دعم القطاعات " التي تعاني في السوق الخارجية .

ومثّل الهدف في ضخّ الاقتصاد بمقدار من الأسهم التي من شأنها أن تساعد في السيطرة على نسبة من حصص الأسواق الخارجية ، واتخاذ مواقع عالمية في تسويق السلعة وبيعها وخلق نموذج من تبعية سلعية ، وقد نتج عن هذا التصوّر الذي تبنّته القوى الأوروبية اليابانية وبالأخصّ " الألمان واليابان " نماذج لقاطرات إقتصادية أثّرت في مساحات واسعة من السوق العالمية ونافست بقوة وطردت مجموعة لافقة من السلع الأمريكية ...

من مصاديق شكل " مجموعة الأعمال " الذي أملت خطّ الواجبة والمنافسة ما بين شكل الجماعة ( النمط الأوروبي الياباني ) مقابل شكل الفرد ( النمط الأمريكي ) من أجل حصص الحصص المطلوبة في السوق العالمية نذكر على سبيل المثال : " مجموعة دوتش بنك الألمانية ومجموعة ميتسوي اليابانية " ، وهي تقوم على أساس توزيع المؤسسات ، وتهدف إلى توسيع الإنتاجية مع تنويعها عبر سوق لها تبعية إسمية بالسلعة النمطية لنظام المؤسسة ، وتعمل على أن تكون مألّفة من مجموعة مؤسسات ذات رابط

مالي وتنسيق أنشطة ... مثلاً على ذلك مجموعة ميتسوى ( ٢٣ مؤسسة عضواً ) مجموعة ميتسويشي ( ٢٩ عضواً ) مجموعة ساتوا ( ٣٩ عضواً ) ... وفي ألمانيا توجد أمثلة مهمة في هذا المجال فـ " دوتش بنك " يمتلك مباشرة ١٠ بالمئة وأكثر أيضاً من الأسهم في ٧٠ شركة ، ٢٨ في دتلر بنز أكبر شركة في ألمانيا ، ( ١٠ بالمئة ) في ميونيخ راي أكبر شركة أوروبية لإعادة التأمين ، ( ٢٥ بالمئة ) في كارستادي أكبر سلسلة لمتاجر الأقسام في أوروبا ، ( ٣٠ بالمئة ) في فيليب هولزمان أكبر شركة للبناء في ألمانيا ، ( ٢١ بالمئة ) في سودزكر أكبر شركة للسكر في أوروبا ... وفي خارج ألمانيا يمتلك دوتش بنك ٤ في المئة من الأسهم في شركة فيات الإيطالية ، وتمتلك البنوك الكبيرة ما بين ١٠ إلى ٢٥ من الأسهم في ٤٨ مؤسسة ...

حتى أنه في عام ١٩٩٠ عقدت أكبر مجموعتين للأعمال في العالم ( مجموعة ميتسويشي ) من اليابان ومجموعة دتلر بنز — دويتش بنك من ألمانيا ( اجتماعاً سرّياً في " سنغافورة " لمناقشة فكرة تكوين " حلف عالمي " من أجل جني حصّة أكبر في السوق العالية ، في مقابل المنافسة الحادة خاصة من قبل السلع الأمريكية .

وبذلك أنتجت تجربة عقود ما بعد ١٩٥٠ تراكمياً في السلع وقدرات هائلة في مجال الإنتاج ، خاصة أنّ تكنولوجيا الإنتاج كانت موزعة ما بين الدول وليست حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية لكنّ " أمريكا " كانت بمثابة قيادة القاطرة آنذاك ...

ولم يمنع هذا من ظهور منافسات قاسية ، وفي ظلّ هذا الاحتدام كانت مجموعة من نظم الداخل تؤثر تأثيراً هاماً بمنحنيات الصراع الاقتصادي في مجالاته المتعددة ، فقد تبنت أوروبا واليابان نظام الدعم الزراعي والصناعي على أساس أنه يمثل السبيل إلى خلق فرص عمل من أجل الإستحواذ على حصص أكثر في السوق العالمية خاصة أنّ قدرات السلع الأمريكية تاريخية وجبارة ، في الحفاظ على نسب هامة من الحصص ، ما دام أنّها هي الفاتحة العالمية والقاطرة الكبرى لسلع ما وراء البحار .

إن هذه الظاهرة من حدة غزو السلع وتحرية السوق من الحصرية الواحدة في مجال إنتاج السلع التكنولوجية لصالح التعددية كان من لازمها أن تشهد ظاهرة حقيقية في مجال المنافسة ، وبالتالي ظهور " كسر ونصر " وثبات وهزيمة أمام جنسية المال وتوابعه ، ومن أمثلتها ظاهرة الطائرة الأوروبية " الأيرباص " فقد تدخلت عدة حكومات أوروبية وصاغت فكرة الأسطول الجوي المدني الأيرباص — وهي مؤسسة لإنتاج طائرات مدنية تملكها الحكومات البريطانية والفرنسية والأسبانية — ويعتبر الجو المدني من أهم الأعمدة الاقتصادية المنتجة للمال والنفوذ والهيمنة وتلعب دوراً أساسياً في " حكومة السوق " .

فقد تبنى الأوروبيون الفكرة وصاغوا آلية عملية لصناعة الأسطول الجوي الذي يجب أن يكون على قدر أهم مما عليه الطائرة المدنية الأمريكية " بوينغ " بهدف حصد حصة هامة من السوق ... ولقد كان الأوروبيون صريحين في أن إنشاء هذه المؤسسة إنما كان من أجل كسر احتكار الهيمنة الأمريكية الكبرى في هذه السوق المدنية الفضائية ، التي عاملت الأوروبيين بكثير من القساوة والإجحاف ، ومع أنهم أعطوها قدرات فذة في مجال المعلوماتية عبر العلماء وهجرة المعلومات والأدوات وغيرها إبان الحرب العالمية ، واشتروا من أسواقها كل السلع ، وهربوا رؤوس أموالهم إلى أراضيها ، بل سمحوا لرؤوس الأموال تلك بالانتقال إليها ، ولم يقيموا اتجاهها سياسات ضريبية صعبة أو غير تحفيزية لجهة أنها دولة حليفة ، ومع ذلك تصرفت الولايات المتحدة معهم على أساس أنها " تاجر " لا يهتم إلا النفع والربح والثراء حتى في خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا ، حيث عملت الولايات المتحدة على تفخيخ أوروبا بوحدات مالية مركزة وألغام نقدية موقوتة ، عبر رؤوس أموال أمريكية ، قادرة على التأثير بنسبة قياسية داخل الميدان الأوروبي ومن شأنها أن تؤدي الى خلق مناخات واضحة وجليّة من " الإستعمار المالي " في الداخل .



ومع أن الأوروبيين كانوا قد فكروا بمشروع " كسر هيمنة الأمريكيين " سوقياً على مستوى " الجوّ المدني " وصاغوا رؤيةً نفعيةً تجاريةً ماطرةً تجسّدت بـ " الطائرة كونكورد " التي حققت نجاحاً هاماً في المجال التقني لكنها خسرت حربها التجارية في السوق العالمية ، ومنيت بخسائر فادحة . ومعلوم أن الميزان في نتائج التطور التقني والتكنولوجي التجاري هو التسويق والربحية والتصرف ، وهو يكون لمن لا يتهزم في السوق في خضمّ حرب تجارية تصادم فيها الوحدات المالية النقدية الاقتصادية من وراء بنية سياسية هائلة ...

هنا فهم الأوروبيون أنه لا بدّ من خوض حرب الكفاءات بمعناها السوقي وعلى هذا الأساس خاضوا مشروع " زجّ المال " في نطاق مصلحة ومنفعة ما وراء الحدود من أجل التأثير في عملية " توزيع المال " الذي يتجه الجوّ المدني ، فكانت المساهمة الأولية لهذا المشروع من قبل الحكومات الثلاث ٢٦ مليار دولار وضماناته خطوط جوية مملوكة للحكومات ... مما يعني أنه لا بدّ من مال أكثر وعلاقات أكر ونسيج من هيمنة أخرى على حكومات ما وراء البحار ، وعلى وحدات المال المؤثرة حتى تماسك إمكانية تطوير المشروع الجوي ، ويستمرّ نطاق التطورية النفعية ...

ثم إن فكرة الثروة لا تتوقف على أساس الإنتاج التقني إنما لا بدّ من مجموعة لنسيج علاقات ذات بعد علمي تقني سياسي وعلاقاتي مؤثرة ، يضاف إليها نفوذ هيمنة تتداخل فيها مجموعة من القوى خاصة العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بهدف تسويق السلعة المنتجة ، وفق مقاييس تزاخم إقتصاد تعدّد فيه الجنسيات السوقية ، وهذا ما امتازت به الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تصدير السلعة إلى الأسواق التي استعمرتها عبر المساعدات السنوية والقدرات العسكرية وحواجز عالم العسكر في البحر والبر والجو ، وكلها تقوم على استراتيجية إستعملها الأمريكيون منذ زمن بعيد من أجل سياسة تصريف أساسية ، هذه الاستراتيجية تختصرها كلمة " المال والهيمنة " فعبر المال والمساعدات السنوية وأدوات الحرب والتكنولوجيا ووسائل الهيمنة الأخرى التعدّدة

إستطاع الأمريكيون أن يفتحوا أهم الأسواق العالمية بصورة تبقى بين أيديهم عبر سياسة " جبرية المال وأدوات النفوذ " ... وكان من مظاهرها أنهم منعوا على الدول التي تستفيد من المساعدات السنوية ، أو من جدولة الديون الأمريكية ، أو الحماية الأمنية ، أو تأييد المصالح الخارجية الداخلية ، أو عدم زعزعة النظام ، منعوهم أن يشتروا من غير البضاعة الأمريكية وضمن نطاق " مرافق " و سلع و حصص محددة ... لتكون بذلك السوق احتكاراً أمريكياً من منظار نتائج الهيمنة ، ومن ينظر اليوم إلى مبيعات البوينغ الأمريكية والأيرباص الأوروبية يدرك كم هي هذه السياسة الأمريكية نافذة رغم التطورات الهائلة التي جعلت من الأيرباص نموذجاً متطوراً هائلاً .

ومع أن الأوروبيين إستطاعوا أن يستحلوا نجاحات هامة لهذه الطائرة عبر التوسيع من سوقها وحصصها ومنفتحها الجوية ، إلى درجة أن حصّة بوينغ هبطت عام ١٩٩٠ من الطليبات الجديدة إلى ٤٥ بالمئة وكانت هذه النسبة أوّل مرة تنزل فيها حصّتها عن حدود الـ ٥٠ بالمئة ... لكنّ السنوات الأخيرة من القرن العشرين كانت محطّة أساسية لتسويق البوينغ عبر سياسة الولايات المتحدة المتشدّدة التي خلطت السياسة بالإقتصاد والأمن والشؤون الدولية ، فعمدت إلى أسلوب إحتكار الأسواق الجوية أو محاولة ذلك عبر نظام المساعدة المالية الأمريكية ، ما أدّى إلى رفع مستوى المنافسة الأمريكية السوقية في هذا القطاع ، مع أن تقنية الأيرباص مهمّة ومتطورة جدّاً ومنافسة للبوينغ من هذه الجهة .. لكن ذلك لم يسقط أيرباص من قوّة مناعتها وجنّدها لزبائن آخرين ، فمن المفارقات أنّها إستطاعت أن تنافس الأمريكيين حتى في الخليج العربي الذي يمثّل إحتكاراً أمريكياً بنسبة مهمّة ومنذ أيار ٢٠٠٠ باتت شركة طيران الإمارات العربية " الزبون الأوّل " لطائرة " أيرباص ٣ أكس أكس " التي طورها مجموعة أيرباص الأوروبية وكانت شركة الإمارات وقّعت مع المجموعة الأوروبية ٣٠ نيسان ٢٠٠٠ عقداً لشراء ثلاثاً من طائرات هذا النوع على أن تسلّم لها عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وهذه الطائرة تتسع لـ ٦٥٠ راكباً ...

في هذا الوقت بدت الأمور من خلال فهم أمريكي مختلف ، فمئذ فترة غير طويلة تتضح مجموعة من الدول بسبب شروط أمريكا الأمنية السياسية الاقتصادية المعنوية وغيرها ، حتى أن إسرائيل اشتكت بشهر نيسان ٢٠٠٠ من قسوة إستغلال المساعدات الأمريكية وهيمته على القرار المالي الإسرائيلي ، فالولايات المتحدة لا تسمح لها بشراء طائرات أيرباص ، وتلزمها بشراء طائرات بوينغ وذلك بسبب المساعدات الاقتصادية العسكرية التي تحصل عليها إسرائيل من الأمريكيين بمعدلات سنوية تبلغ ٣ مليار دولار ، فضلاً عن الإعفاءات الجمركية التي تصل إلى مستوى ١٠ مليار دولار .

أمام هذا يمكننا القول بأنه يوجد في مجال الجو اليوم مؤسستان ذات نفوذ كبير تقنياً وتسويقياً ، مدعومتان بخطة سياسية ساخنة ، يشهد فيها الجو العالمي عبر نسيج عولمة " البائع " صراعاً حاداً ، أطرافه الإثنان هما شركتا صناعة الطائرات المدنية الكريان في العالم " بوينغ الأمريكية وأيرباص الأوروبية " ويتجلى الصراع على إستثمار أكبر حصة ممكنة في السوق العالمية ... وتدخل في هذا الصراع التعقيدات السياسية الاقتصادية التقنية التكنولوجية ومجموعة العلاقات وأدوات ومواد النفوذ بين معسكر الشركتين وبناهما الدعمية وهي سياسية بالطبع ، ويكون من ضمن أدوات تسويق السلعة دعاية السوق ، والحوادث والمشاكل الفنية وغيرها ، مما جعل حوادث سقوط الطائرات تدخل بسرعة هائلة إلى " وكالات بيعية للأخبار السريعة " عن بلاغات الأعطال في ميكانيك طائرات الركاب والأخطاء وغيرها ، كما تعتبر أرقام المبيعات للطائرات سنوياً من أهم أدوات الأسلحة المستعملة عبر صناعة القنوات التسويقية للطائرات المدنية بين معسكر الشركتين .

وتشير الإحصائات الحديثة إلى أن البوينغ الأمريكية استطاعت أن تبيع ١٣٠٧٦ طائرة مقابل ٢١٨٨ طائرة للأيرباص الأوروبية ، لكن هذا الرقم لا يعتبر نهائياً ، لأن البوينغ سابقة زمنياً على وجود الأيرباص حتى أنها في العام ١٩٩٩ ساوت

مبيعات الأيرباص مبيعات البوينغ ، مما حدا بالولايات المتحدة لأن تفتح حرباً إعلامية  
فنية صناعية شرسة على الأيرباص ، منها التحسّس على معلومات سرية للأيرباص في  
تاريخ مضى أدت إلى صفقة العمر مع السعودية لصالح البوينغ بعدما كانت قد تمّت  
لصالح الأيرباص مبدئياً .

وفي هذه الحرب تستعمل كلّ أدوات جذب الزبائن ، وتقوم الشركتان بتقديم  
تقنية رفاهية جديدة للمسافرين ، ففي تاريخ ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٠ تبارت شركتا  
صناعة الطيران المدني " أيرباص والبوينغ " في تقديم الرفاهية المعلوماتية للمسافرين وآخر  
مشروع لهما هو إطلاق مشروع تزويد الطائرات المدنية بالإنترنت ومعلوماتية جيدة ،  
يضاف إليها ألعاب فيديو وقوائم بالأسعار والمواقع السياحية وبنية تاريخية عن المناطق  
المقصودة وعن أسعار السلع والفنادق والعادات الاجتماعية وأماكن الخطر وما إلى ذلك  
من معلومات هائلة تحصل عليها بـ " كبسة زر " ...

في هذه الحرب يكون الإعلان عن صفقة لبيع عدد من الطائرات واحداً من  
أهم الأسلحة في منافسة السوق ، مثاله ما جرى تاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ حيث  
عقدت الشركة المالكية المغربية للطيران صفقة مع بوينغ الأمريكية لشراء ٢٢ طائرة  
بوينغ مدنية بـ " مليار ونصف المليار دولار " كما وافقت على شراء ٤ طائرات من  
صناعة إيرباص وقد قلّمت بوينغ مجموعة من المحفّزات التقنية وقطع الخيار إضافة إلى  
همس سياسي من أجل إتمام الصفقة التي تعتبر صفقة قاسية جداً لـ " شركة إيرباص  
الأوروبية " مما حدا بالبوينغ إلى أن تشنّ دعاية يبيعية واسعة النطاق على المستوى العالمي  
لتصف بوينغ بـ " أهم طائرة على الإطلاق " من أجل زيادة في كسب احتكار الجو  
المدني .

وفي إطار هذه الحرب صلّمت بوينغ من خطة عمل إستراتيجية بين الأوروبيين  
وروسيا في مجال مرحلة مهمة من سوقية إيرباص ففي تاريخ ١٩ كانون أول ٢٠٠٠  
قال رئيس وزراء فرنسا " ليونيل جوسبان " : إن شركة الطيران الروسية " ايروفلوت "

ستوقع ( خطاب نوايا ) تطلب فيه من شركة " إيرباص " الأوروبية شراء ثلاثين طائرة وهذا الإعلان يكشف عن نمو مهم في مبيعات إيرباص التي تتنافس عالمياً على الجو العالمي مع بوينغ الأمريكية . كما وقعت فرنسا وروسيا سلسلة إتفاقات في مجال الملاحة الجوية والفضائية وحول حماية المعلومات السرية من شأنها أن تفسح المجال أمام تعاون حقيقي في المجالين العسكري والفضائي وتشمل خصوصاً لروسيا أن تزود بمكونات برنامج صنع طائرة إيرباص من طراز ( ٣ أكس أكس ) في هذه الحرب المستعرة التي دخلت فيها الحكومات كـ " طرف أصيل " ، وفي تاريخ ٢٠ كانون أول ٢٠٠٠ إشتد الخلاف بين الأمريكيين والأوروبيين سياسياً بسبب إنتاج طائرة إيرباص الأوروبية الحديثة ٣ أكس أكس ، والتي ستعتبر الأهم في مجال الجو المدني وتنافس طائرة بوينغ الأمريكية المدنية الأخيرة ...

حتى أن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون هدد بإمكانية نشوب حرب إقتصادية واسعة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا لأنها تخرق إتفاقية موقعة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عام ١٩٩٢ . كما تخرق قواعد منصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة الموقعة في العام ١٩٩٤ ، ويصرّ الاتحاد الأوروبي على أنه يحترم كلّ الإتفاقيات ، وأنّ إنتاج هذه الطائرة موافق للقواعد التجارية ، وأنّ الفضاء يتسع لمثلها ، ويدلّ على ذلك أنّ العقود المبرمة مع عدة دول طلباً لها وصلت إلى حدّ طلب ٥٠ طائرة وهذا هو الرقم المطلوب من الوجهة التجارية من أجل تصنيع هذه الطائرة في العام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وكانت دولة الإمارات العربية أوّل دولة قدّمت طلباً لشراء عدة طائرات منها .

فإنّ هذه الحرب التي تعتبر هامة جداً لما في الفضاء من ربحية ومالية وإستثمار ، ستلعب إيرباص دوراً مهماً خاصة إذا تمّ تشكيل الاتحاد الأوروبي من حوالي ( ٨٥٠ مليون نسمة ) ضمن دول متعدّدة كلّها تشتري الأيرباص ، مما سيزيد بنسبة مهمة جداً مبيعاتها ، وستحتلّ جزءاً مهماً من مواقع فضاء البوينغ ، لذا كان من الطبيعيّ جداً أن

تجند أمريكا ووكالاتها وشاشات التلفزة وأدوات شراء القنوات عبر البوينغ وغيرها حرباً دعائية واسعة النطاق ( حرب الإعلام الفضائي ) تستغل سقوط طائرة تابعة لشركة الأيرباس الأوروبية مما يتيح للإعلام الأمريكي فرصة هامة جداً لحمل خبرها وأزمات الشركة ومعلومات مجهولة وأخرى وهمة إلى كل ناحية في العالم .

ويركز الخبر " المبالغ " على مشاكل الطائرة الفنية والجوية التنافسية ، وضعف تحمل الصدمات ، ويشهد على ذلك أقوال ميكانيكي الطائرات ، ويعتبر الكذب الاقتصادي " فتاً استراتيجياً " من أجل تسويق وخلق " قنوات تجارية " لا تقبل الجدل على قاعدة : كذب كذب حتى يصلحك الناس . كذب كذب حتى تصلحك نفسك . كرر كرر فإن الناس يصلحون ذلك سواء كان صدقاً أم كذباً ...

وللتذكير فإن كل هذه الحرب تجري ضمن محورين : محور نظامي بمعناه التجاري ، يتبنى نظام الفردية السوقية . ومحور نظامي آخر يتبنى السوقية الجماعية المدعومة .

الأمريكيون يقولون : ينبغي للحكومات أن تحمي الملكية الخاصة وبعد ذلك يجب على الحكومات أن تراجع عن الدعم وتدع الأفراد يقومون بدورهم في إدارة الاقتصاد " إنتاجاً وتجارة واستهلاكاً ، على أساس أن هذا الدور وهذه الطريقة هي المعيار الذي يقود الرأسمالية في الاتجاه الصحيح ، ويسطر منفعة تتجاوز الفرد إلى الجماعة بطريقة طبيعية بعيداً عن تدخلات الهرم السياسي . هذا ما يعبرون عنه ببراعة الفرد ، بعيداً عن غلط الجماعة المدعومة .

الأوروبيون واليابانيون من أصحاب نظام " سوق الجماعة " يرون أن المشكلة تكمن في نتائج الرأسمالية فيما إذا كانت الفردية مطلقة فيها إنتاجاً واستثماراً وسوقاً ، وبالتالي يصح إدخال مجموعة من القيود النفعية لصالح الرعايية الاجتماعية ، وهذا بالضبط ما تقوم به المجموعة السوقية إنتاجاً وآثاراً سوقية واجتماعية ، ولو ضمن الحد الأدنى ، ولأن خلق حصص السوق يحتاج إلى حيلة " معرفة " نقاط الضعف عند

الخصم ، كان لا بدّ من التضحية بمقادير من مال الخزينة من أجل دعم الاقتصاد المنوّق في الخارج والداخل ، ضمن سياسة القطاعات الخاضعة لهيمنة صعبة في مجال المنافسة التسويقية ، وهذا سيعود ريعه فيما بعد على الدولة ، بعد أن تحصد السلع مبيعات هامة ، من شأن السوق أن تستوعبها على نحوٍ ثابتٍ وتبعيّةٍ محكمة ، ضمن مقادير هامة من المحصص عبر ذراع تجارة " عولمة البائع النفعيّة " .

وقد تجلّت صورة مثيرة للإهتمام في هذا المجال في إستراتيجية الدعم الأوروبي الذي نقل عدواه إلى بريطانيا الميالّة نحو نُظُم الولايات المتحدة الأمريكيّة ، خاصة في الفترة التي تبدّت فيها مؤشرات عن أمراض إقتصاديّة تصيب " الاقتصاد الاجتماعي البريطاني " ، يُضاف إليها مجموعة من الهزائم المتتالية التي انعكست على أسوأ المراحل التي حلّت بالنمو الإقتصادي ، وما بعدها من البطالة ، ومؤشر ضعيف ومتراجع من الإستهلاك ، ومخاطر مهاوي أسهم في البورصة ...

ولا يعني هذا أنّ الأمريكيين ظلّوا ينظرون إلى السوق وتداعياتها ، ضمن إطار سياسة السلبية ، بل إنخرطت المؤسسة السياسيّة في أكبر ظاهرة دعم ، تجلّي في مجموعة من الوسائل الماليّة النقديّة السياسيّة التحسّسيّة والأمنيّة ، وإستعملت فيها كلّ العتاد الحرية الشموليّة ، ذات النفوذ التي تمارس على الطرف الآخر لإرغامه والتي من شأنها أن تؤثر على مستوى إتخاذ القرار فيه ، بدءاً من السوق ، وصولاً إلى عتاد الحرب وإنهاءً بنتائج الفضاء المذهلة ، نعم قد يقال بإختلاف صور المصاديق " الدعيميّة " بين الأوروبيين والأمريكيين ، وهذا ما عبّرنا عنه بـ " النمطيّة السوقية " كأساس من أساسات صراع عصر العولمة .

وهكذا انخرط " المجتمع الرأسمالي " بحرب الدعم في مقابل سلعة الأمريكي التي تربّعت فترةً تاريخيّةً قياسيّةً على عرش ( مبيعات السوق ) دون منافس . وتجلّت بدايات المنافسة من خلال إنفاق الحكومات من ناتجها القومي ، بهدف مساعدة المؤسسات على خوض تجارة السوق بمزايا أفضل ، من جهة الكلفة والتقنيّة والتسويق فدخلت

بصورة غير مباشرة " حكوماتُ الدعم " على نسق من معادلة " الدولة التاجر " التنخيفية وراء قناع المؤسسة الخاصة والفاطرات المالية التي يحكمها القانون الخاص . وبدأت تدبّ رحي حرب هائلة ، وفق أسلوب تطوّر الأدوات ، والتحكّم أكثر بتصرف المواد ...

كلّ ذلك بهدف إحداث خروقات جوهرية بركيزة السلعة الأمريكية وزحزحتها من السوق ، لفتح أجواء سوقية تكون على مستوى قوى الحرب الاقتصادية الجديدة ، في عصر أصبح فيه الاقتصاد يمثّل البنية الأساسية في إنتاج عمالقة النظام الدوليّ ، وهكذا أخذت " سياسة الإنفاقات الدعمية " تلعب الدور الإستراتيجي في سياسة " تاجر " العولة في أسواق العالم ، من أجل مساعدة صناعاتها المتنوعة ، مثلاً على ذلك : تنفق إيطاليا ( ٥,٥ في المائة ) من ناتجها القومي الإجمالي وتنفق بريطانيا ( ١,٧٥ ) من ناتجها القومي ، وفي أسبانيا وصل الحد إلى أنّ المؤسسات المملوكة للحكومة تنتج على الأقلّ " نصف الناتج المحلي " الإجمالي ، وفي فرنسا وإيطاليا يعتبر قطاع الدولة مسؤولاً عن ثلث الناتج القومي الإجمالي .

وفي ألمانيا تمتلك حكومة الولايات والحكومة الفدرالية أسهماً أكثر في صناعات كثيرة ، منها : خطوط الطيران ، والسيارات ، والصلب ، والمواد الكيميائية والطاقة الكهربائية ، والنقل ... حيث تملك بعضها بالكامل ...

إلى درجة أنّ الحكومة الألمانية تمتلك أكثر مما تمتلكه أيّ حكومة في العالم ، يبعد النظر عن منظومة الشيوعية السابقة وكانت ألمانيا السبّاقة في تحديد عنوان القطاع العام وأنّ مقولة : ( الدولة تاجرٌ فاشل ) لا تعتبر صحيحة على الإطلاق ، وفق النموذج الألمانيّ ، بل وغير الألمانية من مجموعة الدول الصناعية ، القادرة على صناعة أسس تجارية نظمية ذات فائدة ، حتى مع المحافظة على الصالح العام . وإتخاذ صفة التاجر والربحية والثراء عبر قيامها بمجموعة من الأساليب التجارية ، كما هي الحال مع أشخاص القانون التجاري الخاص ...



إن ألمانيا تعتبر فكرة الدولة تاجر فاشل ما هي إلا نتيجة لمجموعة من الممارسات الخاطئة وبالتالي لا يجوز تعميم هذه الفكرة بسبب سوء سلوك إداري من قبل حكومات سيئة التدبير ، لذا لم يحتاج الخصخصة ألمانيا بنسبة ينظر إليها كتحول كما هي اجتاحت بريطانيا وغيرها من الدول ، بل ظهر القطاع العام في ألمانيا ومجموعة من الدول الأوروبية كعامود فقري لمجموعة من السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية والطبية والتربوية وغيرها ، حتى أن ألمانيا قد تبدو إشتراكية أكثر من غيرها وهي من رواد الرأسمالية ...

إن هذه التدابير لم تكن على الإطلاق داخلية أو موجهة نحو الداخل بل كان لها ما يبررها من خلال نظرة دقيقة إلى البيئة الدولية ، ولأن الصناعة السوقية والسلعة هي أكبر من الدولة الألمانية أو اليابانية أو الفرنسية ، كان لا بد أن تكون النظرة أكثر شمولية ، من خلال أفراد مجموعة من قيم قانونية وخطط يعبية إستثمارية وتجارية وسوقية ، من خلال إستقراء نوافذ وقوى السوق ونظم الإجماع السياسي المالي النقدي السلمي ، من هنا كانت هذه الطريقة غمطية سوقية أكثر من كونها عقائدية مبدئية . ولقد كان السوق محركاً لمجموعة هائلة من الأساليب والمواقع والإستراتيجيات والبنى والكمائن للقاطرات الإقتصادية السوقية ...

أمام كل هذا كان لا بد من خوض الحرب الإقتصادية على نطاق كل الوسائل والبنى الخلفية ، التي تقرر شروط النمو الإنتاجي في شقه التسويقي ، فكان المضمار في المستوى الدراسي ، وعدد مراكز الأبحاث ، والإنفاق على التعليم والتنشئة المهنية ، والتلمذة الصناعية ، والطريقة التوظيفية ، وشروط ثبات الأسواق ، وإعداد وسائل الهيمنة ، بما فيها العسكرة والأمنية والتجسسية ، وأدوات الذراع الضاربة ، وقد خاضت ألمانيا واليابان هذه الحرب ، ضمن مقادير هامة على أساس منافذها وممكناتها وهي في غاية الأهمية ، خاصة أنها تعتبر شرطاً للإمكان الإنتاجي في الحاضر ، ومشروع تطوير المستقبل الإنتاجي السوقي ، وخلق فرص التحول التكنولوجي ، هو عماد

موازين الصناعة المؤثرة في العالم ... بالمقابل نجد أن " النادي الأمريكي " الصناعي أخذ شكلاً متنوعاً أمام منحنيات هذه الحرب ، التي يبدو أنها أظهرت كفاءة أوروبية يابانية حتى شكك بعضهم في صحته أن تبقى أمريكا صاحبة قمرة القيادة على مستوى التعددية الاقتصادية ، لجهة أن مشاركة القوى الأوروبية واليابانية في صناعة القيم وتسويقها وحصد الحصة الاقتصادية أصبحت وفق الأرقام مذهلة ، وإن لم تصبح أعلى من نسب الأمريكيين في قطاعات مهمة . إلا أنها فتحت نوافذ وأبواب ، واحتلت مواقع وهزمت فرص أمريكية ...

خاصة أن الأوروبيين واليابانيين ، إعتدوا أسلوب الإنفاق التطويري على الأبحاث والدراسات والمشاريع نحو التوجيه السلعي السوقي . ومع أن القدرة الأوروبية اليابانية أثبتت أنها قادرة على خرق الدروع الأمريكية لكن سنوات نهاية عقد التسعين من القرن العشرين كشفت أن الأمريكي لديه مجموعة من الأوراق التي لم يكن قد كشف عنها ، منها الإنترنت ، والهندسة الوراثية ، وغيرها من مجموعة الابتكارات الهامة جداً في عالم النفع السوقي ، والتي تحصد بقوة في السوق العالمية ومن دون منافس ، لما لها من ارتباط حاد واختصاصي في مجال منافع بني الناس ...

إلى أن وصلت فيها سنوية الحصاد للثروة عبر الإنترنت إلى ما يشبه العملاق الذي لا يقاوم ، فقد أكدت دراسة جامعية نشرت تاريخ ١٠ حزيران ١٩٩٩ من قبل مصنع أجهزة ( سيسكو سيستمز ) أن ( حجم أعمال الإنترنت بلغ أكثر من ثلاثمائة مليار دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ — أي ما يعادل حجم اقتصاد سويسرا ) وإذا قسنا هذا الرقم بالناتج الداخلي الإجمالي لبلد ما فإن حجم أعمال الإنترنت يحتل رتبة أـ ( ١٨ في العالم ) .

و طبقاً للإحصائيات الاقتصادية على التوالي وللعام الثالث يتربع " بيل غيتس " صاحب شركة مايكروسوفت الأمريكية للبرمجة ، على عرش الثروة دون منازع فقد بلغت ثروته ١١٠ مليار دولار ، في حصيلة متحركة تزيد كل مطلع شمس بمقدار ١٣٠

مليون دولار من الإستثمارات في صناعة الرمح . نعم إنتكست ثروته فيما بعد وذلك بعد حكم القضاء الأمريكيّ إلا أنّه ظلّ الثريّ الأوّل في العالم .

وطبقاً لإحصاء مجلة " فوربس " الإقتصادية الأمريكية التي تنشر القائمة الذهبية بـ " أغني أغنياء العالم " فإنّ غيتس ومدة عام واحد حتى أكثر من ٦٠ مليار دولار .

ثم إنّ الأميركيين إحتلوا المراكز السبع الأولى في العالم ، وقد أشارت دراسات الإستثمار إلى أنّ ثروة غيتس تمثل ضماناً أساسية ومركزية في الإقتصاد الأمريكي ، وأنّ الإدارة الأمريكية تعمل على حماية رجال الأعمال والشركات والمؤسسات الأمريكية خارج الحدود الوطنية بقوة وإستمرارية ، وأنّها تستغلّ النفوذ العسكري والسياسي والإقتصاديّ ، من أجل تثبيت الإقتصاد الأمريكي في العالم الخارجي ، خاصة في وجه المنافس الأوروبي والياباني ، كما أدلى بهذا المعنى وزير الدفاع الأمريكي " كوهين " .

كما أنّ تقنيّة " الإستنساخ " أخذت تُظهرُ بوادر مالية نفعية تجارية هائلة تعدّ بالمقاسات النفعية عالية الثروة ، ويبعد النظر عن الإنتاجيّة السلميّة الطيّبة وغيرها فإنّه وبتاريخ ١٨ شباط ٢٠٠٠ بدأت شركة أمريكية إسماها " جينيتكس سيفينفس اتندكلون " العمل على إستنساخ الكلاب والقطط ، سعياً وراء الأرباح الخيالية كما عبّروا عنها ، لهذا السوق الكبير ...

وقد نشأت هذه الفكرة حين قام ملياردير لم يكشف عن اسمه بالترع عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢,٣ مليون دولار لجامعة " أي تي أم " في منطقة " كوليدج ستیشن " في ولاية تكساس الأمريكية لأبحاث الإستنساخ ، التي كان يأمل أن تساهم في استنساخ " كلبته ميسي " التي ولدت من فصيلتي كولي كلب رعاة إستكتلندي وهاسكس ، ويقول " مارك زستهووسن " المسؤول عن المشروع في قسم الفسيولوجيا البيطرية : لم يكن يخطر ببالنا إقامة مصرف للمورثات ( بنك جينات ) لو أننا لم نتلقّ مئات الطلبات من أشخاص مولوعين بحيواناتهم ويرغبون بإستنساخها بعد موتها ، مؤكّداً أنّ الإستنساخ لهذه الحيوانات يدرّ أموالاً خيالية ... وهذا ما تثبته الطلبات الوافدة ..

يُشار إلى أن نتائج الاستنساخ يظهر مستقبلاً باهراً على صناعة جني الثروات على صعيد عالمي ، خاصة في مجال الطبّ والأدوية ، وعلى نظرية الإحتكار الأمريكية ، وما زالت الإكتشافات المهمة تتوالى في تطوّر لافت ...

ففي ٢٩ نيسان ٢٠٠٠ أعلن فريق من الباحثين الأمريكيين أنهم شاركوا على إكتشاف " بنوع الشباب " وذلك مع نجاحهم في إستنساخ عحول صغيرة بخلايا شابة بعد تمكّثهم من إعادة " عقارب " عملية الشيخوخة إلى الوراء في الخلايا المستنسخة من خلايا مسنة ، فقد نجح فريق باحثي شركة " ادفانسد سيل تكنولوجيز " — أي التكنولوجيا المتقدمة للخلايا — وذلك في وورثستر في ماساشوستس في استنساخ ست بقرات بإستخدام خلايا مسنة ، ويؤكد الباحثون أن العحول الإناث المستنسخة ليست في صحّة جيّدة فحسب ، بل لا يبدو عليها أي من علامات الشيخوخة المبكرة التي لوحظت على النعجة دوللي التي استنسخها البريطاني أيان ملوت في عام ١٩٩٧ .

ويؤكد " روبرت لاتزا " رئيس فريق البحث في دراسة نشرتها مجلة " ساينس " تاريخ ٢٨ نيسان أن التقنية الجديدة المستخدمة ، أعادت عمر الخلايا على ما يبدو إلى الوراء ، بحيث ظهرت أكثر شباباً ، حتى من خلايا البقرات العادية التي تقاربها سنّاً .

وتقول الجمعية الأمريكية لتشجيع العلوم إنّ النتائج التي توصّل إليها الباحثون تزيل الشكوك التي أثّرت حيال جدوى الإستنساخ الخلوي ، ويؤكد " لاتزا وزملاؤه " إمكانية أن الإستنساخ يمكن أن يتيح " زراعة " خلايا شابة لإستخدامات متعددة في الطبّ أولاً مع توليد أنسجة جاهزة للزراع في الجسم البشري . وفي تربية الماشية ، عبر زيادة سنوات الإنجاب لدى حيوانات المزرعة .

وتتقدم الخلايا بالسنّ أو تشيخ بمرور الوقت مع زيادة عدد المرات التي تنقسم فيها فعلياً الشيخوخة ترافق مع إنقسام الخلايا ، والخلايا مبرجة لتتقسم إلى عدد محدد من المرات وهي تموت عندما لا تعود قادرة على الإنقسام والتجدد ويمكن تحديد عمر الخلايا بعدد مرات استخدام " التيلوميرات " وهي بروتينات تغطّي طرف الصبغيات ( كروموزومات ) وتقوم " التيلوميرات " بمنع انسلال خيوط الجزئيات الوراثية الدقيقة واحتفائها مع كلّ عملية انقسام خلوي . وبما أن تيلوميرات الثدييات غير قادرة على تعويض ما تفقده ، لأنها تنضب شيئاً فشيئاً مع كلّ عملية انقسام وبالتالي كلما أصبحت التيلوميرات أقصر كلما تقدّمت الخلية بالمرء وتقرّبت من وفاتها الطبيعية . ولإنتاج

العجول المستنسخة ، إستعمل الباحثون خلايا تقترب من نهاية العمر ولم يعد لديها سوى دورات محدودة من الإنقسام .

وإكتشف لانزا وزملاؤه أنّ الإستنساخ أعاد قدرات الخلايا على الإنقسام ، لدى البقرات الستَ وبدلاً من أن يكون لديها عدد من دورات الإنقسام يعادل صفراً إلى أربع دورات تبين أنّ خلايا هذه العجول المستنسخة أكثر من ٩٠ دورة . ويقرّ العلماء بأنهم لا يعرفون بالتحديد لماذا ولا كيف ساعد الإستنساخ الخلايا على إستعادة شبليها أو ما إذا كان ذلك يعني أنّ العجول المستنسخة ستعيش فترة طويلة فلدی أظهرت الخلايا علامات البلوغ التي دلت على أنّها ورثت عمر أمّها وراثياً . والغاية من الإشارة إلى هذا الموضوع أنّ الإستنساخ في ميادين متعدّدة وهائلة سيحيي أرباحاً لا تعدّ ولا تحصى . خاصّة إذا ابتدأ عصر المعالجة بالجينات .

إنّ لهذا السلاح الهائل على مستوى السوق الطبّي والدوائي والإستنساخي الحيوانيّة وغيرها ... منافع ماليّة لا يمكن أن تقاس ، وتعتبر أمريكا سيّدة الإستنساخ وأسراره في العالم .

هذا السلاح المقصود منه " المال والثروة " يُضاف إلى مجموعة الأسلحة التي برزت في ميدان الثروة التنافسية في مجال العالم ، منها : منتجات السلع الأمريكية التكنولوجيّة القويّة جداً في المجال العسكري ، والمنافسة بشراسة في الأسواق العالمية ، بل هي الأساس والعمود الفقريّ في التطوّر ... فالصناعات العسكريّة ذات تقنية فريدة في العالم ، تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية " تاجر السلاح " الأكثر إنتاجاً للمال عبر السلاح .. وهي تمتلك أكثر من ورقة ذهبيّة إستراتيجيّة في تجارة السلاح إلى درجة أنّ العديد من الدراسات الدقيقة تشير إلى أنّ الأمريكيين الذين تركوا بعضاً من حصصهم في السوق العالمية في بعض مجالات الصناعات والخدمات المدنية إتجهوا إلى الإستثمار بالصناعات العسكريّة لما لها من أرباح خياليّة .

يشار إلى أنّ الإقتصاد الأمريكي ومنذ أواخر التسعينات أنتج أرقاماً قياسيّة في النمو العالمي كما إعتبر الإقتصاد العالمي الأول والأكثر نمواً . مع زيادة الإرتباط به ضمن قطاعات معيّنة . وتشير مجموعة الإكتشافات الحديثة إلى أنّ الإقتصاد الأمريكي

سليعب دوراً هاماً وإستراتيجياً وإحتكاريّاً في العديد من القطاعات الهامة ، ممّا يعني إضافة حاجة جديدة ومستحدثة إلى مجموعة حلقات الاقتصاد الأمريكي القوي ، الذي إستعاد مجموعة من الوسائل التي عمّدت على عرش القوة الأولى عالمياً ، بعد أن تنبأ الإقتصاديون بأزمة مريعة ستصيبه في منتصف التسعينات أواخر القرن العشرين .

وفي تاريخ ٣٠ كانون أول ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في واشنطن أنّ الموازنة الأمريكية للسنة المالية ( ٢٠٠١ ) ستسجّل فائضاً قيمته ( ٢٥٦ مليار دولار ) أي ٢٨ مليار دولار أكثر من التوقع السابق . وأضاف كلنتون : إنّ هذا الفائض سيمكّن الحكومة من تسديد ( ٢٣٧ مليار دولار ) من الدين . وسداد كلّ الدين العام بحلول ٢٠٠٩ إذا ما خصّص فائض كلّ سنة لذلك . ولم تلتزم نفقات إضافية زيادةً على تلك المقررة أساساً ، وستكون السنة المقبلة رابع سنة على التوالي يُسجّل فيها فائض في الموازنة الأمريكية ، وهذا أمر لم يكن يحدث طوال خمسين عاماً مضت .

وقال كلنتون : إنّ الولايات المتحدة سلّدت ٣٦٠ مليار دولار من الدين خلال السنوات الثلاث الماضية ، وذكر أنّه عندما تسلّم منصبه في العام ١٩٩٣ كان التوقع يشير إلى تضخّم الدين إلى ٦٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلا أنّ فائض الموازنة المتكرّر سمح بخفض قيمة هذا الدين إلى ( ٣٢٠٠ مليار دولار ) ، أي ٣١ من مجمل الناتج الداخلي في الولايات المتحدة ، بدلاً من ٥٠ في المئة في العام ١٩٩٣ إلى درجة أتاح هذا التراجع خفض ١٦٦ مليار دولار هذه السنة من " خدمة الدين " وسمح بخفض نسب الفائدة على المدى الطويل ٢ في المئة منذ العام ١٩٩٣

إنّ إستعراض بعض من صور المنافسة ، تكشف لنا أنّ العالم الصناعي أدرك أنّ إمتلاك السوق العالمية ، يبدأ من تطوير وسائل تكنولوجية مؤثرة في الحياة النفعية البشرية ، وهذا يستتبع ارتباطاً واسعاً ما بين أهداف الصراع ووسائله ومن خلال هذه الوسائل يمكن إنتخاب غط عملي معيّن ، من أجل إحكام السيطرة على السوق ، فقد

تبنّى دولة ما نظام الدعم التام ، وقد تبنّى نظام الخلفية التسويقية ، والبعض الآخر قد يتبنّى نظام الفردية الكفوءة ، وهذا يعني ترابطاً هاماً ما بين الوسيلة والقدرة والنمط . ويجب أن نستوعب الحقيقة التالية : إن قواعد الصراع تختلف باختلاف الوسائل والأدوات وإمكانية استعمال المواد والتصرف بها ... وإن مقادير الهيمنة تكتب قواعدها بمقدار ما تمتد إليها الأذرع . وإن من يملك القوة المؤثرة ، يستعملها فيما وراء الحدود بهدف إستنزاف الآخرين ، قدر الممكن الإشباعي لهذه الوسائل والأدوات ... لإنقاص قدر الآخرين على المنافسة ولتطويعهم في حرب التناقضات الاقتصادية والمصلحية ، عبر خطط عملية إستراتيجية يعبر عنها بالنمط والوسيلة والهدف . ثم تدار تلك الحرب العاتية وفق مقاييس يختلف فيها غط القوي عن غط الضعيف ، كما يختلف فيها غط الأقوياء في مواجهة بعضهم البعض ، حسب التطبيق التحريي لفترة زمنية ، وقد تكون تاريخية . يضاف إليها النظرة التطويرية المستقبلية لحصص السوق ...

فقد إعتد الأمريكيون نظام حجب الدعم عن المؤسسات والأفراد لأهم الأقوى في السوق العالمية . لكنّ هذا لم يسقط البنيوية الدعمية ذات الأسس السياسية ، وما تشمّلها من أدوات دعم شمولية ، بينما إعتد الأوروبيون واليابانيون نظام الدعم كأساس في تدعيم إقتصاد " سوق البائع " من أجل تمكين سلعهم من السيطرة على مجموعة مهمة من حصص السوق وجني الثروة .

إنّ نادي الصداقة الديمقراطية يخوض اليوم أعنى صراع ضمن استراتيجيات تنافسية في غاية الضراوة من أجل فتح الأسواق ، فاليابانيون يرون أنّ قلة الأرباح من أجل فتح السوق سياسة عملية مهمة جداً . أمّا الأمريكيون فإنهم يرون أنّ زيادة حجم الأرباح هو المطلوب ، وأنّ الإنفاقات التوظيفية يجب أن تنتج أرباحاً توظيفية ومنفعة كبيرة ، وإنّ إستراتيجية حمل عبي الديون لا تناسب العقل التحاري الأمريكي هذه السياسة النمطية ، كلّفت الأمريكيين في فترة مهمة من الزمن في الثمانينات وما قبلها نسبياً خسائر مهمة ، وانتزعت حصصاً أساسية من أسواقهم لصالح الأوروبيين

واليابانيين ، وفي بعض الأحوال لصالح كوريا الجنوبية وغيرها ، تمن له باع الاقتصاد  
المنافس نسبياً .

ومن الأمثلة تلك صناعة الصلب ، فقد خسر الأمريكيون جيروت زعامتهم في  
هذه الصناعة لصالح اليابانيين . واليابانيون اليوم لديهم أفضل صناعة للصلب في العالم .  
مع انه لا يوجد لديهم " ركاز حديد " أو فحم ، مما يعني أن الانتصارات أصبحت  
تتحقق ، ولو عبر الاستيراد التحويلي ، وتنتزع من أهم القوى تاجها المسيطر وتأخذ  
حصّة العالم الأولى بكل قوّة وجدارة .

وعلى غمار التخطيط لجذب السوق ، تخوض أعنى القوى الإقتصادية حرب  
الكسر والنصر ولو بمعنى الإذعان والتحكّم النسبي ، بل ربّما الإنسحاب من السوق  
والإفلاس ... وعناوين هذا الصراع صناعات رئيسيّة مثل الإلكترونيات الدقيقة  
والتكنولوجيا الحيوية ، وصناعات المواد الجديدة ، والطيران المهنّي ، والاتصالات  
وأجهزة الربوت ، المزوّدة بآلات القطع والتشكيل ، والحاسبات الآليّة مع البرامج  
وبشكل عام المعلوماتيّة ...

إن هذه الصناعات إضافة الى غيرها تعتبر نتاجاً لزمّن الاكتشافات ، التي غيّرت  
وجه الكثير من مفاهيم تجربة البشر ، فيما خصّ نظرهم إلى الأشياء والتعامل معها مثل  
مفاهيم البعد والقرب وقصور الحواس ومفاهيم الزمان والمكان وحياديّة الطبيعة ومنطق  
الجذب الإيجابي المرتبط بنظام الكشوفات الإيجابية ... إلى درجة يصحّ فيها أن نصف  
حرب اليوم بحرب الصناعات العقلية المتطورة المفتوحة ، ويكون مركز إدارة الصراع  
فيها العقل المدبّر ... ثم إنّ من شأن اكتشاف قانون ما له تأثير هام على الإنسان ، أن  
يضخّ الاقتصاد بمال لا مثيل له ويرفع الدولة المكشوفة من دركات سفليّة إلى درجات  
هامة على قدر ما يلازم ذلك الاكتشاف .

ففي الماضي كان على المواطن الذي يريد أن يتنقّل بأمواله التقديّة الكبيرة من  
الشرق إلى الغرب أو العكس ، كان عليه أن يفتش أولاً عن محفظات كبيرة للنقود



ويحتاج إلى ضمانات أمن من المخاطر ... أمّا اليوم يكفي نقل الأموال على كومبيوتر شخصي عبر الإنترنت بكبسة زرّ . ولهذا الأمر آثار مهمة على صعيد نقل الكتلة النقدية ، وما لها من أثر بالنسبة إلى التدوير المالي ، ونسبة السلعة إلى النقود وما إليه ... بما يعني أنّ الأشخاص أصبحوا على مستوى مهمّ من التأثير في صناعة النسبة والقيم والتأثير على السياسات المالية والنقدية ، وهذا يؤثّر على نظام سيطرة الهرم السياسي في التحكم . هذه وسيلة استطاعت أن تحرر رأس المال عبر وسيلة لم يفكر بها العقل من قبل .

كما أنّ العامود الفقري اليوم للحجز في النقل الجوي يقوم على أساس نظام الحجز بالحاسوب الآلي ، كما أنّ أيّ شخص في العالم ، أصبح على مقدرة عملية على الاتصال بالعالم الآخر من الناحية الأخرى بأقلّ من ثانية ، بل يمكن من خلال الهاتف المحمول المتصل بشبكة الإنترنت أن يتحكم بمشروعه الاقتصادي ويتصل بنافذة الحياة ويدير تكنولوجيا البيوت الذكية من بُعد ، ويستطيع ان يفعل ما كان بالأمس من المستحيلات العملية .

من هنا يكون للبحث العلمي الدور الأهم ، لأن كشف الناموس الطبيعي وتطويعه ، يتوقف على البحوث والدراسات وما تؤدّي إليه من نتائج ، وهذه تتوقف على بذل المال والسخاء به وإتباع نظام تعليم إلزامي ، وأصول توجيهية ، وتنشئة صناعية ، والقليل من صناعات الدراسة المعقّدة ، وإتباع مدرسة اللغة الملازمة لرموز الحلّ التطبيقي . وبكلمة : فإنّ عصر النهضة بمعناها الصناعي ، يتوقف على ما يبذل من مال على مراكز البحث والتطوير .

لقد وصل العالم إلى درجة توقّف التصنيف فيها على ما تنفق الدولة على مراكز البحوث والصناعات ، وما عندها من إمكانات تطويرية ، وما تستوعب من مقادير النسب التكنولوجية ، إلى درجة أنّ الكم سقط فيها أمام نتائج الكيف النوعي وفق أصول ونتائج عبر منظومة القدرات التكنولوجية . ولم يتوقّف هذا الأمر على

مجالات معيّنة ، بل امتدّ ليشمل قطاع الصناعة المدنية والعسكرية والطبية والبيئية وكل ما من شأنه أن يتأثر بالتكنولوجيا ، وللمثال أشير إلى أنّ الصراع العربي الإسرائيلي ساهم في معطياته وإفرازاته ونتائج الهزيمة والنصر فيه من أجل عمارة " هزيمة القوى " بالشرق الأوسط ، ما يمتلك كلّ طرف من إمكانيات تكنولوجية ، سواء عبر التطوير الذاتي أو الاستيراد من قبل طرف ثالث ( الاتحاد السوفياتي كمصدر أو الولايات المتحدة الأمريكية ) . يضاف إليه ما ينفقه كل طرف في سبيل التطوير الذاتي ، على الصناعات والقطاعات المؤثرة في نتائج الصراع المباشر — العسكري أو غير المباشر الاقتصادي — وعلى هذا الأساس من معايير الإنفاق والتطوير يمكن أن تحدد النتائج المستقبلية ، لخوض الصراع ، أو لفرض الهيمنة ، وللمثال نشر على ما كتبه عبدو الأسدي تاريخ ٨ أيار ٢٠٠٠ عبر دراسة تفاضل بين ما ينفقه العرب على الأبحاث والدراسات التطويرية وما تنفقه إسرائيل ، وذلك في دراسة نشرت في صحيفة المستقبل اللبنانية نلخص منها ما يلي :

" إسرائيل تأتي في المرتبة الـ ٢٤ بين الدول المتقدمة من جهة التطور التقني وهي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد معاهد الأبحاث والقدرات العلمية ، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى عدد السكان ، وفي المرتبة الرابعة بعد اليابان والولايات المتحدة وفنلندا ، من حيث استيعاب التطورات التكنولوجية ، ومن جهة الصادرات ، فقد زادت صادرات إسرائيل في مجال صناعة الإلكترونيات عام ١٩٩٩ بنسبة ٦ في المئة ، وبلغت ٨,٥٥ مليارات دولار . وزادت صادرات الصناعات الإلكترونية المدنية عام ١٩٩٩ بنسبة ١٠,٥ في المئة عمّا كانت عليه عام ١٩٩٨ ، وبلغت ٦ مليارات دولار . وتشكل الصادرات المدنية نحو ٤٨ في المئة ، من مجمل الصادرات في هذا الفرع . وارتفعت الاستثمارات الأجنبية فيها من ٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٦ . وقد عيّن تقرير " العلم في العالم " الصادر عن اليونسكو ثلاثة أنماط من المؤشرات

المستخدمة للدلالة على التقدّم التقني وهي : الإنفاق على البحث والتطوير . والنشر العلمي . وبراءات الاختراع . وحين نطبق هذا المقياس للمقارنة بين إسرائيل والدول العربية نجد ما يلي :

أولاً : في نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير . يشير مؤشر الإنفاق في إسرائيل إلى ٢ في المئة . وهي نسبة عالية إذا قيس مع السويد ٣,٣ في المئة وسويسرا واليابان ٢,٧ في المئة . وفي فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة بين ٢ و ٣,٢ في المئة . وما يراوح بين ٠,٥ و ١,٩ في المئة في بقية الدول المتقدمة فيما يبلغ إنفاق الدول العربية جميعاً على البحث والتطوير ٠,٢ في المئة أي سبع المتوسط العالمي ١,٤ في المئة وهي النسبة الأقل في العالم ، وهذا يعني أن إسرائيل تتفوق على العرب أكثر من عشر مرّات . ولو أخذنا التفاوت السكاني لزاد هذا التفاوت .

ثانياً : في النشر العلمي ، يشير التقرير السنوي لوزارة العلوم الإسرائيلية عام ١٩٩٧ إلى أن إسرائيل احتلت المرتبة الأولى أو الثانية في العالم في الفئة التي يقاس ترتيبها بعدد المنشورات العلمية لكل فرد . كذلك شغلت المرتبة الثالثة في فئة الاستشهاد بالمنشورات العلمية لعلماء إسرائيليين بالنسبة إلى عدد سكّانها . يضاف إلى ذلك أن إسرائيل إلى جانب أربع دول أخرى عضو في المجموعة النخبوية المؤلفة من خمس دول رائدة ، في ستّ مهن علمية من أصل عشرين مهنة . ووفق مقياس معيّن ، فإن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في علوم الكمبيوتر والبيولوجيا الجزيئية والميكروبيولوجيا ومقارنة عدد العلماء إلى عدد السكّان تتبوأ إسرائيل المكانة الأولى بنسبة ١١,٧ عالماً لكل ١٠ آلاف نسمة . فيما يتدنى عدد العاملين في البحث العلمي في الدول العربية ، بالنسبة إلى عدد السكان إلى ٠,٣ في الألف أي أقلّ عن نصف المتوسط العالمي ٠,٨ في الألف من السكّان ، ومن عشر مستوى إسرائيل ٣,٨ في الألف من السكّان .

ثالثاً : في براءات الاختراع : يشير تقرير اليونسكو إلى أن إسرائيل تحتل موقعاً متقدماً في براءات الاختراع الأوروبية والأمريكية " المرتبة الرابعة لكلّ منهما " ويتبين

من معطيات مكتب العلامات التجارية الأمريكي عام ١٩٩٥ أنّ المكتب سجلّ لإسرائيل ٥٧٧ علامة أي ١,٢ علامتان لكلّ مليون من السكان . فيما سجلّ للدول العربية ٢٤ علامة فقط . أي عشر علامة تقريباً لكلّ مليون نسمة من السكان أي أنّ معدّل التسجيل بالنسبة للسكّان في إسرائيل يتعدى ألف مثل مجموع البلدان العربيّة .  
والسؤال : من المسؤول عن هذه الفجوة بين العرب واسرائيل ، ومن هو المؤهل لطمر هذه الفجوة ! ... " .

### وهذا نصل إلى الحقيقة التالية :

إنّ قرن البادية يختلف عن قرن الآلة البخارية ، كما أنّ عصر الحجر يختلف عن العصر الإلكتروني ، وكما أنّ العقل كان يدير الحياة في ذلك العصر ، فإنّه في عصر الكون الإلكتروني يدير الحياة عبر إدارة أداؤها ، لكنه إكتشف مكان الحجر والعظم ، مجموعة قوانين يستطيع من خلالها أن يخلّق في السماء ، ويطيّر إلى القمر ، ويرسل آلة إلى المريخ ، ويشاهد الشخص الآخر في النصف الآخر من العالم ، معتمداً بذلك على مجموعة من نظم أطلق عليها المعاصرون إسم التكنولوجيا ، وليست الغاية منها خلق منفعة ذاتية ، يتمتّع بها الفرد ، بعيداً عن كل وصف آخر ، بل الغاية التي تحتّ مكتشف الناموس هي تلك التي يقاتل العالم بعضه البعض من أجلها ، ألا هي الثروة زيادةً على إمكانية النفع ، وأهم قلاع حصد الثروة هي تلك البقعة من العالم المنشرة في كلّ الأماكن التي أطلقت الجماعة البشرية عليها اسم المال .

هذا يمكننا القول إنّ معادلة العصر التكنولوجي تقوم اليوم على أساس التكنولوجيا التي أعدّها الإنسان لخلق منافع سلعيّة وخدميّة ، من شأنها أن تربح حرب السوق . ولهذا فإنّنا نجد في قواعد السلوك الإنتاجي عند الشركات والقاطرات مبدأ يقوم على التطوير بنسبة عالية جداً ، من أجل خلق منتجات عالية التقنية بأثمان أقل .  
ههدف المنافسة لجنّي الأرباح ، وللسيطرة على سوق مبيعات العملة التجارية الإقتصادية  
أما ما نسمّيه في قاموسنا " إنسانيّة " لتكوّن شرطاً قابلياً للإستفادة من النفع المكتشف

وتطوير الناموس ، فإنه لا وجود له ، سوى أمام عدسات الكاميرا ولمحات غير إنسانية ...

لقد أصبح واضحاً أنّ التقنيّة العالية مستحكم بالبنية التوظيفية الإنتاجية لجهة أنّها الأساس الذي ينتج الأفضل في مجال التطوير السلمي ، فالربوت يعتر من مصنفات عالي التقنيّة سينتج سيارات ذات تقنيّة متطورة ، وبهذا تعمل التقنيّة العالية على تصدير تقنيّة ذات فعالية عالية ، لجهة الجودة والإمكانات ، ومن ينتج أفضل وبكلفة أقل ، يكون له حظّ السيطرة أكثر ، فيما إذا أمكن أن يتخطّى بعض القنوات في ميدان سوق العالم .

إنّ هذا وجه من وجوه المال ، عبر التطوير النفعي ، لوسيلة قد تكون عبر آلة عسكرية أو عبر آلة مدنية ... لا تفرّق العولة بينهما على أساس أنّ مجموعة المفاهيم التي تحكم تجار هذه السلع لا تأخذ " الوسيلة " بغير مفهوم الإبحار النفعي المحض . والمهدف الأساسي يكمن في حصد الثروة وجني الأرباح ، وتوطيد أعمدة المملكة الضاربة في بطن الإنسان الجائع من أجل الربح لا الإنسانية ...

وبين هذه القوى يموت هناك عشرات من ملايين هذا الإنسان الجائع كلّ عام في عالم تحكمه قوى تتغطّى بمجموعة من شعارات حقوق الإنسان لتمارس أعمالاً شيطانية غريبة ومذهلة ، كوسيلة تزويريّة تمثيلية ، ليس من أجل تحديد نموذج السلوك وتطويره نحو المبادئ السامية ، بل من أجل إقناع الآخرين أنّ أجدادهم كانوا وحوشاً وليسوا من فصيل الآدميين ، كما فعل البريطانيون والفرنسيون الذي استعمروا الشرق وأقتنوا الناس بقناعات من هذه وأمثالها .

إنّ هذا العالم النمطيّ السلمي لا يوجد فيه للإنسان موضع قدم ، حتى تكون العولة نموذجيّة أو ضمن الحد الأدنى من تصوّرات حقوقيّة ذات بنية إنسانية ، إنّها وحشيّة بنسبة مذهلة ، وتلك الوحشيّة منبعها القيم والمفاهيم والأفكار والقواعد السلوكيّة ، التي ليس فيها رعائيّة حتى متواضعة مضمونة على أسس إنسانية ، حيث

جميعها تقوم على أساس ربحية السوق العالمية ، وترسيم نفوذ الهيمنة فيها ، لإعتبرات سوقية نفوذية تتعدى السلعة إلى الحضارة والثقافة واللغة والسلوكيات الجسدية الفكرية وغط العيش وطريقة العلاقات البشرية وتوصيفاتها ، وتتداخل مع كل شيء يمكن أن تصله يد العولة الشمولية من وراء البحر أو النهر أو القاع أو الجبل أو الأرض أو السماء ، بمقادير ومقاييس من وسائل التأثير التي وحدها تكتب قواعدها . لهذا يكون للزمن والكشوفات والإدارة والنمط والقاعدة والإستراتيجية أساس من معاني القيم الفعلية التأثيرية وفق ذراع ممتاز بأثرها العالمي على العالم بمقدار طول نفوذها .

فهل يؤمن الضعفاء بقاموس العولة وقيمها وبمجموعتها الثقافية أم أنه من لازم حقّ الدفاع عن النفس أن يرفضوها ويتشددوا في رفضها !

وماذا عليهم أن يفعلوا ... هل يكون التغيير من القاعدة إلى الهرم في ظلّ نظمهم السياسية أو من الهرم إلى القاعدة .. أم أنّ حقيقة المسؤولية والقيام بمجموعة تحويل الوضع مشتركة بين الإثنين معاً ؟  
أسئلة مرّت الإجابة عنها ...

# الغات

## والمنظمة العالمية للتجارة والعملة

هذا الاسم يدلُّ على نموذج تأسيسيّ لقاعدة موجهة نحو الخارج الدوليّ ، من أجل قيام حكومة نصيّة ، ضمن حدود معيّنة ، وضمن إطار معيّن من شأنه أن يساعد على تكوين نصّ يحافظ على حدود سلوكيّة معيّنة . وهذا النصّ وتلك القاعدة موضوعها رؤوس الأموال والتجارة . والمحاور الجمركيّة والقاطرات الماليّة ، وتبعاً بعنوان المال يأتي دور الأشخاص ، من جهة توصيفهم بـ " رجال الأعمال " والمتموّكين ، وأصحاب التجارات ... وأطر تنقل السلعة ، وتأسيس جوّ وبرّ وبحر مفتوح أمام السلعة ، ممّا يعني تحطيم المحاور الجمركيّة لصالح حرية تنقل السلعة ورؤوس الأموال ...

هذا ما أسسه النادي الغنيّ المتنصر ، وأعاد ترميمه من إتفاقيّة للتعرفة الجمركيّة والتجارة ( الغات ) ليصبح منظمة عالميّة للتجارة . خرجت من إطار القوميّة والقاريّة لتصبح كائناً دوليّاً مصنوعاً بحر نادي الدول الصناعيّة ، ومفروضاً على كلّ أنحاء العالم وإلا كان جزء من يرفض الإنخراط فيها ( العزلة الإقتصاديّة ) . وهي أخطر نوع من العقوبات التي لا تحتمل أبداً ، ما دعا الصين إلى أن تتنازل عن نسبة هامّة جدّاً من سوقها وقيمها العقائديّة والتجاريّة ، وحقّ السيادة الأشمل من الناحية السياسيّة ، لصالح الإنخراط في العالم الجديد ، الذي يقوم على أعمدة ودعائم إقتصاديّة ، ويتداخل فيه الإقتصاد في كلّ نواحي الحياة .

لقد أشرت إلى أنّ مشكلة خطيرة تنتاب العالم الضعيف من جرّاء سلوك القاطرات الماليّة العابرة ، والتي تؤثر بقوة في النواحي الأخرى من العالم ، وهي تكمن في إنعدام الحكومة العالميّة " قانوناً وتنفيذاً وقضائياً " ، وهذه بطبيعة الحال غير موجودة

أصلاً ، وهي تخالف روح المفاهيم المصلحية التي تحكم توجهات العمالقة في النادي المتحدّد ، في ظلّ النظام الجديد ، مما يعني أنّ تأسيس وإنشاء منظمّة دولية لا يعني حكومة عالمية ، حتى لا يظنّ أحد أنّ المنظمّة تلمئ هذا الفراغ وتحلّ المشكلة هذه ، ويكفي أن نعيد النظر قليلاً إلى مشكلة أوروبا الغربية والولايات المتحدة حول مجموعة من خرق جوهرى لقواعد التجارة عبر قوانين المنظمّة والتي لم يتعب الأمريكيون أنفسهم لمناقشتها ويصرّون على ذلك لجهة أنّ المصلحة هي أساس السلوك وليست القاعدة .

وكما ترى ، لا قانون ولا حكومة تنفيذ ولا قضاء ... ما يعني أنّ المنظمّة تقوم على أسس مكتوبة لا تجد حياتها إلا عبر سلوك القويّ ، أمّا الضعيف فإنّه ملزم بما لأنّه لا خيار تنفيذه لديه أصلاً .. لقد استطاع النادي القويّ الذي كتب قواعد هذه المنظمّة أن يحتاج " منطقة الأسود والأبيض " فابتدع لوناً رمادياً ، بل وإسقاطياً للنصوص من دون ردع أو محاكمة أو إرادة تجبره على احترام النصوص .

في هذه الخريطة الوجوديّة القائمة على التفاوت تختلف تأثير العالم سلباً وإيجاباً ، نظراً إلى الأدوات التي تحكم العصر من جهة التأثير والتأثر ... وعليه : إنّ عالم الحَجَرِ والعصا كـ " أداة " يختلف عن عالم " الأدوات " العابرة للقارات مدنيّاً وعسكريّاً وبيئياً وإعلامياً ...

أمّا كتابة قواعد اليوم فقد أملاها نفوذ مجموعة الأدوات والوسائل وإمكانات التصرف بالمواد وغيرها وفق " مخطّط إداري فكري " يقوده العقل ، لكن بقيم مختلفة جدّاً ... إنّ " العقل البشري " الذي ما زال هو هو ، له القدرة والنفوذ على أن يؤسس لتوجيه الأدوات ويحكمها ويزرعها في الجهة التي يريد . الكلّ مؤمن أنّه لا مفاضلة بين العقل وغيره ، إثم القادر على الإدارة في أيّ اتجاهٍ وعنوانٍ وهدف ، إنّهُ المخوّل وضع القواعد والنمط والمذهب المالي النقدي الاقتصادي السياسي والاجتماعي ... وصولاً إلى إعادة توزيع الدخل القوميّ ... وهو مع كلّ ذلك يستفيد من مجموعة الأدوات



المتطورة في إرساء مجموعة تفاعلية أو شروط تنفيذية أكثر إتساعاً وشمولية على مستوى الإنسان .

وبحق يقال : إن الأدوات والوسائل تغيرت ، لكن الإنسان ما زال هو هو ، لم يتغير ولم تتدل ، وما زال العقل البشري في مركز القيادة والتوجيه ، إنه هو من صنع الروبوت وهو من يقود الفتوحات وهو من أنشأ المباني العملاقة وهو من أنتج الكمبيوتر وهو من غاص في غمار أسرار البشر وفك الرموز وأنتج معلوماتية ورائية ... وإستطاع أن يستفيد من معرفة معادلة الناموس في جهات مختلفة وصفت يوماً ما على أنها أكبر فتح بشري ... العقل هو القائد الأعلى القائم على توجيه كل الأمور ، وله كل الحكومة في كل ما أنتجته البشرية .

هذا العقل الذي ما زال يتفق على إدانة سلوك البشر المتوحش ، إنه من جهة الخلق وإمكانات فهم الأمور وما أعدّه الله فيه من إستعداد فيما خصّ حكومته في النظر إلى الأشياء ضمن إطار التحسين والتقييح العقليين ، ما زال يؤرخ لمجموعة من الإدانات النارية الساحقة على سلوك الأمم بالمعنى السياسي ، ويدين بشدة الكيانات السياسية الإجتماعية التي تقوم على أسس تبدأ بالسلعة أولاً وتنتهي بالذاتية ثانياً ، ويكون الإنسان فيها عبارة عن آلة أو سوق أو متجر أو سلعة ...

هذا العقل ما زال يدين النظر إلى الأفريقي على أساس أنه أفريقي وليس على أساس أنه إنسان ، ما زال يدين التشاريع والتقدميات والمذاهب الإجتماعية المألّية والقطاعات الطبية وغيرها ، التي تقوم على أساس الجنسية السياسية وترى في الكلب ضمناً ما دام أنه تابع لجنسية المهد السياسي فتتزف مجموعة هائلة من الأموال عليه بيطرة وطبابة ورفاهية ومساكن وترك مئات ملايين ثمن لا يحصلون على ضرورات بسيطة من أجل العيش ...

ونرى كما يرى العالم شاشات التلفزة ، وهي تنقل لنا أفواجاً وأفواجاً ثمن يلفظون أنفاسهم مباشرة على مرأى العالم ومسمعه من دون أن يحرك واحد من معاقل

النادي الغني ساكناً أو يدين هذه العاصفة الوحشية ، في رسم حدود البشر على أسس  
نفعية فيموت أثرى ثري ، تاركاً وراءه عشرات مليارات الدولارات ، من دون أن  
تتصرف ثروته مقدار دولار واحد ، مشاركة منه في حقّ عيش البشر أو دفع وحش  
الإبادة عنهم ...

هذا هو العالم الذي أدخل فيه النادي العملاق المتنصر منظّمة جديدة طُوّرت  
من إتفاقية لتحطّم مناعة الدول الضعيفة ، فاتحة أبواب القلاع والمدن والقرى أمام سلعة  
الآلة المتطورة جداً ليصبح العالم " سوقاً واسعاً واحداً " تتنافس فيه الإمبراطوريات  
والقارات التي صنعها العالم الغني فيما بينها من دون أيّ ضمانات تقوم على أساس  
تحقق الشرط الإنساني في النفعية أو في التقديمات الإجتماعية أو تطوير حياة البشر ...

في هذا العالم لا توجد قوانين فوق قوانين المتنصر ، ولا حكومة فوق إرادة  
الأقوى ، ولا سيادة فوق سيادة من يملك وسائل وأدوات إرغام الآخرين ... إنّه عالم  
يتفوق فيه القوي ، على قدر ما يملك من قوّة وإمكانات لخرق دروع البلدان الأخرى  
بعيداً عن يافطة ما سماه من هم يأكلون لحوم البشر بإسم " حقوق الإنسان " .

إنّنا نرفض العزلة والتعددية المنغلقة ، في نفس الوقت نرفض الجزر البشرية على  
مستوى من التعددية التي مزّقت الوحدة البشرية ... ومع أنّ مطلب العولمة النوعية  
الكلية أمر ضروري إنساني ، لتكون النوعية محكومة بقواعد صحيحة تساعد على تطوّر  
المسيرة البشرية نحو أفقها الممكن ، إلا أنّ الوحشية تنبع منها حين تحكم قواعد السوق  
على نسق من أولوية المنفعة ، أو على أساس التناقض المصلحي إلى حدّ إعدام الآخر أو  
النظر إليه كعدوٍ سوقيّ حضاريّ سياسيّ ، مما يجعل الإنسانية عنواناً متحفياً منعماً  
ليس أكثر ...

إنّ العولمة أمرٌ جوهريّ لكن على مستوى إنساني ، بحيث تكون فيه الإنسانية  
أولاً ، ثمّ تليها كلّ القطاعات المتنوعة من مصلحية وسوقية وراثية وتراكمية وغيرها ،  
وتفسّر المزاحمة لصالح الإنسان وتكون القواعد محكومة بسقف أولويته ... إنّ المعاونة

السوقية ضمن حدود أولوية الإنسان لا تتناقى أبداً مع المصلحة والثناء والنفعية وتراكم الأموال وهي لا تتناقى مع إقرار حق الملكية الفردية وحق الإنتاج والاستثمار والاستغلال والتصرف والسوق الفردي ...

من الطبيعي جداً أن يدين العقل البشري الأولي قيام سوق السلعة في ظلّ ممانعة محسومة أمام قيام عولة حضارية إنسانية كلية بشرية ... إنّ الإنفتاح السوقيّ فقط المعولم ضمن قواعد " النفعية السوقية " البعيدة عن العولة الإنسانية يضّرّ ضرراً بالغاً بالطرف الضعيف — المجموع والفرد — حيث تكون التجارة هدفاً تجارياً فقط وطريقاً منفعياً ، بعيداً عن معايير الإنسان الطبيعي والاجتماعي وفق قواعد حقوق الإنسان النوعية ... وفي عالم العولة السوقية تنصّدر المعاملة والعلاقة مركز السيادة والأولوية بين " المال والمال " على حساب القائمة التي تتعلق بالقضايا الإنسانية والحقوق الطبيعية والاجتماعية ، ذات الارتباط الطبيعي بالقيم الإنسانية التي تسمح للبدائل النفعية بإسقاط نظم حق الإنسان من الوجهة الموضوعية وتهمزها .

من هنا نجد أنّ المشكلة تنقسم إلى أمرين :

١- مشكلة واقع .

٢- ومشكلة قانون .

ومن المعلوم أنّه لا توجد " سلطة عليا " ذات تشريع وتنفيذ وقضاء دولي تفيد نفاذ الأمر على الدول والأشخاص سواء في ذلك أشخاص القانون الخاص ، أو أشخاص القانون العام ، إنّما تعتبر القوة محالاً لها المتعددة أساساً وميزاناً وبنية يستعملها الطرف القوي ، من أجل تبسويق تشريعهُ وإرادته في إطار التعامل على مستوى المسرح المتعدد الأطراف مع كلّ البلدان .

إنّ تعددية القوى إتكرت صراع السيوف ، وجعلت من حكومة المشيئة الواحدة أمراً عسيراً في ظلّ نهضة إقتصادية متعدّدة ، لكنّ هذه لم تكن نتيجة إيجابية على مستوى الضعفاء وهم الكثرة الكثيرة في كوكبنا هذا ، ثمّ إنّ صناعة القواعد

المكتوبة أو العرفية هي حكرٌ على مستوى من يستطيع أن يكتب ويرغم الآخرين على الإلتزام .

في ظلّ هذه القيم جاءت القواعد العالمية على قدر يتناسب مع تعددية الكتل الإقتصادية المؤثرة فقط ، وهذا لا يعني أنّ الدول الغير قادرة ستستفيد من هذا الوضع على مقدار هام ، كالذي تستفيد الدول المتقاسمة من منظار الواقعية المسلّحة بالقوة الإقتصادية والمعلوماتية وغيرها ، حيث أنّ هذه الدول الضعيفة هي الموضوع الأساسي للمنفعة التي تنقسمها الإمبراطوريات المالية والإقتصادية ، بل هي المهدف الإقتصادي : السوق والمواد الأولية ، بالنسبة لنادي الدول الصناعية ...

إنّ قواعد تقوم على أساس عالميّة السلعة ووطنية الأفراد ، من الطبيعي أن تنتج كمّاً هائلاً من عساكر الجوعى والمرضى والموتى والمعدمين ، وللمثال على مدى التشريع الذي يؤثر في أرجاء أخرى من العالم أشير إلى أنّه تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ قال تقرير أعدّه البنك الدولي وكونسورتيوم الأبحاث الإقتصادية الأفريقية والبنك الأفريقي للتنمية والائتلاف العالمي لأفريقيا واللجنة الإقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة : " إنّ كثراً من الدول الأفريقية أصبحت الآن أسوأ حالاً مما كانت عليه عند استقلالها في الستينات " .

ودعا التقرير الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى للشروع سريعاً في إجراء " تغييرات سياسية جذرية " إذا أرادت اللحاق بركب التنمية الإقتصادية في العالم ( وهذا من عجب العجايب ! إنّهُ بلدٌ عمّاهُ إستعمار نادي الدول الصناعية من الوجود عبر نهب موارده الأولية التي تكفل له أهمّ غنى في العالم يطلب منه الخروج من مأزقه عبر إصلاحات سياسية ١ ) .

وجاء في التقرير : إنّ إجمالي دخل المنطقة ( أفريقيا ) لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا ، موزعاً على ٤٨ دولة . ويبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي فيها أكثر قليلاً

من " ملياري دولار " وهو ما يوازي تقريباً إنتاج مدينة فيها ٦٠ ألف نسمة في دولة غنية .

يقول التقرير : إنه في ضوء النمو السكاني السريع يتعين على المنطقة أن تحقق نمواً بنسبة خمسة في المئة في السنة على الأقل وذلك تجرّد الحيلولة دون تفاقم مستويات الفقر الحالية إذ أنّ نصف سكّان القارة يعيشون تحت خطّ الفقر .

ويضيف : إنّ أفريقيا تمثّل بالكاد واحداً في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي واثنين في المئة فقط من التجارة العالمية . ويبلغ نصيب القارة من الصادرات العالمية من البضائع المصنّعة صفراً تقريباً ... وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية فقدت القارة نصيبها من أسواق التجارة العالمية حتى في السلع الأولية ، وأخفقت في تنويع إقتصادها على أي نطاق ولولا وجود جنوب أفريقيا ( وهي دولة يسيطر عليها مجموعة لا تتجاوز عدد الأصابع من البيض الإنكليز والفرنسيين ، على قاعدة الإستعمار الإقتصادي من الداخل ) في الإحصاءات لكانت الصورة أشدّ قاتمة .

وبإستثناء جنوب أفريقيا فإنّ إجمالي الطرق الممهدة في القارة بأكملها أقل من الموجود في بولندا وفق التقرير الذي أضاف أنه مع وجود ١٠ ملايين خط تلفوني نصفها في جنوب أفريقيا وحدها ، فإنّ معظم الأفارقة يعيشون على مبعدة ساعتين من أقرب وسيلة إتصال إلكتروني . وتصل الكهرباء إلى أقلّ من واحد من كل خمسة أفارقة بينما يفتقر ثلثا سكّان الريف إلى إمدادات كافية من المياه ويعيش ثلاثة أرباعهم من دون صرف صحيّ ملائم .

وأوضح التقرير أنّ أفريقيا تحتاج إلى تحرّك حاسم ، في أربعة مجالات رئيسيّة

هي :

- ١- حل الصراعات وتحسين أساليب الحكم لتوجيه التنمية السياسية والإقتصاديّة ( والمشكلة أنّ الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين هم من يخوض الحرب وليس الأفارقة ) .

٢- زيادة المساواة والاستثمار بشكل أكبر في الأفارقة . ( وهذا لا يصحّ في نظام تسيطر عليه قلة يبيضاء في قارة سوداء . وهذا ما دعا نيلسون منديلا رئيس جنوب أفريقيا السابق إلى أن قال : إنّ جنوب أفريقيا ما زالت تعيش تمييزاً عنصرياً فادحاً من الجهة الاقتصادية ) .

٣- زيادة القدرة على المنافسة وتنويع الاقتصادات ( ولن يكون هذا ما دام أنّ الاستعمار القديم الجديد ينهب كلّ ثرواتها ، ويستعبد الأفارقة الذين يباعون في سوق النخاسة الجيد عبر رقيق مهين ) .

٤- الحصول على دعم أكبر من المجتمع الدولي ( وهذا ما يرفضه النادي الصناعي الذي يتبرأ من كلّ مسؤوليّة ، وعن كلّ مآسي الماضي ، ويعتبر الأزمة داخلية حتى على مستوى المساعدة أخلاقياً ، يعلم العالم أنّ النادي الصناعي أكثر من متشدّد ، لكنّه يرى في أفريقيا سوقاً رخيصة ، حتى لبيع البشر ) .

وقال التقرير : إنّ ٩ من كلّ ٥ أفارقة ، لا يزال يعيش في دولة تمزّقها الصراعات وبإستثناء حروب الإستقلال السابقة في المنطقة ، فهناك نحو ٢٠ دولة شهدت فترة واحدة على الأقل من الحروب الأهلية منذ الستينات .

أليس سخريّة بعد ذلك أن نقرأ في التقرير أنّ العولمة والتكنولوجيا الحديثة تتيحان فرصاً أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في قارة لا يزال معظم سكّانها محرومين أصلاً من تدفق المعلومات ، وهم شبه عراة ... إنّ هذا مثال حيّ ومفجع عن نتائج التشريع التي تقرر مجموعة من القواعد التي تقوم على أسسٍ سلعية فقط ، ومن شأنها أن تؤثر تأثيراً بالغاً على الإنسان فرداً ومجموعاً ... من هنا كانت أهمية الدراسات التي تحدّثت عن مشكلة خطيرة تتناول موضوع العلاقة التي تحكم المجموعات السياسية والأفراد على المستوى الدولي حيث لا حكومة عالمية ولا قضاء عالمي ولا سلطة تنفيذية عالمية ، وهذا يعني بالتلازم أن موضوع تحديد العلاقة على المستوى الدولي هو من

صلاحيات الدولة التي لها القدرة على فرض سلطتها ، ضمن محور العلاقة الدولية وعلى مدى يتناسب مع حجم النفوذ لديها وهذا ما تدلّ عليه التجربة والأرقام .

بهذا يظهر حجم المشكلة التي تتناول العنصرين ( مشكلة الواقع ومشكلة الفراغ القانوني ) حيث يحكم قانون الواقع في المجال الدولي على أساس وموازن القوة والإرغام وفرض إرادة الأقوى ، وهو نتيجة عادية لمدرسة المذهب التحرري ، وهو إطار عادي لانتصار مذهب الحرية الفردية والمدرسة السياسية المصلحية في ظلّ التناقضية العارمة بين الوحدات السياسية ، وعلى مقدار ما تملّيه تناقضات المبدأ والممارسة وإمبراطوريات التقاسم النفعي في المجال الدولي تأتي النتائج على الآخرين الذي لا يستطيعون التأثير بالأحداث ولا بصناعتها .

إنّ هذا المدخل يساعد على قراءة موضوعية للمنظمة العالمية للتجارة التي كتبها نادي المنتصرين بأحرفٍ تتناسب وقدراتهم ومذاهبهم وهيمنة سلعهم لتكون بوابة عبور تشريعية من دون حكومة ولا تنفيذ قسري ولا قضاء ، لتظلّ طريقة ممارسة يرغمون بها العالم على فتح أبوابه أمام سلعهم من دون أن يرغمهم أحد على إحترام نصوصها فيما بينهم إذا أدى الإلتزام بجانبٍ معيّن منها إلى الإضرار بسلعة من سلعهم .

أولاً :

### ما هي منظمة التجارة الدولية .

مرّت المنظمة العالمية للتجارة بمراحل نشوء متعددة ، فقد اقترح " كورديل هل " في البداية فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء الحرب العالمية الأولى ثم طرحت الفكرة في المؤتمر الاقتصادي العالمي ، الذي انعقد عام ١٩٢٧ والمؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية الذي انعقد في مونت فيديو عام ١٩٣٣ وفي ميثاق الأطلسي الصادر عام ١٩٤١ اقترح الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل مبادرة جديدة تعزز وصول جميع الدول كبيرها وصغيرها المنتصرة والمهزومة إلى التجارة والمواد الخام في العالم . بعد ذلك دعا الإجتماع الأول للمجلس

الإقتصادي الإجتماعي عام ١٩٤٦ إلى عقد مؤتمر بشأن التجارة والعمالة وقد اعترفت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بالميثاق المقترح ، والمتعلق بإنشاء منظمة دولية للتجارة .

واختتم مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ بإبرام إتفاقية بين ٥٣ بلداً وأدرج ميثاق هافانا في الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقع عام ١٩٤٧ والذي يخفّض بشكل شامل الحواجز التجارية والتمييز ، ويعالج أيضاً العمالة والتنمية والحواجز التقييدية ، واتفاقات السلع الأساسية ... وأنشأ منظمة عالمية للتجارة . إلا أنّ هذا الإتفاق أهمل تماماً عندما " إمتنعت " الولايات المتحدة عن التصديق عليه .

ثمّ في ختام جولة أوروغواي للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ( الغات ) في عام ١٩٩٣ وبعد ذلك في مراكش عام ١٩٩٤ وافق مجتمع الدول خاصة الصناعي على إنشاء " منظمة عالمية للتجارة " على أن تدخل إلى حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ من أجل تنفيذ جولة أوروغواي .

إنّ لهذه المنظمة التأثير الكبير والمهم في مجال العلاقات الإقتصادية العالمية حيث دخلت حيز التنفيذ ، وما زالت تدخل مجال التطوير والتطويع ، وزيادة فتح الحواجز وما إليه ... ومن المنطقي جداً قراءة مجموعة قواعد كتبها النادي الغني الصناعي في عملية تطويرية للسوق ، حتى تكون مفتوحة أمام القاطرات المالية بشكل لا مثيل له في العالم السابق . من هنا يكون من الطبيعي أن نقرأ أهمّ المبادئ التي ترسّخت في الغات " إتفاقية التعريفات الجمركية " والتي إعتبرت كـ " أساس " بنيويّ تطويري للمنظمة العالمية للتجارة في ظلّ صقلٍ جديدٍ لمفادات تطويرية لعالم العولة ...



# الغات

كلمة الغات هي اختصار للعبارة الإنكليزية " الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية " وهي عبارة عن معاهدة دولية لتنظيم المبادلات التجارية بين الدول المنضمة إليها أو مستنضم إليها ( وقد تطوّرت إلى أن أصبحت منظمة التجارة العالمية ومقياسها دولي ) وتاريخياً زاد عدد الدول من ٢٣ دولة كانت عند إبرام المعاهدة هذه عام ١٩٤٣ إلى ١١٨ دولة في أوائل عام ١٩٩٤ .

مع الإشارة إلى أن " الغات " ليست منظمة دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، لكنها اكتسبت العالمية الدولية من جهة إنضمام الدول إليها ، ومن ثم قيامها رسمياً على أسس عالمية ، أنتجتها نوادي العالم الصناعي لتكوك بنية قواعدية في مجال التجارة العالمية ، فقد ظلّ التطور الواقعي يلعب دوراً هاماً في حياة هذه الاتفاقية إلى أن أكملت ( ٨ جولات ) بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها تاريخ ١٥ كانون الأول عام ١٩٩٣ والمعروفة بـ " جولة أوروغواي " وبعد نهاية الجولة الأخيرة تمّ تحويل هذه الاتفاقية إلى منظمة عالمية تحكم التجارة الدولية وذلك عبر قواعد وقوانين تعتبر ملزمة للأعضاء بهدف تنظيم التجارة الدولية ... ( مع أن من يراقب تجربة هذه المنظمة لا يرى فيها إلا إرادة القويّ النافذ ، الذي يرفض حتى المناقشة في خروقات قواعدها ، كما هي الحال مع الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين مما يسقط معناها والغاية منها بالنسبة إلى الضعفاء بل تصبح بهذا المفهوم كارثة على الضعفاء وكلّ من ليس من النادي الصناعي ضعيف هزيل مُرغم على أمره ... ) .

أما الهدف الرئيسي للغات ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة هو :

١ . تحرير التجارة الدولية .

٢. إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول أمام تحركات السلع عبر الحدود الدولية .
٣. فتح الأسواق الدولية أمام المنافسة على نسق من الليبرالية الاقتصادية .

## المبادئ الرئيسية للغات والمنظمة

عند الإنضمام إلى الفات لا يجب مباشرة إزالة ما تفرضه التجارة الخارجية من حواجز فوراً . إنما لا بدّ من التعهّد والعمل لإزالة هذه الحواجز . وفتح الأسواق وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع غيرها من الدول المنضمة إلى الإتفاقية لتبادل التخفيضات الجمركية أو التنازلات ، كما تتعهد الأطراف المتعاقدة بالالتزام بمجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات لتنظيم التجارة الدولية فيما بينها وإليك أهم مبادئها وقواعدها :

١. **الالتزام بأنّ التعريف الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية .** أي لتقييد الواردات من الدول الأخرى ، ويمنع عليها اللجوء إلى القيود غير التعريفية مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة ، وطبقاً لإجراءات محددة في الاتفاقية ( ففي المادة ١٢ ) من اتفاقية الفات تحوّل الدولة المتعاقدة تقييد تجارتها لأغراض تصحيح الخلل الجسيم الطارئ في ميزان المدفوعات ، وهذا ما أطلق عليه اسم مبدأ الشفافية .
٢. **التعهّد بأنّ استخدام التعرفة أو غير ذلك من القيود يتمّ بطريقة غير تمييزية** بحيث يعامل أيّ منتج ومن أي دولة بنفس المعاملة والطريقة بحيث تكون المعاملة بين كلّ الدول المتعاقدة بالمثل . هذا للمبدأ سمّوه بمبدأ عدم التمييز .
٣. **التعهّد بالتخلّي عن الحماية وتخريب التجارة الدولية على المدى الطويل** ويتمّ ذلك وبطريقة أساسية من خلال الدخول بمفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا وفقاً لإجراءات محددة قد تنطوي على تقديم تعويضات إلى الأطراف المتضررة من زيادة التعرفة .
٤. **الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية .** المادة (١) ويقصد به أن أية ميزة أو حصانة أو أي تفضيل سواء تعلّق بالتعرفة الجمركية أو بالرسوم المفروضة على الإستيراد أو التصدير أو فيما يتعلّق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية بحيث يمنحها طرف

متعاقد لطرف متعاقد أو غير متعاقد ، فانه يلتزم بتعميمها على كلّ الأطراف المتعاقدة بحيث يعمم هذا التفضيل على كلّ الدول للمتعاقدة .

٥. الالتزام بمبدأ المعاملة القومية المادة (٣) يقتضي هذا المبدأ عدم اللجوء إلى القيود غير التمييزية مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى ، كوسيلة لحماية الإنتاج المحلي بحيث تكون السلعة المستوردة من الخارج مثل نفس السلعة المنتجة محلياً من جهة عدم الاستفادة من دعم الحكومة وغيره من عناوين الدعم . فيمنع على الدولة المتعاقدة تقديم إعانة للمنتج المحلي أو فرض ضرائب ورسوم تفوق تلك التي تعرضها على المنتج المحلي .

٦. التعهد بتجنب سياسة الإغراق المادة (٦) هذا المبدأ يلزم الأطراف المتعاقدة في الغات بعدم تصدير متحلقم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلادهم إذا كان من شأن ذلك إيقاع ضرر جسيم بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة المستوردة أو يهدد بوقوع الضرر وتحوّل الاتفاقية الطرف المتعاقد فرض رسم تعويضي لإلغاء أثر الإغراق أو منع حدوثه أصلاً من جانب أية دولة أخرى .

٧. التعهد بتجنب دعم الصادرات حيث أنّ منح إعانة للصادرات من دولة متعاقدة لمنتج من مواطنيها من شأنه أن يؤدي إلى إيقاع الضرر بطرف آخر متعاقد ، سواء كان مستورداً أم مصدراً . المادة (١٦) من إتفاقية الغات تلزم الأطراف المتعاقدة بالإمتناع عن تقديم الدعم للصادرات وخصوصاً الصادرات من السلع غير الأولية — أي المصنوعات —

٨. إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ طبقاً للمادة (١٩) من إتفاقية الغات يجوز للدولة المنضمة إلى الإتفاقية عندما تواجه تدفقاً مفاجئاً وضحماً من الواردات من سلع معينة على نحو يلحق ضرراً جسيماً بالمنتجين المحليين لهذه السلع أو يهدد بوقوع مثل هذا الضرر ، أن تفرض قيوداً تجارية على هذه السلع ، من خلال وقف ما سبق ما تعهدت به من التزامات أي تخفيضات في التعرفة الجمركية جزئياً أو كلياً . ويشترط أن يطبق هذا الاجراء الوقائي لحماية الصناعة المحلية من دون تمييز بين الدول المتعاقدة ، مع الإلتزام بإلغاء هذه الإجراءات خلال فترة زمنية معينة .

٩. إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات طبقاً للمادة (١٢) من إتفاقية الغات يحق لأي طرف متعاقد يواجه انخفاضاً جسيماً في

إحتياجاته الدولية ، أو يهدده مثل هذا الخطر ، أو يسعى لزيادة هذه الإحتياجات بعد أن وصلت إلى مستوى شديد الإنخفاض ، أن يفرض قيوداً على كمية أو قيمة السلع الممنوحة باستيرادها . بحيث يحقّ له أن يوقّف العمل بمبدأ الدولة الأكثر رعاية ، على أن يتعهد بتخفيف هذه القيود تدريجياً وإلغائها تماماً عندما تزول الظروف التي استلذت فرضها .

#### ١٠. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية وفقاً للمادة (١٨) من إتفاقية

الغات ، تتيح للدول النامية أن تتمتع بإجراءات إضافية تتيح لها مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفية الجمركية بما يوفّر الحماية اللازمة لقيام صناعة ما . وتطبيق قيود كمية لإحتواء الخلل في ميزان المدفوعات الناتج من الزيادة الكبيرة والمستمرة في لطلب على الواردات المترتبة على برامج التنمية الاقتصادية .

هذه المبادئ تحوّلت إلى إرادة عالمية شكّل فيها النادي الصناعي القمة والأساس والضمانة للحياة ، ولكن ضمن مقاييس نظريته للحياة وواقعيتها وجودها وميزاتها .. لا ضمان لها سوى النادي الصناعي ، الذي أثبتت التجربة أنّه لا يعبأ بقواعدها ، وهو أوّل من أنشأ فلسفة الخروج بلون صامت مرّة وجاهر مرّة أخرى .. وهو أوّل من أسّس للرمادية بين الأبيض والأسود ، بل هو خلق " منطقة فارغة " من القواعد والقوانين ... أمّا الدول الضعيفة فهي حتماً مجبورة على الإنقياد والطاعة من دون مناقشة لأنّه لا خيارات بين يديها للإعتراض أو الممانعة ، وكلّ العالم بإستثناء النادي الصناعي ضعيفٌ هزيلٌ لا ممانعة لديه ، ولا وسائل ولا أدوات ...

لقد أثبت الواقع حتى الآن أنّ عمالقة السوق لهم وحدهم تلوين الوقائع وتوصيفها ومنع اللجوء إلى المحاكمة وعدم العبي بتائجها .. ففي تاريخ ١ حزيران ٢٠٠٠ أفتتح الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أعمال القمة النصف السنوية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي مع رئيس الوزراء البرتغالي والرئيس الحالي للإتحاد أنطونيو غوتيريس وتناول البحث شؤون التجارة ونظام الصواريخ الباليستية والشرق الأوسط والصحة وتركزت محادثات كلنتون مع الإتحاد على " الإقتصاد الجديد "

والأهمية المتنامية للوسائل التكنولوجية والمعلوماتية الجديدة والتجارة الإلكترونية وتحاول الولايات المتحدة إجبار الاتحاد الأوروبي على الإذعان " لأنظمة " منظمة التجارة العالمية وإزالة الحواجز أمام إستيراد الموز من الشركات الأمريكية ولحوم البقر الأمريكية التي تمت بواسطة الهرمونات ... وناقش المجتمعون الحروقات الحادة لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتي قام بها الطرفان : الأمريكيون والأوروبيون . وبصر الطرفان على الإرادة على إستقلالية إتخاذ السلوك الإقتصادي في المواضيع النزاعية مع أسبقية وخروقات أكثر من قبل الأمريكيين ...

وفي حين أن إجمالي دخل المنطقة الأفريقية لا يزيد كثيراً عن دخل بلجيكا موزعاً على ٤٨ دولة أفريقية بحيث يبلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي فيها أكثر قليلاً من " ملياري دولار " وهو ما يوازي تقريباً إنتاج مدينة فيها ٦٠ ألف نسمة في دولة غنية فإن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون التقى المسؤولين في الاتحاد الأوروبي من أجل البحث في علاقات تجارية يبلغ حجمها مليار دولار يومياً وتشوفا خلافات حول الموز ولحم البقر والأغذية المعلكة جينياً ، مما تعتبه الولايات المتحدة خرقاً لقوانين المنظمة العالمية للتجارة في حين يصرّ الاتحاد الأوروبي على أن الأمريكيين يقيمون حواجز جمركية وعقبات كثيرة تخالف قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومع ذلك يصرّ الأمريكيون على إمتناعهم عن مناقشتها ضمن إطار المنظمة وقواعدها ويتشبثون في حلّ المشكلة على طاولة منفردة مع الاتحاد الأوروبي طموحاً منهم لكسب مجموعة من التنازلات في سوق الاتحاد الأوروبي فيما خصّ السلع الأمريكية .

وكما هو واضح فإنه لا شيء من القواعد أو الدول يرغم الأمريكيين والأوروبيين على تنفيذ ما كتبه أيديهم لأنهم يخوضون حرب الإقتصاد من باب ميدانيّ يعتمد فيه كلّ طرف على مجموعة من إملاعات الأدوات والوسائل والمواد التي يملكها . . إنّ الغات ومنذ عام ١٩٤٧ أنشئت من أجل رعاية المصالح التجارية للدول الصناعية التي أخذت بعين الإعتبار نسبة القوى وموازيتها حين أقرتها وذلك بسبب

النفوذ الإقتصادي والهيمنة التي كانت تتمتع بها هذه الدول بالنسبة إلى الدول الأخرى حتى وإن كانت من ضمن الدول الـ ٢٣ المؤسسة للغات ...

إن هذه المبادئ تحكم أكثر من ٧٠ بالمئة من التجارة العالمية اليوم وهي مرشحة لأن تكون البوتقة الأساسية التي تنساب من خلالها الإمبراطوريات المالية والنقدية والإقتصادية في العالم وهي كما ترى بالنسبة إلى الدول غير القادرة على الممانعة أكثر من رعب وأكبر من واقع ... إنها نظام فرضه الأقوى وكتبته أدواته وأجبرت العالم على إتباع منهجه وقوانينه تحت طائلة العقوبات الإقتصادية والسياسية والعسكرية ... حتى أن من تلك الأدوات ابتكار حرب على الورق تم تنفيذها في الخليج العربي تحت إسم " عاصفة الصحراء " من أجل فتح سوق بيع السلاح وتنمية فرص العمل وخفض البطالة والسيطرة على آبار النفط التي تمثّل الشريان الحيوي للثورة الصناعية المتطورة ...

ويجب أن نتذكر أن مبادئ المنظّمة العالمية للتجارة ما جاءت من سراب ولم ينزل بها الوحي من السماء إنما كتبها بشر ، وهؤلاء البشر يعيشون صراعاً ساخناً حاداً يقوم على أساس التعارض بين المصالح ، وقد أثبتت الجولات المتعددة أن التناقض كان سيد التقرير والإملاءات والتحيزات ، وكان نادي القاطرات المالية الدعامة العليا بل العامود الفقري الذي يحدّد السياسات التي يجب أن تتبعها كلّ دولة ، بعد أن تخمّر في ذهن كلّ دولة أن عمارة الدولة تتكوّن من حجارة ، وتلك الحجارة تتكوّن من شركاتها ومصارفها ومؤسساتها وقدراتها التكنولوجية المعلوماتية الطبية العسكرية وموادها الأولية والتحويلية وممتلكاتها التصنيعية وغيرها ، وقدرتها على فتح أسواق لها مع تنفيذ أكثر الممكن من نتائج إستغلال هذه الحجارة الإقتصادية السياسية العسكرية الطبية الكشفية التكنولوجية وما إلى ذلك ... ولقد كان اللسان السياسي لكلّ وفد ينطق في كافّة جولات المفاوضات بكلّ ما هو حيويّ ضروريّ لهذه المؤسسات وقنواتها ومنافعها .

وعليه : ستكون الأحرف المكتوبة في هذه المنظمة ، وحيثاً تجارياً يقوم على أصول وأسس تناقضية في المصلحة بين الدول والوحدات ، ومعنى هذا أن الضعيف سيزداد ضعفاً لحساب غنى الأثرياء وعمالقة السوق ، وستظهر سوق واسعة جداً من أسواق العبودية لكن ليس على مستوى الأشخاص بل على مستوى الدول ( عبودية الدول ) .

ومع أن مؤشرات العبودية وقيودها وقضائها بادية منذ زمن ، وتطل برأسها بقوة ، لكن المستقبل سيكون أكثر رعباً وعبودية على حد سوق النخاسة . بل سيكون سحناً مخيفاً جداً ، قضائه إقتصادية تكنولوجية عسكرية سياسية ، مدعمة بكل أنواع النفوذ والأدوات المضاعطة السالبة لوجود الآخر ، والقابضة على مفاتيح العبودية والقرصنة الحادة والمختلفة جداً عن نموذج عبودية الماضي ...

وستظل الهوة تتوسع بين الضعفاء والعمالقة على شكل بين وواضح ، فقد ارتفع نصيب الدول الصناعية في التجارة العالمية للسلع والخدمات ، من ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٢ إلى ٧٣ بالمائة عام ١٩٩٢ وانخفض نصيب الدول النامية من ٣٦ بالمائة إلى ٢٧ بالمائة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢ كما أن التجارة العالمية تنقسم إلى تجارة في السلع وتجارة في الخدمات وقد انخفض نصيب التجارة السلعية من ٨٢ بالمائة عام ١٩٨٢ إلى ٧٩ بالمائة عام ١٩٩٢ في المقابل ارتفع نصيب التجارة بالخدمات خلال هذه الفترة من ١٨ بالمائة إلى ٢١ بالمائة وقد ارتفع نصيب الدول المتقدمة في التجارة السلعية من ٦٢ بالمائة إلى ٧٢ بالمائة كما ارتفع نصيبها في تجارة الخدمات من ٧٢ بالمائة إلى ٧٦ بالمائة خلال هذه الفترة من عام ١٩٨٢-١٩٩٢ أي أن الدول النامية لا تسيطر حتى عام ١٩٩٢ إلا على ٢٨ بالمائة من التجارة السلعية و ٢٤ بالمائة من التجارة بالخدمات .

ثم إن حوالي ٧٥ بالمائة من التجارة الخارجية السلعية للدول الصناعية هي تجارة تتم بين الدول الصناعية نفسها بالمقابل فإن ٣٧ بالمائة فقط من التجارة الخارجية تتم بين الدول النامية بعضها البعض ، كما أن التجارة بالخدمات تنمو بمعدل أسرع من التجارة



في السلع ، فقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط خلال فترة ١٩٨٢-١٩٩٢ نحو ١٠ بالمئة ، بالنسبة للتجارة بالخدمات مقابل ٧ بالمئة بالنسبة إلى التجارة بالسلع .

وحين نستعرض وجه الثروة يظهر العالم مذهلاً حيث نجد العالم منقسماً بين شمال غنيّ جداً وجنوب فقير جداً :

١. إنّ ٨٠ بالمئة من الموارد الطبيعيّة يشرف عليها ويستهلكها نحو ٢٠ في المئة في الشمال .

٢. إنّ ٢٠ بالمئة هم الأكثر غنيّ يمتلكون ٨٣ في المئة من الدخل العالمي .

٣. إنّ من بين الأكثر فقراً بين مجموع دول الجنوب الفقيرة يوجد حوالي ٢٠ بالمئة لا يملكون سوى ١,٤ بالمئة من الدخل العالمي ...

تري أيّ فجيعة تلك . وأيّ ظلم ... !

٤. الفاجعة حين تعلم أنّ حوالي ( ٣ مليار نسمة ) يعيشون يومياً على أقل من دولارين .

٥. إنّ نسبة الأمراض المتفشية تعتبر قياسية منذ عام ١٩٩٠ في دول الجنوب وأنّ وفيات المرض وسوء التغذية في دول الجنوب الفقير ضربت ثلاثة أرقام قياسية في ظرف زمنيّ يعتبر قصيراً جداً وأنّ الهوة بين العالم الغنيّ والعالم الفقير تزداد وفق نسب متفاوتة جداً لصالح الشمال الغنيّ من دون تراجع ...

إنّ هذا هو العالم الذي يفكّك عمالقة السوق قيوده وحواجزه الجمركيّة ليس من أجل بناء صرح معيشي يليق بالإنسان والمواطن بل من أجل حرّية أكبر وأوسع وقيود أقل ، بلا ممانعة على السلعة ورؤوس الأموال ...

إنّه عالم يطوف به أشباح الرعب في كلّ مكان ، أين وجدت سلعتهم وبحكمه عمالقة جبّارون قساة تعوّدوا الشرب من نخب دماء الشعوب . فأيّ تفسير يمكن أن يُعطى حين نعلم أنّ " كلاب " الولايات المتحدة الأمريكيّة لعام ١٩٩٩ صنّفوا " الأكثر غنيّ " وأنهم أكثر رفاهيّة وغمّةً بالتكنولوجيا من " أكثر من ٤٨ دولة "

أفريقيّة ... !!! وأيّ فاجعة يمكن أن يعتز منها العالم حين نقرأ أنّ في كلّ يوم يموت أكثر من ٤٠ ألف إنسان من سوء التغذية والجوع ، حسب إحصائيات الأمم المتحدة وما هي المبررات النمطيّة الإنسانيّة التي يمكن أن نسوقها حين نلّو مجموعة من الأرقام المخيفة حول التمييز في موت الفقير والغنيّ أو نسبة هذا إلى ذاك ... فنسبة الموت بين الدول الفقيرة والغنيّة كانت ١ من الشمال الغنيّ مقابل ٣٠ من الجنوب الفقير وفي عام ١٩٩٦ أصبحت نسبة ١ من الشمال الغنيّ مقابل ١٥٠ من الجنوب الفقير .

هكذا يموت العالم عبر موتى أهله كلّ يوم ، من دون أن نسمع إدانة واحدة من معسكر الشمال الغنيّ سوى أنّه يردّد أنّ الانفجار السكّاني في الجنوب يجب أن يُحدّد ضمن أطرٍ معيّنة وأنّه يؤثر على الأمن الغذائيّ ! وأيّ حصّة هذه في عصرٍ أصبحت التقيّة قادرة على إشباع بني الكون جميعاً فيما لو فرض وجود مادّي لكائنات حيّة ...

إنّ " المشكلة " لا تكمن في طرح العولمة وفكّ الحواجز وإتصال البشر ... بل تكمن في الثقافة والقيم التي تدير هذا الإنفتاح السوقيّ والمقتصر على السوق بعيداً عن جوانب الإنسانيّة الأصليّة أو الطبيعيّة ، إنّنا نريد قيماً تحكم عولمة الإنسان ، لا قيماً تحكم عولمة السوق ، إنّنا نريد قيماً تحركها الإنسانيّة ، لا تحركها قيم السلعة والنفعيّة والثراء والمصلحة ...

إنّ هذا ما يخيفنا من هذه المبادئ التفكيكيّة ، في عالم عمالقتُهُ يتاجرون بكلّ شيء ، من أجل كسب المال ، بعيداً عن معاني الانسان بالأعضاء البشريّة ، بالحروب بالقتل ، بالمجازر ، بالموتى بالمرضى بالبائسين ، من أجل أن تبقى السلعة على متن السفن التي تجوب البحار ، وفي خانة مُلّاك الإقطاع العالميّ ... إنّنا نظنّ أنفسنا مستقلّين ، ونحن نأكل ونشرب ونلبس ما يقنعا الآخرون به إنّنا نفكر بطريقة مختلفة عمّا كنّا نفكر به ، إنّنا نتبع سلوكاً كنّا نراه مشيناً ، إنّنا كنّا ننظر إلى أمورٍ على أنّها إبادة بشريّة ، وكلّها اليوم أصبحت " أمراً طبيعياً " وعادياً جدّاً ... إنّ قتل الآخرين

يوماً ما كان جريمة يندد بها العالم ، لكنها اليوم أصبحت أمراً ضرورياً وتحكمها الأدوات والمؤثرات السوقية وتصدير السلعة والإنتاج وتداول المال ونهضة المصانع والتحكم بنسب البطالة والعجز وما إليه ...

جاء في تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي في الكتاب الصادر عام ١٩٩٥ إن الفترة بين عام ١٩٤٥ و ١٩٨٩ شهدت ١٣٨ حرباً أسفرت عن مقتل ٢٣ مليوناً من البشر وأن القوة العسكرية استخدمت في مواقع أخرى أيضاً من دون إندلاع حرب فعلية كما حدث في هنغاريا عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وفي غرينادا عام ١٩٨٣ وكانت الحرب الكورية أودت بحياة ٣ ملايين نسمة وأسفرت حرب فيتنام عن مقتل مليون نسمة وقد وقعت الحروب الـ ١٣٨ جميعها في العالم الثالث وكانت السبب فيها القوتان العظميان أو حلفاؤهما وعن طريق قيادة العسكريين .

وفيما بين عام ١٩٧٠ وإنهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ نُقلت أسلحة قيمتها ١٦٨ مليار دولار إلى الشرق الأوسط وذهب ما قيمته ٦٥ مليار دولار إلى أفريقيا وما قيمته ٦١ مليار دولار إلى الشرق الأقصى وما قيمته ٥٠ مليار دولار إلى جنوب آسيا وما قيمته ٤٤ مليار دولار إلى أمريكا اللاتينية ، وكانت حصّة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ٦٩ في المئة من إجمالي مبيعات السلاح البالغ ٣٨٨ مليار دولار ... ويقدم الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن ٨٦ في المئة من الأسلحة التي تصنّرها إلى البلدان النامية وفي عام ١٩٩٢ بلغ نصيب الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا أعلى خمسة مراكز بين مصنّري السلاح في العالم .

ويجوز لنا أن نسأل : ماذا لو بعث منتجو الأسلحة بما يقارب الـ ( ١٠٠ مليار دولار ) حبوب و مواد غذائية وصحية إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، من الطبيعي أن هذا سيحدّ من نسبة وفيات الجنوب مقابل الشمال إلى أقلّ من ١ إلى خمسة لكنّ هذا على مستوى غمّية التعامل على أولوية إنسانية أمّا على أساس التجارة النفعيّة فإن الأولوية هي للمال فقط حتى أن الحروب هي أولوية إقتصادية .

هذا يدلّ على أنّ قيم العلاقات والمبادلات إنّما تتأسس على فلسفة المال والثراء بعيداً عن شروط الإنسانيّة والقيم الأخلاقيّة وساعد على تطوير أسس وبنیان مشروع سوق النخاسة بأساليب وطرق ووسائل جديدة ، وهي تتجسد اليوم على مستويات وصور مختلفة ، منها بيع أكثر من ( ٤ مليون امرأة والاتجار بها في العالم ) في أواخر العام ٢٠٠٠ ومنها : التجارة بأسباب الجوع والأميّة والمرض والبؤس وسوء التغذية وتجارة السلاح وصراعات الحدود والاختلافات العرقية والسياسيّة والقطريّة وقيادة الانقلابات وتطوير التبعيّة وغيرها ، ومنها إستبعاد خطير يقوم على أصول وأسس خدمة الدّين وفوائده التي فاقت الخيال ، عجزت الناجمات القوميّة عن بلوغ نسبها ، ومنها التجارة المتطوّرة بالأعضاء البشريّة ، وبكلّ فخر وإعتزاز فقد أوردت صحيفة " نيوز أوف ذو وورلد " تاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٠ أنّ وزير الصحّة البريطاني آلان ميلبورن طلب فتح تحقيق حول مستشفى تبين أنه يرمي أعضاء الأطفال والبالغين المتوفين في القمامة وقد روى عاملون في مستشفى " كينغز ميل ستر " في آشفيلد للصحيفة الأسبوعيّة أنّهم تلقّوا الأمر برمي " أجنّة وأدمغة وقلوب وسواها من الأعضاء العائدة إلى أطفال متوفين في القمامة وتمّ توقيف أحد أطباء المستشفى عن عمله بإنتظار إنتهاء التحقيق في الفضيحة .

وأشار العاملون إلى أنّهم تلقّوا الأمر خلال شهر آذار الماضي بعد أيام قليلة على صدور توصيات من المعهد الملكي لمتخصصي الأمراض الباطنيّة إلى المستشفيات بالتحقق من عدم وجود أعضاء لأطفال متوفين تمّ الإحتفاظ بها من دون موافقة الأهل وجاءت تلك التوصيات في أعقاب فضيحة أخرى إكتشف خلالها الأهل بعد سنوات أنه تمّ أخذ أعضاء من أطفالهم المتوفين من دون موافقتهم وأحياناً رغماً عنهم وقد صوّر العاملون في المستشفى الأعضاء التي طلب منهم التخلّص منها وأكدت الصحيفة أنّ الأفلام في حوزتها ، ومن جهته أعلن جون واتكينسون مدير مستشفى " كينغز ميل ستر " أنّ المستشفى توقّف عن تشريح الأجنّة أو الأطفال الذين يموتون عند الولادة

قبل عامين وقال : لقد كانت العادة السائدة آنذاك تقضي بإرسال الأجنة أو الأطفال إلى المحرقة حيث تحرق جثثهم بعد الصلاة عليها .

وليت الأمر توقف هنا بل ظهر أنّ الاستساح للأجنة الممنوع هو أمر طبيعي في مجموعة من المختبرات المهمة التي تمارس هذه المهنة من أجل إنتاج أدوية ولقد استطاع العالم أن يغير الأطفال كـ " مصنع أدوية " والهدف تجاري كما هو واضح كما أنّ فضائح الأطباء الأمريكيين وسرقة الأعضاء والإعتداءات الجنسية بما فيها الإغتصاب والتزوير الطبي والتشريع من أجل المال فقط لبشر لا يشكون أمراضاً ولا يحتاجون إلى تشريع ، ما زالت جاثمة حقائقها أمام أعيننا ونحن نطلّ على زمنٍ مختلفٍ وقيم ومفاهيم مختلفة سوّقت الإنسان وأعضائه لتكون من السلع الرخيصة . وباعت الفتاة للدعارة بـ ٢٤ دولار أمريكيّ ) ويزداد عليّ ...

أليس كلّ هذا من ثروة متفاوتة وهائلة التفاوت وقيم نفعية محضة ووحشية تعاملية سوقية تخيف العالم الضعيف من هذه المنظّمة وتلك القواعد التحريرية ؟

أليس محقّاً من يناهض العولة التي هي أقوى من الممانعة ؟

أليس من المنطوق أن نعيد النظر إلى ذواتنا ، ونبدأ من جديد إعادة تركيب أنفسنا اجتماعياً وحضارياً وسوقياً وسياسياً وفكرياً وإقتصادياً ... ؟

أليس من الواجب على دول الجنوب أن تفكّر بعولة تدخلها من باب وحدتها

ولو على مستوى الإقتصاد ... ؟

مع أنّي شبه معتقد أنّ ما أنادي من أجله ذهب هدرًا ، وأنّ الأناس الذين أستصرخهم من القادة والزعماء تحوّلوا من " جهاز إنذار " إلى شاشة ميّنة تعرض كلّ سوق الآخرين أفكاراً ومفاهيم وقيماً وحضارة ، مستسلمين بلا قيد أو شرط .. أمام هذا العالم الذي تجتاحه مافيا بيع الأعضاء البشرية والنساء والرسم التشكيليّ لمأساة جوعى القرن العشرين ، من الطبيعيّ أن يرتعب سكّان الجنوب الفقراء الذين لا يملكون وسائل أو شيفرات أو أدوات ممانعة أو حصانة من هيمنة العولة .

وهي — العولمة — قد بدأت تضرب بأطنائها في كل أرجاء بني الدنيا ، وما زالت في طور الشمولية والتوسع ، وإذا كان يموت كل يوم بسبب الجوع وسوء التغذية أكثر من ٤٠ ألف كائن بشري ، فإن المستقبل سيكشف من مجازر بشرية تتجاوز التصور تحت عنوان حرية الإنسانية المالية لقاطرات ورؤوس الأموال .

بحيث نجد أن يداً خفية تضرب بقوة من وراء العولمة والإنسيابية المالية السلعية وهي لا تهمم بالأزمة المذهلة التي تصيب شعوب العالم الفقير ففي عام ١٩٩٣ ارتفع عدد الفقراء الذين يصنفون " فقراء فقراً مطلقاً " وفقاً لتصنيف البنك الدولي إلى ١,٣ مليار شخص وفي مقابل دخل الفرد السنوي الذي لا يتجاوز ٢٥٠ دولاراً في العديد من دول العالم ، ارتفع دخل الفرد السنوي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢٢١٣٠ دولاراً ...

ومقابل الانهيار الاقتصادي الذي يحتاج دول الجنوب فإن توحيد أوروبا خلقت اقتصاداً إقليمياً موحداً يمثل حوالي ٤٠ بالمئة من واردات العالم وصادراته .

إن من مظاهر الأزمة التي تدل على الإجحاف بمعناه الإنساني من نراه من دول مرفهة لا يتجاوز عدد سكانها ألس ١٠ ملايين إلى ١٥ مليون نسمة ، تكون موازنتها السنوية بمقدار ٨٠ مليار دولار ، مقابل دول فقيرة يتجاوز عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة لا تتجاوز موازنتها السنوية ألس ٢٠ مليار دولار بعجزٍ مخيفٍ وتصرف في غالبيتها على المؤسسة العسكرية وشؤون التسلح .

إن الزيادة بالولادات البشرية تعتبر كبيرة النمو ( ٨٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٣ ) غالبها من الدول النامية ، ولا توجد لديها ضمانات ولا إلتزامات عولمية أو وطنية ( أمن العيش ) ولو من جهة طبيعية أولية ، ولو من خلال الإعتماد على إنتاج الأرض مثلاً ، فتكنولوجيا الزراعة من البذور الجديدة والأسمدة ومبيدات الآفات والآلات والري ، لا تتوافر بنسب مطلوبة للدول النامية مما يزيد مأساة موت الجوع بطريقة عالية في هذه الدول .

إنّ البلدان الصناعيّة بما فيها أوروبا الشرقيّة والاتحاد السوفيّاتي السابق أيضاً يوجد فيها فقط أقل من ربع سكّان العالم وهي مسؤولة عن ٧٢ في المئة من إستخدام العالم للوقود الاحفوري في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ .

١. إنّ البلدان النامية تستخدم ١٨ بالمئة فقط من النحاس الذي يستهلك كلّ عام ويبلغ متوسط الإستخدام بالنسبة للفرد في الدول الصناعيّة ١٧ مثلاً بمقارنة مستواه مع البلدان النامية .

٢. في ظلّ إنعدام الوزن الإقتصادي الصناعي التكنولوجي في الجنوب الفقير في عام ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان العالم رسمياً ٦ مليارات نسمة ويوجد في العالم النامي نسبة ( ٧٨ في المئة ) من عدد سكّان العالم وإنّ ٩٠ في المئة من زيادة الولادات هي في العالم النامي .

ثم إنّ قراءة واضحة للنص والتطبيق عبر منظمة التجارة العالميّة نجد فيها أنّ الهمّ الأعظم للدول الصناعيّة يكمن في تحرير التجارة دون تحرير الأشخاص . وفي اللحظة التي يدعو فيها المفكرون إلى " عولمة قانونيّة وإنسانيّة وحكوميّة " ، فإنّ الدول تشبّت بسيادتها وتخوض الحروب من أجلها وقد أجهض العالم المتقدّم فكرة العولمة الحكوميّة عبر عصبة الأمم والأمم المتحدة وتمسكت الدول العظيمة بقاموس تقسيم الثروات والنفوذ والتعدديّة السياسيّة كـ " عامود فقريّ " لخريطة العالم السياسيّ لما لها من فوائد ومنافع على المستوى النوعيّ للدول العملاقة القابضة على عنق النظام الدوليّ والمهيمنة على العلاقات الدوليّة ، وقد خاضت الحروب من أجل خلق تعدديّة سياسيّة ومنعت بشدّة قيام عالميّة قانونيّة تكون فيها الأولويّة إنسانيّاً وتكون كافّة التشريعات العالميّة محكومة بهذا السقف .

وتؤكد السياسة العامة التطبيقيّة لنادي الأثرياء المتخمين من الثراء أنّ جوع ما وراء الحدود لا يعني شيئاً للدولة الأخرى وأنّ موت أفريقيا أو إنقراض دول بأكملها يجب أن لا يؤثّر على سياسة الرفق بالحيوان التي تنتهجها أوروبا والولايات المتحدة

وكندا وأستراليا ... بعد أن تمّ الكشف عن أرباح مهمة جدّاً تجنيها القاطرات المائيّة عبر هذه السوق لكن ليس مسموحاً أبداً أن تزول السوق الإستهلاكيّة ممّا يعني أنّ ضرورة وجود سكّان العالم الفقير أمر محسوم شرط أن تكون لديهم القدرة على العمل في مصانع العابرات المائيّة أو الشراء أو تقديم خدمة أو منفعة ، وهذا يعني أنّ الحسابات دائماً لا تكون على شخصيّة البضاعة أو إسمها أو لوها أو طعمها أو هيئتها ، بل المهمّ والأساس هو " خدمتها الفاعلة " في معسكر المال ... وعليه : بيع الأعضاء البشريّة والرفيق الأبيض والأسلحة وإنشاء معسكر حروب وتدمير البنى وخوض إنشاء جيش الأمراض ... أمر ضروريّ وحاجة فعليّة لا بدّ من إستمرارها إستمراراً للمنفعة والتجارة وفوز القوى وزيادة الربح ...

إنّ العولمة في جانبٍ جوهريّ تعني " إنسياب المال " عبر الحدود ، ومن دون قيود أو حواجز جمركيّة ... تعني : كسب الثروة ، والربحيّة ، والمنفعة ، بعيداً عن تعهّد الحفاظ على الإنسان أو تجنيد بنك ماليّ للحفاظ على أصول وقائيّة أو تطوّر معيشة أو طبابة شموليّة ... بل دون التعهّد بإصلاح ما تخربّ من كوكبنا الأرضيّ الذي فتكت به آلة ومواد التاجر الصناعيّ ما تسبّب بأضرار بيئيّة هي أكبر من كارثة حقيقيّة ... فمنذ عام ١٩٩٠ أعلن الزعماء المجتمعون في قمة " ريو دي جنيرو " البرازيليّة العالميّة كوكب الأرض كوكباً مريضاً بسبب الآثار المرضيّة المخيفة في شتّى حقول المائيّة والتصحرّة بالإضافة إلى أزمة فتحة الأزون في الغلاف الجويّ ، المستمرة الإغيار ، والتي من شأنها أن تقتل بالصحة العامة البشريّة ، فضلاً عن تلوث الماء والهواء والتربة وفقدان خصوبة التربة أو تعريضها وتضائل مواطن صيد الأسماك ، وإختفاء العديد من أنواع الحيوانات والنباتات وإنكماش الغابات ... وتعتبر قمة " ريو دي جنيرو " العالميّة إنذاراً مخيفاً فعلاً ، على مستوى مرض كوكب الأرض .

ومعنى هذا أنّ الأشخاص الذين يقودون العولمة من خلال مجالس إدارتهم لا ينظرون إلى قيم إنتاجيّة إنسانيّة لتكون معلماً أساسيّاً في إدارة وتوجيه خططهم



الإستيعابية التجارية ، بل ينظرون إلى قيم تصنيعية تسويقية . وما أبعدها عن الإنسانية وحدودها ... إن لهذا المستوى من القيم نتائج وخيمة تنعكس على مستوى من الجرائم الإجتماعية والإقتصادية والجنايئة ، هددت مجموعة من قواعد الأمن السكانيّ والمجتمعيّ ، وخلقت كائن المدينة على أساس أنه " شبح عملاق " مجرم بلا رحمة ولا إنسانية ... وأسقطت مقولة فعالية الريف وما يدلّ عليه من تضامنية وإنسانية وترية غير إجرامية ، وبيئة أكثر أمنية ومجتمعية ... إن التمييز الإقتصاديّ وخلق جزر إقتصادية إستطاع أن يثير تغييرات عميقة ما بين المدينة والريف . وجعل من المدينة شبحاً جنائياً ومخلوقاً خارجاً على القانون بسبب وجود مجموعة سببية بيئية مخفية وجارفة فعلاً . وهذا السوق المهنيّ المتمدّن يحتوي على كلّ الأفكار والإختلافات السلوكية والعادات والتقاليد والميول الطبيعية والمكتسبة ...

كما هيأت هذه المحرة ساكن المدينة لأن يعيش في بيئة تصنع مجرماً " حاذق الطباع " لا يفكر في النتائج بعد أن فسدت في عقله كلّ معاني المودة والتضامن والرحمة الإنسانية وذلك بعدما تشرب من المدينة القطيعة وإضمحلال الأخلاق والمذلة والمهانة وسلطنة فوقية ربوية من قبل الملاك وأرباب العمل ... في ظلّ حكومة النفع الذي يمارس فيه أصحاب الثروات والمؤسسات أكبر عملية بنس وإحتقار للعامل المضطرّ في عالم المدينة الذي يحكمه المال فقط ...

وقد نتج عن هجرة الأشخاص إلى المدينة طلباً للرزق في موطن لا توازن إستثماري فيه ، ولا إغناء متوازن ، ولا إعادة توزيع متوازنة ، خطر كبير تميّز بقلع مواطني الدول الفقيرة من الريف في عملية جماعية نزح فيها أهل الريف إلى المدينة طلباً للورقة النقدية الوسيطة في الحصول على منافع تكفيهم حقّ العيش ولو بمعنى الحدّ الأقلّ من الأدنى بكثير ... نتج أزمة بيئة وتفكك أسريّ ، وإغيار الروابط ، وإزدياد نسب الجريمة ووجود بيئة لا رحمة فيها أبداً ولا أخلاق ، وهي خاضعة ومفتوحة على كلّ ألوان الأسواق الماقيوية وجماعات الليل ، وأصحاب الرذائل والدعارة والشهوات

والمويل ، وشوارعها ملئ بأسباب تنتج إحترافاً وإمتهاناً للجريمة ، وبطالنها مشجعة على السطو وأنواع الممارسات التي تغلّ بالآداب العامة والنظم العامة وأحكام القانون الملزّمة ... وقد أصبحت هجرة الريف منذ السبعينات ظاهرة خطيرة في الدول النامية وأثّرت في المجال البيئي والإجتماعي والجناحي وسلامة الأموال والأشخاص في ظروف تعكس أزمة أخلاق وحضارة وتربية مدنيّة ومجتمعيّة ... ولم تعد المدن الكبيرة مقتصرة على البلدان المتقدمة صناعياً . ففي عام ١٩٦٠ كانت ٣ دول من بين أكبر عشر مدن في العالم تقع في البلدان النامية . وبحلول التسعينات أصبح في الدول النامية ١٨ مدينة من بين المدن الأربع والعشرين التي يزيد عدد سكّانها على ١٠ ملايين نسمة .

لقد أشار الإقتصاديون والخبراء عام ١٩٩٩ ومنهم أمريكيّون إلى أنّه كلما كان العالم أكثر إرتباطاً ، فإنّ نتائج التكنولوجيا ستؤثّر على من لا يملكها ، كما أنّ نتائجها ستكون أكثر شموليّة ، حيث يهدف الجميع إلى اعتبار عولمة الإعلان والدعاية كـ " سوق " للحضارة لتسويقها من جانب الأقوى نفوذاً ، لتكون معبراً إقتصاديّاً سياسيّاً إجتماعيّاً ، وستعكس سلباً في مواطن الأسباب المرضيّة ( إجتماعيّاً وصحّيّاً وإقتصاديّاً ... ) وهي أكثر ما تكون في الدول النامية ، ولأن الدول الفقيرة لا يوجد لديها الأموال اللازمة والأدوات لتغطية أزماتها الصحيّة والبيئيّة والإجتماعيّة فإنّ أمراض الفحاة والموت السريع وانتشار الأمراض والإعاقات ستكون في قائمة خصائص هذه الدول بل في رأس ميّزاتها ، وهذا سيؤثّر على حجم وكميّة ونوعيّة القوّة العاملة ممّا سينعكس إقتصاديّاً على مستوى من إنخفاض في ناتجها المحليّ يتناسب مع الإصابة التي ضربت القوّة العاملة ...

من المهمّ أن نعلم أنّ العالم أصبح أكثر إرتباطاً ببعضه البعض خاصّة في النصف الثاني من القرن العشرين وفي التسعينات أعلنَ " كوكب الأرض " ترميزاً بإسم " القرية الكونيّة " بسبب الغزو الإلكتروني وهيمنة الأدوات والوسائل على الأبعاد المكانيّة والزمنيّة ممّا أحال العالم إلى أصغر من قرية كونيّة وبدا العالم اليوم ونحن في بدايات

القرن الواحد والعشرين من خلال نافذة أصغر من الكفة ، عبر شاشة الإنترنت يجمع كل خصائص أهل الدنيا ، وعبره تتم أهم المعاملات والاتصالات ودخول المواقع . وهو في طور التطور بهدف إعلان نموذج " العالم النافذة " أو العالم المعلوماتي الذي يديره أصحابه ، كل من زاويته عبر وسيط ( حاسوب شخصي ) ويجدون قيم سلوكية جديدة تتوافق واختصار الزمان والمكان عبر وساطة هذا الجهاز ...

إنه عصر تغيرت فيه مفاهيم الجغرافيا والزمن . وما زال العالم يتربط " أكثر فأكثر " ، ويخضع لأدوات ووسائل تعتمد على خطط هادفة في التأثير . مما قسم " العالم " حقيقة إلى قسمين : عالم متأثر . وعالم مؤثر ، حتى على مستوى الأثر غير المباشر ولو من جهة صحية أو بيئية أو غذائية وشبهها ، فاستخدام الرذذات ( الايروسول ) في أوروبا يمكن أن يسبب سرطانات الجلد في أمريكا الجنوبية ونقص المحاصيل في أمريكا وكندا وروسيا يعني المزيد من الجوع في أفريقيا ، والركود الاقتصادي العنيف في أمريكا الشمالية من شأنه أن يدمر الوظائف والنمو في آسيا ويهدد نمو اليابان وسوق الاتحاد الأوروبي وسوق الصين وغيرها من الدول ... والصراعات والفقر في أفريقيا يزيد من اللجوء إلى أوروبا والعالم الغني ، وإغيار قاس لموسم القمح في الولايات المتحدة وكندا يعني مجاعة واسعة في العالم ...

المشكلة الأكثر رعباً هي أن هذه اللعبة تدار بأقلام وقرارات " أهل المال " بعيداً عن توازن المسؤولية أو إقرارها أو تحقيق رسم نوعي كـ " إجراء " قانوني في عالم الضمانات الإنسانية ولا شيء يلزم صناع المال والسلعة في إتهان أخلاق التضامن والتعرق في كافة مجالات عالم الاقتصاد والائتمان ، بحيث تبقى الساحة الدولية مفتوحة على كل أنواع وفنون القتال بمعناه الشامل ، من دون الالتزام بمردود ضريبة مالية أو اجتماعية ، وهذا أمر طبيعي في ظل إنعدام وجود الحكومة العالمية .

معنى هذا أن حرب الموت السلعية ستكون فادحة على الضعفاء لكنها ستكون مزدهرة ومرمجة بالنسبة إلى أصحاب مجالس الإدارة المالية العابرة ...

وسيحسر هذه الحرب كلّ الذين لا يملكون وسائل البقاء . وسُعلن لهم قوانين الوجود الاجتماعي والسياسي على أسس واضحة وعلنية من الاستعباد والإقطاع . ربّما قد يكون على مستوى أن تساوي دولة ما " مزرعة لتاجر دولي " ممدود الجنسية من نادي الأثرياء ، وستكون كما هي الحال بادرة إلغاء الزيارة لهذا الكوكب عند الضعفاء عبر " فيزا " تعطى للجوعى والمرضى والبائسين والمنبوذين ، ليصبحوا أعضاءً فعليين في نادي الموتى ، ولن تنتج هذه العملة إلا هذه النتائج لأنها ملازمة لقيمتها ومفاهيمها وقواعدها ، ولن تعود الإنسانية إلى واردها الأول في شرطها المأسن إلا إذا بادرت إلى تغيير أفكارها وقيمتها على مستوى تكون فيه الإنسانية أولاً وتكون باقي التشايع محكومة بهذا السقف ، وهذا عين ما يقرّه الإسلام ويتشدّد به ، وهذا هو المبدأ الأول في الحكومة التي يصرّ على أنّها يجب أن تكون عالمية ، وعلى مستوى الإنسانية ، وتكون السوق السلعية نتيجةً لتصوراتها ومبادئها . لا أن يكون الإنسان نتيجةً لتصور السلعة ووجودها وحرّيتها ...

إنّ ما حدث في سياتل الأمريكية ركّز على أزمة " أفكار " ، وليس على أزمة قلّة موارد ، أو كارثة طبيعة ثمّ إنّ ما حدث في " دافوس " — سويسرا ركّز أيضاً على أزمة إنتاج خطر — " القيم والمفاهيم " وكان الناطق الصارخ في مظاهرات الشارع الغربي التي ضجّت ذهولاً في كافّة أنحاء العالم من أهمّ نقابيين ومتقفي الغرب الذين يصرون صريحين بإدانة الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية المالية والقيم الفلسفية التي تقيم الإنسان على مستوى واحد مع السلعة ، واحتجوا بعنف على مجموعة من أفكار يتقمّصها أهل الثراء والمال ، ويساعدهم من ورائها قوانين عالمية ، لا تنظر إلى حجم الأزمة التي تصيب الإنسان ذاته وبنسب مذهلة ، بسبب معاني الإقتصاد الحرّ القائم على الليبرالية النفعية ، بعيداً عن قوائم الحق والحرية الفعلية للإنسان .

إنّ مستوى هذا التفكير النفعي كان من الطبيعي أن لا يالي بموت أكثر من ٣٧ مليون نسمة بسبب الجوع وسوء التغذية كلّ عام في نفس الوقت الذي يثير العالم

التحاريّ فيه زوبعةٌ عنيفةٌ على الإضرار بحدود ومبادئ " الرفق بالحيوان " حتى المومسات وأصحاب الاحتراف في الدعارة ، أصبحوا أهمّ من مشاريع تطوير إطار حكومة الإنسان على المال ، بل شاركوا في أسسٍ نفعيّةٍ سلعيّةٍ محضّة . وقد نظنّ أنّ الأمر يحتاج إلى تأملٍ لجهة أنّ الحيوان أحرص أصمّ لكنّ بيانات الأرقام تثبت أنّ بنية هذا التفكير إنّما إعتمدت على مجموعة هائلة من الأرقام الربحيّة لهذه السوق ... إنّهُ المال محرّك وصانع القيم . وليس شئٌ بعد السوق ونظام المبادلات الماليّة العالميّة .

ومنذ مدّة غير بعيدة تبنّى جماعةٌ أهل العالم العاقلون لموضوع العلاقة بين الثروة والإنسان وما تعنيه فلسفة الجشع والمنفعةيّة البحتة في هذا التوسّط ففي عام ١٩٧٠ شهد العالم أخطر الأزمات الأخلاقيّة والإنسانيّة وفي عام ١٩٧١ كتبت بربارا إلى اللعنة الباطنيّة للعدل والسلام تقول :

" إنّ أهمّ تغيير يستطيع أن يقوم به الناس هو تغيير طريقتهم للنظر إلى العالم إنّنا نستطيع أن نغيّر دراستنا ووظائفنا وجيراننا بل وبلادنا وقاراتنا ونظّل رغم هذا كما كنّا دائماً ولكن دعونا نغيّر زاوية رؤيتنا الأساسيّة وسوف يتغيّر كل شئ ، أولوياتنا وقيمنا وأحكامنا ومطالبنا ، وقد حدث مراراً وتكراراً في تاريخ الأديان أن حدّد هذا الانقلاب الشامل في التخيّل بداية حياة جديدة ... ومنعطفاً للقلوب ، وبصورة يرى الناس من خلالها بعبون جديدة ، ويفهمون بعقول جديدة ويحوّلون طاقاتهم إلى طرق جديدة للمعيشة ... " .

وبسبب الأزمة العنيفة التي يحتاج الإنسان طالبت الأمم المتحدة العالم السياسي بوجوب النظر من جديد إلى مجموعة قواعد من شأنها حفظ قيم الإنسان ووجوب إعادة النظر بمستويات الحماية الآمنة التي يحتاجها الفرد في حياته البشريّة فضلاً عن الجماعة ، على مستوى العيش العادل وحددت عناوين العمل على أساس تبنّي أسس ذات وحدة نوعيّة تقوم على أساس تبنّي نظريّة الإلتزامات الإنسانيّة ، ولو من باهما الأخلاقيّ .

إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل بسبب الأفكار نفسها التي لم تتغير والتي ترى في التغيير زوالاً للمنفعة التي تقيمها "سلطاناً حاكماً" في أسواق أهل الدنيا ونواديها .

وبقيت تقارير الدول النامية وبمجموعة أـ ٧٧ وهول عدم الإنحياز التي تجسدت في جملة من نتائجها على شكل قرارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيراً على ورق . ف منذ عام ١٩٩١ طالبت الأمم المتحدة غير الجمعية العامة وبأصوات الدول النامية بوجوب إعادة النظر فعلياً بالممارسات العالمية في مجالاتها السياسية والإقتصادية والبيئية وإعادة تعريف : أمن البشر ، أمن الكوكب ... تداركاً لأزمة عالمية خطيرة إلا أن شيئاً من هذا لم يحصل .

إن من السخريّة أن تتحدث عن "سلام الإقتصاد مقابل حرب الآلة" أو أن توصف الإقتصاد بأنه فرصة فرض المحبة بين الشعوب وأداة تكامل بين الأمم وهو من سلب الأمم وجودها وكان من الأجلر على الدول الصناعيّة أن تتحدث عن "سلامة الإقتصاد" وجنيه للمنافع وليس عن "سلام الإقتصاد" وخير مثال لتجربة سلام الإقتصاد ما يجري الآن بينهما من حرب عنيفة إقتصادياً بسبب تموضع مواقع قتاليّة ساخنة بين الوجودتين العملاقتين من أجل الحفاظ وتطوير المواقع في النظام الدولي الذي أصبح ميّالاً نحو المواقع الإقتصادية وفنون صراع السوق وإستعمار السلع ...

ومع أن أوراق الأمم المتحدة كانت أوسع شموليّة من أدوات السوق إلى غيرها من عمليات محو الصراع العسكري ولكن بأكفّ فارغة من الأدوات التي تكفل سلباً من دون نزاع عسكري أو أمن على مستوى المنظومة الأمنيّة في حفظ القيم الجسديّة وذلك في ظلّ نفقات عسكريّة على الحرب تفوق بأضعاف مضاعفة ما ينفق على السلام ففي منتصف عام ١٩٩٤ كانت الأمم المتحدة تتولى إدارة ١٧ عملية لحفظ السلام أو إنفاذه في مختلف أنحاء العالم وكان يشارك في ذلك أكثر من ٧٠ ألف جندي وقدرت تكلفة حفظ السلم في عام ١٩٩٣ بمبلغ ٣,٢ مليار دولار بعجز بلغ ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ وفي تقرير صادر عن ماليات الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ ذكر

انه في مقابل كل ١٠٠٠ دولار تنفقها الدول الأعضاء على قواتها المسلحة فإنها تنفق ١,٤ دولار فقط في المتوسط على عمليات حفظ السلام . !!

وفي العام ١٩٨٧ بلغ الإنفاق العسكري العالمي ( ٩٩٥ مليار دولار ) وكانت حصة العالم الصناعي منها ( ٨٥٠ مليار دولار ) والعالم النامي ( ١٤٥ مليار دولار ) كما تكلف عملية نقل السلاح سنوياً من دول الإنتاج إلى دول الإستهلاك العسكري ( ٧٠ مليار دولار ) وفي العام ١٩٩٢ قدر عدد القتلى الذين ماتوا بسبب الألغام البرية المضادة للأفراد منذ عام ١٩٧٥ بأكثر من ( مليون شخص ) الغالبية العظمى منهم من المدنيين وإن تكلفة اللغم الفردي الواحد تساوي ( ٣ دولار ) لكن فكاً أو إزالة اللغم الواحد تتكلف ما بين ( ٣٠٠ دولار ) و ( ١٠٠٠ دولار ) على الأقل ويبلغ معدل نشر الألغام السنوي في حدة المتوسط ( ١٠٠ ألف لغم ) وإن أكثر من ( ١٤٠ مليون لغم ) ما زال موجوداً في الأراضي مما ينذر بسقوط عدد هائل من الضحايا وكله في العالم النامي .

وكالعادة تقترح الأمم المتحدة برنامجاً لحل مشكلة من زاوية معينة فيبقى حراً على وري فقد اقترحت الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ حلاً يقوم على التالي :

١ . إستباق الأزمات من خلال تعزيز النهج الوقائي إزاء الأمن وتطوير نظام الأمن المعلوماتي ، عبر المؤثرات الفاعلة ، التي من شأنها أن تثير الحروب والإتجاه نحو عوالة أمنية ذات نظام واحد ، للحفاظ على قدر مشترك من أمن البشر والكوكب .

٢ . الإستجابة للأزمات من خلال إستخدام نهج العقاب عبر مجلس الأمن عبر طريق حكومة عالمية لفرض السلام وإعادة الأمن .

٣ . نزع الطابع العسكري وحصره بالأمم المتحدة على أساس العدالة العالمية .

إلا أن " صناع السياسة العالمية " في شغلٍ عن هذا مجموعة من الفضائح الماليّة والجنسية ، وسياسات تقاسم النفوذ ، وترتيب أوزان القوى ، وتحديد الخطوط الحمراء وإنتاج المواد الشديدة الانفجار وتسويق السلاح وفتح المزيد من الأسواق أمام السلع وسلب نفوذ دول المواد الأوّليّة وشبك الأحلاف والأحلاف المضادة ...

هذا والعالم منقسم إلى ميّت يجود بنفسه هو الكثرة الكاثرة ، وغنيّ مشبع من البطر والغني وهو قلة القلة ، الغنيّ يعيش أكبر صورة من الرفاهيّة والفقر يعيش أتعس صورة من الموت البطيء الصامت .. وإليك هذه فقط ثلاث عناوين من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينيّة التي يعيش فيها نحو خمس سكّان العالم :

١. حسب إحصاءات عام ١٩٩٣ فإنّ ١,٥ مليار نسمة يفتقرون لفرصة الحصول على المياه المأمونة .

٢. يفتقر ٢ مليار نسمة إلى الصرف الصحيّ .

٣. يعاني من الأميّة ما يزيد على " مليار نسمة " بما في ذلك نصف نساء الريف .

مقابل ذلك هذه صورة مختصرة عن البلدان الغنيّة التي تسيطر على النسب

التالية :

١. تتولّى ما يزيد عن ٨٠ في المئة من التجارة العالميّة .

٢. ٨٥ في المئة من الإستثمار الأجنبي المباشر .

٣. ٩٥ في المئة من عمليات بحوث التطوير .

٤. تتمتع بنحو ٨٠ في المئة من ثروات العالم عبر الإستهلاك والمنفعة ، مع

الإشارة إلى أنّه لا تزيد نسبة هذا النادى الغنيّ عن ٢٠ في المئة من سكان

العالم الذين بلغ عددهم رسميّاً ( ٦ مليارات نسمة ) ... وسط صرخة

عنيقة من شارع الغرب الغنيّ نفسه ، بعد أن أدرك أنّ من يتنعم بالتراكم

والثراء ويسيطر على الإمبراطوريّات التي تسوّق " الزعامة والمراكز " هم



الأكثر غنىً وتراكماً مالياً ، وقبضاً على أدوات النفوذ ، ذات التطوّر  
الهائل والمنهل ...

المشكلة أن النادي الغربيّ الثريّ الصناعيّ يمارس مجموعة من قيم وقواعد  
منصوصة ومذاهب إجتماعيّة وماليّة مخيفة فعلاً وتكون أساساً لفارق عنيف بين الطبقة  
الثريّة جدّاً ، وبين أصحاب الدخل المحدود أو الذين هم تحت خطّ الفقر<sup>(١)</sup> ...

(١) تاريخ ٢٩ كانون ثاني ٢٠٠٦ تابع المحضون في منتدى دافوس السويسريّ إجتماعهم وفق سعيّته المظاهر ضدّ العولمة  
والنظم الليبراليّة ، فما دعا الشرطة السويسريّة إلى إستعمال " مداخل الماء " . وقد وقفت مجموعة من الصدمات الحقة بين  
المظهرين الكثر ، وجيش الأمن الكبير ... وقد ناقش المحضون الإقتصاديين اليابانيّ والأمريكيّ . وأخذوا حيزاً واسعاً من نقاش  
أهل عالمنا في صناعة القرار السياسيّ والإقتصاديّ ... وعمدوا أمالهم على خفض " أسعار الفائدة " خفضاً كبيراً في الولايات  
المتحدة الأمريكيّة لإقناعات العالم من الركود ضمن نسبة لا تسمح للتضخم بالتسلل إلى الإقتصاد الأمريكيّ ... في وقت قال فيه  
مسؤول بارز في صندوق النقد الدوليّ إنّ الصندوق يستعدّ لـ " خفض " توقعاته بشأن نموّ الإقتصاد العالميّ لسنة ( ٢٠٠٦ )  
ليبلغ نحو ( ٣,٥ في المئة ) مقارنةً مع ( ٤,٢ في المئة ) والذي ظهر بارزاً في نادي دافوس الذي يسيطر عليه هوس الأغنياء  
وملاك القرار ، هو التفكير في مرحلة " ما وراء الإنترنت " ويرون أنّه قد يكون " التزاوج بين علم الأحياء وعلم  
الإلكترونيات الدقيقة " الذي يعالج الأمراض ، ويتيح إيجاب أطفال " حسب الطلب " ، قد يكون مصدراً هائلاً لثروة جديدة  
هائلة ومستمرّة تقدر بـ ( تريليونات الدولارات ) . وتنبأ " بيل جوي " أن تجعل القيمة التي ستوفرها هذه التقنية الجديدة  
عصر " الإنترنت " الذي وصفه المستثمر " جون دوار " ذات مرة ، بأنه أكبر تكنولوجيّة قانونيّة للثروة ، في تاريخ البشرية يبدو قوفاً  
أمامها . ومن الطبيعيّ أن يكون العالم الناميّ غالباً أمام مجموعة من المصطلحات والعلوم التي لا يعرف عنها سوى الاسم ، وهو  
أبعد ما يكون عن الآليّة والإجراءات وأدوات التنفيذ ، فما حيّد عن التفكير بأسسٍ مستقبلية ، تنظر إلى جني الثروة ، والتضخّر  
بالعالم أو التأثير به . فهو لا يعلم عن عالم الإنترنت سوى الاستهلاك ، ولا يعلم عن علم الأحياء سوى الاسم الشكليّ ... من  
هنا ينحصر خطاب العالم الناميّ بضرورة تنفيذ مجموعة من أسس العمالة المحليّة ، والنظر بنوعيّة أكثر إلى مضامين العلاقات  
التجاريّة والمهنيّة وحدود العالم ... وهذا الكلام يردده العالم الناميّ منذ أكثر من قرنٍ من دون أذنٍ صاغية أو يوقّ يردّد صده  
وفي لحظة أفرد فيها نادي الصناعة المتقدّمة أسراراً إجمعيّة ، وبمجموعات تجريبية ، تسعى إلى تغيير مجموعة من أساليب السيطرة  
على الأوزان والتعامل مع الأشياء الماديّة والكميّة ، ونوع من تقدّم النظرة المهمّة إلى علم الأحياء ، وهو الثروة المرتبطة من  
خلال التزاوج بينه وبين علم الإلكترونيات الدقيقة ، فإنّ العالم الناميّ كان مشاهدلاً ومنفرداً في آنٍ واحد ... فما يعني أنّ  
مستقبل التحكم والتفرد سيكون من حظّ النادي الصناعيّ المتقدّم جدّاً ... بدون مشاركة فعلية من العالم الناميّ سوى أنّه يحقّ  
مشروعاً إستراتيجيّاً في عالم التسويق والإستثمار ... وعليه : ستكون العولمة بأفولها ، وما يعطاها من إبتكارات إستراتيجية على  
مستوى التكنولوجيا أمراً عسوراً وعطشاً جدّاً على العالم الناميّ ، الذي بدأ يظهر عجزه الحقيقيّ أمام سيطرة رؤوس الأموال  
والأدوات الغازية من نادي القاطرات للعولمة ... وفي لحظة يمارس فيها النادي الصناعيّ " الإنتاج والتسويق " فإنّ العالم الناميّ  
، لن يمارس سوى مهنة الشراء والإستهلاك ، وإعادة بيع للمنتجات كما هي ، في ظلّ ظروف أننا أكيد أنّها تشهد علماً  
سياسيّاً إستراتيجيّاً مختلفاً ستكون آثاره التدميريّة على مستوى الهيمنة السياسيّة والتعددية مختلفة جدّاً أين منها نتائج الحرب العالميّة  
الأولى والثانية والحرب الباردة ...

كما يتركز الاقتصاد العالمي منذ الثمانينات إلى اليوم في يد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبنسبة مخيفة بحيث يجعل من هذا المثلث حاكماً إقتصادياً يقرّر للعالم حقّ العيش وفق اللون الذي يريده ، وهذا المثلث لا يزيد عدد سكانه جميعاً على ١٠ في المئة من سكّان العالم

ويهيمن النادي الصناعي على عمليات التفاوض الخاصة بمنظمة التجارة الدولية وهي تعبر البنية الأساسية لعالم بدأت ملامحه تظهر جليّة وتحكم دول السبعة الصناعية بنفوذ هائل وعلى مستوى عالمي من خلال تقرير السنة النقدية والمالية وما يليها من قيم سليمة وإشباعية وصحة إقتصادية للنظم الأخرى في العالم ... مع الإشارة إلى أنّ مجموعة السبعة لا تمثل إلا ١٢ في المئة من سكان العالم !

ومن الطبيعي أن يكون السيّد في هذا العالم جالساً على بنية إقتصادية هائلة من شأنها أن تعبر إلى العالم الآخر بسرعة وجدفٍ مثيرٍ وإستعماريٍّ حتى أنّ شركات النفط الغربيّة ، أصبحت على مستوى تنافسيٍّ حادٍّ مع ذات الدول المنتجة للنفط ، ففي تاريخ ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠١ حقّقت الشركات النفطية الأمريكيّة " أرباحاً قياسيةً " خلال عام ٢٠٠٠ وصلت إلى الضعفٍ مقارنةً مع أرباح عام ١٩٩٩ مستفيدةً من الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز الطبيعيّ ( التي رست نتائجها في النهاية على المستهلك ) فقد أعلنت شركة ايكسون موبيل الشركة النفطية الأولى في العالم أنّ أرباحها خلال العام ٢٠٠٠ بلغت ( ١٦,٩ مليار دولار ) مقابل ( ٨,٤ مليار دولار ) خلال العام ١٩٩٩ وسجّلت شركة شيفرون النفطية أرباحاً صافيةً بلغت ( ٥,٢ مليار دولار ) بينما بلغت أرباح شركة تيكساكو ( ٢,٩ مليار دولار ) مقابل ( ١,٢ مليار دولار في العام ١٩٩٩ ) وقد إندمجت الشركتان هاتان في تشرين الأوّل الماضي وكان قد بلغ سعر برميل النفط وسطياً ( ٣٤ دولار أمريكيّ ) في فصل الخريف الماضي بعدما خفّضت منظمة الدول المصدّرة للنفط ( أوبك ) إنتاجها وقد إرتفع سعر الغاز الطبيعيّ الذي يستخدم في أكثر من نصف " المنازل الأمريكيّة " للتدفئة والمازوت بنسبة أربعين

في المئة كما أن الشركات الألمانية والبريطانية والفرنسية وغيرها من شركات النادي الصناعي النفعية جنت أرباحاً إعتبرت هائلة وإستثنائية وقدرها الخراء بأنها أكثر ربحاً من البلدان المصدرة للنقط .

إن هذا العالم المنسوخ على نسق من هذه القيم من الطبيعي أن يباع فيه أي شيء وأن يصبح فيه أي شيء إباحياً وأن تُكتب فيه الإدانات المزورة من قبل الصندوق الدولي والبنك الدولي على الدول النامية وأن يرسم فيه الموت من قبل هاتين المؤسستين على أسسٍ طبيعية أو سوء تنظيم إداري في ظل غوّه هائل في القسم الآخر من العالم الآخر الصناعي المتقدم ، بعيداً عن الإبادة الإستعمارية الإقتصادية العسكرية التي شنها هذا المعسكر ويشهتها في حق الدول النامية ليعلم أن شبكات الأمان الإجتماعية أخيراً لا تعتبر كافية وبالتالي مخفية في الدول النامية <sup>(١)</sup> .

(١) تاريخ ٢٦ كانون ثاني ٢٠٠١ وتفلأ عن حربته للمستقبل البنائية : البنك الدولي يعلّم من غطاط " العولة " — لكي بأسلوب مفتوح — ويدعو إلى عبادة الفقر في العالم . فمع تباطؤ الاقتصاد العالمي يقول تقرير حديد صادر عن البنك الدولي تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ إن تحسين " شبكات الأمان الإجتماعي " وحملها سمّة دائمة من سمات " إقتصاد البلدان النامية " يمكن أن يساعد البلدان الفقيرة ، في زيادة خفض عدد الفقراء ، وتحقيق المزيد من " فوائد العولة " مع تقليل عناصر خطرها . ويغيد تقرير " البنك الدولي " بشأن خطته الجديدة للحماية الإجتماعية ( من شبكة أمان إلى نقطة إنطلاق ) التي تنفذ على أسس " تجريبي " في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية ، ويقول : إن نسبة سكان العالم " المحميين " في أي من الأوقات ، في إطار " شبكات أمان حكومية " ، تقل عن ربع عدد سكان العالم وتقل نسبة من يمكنهم " التحويل " على مدعراهم أو أراضيهم ، أو أصولهم الخاصة الأخرى ، للتصدي لـ " أزمت " ، كيهبوط الإقتصاد ، أو الحرب الأهلية ، أو الكوارث الطبيعية ، عن ( ٥ في المئة ) وبين عامي ( ١٩٩٠ و ١٩٩٧ ) شهد ما يزيد على ( ٨٠ في المئة ) من البلدان النامية ، سنة على الأقل من الإنكماش في نمو دخل الفرد ، نتيجة لهذه التكتسات . بينما يُزاد تباطؤ وإستمر في تقدّم برامج " الحماية الإجتماعية " في البلدان المرتفعة الدخل . منذ ظهور مفهوم " دولة الرعاية الإجتماعية " . وبعد الكثير من البلدان النامية شبكات الأمان هذه " إجراءات " تتخذ في آخر المطاف وتُستعَدُّ في أوقات الطوارئ . وبعد ذلك توضع على الرف بعد إنتهاء الأزمة . ويعتبر البنك الدولي من أن أزمة شرق آسيا ، التي حدثت أخيراً ، وضربت الأسواق الناشئة ، بدءاً من روسيا ، وإنتهاءً بالبرازيل ، لا تعز الضرورة الملحة لحماية الفقراء والمعرضين للمعالجة أثناء الإضطراب والتخفيف الإقتصادي فحسب ، بل تبيّن أيضاً " ضرورة " إنشاء شبكات " الأمان الإجتماعي " قبل حدوث الأزمة . لتنظيم فرص نجاح هذه الشبكات . وبعد خفض إستثمارات حدوث المخاطر المؤذية بين الأدوات القوية في مجال إدارة للمخاطر . ويظل العديد من جهود خفض المخاطر خارج نطاق الحماية الإجتماعية . مثل مواصلة إستقرار " الاقتصاد الكلي " ، وخلق الأسواق المالية السليمة وإعتماد سياسة موجهة لتحقيق النمو ، وإيجاد تدابير وقائية ، ضد الكوارث الطبيعية غير أن بعض أدوات الحماية الإجتماعية التي تساند خفض المخاطر مرتبطة بالضرورة بأسواق العمل . أي بحثة فرص عمل أفضل ، والتدريب على المهارات ، ووقف عمالة الأطفال المؤذية . -

= ولا يمكن القضاء على المعامل كقوة في حياة الناس . إلا أن عدم تخفيف حدة المعامل يجعل الناس ( لا سيما الفقراء ) أكثر عروفاً عن ركوب المعامل . لذلك هناك حاجة لإجراء تخفيف حدة المعامل ، مثل التمييز للمعاملين عن العمل و " أمن الدخل في الشبوحه " . والتظب على المعامل بعد حلولها ، هو مجال للحكومة فيه دور مهم لضمان الحقوق في الأصول والثابة والأصول الثابتة ، كحسابات التوفير والأراضي التي يمكن الاستفادة منها في أوقات الطوارئ . أما الفقراء الذين ليست لديهم أي أصول فتعد الحكومة الملاذ المعني بتقديم العون ، لعدم وجود من يقدم بذلك غيرها . وتشمل أشكال المساعدة العامة الأساسية في مجال التظب على المعامل الدفوعات التقديرية الطارئة . والمواد الغذائية ، والوقود والسلع الأخرى اللازمة في حالات الطوارئ . والأشغال العامة . ويتفاوت حجم الواجب وصيغتها المناسبة من بلد لآخر . وضروري مع هذه الواجب فهم العوامل الحضارية الثقافية ، التي تتعين توزيع المولد ضمن الأسرة المعينة . فعلى سبيل المثال يجب أن تدرك خطط توجيه المساعدات . ويرى التقرير أن " العولة تتيح فرصاً هائلة للبلدان النامية لكي تزدهر . ولكنها أيضاً تعرضها لخطر أكبر " . ما لم تعتمد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وللأوسمة اللازمة لإستغلال كوامن الاقتصاد العالمي . فتضر التكنولوجيا يسرع خطى التنمية ، غير أنه في الوقت نفسه يميل إلى توسيع الفجوة بين من " يملكون " ومن " لا يملكون " . سواء في داخل البلدان أو فيما بينها كذلك يُحسن زيادة الإفتتاح السياسي نوع " نظام الإدارة العامة " لشرائح أكثر من السكان . ونتيجة لذلك . أخذ الفقراء يملكون " صوتاً مسموعاً " ويطالبون بالمساعدة في إدارة المعامل التي يواجهونها كذلك بدأت عاصفة فيروس قصور الناعة المكتسب ( الإيدز ) من خلال ضغوط هائلة على التسريح الاقتصادي والاجتماعي في أخذ المجتمعات تأثراً بها . في مجال واضعي خطط التنمية يوسعون نطاق تفكيرهم بشأن الحماية الاجتماعية . ويقول التقرير : إن القروض المتنوعة لأغراض " الحماية الاجتماعية " زادت إلى أكثر من " ستة أضعاف " عما كانت في العام ١٩٩٤ . وبلغ حجم الإقراض لهذا القطاع ٣,٧٦ مليار دولار في السنة المالية ١٩٩٩ . أي ما يعادل ( ١٣ في المئة ) من مجمل القروض التي تقدمها البنك . وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسهم البنك الدولي في العديد من المشاريع المتعلقة مباشرة بالعالة لا سيما مشروع المعالة الريفي في الجزائر . إضافة إلى مجال التدريب المهني ( الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن ) وكان إصلاح " نظام التقاعد " محدوداً في المنطقة . على الرغم من تنامي الوعي بضروراته .

تعليل : بديهي أن من يقرأ هذا التقرير يدرك أن العالم الغربي أصبح ينظر إلى مشاكل الفقراء نظرة مستقلة جداً . يركز أسباب المشكلة في البلدان النامية . ويحكم ويقي على هدي هذه الصورة . ويسوق العولة على أسس أنها مجال للإزدهار ويرى أن عاظرها تعود إلى أسباب تقصيرية في الدول النامية كما يدين البلدان النامية لأنها ليست على مستوى الحماية الاجتماعية الاقتصادية في الغرب . من دون أن يشير إلى أن النادي الصناعي يملس أعني وسائل الإحتكار العلمي والمعلوماتي يمنع من تدفق المعلومات والشرايع والنظريات التصنيعية إلى هذه البلدان . كما يملس أشد عناوين التصنيف والإستغلال لهذه البلدان في السوق العالمية . كل هذا بعيداً عن عقود الإستثمار التي نجحت هذه البلدان وأصلها إلى حطام ، من دون تمويص أو إعتراف بمسؤولية أخلاقية ... والسؤال : هل يجوز أن يفتح بنك على مستوى البنك الدولي في قضية الشبكات الحماية من دون نظر إلى قضية العدالة الاجتماعية العالمية . إن هذا التقرير واحد من التقارير التي تكذب بحبر الشركات المتعددة الجنسيات ووكالة عن " المراكز السياسية العليا " في العالم ( أمريكا والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا وأستراليا ... ) لتدين من هم يموتون جوعاً . وتفتن هذه العملية الجائزة وفق أسلوب إستغلال البنك الدولي ، الذي تتحكم فيه أصوات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ... لكن كل هذا لا يكثر عظمة حكمتنا ونظامنا الإدارية والسياسية التي تعتبر أكثر من فضيحة وأعظم من جريمة إبادة بشرية لأنها تساهم في إستمرارية إستغلالنا وقتلنا وتجويعنا وتبتيثنا وإستعمارنا وفق أسس ونظم يتكرها صناع سياستنا وإدراتنا ونظمنا بأيديهم ...

إنّ هذا العالم المفتوح والمعلوم سلميًّا ، الذي يقوم على أسسٍ جوهريّةٍ من ذاتيّة السلعة وثقافتها لن ينتظر مجموعة من مؤلفينا الذين يعيشون وسط سوقٍ من الأموات ليخفقوا من هول الضحّة التي تثار حول العولمة عبر معادلة تقول : إنّ العولمة نتيجة تكنولوجية وليس نتيجة أيديولوجيّة ... وهذا عين الهزيمة العلميّة ونحن في عالمٍ أصبح فيه للأدوات منطقها وفكرها وعقيدتها وأيديولوجيتها ، وأصبحت القيم والمفاهيم والأفكار تصنع في مصانع كما تصنع الشوكالا ... العجيب أنّ الأوروبيين يرون في سطوة الأمريكيين ونتائج أدوائهم خاصّة الإعلاميّة صفةً مخيفةً للثقافة والمفاهيم الأوروبيّة وقد أقاموا ردًّا على ذلك مجموعة من الحواجز الإعلاميّة والتربويّة والفكرية ، وسياجأ مضادًّا ، حفظًا للأيديولوجيّة الأوروبيّة المدنيّة والقوميّة ...

فهل من الطبيعيّ بعد كلّ ذلك أن يقبل مواطن أو مفكرٌ من دول العالم النامي بثقافة " عولمة المال " وكسر الحواجز وتحطيم الحدود وفتح باب السيادة على مصراعيه أمام زعامة تكنولوجيا السلع وسلطانها وجبروتها من إغيارات ثقافية ونفسية وإجتماعية وسياسية ، وصلت إلى درجةٍ أصبحت نتائج ربحيّة الإنترنت الأمريكيّة تأتي في رتبة ألك ( ١٨ ) بين دول العالم .

لقد توسّعت " ثقافة " عولمة الطرف الآخر إلى درجةٍ بدّدت فيها كلّ حواجز الممانعة ، وأقنعتنا بكلّ شيءٍ حتى بسلعة الخمر التي تحتاج بلداننا كواحدةٍ من فنون التطوّر في عمليّة السيطرة على أساليب جنونيّة إختيارية ، أقنعتنا ببيع مهنة الجسد كوسيلة من أجل الثراء ... ومن المعلوم أنّ مهد " المومسات " وفتيات البغاء إنّما نشأ وتوسّع واحتاج العالم من الشمال الغربيّ واستطاع أن يرصف مجموعة من القنوات التي تسلب من أهل الثراء في الدول النامية أموالهم حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ أكثر زعماء العالم النامي يمتنّهون شراء المتعة الجنسية من عارضات أزياء وشهيرات ومومسات غربيّات ، وبمزايا مالية كبيرة وامتيازات سياحيّة وتجاريّة قياسيّة ، وقد أصبح قطاع البغاء الجنسيّ من أهم القطاعات الإقتصاديّة في النادي الصناعيّ وهو أصبح على قريب

من هذا المنظار في عدّة دولٍ نامية ويزحفُ بقوةٍ إلى عالمنا الجائع ، ففي تاريخ ١ حزيران إلى ٥ منه شهدت برلين الألمانية المهرجان الدولي الأول للمومسات الذي عُقد بمشاركة آلاف من المومسات المطالبات بالإعتراف بحقّ دولي يقوم على أساس " بيع الجسد كمهنة " من أجل الممارسة الجنسية من دون قيود مثل بيع أيّ سلعة أخرى مع ضمانات قانونيّة وتسويقيّة ! ويهدف هذا المهرجان إلى حصد امتيازات على الصعيد الدولي .

وقد قالت إحدى المشاركات في هذا المهرجان وهي فنلنديّة في الخمسين من عمرها وتدعى كاتي : إنّها تكسب عيشها من خدمة الزبائن عبر الجنس وأنها تعطي زبائنها أفضل العروض الذي يساعدهم في طرد الأزمات النفسيّة والعاطفيّة ... وتشدّد على أنه ممنوع أن تشعر المومس أنّها غريبة ، ومع أنّ عمل المومسات ليس ممنوعاً في أكثر دول العالم خاصة الغربيّة ، إلا أنّهن يلاقين إعتراضاً حاداً من الفتيات الغربيّات اللواتي يصفهنّ بالساقطات والسافلات ، بسبب تأثيرهنّ على سلوك العاشق ، مما يساهم في إجهاض العلاقات الغراميّة والشراسة الجنسيّة .

وتريد " كاتي " أن يصل العالم إلى مبدأ دولي يشرّع البغاء كمهنة لها حقّ البيع مع تحفيّزات قانونيّة وسوقيّة وتعويزات وضمانات إجتماعيّة ، وهذا ما يأملنه المومسات من مهرجان برلين . والمهم كما تقول كاتي : أن يصبح بيع الجسد مهنة مقبولة على مستوى من اللياقة التي تناسب هذه المهنة وتشجّعها وتطوّرها ... وتصرّ على أنّ هذا الأمر لا يؤثّر على سلوك العاشق وإنّما يمتصّ الأزمات العاطفيّة . وتؤكد أنّهنّ لا همّ لهنّ سوى بيع البضاعة الجنسيّة وحصد الأثمان . وقد نشأت هذه الحركة في الثاني من حزيران عام ١٩٧٥ مع إحتلال حوالي مئة من المومسات كنيسة في ليون الفرنسيّة بهدف تعريف الناس بأوضاعهنّ المهنيّة المأساويّة كما قلن ، وقالت ماهيدا لالين منظمّة المهرجان : السكّان ومسؤولو الكنيسة دعموهنّ في حركتهنّ وقد انتشرت الحركة إلى مدن فرنسية أخرى وبعد ٢٥ عاماً من هذا التاريخ أرادت المومسات القيام

بحركة مماثلة من خلال إطلاق مهرجان المومسات في كنيسة في برلين مساء الخميس ١ حزيران إلا أنه في اللحظة الأخيرة منعت الأسقفية تنظيم التظاهرة داخل الكنيسة فوجدن التظاهرات أنفسهن في الشارع إلا أنهن في حى القانون ونظم في المهرجان عدة محاضرات وورشات عمل وتطبيقات عملية من اجل تحسين اداء ممارسة الجنس غير نصائح ومستجدات ، وأشارت إلى أن العمل الجنسي في الثقافة والفنون ودورات كارتيه من شأنه أن يساعد على حسن الاداء الجنسي من اجل كسب الثراء وخدمة الزبائن افضل .

وانتهى المهرجان بمناقشة سياسية دُعي إليها نواب من كل الأحزاب الألمانية ووزير الأسرة الألماني إلا أن عدداً من الجمعيات الفرنسية المتخصصة بمكافحة البغاء شعرت بالغضب والخرج من هذه سوق البغاء كما وصفتها فقد رأت حركة العش و حركة إلغاء البغاء والإباحية الفرنسيتان . مشيرة إلى أن هناك مصالح كبيرة وراء الاعتراف بالبغاء " غير المرفوض " وهو يفتح الطريق أمام منح المومسات وضعاً مهنيّاً أفضل ، من شأنه أن يسقط ما تبقى من الحياة الأسرية ، ويشلّ العلاقات الغرامية بين العاشقين ، ويساعد على إنتشار الشعور بعدم الأمان العاطفيّ ، لصالح تطوّر البغاء . وتؤكد هذه الحركات المناهضة للبغاء أن شبكات نافذة من السماسرة وراء أسماء وهمة لجمعيات تضمّ مومسات تريد " إستغلال " هذا القطاع من أجل التجارة والمال ... وهذا الكلام " دقيق جداً " ، ففي آخر إحصاء عن عدد سوق " النخاسة البيضاء " لبيع الفتيات والإنتجار بمنّ عبر قطاع الدعارة وصل إلى أكثر من ( ٤ ملايين امرأة ) عام ٢٠٠٠

وانتهى المهرجان بتلاوة نتائج التطبيقات الميدانية لما مضى وكان أهمها : أن المومسات يفتخرن من أن هذه المهنة أصبحت ظاهرة عالمية ، وقطاعاً إقتصادياً عالمياً مهماً ، وهذا هو بيتُ القصيد . فالعولة أصبحت فوق كلّ القيم والأفكار والمفاهيم بل فوق الأمن الجنسي والعاطفي وما دلالة أرقام الإيلنز المخيفة إلا مؤشرٌ إدانةٍ مريرٍ على

عالمنا الذي أصبح يدور في مجرى مختلف جُلًا ، ومن شأن أيّ ضررٍ في مجتمع ، أن يؤثر على مناخ الدول الأخرى ...

عالمٌ أصبحت فيه قاطرة مائية واحدة تحني أكثر مما تحني عدّة دول سنويًا ومن دون مبالغة ، بعيداً عن دول أفريقية النهاراة أصلاً ... وبعيداً عن بيل غيتس الذي حني في سنة واحدة أكثر من ( ٦٠ مليار دولار ) ففي تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ حني عملاق الإتصالات اللاسلكية الألمانيّ ( دويتشه تليكوم ) ( ٧,٤ مليار يورو ) وهو عبارة عن ربح صافٍ خلال عام وهذا ما لا تجنّه عدّة دول لاتيينية أو آسيوية .

عالمٌ أصبحت فيه القوة العاملة هزيلة جدًّا بعد أن سيطرت عليها البطالة والآلة لصالح أثرياء قلّة ففي تاريخ ٢٤ كانون ثاني ٢٠٠١ ذكرت " منظمة العمل الدولية " الأمور التالية :

١. إن نحو ( ثلث القوة العاملة ) في العالم التي تضمّ ( ثلاثة مليارات شخص ) يعاني حاليًّا البطالة الكاملة أو الجزئية ويعيش نصفهم تحت خطّ الفقر .
٢. ذكر التقرير الذي يقع في ( ٤٠٠ صفحة ) أن من يعانون بطالة صريحة ويعيش معظمهم في الدول النامية بلغ عددهم الإجماليّ ( ١٦٠ مليون شخص ) في بداية العام الحاليّ مقابل ( ١٤٠ مليون شخص ) منذ عامين في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية .
٣. يعاني ( ٨٤٠ مليون شخص ) الإفتقار إلى عمل كاملٍ أو ثابت أو أنهم يبحثون عن مزيد من فرص العمل أو يكسبون أقلّ مما يكفي لحماية عائلاتهم من الفقر .

عالمٌ أصبحت فيه المرأة البيضاء والسوداء تباغ على رؤوس الأشهاد وقرب نصب الحرية الأمريكيّ في مهدٍ يعتبر سوق البغاء الأوّل عالميًّا ومقصد النخاسة الأعظم في عصرنا الحديث المتطوّر ، فقد نشرت جريدة المستقبل اللبنانية تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١ توثيقاً مختصراً عن أوضاع النساء في العالم ، أنقل منه مجموعة من



المقتطفات بتصرف : حُدِّثَت الأمم المتحدة هذا العام تاريخ ( ٢٥ تشرين الثاني يوماً عالمياً للقضاء على العنف ضد المرأة ) وذلك للمرة الأولى منذ تأسيسها ودعا الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى وضع حدٍّ للعنف ضد المرأة داعياً إلى تحريمه وإقامة أصول تربوية لتمنحه داخل المنازل والمؤسسات وأماكن العمل والمجتمع ، وتعتبر المرأة الكائن الأكثر تلقياً للعنف ، حيث يمارس الذكور عنفاً حاداً في حقها متنوعاً وتعدّد الأساليب ، واعتبر أنان أنّ عدم وضع قوانين وإجراءات إصلاح تؤدّي على إعاقة تحقيق العدالة والمساواة والتنمية والسلام وإحترام حقوق الإنسان .

كما إنعقد المنتدى الأول الدولي لمكافحة العنف ضد النساء في أسبانيا. في اليوم العالمي للقضاء على العنف شاركت فيه أكثر من ( ١٣٠٠ سيدة من ١١٠ بلدان ) وبحث المؤتمرون في أشكال مكافحة العنف المنزليّ والختان للمرأة والإغتصاب الذي كان أكثر إثارة والأكثر جرائمة والذي يمتاز بنسبته العالية الدول الصناعية الديمقراطية والاستغلال الجنسي للنساء والعنف ضد النساء وإغتصابهنّ أثناء النزعات المسلّحة .

ومما جاء فيه الأمور التالية :

١. أكّد مركز بحث أسباني أنّ ( سيدة واحدة ) من بين كلّ ( ثلاث نساء ) في العالم تعرّض للعنف الزوجي .
٢. إنّ ( ١٣٠ مليون امرأة ) تعرّضت للختان خصوصاً في أفريقيا .
٣. إنّ ( ٤ مليون امرأة ) تجرّ على ممارسة الدعارة سنوياً ينهنّ ( ٥٠٠ ألف امرأة من الاتحاد الأوروبي وحده ) .
٤. هناك ( ٦٠ مليون أنثى ) لا يولدن بحكم الإجهاض الانتقائي أو يُقتلن بعيد ولادتهنّ لمجرّد كونهنّ إناثاً .
٥. تمثل النساء أقلّ بقليل من نصف " ضحايا الحروب " بحسب سجلات منظمة الصحة العالمية للعام الماضي بالإضافة إلى اللواتي يقعن ضحايا النزاعات الأنيّة حيث يرتقى الإغتصاب ليصبح من " ضمن الاستراتيجية العسكرية "

ويتراوح عدد النساء اللواتي إغتصبن في رواندا عام ١٩٩٤ بين ٢٥٠ ألف و ٥٠ ألفاً بحسب المنظمات غير الحكومية وبين ١٠ آلاف و ٦٠ ألفاً خلال حرب البوسنة والمهرسك .

٦. الأكثر مفاجأة أنّ شبكات عالمية حدّدت سعر الفتاة الشابة في تجارة الرقيق بـ ( ٢٤ دولاراً فقط ) .

٧. الإغتصاب وقد اعتبر الأكثر أزمة وخطورة وغمّاً وهو يتجاوز الميادين المدنية إلى السلك العسكري والوظائف الحكومية وتعتبر الدول الصناعية النادي الذي يحتوي أكبر نسبة عالمية من جرائم الإغتصاب وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية أولى دول الإغتصاب في العالم حتى أنّ الرئيس الأمريكي نفسه رفعت عليه جمعة من دعاوى الإغتصاب وهي دعاوى تختلف عن دعاوى مونيكالوئيسكي لأنّ ممارسة الإغتصاب تكون بالإكراه ، فالبحرية الأمريكية تعتبر مسرحاً نموذجياً لتفشّي ظاهرة الإغتصاب حتى من نساء لذكور وإستغلال الرتبة من أجل تحقيق مآرب جنسيّة وكانت " كلوديا كيندي " وهي جنرال في الجيش الأمريكيّ إذعت أنّ مسؤولاً عسكرياً تحرّش بها جنسياً ومارسها معها أمور تنافي الحشمة ومن دون رضاها وتعتبر مؤسسة الجيش الأمريكيّ أكبر مؤسسة عالمية تمارس الإغتصاب بنموّ قياسيّ أمّا ظاهرة ممارسة الجنس أثناء الوظيفة فهي تعتبر أمراً عادياً ... وهذا الأمر يشترك فيه الأوروبيون أيضاً ... كما أنّ قائد القوّة المتعددة الجنسيّات في " تيمور الشرقية " كان قد أطلق تحذيراً صارماً ، بعد أن قامت التحالف الغربية بـ " ممارسة الجنس الإغتصابي " بصورة واسعة أمّا التحرش فيعتبر أمراً شائعاً وعادياً .

٨. في بريطانيا كشفت عن أرقام أوليّة مبلّغ عنها وهي أنّ ( ٢٩٥ ألفاً ) من الفتيات إغتصبن لعام ٢٠٠٠ أمّا إسرائيل فيعتبر الإغتصاب فيها أكثر غمّاً فقد ألقي القبض على طبيب يستعمل الطبّ كوسيلة إغتصابيّة لفتيات والزوجات

كما أقيّل نائب القنصل الإسرائيليّ في ريو دي جنيرو " آرييه شير " من منصبه بعد أن إتّقطت الصحافة اليرازيلية له صوراً مع قاصرات عاريات وهو يمارس " الدعارة " ، كما ثبت على إسحاق موردخاي وزير الدفاع الوزير في حكومة باراك المستقيلة بـ إغتصاب عدّة من مساعداته وسكرتيراته الخاصّة ومعروف عنه أنّه كثير التحرش الجنسي وأنّه إستغلّ منصبه الوزاريّ جنسياً وبنسبة واسعة .

٩. في كوسوفو مارست القوة المتعددة الجنسيّة الغربيّة أدواراً إغتصابيّة واسعة وإنّ أمريكياً إغتصب فتاةً مسلمة في إقليم كوسفو ثمّ قتلها لثلاثاً يعلم بالجرمة أحد وقال لصاحبه إنّ القتل لإناس من دول العالم الثالث أمر طبيعيّ وقد كشفت هذه القضية عبر وسائل الإعلام .

١٠. أمّا في تجارة الرقيق فقد سجّلت آخر الأرقام رقماً أوليّاً تجاوز تجارة وبيع ( ٤ ملايين فتاة ) بيضاء ، فيما يسمّى تجارة الرقيق الأبيض الحديثة وقد حدّد بيع الفتاة بـ ( ٢٤ دولاراً أمريكياً ) وأنّ نحو ( ٥٠٠ ألف امرأة ) في أوروبا يمارسن الدعارة غصباً عن إرادتهنّ ويعن بمزادات علنيّة وروين فتيات بنحو من عمليّات الإغتصاب الإستثماري قصصاً خياليّة عجيبة عن تجارة الرقيق وتعتبر سلعة بيع النساء تجارة مربحة جداً وهي تنمو بإطراد ومع أنّها تعتبر غصبيّة إلا أنّ قسماً من النساء أصبحن يقدّمن طلبات من أجل الحصول على المال ولو عن طريق بيعهنّ وتشكّل مجموعة من المنظمات والمؤسسات تحت عناوين إنتخابات ملكات جمال أو طلب عارضات أزياء أو تمثيل أدوار أو وظائف إداريّة أو سفريات سياحيّة وغير ذلك من أجل القبض على فتيات وتسفهرنّ إلى أسواق أوروبا الغربيّة وكندا وأمريكا وأستراليا من أجل إرغامهنّ على الدعارة ... وفي أساليب مهنيّة قاسية عليهنّ ، ووفق مشروع بيع الرغبات ضمن مقاييس من ممارسة الدعارة الإستثماريّة .

والسؤال البسيط الذي يفرض نفسه :

إلى أين العالم يتجه ؟

هل يجوز أن يكون هذا العالم بهذا الفكر وتلك القيم ؟

وهل يرضى واحد أن يباع أو تباع إبتته أو يباع إبنه في سوق أعضاء البشر في ظلّ بنية سياسية قويّة تدعم هذه العصابات وتتخذ من النادي الصناعي سوقاً وسلعةً لبيع أعضاء البشر وتجارة الدعارة ؟

هذا العالم المخيف الذي أصبح نسخة طبق الأصل من مهرجانات الروك وبيع المخدرات ، سبّاع فيه إن لم نحصل مجموعة من الشروط الضامنة ، ولن نُعطأها أبداً إن لم نحصل عليها بقوتنا ... إن العالم يتجه نحو عولمة إنفلاشية تكون موسيقى الروك عنوانها العقلاني في سوق هائلة من بيع المخدرات وإباحية الجنس ... وللأسف أن هذا يجري أيضاً في دول تكايد جوعاً وموتاً محيلاً<sup>(١)</sup> .

(١) في تاريخ ١١ كانون ثاني ٢٠٠١ . وبعد تألق الرانزيل لمدة (١٦ عاماً) على مسرح (الروك) بـ "نسختها" (وودستوك) ، أطلقت مهرجان (ريو الثالث للروك) في أكبر تجمع موسيقي من نوعه في العالم . ونحت شعار "الروك في ريو من أجل عالم أفضل" إنطلق للمهرجان بعروضه الشهيرة لفرق مثل (رد هوت تشيلي بير) ومفتيات مثل بريتان سبوز . ودعا للظفون إلى المهرجان (١٥٩ فرقة) منها (٣٨ جوقة) وقد اجتذب نحو (١,٥ مليون) متفرج من الرانزيل وخارجها . ويهدف الإحتفال هذا إلى إشباع العالم بالموسيقى كما يقول منظّموه . وكان سحّل للمهرجان العالمي الثاني للروك في "ريو" كانون الثاني من العام ١٩٨٥ رقماً "قياسياً" كـ (أكبر) مهرجان "يرسم دسوله التاريخ" وقد حضره ١,٨٣ مليون شخص ، بالمقارنة مع (٤٥٠ ألفاً) حضروا مهرجان "وودستوك" في نيويورك عام ١٩٦٩ . وحُدّد الرسم بـ (١٨ دولاراً) حين يكون مقدور عشاق هذا النوع من الموسيقى حضور عروض ليوم واحد في مدينة الروك في إحدى ضواحي ريو البعيدة أو شراء تذكرة بمبلغ (١٢٦ دولاراً) لحضور كلّ عروض للمهرجان الذي يستمرّ أسبوعاً . وتأقيت الشرطة البرازيلية لحفظ الأمن في التجمع الأكبر ، خاصة أن هذا التجمع تباع فيه للمعترات وغارس فيه الدعارة على مستويات غريبة . وتستاهل الشرطة في أمره ، لكنها تحاول أن تكون النشاطات الإجرامية أقلّ حدة ... خاصة أن مهرجانات مثل مهرجان برلين ومهرجانات نيويورك مورست فيها أنواع غريبة وغير مألوفة من الدعارة في الشوارع والساحات العامة وأمام الحشد الجماهيري الضخم . كما يهت للمعترات واستعملت على مستوى واسع جداً . وتضهر للمعترات الجرم الأكبر والأكثر شوعاً في العالم . ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد أكثر من (٣ ملايين) ملعن على المعطرات) (و أكثر من (عشرين مليون) متعاطي طري للمعطرات) وفي فرنسا ووفقاً لسوفرس فإنّ (فرنسياً واحداً من خمس فرنسيين) (ين سنّ الثانية عشرة والأربعين يدخن أو سبق له أن دخن الحشيش . أما الرانزيل فإنّ للمعطرات بمتاحتها بنسبة عالية جداً . وتتحدّد نسبتها بعض الإحصائيات بنسبة ما عليه الأمريكيون ويرون أن الأسباب الدافعة إلى تعاطي المعطرات في الرانزيل أكبر وأكثر -

من هنا يكون علينا واجب التحفظ ، وأن نعيد نظرنا إلى مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تساعد على اجتياز هذا الامتحان الذي أصبح على مستوى من الجبرية المربعة بالنسبة لنا ... إني أؤمن بتعدد الثقافات والحضارات ، لكن لن يكون إيماني أبداً في تجاوز الوثيقة النوعية لذات النوع البشري . إنَّ من الخطأ الفادح أن نشرع سوق العالم أمام السلعة ، بعيداً عن تشريع وثيقة الإنسان النوعية الحقوقية ...

أنني من الذين يؤكدون القول من أن الله تعالى خلق الناس أمةً واحدةً من أجل أن يتعارفوا ويتضامنوا ، لا أن يأكل القويّ الضعيف ، ويرث الكلب مئات ملايين الدولارات في مسرح جوع إبن الإنسان ...

إنَّ عالماً من دون حكومة مركزية عالمية تكون فيها الحكومة وفق منطق السماء ومبادئه السامية يعني جريمة إنتحارية وإبادة بشرية هائلة أين منها ( ١٠٠ مليون ) قتلى الحريين العالميتين في القرن العشرين ... !

إننا بحاجة إلى نظرة جديدة عن عالمنا وقيمنا ، نظرة إلى أدواته وأفكاره ومفاهيمه ، نظرة إلى أهله والأشياء ... وهو كما ترى عالم خطير ، يقوم على عقلية نفعية ربحية ، تعتبر الأولوية فيه سلعية مما يسقط كل المحظورات ، هذا ما دعا مجموعة من خبراء الغرب عام ١٩٩٨ إلى اعتبار أنَّ منظومة القانون بدأت تفقد شروطاً أساسية وفعالية في عملية ترويض المجتمع المدني على السلوك الإختياري وهذا الفقد المشروع يلزم عملية تحوّل الأفكار نحو إباحية سلعية بكل شيء .

---

- ويخشى الرازيون من مشكلة الإبلز ، خاصة أنَّ عروض التفرّج وعلمسة الجنس السريع ، وإقامة شراكة جنسية لساعات ، من شأنها أن تنقل العدوى إلى كثيرين في مهرجان كبير مثل هذا ، كما حصل في مهرجان برلين في العام الماضي الذي أسفر عن إصابات بـ " فيروس " الإبلز ، بنسبة إعتبرت قياسية . حين أنَّ دولة مثل جنوب أفريقيا يعيش فيها ( ٤,٢ مليون ) مصاب بالإبلز . أي أنَّ ( واحداً من بين كلِّ عشرة أشخاص ) مصاب مريض بالإبلز أو حامل للفيروس . ويرى المراهبون أنَّ الأساليب الإغرائية المثيرة لها تأثير كبير على الوقوع الجنسي وعجزاته ، مما يعني أنَّ إمكانية فعلة لإصابة أمراض وانتقالها موجودة فعلاً ... كما تباغ الحملات الجنسية على نطاق واسع عبر بالوعات القمار والموسسات غير المتلذبات والواللي عاكسون خارج نطاق القانون وهنَّ نسبة تتحوّل أكثر بكثير من نسبة المهرج عنهم قانوناً ... ويقصد الأوروبيون والأمريكيون والكنديون والأستراليون هذا المهرجان للدواع موسيقية وجنسية ولعاطفي المعطرات ولترفيه ...

إنّ وضعاً خطيراً يتبدّى في عالم بلدات فيه الإنسيائية والإنفلاشية تضرب أعمدتها في كلّ مسارح العالم وضواحيه من دون ضمانات وفي مسرح فارغ من حكومة وأدوات تنفيذ علية والأكثر رعباً أنّ قيم عالمنا ترى في عمليات الإبادة الاقتصادية أمراً بديهياً ونموذجاً عادياً ولا يحتاج إلى إقرار مجموعة من الضمانات ولو على مستوى ضرائب المبيعات السوقية لتلازم عولمة السلعة كضمانة إجتماعية ...

ومعنى هذا أننا نتجه إلى محيط ستكشف أرقام السنوات القادمة على أنّه وحش لا يعيش إلا على أضاحي البشر خاصة أنّ تجارة الموت أصبحت من ضمن السلع التجارية التي تساهم في علمية تعמיד الربح التجاري لكبار ملاك الثراء من النادي الصناعي ...

من هنا تكون الحاجة ضرورية إلى موانيق إنسانية ومبادئ أخلاقية ترى في الإنسان بنية ومسؤولية لازمة إحقاقاً لمشروع الحياة ، وتحقيقاً لمستوى من التقدّم والتطور على مستوى شبكات الأمان والتمتع بالحياة ومواردها ، وإن اختلفت نسب هذا التمتع ...

إنّ من هم على كرسيّ الإمارة والحكم ، ويملكون أدوات التأثير ، يرون في موانيق الإنسان والضمانات الإجتماعية ... أمراً مستكراً وضدياً يؤثر على مصالحهم ومنافعهم التي تقوم على أسسٍ من ميولٍ وغرائز من دون حدٍّ أو قيمةٍ أو مفاهيم ، ترى في الإنسان كائناً مقدساً ...

## العولمة وعقلانية الإستهلاك

صاحبَ العولمة نموذج من دعاية فكرية تشير إلى أن مجموع المستهلكين أصبحوا على قدر كبير من الوعي والإدراك يمكنهم من التفكير ملياً في قائمة السوق والإستهلاك ، بحيث يصبح السوق " مقيداً " أمام العقلانية الواعية التي لازمت شخصية المستهلك العالمي .

وبمقابل هذه الدعاية السوقية كان جماعة من المفكرين العالميين يعلنون موت العقلانية السوقية والترشيد الإستهلاكي ... وبالتالي موت إمكانات ضبط الإدراك والحسّ النقويّ بالنسبة للمستهلك ، أمام الدعاية المذهلة ، وذات القدرات التي تتجاوز إمكانات السيطرة أو المكافحة أو العقلانية ، التي استطاعت أن تعطي الناس ذوق الشركات والمؤسسات ، وتفرض عليهم أحاسيس ما شعروا بما لا هم ولا أباؤهم ... حتى في اللون والملمة والشكل والزمان والمكان والساعة ...

كل ذلك يأتي في ظلّ صرخة تطورية من قبل الكاتب " فو كوياما " : لقد إنتهى التاريخ ، وأصبحت النوقية ومصانع الإشباع والتطورية أساساً لنهاية بنية السعادة المرجوة ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وما تنتج من حضارة وثقافة وبضاعة هي رأس الهرم في مرجعية أهل الدنيا ، مشيراً إلى نهاية أزمة الإنسان والجوع ومشكلة الحاجة الذاتية والمجتمعية ، في ظلّ بناء مجتمع مؤسسة الضمانات ...

وكتب آخرون : إن مجتمع الإنسان خرج من إطار الإنتاج المتدنيّ وتغلّب على معطيات الناموس الطبيعي ، وأنتج ما يطعم البشرية مئات المرات ، وانتهت أزمة تشاؤم مالتوس ، وأصبح المجتمع العالمي مجتمعاً إستهلاكياً إلى حدّ الإفراط ، وأن هذا الإستهلاك ليس وهمياً ، إنما يخرج من منابت عقلانية الحاجة وتطورية المجتمع المدني .

وركّز العولميون في رسمهم العالمي هذا منظورهم في تصوّر المجتمع الاستهلاكي على معطيات قانونيّة أهمّها :

١. المجتمع المدني ، لا يمكن أن تتم معطياته الحضاريّة ، إلا إذا امتلك الأسباب التي تمكّنه من السيطرة النسيبيّة ، وبدرجة كبيرة ، على ناموس تقاطع علاقة الإنسان بالكون بهدف تطويع الناموس الطبيعي للمنفعة والفائدة وإشباع الرغبات ، لكنّ تقسيم الثروة أو إعادة توزيع جزءٍ منها ، يجب أن يخضع لأسسٍ تقوم على مبدأ إقرار التراكم الذاتي وسيادة الأفراد على أموالهم كفاعدة عريضة ، والضريبة إستثناءً جدّاً ، خاصّةً لما يتعلّق بالوضعيّة الاجتماعيّة .

٢. إنّ تكامل الإنسان هذا يعني مرحلة من تطوير النفعيّة العامة التي تسر وتتمو معه على نسق من مجريات الكون المستمرة ، مما يعني أنّ معادلة تحكم على معطيات الإنسان هي : إنّ إستمرار الحاجة ، يعني بالتلازم إستمرار سعي الإنسان لكشف الأسباب التي تمكّنه من الإشباع أكثر ، لأن الإنسان يجب أن يكون مستهلكاً بمستوى يتناسب والحاجات المتطورة .

٣. إنّ إستهلاك التكنولوجيا ومعطيات نتائج الناموس الطبيعي تعتبر أمراً ضرورياً لمسايرة العصر ، والإستمرار بفاعليّة حقيقيّة مع مسيرة التطور ثمّ إنّ الجماعات البعيدة عن إستهلاك التكنولوجيا والتي لا تتمكّن من الوصول إلى سلمها ، لا يمكن لها أن تنخرط ضمن الإطار الواسع الذي وصلت اليه نتائج التكنولوجيا ، فمن لم يحصل على طائرة ، لا يمكنه أن ينظر إلى مفهوم الزمان والمكان كما ينظر إليه المجتمع الذي تتكاثر فيه هذه السلعة التكنولوجيّة .

٤. يجب أن يكون الإستهلاك ضمن إطار تطويري من خلال رصد الأموال لشراء السلع وفق نموذج من تخصّصيّة العمل بين الدول والوحدات الماليّة .



٥. يجب تشريع قانون دولي لحماية الملكية الفكرية والأدبية والفنية ، كما يجب أن يحدد عقاب قاسٍ جداً لمن يخرق هذه القاعدة .
٦. يجب أن تنهأوى النظم الجمركية وحواجزها وتتساقط كلّ عناوين الدعم للسلعة والأشخاص من قبل الدول بهدف خلق نوع من المنافسة السوقية التي تساهم مباشرة في إعطاء المستهلك نوعاً كبيراً من تعددية السلعة التي من شأنها اشباع رغبات وسدّ حاجات المستهلك .
٧. الاعتماد على قانون السوق على أساس أنّه يمثل الطريقة الطبيعية لإنتاج وصناعة العدالة الاجتماعية ، من دون تدخّل نظم الإجماع السياسي لتكبير وخلق قيود أمام هذا السوق المنتج طبيعياً .
٨. تعميم السلعة عالمياً ، بحيث تتساقط أمام هويّتها كلّ معالم الجنسيات السياسية والحواجز الجمركية والطبيعية وإعلانها " سلعة عالمية بتجرّد " ويلازم السلعة إعلان رأس المال أيضاً عالمياً ، بحيث تكون له الحرية بالإنتاج والتسويق من دون قيد من هذه الجهة .
٩. إبقاء نظم القوانين التي تحكم الأشخاص من جهة تعددية الأنظمة السياسية وبالتالي عدم إستفادة الأشخاص من نظام عولة السلعة ورأس المال ، إلا بمقدار ما يتناسب مع مورد الإنعجار العالمي ، بحيث تكون الفائدة القصوى للتجار وأصحاب رؤوس الأموال أو السلوكيات الإقتصادية كـ ( السياحة مثلاً ) وإعتبار الأشخاص مواطنين وفق رزنامة التعددية السياسية ، لا بشر من دون حدود ، وذلك بهدف ضبط الإجماع السياسي من خلال تعددية الجنسية المدنية ، مع تغيير نسي في توصيف الأفراد فالشخص الطبيعي يخضع لنظم القيد عبر الجنسية التابعة للوحدات السياسية إلا أنه يستطيع أن يتخلّص نسبياً من هذا القيد من خلال تلبّسه بوصف أنه سائح أو تاجر أو صاحب رأسمال أو مشترٍ أو غيره من العناوين الإستهلاكية لأن مجتمع السلعة وعولة

المال ، يقوم على فلسفة الإستهلاك وما يلزمه يمكن له أن يستفيد من هذا القانون وتلك النظم .

١٠ . يجب أن يصحب هذه القيم المبدئية مجموعة من قواعد ومفاهيم لا يكون من شأنها التأثير السلبي أو خلق غمطية عاطفية تتأثر بموت أو إبادة بشرية . وذلك لأن النمو الاقتصادي له الأولوية والقيادة والزعامة وحكومة النظم تقوم على أسس من الجبروت لا العاطفة ... ومن الطبيعي أن تكون كل المبادئ تحت هذا السقف : تحديد نظم متحركة للتجارة العالمية وتحطيم الحواجز ، وأن تكون السلعة عالمية ، والمواطن يكون قطرياً قومياً ، وإن الغاية هي الإستهلاك وأن النفعية هي الأصل ، وأن توزيع القيم المالية تضر بمعاني التوسع الاقتصادي والنمو ، وأن الضبط لمعنى العدالة يجب أن يكون طبعياً ما أمكن ، وبعيداً عن معاني عبثية الوضعية الاعتبارية القانونية ، وأن الإستهلاك يجب أن يكون ضمن حدود من يستطيع شراء السلعة ، ووجوب السعي لتحديد النسل ، حتى لا يكون الوافدون مشكلة أمام جمالية معاني العيش الطبيعي عند أهل الثراء .

لقد شرط العلويون موافق تتعدّد على أسس مبدئية أهمها أن السلعة يجب أن تكون واحدة ، وأن الهوية الأساسية يجب أن تكون للتسويق والإستهلاك ، وإن توقّف الإستهلاك توقّف النمو وتساقطت الأحلام الاقتصادية ... إن من يقرأ المنشورات الأسبوعية التي تتحدّث عن عوائق الصحة الاقتصادية العالمية يدرك أن عمدة استراتيجية صناعة التسويق تقوم على أساس قياس الإستهلاك الشعبي العالمي ، والعجب من كلّ ذلك أننا ما زلنا نعيش أزمة الإنحرافات الفكرية والتشويهات التقريرية في رسم نتيجة الأزمة للإبادة التي يصنعها الإنسان ، لردّها إلى الطبيعة كـ " مجرم " من الطراز الأوّل والأساسي ، والمسؤول عن كلّ شيء .

في مثال بديهي لمعاني المسخ والخذاع أشير إلى أنّه بتاريخ ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ أفاد تقرير نشره مجموعة من الباحثين الأمريكيين أنّ عدد سكّان العالم قد يناهز

ألبـ ٩ مليار نسمة خلال ٥٠ عاماً وأنّ هذه الزيادة ستقلّل من الموارد العالميّة وتضاعف من حدة أزمة الفقر وأضافت المجموعة المستقلة التي تتخذ من واشنطن مقراً لها أنّ النسبة المرتفعة للولادات في الدول النامية تؤدي إلى زيادة سكان العالم على الرغم مما يحصدته مرض " الإيدز " من وفيات ورغم الجهود المبذولة لتقليص النمو السكاني وكان عدد سكان العالم قد تخطّى عتبة السّنة مليارات نسمة وذلك في شهر تشرين الأوّل عام ١٩٩٩ .

**لاحظ :** يركّز التقرير على أزمة تتعلّق بالموارد الطبيعيّة مع أنّ إجماع الخبراء الإقتصاديّين أكد أنّ فكرة الندرة في الموارد هذه تعتبر من مهاوي الزمن القديم ، وأنّ فكرة الأمن الغذائيّ تعتبر من القوانين ذات المناعة الخارقة التي لا تتأثّر أبداً بمشكلة العدد البشري خاصة بعد الاكتشافات البشريّة الهائلة على مستوى الأمن الغذائيّ ، إضافة إلى مجموعة من تطورات إكتشافيّة ثورية ففي تاريخ ٣١ كانون ثاني ٢٠٠١ أعلن مسؤولو منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة " الفاو " أنّ " الخريطة الجينيّة " لـ " الأرز " والتي أعلنتها شركتا ( سينجيتا آيه جي وميرياد جينيكس ) هي أداة حيويّة في زيادة الإنتاج وتخفيف حدة الجوع في العالم إلى نسبٍ مذهلة . وقال خبراء الفاو : إنّ هذا الإنجاز سيكون له أهميّة حيويّة أيضاً في زيادة الإنتاجيّة والقيمة الغذائيّة للأرز . وهو الطعام الأساسي لما يزيد على نصف سكّان العالم وسيؤدي هذا الإنجاز إلى إنتاج محاصيل أقوى وأكثر " قدرة " على مقاومة الأمراض .. لكنّ المشكلة كما يعترف فيها خبراء الفاو ما زالت تتمحور حول رفض الالتزام بتوزيع قريبٍ من العدالة من قبل المعالقة في هذا العالم ..

هكذا روّض الفريّون الشعب المسكين في عالمنا الثالث من خلال تقارير تشير إلى أزمة جوع تطيح بالبشريّة أو بنسبة هائلة منها ، وقد قيل نفس هذا الكلام لهذه الدول منذ أكثر من ٢٠٠ عاماً ، والغاية منه خلق مجتمع دولي غير ملوّث بفقراء

كثيرين في عالمنا يكونون موضعاً لتقديم المساعدات مجّاناً كما أشار تقرير الرابطة الإجتماعيّة في الولايات المتحدة الأمريكيّة عام ١٩٩٩ .

ومع أن المجتمع الغربي لا مشكلة لديه بالنسبة إلى الزيادات الوافدة من فصيل الحيوانات لأنه أعدّ للكلاب الحضاريّة جمّعات من جمعيات الرفق بالحيوانات إلا أنه يرى مشكلة حقيقيّة من الزيادات الوافدة إلى كوكب الأرض من البشر لأن من شأنها زيادة الضرائب الوطنيّة على السلع والمداخيل ورؤوس أموال الأغنياء لصالح المعوزين والفقراء مما يؤثر على نتائج الربحيّة العامة .

إلى درجة طور مفهوم نادي الرفاهيّة من النظرة إلى الكلاب في كلّ شيء ، من دون أن يصاحب هذا ١ من مائة ف نظرتّه إلى الإنسان ، لقد أصبح الكلب والقطّ والقرود رمز الرفق والتطوّر في الشخصيّة الخلّابة ، بل أصبح الكلب علامة الصداقة ومحو الذعر الفردي كما أعلن الرئيس الأمريكي كلنتون ، ما أدخل " ثقافة الكلاب إلى عمق المعاني السياسيّة ، فأصبح من اللازم الحضاري أن نرى زعيم الولايات المتحدة الأمريكيّة يصحب كلبه معه في رحلة داخل أو خارج الولايات المتحدة ويدخله أمامه إلى الطائرة ويطور به إلى الدول الأوروبيّة والصين واليابان وروسيا وغيرها وكأنه من أعمدة النظم الجماليّة في تشكيلة العلاقات البشريّة .

وبذلك أصبح للكلب معنى إسميّاً رمزيّاً في الثقافة الدوليّة ، فعلى سبيل المثال بتاريخ ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠ ذكرت الصحف الكوريّة أنّ الرئيس الكوري الجنوبيّ كيم داي دونغ أهدى الزعيم الكوري الشماليّ كيم جونج ايل كلبين من فصيلة كورية المعروفة بولاتها الشديدة لأصحابها ، وتبادلا هديّة الكلاب .

ويراد من هذا التبادل للكلاب الدلالة على فتح باب صداقة إن أمكن بين الدولتين اللدودتين بعد حرب شرسة أودت بحياة الملايين وتدخلت فيها الصين وما تبعها والولايات المتحدة والأوروبيّون ، وظلّت مستعرة من عام ١٩٥٠ حتى عام

... ١٩٥٣

وقياساً على خريطة التطور في الفهم الحقوقي للحيوان ، ليس من الجائز أبداً الاعتراض على المنح المالية والتقدمات السنوية من أجل الرفق بالحيوانات حتى أن حوتاً واحداً كلف إنقاذه ملايين الدولارات ضماناً لرفق متطور جداً ، أما أزمة الإهانة والجوع والحاجة والإحتكار السوقي وسياسة العقوبات الاقتصادية فهي فنّ ثقافى قانوني لتطويع الأنظمة من أجل بداية فجر جديد على أسس ديمقراطية .

كلّ ذلك يتجسّد في عالمنا ، وواقع جوعنا ، وبؤس أمة واسعة من أبناء النوع الواحد ، في نفس الصفّ من الوجود الطبيعي لجماعة الأخلاقيين أمال مادونا التي تنفق على كلبها ما لا تنفقه دولة أفريقية فقيرة على شعبها ..

وفي نفس الوقت الذي ينشغل فيه العالم الثالث بدفن يوميّ لمواته وجوعاه ومرضاه ، فإنّ العالم المرفّه المتخمّ بالغنى مشغول إلى حدّ الإغراق بعدّ واقديه من أهل الغنى والتراكم المالى والإنفاقات الواسعة على الحيوان والمواطن .. ففي تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠ صنّف تقرير البنك الدولي مجموعة دول أفضل دخل عالمي في النسبة ورّب تعدادهم فاتحتّ اللوكسمبورغ وليختنشتاين رأس القائمة بدخل فردي بلغ ٤٥١٠٠ دولار تليها ثلاثة سويسرا ٣٩٩٨٠ دولار واليابان والولايات المتحدة وألمانيا وقد حلّت سابعة وعاشرة وثلاثة عشرة بدخل فردي بلغ على التوالي : ٣٢٣٥٠ دولار ٢٩٢٤٠ دولار ٢٦٥٧٠ دولار ... وفي ذيل اللامحة قبعّت سيراليون والكونغو الديمقراطية والنيجيريا . وجاء ترتيب هذه الدول : ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على التوالي بدخل سنوي فردي بلغ : ١٤٠ دولار و ١١٠ دولار و ١٠٠ دولار كدخل للفرد في السنة ... !!!

وعلى الخريطة السوقية فإنّ العالم يتعامل مع ذوي الدخل لا مع الجوعى ، لما لهم من قيمة اقتصادية سوقية إستهلاكية . من هنا يتعامل العالم مع الكلب غوتتر الرابع بأهمية واحترام أكثر مما يتعامل مع سكّان الجوعى والفقراء ، ففي وقت سحّل فيه التقرير دخلاً سنوياً أقلّ من ١٠٠ دولار في عدّة دول أفريقية ، فإنّ التقارير سجّلت

ثروة مما يقارب ربع مليار دولار للكلب غوتتر الرابع .. ! وكما ترى ، ففي هذا العالم سيكون من يحصد المال سيد القيم وعنوان التطور والشخصية النموذجية بكل شيء حتى بالدعارة المأجورة ، فقد أشارت نشرة حديثة بتاريخ ٣ حزيران عام ٢٠٠٠ إلى أن مومسات الولايات المتحدة الأمريكية يجنون أكبر نسبة دخل وأنهم الأقنر في مجال جذب المال ، وأنهم الأكثر تأثيراً في ميول جمالية وسلوكية ، وانهم قادرون على رفق حلقة استثمارية تتجاوز موازنة عدّة من الدول ، في وقت لا يعرف أكثر أطفال أفريقيا الأكثر فقراً كيف يكتبون اسمهم ...!

كل ذلك في سماء وارض عمالقة التراكم والثراء الذي تنوء منه الأرض ، طبقة تموت من تخميتها وأمة تتمزق أشلاء من جوعها ووجعها ، ففي تاريخ ٩ حزيران عام ٢٠٠٠ أعلن اتحاد المعلمين في كينيا قلقه البالغ من ترك التلاميذ للمدرسة هائياً مما يؤدي إلى إغلاق المدارس هائياً وذلك بسبب فقر التلاميذ مع آبائهم للبحث عن الغذاء والماء والمرعى بسبب المجاعة التي تحتاج أجزاء كبيرة من كينيا ، وفي بعض المقاطعات مثل مقاطعة ناروك وصلت أرقام التلاميذ الذين تركوا المدرسة إلى درجات قياسية ، حتى أنه يمكن أن تغلق كل المدارس هناك ، وقد ناشد اتحاد المعلمين الكيني الحكومة الكينية العودة إلى نظام تقدم الوجبات الغذائية للطلبة في المدارس لتشجيعهم على استئناف الدراسة وبتاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ ناشد الرئيس الكيني دانيال أراب مولي المجتمع الدولي والهيئات الإنسانية تقديم معونات غذائية عاجلة لإنقاذ نحو ٢٣ مليون مواطن كيني يتعرضون للموت بسبب انتشار المجاعة ... ولا يحتاج التلامذة الكينيون إلى أكثر من عشر ما يملك الكلب الأغني في العالم غوتتر الرابع .

لكن شيئاً من هذا لم يحصل ، ولن يحصل ، لأن الفقر عنوان تراثي من مجموع أقلام هؤلاء العمالقة الذين يرون فيه رمزاً تشكيمياً لبناء الصورة الكاملة من عالمنا .. إن مناهضي العملة أدركوا مدى النزعة الفردية التي تقوم على أسس من خلق مجتمع إستهلاكي يكون فيه أبواب المال أعداء شرسين للقطاع الاجتماعي وكبار

السّن وفقراء العالم ولن يسمحوا بتمرير مقطوعات أو ضرائب سوقية تقرّ على مستوى سوق العالم .  
وبكلمة :

العولة دعوة إلى فتح الأسواق من أجل الإستهلاك من دون إعطاء مجال لخلق ضوابط آمنة ، إنها عولة للمال والثراء والسلع يكون فيها الإشباع للرغبات والميول الإصطناعية والطبيعية لمن يملك مالا فقط ، ويكون ركب التسويق معتمداً على قبضة فنّ الدعاية الساحرة المذهلة ، ومن توابع هذا التشريع لازم أساسي ، هو تدمير قاسٍ للسلعة الوطنية العاجزة عن الصمود فضلاً عن المصادمة أو الممانعة .

وسيكون المال عنوان كلّ شيء ، وميزاناً لكلّ شيء ، بعيداً عن قيم الحقائق والأشياء أو منظومة حقوق الإنسان ... إلى درجة تقلب فيها عولة " الثراء والمال " حقائق الأشياء ، وقيمها ونمط التعامل معها . حتى وإن كانت من عمق تاريخ الممارسة البشرية ، لأن عماد الأشياء في سوقته وماليته .

وهذه الحرب ستكون شمولية ، حتى على سوقية التاريخ والأحداث من أجل إشباع جيروت المنتصر في أدمغة العالم ، ولو عبر الشاشة والسينما ، وتكفي الأفلام الأمريكية لتسجّل نصراً تلو النصر في نفوس البشر على حساب تراكم المهزلة الذاتية لشعوب أهل العالم ، تكون معبراً إلى سوق سلعهم ، والتعامل مع سلعهم على أنّها " سلع المنتصر " وأنّها الأفضل عالمياً ، وهذا ما يشعر به المهزومون عادةً ...

من هنا سيكون التاريخ وإعادة تصويره من ضمن الحملات المهمة في عملية تجارية حضارية إستراتيجية وستكون الشاشة واحدةً من أهم ميادين الصراع والمنافسة ومن الطبيعي أن تكون الغاية إستراتيجية تجارية تتعلّق بسوق السلع حتى أنّه في تاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٠ أشارت رويترز إلى أنّ البريطانيين يشعرون بإستياء بالغ من الإعلام الأمريكي الذي يشوّه حقائق التاريخ . ويتساءل البريطانيون : هل كانت الحرب العالمية الثانية حرباً أمريكية !!؟

وتتهم بريطانيا هوليوود بتزييف صارخ وفاضح لتاريخ الحرب العالمية الثانية حتى يبدو الأمريكيون عبر الأفلام الأمريكية التي غزت العالم ، أنهم الأبطال الوحيدون الذين حققوا النصر للحلفاء وهزموا النازية ونظراً إلى أنّ المشاهدين الكثيرين من الجيل الجديد يتقبلون هذه الأفلام كحقائق ، فإنّ أكاديميين وسياسيين يخشون أن يشوّه الخيال الروائي " وقائع ثابتة " .

وقالت أستاذة التاريخ في كلية " مانستسر الجامعية " جوديت ماكينلي : حتى الطلاب يفضلون مشاهدة الأفلام على تصفّح الكتب الدراسية ، من دون أن يدركوا أن المخرجين يشوّهون الحقائق ويؤزّرونها . وقالت في حديث مع صحيفة صندي تايمز التي ناقشت هذه الظاهرة تحت عنوان : هوليوود وأكاذيب لعينة : إنّ هوليوود لها تأثير قويّ على الشباب ، وتجادل هوليوود بأن أفلاماً عن قصص الحرب جيّدة يمثلها نجوم كبار تدلّ إirادات ضخمة .

ويعتقد أستاذ التاريخ الحديث في كلية " ويلز الجامعية " وليام روبنشتاين : أنّها حيلة متعمّدة . وقال : تبذل مؤسسة هوليوود الليبرالية كل ما في وسعها لتشويه الماضي الغربي الإستعماري ربما لأنّ الأمريكيين تأخروا في التقاط الغنائم .

والآن تشترك الحكومة البريطانية في المعركة ويعترف وزير الثقافة كريس سميث الذي يحرص على الحفاظ على صورة بريطانيا التقليدية بأنه تضايق من ظاهرة إعادة كتابة تاريخ الحرب في هوليوود كما أثار إستياء سميث الذي يحاول إقناع المخرجين بتميز مثل هذه الأعمال بأنّها خيالية ، وعلّق على فيلم ( يو ٥٧١ ) بطولة هارفي كاتيل وقال : إخراج فيلم يدّعي أنّ الأمريكيين قاموا بكلّ شيء يثير الإنزعاج الشديد ، ويجب اظهار الحقائق كما هي ، وعندما يقوم أناس بتلوين أحداث تاريخيّة يجب أن يعلنوا ذلك بصراحة ...

وقريباً يحتدم إستياء البريطانيين بفيلم " قصّة كولديتر " ويقول كينيث لوكوود من جمعية كولديتر : إنّ هذا الفيلم سيكون أضحوكة إذا أظهر طوم كروز يقود فريقاً



للهروب من معتقل كولديتز الألماني ولكن المشكلة أنّ الناس تخطئ بسرعة بين الافلام والتاريخ ومن الواضح أنّهم يريدون أن يحصلوا على الأموال بطريقة تفيد الأمريكيين تاريخاً جيداً في الحرب العالمية الثانية ، وتساعدهم في إظهار شخصيتهم العالية ...

لاحظ مدى تشابك السوق والإستهلاك وطلب تراكم الثراء وفق أسس حتى لم تراخ تاريخ من هم قادوا الحرب ، وهذا واحد من المؤشرات التي لا نهاية لها في دلالتها على أنّ الهدف الأساسي من عولة الثراء والمال هو توسيع إطار المبادلات إلى ما وراء الحدود من دون عائق أمام السلعة بعيداً عن نظم ذات القيم الاجتماعية أو التاريخية أو الأخلاقية أو الإنسانية ، بحيث ممنوع أن يعيق التراكم والثراء أي قيد ويجب أن يكون كلّ شيء سلعة ما دام أنّه يحصل أموالاً ...

إنّ الإستهلاك أمرٌ ضروريّ ، لكنّ الترشيح أمرٌ أهمّ من كلّ لك ، لأنّه يحدّد الجهات والقيم ، فلا يكون الإنسان نفسه أو أعضائه من ضمن السلع التجارية والسوقية ، هذا ما يسعى إليه مناهضو العولة ويرون أنّ مثل هذه التشريعات تساعد على حقيقة مهمة من العدالة الاجتماعية والإنسانية ...

إنّ من أهم الشروط المطلوبة لعدالة تعترف بالإنسان أولاً ، أن نعرف به اقتصادياً وأن يكون وجوده مبرّراً وشرطاً للحصول على ما يضمن حقّ الحياة عملياً وهذا يكمن في قاعدة كان قد أشار إليها الإسلام منذ ١٤٠٠ سنة .

إنّ منطق الإسلام في هذا المجال ، يقوم على أسس منها : إنّ ربط قيم عولة التجارة والاقتصاد بقيم الإنسان أولاً وحقّ وجوده واستمرار وجوده وضرورة الحصول على حاجاته الاجتماعية والروحية أمرٌ ضروريّ لا يمكن تجاوزه ... لقد قرن الله بين الصلاة والزكاة وجعل بيت المال ضماناً المحتاج ، وذمّ الفقر وحدّه بتوصيفات منها : أنه نتيجة المسلكية البشرية ، وأنه ليس صياغة من موانيق الناموس الطبيعي . وردّ الله تعالى الأزمة إلى الإنسان ، وليس إلى الطبيعة وهذا ما أثبتته تقارير العالم الرسمية والخاصة ، من أنّ الفقر هو بشريّ وبأسباب بشرية وأنه عنوان من عناوين الانحراف

البشري عن قواعد التضامن بين النوع الواحد المخلوق من الله سبحانه وتعالى . وأن الطبيعة معطاء كبير وواسع ، إلا أن نظم توزيع الإنسان ضمن كيانات سياسية وقواعد مواطنة ، وخلق حواجز على أسس سياسية . وممانعة في إرساء المسؤولية على مستوى من شروط بشرية لا سياسية ، هي التي خلقت طفرة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية ، إلى درجة يكون فيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يجني فيها فقط صاحب مايكروسوفت بيل غيتس ٦٠ مليار في عام واحد موفق جداً وأكثر احتكاري للمعلوماتية وبرمجتها . في لحظة أكدت المحكمة القضائية الأمريكية أنه يمتن الاحتكار بأساليب خطيرة جداً حتى داخل الولايات المتحدة . في وقت يكون فيه داخل الولايات المتحدة حوالي ألف ( ٢٥ مليون شخص ) تحت خط الفقر .

إن في قراءة موانيق الإسلام تبدأ في تأصيل فكرة الوحدة البشرية ويعلم أن الكرامة أولاً هي لبني آدم ، وأن الأصل هو حرمة قتل أي فرد ، وأن قتل الأفراد لا يجوز إيجاباً ، أو سلباً عبر الإمتناع عن تقديم المساعدة ، وأن إنقاذ الأفراد والجماعات حكم واجب لا يجوز التنازل عنه لا في المجال الاقتصادي ولا غيره ... وأن الأرض بما فيها إنما هي ملك نوعي للنوع البشري ، مع إقرار مبدأ الملكية الفردية وجواز التراكم الشخصي وحق الإستغلال والإنتاج والتجارة الفردية والشخصية ... لكن ذلك ممنوع بتاتا على مستوى الاحتكار أو منع تقديم المساعدة إلى المحتاجين ، ببعد النظر عن لوغهم أو لغتهم أو عرقهم أو اختلافهم الحضاري ... ثم إن الإسلام يرى أن الأصل في المسؤولية يقوم على أسس إنسانية . على قاعدة ( إنما أتح لك في الدين أو نظير لك في الخلق ) كما يقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام . وكما ترى فإن هذه المبادئ جزء لما أقره الإسلام . وهي مطلب ضروري يردده المناهضون للعملة في كل تظاهرة وبيان ... وقد رددها المناهضون في سيائل وداغوس وأستراليا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من نوادي العالم الصناعي ...

وللتذكير أشير إلى أن مشكلتنا مع العولة هي مشكلة مركز إدارتها الفكري ( المفاهيم والأفكار والقيم التي تعتبر الأولوية سلبية لا إنسانية ) .

إن عالم الرأسمالية يريد أن يطهر بسلطته فوق الضمانات الاجتماعية . إنه يريد أن يؤسس لسوق إسقاط وتدمير الحواجز في شتى المجالات المالية والنقدية والسلعية ، وطبيعي أن العاطفة يجب أن تكون منزوعة ، عالم يكون قائماً على مقامرة نفسية تدفقية من نوع آخر ، ويشير موريس أليس ( الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ) ومعتمداً على بيانات بنك التسويات العالمية إلى أن " التدفقات المالية " عبر البورصة والمضاربة ، التي تعتبر عملية مالية تقوم على أساس إستغلال تقلبات السوق ( أسعار الأسهم والبضائع ) لتحقيق الربح ، هذه التدفقات المالية ترتفع وسطياً إلى " ألف ومئة مليار دولار " في اليوم الواحد . أي ما يفوق " أربعين مرة " التدفقات المالية المتعلقة بـ " التسويات التجارية " .

إن العقل الذي يسيطر اليوم على القاطرات التي تجوب العالم هو ذلك العقل الذي كتب وثائقه التخطيطية لتكون بمثابة الرب الذي يجب طاعته . فقبل بداية الحرب الكورية بقليل أعدت في العام ١٩٥٠ الوثيقة التي تحدد الخط السياسي للولايات المتحدة وهي مذكرة مجلس الأمن الوطني ٦٨ المخررة من قبل بول نيتز الذي حل محل جورج كنعان ، على رأس هيئة تخطيط الدولة . بعدما أبعد جورج لأن السلطة إعتبرته من الحماهم " متساهلاً " ، وقد كتب في العام ١٩٤٨ : إنا نملك نحو ( ٥٠ في المئة ) من الثروات العالمية ، ولكننا ( ٦,٣ في المئة ) فقط من سكان العالم ، وفي هذا الوضع لا يمكن إلا أن نكون هدفاً للحسد والنقمة . فمهمتنا الحقيقية في المرحلة القادمة هي تنمية " نظام من العلاقات " يتيح لنا المحافظة على هذا الوضع من عدم المساواة ، دون أن نعرض أمتنا للخطر الوطني ولتحقيق ذلك يجب أن نتخلص من كل " رقة عاطفية " ونتوقف عن أحلام اليقظة ، ونركز في كل مكان إلتباهنا على أهدافنا الوطنية المباشرة ، دون أن نتخدد ، فلا يمكن أن نسمح حالياً لأنفسنا بترف الإيثار أو الإحسان على

النطاق العالمي، ويجب أن نكفّ عن الحديث حول أهداف مبهمة، وهي أهداف غير قابلة للتحقيق، فيما يتعلّق بالشرق الأقصى، مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى الحياة وتعميم الديمقراطية واليوم الذي يجب علينا فيه أن نتصرّف وفقاً لمعايير القوة ليس بعيداً ومن الأفضل لنا عنده أن نبعد عن أنفسنا مضايقات الشعارات المثالية. ( سياسة الدراسات والتخطيط ٢٣ شباط عام ١٩٤٨ ) .

ضمن هذا الفهم، سيكون الصراع بمعناه الاجتماعي، المحكوم بأسسٍ متينة من عناوين التراكم الذاتي المدفوع بثقافة الرأسمالية، سيكون للقوى العملاقة حضورها ووجودها مع كافّة نماذج التطوير المحوري للعمل المالي النقدي وغيره .. هذا ما يعبر عن حجم التطوير في ميادين التنافس بعالم البورصة الدولية، فقد أعلنت الصحف عن توسيع إطار التكتلات النقدية والسهمية على أساس قطبين من أجل إدارة صراع الأسهم على مدار ٢٤ ساعة فقد كتبت جريدة المستقبل اللبنانية تاريخ ٨ حزيران عام ٢٠٠٠ غير " تحالف عشر اسواق مال لإقامة سوق عالمية للأسهم " .

فقد اكتسب مفهوم التعامل بالأسهم على مدار الساعات الـ ٢٤ بعداً جديداً عندما أعلنت سوق نيويورك للأوراق المالية — أكبر سوق في العالم — أنها تضع خططاً مع تسع من أكبر أسواق العالم وذلك لإقامة سوق عالمية للأوراق المالية تعمل ٢٤ ساعة في اليوم . وتلتخص الخطة التنافس، من خلال " الهيمنة على تجارة الأسهم العالمية " بين معسكرين يتزعمهما الخصمان اللدودان : سوق نيويورك وسوق ناسداك للمبادلات الإلكترونية في الأسهم .

وقال " ريتشارد غراسو " رئيس مجلس إدارة سوق نيويورك : إنّ ما يفعله هو وضع أساس قاعدة للتبادل عبر القارات، يتيح للشركات صاحبة الأسهم المتداولة عالمياً — مقر كثير منها خارج الولايات المتحدة — متابعة التعامل في أسهمها على مدار الساعة، وأضاف : إنّ في نهاية جلسة العمل اليومية الساعة الرابعة عصرّاً يكون لدى سوق نيويورك نحو مليون أمر بيع وشراء لم تتمكّن من تنفيذها ... ما تنطلّع إلى عمله

هو إتاحة هذه الأوامر لمستثمرين آخرين في مختلف أنحاء العالم . ويتوقع " غراسو " أن تلي نحو ٤٠٠ شركة عالمية المعايير اللازمة للتجارة عبر السوق العالمية ، وأن يكون مقر ٥٠ في المئة من هذه الشركات في الولايات المتحدة ، وسينشئ المشروع الطموح سوقاً عالمياً للأسهم تتجاوز فيها القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة ( ٢٠ تريليون دولار ) . وستعامل السوق الجديدة بالأسهم الدولية الكبيرة من طريق ربط الأسواق في ثلاث مناطق هي :

١- آسيا — المحيط الهادي .

٢- أوروبا الشرق الأوسط أفريقيا .

٣- أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية .

وفي هذه السوق تخوض أهم الكتل المالية صراعها بترقبٍ وحذرٍ في محيطٍ هائلٍ من التدفقات التي تعتمد أسعار البضائع والأسهم وسط مناخ يتفاعل بمجة مع العوامل السياسية والاقتصادية والإشاعات والأخبار والتكهنات والعوامل النفسية والاجتماعية وأخبار السوق .. في أهم بنية تحكم قيامة العالم السياسي المالي .. ولا ينسى العالم أزمة بورصة عام ١٩٢٩ التي أصابت مقتل الولايات المتحدة ومنها إنتشرت العدوى إلى العالم عندما أدى الإنهيار المالي في سوق البورصة بتاريخ ٤ تشرين أول ١٩٢٩ المتولد عن المضاربة المالية إلى إفلاس عدد كبير من البنوك والمؤسسات وزيادة مروعة في نسبة البطالة ( ٤ ملايين عاطل عن العمل ) في العام ١٩٣٠ و ٧ ملايين عاطل عام ١٩٣١ و ١١ مليون عاطل عام ١٩٣٢ ومنها إنتشر إلى العالم بآثار سلبية لا تقدر ...

وكما ترى ، فإنه لا موقع للدول الفقيرة هنا ، ما أدى إلى خسارها موقعها في التأثير أو كتابة حروف إسمها في موائيق الثروة ، في عالم لا يؤمن بالجدوى إلا من هذا الباب على قاعدة : كم تملك من المال فإن وزنك يساويه .. بهذا لا نقرأ في كتاب نفوذ الأمم عن رواندا وبوروندي وسيراليون وكينيا وغيرهم كثير أي شيء ، سوى إلا إذا ذُكر الفقراء أو عدد مصابي الإيلز ..

## الواقعية

يجب أن ندرك أننا نعيش وسط كم هائل من الأدوات وأصحابها لن يتظفروا تسويق بضاعتهم حتى تنتهي من المناقشة ، إن مهمة المناقشة والمناهضة خلق مناخ ثقافي من شأنه أن يؤثر على سلوكنا ، وأن يكشف الصورة عن المستقبل الذي ينتظرها ، من أجل خلق شعور وميول ضرورية في ذواتنا من أجل السعي إلى فتح أسواقنا على بعضها والبدا في عملية تأسيس بنية وحدة إقتصادية ...

إن العالم الصناعي يساوي بين السلعة وبين إستهلاكها ، ويعتبر أسواقنا مهمة ما دام أنها مستهلكة فإذا إنتهى إستهلاكها أصبحت كـ " فقراء أفريقيا " الأكثر فقراً وبالتالي لن يذكرها إلا في موسم إنشاد الأغنية البشرية من أعياد الأمم المتحدة ...

إننا نحتاج إلى كم هائل من الإصلاحات التي لن يساهم فيها إلا نحن ، إننا بحاجة إلى إصلاحات بنيوية قواعدية إجتماعية تربوية ... بحاجة إلى فك القيود التي تحول دون إطمئنان الإستثمار ، ونحذ من التفكير في ممارسة التجارة في أسواقنا ، بحاجة إلى تدمير الإدارات الإستتسائية والذاتية ، بحاجة إلى تفعيل مشروع الرقابة وخلق نموذج الحواجز ، بحاجة إلى إعطاء مجموعة من الحريات الإقتصادية التي لا تكون على حساب الجماعة والمجتمع وضرورات الإجتماع العام والعدالة الشمولية المضمونة ، إننا بحاجة إلى نظرة مذهبية بالنسبة إلى إدارة الأموال والنقد وقيم السلع والسوق ، بحاجة إلى حريات إجتماعية ، بحاجة إلى ضمانات قضائية ، بحاجة إلى وضع حواجز حقيقية وفاعلة في وجه السلطة والشرطة والجيش ، وتحديد أدوارها كضمانة أكيدة من أجل المجتمع السياسي لمنع إستغلال السلطة ، وأن يكون الشعب شريكاً إقتصادياً إجتماعياً سياسياً ضمن الأطر العليا السامية ، إننا بحاجة إلى حريات مضمونة وهي محفز أساسي لمجموعة مهمة من النمو الإقتصادي ...

ولا يعني هذا أن نقرأ التقارير ونطبّقها بحرفيتها ، مع أن جملة من التقارير تعتبر في غاية الأهمية والمطلوب أن نخلق مناخاً لمجموعة من الحريات ، وأن نقرأ بترو مجموعة من تقارير إقتصادية تشخيصية ، من شأنها أن تساعد على إعطاءنا علاجاً موضوعياً يناسب التعددية الإقتصادية السياسية وتناقض المصالح والإفتراس العالم في السوق ... لكن يجب علينا أن نكون حذرين من تقارير كثيرة جداً خاصة تلك التي تصدر عن أثرياء وأصحاب إمبراطوريات مالية ، أو أولئك الذين يحملون فلسفة ليبرالية لا تؤمن بالتضامنية على نحو إستيعابي ، وعلى مقاييس إنسانية لا مواطنة ..

ويجب أن نكون حذرين جداً من التقارير الدولية التي أثبتت الواقع أنها إنتقائية حيث تريد أن تنقل إلينا تجربة الدول الصناعية في ظلّ ليبرالية حادة تدينها مظاهر الشارع الغربيّ اليوم عبر جيشٍ من المناهضين للعملة والليبرالية ، ومن الأمثلة تلك بتاريخ ٥ حزيران عام ٢٠٠٠ نشرت جريدة المستقبل اللبنانية موضوع دراسات حديثة صدرت في الولايات المتحدة تشير إلى إرتباط وثيق بين النمو الإقتصادي والحريات الإقتصادية : تقول إحدى هذه الدراسات التي أعدها خبراء عالميون مثل : كريك باتريك وهولز ودورسول ...

إنّ عددَ البلدان التي زادت حرياتها الإقتصادية تضاعف العام الماضي وتصور النتيجة للعالم ومراقبيه من خلال مجموعة من خبراء الإقتصاد في العالم الذين يشاركون في كلّ سنة تمثل هذه الدراسات آخذين بعين الاعتبار نحو خمسين معياراً ، إضافةً إلى عشرة معايير إقتصادية ومالية أخرى هي : المصارف وحركة رؤوس الأموال وتداول النقد والسياسة النقدية والضرائب والسياسة التجارية والاستثمار الخارجي ومراقبة الأسعار وحقوق الملكية والسوق السوداء وتسوية القرارات التنظيمية .

وحسب هذا التصنيف فإنّ الولايات المتحدة تحتلّ الرتبة الرابعة في العالم بعد كلّ من نيوزيلاندا ولوكسمبورغ والبحرين تليها أيرلندا ثمّ أستراليا وسويسرا وبريطانيا وعن بلدان مثل فرنسا التي جاء ترتيبها ٣٧ فعلى الرغم من إنتشار الحريات الثقافية

والسياسية فيها ، إلا أن " الحريات التجارية " أخذت في التراجع وتنقصها الشفافية أيضاً في المعاملات المصرفية وذلك على ما دلت على ذلك الدراسات الاقتصادية الحديثة كذلك عانت سويسرا في السنوات الأخيرة مثل بقية البلدان الأوروبية قضايا ضريبية وحصد الكثير من النتائج السلبية على نحو دعا " جيرمي دريسكول " أحد المسؤولين السابقين في الإحتياط الإتحادي إلى القول : إن البلدان التي تتمتع أكثر من غيرها بالحرية الاقتصادية تمتلك نمواً اقتصادياً عالياً أكثر من غيرها . وما النمو الاقتصادي في سنغافورة وهونغ كونغ إلا مثال حي على ذلك ثم إن البحرين تفوقت في نموها الاقتصادي على روسيا مثلاً ذلك لأن الناحيين الروس لا يتمتعون بالحقوق الاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون في البحرين .

ويشير " روبرت يارد " الأستاذ في جامعة " هارفارد " الأمريكية في مقالة له في مجلة حرية الاقتصاد إلى هذه العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية ويرتبط بذلك خصوصاً ضمان حقوق الملكية وحسن سير القضاء والإستقرار في البلاد وعدم زيادة الضرائب وهذه أمور تشجع المستثمرين والمتعاقدين ، والحقوق المدنية ، مثل حرية التعبير حيث أنه لا يكون لها معنى ، إلا إذا توفرت للمواطنين الوسائل اللازمة ، للتعبير عن آرائهم ، من دون الحاجة إلى وسائل الإعلام الرسمية . وكذلك التنقل بحرية ، من دون حاجة إلى أن يكون المواطن رهين الإضرابات .

وفي السياق ذاته تفيد العديد من التجارب الحديثة أن كل البلدان يمكن أن تكسب أكثر مما تخسر لدى انفتاح أسواقها إذا ما إستعدت الإستعداد الكافي لهذه العملية قبل عمليات الإنفتاح وأثناءها وفي التجارب الناجحة كان الملاحظ أن تحرير التجارة حقق هدفين مهمين : الأول أنه لدى خفض الرسوم الجمركية تطرأ تغيرات هامة على الأسعار ، ويُعاد تخصص المواد وتوجيهها نحو الإنتاج ، الذي يزيد الدخل القومي . والثاني : إمكان تكييف الاقتصاد الوطني مع التكنولوجيا الحديثة .



كذلك أظهر الاستطلاع التحريبي وجود رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات ، ولم يتمكن أي بلد ذي إقتصاد مغلق وسياسة محدودة تنحج إلى الداخل فقط من تحقيق معدلات نمو عالية ، أو الحفاظ عليها ، حيث أنّ التصدير أمر مهمّ لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية ، وإنّ سياسي البلدان النامية في سعيهم لتشجيع حركة التجارة والاستثمارات يحتاجون إلى التركيز على " عوامل جوهرية " أهمها :

١- تحسين نظام الإدارة والمحاسبة .

٢- تركيز الإنفاق العام ، على الخدمات الأساسية ، مثل الرعاية الصحية والتعليم كي ينمو شعور المواطن بالمسؤولية والعمل بطريقة سليمة .

٣- تحرير التجارة في مجال الخدمات مثلاً يمكن أن يسهل نقل المهارات التكنولوجية الحديثة ويزيد فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية ويحفز البلدان النامية على إصلاح سياستها المحلية وزيادة قدراتها التنافسية .

إنّنا نقرأ في هذا التقرير دعوة إلى الحرية ، وتوسيعاً لها ، دعوة إلى الإنفلاش في الربحية ، بعيد النظر عن النتائج الاجتماعية من منطلق ومفهوم رعائي واسع وإستيعابي والدليل عليه أنّهم حدّدوا نوعاً من قفزة نوعية في الدول التي تعطي حرية أكثر . ومشكلتنا مع هؤلاء أنّهم يدركون أنّ أصحاب الإمبراطوريات هم من يحكم ، هم من يصنع القيم ، هم من يسنّون المعايير ... هم من ييطش في الأسواق ، هم من يختزل هوية الفرد الاجتماعية .. في ظلّ تداعيات أظهر الشارع الغربي بكمّ المتظاهرين الذين مثّلوا نكسة في جبين حرية السوق على حساب وجود الآخر أو تمتعه بحقوقه من دون صناعة نتائج لا خيار له بها . حتى أنّنا رأينا جميعاً كيف أنّ مناهضي الليبرالية والعمولة إحتجزوا الرئيس الأمريكي بيل كلنتون لأكثر من ٤ ساعات وهم يندّدون بالعمولة ونتائج الليبرالية ...

إنَّ هؤلاء الذين إستفادوا من الحرية الزائدة اليوم هم رأس تجارة الرقيق الأبيض الأسود ، كما هم ربان سفينة بيع الأعضاء البشرية ... هل النمو يعني الكيف دون الكم ، هل النمو يعني النسبة السياسية للبلد يبعد النظر عن الأثر الاجتماعي ! إنَّ هذا أكبر خطأ ومشكلة حقيقية فيما إذا تسرَّب إلى ذهن العالم وحكم على أساسه . وما منظّمة التجارة العالمية إلا واحدة من عناوين التحررية بالمعنى الجمركي حتى تصبح الساحة ميداناً للعبارة الذين لا يرحمون .

من الخطأ القادح أن نعمّم فكرة شرطية على أنها مطلقة . إنَّ إختلاف شروط البنى الاقتصادية الاجتماعية السياسية وتعلّدها وتناقضها وإفتراسيتها . يحتاجُ إلى دقّة في التعامل ، ولا تعني مرحلة النهوض البحرانية أنها مثالٌ يحتذى به في الصومال مثلاً ... فلا بدّ من دراسة مجموعة من الوقائع والشروط التفعيلية حتى تكون الحرية الاقتصادية مضمونة الأكثر في المجال الاجتماعي والمجتمعي ...

وعليه : إنَّ فتح الأسواق وتحرير التجارة ، لا بدّ له من ضوابط وشروط وُئِن ... لأنَّ العالم الذي يخوض صراع السوق ، أوسع مما نحنُ نظنّ . وتقلّب عليه عقيدة الإفتراس وإحتلال المواقع الاقتصادية وصولاً إلى الإجهاضات الثقافية والحضارية وإنتهاءً بتبعيّة الإملاءات ...

إنَّ فينا من يجيد قراءة واقعنا من منظورٍ عالمي ، لكن ليس فينا إرادة سياسية أكثر شمولية وإفتتاح ، من شأنها أن تقرّط بعرشها لصالح إجتماع سياسي أوسع .

إنَّ العالم يتغيّر ويتبدّل بإستمرار ، ومواقع القوى تتحوّل . فلقد إنتهى الإتحاد السوفياتي ، وهاوى المعسكر الاشتراكي ، وإنتقلت الوحدة النوعية إلى صراعٍ سوقيّ ستفاعل عناوينه ومواقعه في السنوات الآتية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان .. بل تغيّرت مجموعة القوى السوقية ، " من إلى " وفق نمطية إختلاف الجنسية السياسية للمال ، ممّا أرخ لوجود رأسماليّ متنوّع وفق المعايير السياسية ، وأصبح للسلسلة اليابانية والأوروبية مواقع متقدّمة . إلى درجة المشاركة النسبية والمهمّة في صناعة

وحياكة نتائج الإقتصاد العالمي ... فلم تعد أمريكا الرّبان الحصريّ الذي يصنع النتائج ...

لقد انتهى العالم الذي كانت فيه الولايات المتحدة تمثّل ربّان الطائرة وقيادة القمرّة التي تقود الإقتصاد العالمي وتصنع نتائجه منفردةً وتحدّد مساره من دون أثرٍ من قوى أخرى ... بل أصبح للقوى الأخرى نفوذٌ عالميٌّ منافسٌ بمقدارة ... ومعنى هذا أنّ العالم سيشهد مرحلةً من تغيّراتٍ أساسيّة ، مرةً تظهر على شكلٍ إيجابي ، ومرةً على مستوىٍ سلبيّ . إلا أنّها بالطبع ستصيب بقوّمها الأكثر سلبيةً الدّول الأقلّ مناعةً وحصانةً وفق معايير السوق ، أي معسكر الدّول النامية ، وسيكون ذلك لصالح القوى النافذة في عالم السوق والإقتصاد ، لغة اليوم ومفتاح سرّ التّألّق في ميادين العالم ، ففي تاريخ ٤ حزيران عام ٢٠٠٠ أظهرت تقارير حكوميّة أعلنت في الولايات المتحدة وأوروبا أنّ الولايات المتحدة ومجموعة دول منطقة العملة الأوروبيّة الموحدة اللتين تستحوذان على أكثر من ثلث الإنتاج العالمي تتحرّكان في اتجاه أكثر تماثلاً في ما يتعلّق بمعدلات النمو الاقتصاديّ ، وأشار الخبراء إلى أنّ هذا الأمر يؤكّد زوال الغرضيّة التي تقول : إنّ الإقتصاد العالمي ، يشبه طائرةً تعمل بمحرّك واحد ، وأنّ هذا المحرّك ، يستمدّ قوته من الإقتصاد الأمريكي فقط .

وأبلغ " لورنس سمرز " وزير الخزنة الأمريكي نظرائه في أوروبا واليابان صراحةً أنّ عليهم بذل المزيد من الجهد ، لتنشيط النمو ، لوقف الخلل الإقتصادي الذي يمكن أن يؤدي إلى مشكلات كبيرة ومن تلك المشكلات : العجز الضخم في الحساب الجاري الأمريكي والذي بلغت نسبته نحو " أربعة في المئة " من الناتج المحليّ الإجمالي . وأظهرت بيانات أخرى تالية ركوداً شديداً في الأسواق الماليّة والإقتصاديين على الإستنتاج أنّ أكبر إقتصاد في العالم يتباطأ إلى معدل نمو قابل للإستمرار ، وهو ما يعني أنّ الإحتياط الإتحادي الأمريكي لم يعد مضطراً لمواصلة حملته لزيادة الفائدة عدّة مرات لوقف التضخّم حتى أنّه تاريخ ١٨ كانون أوّل ٢٠٠٠ أشار الرئيس الأمريكيّ

المنتخب " جورج بوش " في مقابلة صحافية نشرت في نيويورك إلى أن خفض الضريبي الذي ينوي القيام به ويبلغ ( ١,٣ تريليون دولار ) غير قابل للتفاوض ، وقد وصفه بأنه " وثيقة تأمين " ضد أيّ تباطؤ إقتصادي .

وأشار إلى أن التباطؤ الإقتصادي المحتمل يبرّر ضرورة تخفيف عبئ الضرائب لأنّ في إقتصادنا بعض العلامات التحذيرية وأنّ خفض الضرائب يزيد نسبة الإستهلاك المنزلي والشخصي ممّا يعطي دفعا إقتصادياً وإنتاجياً ويساهم أيضاً في مردود هام للخزينة عبر نموّ الصناعات .

وفي المقابل منهم من يرى أنّ سياسة الخطوة خطوة قد تكون أهم وأجدر بالملاحظة ، خوفاً من سقطات غير منظورة ، خاصّة في عالم الإقتصاد الأكثر تعقيداً والذي يعكس كلّ التطورات النفسية والإقتصادية والسياسية وغيرها ... وقد أظهر تقرير العمالة الأمريكية أنّ معدل البطالة ، إرتفع من أدنى مستوى له منذ ٣٠ عاماً وأنّ التوظيف الذي يقوم به القطاع الخاص ربّما تباطأ . أمّا في أوروبا فقد بدت علامات تُظهر تزايد نموّ " منطقة اليورو " التي تضمّ ١١ دولة أمّا العمالة في أوروبا فتدلّ المؤشرات على أنّها مرضية وأنها وصلت إلى أدنى مستوياتها في أسبانيا منذ عشرين عاماً " ٩,٦ " في المئة ووصل معدل البطالة في إيرلندا إلى مستوى قياسي " ٤,٦ في المئة " ممّا يعني أن صراعاً حاداً سيحتاج الميدان العالمي وفق قوانين تتداخل في رسم وجهها الدولي مجموعة القوى النافذة وبالأخصّ الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين ، يضاف إليهم مجموعة من القوى الإقتصادية الناهضة مثل الصين وغيرها ومن الطبيعي أن يكون لمنظمة التجارة الدولية دور بارز ..

وسيكون الهدف الأساسيّ هو " إعادة مواقع " أو تغييرها أو فرز جديد للقوى وكلّ هذا الصراع سيقوم على أسسٍ من مطالب الربح والمصلحة التي تقوم على بناها مجموعة التناقضات الماثلة بين الوحدات السياسية والإقتصادية ... وسنرى بوضوح عمليات العصف والإجتياح التي تقوم بها القاطرات المالية والنقدية وحروب البورصة

وعولمة السلعة والإعلام والإعلان ووسائل فرز الحضارات ... وستكون الأدوات هي من يلعب الدور الجبار وسيكون مركز إدارة العمليات فكريّ وخططيّ على أسس ترى في الموت والإبادة وغيرها سلعةً فيما إذا أنتجت مالا ، في عملية تصفية الحسابات ... ولن يكون للإنسان معنى في ظلّ عولمة السلعة لا عولمة الإنسان وحقوقه وفي الوقت الذي تنهاوى فيه القيود التجارية والجمركية . فإن القيود السياسية على الأفراد والجماعات ستزداد . إلا أنّ يصبح الإنسان بحكم السلعة كما هي الحال بالنسبة إلى تجارة الرقيق الأبيض وبيع الأعضاء . وقطاع الدعارة . أو على مستوى آخر من الإنسان السائح أو التاجر ... فيكون عالمياً بمقدار عولمة سلعته ، وضمن حدودها ومقاديرها .

ويعتبر الإسلام أوّل من نادى بـ " عولمة الإنسان " مع كلّ ما يلازم هذه العولمة الإنسانية من معاني تتعلق برتبة أهمّ من عناوين الحركة والرحلة . إنها تبدأ من عين معرفة دوره في الحياة ومعرفة من هو الآخر من فصله ، وما تعني قوانين الخلق ، ولماذا تجري السنن ، وإلى أين . وماذا تعني علاقة الإنسان بالإنسان ، وعلاقة الإنسان بالثروة والطبيعة ... وأقرّ الاسلام قانوناً يحبر الحل الموضوعي لتحقيق صحيح لعادلة أهل الأرض هو :

ربط عولمة السلعة والمال بقيم عولمة الإنسان ، من خلال إرساء مجموعة القواعد والقوانين على أسسٍ تعترف بحقّ الإنسان بالوجود . وحقّ الإنسان بالحياة وضمانة هذا الحقّ عالمياً . وتحريم الموقف السلبي ، من خلال الإمتناع عن تقديم المساعدات التي تكفل هذا الحقّ ، ويبعد النظر عن اللون أو اللغة أو الحضارة أو الجنسية ... وتأسيس فكرة أنّ الإنسان كوني ، له ارتباطات بالأرض وعالم السماء ، كما ترتبط أرضه بمجرة درب التبانة ومن بعدها الكون ... وإن سرّ الإنسان يكمن في أن يعرف من أين وفي أين وإلى أين كما قال النبي محمد (ص) . من المفروض أن يكون المشروع الكوني دخیلاً في تحديد إطار عولمة الإنسان ويكون الإقتصاد تبعاً

هذا المشروع ، لا أن يكون الإنسان تابعاً للسلطة ومنطق المال بعيداً عن معايير حق الحق الطبيعي ، الذي تشترك البشرية في فهم خطابه ، من ناحية ضبط القيم الموضوعية الطبيعية التي تتعلق بالإنسان نفسه . إنَّ من أهمِّ المشاكل يكمنُ في القانون الذي يُنسج من ثانياً فكر الرجال الذين يسكنون مجموعة الفكر الاقتصادي ضمن إطار من " قوانين الصراع " بين الوحدات العالمية ذات التعددية السياسية والمالية والنقدية والحضارية ... مما يعني أنَّ قانون الجماعة العالمية سيكون نتاجاً لصراع وقساوة خارقة تصيب " الضعفاء " من جماعة الناس يموت بطيئاً مرةً وموت سريع مرةً أخرى .

إنَّ الإسلام يقرّ القواعد التالية :

ـ الفروة ملك للنوع البشري كأصل أولي .

ـ يقرّ الملكية الفردية كعنوان عريض .

ـ يقرّ ملكية الدولة ( ملكية وليّ الأمر ) ضمن حدود وأوصافٍ معينة لا تتألى أبداً مع الملكية الفردية .

ـ يقرّ وحدة الإنسان .

ـ يدين فكرة تعددية الكيان السياسي ، ويراهها مرضاً منافضاً للأهداف الطبيعية من وجود البشر ، ويؤكد أنَّ الناس أمة واحدة وخلق واحد ، يجب أن يكونوا عالماً واحداً لا تفرّق بينه الشرائع السياسية المتناقضة . نعم في عين الواقع يعترف بهذه الكيانات الواقعية ضمن موازين الشريعة التي منها المعاهدة والصلح والإتفاق ...

ـ لا يعارض قوانين الزمان والمكان المرتبطة بالآثار من هذه الجهة ، التي منها قواعد الإدارة وما فيه حفظ مصلحة الزمان والمكان ، كلّ ذلك ضمن فهم الشريعة اليّين لذلك ..

ـ يقرّ فكرة الوحدة النوعية القانونية التي يجب أن تحكم البشرية وذلك لوحدة نوعهم والناموس العام ، هذا بعيداً عن فكرة الآثار التي تعلق بتغيرات الزمان والمكان ، والتي تخضع لمؤثرات التغيرات الزمنية والمكانية . ولا نصيب لها من

الثبات ، وهذا يعني عولمة حقوق الإنسان على مستوى النوعية والكلية ، والتي يكون من ضمنها الوثيقة السياسية الإجتماعية .

— يقرّ الإسلام وظيفته على مستوى من علاقة بشرية كونية . يكون فيها منظور العلاقة مع الله جوهرياً وأصلياً بل العامود الفقري في الوثيقة النوعية العامة .

— يقرّ الإسلام حق الفرد بالحياة : بدأ من إمكانية الوجود . وصولاً إلى ضمانات وقوانين وقواعد ضامنة . إنتهاءً بتجريم الأفعال الإيجابية أو السلبية التي تؤثر سلبياً أو ظرفياً بموت فرد من أفراد البشر .

— يعترف الإسلام بكافة البشر . على أنهم خلق الله . ويقرّ الإسلام رسالته على أساس أنها عالمية إنفاذية . تدعو الناس إلى عبادة الله ، على مستوى من خلافة الأرض . ويوجب على أتباعه دعوة الآخرين من الأديان الأخرى أو الملحدين إلى عبادة الله . وتقدّم الحاجة على أساس القاعدة التي أرساها الإسلام وإختصرها الإمام عليّ بقوله : ( إِمَّا أَعْ لَكَ فِي الدِّينِ أَوْ نَظِيرَ لَكَ فِي الْخَلْقِ ) .

— والأهمّ إنّ الإسلام يقرّ مبدأ مسؤولية النوع عن النوع . والفرد عن الجماعة . والجماعة عن الجماعة . والعالم عن موت ولو شخص واحد مع أنهم قادرون على إنقاذه . ويقرّ مبدأ أنّ من قتل نفساً بغير حقّ فكأنما قتل الناس جميعاً . ويساوي مبدأ مواز أنّ من أحيا نفساً فكأنما أحيا الناس جميعاً .

— الإسلام يقرّ مبدأ الرجوع إلى أهل الخبرة . وتشخيص الأمور . وإعتماد رأي من هم أهل الإختصاص ، فيما خصّ تقنين أمور الزمان والمكان أو التجربة والأدوات وما إلى ذلك .

لقد كان الإسلام أوّل من شرع النظم الاقتصادية بمعنى واضح من المسؤولية الضامنة للمستوى الاجتماعيّ حتى قرن الله الصلاة بالزكاة ، وكان أوّل من شرع نظمه على مستوى دقيق من نظم التدخّلية ، من أجل ضمان القطاع الاقتصادي على مستوى من ضمانات القطاع الاجتماعيّ في وقت كان فرض التدخّلية القانونية المالية

والاقتصادية من الجرائم الكبرى ، ولم تصل إلى بعض مما فيه الدول الحديثة إلا في بداية القرن العشرين وبعد تزييف وإبادة بشرية مذهلة ، قرب مصانع أوروبا وفي شوارع العالم الصناعي آنذاك ...

إن من يقرأ النظم الإسلامية يدرك أن الإسلام لم يشرع نظامه السياسي أبداً على مستوى أن من يملك أكثر يكون من نصيبه النظام السياسي أكثر ، ومن يملك اقتصادياً يملك اجتماعياً من دون قيد . بل كان النظام الاقتصادي في معانيه الاستغلالية والتجارية والسوقية محكوماً بسقفين :

**الأول : سقف المبادئ العليا التي أقرها الإسلام .**

**الثاني : سقف المبادئ الاجتماعية .**

من هنا كان من الطبيعي جداً . أن يحكم مبدأ : ما آمن بالله من بات شعباناً وجاراً جائع وهذا أرقى وأسمى مبدأ يتمنى العالم المعاصر أن يصل إليه ، ومن يقرأ شعارات الرئيس الأمريكي الحالي " جورج جورج بوش " التي عمدتها مجموعة من الشعارات الاجتماعية وسقيتها وأولويتها إثبات الحملة الانتخابية الرئيسة يدرك كما علمنا بحاجة جداً إلى حكومة السقف الاجتماعي على السقف الاقتصادي والتجاري والسلمي والسوقي ...

إن من الضروري أن ندرك أن للإسلام مجموعة تامة من المعايير والقواعد على مستوى إدارة الأدوات والمواد في عصر العولمة . تلك المبادئ الثابتة منذ أكثر من ١٤٠٠ عام . ولم تتغير أو تبدل رغم كل التغيرات والتي يزحف إليها العالم . وهي لم ترحف أبداً للعالم .

لكن المحلل أن دولنا الإسلامية والعربية ، وتحت عناوين وطأة التبعية تركت نظم الإسلام وإثمت ركب إما الاشتراكية أو الرأسمالية ولم تذق من الإثنتين إلا وبالاً وتجويعاً وإهياراً ... حتى الأسلحة المتراكمة والمائلة الأسعار والتي خضعت للتحديث بسبب عجزها عن التطور أصبحت أهم من الإنسان وأولى من كل الرعاية في ظل



أولوية لا يقرها عقل ولا مشروع ... وأصبح التعدّد السياسي والتناقض المصلحي مبدأً إستراتيجياً .



## إنحراف الأهداف القانونية

إنّ العالم يشكو من أزمة توزيع قانونية تقوم على أسسٍ من التناقضية في مجموعة هامة من بناها الخارجية بل الداخلية ، وهي تؤدي إلى رسم خريطة خطيرة تجعل من بعض المعامل الغنية خزّاناً للفقراء . وهذا هو الفحش الأعظم .

إن المشكلة الأهم ، التي يعاني منها أفراد البشرية ، تكمن في أنّ صناعة القانون وفلسفة الحضارة ، انحرفت عن الطريق الصحيح . وشغلت البشرية بمعاني وقيم وعناوين هي على درجة كبيرة من السخافة ، حتى أصبح همّ البشر التفتيش عن أصلهم ما بين القردة ، أو إدراك مجموعة من تطوّر صناعة الكشف عن الديناصور .... في ظلّ تهميش خطير للصلة الكونية لأفراد البشر . بالمنطلق الطبيعي والاتصال الموضوعي لهم بعالم السماء .

لقد وصل التدهور البشري إلى مستوى إقرار قانوني يحتزل كلّ البشرية لصالح قلة ، ويعمل على تطوير الجريمة في منابت النفوس ، ويطوّر من فعالية المحفّزات ، من دون قراءة واضحة أو نضوج فكري . إلى درجة أصبحت الحرية أداة تحفيزية لخلق مناخات وبيئة تقوم على أسسٍ من اللواط والسحاق والجنس الشاذّ ، وبيع النساء بمزادات علنية من أجل سوق الدعارة وبيع أعضاء البشر ... وإقرار قوانين تبيح إستنساخ الأجنة إلى مستوى يجعل منها مصانع للأدوية . والعجب أنّ أوروبا تطلق صراخات مذهلة من أجل تحريم وإلغاء عقوبة الإعدام . في ظلّ بيئة تجعل من الإجهاض أمراً قانونياً له مجموعة من الشروط التحفيزية ! . وهي تساعد المرأة على التخلص من

الأجته ، وفق تناقض ورؤية قانونية غامضة وخطيرة جداً ... ولو أردت أن أسرد مجموعة من المبادئ والرؤى القانونية — وأنا خير من يختص بها — لأوردت لك مجموعة هائلة من التناقض المذهل . ويكفي أن نشر إلى أن النادي الصناعي ما زال اليوم يناقش أزمة الإيدز في ظلّ تشريع إباحية جنسية . لا تصل إليها شريعة الغاب ... ولأنهم يرون أن الإباحية هي السبب ، ولأنها تتعلق بالحرية تلك ، فلا بدّ من القبول بقاتورة أكثر من ( ٥٥ مليون ) في مدافن العالم والترقب ليوم ما يكشف به النادي الصناعي دواءً يفيد في معالجة قلة الأموات ...

وبدلاً من إسقاط المجموعة السببية التي تساعد على الإبادة المرعبة هذه فإننا نجد مجموعة من التشريعات تحفز حتى تغيير الجنس وتطوير إنتخابات الجمال إلى درجة إنتخاب الشواذ جنسياً ، وهي تضرب اليوم في العديد من الدول النامية ففي تاريخ ٢٣ أيار ٢٠٠٠ وإمتثالاً للعادة الوافدة من النادي الصناعي جرى في " تايلاند " إنتخاب ملكة جمال المحتولين جنسياً تيفاني ٢٠٠٠ وهم عبارة عن " رجال شاذين جنسياً " تحولوا إلى نساء بعدما خضعوا لعمليات جراحية لتغيير جنسهم ويقام هذا الحدث سنوياً منذ عام ١٩٩٨ وقد فاز بهذا الحفل الشاب المتحول جنسياً إلى فتاة " الملكة شانيا مورانون " ٢٠ عاماً وقد حصلت على ١,٥٨٠ دولار وسافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية " عاصمة المتحولين جنسياً " للمشاركة في إنتخابات ملكة جمال الكون الذي حازته العام الماضي باتريا سيري نغامونغ .

بحيث تجد عالمنا الذي نعيش فيه وكأنه وكر حرب عاتية ، على الحضارة وكلّ القيم ليصبح الكون نتيجة سلوكية فوضوية " للنزوات والميول " من دون قيود ... وكان العملية عملية تطويع الإرادة على نوع من التربية الإجرامية في شتى فنونها وفروعها ، حتى أفلام الكرتون أصبحت نتاجاً حقيقياً لما عليه الطابع الفعلية عند بني إنسان هذا العصر من عنف وقتل وروح عدائية ، فبعد أن طغت ونسبة ٦٦ بالمئة روح العنف والقتال والإعتداء على الأفلام التي يمثلها أشخاص حقيقيون أصبحت

الأفلام الكرتونية أكثر خطورة على الأطفال ، لأنها تغذي طباعهم بالعنف والعدوان وهذه كما هو معروف واحدة من المصادر التربوية والثقافية التي تؤثر في عالم السلوك وتوحي بالإنفعالات لها أثر في واقعنا ، ففي تاريخ ٢ حزيران ٢٠٠٠ نشرت مجموعة باحثين من جامعة " هارفرد " تقريراً استنتجت فيه أن أفلام الكرتون الموجهة للأطفال تحتوي معدلًا مرتفعاً جداً من العنف المتزايد في كل سنة .

وقد اعتمدت الدراسة على ٧٤ فيلماً كرتونياً تضمنت جميعها مشاهد تتراوح بين استعمال الجسد سلاحاً أو السيف أو البندقية ... وقد تضمنت الدراسة حقائق رقمية بالإستناد إلى الأفلام الـ ٧٤ التي هي موضوع الدراسة . ومن تلك الحقائق أن شخصية واحدة على الأقل ترتكب العنف ، بقصد التسبب بالأذى الجسدي في ٨١ بالمئة من الحالات .

وتكون النتيجة أن الموت في ٥٠ بالمئة من الحالات في حين أن الشخصيات المصنفة شريرة ، تتعرض للقتل والأذى المتعمدين بنسبة ٢٣ مرة أكثر من الشخصيات المصنفة الطيبة وهذه كما تقول الدراسة : تؤدي إلى تعليم عنف السلوك بين الأطفال وترسخه وقد دلت الدراسات على أن سلوك العنف يتجاوز حدود العقول بين المراهقين ، ويؤدي إلى جرائم إعتداء كبيرة جداً وما زالت الدراسات السنوية تشير إلى نمو كبير لحجم الإعتداء أو إضمار الإعتداء بواسطة الجسد أو السلاح المتنوع ..

ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ نسبة الإجرام الأكبر فيها في العالم قرّر مجلس القضاء الأعلى في حزيران عام ١٩٨٩ إمكان الحكم بالإعدام وتنفيذه على فين قاصرين في السادسة عشرة من العمر وهذا يطبق في ( ٢٤ ولاية أمريكية ) وفي تقرير صادر عن صندوق رعاية الطفولة وهو المنظّمة الرئيسية لحماية الأولاد في الولايات المتحدة بين أنه بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ قتل نحو ( ٥٠ ألف أمريكي ) قتل أعمارهم عن تسع عشرة سنة و ( ٩ آلاف أمريكي ) قتل أعمارهم عن أربعة عشر عاماً و ( ٤٠ ألف أمريكي ) بين الخامسة عشر والتاسعة عشر بالرصاص نتيجة

أحداث عارضة وجرائم مختلطة وزاد عددُ الموقوفين في الفترة ذاتها من تقلّ أعمارهم عن تسعة عشر عاماً بـ "نهم" جنائية وقتل بنسبة ( ٩٣ في المئة ) وهم غالباً من الشباب ، وبأبى القتل بعد الحوادث التي لا تشمل الأسلحة والسرطان في المرتبة الثالثة من أسباب موت اليافعين وفي نيويورك ووفقاً لإحصائيات الشرطة توجد حادثة قتل كلّ أربع ساعات وحادثة إغتصاب كلّ ثلاث ساعات وترتكب مخالفة للقانون كلّ ٣٠ ثانية مع أنّ نيويورك لا تأتي إلا في المرتبة العاشرة بين المدن الأمريكيّة في نسبة الجرائم .

وفي العام ١٩٨٩ أحصيت ( ٢١ ألف ) حادثة قتل في عموم الولايات المتحدة وأكثر من مليون أمريكيّ في السجون ونحو ثلاثة ملايين شخص تحت المراقبة القضائية . وكما عبّر هوبز في فخر الرأسماليّة ( حرب الجميع ضدّ الجميع ) .

كلّ ذلك يُترجم ليس من الهدم ، بل من العبثيّة ، من قيم ما ، وأفكار محدّدة ، غيرت من معنى النظرة إلى الإنسان والمال والثروة العامّة ، وكيفيّة التعامل معها ، وظلّت تحافظ على فكرة مفادها أنّ الغنى في القى والمحدودية في الكثرة يجب أن تتم عبر مهد الرأسماليّة كصناعة من أجل حكومة النظام السياسي ..

ففي دراسة جرت للكونغرس الأمريكيّ ، ونشرت في آذار من العام ١٩٨٩ تبين أنّ دخل خمس السكّان الأمريكيين الفقراء قد نقص بنسبة ٦ في المئة بين عام ١٩٧٩ و ١٩٨٧ وفي المئة نفسها إزداد دخل خمس السكّان الأمريكيين الأغنياء بمقدار ١١ في المئة فنقص دخل الفقراء بمعدّل ٩,٨ في المئة أمّا زيادة الخمس الغنيّ كانت نسبته ١٥,٦ في المئة .

لقد قال جون جاي رئيس الكونغرس القاري وأوّل رئيس لمجلس القضاء الأعلى في الولايات المتحدة : ( إنّ من يملكون البلاد ، يجب أن يحكموها ) ومعنى هذا أنّ النظام السياسيّ يجب أن يكون نتيجة للنظام الاجتماعيّ ، أي عليه أن يكون مصمّماً من أجل الطبقات المالكة .

وعلى مستوى العالم فإنه خلال جيل ونصف تزايد التفاوت بين الأكثر غنى والأكثر فقراً فقد كان في الستينات نسبة ١ إلى ٣٠ بين ( ٢٠ في المئة الأكثر غنى على الأرض . و ٢٠ في المئة الأكثر فقراً على الأرض ثم تفاوت حتى ١ إلى ٦٠ .

يجب أن ندرك أنّ الثروة القومية لا تعبر في غناها عن غنى الطبقات ولا تعني أولوية دولة ما ، أولوية شمولية لأبنائها وطبقاتها ، ولا تعني أولوية ضخمة لأسطول الطبابة الأمريكية أنّ الأمريكيين يحذون من وفيات الأطفال ، ففي تقرير إختصاصي من جامعة كولومبيا عام ١٩٩٠ فإنّ ٤٠ في المئة من اليافعين الأمريكيين الذين يدخلون المدارس الثانوية يعترفون أنّهم لا يجيدون القراءة و ٢٣ في المئة من الشباب أميون وفي المجال الصحي تمتلك الولايات المتحدة أضخم أسطول صحي ، لكنها تأتي في المرتبة ٢٢ " بين الدول في الحد من وفيات الأطفال كما تعدّ نسبة الإنفاق العام على الصحة الأكثر إنخفاضاً بين بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية .

مع كلّ هذا ألا يجوز لنا أن نخشى من عالم تتمكّن فيه الأمركة ، أو يسيطر فيه الأوروبيون ، أو يحكم بزمام القيادة اليابانيون ، أو يحكم فيه الصينيون ، لا لأننا نخاف من إسمهم بل لأننا نخاف من قيمهم ومفاهيمهم عن الثروة والأشخاص والمسؤولية والتناقص المصلحي .

وإذا كان للمتعددية من فوائد أقلها عدم وحدة الغول أو الذئب فإنّ جماعة مما مضوا كانوا قد شاركونا هذا الخوف وهم من ناد صناعي محصّن حتى كتبت الفيلسوفة سيمون فيل \_ وهي يهودية فرنسية : نحنُ نعلمُ جيّداً أنّ أمركة أوروبا بعد الحرب خطرٌ شديد جدّاً ، ونحن نعلم تماماً ، ماذا سنخسرُ إن حدث ذلك .

إنّ أمركة أوروبا تُحضرُ دون شكٍّ لأمركة " الكرة الأرضية " ... وهكذا ستخسرُ الإنسانية ماضيها .

من هنا يحقُّ لنا أن نخاف حين نكتشف أنّ دولاً مهمة ما هي إلا تركة إرثية لمجموعة من قاطرات النادي الصناعي حتى نقل روجيه غارودي في كتابه " أمريكا

طلعية الإغطاط " أن المعجزة البرازيلية فيها ١٣٠ مليون من أصل ١٥٠ مليون يعانون الفقر . ونصف هؤلاء أي ٦٥ مليون يعيشون في فقر مدقع والشركات المتعددة الجنسيات في البرازيل تسيطر على ٨٥ في المئة من إنتاج الكاكاو و ٩٠ في المئة من إنتاج البن و ٦٠ في المئة من إنتاج السكر و ٩٠ في المئة من إنتاج القطن و ٩٠ في المئة من إنتاج الخشب والشركات الأجنبية تتحكم بـ ٨٠ في المئة من البوكسيت و ٨٠ في المئة من الجواهر والأحجار الثمينة و ١٠٠ في المئة من الكوارتز ذي النوعية الجيدة وهو الضروري لصناعة الإلكترونيات وفي جميع صناعات السيارات ووسائل الاتصالات والبتروكيماويات تعتبر الشركات الأجنبية هي الأصل والأساس ، وتخصّص البرازيل ٤٠ في المئة من ريع صادراتها لدفع فوائد الديون .

إنّ من سوء النتائج أن ندرك أنّه يوجد ( ٣٥٠ شخص ) في العالم الغني يملكون دخلاً يعادل دخل " ملياري ونصف عامل " .

إنّ ٨٠ في المئة من الموارد الطبيعية في كوكبنا يشرفُ عليها ويستهلكها ٢٠ في المئة من سكّانه وهم الأكثر غنىً ويملكون ٨٣ في المئة من الدخل العالمي . أمّا الـ ٢٠ في المئة الأكثر فقراً في العالم فإنّهم لا يملكون سوى ١,٤ في المئة ونتيجة هذا الإنشطار يموت كلّ يوم ٤٠ ألف كائن بشريّ من سوء التغذية أو من الجوع .

ونقلًا عن كتاب غاروديّ يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية طفل واحد

من بين ٨ أطفال لا يجد ما يسدّ به جوعه إستناداً إلى تقرير صادر عن اليونسيف .  
إنّنا نعيشُ عالمًا يؤسّس لشعاراته الديمقراطية والإنسانية أهمّ قتل البشر من أجل مشاريع إنتقاميّة إلى حدّ الوحشية في بعض فصولها الرئسيّة حتى درجت المؤسسة الديمقراطية عبر مؤسساتها التربويّة العسكرية تعليم الضباط الوافدين إليها من بلدان العالم ممارسات إعتدائيّة وعنفيّة وإعدامات في مجال عاربة المعارضة والمساكين والموقوفين ، فالمدسة العسكريّة الأمريكيّة الواقعة في " فور بنينغ " بحورجيا لتدريب الضباط والشرطة من بلدان أمريكا اللاتينيّة رضيت وعبر وزارة الدفاع الأمريكيّة أن

تتضمن الكتب المتداولة فيها بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ توصيات بإستخدام التعذيب وإعدامات بدون محاكمة وكل أشكال العنف للحصول قسراً على إقرارات من المعارضين ورجال العصابات ، ومنذ تأسيس هذه المدرسة في العام ١٩٤٦ تدرّب فيها عشرات الآلاف وفدوا إليها من بلدان كثيرة ، وكان عدد الكتب التي توصي بإستعمال العنف والإعدام ووسائل التعذيب ٧ وقد عرضت على الرأس العام من قبل البنتفاون وتناولتها الصحافة وهي مكتوبة باللغة الأسبانية وهي معدّة من أجل تأهيل الضباط في عدّة دول عالميّة ولتكون نموذج تعليمي لضباط العالم وهم الرأس الأمر في الجيش والشرطة .

كيف سيكون العالم بعد أن تحكم جماعة النفوذ والمال سيطرتها الكبيرة على صناعة القانون المؤثّر في الميدان العالمي وصولاً إلى السوق ؟  
ما هي الصور المحتملة ما بين تعددية وقطبية ثنائية أو حصرية فردية أو غيرها من الاحتمالات الممكنة في عالم ميدان القوى ؟  
ماذا عن معايير توزيع الثروات وضمانات الإنسان في عالم يتغيّر ويتبدّل ويتحوّل ؟

... كلّ هذا يعني أنّ على الدول النامية أن تخرج من أتون الأزمات الأكثر هامشيّة أمام عتوّ المال وخطورته الجارفة ، التي لا تفرّق بين الحدود والقيم وترى في الإنسان أعضاء ودعارة وسلعة ومصنعاً للأدوية السلعيّة ...

## إمكانية المقاومة

قد يقال إن العولمة حتمّ محسوم ، لجهة أنّها إرادة القويّ .

الجواب :

إنّ قوى الدول النامية ليست صفراً ، وإن الفكرة تصنع الثورة ، وإنّ سوق الدول النامية فيما لو اتحدت تفرض شروطاً هي أقوى من السلاح النووي ، لأنّ بقاء

نحو مهمّ لمعسكر " الأغنياء " متوقّف على مشتريات سوق الدول النامية بنسبة عالية جداً ثم إنّ وسائل الضغط — فيما لو اتحدت الدول النامية ولو من الجهة السوقية — كبيرة جداً ... إلا إنّ المشكلة تكمن في أنّ العقل النامي ما زال يدرس تاريخ التطوير تحت السنديانة ويعطي من بعير البقر دروساً في خيال الأمم ...

فحين تبدأ ممارسة التفكير الحقيقي عند جماعة صناعة السياسة في الدول النامية تبدأ الخيارات العملية بفعالية حسم نتائجها النفعيّة الحقيقيّة .

أما عن آلية الإتحاد ؟

الجواب :

هي " سوقيّة نفعيّة " ليس أكثر وهذا أهون الممكن ... إن لم يرد أصحاب العروش التنازل عن عرشهم السياسيّ فإنّ الوحدة الاقتصاديّة لها فوائد عجيبة .

إنّنا بحاجة إلى توسيع فهمنا للعلاقات الاقتصاديّة في العالم النامي ، وإلا فإنّ التاريخ سيسجّل وفاتنا الحضاريّة الاقتصاديّة التاريخيّة السياسيّة ، لنصبح مقاطعة يملكها أصحاب الثراء والفاطرات الماليّة من النادي الصناعيّ ، ونمتنهن صلاة المعبّد أمام محراب اليورو والدولار والين ...

عن هذا سيحدّث الزمن ، وستكتب الأيدي وثائق ما عليه ممارسة ابن الإنسان فيما فعل وأخطأ في المسيرة بعيداً عن هدوء الطبيعة العادلة الجاثمة هناك ، وهي تنظر إلى فجيعة التزييف الماثل من نحر بني الإنسان .

يُمكن القول هناك :

إنّ عولمة السلعة والمال من دون عولمة أصيلة للإنسان تعني قتلاً وفكاً عالمياً للإنسان ثم أنّ فصلاً للإنسان عن حقائق مسيرته يعني إعداماً للأمل والشعور ورسماً لطريق وقادة بنار حامية الوطيس ، من الجريمة والسطو والإعتداء وظاهرة المافيا وتجارة الأرواح ...

لقد ورد في الحديث الشريف : إنّ من عرف نفسه ، عرف ربّه .



من الطبيعي أن مَنْ تَخَلَّى عن معادل المعرفة الربانيّة لن يعطي أكثر مما تعنيه الرغبة الذاتية أو النوعيّة والربحيّة والمنفعة بمعنائها الحاد والقصير ، الذي لا يتناول إلى أكثر من معاني شوط الحياة الدنيويّة .

هل يبدأ صنّاع الحياة العامة العالميّة في مجالهما القانونيّة والحضاريّة والثقافيّة مرحلة بدء رسم الإنسان الكوني بعد أن رسموا منه الإنسان القانوني المادي في متن كوكب الأرض ، الساعي لمعرفة هل هو قرد أم لا ؟

بتقليدي أن " صنّاع العالم " عن هذا بعيدون بعد أن قتلت المنفعة والربحيّة وعناوين المال والثراء منهم كلّ أمل لخلق ما يسمّى بالإنسان الكوني ، إلا أن يحلّ بيني الإنسان معجزة هي فوق الممكن النسي ، وأقلّ من المستحيل العملي ، أو أن تشرق " شمس المهدي " الموعود والمنقذ من مغرب هذه الأرض .

## الخاتمة :

تعتبر العولمة " بخصائصها الحالية " ظاهرة قاسية الأثر والتأثير خاصة على الدول الفقيرة بالمعنى الأعم لتفسير الفقر والتي لا تملك قدرة الممانعة والتصادم بمعناه الاقتصادي والمعلوماتي وغيره ، مما يعني ان نتائج الرعب من هذه الجهة ستكون على أساس مقادير القوى وممارستها ، وبالتالي لن يلعب مؤسسو موانئ المدرسة الانسانية دورهم المطلوب لأن شرط البرنامج الانساني ينبع من تأمين شروط الممارسة الموضوعية ، وهي كما ترى تتجاوز الماء والغذاء والدواء ... الى معاني القيم والحضارة والثقافة ومعايير السلوك وما اليه .

ثم إن للعولمة عدوى خطيرة ، تتجرعها مع كل سلعة ، ومع كل رسملة تطير فوق الحدود ، وتتبعها جملة من ثقافة السلعة وعناوين انتصاراتها . تقوم على اساس من فك القيود والعبث بالعقلانية ، وتفتح باب الرغبة على مصراعيه بعيداً عن ذاتية الفكرة وقيم المعاني ونواميس الاعتبار .

قد يقال إننا لا نستطيع أن نردّ العولمة ؟

الجواب : هو كذلك لجهة الضعف لا لجهة القوة . إلا أن القوم الذين اعتلوا منصة النفوذ العالمي كانوا ضعافاً ، ففتشوا في صناعات الممكن لتجاوز الضعف فوصلوا إلى القوة ... إن مراكز البحث وزيادة الإنفاق على التعليم والموازنات التربوية البحثية الطبيعية الاجتماعية المهمة والكبيرة ... هي الحل للخروج من الضعف ، وان التجمعات والاتحادات وتوحيد دائرة التعامل مع السلعة في سوق الدول النامية هي الحل النسبي للضغط على مستويات الإنتاج والتأثير على مرود الربحية والمنفعة ... فلتكن أولى الخطوات نحو وحدة سوقية ، في عالم أصبحت فيه التحالفات الإقليمية والقارية أساساً لإعادة ترسيم حدود وموازن القوى في هرمية النظام الجديد للقوى ونوعيتها .

وإني أرى في شرعة الإسلام أصلاً وباباً للخروج بتصورٍ في أهمية ما نحن فيه . فهل يدرك القائمون على أمرنا وجوب النظر ملياً في رسالة من أنقذهم من الظلمات وشرع لهم سبيل النور ! ...

إن العولة ليست قدرًا لا مفرّ منه ، إننا نساهم في نفوذها وقوّتها ووقعها علينا بضعفنا وتراجعنا عن ابتكار إطار من شأنه أن يساهم في قوّتنا ...

إن أفضل سبيلٍ لأولئك الذين يريدون أن يكون لهم دور فعليّ يتناسب مع قدرتهم أن يعيدوا قراءة أنفسهم من جديد ... إن الدول الإسلامية بما فيها العربية جرّبت حملة من " صيغ الحكم " وتُظَم السياسة في كياناتها ، فما أورثها ذلك إلا تبعيّة وسلباً للقرار وضعفاً في الإمكانيات ، وترهلاً وإنزلاقاً إلى الهاوية ... نعم زاد في صفوف شعبها طابوراً واسعاً من التعرّي والانحراف .. وأينما نظرت تجد هزيمة حضارية في بلداننا ، هزيمة هزّت كلّ الهيكل الذي تربعت عليه قناعاتنا ...

أليس في الإسلام أهم وأقوى منفذ وقدره على إحياء أنفسنا . ألا ترون أن العالم كلّهُ بما فيه زعماء القرار في الغرب ينادون بحملة من أطُر هي بمثابة عناوين يروها تمثّل قارب نجاة من أزمة إنسياب المال .. وفي كلّ محفل نجد من يردّد موضوعياً فكر الإسلام الذي شرّعه الله لحكم الثروة والمال ، ليكون فيه الإنسان أولاً لا ثانياً .

أم نسينا أن الشريعة الإسلامية نظام حكم . أم على حدّ قولهم هي نظام أخلاقيّ ليس أكثر .. !

إننا لا نحتاجُ إلى كثيرٍ تأليفٍ وبياناتٍ ومحمّاتٍ ، بل نحتاجُ إلى قراءة عشرة عناوين أقرّها الإسلامُ عن الثروة وقد وضعتها في هذا الكتاب ، لتمثّل إعلاناً عالمياً يضمن عدالةً حقيقيةً لكلّ أبناء النوع .

لا نحتاجُ للكثير من الكتابات للدلالة على عفونة الرأسمالية والإشتركية ، فقد كفتنا الإحصاءات المسخية ذلك . لكننا بحاجة إلى إعتناق الإسلام من جديد . إسلام السوق والشارع والمؤسسة والنظام ، إسلام الثروة والآداب العامة إسلام الهوية الكونية

الإجتماعية ، إسلام الوحدة وتخطيم الحدود العنيفة التي يجثم ورائها أكثر من مليار من أموات قتلها مفهوم الحدودية وما ورائها من غرائز عمياء ... تريد أن تحافظ على سلطاتها ضمن مفاهيم عن السلطة هي أكثر من إنتحارية . بل تريد أن تحارب حدودياً من أجل حفنة من تراب لإثبات سيادتها . في نفس الوقت الذي تتحد فيه أوروبا بعد حروب دامية بين دولها عاشت معها من قرن إلى قرن .

بل في ظل توجه لولادة مخلوق إقتصادي وربما سياسي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . فقد بدأت الأمريكيتان العمل على هذا الخط بجدية .. ومع كل هذا نقرأ وللتاريخ نقول : إن سكان الديمقراطيات هناك وبالأخص الولايات المتحدة جثموا أمام المقر وهتفوا صوتاً واحداً : لا للديمقراطية . وأدانوا بقوة الليبرالية ... والعولة ، وذلك بعدما إعتمدوا نتائجها الحسية مقياساً لإدانتها حتى أنه بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠٠١ لم تغلق قمة الأمريكيتين ( أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ) المنعقدة في كيبك ( كندا ) في تجنب أزمة إدانة حادة بسبب تأثير آلاف المعارضين المتظاهرين ضد العولة والليبرالية والديمقراطية وزيادة الحريات التي يستفيد منها كما قالوا رجال الأعمال والمستثمرون لا العمال ...

إلى درجة أخرت فيها أعمال الشعب والعنف إفتتاح قمة ( ٣٤ دولة أمريكية بإستثناء كوبا ) وقد إشتبك المتظاهرون المناوون للعولة الذين وفدوا إلى كندا من أنحاء أمريكا الشمالية واللاتينية وأوروبا الغربية بقواهم العمالية والنقابية والحقوقية والإجتماعية والإقتصادية وأنصار البيئة بهدف إدانة الليبرالية والعولة بقوة وحدة كما رأينا على شاشات التلفزة العالمية ... ومع أن الشرطة الكندية كانت قد قُميات حثاً للتظاهرات إلا أنها تفاجأت بعددهم ، ومع أن عدد الشرطة الكندية بلغ الآلاف إلا أن أزمة حادة إشتعلت خاصة حين إستطاع المناهضون للعولة أن ينقبوا سياجاً عميلاً بمقر المؤتمر .. وقد إستعملت الشرطة الكندية الرصاص المطاطي وخراطيم الماء الساخن والمروات والقنابل المسيلة للدموع وألقت القبض على العشرات وإستعملت العنف

الجسديّ مظهر واضح جدّاً وعنيف ... إلا أنّ مناهضة المؤتمر ظلت إلى ما بعد منتصف الليل .. وقد استطاع المناوون للعولة إزالة سياج يحمي ٣٤ رئيس دولة وحكومة من أجل إجهاض عمل المؤتمر إلا أنّ استعمال العنف من جانب الشرطة أنقذ المؤتمر ...

وتعتقد هذه القمّة من أجل تحرير التجارة في الأمريكيتين وقد شنّ الرئيس الأمريكيّ جورج بوش خطاباً عنيفاً على المتظاهرين إلا أنّ شيئاً من العنف أو الخطاب لم يبدّد تظاهريهم وسخطهم المتزايد .. خاصّة أنّ أعداداً كبيرة وصلت من الولايات المتحدة لتشارك المتظاهرين في احتجاجاتهم ، وقد رفع المتظاهرون لافتات وهتفوا بشعارات تدّين الليبرالية والديمقراطية والعولة وأصروا على أنّ تحرير التجارة إستفاد منه فيما مضى ويستفيد منه في المستقبل أولئك القادرون في عالم الإقتصاد دون سواهم وأكدوا أنّ العمال يعيشون حالياً مظهرًا جديدًا من مظاهر الذلّ التي يمارس فيها الأغنياء نفوذهم حتى أحوالوا العمّال إلى سلعة بلا ثمن ، وأنهم كانوا ينتظرون الكثير من الليبرالية إلا أنّ العكس بدا منها .

ومن تلك الشعارات : الديمقراطية أسلوب للنافذين من أجل السلطة . الديمقراطية للأغنياء ورجال الأعمال .. الليبرالية تتيح فرصة ذوي الأموال .. العولة نموذج لخدمة الشركات العملاقة .. العولة مقامرة . الليبرالية ظلم ... ولقد استطاع المناهضون للعولة أن يلقوا بمجموعة هامة من أفكارهم أمام عدسات الكاميرا العالمية مما أزعج رئيس وزراء كندا الذي لم يستطع أن يخفي إستياءه ممّا يحصل ..

ليس لنا مع كلّ تلك المشاهد لحظة وعي ، يجب أن يذعنّ لها زعماء الكيانات الكرتونيّة التي تحكم بلداننا . هل من الجائز أن ينادي سكّان الغرب ونقائيوه بشعار الرعاية الذي شرّعه الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ عام ونحنُ جاثمون هناك بين خنادق الموت والإنتحار في عداءٍ مرعبٍ بين زعمائنا ، ومن وراء ذلك الشعوب .. !

أليس من العجيب أن نسمع أهم نقايي فرنسا ينطق بمجملات من مقررات فقه الشريعة الإسلامية من دون أن يعلم أن ما ينطق به هو من صناعة الإسلام ١ . ونحن مع كل ذلك حيرى ، جوعى ، نلهث في ظلّ وجع مخيف ، نفتش عن طريقة إنقاذية ، والإسلام كل يوم ينادينا ، كي ندخل حوض الإسلام الشريف ...

مضى نبدا .. ألا يكفي ما أشرت إليه من إحصاءات مسحية تدين روح البني العاقلة التي تقوم عليها العلمانية ، التي تمثل الحوض الثقافي المفاهيمي لأصحاب القاطرات الذين يسبحون في محيط العولة .

إن الإسلام " مشروع حضارة " وطريقة حكم عالمية ، مأخوذ فيها الإنسان كـ " قيمة " وجودية لا يمكن أن ينافسه شيء . لقد أغرمت الشيوعية بعد أن سقطت قارب الاشتراكية ذات المدخلية إلى نظم ماركس وأتباعه ... وما هي الرأسمالية بتبدل وتتغير منذ أيام مضت ، وتحترف إطاراً مختلفاً عن مقولة آدم سميث ، من أجل بلورة عالم تدخل في ، بدا أن جملة من ركائز غير مباشرة أثرت فيه جداً ، ودلت على أن قدسية الملكية الفردية أثرت على جوهر الفرد نفسه ، إلى درجة أصبح فيها أصحاب الرساميل أشبه بوحوش بل أكبر من ذلك بكثير . لا لأن تشريع الملكية الفردية خطأ فادح . بل لأن مجموع ثقافة صناعة الأفراد لم يتعد الحديث عن إطار الإنسان القرد أو الغريزة الحاكمة ، في ظلّ بتر متعمد لنهضة الإنسان الكونية .. وما قيمة أن يصل الإنسان إلى أعالي الكون ، ويبنى من تراب القمر عمارة . وهو ما زال يكفر بالأسباب التي أنتجت ، ويرى في الأمر صدفة ، لا تحتاج إلى مناقشة ... ! وكل شيء يدل على أن صناعة القيم وصلت إلى درجة مخيفة ومرعبة تحتاج إلى ثورة ... حتى بدا العالم وهو على شفا إتحار فكري يودي بأبنائه عبر مدرسة غريزية عمياء لم تورثهم إلا الانتحار والإعتداء والسطو والاعتصاب والمخدرات ... إلى درجة لا تُصدق .. وكأن ما تقرأ مجردة عن الحقيقة ...

إنَّ الرأسمالية تغيّرت وتبدّلت حتى لا يصحَّ القولُ معها أنَّها ما زالت هي هي .  
ومع كلِّ ذلك أثبتت السنوات الأخيرة أنَّ هناك وحشاً مفترساً وُلد من " رحم  
الرأسمالية " . قومٌ شعروا به . وآخرون لم يشعروا به . لأنَّهم هم من يملك هذا الوحش  
ويديره . من شعروا بوجعه وخطره صرخ .. وقد دَلَّت صرخةٌ من مثلاً دور الضحية في  
الشارع الغربي من نيويورك إلى سياتل إلى براغ إلى أستراليا إلى نيس في فرنسا إلى  
دافوس في سويسرا إلى كيبيك في كندا إلى حيِّ المال في بريطانيا .. دَلَّت على أنَّ  
الضحية هي العددُ الأكبر والأكثر جراحاً وتأذيّاً من وحشٍ لا يعرف لغةَ الرَّافةِ أو  
الرحمةِ أو الإستغاثِ أو التآخِي أو الإنذار ... إنه وحشٌ جوهره غريزة بلا ضوابط ..  
أليس من الحقِّ أنَّ نعدَّ القوةَ من أجلِ صلبه !

إنَّنا نعيشُ في عالمٍ يملكُ فيه كلُّ شيءٍ قَلَّةً قليلةً ، يسكنون وراء البحارِ  
ويتحكّمون بمجوعنا ووجعنا وحياتنا وموتنا ... حتى أنَّ الأمريكيين وعلى لسان جورج  
بوش الابن لا يريدون أن يتحمّلوا أزمة مرض الكوكب وإرتفاع حرارة الأرض ، وما  
ينتج عن ذلك مع أنَّهم الأكثر سبباً في مرضِ كوكبنا وتناقص فرصِ الحياةِ فيه ...  
وسيكون الفقراء هم أكثر من يدفع أثمان مرض الكوكبِ وآثاره الممرضة . حتى أنَّه  
بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠٠١ أعلن نائب رئيس البنك الدولي أيان جونسون أنَّ السكان  
الأكثر فقراً سيكونون الأكثر معاناةً من إرتفاع حرارة الأرض . فيما ذكرت منظمة  
الزراعة والأهلية التابعة للأمم المتحدة ( الفاو ) أنَّ ظاهرة التصحّر تضرب بقوة ٣,٦  
مليارات هكتار في أكثر من مئة دولة . وأشار إلى أنَّ الفقراء والدول الفقيرة سيكونون  
أولى ضحايا التغيّرات المناخية وسيكون الأشخاص الأكثر معاناة هم أولئك الذين  
يعتاشون من العمل في الأرض والبحار في المناطق المدارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا  
اللاتينية .

وذكر أنَّ من أبرز انعكاسات إرتفاع حرارة الأرض إرتفاع مستوى المحيطات  
وتراجع الأمطار في المناطق القليلة الأمطار مشيراً إلى أنَّ حوالي ١,٧ مليار إنسان

يعيشون في مناطق تنذر فيها المياه وأشار إلى أن " مرض الأرض " خطير جداً وتحتاج إلى جهودٍ دوليةٍ من أجل إنقاذها .

ويعمل غالبُ سَكَّانِ العالمِ كـ " أجراء " عند كبار الممولين الدوليين وأصحاب الشركات العابرة . الذين يستفيدون من نظام قانونيٍّ يقول بحرية التمويل الشخصي . والليبرالية الاقتصادية الحرة . حتى أن ثروة بيل غيتس أكثر من موازنة ٤٩ دولة الأكثر فقراً في العالم .

أليس من الحزني أن نعلم أن من هم فوق زمام العرش والحكم ، يديرون رؤوس الأموال بعينِ الأموات ، في نفسِ الوقت الذي يعتبرون فيه " مرجعيات " في تصنيف وبلورة حقوق الإنسان ! يجب أن نعترف أن هناك إختلافاً عميقاً بين القيم والحضارات ، وسط سوق ضخم من الإقتراس والعدائية .. للدرجة يصبحُ فيها موت الجماعة أضحوكة أو سخرية عند زعماء الأساطيل المالية ! .

في التاريخ الإسلامي ، الذي عبّر عن تجربة طويلة نسبياً ظهر أن تجربة النصّ وترجمته إلى واقع أبلغ في بيان جوهر الشريعة ... لقد حدّث التاريخ فيها عن جوع النّبي ، عن جوع الإمام عليّ ، في ظلّ بيت المال المبسوط بين يديهما ... وذلك من أجل غرس نموذج عن حكومة الإسلام التي ترى في جوع من هم في الآفاق جوعاً للمحاكم . ثمّا أسّس لوجدان حكوميّ شعبيّ لا يقوى القلم على وصفه ، حتى أن الإمام عليّ لما علم أن واحداً من عمّاله على البصرة لبى دعوة قومٍ إلى مائدة قومٍ أغنياء ، في ظلّ مسح ميدانيّ موجود عند الإمام عليّ عن وجود طبقة قريّة من الفقير ، وأنّ الغني والفقير تجاوزا مرحلة الوصف الماديّ حتى حلّاً ميزةً طبقيةً يُقربُ فيها الثّغني ويُبعدُ فيها الفقير ... فبعث إلى عامله كتاباً يعتبر من أروع الكتب في الحكم وتأسيس وجدان الحاكم من خلال بُني ومسؤولية عليا ، وإليك ممّا جاء في بعضه :

( أمّا بعد : يا ابن حنيف ! ... ما ظننتُ أنّك تجيب إلى طعام قومٍ عائلهم بمجفوّ ( مبعد ) وغنيهم مدعوّ ... ألا وإنّ لكلّ مأمومٍ إماماً يقتضي به



ويستضيئ بنورِ علمه ، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه ( الثوب الخلق غير الجيد ) ومن طعمه بقرصيه ألا وإئكم لا تقدرون على ذلك ، ولكني أعينوني بورع وإجتهاد وعفة وسداد ، فوالله ما كنسرتُ من دنياكم تيراً ، ولا ادّخرت من غنائمها وفراً ، ولا أعددتُ لبالي ثوبي طمراً ، ولا حزتُ من أرضها شيئاً ، ولا أخذتُ منه إلا كقوتِ أتانٍ دَبريةً ، ولهي في عيني أوهي وأهون من عفصةٍ مقرّة ...

إنما هي نفسي أروّضها بالتقوى ، لتأتي آمناً يوم الخوفِ الأكبر ، وتثبت على جوانب المزلق ، ولو شئتُ لاهتديت الطريق ، إلى مصفى هذا العسل ، ولُبَابِ هذا القمح ، ونسائج هذا القزّ ، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ، ويقودني جشعي إلى تخيّر الأطعمة ، ولعلّ بالحجازِ أو اليمامة من لا طمعَ له في القرصِ ولا عهدَ له بالشيع ، أو آيتُ مبطاناً وحولي بطونٌ غرني وأكبادُ حرّى أو أكون كما قال القائل :

وحسبك داءً أن تبيت ببطنة      وحولك أكبادُ نحنُ إلى القدّ

... ألقنع من نفسي بأن يقال " هذا أمير المؤمنين " ولا أشاركهم في مكاره الدهرِ أو أكون أسوةً لهم في جشوبة العيشِ ، فما خلقتُ ليشغلني أكلُ الطيباتِ كالبهيمة المربوطة ، همّها علفُها ، أو الرسالة شغلها تقمّمها ، تكثرش من أعلاقها ، وتلهو عما يُرادُ بها ، أو أترك سدىً أو أهمل عبثاً ... فوالله لأروّضن نفسي رياضةً تهشُّ معها إلى القرص إذا قدرت عليه مطعوماً وتقنع بالملح مأدوماً ... ) .

برّك ، لو كان فينا ، من به هذه الصفات ، أين كنّا ، بل أين كانت كلّ شعوبِ العالم . وهو الإمام المعروفُ بعظيمِ حنانه على الإنسان ، ويكفي أن النصارى

الذين عاشوا في كنف دولته الكبرى كانوا أول من بكوا عليه ونعوا العدل بموته ... الإمام علي يقول هذا الكلام في ظل دولته التي كانت حسب التقسيم الجغرافي اليوم أكثر من خمسين دولة ، وهي تضرب من أوساط أفريقيا إلى أوساط آسيا .. هذا الإمام المعروف عنه أنه عي الفقير من دولته ، وأقام دولة الإسلام على أسسٍ ومنهاج القرآن وكان يردّد قول الله تعالى : ( ولقد كرّمنا بني آدم ) .

أليس كلّ هذا يدفعنا إلى أن نطبّق من جديد إطار الشرعة الإسلامية في شتى مجالاتها ، الإسلام الذي أعلن مبدأ الاعتراف بالإنسان كقيمة مستخلّفة ، كقيمة وجودية ، كقيمة تلازمها مسؤولية على الحكم والحاكم لا يجوز معها تفریط في حفظ النفس وحاجاتها مهما كان : أبيضاً أو أسوداً ، عربياً أو أعجمياً ...

بالأمس البعيد سأل قائدٌ فارسيّ قائلاً مسلماً : لماذا أنتم هنا ، ماذا تريدون منّا ؟ أجاب القائد المسلم : أتينا لنخرج الناس من عبادة الناس إلى عبادة الله ...

قال الفارسيّ : إن أعطيناكم هذا ، عدتم من حيث أتيتم ؟

قال القائد المسلم : نعم وربّك ، لا حاجة لنا بالأرض سوى أن تقوم فيها عبادة الله ...

وحين أرادوا أن يجلسوه على كرسيّ لا يجلس عليه إلا الأمراء إمتنع أشدّ إمتناع وقال : إنّ هناك لي أخوة يجلسون على وجه الأرض ، وجميعنا جسمٌ واحد نحيا ونموت على هذا .

ها هو منطق الجسم الواحد ، والنفس الواحدة ، التي تدلر الثروة إلى درجة أن خديجة بنت خويلد زوجة النبي (ص) وثريّة أهل مكّة ... تدفع كلّ مالها من أجل عتق العبيد وإقامة حكم العدل في الأرض ، ويذهلك أن ترى أنّ خديجة بنت خويلد " كبيرة أهل الثراء " أضحت تتوسّد كفاً من ترابٍ وتبيت ليلها جائعة ... ! ... إنّ في هذا دلالة مشبّعة على سيطرة الفكرة على المال ، من قبل حكومة تشريعية فكرية كان مبعثها الإسلام . إلى درجة أحال فيها الإسلام المال إلى وظيفة إثمائية للبشر ، وليس

وسيلة تراكمية من أجل المقامرة وتجويع الناس .. أي زعيم سياسي اليوم لا يحارب ويصارع من أجل فرز ميزانية خاصة لبروتوكولات الطعام والموائد والوجاهة الاجتماعية ، أي زعيم في العالم يرضى أن يبيت جائعاً لعل هناك واحداً في الأرض جائع ! .

أي زعيم يحمل على ظهره أو على متن طائرته الخاصة أثقال الطعام للفقراء في ظلمة الليل من دون أن يعلم أحد كما كان علي بن أبي طالب .. أي زعيم يكتسب بيت المال ، ويقول : لا يضاء ولا صفراء . إليك عني يا دنيا ، غري غري : عمرك قصير وعيشك حقير وخطرك كبير . أي زعيم يموت ودرعه مرهونة من أجل إطعام المساكين ، كما فعل علي بن أبي طالب ... !

إننا لا نخشى العولة كأدوات ، بل نقرؤها وسيلة إشباع من حيث هي ، لكننا نخشى من هم وراءها ، نخشى أفكاراً تديرها ، نخشى زعماء شرهين يجمع المال والثروة . نخشى وحوشاً بشرية تلثد حين ترى الموتى والجوعى والمعاقين والمقهورين ... إن في تطبيق شريعة الإسلام ضماناً لكل أهل الدنيا . وفي تطبيق سيرة علي خير مثال على ذلك ...

هذا آكون قد انتهيت من كتاب " العولة والعالم . إدارة وأدوات " في خطورة تعتبر أساسية من أجل معرفة ما هي ظواهر التأثير ذات البعد العالمي التي تتقاطع هذا الإنسان ... أدعو الله تعالى أن يكون هذا الكتاب مفيداً لمن يفيد طريق الحياة ، وأن يتقبله مني ويشب به أهلي وأرحامي وأنساني وأسبابي وجميع المستضعفين في العالم يوم القيامة يوم تزل الأقدام ، ويجعله نوراً ومعبراً لنا جميعاً على الصراط ، إنه سميج بحبيب ، فقال لما يريد ...

جفر حسن عترسي ٢٦ نيسان عام ٢٠٠١



## مراجع وكتب مختصة :

- العولمة . دار الرّاق للدكتور : عبد الله التوم وعبد الرؤوف محمد آدم .
- الأسواق الدوليّة للرساميل . فرانسوا لرو . ترجمة حسن الضيقة . المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع .
- موسوعة تاريخ التكنولوجيا : برتران جيل . ترجمة هيثم اللمع . المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع .
- العقلايّة واللاعقلايّة في الاقتصاد . موريس غوردوليه . ترجمة عصام الخفاجي . منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة .
- إتفاقيّة الغات ودول العالم الثالث . دراسة للمؤلف أجراها في الدراسات العليا بالقانون العام في كليّة الحقوق ( الجامعة اللبنانيّة ) الفرع الأوّل . منشورة .
- النظام الدولي الاقتصادي " دراسة جامعيّة للمؤلف " منشورة .
- الطبقات الاجتماعيّة في النظام الرأسمالي اليوم . نيكوس بولانتزاس ترجمة إحسان الحصني . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق .
- الغات وأخواتها . النظام الجديد للتجارة العالميّة ومستقبل التنمية العربيّة . الدكتور إبراهيم العيسوي . مركز دراسات الوحدة العربيّة .
- نحو حربٍ دينيّة . حفارو القبور ... روجيه غارودي ...
- إضافة إلى العديد من الكتب والمراجع والمنشورات مثل الصحف والبيانات الصادرة عن البنك والصندوق الدولي والمؤسسات التابعة للأمم المتحدّة والهيئات الماليّة والدوليّة فضلاً عن مجلّات متخصصة وعمامة وردت أسماعها في متن الدراسة ومحلّ الإستشهاد .

## الفهرس :

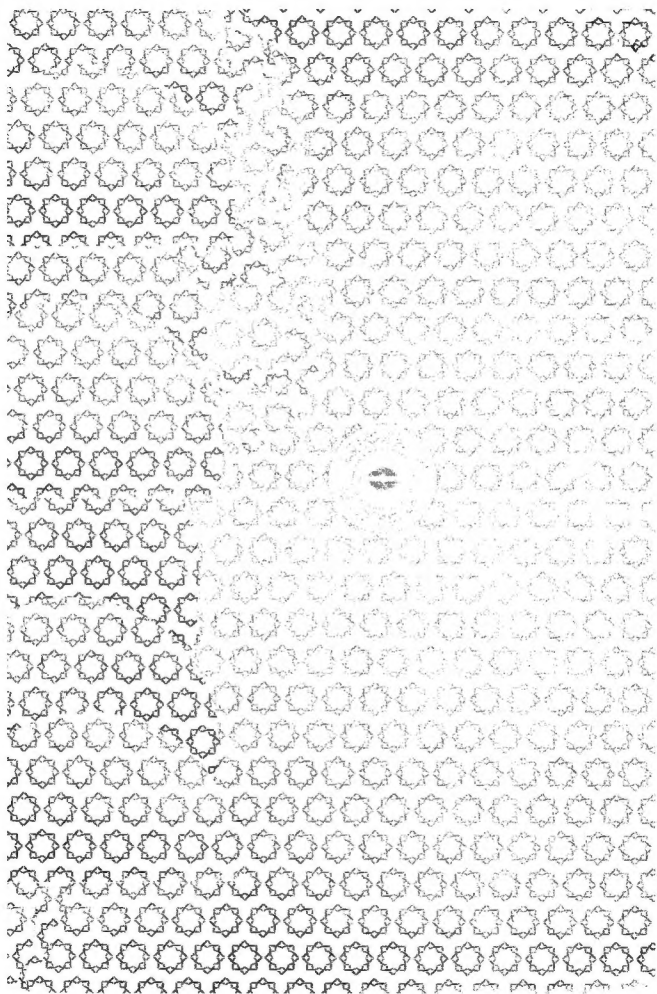
إهداء :	٣
مقدمة : الإنسان وتاريخ إشباع الحاجة وغطيتها ، فجر العولمة ، أرقام وإحصاءات في ظل الثروة والتوزيع .....	٥
سقييد : نظرة عامة في العولمة ، الأدوات والإدارة الفكرية ، مفاهيم الثروة ، مذاهب التوزيع المتناقضة الكيانات السياسية ، معالم الظاهرة ، العولمة والوطنية القوة الفكرية ، الإدارة الكيانية للأدوات ، غزو العولمة .....	١٣
هيمنة الرأسمالية : غلبة الصراع ، أمركة العالم ، قوانين السوق ، مذهبيات توزيع الثروة .....	٣٩
العولمة والأدوات : وحدات مالية ، وسائل نفوذ ، تأثير على الطرف الآخر في بقاع العالم ، الفراغ القانوني .....	٦٣
الاقتصاد الفرضي والنتائج الإجتماعية التعددية في التأثير ، إتساع رقعة التأثير والتأثر ، السلطنة النفسية ومشاعر رموز السوق .....	٨٧
تطورية الأدوات بين الحداثة والعولمة : حكاية نهاية التاريخ ، الإشباع بين الكم والنوع ، بين العلم والمذهب .....	١١١
علاقة الإنسان بالطبيعة : تعددية العلاقة ، مشكلة الطبيعة أم الإنسان ، فلسفة الخطيئة بين الإنسان والطبيعة .....	١٢٨
العولمة والسلعة والإستهلاك .....	١٤٥
العلم والمعرفة من منظور العولمة : إستغلال العلم ، التوزيع من منظور مذهبي ، ترابط القيم بوسائط مالية نقدية .....	١٧٥

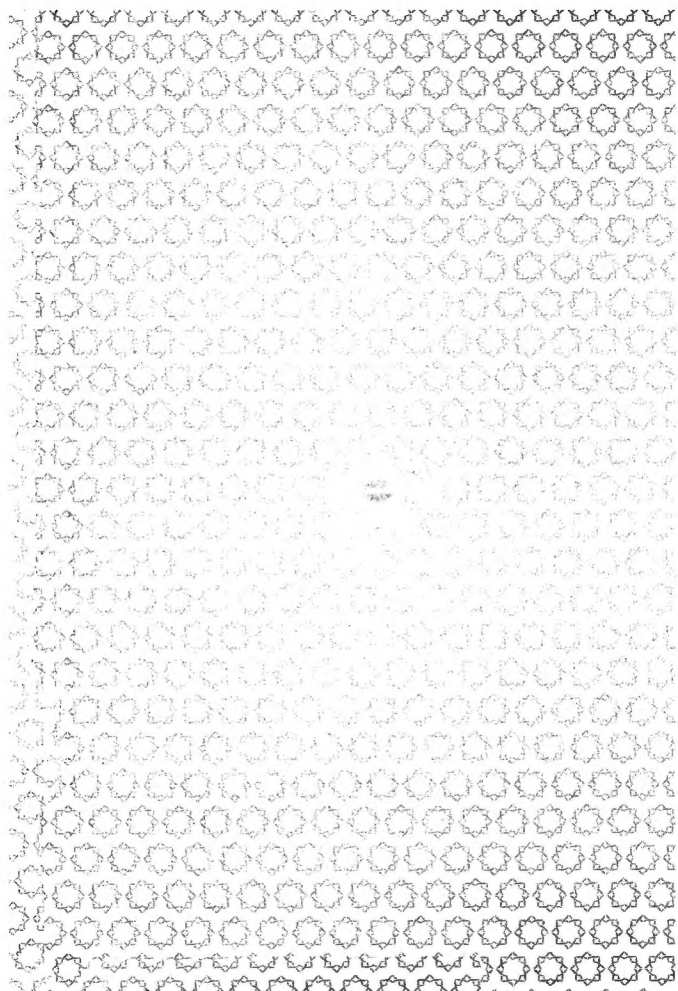
ضمانة المؤسسات المالية من العملة : البنك والصندوق الدوليان ، مركز القرار فيهما	
طبيعة المهام ، من يتخذ القرار ، وظيفة هندسية أم إطفائية وأين قياساً على معايير	
التراكمية أم التضامنية .....	٢٠٤
إنحسار الحدود القومية (١) .....	٢١٩
حضور رأس المال في الميدان الدولي (٢) .....	٢٢٩
عملة المال وتأثيراتها بالإقتصاديات الأخرى .....	٢٣٩
العملة والعلمانية والدين .....	٢٩٣
صراع القوى الإقتصادية .....	٣٢٧
قوانين السوق والعملة .....	٣٥٧
العملة وأشكال الصراع في نادي الديعة اقية .....	٤١١
الغات والمنظمة العالمية للتجارة والعملة .....	٤٤٥
الغات ما هي .....	٤٥٥
المبادئ الرئيسية للغات والمنظمة .....	٤٥٧
العملة وعقلانية الإستهلاك ، الواقعية ، إمكانية المقاومة ، انحراف الأهداف القانونية ،	
موانيق أخرى ، فهم الهوية .....	٤٩٣
الخاتمة .....	٥٢٨
مراجع وكتب مختصة .....	٥٣٨
الفهرس .....	٥٤٠











Bibliotheca Alexandrina



0396905



دار الكتب والوثائق  
القومية  
مصر

مركز حركه - شارع الشيخ ارفع حرب - قرب نادي السلطان  
مصر: ١٤/٥٤٧٩ تلفون: ٢/٢٨٧٧٧٩. فاكس: ١/٥٥٢٨٤٧